

فهرسة الجزء الاول من شرح العلامة الدمامي على المغني

صفحة	المادة	صفحة	المادة
٢٠٣	مسئلة في ناصب اذا مذهببان	١٧	الباب الاول في تفسير المفردات
٢١٠	الفصل الثالث في خروج اذا عن الشرطية	١٨	حرف الالف المفردة
٢١١	أعين المختص بالقسم	٣٢	فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام
٢١٢	حرف الباء المفردة	٣٩	آباء ٣٩
٢٣١	بجل	٤٠	أجل بسكون اللام وفتح الهمزة والجيم
٢٣٢	بل	٤٠	اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة
٢٣٥	بلى		وسكون النون
٢٣٧	بد	٤٦	ان المكسورة الهمزة الخفيفة
٢٣٩	بله	٥٧	أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٤٠	حرف الداء المفردة	٧٨	ان المكسورة الهمزة المشددة النون
٢٤٢	حرف الداء ثم	٨٤	أن المفتوحة الهمزة المشددة النون
٢٤٧	ثم بالفتح	٨٧	أم على أربعة أوجه
٢٤٧	حرف الجيم	٩٠	مسئلة أم المتصلة التي تستحق الجواب
٢٤٧	جير	٩١	مسئلة اذا عطف بعد الهمزة بأو
٢٤٨	جلل	١٠٣	أل على ثلاثة أوجه
٢٤٩	حرف الحاء حاشا	١١٨	أما بالفتح والتخفيف
٢٥٢	حتى	١٢٠	أما بالفتح والتشديد
٢٦٧	حيث	١٢٣	أو
٢٧١	حرف الخاء المعجمة خلا	١٤٦	ألا بفتح الهمزة والتخفيف
٢٧٢	حرف الزاء رب	١٥٢	ألا بالكسر والتشديد
٢٧٩	حرف السين المهملة السين المفردة	١٥٩	ألا بالفتح والتشديد
٢٨١	سوف	١٦١	الى
٢٨٢	سى	١٦٤	أى بالكسر والسكون
٢٨٥	سواء	١٦٤	أى بالفتح والسكون
٢٨٧	حرف العين المهملة عدا على	١٦٦	أى بفتح الهمزة وتشديد الياء
٢٩٢	عن	١٧٢	اذ على أربعة أوجه
٢٩٨	عوض	١٨١	مسئلة تلزم اذا الاضافة الى جملة
٢٩٩	عسى	١٨٦	اذما
٣٠٥	عل بلام خفيفة	١٨٦	اذ على وجهين
٣٠٦	عل بلام مشددة	١٨٨	مسئلة قالت العرب قد كتمه فطن ان
٣٠٧	عند		العقرب أشد لسعة من الزنبور
٣٠٩	حرف الغين المعجمة غير	١٩٨	الفصل الاول في خروج اذا عن الظرفية
٣١٥	حرف القاء القاء المفردة	٢٠١	الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٥١	حكمها بعد المعارف والنكرات	١١	حرف الكاف
١٥٢	حكم المرفوع بعدها	٢٨	حرف اللام
١٥٥	الباب الرابع من الكتاب	٧٤	حرف الميم
١٥٧	ما يعرف به الاسم من الخبر	٩٥	حرف النون المفردة
١٥٨	ما يعرف به الفاعل من المفعول	١٠١	حرف الهاء المفردة
١٥٨	ما افترق فيه عطف البيان والبدل	١٠٢	حرف الواو المفردة
١٦١	ما افترق فيه اسم الفاعل الخ	١١٢	حرف اللام ألف
١٦٢	ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه	١١٤	حرف الياء
١٦٥	اقسام الحال	١١٥	الباب الثامن الكتاب في تفسير الجملة
١٦٧	اعراب اسماء الشرط والاستفهام الخ	١١٧	انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية
١٦٧	مسوغات الابتداء بالمتكررة	١١٨	انقسام الجملة الى صغرى وكبرى
١٧١	اقسام العطف	١١٨	قد يحتمل الكلام الكبير وغيرها
١٧٥	عطف الخبر على الانشاء وبالعكس	١١٩	الجل التي لا محل لها من الاعراب
١٧٨	عطف الاسم على الفعلية وبالعكس	١٢٢	الجملة الثانية المعترضة
١٨٢	شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا	١٢٨	الجملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة
١٨٦	رابط الجملة بما هي خبر عنه	١٢٩	الكاشفة لحقيقة ما تليها
١٨٩	الاشياء التي تحتاج الى الربط	١٣١	الجملة الرابعة
١٩٤	الامور التي يكتسب الاسم بالاضافة	١٣٢	الجملة الخامسة الواقعة جوابا للشرط
٢٠٠	الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراف		غير جازم مطلقة أو جازم ولم تقترن بالفاء
	المعرب من جهتها		ولا يابا الفجائية
٢١٠	الجهة الثالثة	١٣٢	الجملة السادسة
٢١١	الجهة الرابعة	١٣٣	الجملة السابعة التابعة لما لا محل له
٢١٤	باب المبتدا	١٣٣	الجل التي لها محل من الاعراب
٢١٦	باب كان وما جرى محراها	١٣٣	الجملة الثانية
٢١٨	باب المنصوبات	١٣٣	الجملة الثالثة
٢١٩	ما يحتمل المصدرية والحالية	١٣٧	الجملة الرابعة المضاف اليها
٢٢٠	ما يحتمل الحالية والتمييز	١٣٩	الجملة الخامسة ١٤٠ الجملة السادسة
٢٢١	من الحال ما يحتمل باعتبار عاملة وجهين	١٤١	الجملة السابعة
٢٢١	من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل	١٤٩	الباب الثالث من الكتاب
٢٢٢	باب اعراب الفعل	١٤٨	قوله هل يتعلقان بالفعل الناقص
٢٢٢	باب الموصول	١٤٩	هل يتعلقان بالفعل الجامد
		١٤٩	هل يتعلقان بأحرف المعاني
		١٥٠	ذكر ما لا يتعاقى من حروف الجر

صفحة	صفحة
٢٥٩ حذف المتبدا	٢٢٤ باب التواضع
٢٥٩ حذف الخير	٢٢٦ باب في مسائل مفردة
٢٥٩ ما يحتمل النوعين	٢٢٦ الجهة السادسة
٢٦٠ حذف الفعل وحده الخ	٢٢٨ النوع الثاني
٢٦٠ حذف المفعول	٢٣٢ النوع الخامس
٢٦١ حذف حرف العطف	٢٣٣ النوع السادس
٢٦١ حذف فاء الجواب	٢٣٣ النوع السابع
٢٦١ حذف واو الحال	٢٣٦ النوع العاشر
٢٦١ حذف قد	٢٣٦ النوع الحادي عشر
٢٦٢ حذف ما النافية	٢٣٦ النوع الثاني عشر
٢٦٢ حذف كي المصدرية	٢٣٨ النوع الثالث عشر
٢٦٢ حذف اداة الاستثناء	٢٣٩ النوع الرابع عشر
٢٦٣ حذف الحار	٢٣٩ النوع الخامس عشر
٢٦٣ حذف أن الناصبة	٢٣٩ الجهة السابعة
٢٦٣ حذف لام الطاب	٢٤٠ الجهة الثامنة
٢٦٥ حذف أل	٢٤٢ الجهة التاسعة
٢٦٦ حذف لام لا فعل	٢٤٣ الجهة العاشرة
٢٦٦ حذف جواب القسم	٢٤٨ بيان أنه قد ينظن أن الشيء الخ
٢٦٦ حذف جملة الشرط	٢٤٨ بيان مكان المقدر
٢٦٦ حذف جملة جواب الشرط	٢٥١ بيان مقدار المقدر
٢٦٧ حذف الكلام بجملة	٢٥١ بيان كيفية المقدر
٢٦٧ حذف أكثر من جملة الخ	٢٥١ ينبغي أن يكون المحذوف الخ
٢٦٧ الباب السادس من الكتاب	٢٥٢ إذا دار الأمر بين كون المحذوف الخ
٢٧٢ الباب السابع من الكتاب في كيفية الأعراب	٢٥٣ إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا الخ
٢٧٥ الباب الثامن من الكتاب	٢٥٤ إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا الخ
٢٧٧ القاعدة الثانية	٢٥٦ حذف المتناقض اليه
٢٧٩ القاعدة الثالثة	٢٥٦ حذف الموصول الاسمي
٢٧٩ القاعدة الرابعة	٢٥٦ حذف الصلة
٢٨٢ القاعدة الخامسة	٢٥٧ حذف الموصوف
٢٨٢ القاعدة السادسة	٢٥٧ حذف الصفة
٢٨٢ القاعدة السابعة	٢٥٨ حذف المعطوف
٢٨٢ القاعدة الثامنة	٢٥٨ حذف المعطوف عليه
٢٨٣ القاعدة التاسعة	٢٥٩ حذف المبدل منه
٢٨٣ القاعدة العاشرة	٢٥٩ حذف المؤكد وبقاء قوله

﴿الجزء الاول﴾

من حاشية العلامة الشهير والفهامة الصريح المسماة

بالمصنف من الكلام على معنى ابن هشام

تأليف الامام نقي الدين أحمد بن محمد

الشمسي نور الله حفرته

ورفع في الجنة

درجته

آمين

﴿وهو ما شفه اشرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني﴾

﴿وعلى متن المعنى المذكور﴾



بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله على فضاله في الطرف الاول متعلق عند بعض اما بفعل الشرط المحذوف أي مهما يكن
شيء بعد حمد الله تعالى أو بما لنيابتها عن فعل الشرط وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء في الصلوة أو الصفة وهو تفتح أي
مما يكن من شيء فإن أولى ما تقتضيه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يأت في معناه إلى وجود
م في غير هذا الموضع كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والحمد مخفوض بإضافة الطرف اليه وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقيل
بمعرفته هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما
في قولك وصفت فلان بكذا أو عليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجمل يتناول الانعام وغيره وأن الوصف

الواقع في التعريف لم يقيد
بكونه في مقابلة النعمة
وعليه فيكون متعلق الحمد
أعم من النعمة إذ قد يكون
واقعا بازاها وقد لا يكون
وهذا بخلاف الشكر في
الامر من فانه يكون بالقول
وبالفعل وبالا اعتقاد ولا
يكون الا في مقابلة النعمة
وحدها فظهر أن بينهما
عموما وخصوصا من وجه
على ما هو المشهور وانما
اشتراط كون ذلك الوصف
على جهة التعظيم ظاهرا
وباطنا لانه اذا عرى عن
مطابقة الاعتقاد أو خالفته
أفعال الجوارح لم يكن
حدا حقيقة بل استهزاء
وسخرية وهذا لا يقتضي
أن الحمد كما يكون باللسان
يكون بالجنان وبغير اللسان
من الجوارح وهو خلاف
ما مر من أنه لا يكون الا
باللسان فقط لان اعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالعجاز وجعله نبيانا لكل شيء فهو معنى اللبيب
بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من
الباطل وماز وحل بينان البيان عقد المشتهات فوقف عند ما حل وما جاز وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله الهادي إلى سبيل الرشاد فسمع من اقتدى بهديه وقار صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وأصحابه ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز بهجته فقد نظرت عند
اقرائي لمعنى اللبيب عن كتب الاعراب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ
الحنفي وسماه بتزييه السلف عن تمويه الخلف وذلك إلى اثناء الباء الموحدة والتعليق الذي
كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي أظهره بعد ذلك

بالبلاد

كل من فعل الجنان والاركان اغما هو من حيث كونه شرط ليكون فعل اللسان حمدا لا اشكال

وعطف التجليل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وقائده تقرر المعنى في الذهن وينضم اليها نارية
الجميع المعين على تاق الاذهان للعاني ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا لفائدة فانه غير
مسلم وانما الطرف الثاني لغو متعلق بالحمد وكون على على حقيقتها أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستره بالعين ان شاء الله تعالى والافعال
الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض لكن الصلاة
معطوفة على الحمد قول واحد والسلام امام معطوف عليه أيضا وعلى الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيان وغيره

أى أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الطرف الواقع بهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل
نصب على الحال منهما أى وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سبيل ما عدا ما قبل أن يصح هذا وهما مضافان
اليهما والحال من المضاف اليه انما يقع في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بضاف اليه جاءت
الحال منهما اذ المعنى مهمما يكن من شئ تاخر عن الجد والصلاة والسلام وجع المصنف بينهما لانهما مخصوصان بذلك حيث أمر الله
تعالى بهما جميعا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم بوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة
ولا تقول تصليته كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهي في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها به على لتضمنه معنى
العطف تقول عطف على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان وسبأني فيه كلام في الباب الخامس من هذا
الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنوها اسم ونحو المطلب على المشهور عند المالكية والحنابلة عند الشافعية وقبل
غيره وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أئمة ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل انقياء المؤمنين قال القاضي عياض
وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل نقي وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واماعلى الاول
والثاني فانما يشمل بعضهم (فان أولى ما تفرجه القرائع وأعلى ما تنجح الى تحصيله الجواخ) أولى اما معنى أحق تقول فلان أولى
بكذا أى أحق به قال الجوهرى وفلان أحق بكذا أى أخرى به وأجدر واما معنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتفرجه
تسأله من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقرائن جمع القرينة وهي الطيبة قال الجوهرى القرينة أول ما يستنبط
من البر ومثله قولهم لفلان قرينة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتنجح ٣ غيل يقال جنح بفتح النون في الماضي
والمضارع وتحصيل الشئ

رده الى حاصله والجواخ
الاضلاع التي تحت الترائب
وهي مما يلي الصدر كالاضلاع
تعالى الظاهر الواحدة جانحة
وأطلقت هنا على القلوب
مجازا مرسل لا والملاقة
المجاورة وفي تفرجه القرائع

بالبلاد الهندية وسماه تحفة الغرب فاذا هي ملوذة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة
بأشكالات لم ينغلق والحمد لله بها وقد فتح الله تعالى بأجوبة ما عظم من ذلك وتنبير ما أظلم
من أشكال حاله فسألني بعض الاحباب أن أفيد ذلك بكتاب وان أضمر اليه حل الشواهد
والايات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطالوبه وحققته مرغوبه
سالك سبيل الانصاف حائدا عن طريق التعصب والاحفاف وتوسميته بحج بالنصف من
الكلام على معنى ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة بما يعاب والمساعدة الى طريق
الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لا جمل جميل

جناس الاشتقاق أو ما يشبهه وكذا في تنجح الجواخ وفي قوله أولى وأعلى الجناس اللاحق ويجوز ضبط كل من تفرجه وتنجح
بالمئة الفوقية والتحتية اذ المسند اليه مؤنث غير حقيقي لكن الاولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة
تخوفن جاءه موعظة وأنا أقول قد تنبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو
تخسين موضعا ووجدت الاماكن التي لحقت فيها العلامة تزيد على ما تسمى مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنا عشرة عينا
وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وقوله ونقطعت بهم الأسباب
الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالات دليل أفصحته فالأولى عندى ضبط ذلك وأمثاله بالمئة الفوقية
(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أى يسهل ويتضح أى يتبين ويظهر والمعنى
في الأصل مصدر تقول عنى زيد بلفظة كذا عناية ومعنى ومعرفة ثم يستعمل مراد به المفعول أى المعنى بتشديد الياء كما في قوله
هذا النوب نسخ فلان أى منسوخة قلت ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلا معنى المقصد من عناء أى قصده ولا شك ان ما يراد
باللفظ محمل للقصد لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الراء مع القح من التزويل وبتحقيقه من الاتزال
والثاني أولى لان التناصب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة والمرسل صفة لنيبه وانما ثبت على ذلك مع ظهوره لاني
رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد تجوز جعله صفة للحديث ولا وجه له (فانما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى
تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفرد
المصنف الوسيلة والذريعة إشارة الى أنهم ما في معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر ولا شك أن كلامهم ما اشتمل
على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهم ما موصل الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستنزاه والسخرية واختياري مخرج للشناء لاجل
 جيل غير اختياري فانه مدح لاجل ان المدح اعم مطلقا من الجدل لانه يقال مدحت اللؤلؤة
 على صفاتها ومدحت زيدا على رشاقته فده ولا يقال حمدتها وما ومنهم من منع اطلاق المدح على
 الثناء لاجل جيل غير اختياري بناء على أنه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولدا لا عبرة به
 وما قيل في القدر خطأ ومؤول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالنقيض بالاختياري
 لبيان ماهية الجدل لاجل احتراز في الكشف الحمد والمدح اخوان قال التقنازاني من الشائع في
 كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين أن يكون بينهما ما اشتقاق كبير بان يشترط في الحروف
 الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح أو كبيران يشترط في أكثر الحروف فقط كالغلق والفتح
 والغلق مع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفتاوى يدل على
 ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد
 بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح الكشف
 * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لعماني
 اسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم
 الله هو من اسمائه الله ولا ينكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذف الهمزة
 منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي
 لا يعدل عنه الدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان
 الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء
 من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها الزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة
 ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها الزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة
 في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظيره ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع
 مثليين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب ليكون النقل عملا كالأعمال وادغام المنقول اليه
 فيما بعد الهمزة وذلك بمنزلة عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول)
 قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا ان اسم الله تعالى لفظه الله
 بحسب الاصل مخالفة للفظه الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل
 عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله
 تعالى قال التقنازاني ان ذلك يرجع الحكيم بان أصله الاله على ما جوزه سيديويه من ان أصله لا تستر
 واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعوم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان
 ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غابة
 الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل
 الحركة في كلمتين * والافعال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أنبأه كذا في
 الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنوهاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل
 أتقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمد المصنف فانه لم يذكر الصحابة
 وفي حاشية التقنازاني ومعنى أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام
 المسلمون وعن بعضهم الاصل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند
 سيديويه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث أول وقيل أصله أول واختاره هذا غير واحد من

في الدنيا والآخرة بخبري
الدارين والذريعة بالذال
المجته كالوسيلة وزنا ومعنى
(وأصل ذلك علم الاعراب
الهادي الى صوب الصواب)
المراد بالاصل ههنا ما بيني
عليه غيره والاشارة راجعة
الى ما سبق فالامر الذي
يفني عليه ما يتيسر به فهم
القرآن ويتضح به معنى
الحديث هو علم الاعراب
أي علم النحو وليس المراد
الاعراب الذي هو قسم
البناء والهادي المرشد
واسناد الهداية الى علم
الاعراب مجاز وكأن المراد
بالصوب الاستقامة من
قولك صاب السهم اذا قصد
ولم يحد عن الغرض والصوب
أيضا المطرأ وتزوله ويمكن ان
يراد هنا على سبيل الاستعارة
فاما ان يكون الصواب مشبها
بالسحاب من قبيل الاستعارة
بالكتابة واثبات الصوب
له مراد به المطر استعارة
تخييلية واما ان يكون مشبها
بالمطر وأثبت له الصوب
المراد به نزول المطر على
حسب ما مر ووجه الشبه
حصول النفع المبهج
للفرس وفي صوب الصواب
ما يشبه جناس الاشتقاق
(وقد كنت في عام تسعة
وأربعين وسبعمائة أنشأت
بكرة زادها الله تعالى شرفا
كتابا في ذلك منورا

المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العلماء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا
آل قاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمرة عند
الكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيره وهو الصحيح وتفرجه تسأله
من غير روية والقراخ جمع قريجة وهي أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لفلان قريجة أي
استنبط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبائع وتخرج بفتح النون تخرج
والجواخ الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على
الآخر والذريعة بالذال المجته كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث
النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة
الافصح بالثني وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف
بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم بأحكام
مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلام في ذواتها وفيما يمرض لها بالتركيب من الكيفية
والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحديث وعليه اه ولا يخفى
أن العلم بالأحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني
ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على
ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد
هنا الاول من المعاني الاصطلاحية وازافة العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادي الى صوب
الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى
المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب
والصوب نزول المطر والصواب تقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي
تفسيرها مذهب أحدها ما يفهم من كلام الساف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح
بذكر المستعار بل يذكر ديفه ولازمه الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السمع
للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسد الكالم نصرح بذكر المستعار أعني
السمع بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية
فالمستعار هو لفظ السمع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو
المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيا ما صرح به
صاحب المفتاح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قرينة وهي
ان ينسب اليه شيء من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السمع مع ادعاء يجعل لفظها مرادفالا سم
السمع وازافة شيء من لوازم السمع اليها وهو الاظفار ثالثا ما ذهب اليه صاحب التلخيص
وهو أن يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه
بان ثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا لا يجري
عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الأمر للمشبه
استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح
بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
الصواب وأريد به المطر يجعله مرادفالا ادعاء وأضيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك
وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

من ارجاء قواعد كل حال (عام نسبه بالمشاء العرفية في اوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب اقطار الدنيا على ما قيل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقولك وقع كذا في عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك في العام الاخير من الأربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه خزانها كما في يدز يدوهذا لا يؤدي المعنى المقصود اذ يصدق بهامتها سواء كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة النار يخرج ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو كمال عدة الأربعين أو يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والاضافة بيانية أي في عام هو الاخير من أربعين فقام له فالاشارة من قوله كتابا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي أن يقرأ ذلك وحال كسكون الكاف محاذة على السجع اذ لو فتح الأولى

وكسرت الثانية افات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز نعم الفاضل الطبع يأتي بالانفصال على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم في كلام المصنف فينبغي أن يمد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا لم يذكروا وكثيرا ما سجع الواقع في مقامات الحريري من هذا النمط والارجاء بالمدعى زنة أفعال جمع الراجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحي وهو من ذوات الواو يقال لناحيتي البئر رجوان

وهو أثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمحل في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك للارزاق استعارة تخيلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبه بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف اليه كقول الشاعر
والريح تعبت بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء
أي أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا من سلاها هذا وتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهي أني كنت وأنا شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان أحدهما متصوف جاهل والاخر فقا صاعده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الآخر لو كان كما قلت لك لكانت النلاوة بجزر الغرور فاعجبني ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاء قواعد كل حال) الارجاء بالمدج جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبية من القواعد بمعنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والصابط والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال كالتشديد السواد قيل ولا يستعمل الاتباعا وفي الكشف يقال في التوكيد أسود حال كذا وحالك وأصفر فاقع ووارس وأبيض يقق ولحق

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال كالتشديد السواد يقال حال كذا الشيء يحل كذا لوكة أشد سواده ويقال أسود حال كذا وحالك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظة على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومنور اسم فاعل من التنوير أي به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق شبه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهنداء به الى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يمتدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم اني أصبت به وبغيره في منصرف في مصر) معنى أصبت به تلف مني وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرا فاعني عاق به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائد الى مصر (ولما من الله تعالى على في عام ستة وخمسين بمساعدة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أي في عام ستة وخمسين وسبع مائة والمعادة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها لاصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهي اللبث بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو مبني على أحد القولين في المسئلة وتوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بسنة أعوام أو نحوها

رث عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت
 فالتشهير بالازار رفعه أي رفعت السائر عن ساعد الاجتهاد فالفعول محذوف ان لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم
 لا فتروك أي فعلت التشهير وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع
 نيابة من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به وذكرا التشهير ترشحا ويحتمل أن تكون إضافة الساعد الى
 جتهاد للابسة وثانيا صفة مقدر ما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستثناف العمل ابتداء وهو الكسل بفتح
 سين المهملة الفتور وكذا التواني والكسل بكسر هاء صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من تواني بمعنى وفي وليس من باب تجاهل
 غافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابته ولا حادثة فان نفي أصلا أما الأول فن قوله لا كسلا اذهى صفة
 شبهة وهي لمن قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثاني فن قوله ولا متوانيا اذهوا اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على
 معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته في الجملة ونفي
 لمهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله وفي هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام
 وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما الغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله
 أي كأننا على أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخيلية قال الجوهرى وتصنيف الشيء جعله
 أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحر سقيا بجوان ذى الكرو وما * ٧ صنف من تينه ومن عنبه

أخر قاني وذريجي وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطباني وأزمرداني (قوله شمرت عن ساعد
 لاجتهاد ثانيا) في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي
 صاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به على ما سبق من
 الخلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخيلية
 في شمرت ترشح وقوله ثانيا صفة محذوف أي تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف الضم من
 صفت الحجارة اذا ضمت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) في
 مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في
 مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به على ما مر هو أما كن مقفلة فيكون
 في المقفلات استعارة تخيلية وفي افتحتها ترشح (قوله ومعضلات) هو بكسر الصاد جمع معضلة

اه كلامه وحده وان اسم
 بلد معروف بطبيب الثين
 والغنب قال
 حلوان حلوان من بخار
 بلدها *
 حلوان لا ينكران الثين
 والغنب
 الاول اسم بلد والثاني
 اسم ما يعطى والثالث
 تشبيه حلوان بالظاهر أن

المصنف أشار بهذا الى السكاك فاطلق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرضها رصفا اذا ضمت
 بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والفاء من التصنيف والترصيف ساكنة لينأى السجع كما مر (وتنبهت فيه
 مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) معنى تنبهت الشيء تطالبته متبعه له وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية وإثبات
 لا يقال لها استعارة تخيلية والافتتاح ترشح ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التي توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل
 الى الغرض منها الا بالزلة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى
 ما وراءه من المطالب وأنرا فتحتها على فتحها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشككة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن
 مثل ذلك لا ينال بالهون (ومعضلات تستشكها الطلاب فافتحتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الصاد من
 قولك أعضله الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أي مسائل معضلات أو ابجاث معضلات ويستشكها
 الطلاب أي يطلبون اشكالها أي ازالة اشكالها وهو التباسها وابهامها فالهزة فيه للسلب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب
 أنه يقال أشكك الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذت من فعل وسائر أبواب المزيد من
 المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجرد اعناه قال في القاموس وأشكل الامر التباس كشكل فلا اشكال حيث قد
 وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فاذا كرم هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد
 سمع من كلامهم استعان أي طلب الاعانة واستعداد الحديث أي طلب اعادته واستعفاءه من الخروج أي طلب اعفاءه منه واستجاره
 بالاعطاء منه الاجارة واستجازه بالاراي طلب منه الاجارة واستجلاه مجلسه أي طلب منه اخلاعه له وجهه من الرخصى

الاسترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أَرْضَتْ
 المرأة الصبي لا على طاب أن يرضع الصبي الام من رَضِع الصبي الام أو التدي فلهذا جعله مأخوذاً من أَرْضِع لأم رَضِع وجعل
 منه القاضى ناصر الدين البيضاوى استنجدت الله أى طابت انجباؤه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب
 وكتاب والابضاح التبييض والتنقيج التهذيب وتنقيج الخدع تشذيبه وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى
 اذا نقيته فقد نقيته والكلام المنقح ٨ هو الذى أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التى لا يحتاج اليها (واغلاط وقعت

لجامعة من المعربين وغيرهم
 فنبهت عليها وأصلحتها)
 الاغلاط جمع غلط وهو
 ما يقع على سبيل الذهول
 والتنبيه على الشئ هو
 التوقيف عليه والاصلاح
 اخراج الشئ من حيز الفساد
 الى حيز الصلاح وفي هذه
 السجدة مع السابقتين عليها
 لزوم ما لا يلزم وهو الانتيان
 بالحاء قبل التاء (فدونك كتابا
 تشد الرحال فيما دونه وتقف
 عنده فحول الرجال ولا
 يعدونه) الفاء فصحة ونم
 شرطه قدر أى اذا كان
 الامر كذلك ودونك اسم
 فعمل بهنى خذومه فعوله
 محذوف أى فدونكه أى
 هذا التصنيف وكتابا حال
 موطئة ويحتمل أن يكون
 كتابا هو المفعول فلا حذف
 وفيه حينئذ إقامة الظاهر
 مقام المضمحل لقصد التعظيم
 وتقوية داعى الامور وكان
 القياس على هذا أن يجعله
 باللام العهدية لكن نكره
 تفخيما للشأن والرحال جمع

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكها الطلاب أى يعدونها مشكلة صعبة الإدراك
 وفي الشرح وعندى أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أى إزالة التباسها يقال أشكل
 الامر وشكل اذا التبس فلهـ مزة فيه للسبب تمام ما فى الشرح كما حكاه الجوهري نقلا عن
 بعض الكتب أنه يقال أشكلت السكاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعنى فى أشكل
 الذى الاشكال مصدره وليس الضمير المجزوء ربنى عائد الى يستشكها كما توجه بعض الهنديين
 المعاصر بن للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة فى أشكلت للسبب أن يكون فى
 استفعل كذلك فان الهمزة فى أفعل للقطع وفى استفعل للوصل ولان الهمزة حذف فى استفعل
 لكونه اللوصل ولم يخلق الله تعالى فى المضارع همزة وصل فليس فى قوله يستشكها همزة اه ومنه
 هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم رد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون
 اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فن أن أى معنى الزالة واللسبب ولم يذكر
 صاحب الصحاح شكل الامر يعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت السكاب
 أى قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشكلت السكاب بالالاء كاذك أزلت عنه الاشكال والالتباس
 وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنقيج التهذيب قال فى الصحاح وتنقيج الشعر تهذيبه
 يقال خير الشعر الحولى المنقيج وتنقيج العظم استخرج منه تقول نقيت العظم وانتقيته بمعنى
 (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه) فى الشرح هذه الفاء الفصيحة أى اذا كان الامر كذلك
 فدونك كتابا أى خذ كتابا فهو مفعول وفيه إقامة الظاهر مقام المضمحل لقصد التعظيم وكان
 القياس أن يجعله بلام العهد لكن نكره تفخيما لما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أى فدونكه
 وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمحل وان سلم كونه للتعظيم فاعلم ان يكون له اذا
 كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشهورة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فـ
 فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمحل على هذا التقدير تلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم
 ثم الفاء الفصيحة هى الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء فى قوله تعالى
 فانفجرت اذا انفجرت فافضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب
 الكشف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثانى وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على
 التقدير الاول وقبل هى فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفى حاشية المتن انى ووجه
 فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقى
 لا يمكن التعبير عنه (قوله اذا كان الوضع فى هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

رحل يطلق على ما يستعجبه الانسان من الاثاث فى سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من
 القتب وكل المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفى من قوله فيما دونه سببية مثل دخلت النار امرأه فى هرة أى تشد
 الرحال بسبب مادونه وما امام موصولة أو موصوفة ودونه متعلق بمحذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم هم وأعظمهم شأناً
 جمع فحل وكأنه استعاره من فحل الابل وهو ذكراً اذا كان كريماً ومنجياً فى ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أى بجاوزونه
 من قولك عداه يعدوه اذا جاوزوه وتقدم عنه (اذا كان الوضع فى هذا الغرض لم تسبح فريضة بمثاله

ولم ينسخ ناسخ على منواله في اذتعليمية ومتعلقها امامذ كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع أو محذوف أي وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وينسخ بكسر السين وضمها مضارع نسخ اذا ضم الهمزة الى السداد على وجه يستحكم به بداخلها وبستهقل به ذلك المنسوج وتشبيهه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعة وتفرد بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخيلية والنسخ ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التي أنشأ هو علمها فكون الاستعارة في هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تسمية في الاول والثاني أصلية في الثالث وفي الصحاح وفلان نسيم وحده أي لا نظيره في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسخ على منواله غيره واذالم يكن رفيعا عمل على منواله سد العدة أو ثوب هو وعما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند أولى الاباب وسار نفعها في جماعة الطلاب في الظاهر ان الواو استثنائية لا عاطفة لعدم تأني العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشيء هو الحظ عليه والجل على فعله بتأكيده والضمير في وضعه ومعناه عائد على هذا التصنيف الذي تقدم ذكره في قوله ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف ويوجد في بعض النسخ بدل ٩ قوله في معناه مانصه في هذا الغرض

حيث انها طر فوه نهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد في أفعاله تعالى وان جئت فوائدها وكثرت وفي الشرح اذتعليمية ومتعلقها امامذ كور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع واما محذوف أي وقع ذلك أي المتقدم ذكره من شد الحال ووقوف الفحول وأقول ينبغي أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شئت ووقفت بلفظ الماضي أو يكون مراده بتشدد وتنف الماضي فليتأمل (قوله ولم ينسخ ناسخ على منواله) النسخ الحياكة والمنوال الخشب التي يحاك الثوب عليها وينسخ بكسر السين وضمها وفي منوال استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التخصيص في الضمير استعارة بالكناية والمكني عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخيلية والنسخ ترشيح المقدمة بكسر الدال من قدم يعني تقدم أو بفتحها من قدمت الشيء جعلته مقدما (قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب) الاعراب الاول لغوي بمعنى الافصاح والثاني اصطلاحى بمعنى النحو واطافة القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمجتبى القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤ الصغيرة (قوله بل كقطرة من قطرات بحر) في الشرح

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يدمها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله والاعراب الاول لغوي بمعنى الابانة والاطهار والثاني اصطلاحى أريد به النحو واجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه القصيدة اذا تتبع ألفاظها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

في قولهم هذا كتاب اعراب القرآن فتبين ان الهمزة في الموضعين مكسورة وان بينهما اجناسا تاما ورايت في بعض الحواشي بهذه البلاد ضبط الحكامة انشائية بفتح الهمزة وهو خطأ اذا لا اعراب سكان البوادي ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع واللباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعاملها وان وصلت في محل رفع على انه مبتدأ وخبره الظرف السابق أي وعما حثني على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتي عند العقلاء حين أنشأتها فيجمع ان الذي أودعته فيها بالنسبة الى ما ذكرته عنها كشذرة من قطرة من قطرات بحر مع تعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعدها الى الثاني بنى وبالنسبة ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ضمير النصب في أودعته أي أودعته فيها ملتبسا بالنسبة وادخرت افادت من الذخر بالمجبة فقلت تاء الافتعال دالا وأدغمت الفاء التي هي ذال مجبة فيها بعد ابدالها همزة كما في اد كر على الوجه القوي والشذرة بشين وذال مجبتين قال الجوهري الشذرة من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذرة صغار اللؤلؤ وكان هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر العين القلادة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من المائع من كل ما ينقط رشيا فشيئا والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البر

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للآتيان بقطرات هنا معنى بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جلة البصر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجنس المضارع وهو أنها بائع بما أسررت به بائع اسم فاعل من باع يبيع يقال باع بصره اذا أظهره والمراد بما أسره هو ما دخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظيره هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أنما مورد يعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أنما مورد لك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخالها للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم إشارة والمصنف بأياه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب وهو مفيد لما قررته وحررت به في التقرير تثبيت الشيء في مقره والتحرير التهديب وأخذ الخلاصة واطهارها بمنزلة جعل الشيء جزءا للصاوفي قررته وحررت به الجنس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبلها الزوم ما لا يلزم وقد يتقدم هذا التركيب بأن أقدمه عدل اثنين بنفسه تقول أفدت زيدا مالا وأنا مفيد اياه علمًا فقد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعدي لاثنتين وهو يمنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا المحمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين مع امتداد مقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها التمام الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما

لزم الستر جج بغير مرج وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرهما معا لكان مع تقديم أحدهما جازا لقيام المرجح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمدكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفسد فتنزل منزلة المتعدي الى واحد فصح دخول لام التقوية وهو مقرب فوائده للفهام واضع

والانصب بغيره من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجهه حسن للآتيان هنا يجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله انما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجعتين متساوت قرائنه ثم طالت قريفته الثانية فأتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يتم وأيضاً ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالفاء وناء فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد كعدو وعدات وغرة وغرات وقطرة وكسرة وسدرات فان قيل قد عرفنا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بأنه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بدمجىء الالف والفاء فغير يصح جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردى (قوله واضع فرائده على طرف الثمام) الفرائد الدرر البكار والتي تظمت وفصلت بغيرها والتمام بمثلثة

فرائده على طرف الثمام لئلا يطالها ما بدأ في المسامحة فوائده وهو اسم للامر المنقطع به مضمومة وقال الجوهري القائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادته فائدة قلت وهو بائى العين أو وائيه اسمع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أى ملق والفرائد الدرر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدرر كبارها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينهما من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذى نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكار الدر في النفاسة وعزة وجودها والتمام بناءً على مثله مضمومة نبت ضعيف له خصوص أو شئ شبيهه بالخصوص الواحدة شامة شبهه تسهيله للمباحث الجليله بما ذكر في كونه ببالا نيل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشئ وكلاهما يمكن هنا وفي فوائده وفرائده الجنس المضارع وفي التمام مع قوله المسامحة لزوم ما لا يلزم مسائل من حسن خيجه وسلم من داه الحسد أدبهم مسائل يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيحلفكم بخلوا ومنه ما نحن فيه فن مفعوله الاول وقوله فيما يأتى ان يعنفهم مفعوله الثانى ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثانى بنحو يسألونك عن الاهله أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبير او الخيم بكسر الخاء المحجمة السجوية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون مسائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد ظلم ذى النعمة بتبني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذى يفسده بالجلد ولهذا عبر بالاداء عن القلب

وإذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم في الطرف يتعاقب سائل وعثر ثالثة أي اطاع يقال عثر عليه يعثر يفتح العين في الماضي وضعا في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كفعودا وطني تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو بائي اللام وواو بها يقال طغى طغيا ووطنى طعونا والقلم معروف وهو القصبه التي يكتب بها أو زلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه بغير اختيار والباء من به في الموضوعين سببية أو ظرفية وفي القلم والقدم الجنس المضارع وتعرفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لامي قائم مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتي فيه كلام في آل من حرف الالف المفردة **يجوز** أن يعتذر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كتب **بها** الغفر السترا أي أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد أن يستر ما طلع عليه من سهو وخطا في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوي مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثلاث سائر لها وفيه إشارة إلى أن أمانة المساوي بالأعراض عنها من حيث جعلها كالمغفور في الرسم وأثر يعتذر على بغير اللباقة في الستر والشريد الطريق والقاصي بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى إلى ضميره مجاز والكذب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **يجوز** أن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تنجو **بها** أن يحضر معطوف على أن يعتذر وهو مفعول سائل الثاني وأن الجواد قد يكبو ومفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والآخر معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلخيص بالاشارة إلى أمثال للعرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبايكبو سقط يسقط والصارم السيف القاطع ونباينبو إذا لم يعمل ١١ في الضريبة والنار مشقة من نار ينور إذا نفر لان فيها

مضمومة وميم مخففة ثبت ضعيف له خصوص أو شيء يشبه الخوص استعمال الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بعينه الأصلي مما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بعينه الأصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منترعا من متعدد كما يقال للتردد أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد

مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة **بها** وأن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات **بها** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الأول كما سبق والمعنى وأن يحضر قلبه أن الإنسان محل النسيان فلا يؤخذ بما صدر عنه ناسياله وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه أنما سمى انسانا لأنه عهد إليه فحسى وعلى هذا فليس وزنه إعلان بل هو إعلان والأصل أنسيان فحذفت الياء تخفيفا لكثرة دوره على اللسان وردوها في التصغير فقالوا أنسيان لأنه لا يكثر حينئذ ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها واستحضار الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبية وفيه تلخيص إلى الآية **بها** ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معائبه **بها** هذا البيت أنشده ابن سعيد الأندلسي في كتابه المسمى علوك الشعر منسوب إلى يزيد بن خالد المهلب من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفى وأن تعد معائبه في محل رفع على أنه فاعل ويحتمل أن يضبط بالرفع وأن تعد معائبه بدل اشتمال ونبلان بنون مضمومة فوحدة ساكنة أي فضلا وقدبو جد في بعض النسخ **بها** لا تضبط بالنبل وفي القاموس النبل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الأول أجزأ المرء فضل عدم معائبه أي الفضل الذي هو عدم معائبه جعل ذلك فضلا من جهة أنه لازم لكثرة المحاسن وذلك لأن عدم المعائب يقتضي بحسب المعروف قلتها اذ القليل هو الذي يتعرض لعدده واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني أجزأ فضل عدم معائب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أي كفى ذلك حاله كونه فضلا عظيما **بها** ويخصر **بها** هذا التصنيف **بها** وفي غناية أبواب **بها** وإلى ذلك أشرت في تقريري لهذا الكتاب حيث قلت

الانعام في الباب المصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الاجنة قد ترخفت * أما تنظر الابواب فيه ثمانية ووجه الحصر في الابواب الثمانية أن المتكلم فيه إما أن يكون كيفية الاعراب أولا فان كان الأول فهو الباب السابع وإن كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين
المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من
مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين
المفرد والجمل أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تتعلق الكلام بمفردات معينة من جهة
تفسيرها وذ كر أحكامها فهو الباب الاول وان تتعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذ كر أقسامها وأحكامها فهو الباب
الثاني وان تتعلق الكلام بالظرف وشبهه وذ كر أحكامها فهو الباب الثالث والاول في تفسير المفردات في المعينة
كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل ويلي والنداء وغير ذلك وذ كر أحكامها التي تعرض لها عند التركيب في الباب الثاني في
تفسير الجمل وذ كر أقسامها ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين وذ كر أحكامها ككونها
في محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك في الباب الثالث في ذ كر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف في كافي نحو زيد
عندك والجار والمجرور في كافي نحو زيد في الدار ووجه جعلها متردين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجمله فلم يلزمنا
طريقة واحدة بل بسلكهم ما طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى وذ كر أحكامها أي القسمين أحدهما الظرف والاخر
الجار والمجرور في الباب الرابع في ذ كر أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب جهاتها وهذه تتعلق بابواب معينة كسوغات
الاتداما المنكرة وما افترق ١٢

ان تنقضي زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده بحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشيء وحسدتك الشيء
بمعنى كذا في الصحاح وعثر اطع وطغيان القلم تجاوزته حسدا الاستقامة وزلة القدم خروجها
عن الموضع الذي ينبغي قراره فافهمه والشر يد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكتب
بفتح الكاف والمثلثة القرب والحواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع
وينبولا يعمل في الضريبة وتخبون تنطفي والمرمف مولى كفى ونبالا يميزون تعدد معانيه فاعل
كفى ويجوز رفع المرفع على انه فاعل كفى وان تعدد معانيه بدل اشتمال منه (قوله فان لم توضع
لا فائدة القوانين) هذا استئناف معين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكلمة أيضا
لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مقول مطابق
حذف عام له وجوب اسماء أو حال حذف عام لها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

في الباب الخامس في ذ كر
الوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها
وهذه لم تشر بين المعربين
على الوجه الذي أورده
المصنف في هذا الباب على
ما استقف عليه ان شاء الله
تعالى والوجه جمع وجه
والمراد به هنا الطريق يقال
هذا وجه الشيء أي طريقه
في الباب السادس في التحذير

من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهذه الامور أيضا من الوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بالفظ التحذير في الباب السابع في كيفية
الاعراب والمستفاد من هذا الباب علم المبتدئ الناشئ في هذا الفن في الباب الثامن في ذ كر أمور كلية يخرج علمها اما لا ينحصر
من الصور الجزئية ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشرة قاعدة كما استراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله وعلم اما
استثنائية أو عاطفة على مدخول الفاعل من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ علم كثيرا
ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يلقونه لغرض الاعتناء به واستدراار الاضغاء اليه ليقبل عليه السامع ويمكن منه
فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة وهو قوله في انني تأملت في أي نظرت متبيننا في كتب الاعراب
فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور في وهما مضاف محذوف اما من المبتدأ أو من الخبر لتصحح الجمل فالتقدير على الاول
فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طولها ذو ثلاثة أمور واذا هذه فحائية فاما
ان تجعل الفاء الداخلة علم السببية المراد منها الزوم ما بعدهما لما قبلها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئ عن هذه الامور
لازمة للتأمل أو هي للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أي تأملت ففجأت وقت تعدد هذه السبب وسبب أي الكلام على
ذلك عند وصول اذا الفجائية ارشاه الله تعالى في أحدها كثرة التكرار فانها لم توضع لا فائدة القوانين الكلية في المنطبعة على
ما يندرج تحتها من الجزئيات في الكلام على الصور الجزئية في فسوقهم الى الكلام على جريئة وان تكررت في فتراتهم

يشككون على التركيب المعين بكلام ثم حبت جاءت نظائره أعاد وأذلك الكلام في فضي الى كثرة التكرار فيحصل التطويل
 في الاثرهم حيث صرهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للفقين الذين يؤمنون بالغيب ذكر وافية ثلاثة أوجه هي أوجه
 اعراب الاسم فالجاء على انه نعمت تابع والرفع على انه في الاصل نعمت لكن قطع الى الرفع بجعله خبر المبتدأ واجب الحذف أو على
 انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه في الاصل نعمت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع في هذه الصور
 بوجهيه لا رادة المدح وفي غيرهما سب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم ووجهه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على
 ما قصده به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان في الافتقار بمخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع
 وتحريرك لرغبته في الاستماع وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور وذلك يكون مدح أو ذم
 أو نحو ذلك ما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعاراً بأنه لا نشاء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف
 المبتدأ الجري الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكر وافية عليه بالاهتمام لانه بصدد تعداد
 الاماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الآخر اللغو وهو فيه فواجب لتلايود الضمير على غير متقدم وهو حيث
 جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع العليم ذكر وافية أيضاً ثلاثة أوجه هي كون أنت تأكيذا
 للضمير المنصوب وكونه فصلاً وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوباً باسماعاً كما ذكر بعضهم
 أحوال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضين ذكر وافية المفعول الذي هو ثلاثة أوجه والاصل ذكر وافية ثلاثة أوجه
 ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعاً أو اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة فلي
 الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضاً كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
 استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئينين جاء زيد أيضاً مقتصر اعليه لفظاً ١٣ وتقديره بالتوافق بينهما نحو جاء زيد

عنهم بذكر الثلاثة رجوعاً وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله
 ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعراب فصلاً له محل) اذا ظرف للخلاف أو ليكررون والـ
 محل بدل اشتمال من الضمير المجزور ربي والتقدير في جواب الـ محل أو بدل من مفعول
 يكررون أعني ذكر أو بدل من الخلاف والمحل الساتمة واستقصى الشيء طلب أفضاه وغايته

هذه الكامة عند وجود الضابط المذكور وهي هنا مصدر أض بمعنى رجع وأعر به جماعة في مثل قال زيد كذا وقال أيضاً حالا
 من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلاً أي وقال أيضاً أي راجعاً الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد
 بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً بدليل
 صحة قلت اليوم كذا وقت أمس أيضاً والذي يطرد في جميع المواضع ما قدمناه ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضاً علم فلا
 يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فقام له في حيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب
 عليهم ذكر وافية وجهين هما كونه تأكيذاً وكونه فصلاً وسقط كونه مبتدأ للنصب ما بعده ويكررون ذكر الخلاف فيه
 اذا اعراب فصلاً له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير المجزور ربي عائد الى مثل الضمير المنفصل الذي
 تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره في محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المجزور المتقدم ومضاف محذوف
 أي جواب أله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت
 بشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأتى مع اعرابه فصلاً أي مع جملة معرباً بحسب المحل قلت انما يشكك اذا جعلت
 أم متصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جعلت منقطعة لمجرد الاضراب أي بل لا محل له أصلاً فلا يكون هذا حيث نذ من محل الخلاف
 اذا اعراب فصلاً فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوية أي اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً
 وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا الداع اذا اصل حمل كلام أهل كل فن على
 ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي مرّت فلا يعدل عنه ويحتمل ان يكون أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في
 محل نصب أو رفع على انه محكي بقدر رأي قائلين أله محل أو مقولاً فيه أله محل على ان يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه والاولى
 ما سبق في الخلاف في بالنصب عطف على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجاء عطف على المضاف اليه المذكور أي

ومات عمرو أيضاً وبامكان
 الاستغناء نحو اختصم زيد
 وعمرو أيضاً فلا يقال شئ
 من ذلك على هذه الوجوه
 المحترز عنهم وانما تستعمل

فيكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت وكونه فاعلاً يفسره مذهب سيديويه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش أو بعد أن في الشرطية في نحو وان امرأه خافت وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائل به نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلاً محذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلاً بالفعل المتأخر لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ أو أظن الاخفش يجوز هذا الأخير أو بعد في الطرف في نحو وفي الله شك ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الاندلسي عن الأكثرين وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه وانما قال ض الأريج كونه مبتدأ أو يجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فخرج فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى أو بعد في نحو ولو انهم صبروا وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الرخشي وابن الحاجب وكونه مبتدأ مذهب سيديويه وجاعاً وكررون أيضاً ذكر الخلاف في كون ان في المشددة أو ان في الخفيفة ووصانم ما في ضمير التثنية ولو أفرد اسكان أحسن لان العطف بأى وصلة إحدى هاتين الكامنتين بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو أى بانه وهذا امثال الاول وهو ان المشددة ونحو حصرت صدورهم ان يقا تلوكم أى عن ان يقا تلوكم وهذا مثال للثاني وهو ان الخفيفة في موضع خفض بالجار المحذوف على حذف قوله أى قول الفرزدق اذا قيل أى الناس شريفة اشارت كليب بالا كف الاصابع أى الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أى اشارت الاصابع حالة كونهم مع الا كف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف وفيه من يذهب لهذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان أو ان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حذف ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذ عند القائل به قلت انما جعل على حده في مطلق الجرب المحذوف لاني خصوصية الجربة من حيث كونه شاذاً أو في موضع ١٤ ينصب بالفعل المذكور على حذف قوله في صفة ربح لدن يهز الكف يعمل منه وفيه كما غسل الطريق الثعالب الاصل

(قوله فعليك بمر اجعته) في الشرح أى استمسك بها فالباء ليست بزايدة كما ظنه

كما غسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا أرادت الظرفية الا بواسطة في أو ما هو بعينه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للمرح قال الجوهري يقال ربح ولدن ورمح ولدن ولم يرد على ذلك الرضى وفي القاموس اللدن الذين من كل شئ ويعمل به ترومته صدره وضمير فيه يعود الى المزوف في الصحابة فتخرج على قومه في زينة يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدرة مع هز الكف اليه وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجزوء من غير اعادة الخافض كما في نحو سرت بك وزيد وما فيها غيره وفرسه والجواز مطاقا مذهب الكوفيين ويونس والاخفش واختاره ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين ووجوب جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل كما في امامؤ كذا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضى البصريون يجوزون العطف بلائناً كيد ولا فصل لكن على فح لا انهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب وأما الكوفيون فيجيزون العطف المذكور بلائناً كيد بالفصل ولا فصل من غير استقباح وكررون الخلاف في غير ذلك الذي تقدم ذكره عما اذا استقصى بالبناء للمفعول أى طالب اقضاء بحيث انتهى الى غاية أو أمل القلم استعارة بعمية في الفعل فان الاملال الحقيقي وهو احداث السامة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم وواعقب السام بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملالة أى جعل السام واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ ووجه هذه المسائل في المقدمة ونحوها مقررة بحررة في الباب الرابع من هذا الكتاب وإذا كان الامر كذلك فعليك بمر اجعته أى بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً في مفعول أسماء الافعال اضعفها في العمل فعمل بحرف عاذته ايصال اللازم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متمم بالباء كما رأيت فلا يمدل عنه ثم علل المصنف الامر بالمراجعة بقوله فانك تجده في أى الباب الرابع في كثر واسعا تنفق منه والكثير المال المدفون والمراد بسعته كثرته ومنه لا وهو اسم محل الشرب الذي ترده الشارب واسم لماس فيه من الماء المشروب وسائغ أى سهل الدخول الى الحلق فان جعل المنهل اسم الماء المشروب

فالا سناد حقيقي وان جعل اسم المكان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جار **يترده** أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أولم يدخله قالت لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه **يوتصد** يضم الدال المهملة وكسر هاء مضارع صدر بمعنى رجع **يوتنه** أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينفع به الناظر في نفسه ويستفيدة منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يترده الشارب ويصدر عنه ريانا لانه منه ومحلا لما ينفع به ناظره من عداه ويغفده اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه الناس بما ينفعه منه وان اراد ان ذلك أمر مستمر ولهذا عبر في الموضوعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجديده مكان تجده فان قلت هل من فرق بين الشخصيتين قلت نعم فان تجده في الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم افا سقين فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنا ثابتهما ومنه لا مفعول على الثاني وتجدد في النسخة الثانية بمعنى نصب كافي قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي الطيب المتنبي وانظلم من شبح النفوس فان تجد **يوتنه** ذاعقة فاعلم لم ينظم وبه لغوية لما يتجدد وكنا هو المفعول به فان قلت فأيتهما أحسن قلت الثانية لأشتملها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هـ ذام من قبيل التجريد وهو ان يتزع من أمر ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الانصاف الى حيث يصح ان يتزع منه موصوف آخر تلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجد بسبب وجوده كنز او منه لا فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت يزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد **يوتنه** الامر الثاني **يوتنه** من الامور التي اقتضت التطويل **يوتنه** اراد ما لا يتعلق بالاعراب **يوتنه** وذلك فضول وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فبطول الكلام بباراده **يوتنه** كالكلام في اشتقاق اسم **يوتنه** أي هذا اللفظ مقولا في السؤال عنه **يوتنه** أي هو من السمة **يوتنه** وهي العلامة الاصل وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء

يوتنه كما تقول الكوفيون **يوتنه** وهم النخاعة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت

الرضى انتهى وأقول في الصحاح وتقول على زيد او على زيد معناه أعطى زيد او قولهم عليك زيدا أي خذوه وهو يقتضي ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من يفسر اسم الفعل هذا بما فسر به الشارح وعبارة الرضى وأسماء الافعال حكمها في التعدي والازوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تزداد في مفعولها كثير نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدي بحرف عادت به افعال

فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب **يوتنه** أم من السمو **يوتنه** وهو العلو والرفعة فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام **يوتنه** كما تقول البصريون **يوتنه** وهم النخاعة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمة ثلث لغات حكاهن الازهرى قال النووى أفصحهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقلوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات **يوتنه** والاحتجاج لكل من الفريقين **يوتنه** فريق البصريين وفريق الكوفيين **يوتنه** وترجيح الرابع من القوانين **يوتنه** المنسوبين اليها ما فخرج قول الكوفيين باعتبار المعنى فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالمسموع في الجمع اسماء وأسام لا أوسام وأواسم وفي النصب غير مسمى لا واسم وسمعت في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي مسمى كهدى وكل ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القاب في الجميع بعيد وأيضا فان المهمة لم تعهد في كلامهم داخله على ما حذف صدره **يوتنه** وكالكلام على ألفه **يوتنه** أي الف اسم مقولا في السؤال عنها **يوتنه** لم تحذف من البسمة خطا **يوتنه** أي حذف خطها وهي صورتها التي تكتب بها الخط المنصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على التخفيف **يوتنه** وعلى باء الجر ولاه **يوتنه** مقولا في السؤال عنها **يوتنه** كسر تالفاظ **يوتنه** أي كسر لفظها ما فهو تميز كما مر والعلامة قصد موافقة حركتها لا أثرها للناسي عنها **يوتنه** وكالكلام على ألفه **يوتنه** الاشارة **يوتنه** لا الموصولة مقولا في السؤال عنها **يوتنه** زائدة هي كما يقول الكوفيون **يوتنه** لان تنبيهه ذان بحذف الالف ولولا انهم ازيدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد الى أصلها فربا بين التمكن نحو قتيان وغيره كما حذفت الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاه فتزيد الفاء أخرى ثم تعاقبها مرة كما تقول لاه اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضاها اذا كان

ثانيها ألفا ولو كان أصله ثلاثة قليل ذاي ردا الى أصله ثم أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون في
 فتحكموا بأنه من الثلاثية لأن التثنية والذي جعلهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتكسنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته
 وتحقيره وجعله من مضاعف الياء لان س حكي فيه الامالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه ولا مه أيضا وأصله ذى
 بالانوين يتحرك العين بدل ياء فلها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالمقدم ولولم
 يكن كذلك لم تقب العين الاخرى الى نحو مروت وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو
 اللام المتحركة والاول اولى لان اللام في موضع التغيير فحذفها اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثير المحذوف اللام كدم
 ويد وعد ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أكثر من باب حبيت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة
 تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حبيت اولى كذا في الرضى وهو العجب من مكي
 ابن أبى طالب اذا ورد مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب في شيء وهذا كالتركيب الواقع
 في مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء فالطرف الاول صفة في الاصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت
 تقديم حال المجرور عليه ممنوع على الاصح قلت ذلك اذا لم يكن الحال ظرفا ولا جاروا مجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن
 برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف أو جار ومجرور نقوله الرضى عنه في شرح الكافية وهو بعضهم اذا ذكر
 الكامة في القرآنية وذكر تكسيرها أي جمعها جمع تكسير وتصغيرها وتأنينها وتذكيرها وما ذكر في بعض
 النسخ وما ورد فيها من اللغات ١٦ وما روى فيها من القرآت وان لم يبنى على ذلك شيء من الاعراب

وذلك كله تطويل
 لا يحصل فائدة في الغرض
 المقصود وهو الامر
 الثالث من الامور
 الثلاثة المتقدمة ولا
 أدري ما خالف الاسلوب
 المتقدم حيث وصل هذا
 بحرف العطف وحذف

اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذي يورد منه والمنهل في
 قول كعب * كانه منهل بالراح معلول * اسم مفعول من أنهل - له ينهل أوواه أولا والسائق السهل
 الدخول في الخلق ونصدر ترجع (قوله والعجب من مكي بن أبى طالب) هو مكي بن أبى طالب بن
 جوش بجاه موهلة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة
 وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم
 القرآن والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة بقرطبة (قوله والامر الثالث
 اعراب الواضحات كالمتبدا وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف) في

الموصوف وفصل في الامر الثاني وأثبت الموصوف في اعراب الواضحات كالمتبدا وخبره والفاعل ونائبه والجار الشرح
 والمجرور والعاطف والمعطوف وذكر العاطف مستدركا لانه لا يكون الاحرف الا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا وأما الجار فقارة
 يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه
 العامل المسلط عليه وهو أكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي بحسب ما يقتضيه فواو ساكنة ففاء وهى
 ناحية تجاه بلبس من أعمال الديار المصرية وقد تجنبت هذين الامرين وهو ما ذكره لا يبنى عليه شيء من الاعراب والكلام
 في اعراب الواضحات حذفه التطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود وأثبت مكانه بما يتبصر به الناظر ويقرن بأي
 يتعود به الخاطر وهو في الاصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا تحله من اراد النظر في القرآنية فيزاد الوثوق
 بصحة الترتيب المماثل لتلك النظائر ويمكن في النفس فضل تمكن في الشواهد الشعرية والمراد عندهم بالشواهد
 الجزئية المذكورة لاثبات القواعد وبالا مثله الجزئيات المذكورة لا يضاعفها فالشواهد اخص وهو بعض ما تنفق في المجالس
 النحوية من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فاني ان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما هذه الامور التي
 ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب واقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه في ما لم يأت هذا
 التصنيف على الوجه الذي قصدته ونيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته في اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام
 مادي معناه وخفي والمعارف الامور التي يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفي
 هاتين السجعتين لزوم ما لا يلزم في معني اللبيب عن كتب الاعراب وهو ما علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من
 الاشعار بالمدح فيكون لقباً واللبيب العاقل وكذا الاربيب فلو قال معنى الاربيب لكان أحسن لاشتمال الجميع حينئذ على لزوم

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القبراطي رحمه الله تعالى بقرظ هذا الكتاب

جلال ابن هشام من أعاريه أنا * عروسا علم غيره الدهر لا يني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفًا * يفدى بعين كماله في اذني
واقبه مغنى اللبيب فأصبحوا * وما منهم الا فقير الى المعنى * وخطابى به ان ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن استمسك
منه بأوثق الاسباب * يعنى انه وضع كتابه هذا للبتدئ والمنتهى لاشتماله على المسائل النافعة للناس في هذا الفن التي تدرك
بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما
ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل من تمكن الارادة ههنا لكان الاول على
سبيل الاستعارة * ومن الله أسعد التوفيق والصواب الى ما يحظني لديه بجزيلى الثواب * الاستعداد طلب المدد والصواب
خلاف الخطا والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظني أى يجعلنى ذا خطوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء
كالثوب * واياه أسأل أن يهضم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزيف والزلل * ١٧ العصمة المنع والخطا معروف

والخلل الكلام الفاسد

المضطرب والمراد ان يهضم

القلم من كتابة هذين الامرين

أى كتابة ما يدل علمه ما

والزيف الميل والمراد هنا

الميل عن جهة الصواب

والزلل الخروج عما اراد

الثبوت عليه * والله أكرم

مسؤل * وبواو واحدة في الخط

وكان القياس ان يكتب

بواوين احدهما الواو التي

تسمل بهم الهمزة والثانية

واو معمول وقد تقرر في علم

الخط انه متى أدى القياس

في المهموز وغيره الى اجتماع

اثنين نحو رؤس ودود

حذف واحد ان لم يفتح

الاول كقراء وقارئين وانما

ينها على ذلك لكثرة وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاحرف الا عرابا له أصلا
وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه
لا يكون الاحرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجرب بالاضافة قلت انما يقولون في هذا
مضافا ومضافا اليه لا جار ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد
النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والخوف بضم الحاء المهملة وسكون الواو هو أبو الحسن
علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر
وهو العمل الذي قصبت منه مدينة بليس وريفة تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوى
وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذى الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخط بالحاء المعجمة
والطاء المهملة المفتوحة في الكلام الفاسد والزيف الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكرى
من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الانصارى ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النصوص والتصرف عن ابن الموكل وغيره
والقرآن عن المشهدى وغيره ولم يأخذ عن أبي حبان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى
وتوفي في ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما صاحب الدين وكانت وفاته
سنة تسع وتسعين وسبعمائة والاخر عبد الرحمن

بواو الاول

(قوله وقد تبتها على حروف المجهم) في الصحاح والجعم النقط بالسواد مثل الناء عليه نقطتان يقال

٣ في ل الغلط في كتابة هذه الكلمة * وأعظم مأمول * أى مرجوم قولك أملت بتخفيف الميم اذار جوت
بواو الاول * من الكتاب * في تفسير المفردات * أى تبين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها * وذكر أحكامها *
كالجذف والاثبات والزيادة وغير ذلك * وما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أى بما يبين مراده فقال
* وأعنى * بفتح الهمزة أى أقصد * بالمفردات الحروف * وهى الكلمات التي لا تدل الاعلى معنى في غيرها * وأعنى أيضا
بالمفردات * ما تضمن معناها أى معنى الحروف * من الاسماء * التي ليست بطرود كى ومن وما * والظروف * كاذ
واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن
في تضمن العائد على ما ومن يمانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبينها بالاسماء والظروف لكن إعادة الضمير مفردا مذكرا
للفظها * فانها أى المفردات المذكورة هى * المحتاجة الى ذلك * الذى تقدم ذكره من تفسير المعانى وذكر الاحكام والفاء
لمجرد السببية * وقد تبتها أى المفردات التي عنيها * على حروف * الخط * المجهم * أى الذى وقع عليه الاجمام وهو النقط
تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد به هذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

بهذا فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهرى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفنيزانى وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة العجمة وذلك بالنقط قلت انما يتم اذا كان جملة الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة ليسهل في متعلق بالفعل من رتبها ومعنى تناوها في أخذها تقول ناولته كذا فتناوله أى أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة فيوربها ذ كرت على سبيل القلة في اسماء غير تلك التي عنيتها أو لا وهي ما ليس متضمناً لمعنى الحروف ولا ظرفاً ككل وكلنا في ورعنا ذ كرت أيضاً في افعالها كما شاؤنا ولا وعدا وانما لم يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التي عنها أو لا حتى يقول وافا لا غير تلك في ليس الحاجة الى شرحها في أى شرح الاسماء التي لم تنقد دم ارادتم أو الافعال وقد يقال مقتضى قوله أو لا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك اضرة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنا في الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس في حرف الالف أى الحرف الذى هو الالف فالإضافة بيانية والمراد به الهمزة وانما عـ بر عنها بالالف نظر الى انها تصورى في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائى الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تالياً الحرف الواو ثم المذ كور في هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف في الالف ١٨ المفردة تأتي في بناء التانيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز

ليكن الاول اولى لانه انث
أولا بقوله المفردة فالتانيث
ثانياً الغرض المناسبة في على
وجهين في أى طريقين
تقول هذا وجه الكلام
أى طريقه المقصودة منه
في أحدهما أن تكون في
بناء التانيث في حرف تانيث
به القريب في والاخبار عن
الهمزة بانها حرف للنداء
كالاخبار في قولك زيد

أعجمت الحرف والتعجم مثله ولا يقال أعجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى أى مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدر امثل المخرج والمدخل أى من شأن هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفنيزانى في حاشية الكشف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفنيزانى وقد يقال ايما الى ما في الشرح

في حرف الالف

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بهض هذا التبدل) هذا صمد ربيت من معلقة امرئ القيس

قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آه من قولك آزيد مثلاً حرف نداء وهذا كقولهم تجزّه
الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف الظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف
جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما نبهنا عليه لان الشيخ في الدين السبكي رحمه الله
تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنه غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادى مبنى للفعول والقريب نائب عن الفاعل
ولو جعل الفعل مبنيّاً للفاعل المخاطب والمخاطب الكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به أصح قبل والسر في
كونها موضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل
بان يكون آخره ألفاً والمغنيين منتهيان من الهمزة فجعل لنداء القريب في كقولهم أى قول امرئ القيس جاز الاضمار بناء
على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقولهم وقولها أى الشاعر والشاعرة
وان لم يشتهر بل جهل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظراً الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفنيزانى
في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقولهم مثلاً ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم
ويكون المحكي مشهوراً والنسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه
من هذا القليل في أفاطم مهلا بهض هذا التبدل في وان كنت قد أزمعت صمدى فاجلى وهذا البيت من بحر الطويل عروضة
وضربه بمقوضان وكذا جرؤه الاول وهو مفعول في معنى ان عروضة جاءت على وفق ضربه زينة رويامن غير اخراج للعرض عن

وزنه المعهود وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة وقد تأتي في أنشائها عند الخروج من غرض الى غرض كما وقع هنا فان امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فومل ثم ففي ههنا بعد أبيات مرت له والاصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جرياً على اللغة الفصحى وهى لغة من ينوى المحذوف مهلاً مغفولاً مطلقاً كما هو الا لا انه حذف زائده وجعل بدلاً من اللفظ بالفعل كضرباً يزيداً بعض منصوب به لان الفعل الذى جعل المصدر بدلاً منه على الاصح كما صرح به ابن مالك فى التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أى امهلى بعض هـ هذا التبدل أى أخرجه عنها هذا الوقت والتبدل بدال مهملة التفعيل والازماع الاجماع وتصميم العزم عليه قال الجوهري تقول أزمنت الامر ولا تقول أزمنت عليه وقال الفراء أزمنت عليه وأزمنت عليه بمعنى مثل أجمته وأجمت عليه والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطعية والاجال الاحسان فان قلت ما المعين لجل النداء هنا على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك لا ترى الى قوله فى هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عذيرة * فقالت لك الويلات انك مرجلى تقول وقد مال الغيبط بنامعها * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سىرى وأرخى زمامه * ولا تبعدينى عن جنالك المعلن المراد بعذيرة المشار اليها هنا هى فاطمة المنداة فى قوله أفاطمة مهلاً البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المحبة وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلى أى مصيرى راجلاً لعقر لك ظهر بعيرى والغيبط بالغين المحبة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيف رجل يستدبه

الهودج للنساء والجنى ما يجنى أى يقتطف من الثمرة عبره هنا عن اللذة التى ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمائل ترشح اذا تعليل جنى الثمرة مرة بعد أخرى ونقل ابن الجبار بنحاء محبة وزاى وهو شارح ألفية ابن معطى عن شيخه انه أى هذا

عجزه وان كنت قد ازمنت صرماً فاجلى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرمى بالاصافة الى ياء المتكلم وفاطم بالفخ مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهى فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلاً بمعنى امهلى وأصله امهالا مصدر امهل حذف زائده وجعل بدلاً عن اللفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلى وقيل اتركى والتبدل بالمهملة من الدل بالفخ بمعنى الفخ وازمنت بالزاي والعين المهملة قال الخليل ازمنت على امرأ اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائى يقال ازمنت الامر ولا يقال ازمنت عليه وقال الفراء ازمنت وازمنت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ اذا قطعته وضمها اسم للقطعية والاجال الاحسان وفى الشرح والمعين لجل النداء هنا على القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقيب النداء لصاحبه بالمعانية فان مثله لا يصدر الا بين مخاطبين يكون أحدهما قريباً من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الحرف الذى هو أحد أحرف النداء للنسوة أى لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد وان الحرف الذى وضع للقريب أى لنداء القريب هو ياء دون غيره من أحرف النداء وهذا الكلام المنقول عن الشيخ يخرق لاجماعهم أى لاجماع النحاة من وجهين الأول دعوى ان الهمزة للنسوة وانما هى عندهم لنداء القرب فقط والثانى كون القريب لم يوضع لندائه غير ياء والقدر يخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبر بتمتين اتباعه ووقع لبعض العلماء تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة فى التشنيع وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر فى قولها فأنما هى اقبال وادبار * انه لا مجاز فى شئ من الطرفين وانما المجاز فى الاسناد نفسه حيث جاءت كأنها تجسمت من الاقبال والادبار قال ولوقلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول يوجب الوجه الثانى من وجهى الالف المفردة أن تكون هى للاستفهام وحقيقته طاب الفهم ولوقيل طاب الافهام لكان له وجه اذا يطلب من المستفهم الاما يمكن أن يفعل وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته أن يكون الاستفهام أخذ من المزيد وليس يبدع فقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة ومعضلات يستشكها الطلاب وفى كلام الجوهري إشارة الى ذلك فانه قال واستفهمنى الشئ وأفهمته وقد يجاب بان المطلوب الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطاب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طاب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطالب مصدر أضيف إلى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فالعهد هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقص فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب **﴿نحو﴾** حمزة **﴿أزبد قائم﴾** برفع نحو على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو نحو كذا أو بنصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلاً وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منه وباعلى اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقتبس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخرج عليه **﴿ووقد أجزأ الوجهان﴾** وهما كون الهمزة للنداء وكونه للاستفهام **﴿فى قراءة الحرمين﴾** نافع المبنى وابن كثير المكي قوله تعالى فى سورة ٢٠ الرمر **﴿أمن﴾** بجميع واحدة خفيفة **﴿هو فانت﴾** أى قائم بوظائف العبادات

أنه اتفقوا على أن الهمزة لنداء القريب واتفقوا على أن نداء القريب ليس مختصراً فى (قوله فى قراءة الحرمين) أمن هو فانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهم فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد أن صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى أن يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكأنه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده وفى التعليل وفى النظر فى الأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخطاب بقل يا عبادى وبقل انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله أمن هو فانت آناه الليل ساجداً وقاتماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعله للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فاقبل الآية وما بعددها مناسب لها لا أجنبي عنها (وأقول) مع أن ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظراً فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك أن قول ابن عطية أن معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبي عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير أن يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير أن يكون لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب بما قبل الآية وما بعدها فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله) وبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء هذا فاعل الفعل من بعده أى وبعده قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغير ياء فجعل الهمزة هنا للنداء حمل على ما لم يقع له نظير فى القرآن مع امكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من

عاصر المصنف الابعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضربى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا حدهما نظير فى القرآن دون الآخر كالمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل للنداء اولاً نظيره فيه فابن هذا من ضيزى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء به أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو الخطاب بقوله قل يا عبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف أن عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فابعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها **﴿ووقد أجزأ الوجهان﴾** أى قول الفراء شيئاً الا قول

بها
بسلامته من دعوى المجاز **﴿اللازم﴾** على جعل الهمزة للاستفهام

فإذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ضرورة أنه يستلزم الجهل بالاستفهام عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لا شك أن الاستفهام طالب الفهم ولكن هل هو طالب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كائن من كان فإذا قال من يعلم قيام زيد لم ير وبحضور بكر الذي لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طالب من المخاطب الفهم أعني فهم بكر وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام عن يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على أن طالب الفهم مصروف إلى غير المستفهم كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهموا ستفهام حقيق طالب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصاري ذلك فيتمتع رعوندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه وفي آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم ير وشياً فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليحيب بما أجاب فيه فهم الحاضرون ويطلعوا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طالب فهم نفسه بل فهم غيره

من يستمع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيق **ب** الثاني سلامته **ب** من دعوى كثرة الحذف إذا التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله **ب** أي يحكي قوله **ب** قل تمتع بكفرك قليلاً **ب** ولو جعل القانت غير القانت كافراً كان أو عاصياً لكان حسناً فإنه ذكر أولاً مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحاً وأما غير المخلص فتلوياً **ب** فحذف شيئاً معادل

بم انظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طالب الفهم مصر و ف ا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي وأما اذا كان مصر و ف ا الى غيره فمن ب طالب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهموا ستفهام حقيق طالب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصاري ذلك فيتمتع رعوندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيسه نظراً أولاً فلا ن قول النحاة حقيقة الاستفهام طالب الفهم ليس معناه طالب الفهم مطلقاً سواء كان للطالب أو لغيره بل معناه طالب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التقي سبكي) في المطول في باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكناً أولاً والثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو التمني وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فلا امر فانت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب وأما ثانياً فلان المعنى الحقيقي للفظ يقصد منه أولاً وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضر من المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقياً لتلك الاداة لان فهم الحاضر من مقصود منها ثانياً وبلا واسطة الاقرار أولاً وبلا واسطة (قوله اذا التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر) أي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في

الهمزة **ب** وهو أم **ب** والخبر **ب** وهو خبر بل ثلاثة أشياء هذا الأمران ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا ألبق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون لانكار وسياق الكلام فيه **ب** وتظيره **ب** أي تظيره هذا الكلام **ب** في حذف المعادل **ب** وهذا ظرف لغوي يتعلق بتظير **ب** قول أبي ذؤيب الهذلي **ب** ذؤيبهم همزة بعد ذال معجمة تصغير ذئب **ب** دعاني إليها القلب في لأمره **ب** سميع فإدري أرشد طلابها **ب** وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان **ب** تقديره **ب** أي تقدير المعادل المحذوف **ب** أم غي **ب** قام معادلة للهمزة في أرشد وما بعد أم وهو غي معادل لمابعد الهمزة وهو رشد وضمة المؤنث من اليها وطلابها عائد إلى المحبوبة واني لأمره سميع حال من القلب أو معترضه والرشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف النقي والطلاب مصدر طالب بمعنى طاب يتخادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرد إلى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة في الأصل للغلبة والفاعل متى غلب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته إلى تحصيله فيجيء بأبلغ وأقوى واللام في لأمره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أي اني أسمع أمه لا أمر غيره والفعليّة الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية في محل

انصب على انهما مفعول أدري وهو معلق عن العمل والمعنى ان قلبه دعاه الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجعل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضا انشاده به وهو فاعل أدري أرشد طلابها في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف ونظيره في أي نظير تركيب تلك الآية في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل أم في آية فصلت في آخر الباقي في النار خير آمن يأتي آمنابوم القيامة في لكن الخبر في هذا مذكور وفي تلك مقدر في ذلك ان تقول في الخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لآمين شخص في لا حاجة في البيت في المذكور في الى تقدير معادل لصحة قولك ما أدري هل يرشد طلابي في معنى ان المهمة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصور يامع فرض كونه تصديقا هذا خلف في وامتناع في أي ولا امتناع في ان يؤتى له بما عدل في لان الاتيان به يقتضي ان يكون الاستفهام مصر وفاطلمه مسند أو مسند اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

٢٢

التصور وهي لا تستعمل الالطاب التصديق قلت وهذا منتهى بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ساقه البخاري في هذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع المهمة المستفهم به عن التعمين فتكون أم بعد هامة متصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتوجهه اما بكرا أو ثيبا فطاب فيه

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبقة بمهمة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول سيأتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبقة بمهمة للتسوية قد تكون المهمة معها للاستفهام الحقيقي لان المهمة معها ادعاء للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بفتح بكفرك (قوله) ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت وذلك بأمر تجعل المهمة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصديق (قوله) وامتناع ان يؤتى له بما عدل لانها لا تكون الالطاب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع المهمة فيأتي المعادل فيأتي النقص كما ذكرنا لكان لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالنقد بل تزوجت ثيبا وحينئذ فلا ينقض انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمر ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتوجهه اما بكرا أو ثيبا فطاب فيه الا ان كان يطلبه بأي فالوضع اذا موضع المهمة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد المهمة انتهى والجواب عن النقض ان

الاتيان

الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالوضع اذا موضع المهمة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت

بذلك ان أم المتصلة تقع بعدها كما تقع بعد المهمة قلت وقد مر باننا لانسلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والنقد بل تزوجت ثيبا وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كن ليس كذلك في يخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذا المعنى مع كون التقدير آمن هو قانت اناه الليل كن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدرا لفظ كغيره كما فعل الرخمشري لكان أولى تقديرا لا محذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل في الآية بموافقة للقرافة الاخرى وهي آمن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير اغير القانت خبر أم من هو قانت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة أي بل آمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسأله من شكر به وفام وظائف العبودية له كن غمط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قرأني التحفيف والتشديد التبكيت

وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير في أحد شيئين إما لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو
وهزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلاً قال أبو حنيفة هذا الحكم أي
اعتقده ورآه وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي حزم به فالفتح على الأول كما في عرفت ان زيدا افضل وعلى الثاني كما في قولك حزم بان
عمر قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعنى المشهور ورفته كسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور
هذا اللفظ المحكي بعينه منهم وليس على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على
هذا الوجه لم تتبين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالعرض اذ المقصود الاعلام بانهم
جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء ففتح أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدوره والمحكي بعينه منهم بناء
على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان زيدا قائم
أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فؤدى العبارتين واحد وقد ذكر المصنف تلاوة هذه الآية في الحكم الرابع الذي
اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو مقام التصريح حيث قال وأما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل
نفس بما كسبت * واعلم ان في الآية سؤالين أحدهما انها سقيت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله
فما وجه ارتباط الكلام

بما قبله وتفرعه عليه ليصح
موقع الفاء وجوابه انه لما
ذكر بل لله الامر جميعا
أي ليس لاحد منه شيء
بفضل من يشاء ويهدي من
يشاء ويصيب الكافرين
بما أراد من القوارع ويعلي
لهم ثم يأخذهم قيل افالله
الذي هذه افعاله القائم
على كل نفس بما كسبت
كشركائهم الذين لا يعلمون
لهم ضرر ولا نفع احثي
يكفروا به وبآياته ويعرضوا
عن توحيد السؤل الثاني

الاثبات لهل بادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم
على كل نفس بما كسبت ان التقدير لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو ويكون وجهه - لو الله شركاء
معطوف على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشف فقال ويجوز
ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف عليه وجهه او تمثيله أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله
وجعلوا لله أي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول
وضع الظاهر هنا موضع المضمرة نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء
لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح على وجه اختصاص العطف على
الخبر بهذا التقدير الثاني دون الأول وأقول لاح لي أنامن فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك
وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في
التقدير الثاني وعدم حصوله في التقدير الأول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر
مقبول للنسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء
والشعر وعابوا على أي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * صبروا أبا الحسين كريم

لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفخيم بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق ان
القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدش له الالباب ويكون يكون ممدخول الواو من قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
معطوف على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف
عليه وجهه او تمثيله أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء هذا كلامه وفيه
اقامة الظاهر مقام المضمرة لاجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء لاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص
ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في
الأول وهو ممكن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت اعلمهم رأوا وجهه ان الهمزة لانكار الابطالي وهو غير
مئات في العطف اذا اشركهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتبين جعل الانكار ابطالا حتى يرتكب اذ يجوز ان
يكون توبيخا بمعنى لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت
مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية اثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء وهذا ايضا مما لا ينبغي ان يكون
وقد رأيت لبعض المصريين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقوله لم يكن ليس

كذلك هي ان ليس انفي الحال وجهه الباطني فلا يحسن العطف عليه الا لتكنه قلت وهو غلط اذا الجملة المصدرية ليس صلة
 لا خبر والعطف اغما هو على الخبر لا على الصلة **وقالوا** التقدير في قوله تعالى **في سورة الزمر** **يوقى** بوجهه **وهو** أعز
 اعضائه الذي كان يتقى المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث ألقى في النار مغلوله يده الى عنقه يتقى بوجهه **وهو** سوء العذاب **في أي** شدته
يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة **وقدره** الزمخشري بقوله كن أمن من العذاب والظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن
 التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلامعنى حينئذ لا دخل حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدأ محذوف أي التقدير
 ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم فلا دخل حرف النفس بـ **حينئذ** موقع **وقالوا** أيضا **في قوله** تعالى **في**
سورة فاطر **يوقى** أفن زين له سوء عمله **فراه** حسنا **في التقدير** **يوقى** كن هداه الله **وقالوا** **يوقى** وانما صار والى التقدير لان من مبتدأ وهي
 اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله **فراه** حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم
 المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام وبقية تضييه المقام فيجوز أن يكون التقدير كن هداه الله **يوقى** بدل فان الله يضل من
 يشاء ويهدي من يشاء **وقالوا** **يوقى** الهمة على هذا الانكار التساوي والمحدوف خبر قطعاً ومن موصولة **يوقى** أو التقدير ذهبت نفسك عليهم
 حسرة **يوقى** باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناه الهمة على هذا الانكار التحسر المذكور والمحدوف اما خبر ومن
 موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدر وهذا المحذوف **يوقى** بدل فلان تذهب نفسك عليهم حسرات **يوقى** والفاء من فلا تذهب للسببية
 فان ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر ٢٤ وعليهم منعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حيا ومات عليه حزنا ومنع الزمخشري

تعلقها بحسرات قال لان
 صلة المصدر لا تقدم عليه
 قلت وفيه كلام مستقف عليه
 ان شاء الله تعالى في الباب
 الثالث وحسرات مفعول
 له أي لا تهلك نفسك لاجل
 الحسرات وفي جمعها الشعار
 بتضاعف اغتمامه على
 أحوالهم وكثرة مساوي
 أفعالهم المقتضية للتأسف
 عليهم فان قلت كيف عدل

وقالوا المناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر **بالواو** **قوله**
وقالوا التقدير في قوله تعالى **يوقى** أفن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة
 قدره ابن عطية كالنعمين وقدره الزمخشري كن أمن العذاب وقدره الجرجاني كن لا يصيبه
 العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر
 فلامعنى اذا دخل حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدر محذوف أي ثابت
 وذلك يدل على ان ثم مقدر افسر بقوله كن ينعم في الجنة انتهى وأقول مثل هذا التركيب
 أعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين **(قوله** وجاه في التنزيل موضع
 صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كن هو خالد في
 النار) ذكر الكشاف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كن هو خالد في النار أحدها أن يكون

المصنف عن الجمع الى الافراد وهو معقوت لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه
 الشريف الجرجاني بقوله **وقال** حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما اذا ينفع ولا
 يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من
 الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال **وقول** بدر الدين بن مالك في قوله تعالى أفن زين له سوء عمله **فراه** حسنان جواب
 الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدل فلان تذهب نفسك عليهم حسرات أو كن هداه الله بدل فلان
 الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستراه
 ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه **يوقى** وجاه في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ **يوقى** بيناه حذف المفعول
 ورفع المبتدأ على انه نائب عن الفاعل وهذا **يوقى** على العكس مما نحن **يوقى** أي مما كلاً منا وفيه وهو قوله **في سورة القتال** **يوقى** كن
 هو خالد في النار وسقوا ماء حياً أي أفن هو خالد في الجنة يسقي من هذه الانهار كن هو خالد في النار **يوقى** وسقوا ماء حياً فقطع
 امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعيناً لجواز أن يكون كن هو خالد في النار بدلاً من كن زين له سوء عمله في قوله
 تعالى أفن كان على بينة من ربه كن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء
 غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذهاب بين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومنفردة من
 ربهم معتزبين البديل والمبدل منه ويجوز أيضاً أن يكون كن هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة
 وتصح المقابلة والتقدير أمثل سا كن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار وهو كلام في صورة

الانبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حمزه وهو قوله أفن كان على بينة من ربه كن زينا له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينات وهو اتباع لهواه وانما بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم **وجاء** أي المبتدأ والخبر **وجاء** مصرحاً به ما على الاصل في قوله تعالى في سورة الانعام **وجاء** أو من كان ميتاً فأحييناه أي ضالاً فهديناه **وجاء** جعلناه نوراً يمشي به في الناس **وجاء** والمراد به اليقين والحكمة **وجاء** كمن مثله أي كالكافر الذي صفته **وجاء** في الظلمات ليس بخارج منها **قال** الرخنخي كمن صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥

في الظلمات ليس بخارج منها
منها خابط فيها لا يتفك عنها
ولا يتخلص منها فاذا قلت
صفته في الظلمات ليس
بخارج منها فمناه انه اذا تم
وصفه **بـ** هذه العبارة فهو
مبتدأ وخبر أي صفته
هذا اللفظ **وجاء** وكذا **وجاء**
مصرحاً به ما على الاصل
في قوله تعالى في سورة
القتال **وجاء** أفن كان على
بينة من ربه **وجاء** أي حجة
وبرهان من عنده والمراد
به رسول الله صلى الله
عليه وسلم **وجاء** كن زينا
له سوء عمله **وجاء** وعداية الله
ورسوله والمراد أهل مكة
وجاء والالف أصل أدوات
الاستفهام ولهذا
خصت **بـ** دون بقية
الأدوات الاستفهامية
وجاء بحكام لا تثبت
لغيرها من تلك الأدوات
وكان الصواب أو الاولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانها أن يكون بدلاً من كن زينا له سوء عمله وما بينهما
اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين التمسك بالبينات
والاتباع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا
عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد
في النار فرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك
بالبينات والتابع لهواه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية
أو غيرها بعد ذكر حكم مثاله لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما يقتضي
صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذا كراهه فانه ينفك في الجواب عن تشبيهات كثيرة
(قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولو كان الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين
أدواته بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت
الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو تصرفه على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص
الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور
بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلان بالذ كرا اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد
في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة
تمييز الآخر بما ان يجعل التخصيص مجازاً عن التمييز مشهوراً حتى صار حقيقة وأما أن يجعل
من باب التضمن بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيين معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن
ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في تخصصك بالعبادة مثلاً غيظك بها انحصاراً لها بذلك وفي الشرح يعني
أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الاولى
ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريباً انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن **بـ**
الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين
ان الشائع العربي دخوله في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة
للهمة منفقة عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان
المقصود هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب
أو الاولى (قوله بدلي منها معصم الخ) ذكر ابن يمين بين هذين البيتين بيتاً وهو ولما التقينا بالثنية

٤ في ل ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما استراه قريباً **وجاء** أحدها جواز حذفها **بـ**
مفردة عما تدخل عليه والآخرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق
الاستقلال **وجاء** سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة **بـ** الخروج ولدي الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول
ان حق رفع وان باطل وضع **وجاء** بدلي منها معصم حين جرت * وكف خضيب زينب بينان **بـ** فلما التقينا بالثنية سلمت *
ونازعني البغل اللعين عناني **وجاء** فوالله ما أدري وان كنت دارياً * بسبع رمين الجرام ثمان أراد بسبع المعصم بكسر الميم

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف مؤنثة ولهذا أنت الضمير العائد اليها من زينت وخصيب بمعنى مخصوبة اما بالحناء أو غير ذلك مما يزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والثنية طريق العقبة وان كنت داريا جلة معترضه بين أدري ومعموله المعاق هو عنه وهو يسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصوابها ويرى رمين بالالف بعد النون ومعناه ظاهر والجرجرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بداله من محاسن هذه المرأة عند رمت الجرجرات فلم يدرك كونه من أهل الدراية أسبع حصيات رمين أم بشأن أم لم تتقدم أي الالف على أم كقول الكعبيت بصيغة التصغير ٢٦ طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت

ومدحهم والتالم لما تنفق لهم
من مصائب الدنيا وفي
الصباح الطرب خفة نصيب
الانسان لشدة حزن أو
سرور والظاهر انه استعمله
في مطلق الخفة يقول
حصلت لي خفة لكن
لألا جل شوق الى النساء
ولألا جل لعب وانما
حصلت للحاق المحن بأهل
بيت النبوة قال المصنف
أراد أودو الشيب يلعب
وهو استئناف على تقدير
سؤال كانه قبل ولم لا تلعب
فقال أودو الشيب يلعب على
جهة الانكار فأشار الى علة
عدم اللعب وهي كونه ذا
شيب ولقائل ان يقول
لا يتعين هذا شاهد على
حذف الهمزة لجواز ان
يكون مما حذف فيه
حرف النسب للقرينة
أي وذو الشيب لا يلعب

سلمت * ونازني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزن أو سرور (قوله أراد أودو الشيب يلعب) في اشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهد على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النسب للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت لي حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لا بياض قاعدة والشاهد جزئي ذكر لا ثباته (قوله ثم قالوا تنجها الخ) قبل هذا البيت

أبرزوها بين المها تنهادي * بين خمس كواعب أنراب
والمها بقر الوحش اسم يرميها للنساء بالغصة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي الصحاح وجاء فلان تنهادي بين اثنين اذا جاء عيشي بينهما معذاتهم ما من ضعفه وغمايله وكذلك المرأة اذا تمادت في مشيتها من غير ان يمشيها أحد قبل تنهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يسدونها بالثياب والارباب اللذات يقال هذه ترب هذه أي لذتها (قوله وقال المتنبي احيا وأبصر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلث وثلثمائة ونشأ بالشام أكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حديثه حتى بلغ فيه النهاية وانصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بهاد يوانه قال محمد بن يحيى العلو كان المتنبي وهو صبي ينزل في جوارى بالكوفة وكان أبوه يعرف بهمدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للآداب فطلبه وصحب الاعراب فجاءه بدمسين بدوي وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حتى ثم ادعى النبوة وذلك بمادية السماوة فخرج اليه أمير حص (لؤلؤ من قبل الاخشيدي فقتله وأسره وحبس به بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أبوب خراج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلاف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تنجها قلت بهرا * عدد القطر والخصى والتراب وخسين
فقبل أراد انجها في فهو كلام انشائي حذف منه هزة لاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه وهو قيل انه خبر أي أنت تنجها في بكسر هزة ان على الحكاية ويفتحها على ان القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما مر وتقدر المصنف لانت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ومعنى قلت بهرا في بفتح الموحدة واسكان الهاء وراه مهمة
قلت أحبا حبا بهرني بهر أي غلبني غلبة في فهو مقول مطلق حذف عامله جواز أو الجملة صفة موصوف محدوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدر بهرني حبا بهرا وهو محصل المقصود من الاخبار بكونه يحبا وهو أولى تقديرا للمحذوف ما أمكن وهو قبل معناه عجا في وهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهد على ذلك وهو قال أبو الطيب
أحيا وأبصر ما قاسيت ما قتلا * والبين جاز على ضعي وما عدلا
أحيا فعل مضارع

والاصل أحيا فحذف همزة الاستفهام وهذا المبدأ كره المصنف شاهد الاستدلال على مدعاه حتى رد عليه أن المتنبي ليس بما
يحتاج بكلامه في اللغة العربية وانما أورد مثالا والواو من قوله وأيسر ما لاقت ماقتلا في الحال والمعنى التعجب من حياته
يقول كيف أحيا وأقل ثمن فاسيته قد قتل غيري ويجوز أن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجهها آخر همزة
تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل حذف المضاف إليه استغناء عما شريك بينه وبينه فيه كأنه قال أحيا
ما قاسيت وأيسر ما قاسيت فحذف المضاف إليه في الأول استغناء عنه بالثاني أو حذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم آخر لا يعتمد
الثاني من حيث اللفظ كافي قولهم نصف وربع درهم واما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حي الشيء إذا كان
فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون مبنيا من أحيينه إذا جعلته حيا كأنه قال أظهر شيء بحيا
مما قاسيته يقتل والاختفاء يقيس ذلك في الاختيار وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف عند من
اللبس واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولا واحدا وتخصيص الاختفاء بنسبة هذا الحكم إليه في عرف المصنفين يقتضي أن
غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشرح قال ابن قاسم في الجني الذي وهو ظاهر
مذهب سيويه قال والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعد هاءم لكثرة نظامها وترا قلت وهو كثير مع تقدم الأحاديث طائفة
بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره أن الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلو جاز
حذفها لجاز تأخيرها منطور فيه باعتبار هذه الملائمة فانما غير مسلمة في وجعل في أي الاختفاء عليه في أي حذف الهمزة
في قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون في تلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرائيل في أي ذللتهم
واتخذتهم عبيدا فان حذف الهمزة هنا لا يقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نعمة فكيف يتموهم
الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار المقاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ إشارة الى خصلة شنعاء مهمة لا يدري

ما هي الا بتفسيرها ومحل
ان عبدت الزفع عطف بيان
لتلك وتطيره وقضية اليه
ذلك الامر ان دابر هو لاء

وخسين وثلاثمائة (قوله والاصل أحيا) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملقطه
من كتاب أبي الغني وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش نائمهم ان أحيا أفعل
تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل أحيا ما لا قيت وأيسر

مقطوع والمعنى تعبيدك لبني اسرائيل في قوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة في الحكاية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام
حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الاكفين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل
قال لئن لم يهدني ربي لا كون من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم اني بريء مما
تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه
من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصده الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس
في المحققون على انه في أي على ان الكلام الواقع في الصورتين بخبر وان مثل ذلك يقول من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل
فيصيح كلامه كما هو غير منعقب لمذهبه لانه ادعى الى قبول الحق وأنجي من التعجب ثم يكر في أي يرجع عليه في أي على
كلام خصمه بالابطال بالجملة في بعد ما حكاها أولا على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهر النصف أو استندراج الخصم الى
الافرار بالحق في وقرأ ابن محيصن في عجم فقام مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون في سواء عليهم أنذرتهم في بهمزة واحدة وهمزة
التسوية محذوف في وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زني وان سرق قال جبريل وان زني وان
سرق في فاشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اثنى آت من ربي فاخبرني أو بشرني انه من مات من أمي لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وفي موضع وفي بعضها التصريح بان الاتي هو جبريل فهذا
مما حذف فيه الهمزة لامن اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصده استهزاءهم جبريل عن دخول الجنة ان مات من أمته
لا يشرك بالله شيئا يثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولتأمل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل ايدخل
الجنة وان زني وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا لدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حاله فلا
يكون هذا من فرض المسئلة في شيء على ما ذكرناه أولا فتأمل

في الثاني انها ترد لطلب التصور وهو السؤال عن ادراك غير النسبة ونحو ازيد قائم أم عمرو والنسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعيين المسند اليه وطلب التصديق وهو السؤال عن ادراك النسبة ونحو ازيد قائم فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤل عنه في نحو المثال الاول وهو ازيد قائم أم عمرو وهو ادراك المسند اليه على التعيين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصلًا عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وائس مسؤلًا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في دعوا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قيدهم قيوده وهذا كلام حسن فتأمل وهو هل يختص بطلب التصديق بمعنى انها لا تكون غيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته

مالا قيمت قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في النثر أفضل واكرم الناس زيد لقيع (قوله الثاني انها ترد لطلب التصور ونحو ازيد قائم أم عمرو وطلب التصديق) يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد في حاشية المطول والتحقيق انها أي الهمزة في قولك أدبس في الاناء أم غسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والغسل وبعد الجواب لم يرد له في تصورهما شيء آخر أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطلقا في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كالغسل مثلا في الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في الحكمه و بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قيدهم قيوده وهذا كلام حسن فتأمل وهو هل يختص بطلب التصديق بمعنى انها لا تكون غيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل يختص بطلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص التصديق بما اوصوه به شارح الشيخ بهاء الدين السبكي وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشاف للفتاوى ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله دلالة على اختصاص الحديده والسائغ العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يمشى ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لطلب بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم ثيبا اذهى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي وربما بقي هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة وقضية هذا الجحى هل لطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم به وبقيية الادوات مختصة بطلب التصور على أي لا يستعمل غيره

فالباء

مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يختص بطلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولا اختصاص التصديق بما اوصوه به شارح الشيخ بهاء الدين السبكي وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشاف للفتاوى ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله دلالة على اختصاص الحديده والسائغ العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يمشى ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لطلب بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم ثيبا اذهى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي وربما بقي هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة وقضية هذا الجحى هل لطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم به وبقيية الادوات مختصة بطلب التصور على أي لا يستعمل غيره

وفيه ما هو منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطالب التصديق فقط قال الشيخ به الذين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انها بمعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكي في شرح المفتاح ووجهه ان كان متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الامع الهمزة وان كانت منقطعة ففهم الضراب لا نأقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها الضراب لان الاستفهام جزء منها أو أحد معنيها وانما تعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المحضة للضراب وقد صرح النحاة بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت اني استشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعده مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة لم يقل أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة

فالباء داخلة على المقصور أيضا كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية أدوات الاستفهام وهي لطالب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا لا تشكّل عددهم لام من أدوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدي للمصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام ان سلم انه مع عدوها لان المتصلة ملازمة لعنا الحقيق أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مفارقة في الغالب لعنا متأخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له (قوله وعلى النفي نحو ألم نشرح أولا أصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لمافية وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيه لانكار فهو في معنى النفي لا نأقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان اباطاليا وانما هو توحيي فلان في لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أورده بل يقال بوجهه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نفية لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهو وعلى تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

لا يجدي المصنف نفعا في رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام كما يجي فريضا ان شاء الله تعالى ويوضحون جاك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك وحي سفر لك فالاستفهام في ذلك كله لطالب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحد جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثاني قطعاً فتكون من اطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم

المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما فارقا وذلك ان السائل من جاءك لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو وهذا السؤال فاذا أجبت زيد مثلاً فاد زيادة في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضا بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو ولا يختلف فيه الجواب تصور بل مجرد التصديق في الثالث انها أي الهمزة لا تدخل على الانيات كما تقدم في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو ونحو وعلى النفي نحو ألم نشرح بلك صدرك وهذا واضح ونحو أو لا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها قلتم اني هذا أقل هو من عند أنفسكم وقد أوع كثير من رأينا به بالاعتراض على المصنف هنا ويجهلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهو وظهر ان لما في الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها فان قلت الاستفهام هنا لانكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض المصريين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار في هذه الآية توحيي لا بطلان في ما بعده ليس منه في الصورة ولا معنى بل هو تحقيق الثبوت ولذلك يعلق التوحيي بوجوده وقد يقال ان الواو لا عطف والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجز عواقلتم

كذا حين أصابتم تلك المصيبة فالهمزة داخله على نفي مقدر كأنها داخله في ألم نشرخ على نفي مذكور وبكون هذا حسنا لان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالته من الذكروالتقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصلها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لامذكور او لا مقدر او الاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجهه التي

في نحو قوله الاصطلاح لم يأت أم لها جملته إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في أقسام الأقسام كره في أي هذا الحكم الثالث في بعضهم ولم يرتضه المصنف بل قال هو منقوض بام فانه يشاركها في أي تشارك الهمزة في ذلك الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى فيقول أقام زيد أم لم يقم به بادخال أم على النفي وتقول أقام زيد أم قد بادخالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من أدوات الاستفهام الحكم في الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما أنها لا تذكر بعد أم التي للأضرب كما يذكر غيرهما من بقية الأدوات الاستفهامية ولا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعدت وأنا لا نحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضربية فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأنته بل الاضربية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه النحشري وغيره انه قرئ بل أدرك علمهم في الآخرة وقرئ أيضا بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام وهو الدليل الثاني انها في أي الهمزة إذا كانت في جملة

معطوفة بالواو أو بالفاء أو بتم قدمت على العاطف تنبيه على اصلها في التقدير نحو أو لم ينظروا أفلم يسيرا أم إذا ما وقع آمنتم به فساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الاصل ان يقال والم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع لان أول الاستفهام

مدخول الهمزة قبل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا واقلم حين أصابتم فتكون الآية مثلا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشف أفعاتم كذا واقلم حين كان كذا وعبارته لما ذاب بقائهم وأصابتم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أفعاتم حين أصابتم وأنا في هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريب والمعطوف عليه ماضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعاتم كذا واقلم حين كان كذا (قوله وهو منتهى بام فانه يشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد عليه أم لانها ليست موضوعه للاستفهام وان كانت لا تفرقه في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفلم يضرب عنكم الذ كر صفحا) في الشرح كان

جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت ينفي الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيه على رسوخ تقدمها في التصدير لان اصل أدوات الاستفهام هو واخوانكم أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام تتأخر في الاولى بتأخر كافي الاجزاء انكسر ن فانه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة من تأخرها عن العاطف في نحو وكيف تكفرون فإين تذهبون فإين تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فإين الفريقين فسالك في المناققين فنتين هذا الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخره عنه حكاه هو في مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم النحشري ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عن سبق النحشري انه قال بذلك في قوله وان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل في ولا تقديم ولا تأخير وهو ان العطف على جملة مقدره بينا وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفلم يضرب عنكم الذكر صفحا فإين مات أو قبل انقلبتم عينا بن أمكنوا أفلم يسيرا وهذا هو التقدير في الآية الاولى في أنهم ماكم فنضرب عنكم الذ كر صفحا وهذا هو التقدير في الآية الثانية في أنهم منون به في حياته فان مات أو قبل انقلبتم وهذا هو التقدير في الآية الثالثة في أنحن مخلدون فإين عينا بن وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية نفسري واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق الالف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فإين يحرف العطف في الموضوعين وليس حذف العاطف من مثل هذا عجيب حتى يرتكبه فان قامت وكذا قبل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع فهلا وردت ذلك عليه

هناك قات الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أي تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركة قياسا وغايته انه حذف هذا مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أي نحو أفلم يسير وأثم اذا ما وقع في موضع قولهم شيئا أحدهما في ما فيه من التكلف وفي الثاني في أنه غير مطرد في جميع المواضع واما الاول في وهو التكلف في حذف الجمله وفيه نظر لان هذه الجمله معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقريته جائز جملته كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثير ولم يصرح في شيء من صور هذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعي لحذف شيء يصح المني بدونه لا يصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصددده بخالف ذلك فن ثم جاء التكلف في قول قبل في هذا الوجه بتقديم بعض المعطوف في الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف ولكنها قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك وقد يقال انه في أي تقدم الهمزة في أسهل في من حذف الجمله لان المتجوز فيه على قولهم في أي قول الجمهور في أقل لفظا في من المتجوز فيه على قول الحاذقين لان هذا مفرد وذلك جملته وقد يهارض بان هذا المفرد حرف والتجوز في الحروف قليل يجمع ان في هذا التجوز في تقديم الهمزة على مركزها الاصل في تنبيهها على اصاله شيء في شيء أي اصاله الهمزة في التصدير في ٣١ والترجيح هذا الوجه غير قوي فتأمل

في واما الثاني في وهو عدم

الاطراد في فلا نه غير ممكن

في نحو في قوله تعالى في أفن

هو قائم على كل نفس بما

كسبت في ولذا قال ابن قاسم

في الجني الداني وفيه نظر

اما أولا فلا نسلم عدم الامكان

فيه اذ يجوز ان يحل من

مبتدأ خبره محذوف وهو

لم يوجد حذوه وتجعل هذه

ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا كذا يأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بتقريب حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد وترك العاطف كما يتركه المولى على الكتاب انما ليرفع حسابها فيقول مثلا اذ ارتكبت ارباب فرس من غير عطف (قوله) فان قول بل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه (قوله) ان يقول الحذف كثير في الكلام وتقدم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر (قوله) واما الثاني فلا نه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت (قال ابن الصائغ أي مانع من تقدير المدبر للوجودات فن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصوده تقرير ثبوت الصانع والمعنى أين تنفي المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود قائم على كل نفس هو هو اه وفي الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدروا هم ضالون فن هو

الجمله معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أنهم ضالون فن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجد حذوه والهمزة لانكار التوبيخ واما ثانيا فلا نه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما تنقله الجماعة غير ممكن أيضا في قوله تعالى أو كلاً عاهدوا عهد انبذه فريق منهم اذ لا مجال له طهفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فيتمين المصير الى جعل الهمزة داخلية على معطوف عليه محذوف تقديره أكفروا بالآيات البينات وكلاً عاهدوا عهد انبذه أي نقضه ورفضه وانما قال فريق منهم لان منهم من لم ينقض وفي حاشية الكشاف في تفسير سورة الاعراف مانصه وقال بعض المحققين ان لو او والما وثم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها في أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستعصما لابل لا بد من أن يكون مبنيا على كلام متقدم الى هنا كلامه في وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة في سيبويه والجمهور في من أقوله في أفمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بعتة في بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال مانصه والفاء والواو في أفمن واو آمن حرفا عطف دخلت عليها همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطف الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بعتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاء لان المعنى فعادوا وصنعوا فأخذناهم بعتة أبعده ذلك أمن أهل القرى ان يأتهم بأسنا يأتواهم ناعثون وأمنوا ان يأتهم بأسنا ضحى الى هنا كلامه

وهو منها قوله في أثناء مبعوثون أو بأونا فم قرأ بفتح الواو أن أبوا ناعطف على الضمير في مبعوثون وأنه اكتفى بينهما
 بالفصل همزة الاستفهام والهمزة من أو بأونا وأنه اكتفى مفتوحة على ما مر ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية
 فإن ذلك لم يقع في كلام الرخشي في هذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لأن قضية
 قوله أن أبوا ناعطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت
 على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل
 تعليق فيتهين حينئذ أن يكون أبوا ناعطف محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذلك من عطف الجمل وقد
 يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي أن شاء الله تعالى وجود الوجهين في موضع فقال في أفغير دين الله يبعون دخلت همزة
 الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ما يجوز أن يعطف على محذوف أي أيتولون فغير دين الله
 يبعون وما حكاه عنه في الوجه الأول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال
 أن دخول الهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضي للترتيب
 وللتراخي ونص ما في الكشف همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله
 يبعون ثم توسطت الهمزة بينهما وهذا كلامه ولا اشكال فيه قلت في دعوى المصنف أن الرخشي في بعض المواضع جزم بما
 تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من الكشف أن الهمزة داخل على العاطف المذكور من
 غير أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٢٢ مكشوف من قوله في أفأئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء عطفة للجملة الشرطية

بالجملة قبلها على معنى
 السببية والهمزة لانكار أن
 يجعلوا خوار السل قبله سببا
 لانقلابهم على أعقابهم بعد
 هلاكهم موت أو قتل مع
 علمهم أن خلو الرسل قبله
 وبقائه دينهم متمسك به يجب
 أن يجعل سببا للنفسك بدين
 محمد عليه الصلاة والسلام

قائم على كل نفس بما كسبت لم يحدوه والهمزة لانكار التوبيخ (قوله وقوله في أثناء مبعوثون
 أو بأونا فم قرأ بفتح الواو أن أبوا ناعطف على الضمير في مبعوثون) اعتراضه أبو حيان وتبعه
 السفاقي بأن الهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان
 العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها
 فيما بعده فانه غير أن يكون أبوا ناعطف محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول
 يمكن الجواب عن هذا بما سيأتي غير مرة وهو أنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره (قوله فقال
 في قوله تعالى أفغير دين الله يبعون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم
 توسطت الهمزة بينهما) في الشرح هذا مشكل لأن دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها

وقد صرح الطيبي بأن الهمزة في مثل ذلك مقحمة مريدة لانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وهذا بين
 يتأتى الجواب عن الاشكال الذي أسلفناه فربما يقال إذا كانت الهمزة مقحمة مريدة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما
 بعده فأنامله في فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فنرد الثمانية معان في أي لا حد ثمانية معان واستعمالها حينئذ
 في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا
 المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحسم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة
 كما ستراه في أحدها التسوية وربما توهم في البناء للقول بأن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها فيضم الخاء
 المحجمة ويفتحها أيضا ونشديه الياء والحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع
 بعدها تقع بعد ما أبالي في نحو ما أبالي أفت أم قدمت فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معاق قال
 الجوهري وقوله لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل معذب بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لا بمعنى لا أكثر به
 لا أفكر فيه ازدرابه فجاء التعليل من هذه الجهة (وما أدري) وتسليم المصنف صحة وقوع همزة التسوية بعدما أدري معارض
 لرد علي ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم وذلك أن ابن الشجري ادعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير
 وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء فرد المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام
 فيه غير مقصود البتة لما فاته لفعل الدراية وستقف عليه أن شاء الله تعالى (وايت شعري) نحو ليت شعري أسافر زيد أم أقام
 (ونحوهن) نحو لا أفكر أفت أم قدمت والظاهر أن الهمزة الواقعة بعدما أدري وايت شعري ونحوها للاستفهام لا للتسوية كما

سواء ان شاء الله تعالى وقد قال الرضى واما همزة النسب واما الى النسب واما الله تعالى فلوهم سواء ونحوهم ما ياتي به
نحو قولك سواء على قت أم قدمت ولا أبالي أقام أم قدمت قصصهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط
انهم الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وظاهر هذا يقتضي ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس
كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ونحو سواء عليهم أستهفرت لهم أم لم تستهفرت لهم ونحو ما أبالي أقت أم قدمت ألا ترى انه يصح
سواء عليهم الاستهفار وعدمه فكيف سواء خبر مقدم والجملة ان في تقدير مفردين منه ماطفين بالواو وأولهما مبتدأ والثاني معطوف
عليه وادعى الرضى ان سواء خبر لمخدوف أى الامر ان سواء والجملة ان بيان لذينك الامرين وسواء أى فى حرف السين كلام فى
ذلك ونحو ما أبالي بقيامك وقعودك وفى بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واسم عمل المصنف أبالي متعد بالباء وقد تقدم
عن الجوهرى ما يقتضى انه متعد بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكر تعديته بالباء فخره قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات
وقولهم لا أبالي به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون
فى هذا وان الصواب لا أباليه وان لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبرنا بجهالة وقلة بضاعته بل يقال لا أبالي به وهو
صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الامام فى أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية
رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه ورويناه هكذا فى حلية
الاولياء وثبت فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير المشاء هكذا فى
الصحيحين بالباء وثبت فى صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياتين على الناس زمان
لا يبالى المرء بأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا ضاعفة فى أول كتاب البيوع
وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣ مر على امرأة تنكب على صبي لها فقال
اتقى الله واصبرى فقالت

بين الجملة فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضى للترتيب والترخي
ونص ما فى الكشف دخالت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم
الفاسفون أفغير دين الله يبيعون ثم توسطت الهمزة بينهم ما هذا كلامه ولا اشكال فيه اه
(وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

وما تبالي بصيبي
من المعانى الثمانية
الابطالى وهذه تقتضى ان
ما بعدها غير واقع وان

ن ل مدعيه كاذب ونحو أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناياهم وأورد السبكي فى هذه الآية سؤال فقال
المنكر ما بلى الهمزة على ما تقرر والذي يليها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة انايا وأجاب
بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات غيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملة بين فيضل منهم ما كلام واحد
والنقد يرجع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للعبية لان زعمهم لمجموع الجملة بين أفش من اقتصارهم على واحدة
منهما وان كانت فاحشة ونحو يؤفستفهم الى بك البنات ولهم البنون وظاهر ان هذه الجملة المقترنة بالهمزة فى محل مفعول
مفعول بالجار على ما قرره والفعل معلق لان الاسمة متأطرى الى العلم كالسؤال لجاز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سألهم
أيمهم بذلك زعيم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أفاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة انايا بالجملة الفعلية
وقدم الكلام فى أمر البنين على الاناث وجى فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقد قدم الكلام فى شأن البنات على البنين فإ
الحكمة قلت يمكن أن يقال لما خوطب فى الآية الاولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الا يثار بالذكور والاختصاص
بهم وجى بالمناضوية اشارة الى ان ما يدعونهم من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم
فى الآية الثانية بالامر فى استفتائهم فيما يدعونهم فى هذه القضية الشنعاء قدم فى الاستفتاء أشنع الامرين وأشنعهما وهو
دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لنا كيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا
الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحو يؤفستفهم أفسر هذا ونحو هذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا فيه ونحو يؤفستفهم
خالقهم ونحو هذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل الزموا به الزاموا بذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة انايا جزموا
شاهد خالقهم م كانوا اكن زعم انه قد شهد خالقهم ونحو يؤفستفهم أفسر هذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا فيه ونحو يؤفستفهم
مبالغات منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالحجة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم
اشعار بان أحد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتيا بأكلم الانسان حتى جعل الانسان أخا

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا في المدارك وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهي عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو كل لحم المغتاب ميتا واتي به على صيغة الانكار تنبيه على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فيكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسدداً عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توخيهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه ونحوه واغنيانا بالخلق الاول في أي لم نعي ولم نجزع عن الخلق الاول فكيف نجزع عن الثاني يقال عبي بالامر اذ لم يتدلو وجه عمله ونحوه من جهة افادة هذه المزمرة في ما بعد هالزم ثبوته ان كان منفي الان نفي اثبات في ضرورة انه لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا انتفى أحدهما لم يتحقق الآخر وثبوته ونحوه ليس الله بكاف عبده في فادات المزمرة المذكورة في عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه في أي الله كاف عبده ولهذا عطف في مدخول الواو من في ووضعنا على لم نشرح لك لما كان معناه شرحنا في فيه نظراً من جهة انه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح كونه في معنى شرحنا وذلك يقتضي ان النفي لو لم يكن مؤولاً بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يجز زيدوا كرمته ويمكن أن يجاب عنه بان معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار ٣٤ انه لا انكار الا بطلان جاز عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبراً لا من حيث

كونه ميتاً بحسب المعنى
في ومثله لم يجزك يتبع
فأوى ووجدك ضالاً فهدى
لم يجعل كيدهم في تضليل
وأرسل عليهم طيراً أبابيل
والكلام في هذا كالأول
سؤال وجواباً ولهذا كان
قول جرير في عبد الملك
ابن مروان

أستم خير من ركب المطايا
وأندى العالمين بطون راح
المطاي جمع مطية وهي الدابة
تطوى في سيرها أي تسرع
واندى اسخى والراح الا كف
الواحد راحته ونسب
السخاء الى بطونهم لان

الرضى وقد تكون ثم والفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتباً في الذكور على الاول وذلك اذ انكر الاول نحو بالله فالتعظيم ونحو قوله تعالى وما أدرى المايوم الدين ثم ما أدرى المايوم الدين اه ولقائل ان يقول ان التدرج فيما تكرر اغطاء بشهادة تعظيمه له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشف بنصه على وجه الاختصار لبعده فالمعطوف عليه يتم في الكشف هو المعطوف عليه بما في كلام المصنف وان كان محذوفاً فيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على لم نشرح) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها وضعنا بدون والواو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤولاً به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجز زيدوا كرمته وأجيب بان لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على لم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى وان يكون المزمرة التي لا بطلان مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على لم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله أستم خير من ركب المطايا الخ) في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تعطى في سيرها قال وهو مأخوذ من المطوى المدو والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيراً منه والراح هنا جمع راحة وهي الكف (قوله افسكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافسكا مفعول به قدم على المفعول به لان الالهة فيهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولاً به وآلهة بدلا منه على انها افك في نفس المبالغة أو المراد بها عبادتها

العطاء كثيراً ما يكون به الممدوح قيل انه امجد بيت قالته العرب في علي ما نقله ابن الشجري في أماليه
ولولا صراحتهم في المدح وعلموه في باب الممدوح حتى قال من أراد ان يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا وأعطى جرير على ذلك مائة من الابل في ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً لثبته في معنى القول المقطوع به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد أي القطعة المملوكة التي لا ترد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها ترد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة أخرى فيكون قطعيتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالسنة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر ونحوه والثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعد هالواقع وان فاعله ما لم نحو آتت بدون ما تكتون ونحوه غير الله تدعون ونحوه آتت آلهة دون الله تريدون في افك مفعول لاجله والتقدير آتريدون آلهة دون الله افسكا واما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه لانه كان الالهة عنده أن يكافهم بانهم على افك وباطل في شركهم ويجوز ان يكون افسكا مفعولاً به أي آتريدون افسكا ثم فسر بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك في نفسها أو حالاً أي آتريدون آلهة من دون الله أفكين ونحوه آتأخذونه بمثلنا ونحوه وانما مينا واليهتان ان تستقبل الانسان بامر قبيح فقه وهو يرى منه لانه يهت عند ذلك أي يتحير وانتصب بمثلنا على الحال أي باهتتين وآتين ونحوه قول

بحذف

الحاج بحرقول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه **﴿أطربا وأنت قنسرى﴾** والدهر بالانسان دوارى أى أنطرب وأنت شيخ كبير فطربا امام صدر مؤ كدلفعل محذوف أى أنطرب أو مفعول به محذوف أى أتأتى والجملة بعده حالية وقنسرى بقاء مكسورة ونون مشددة امام مفتوحة وامام مكسورة والسين ساكنة معهما ويحتمل ان يكون بقاء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور وزيدت بقاء النسب للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى والاجر أجرى وفى الاعجم أعجمى **﴿والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف﴾** وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا النسخ **﴿وبما رقد استقر عنده نبوته أو نفيه﴾** ليقرر بما يعرفه من ذلك **﴿ويجب أن يليها الشئ الذى تقر به﴾** هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر المصنف هنا فى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب

سبويه ما نصه هذا باب أم اذا كان الكلام بجملة أمهم أو أيهم وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيدا أقيمت أم بشر ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لانك لا تسأل عن النفي وانما تسأل عن أحد الاسمين فى هذا الحال فبدأت بالاسم لانك بصدد ان تبين أى الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عدلا لا قول فصار النفي لا يسأل عنه بينهما ولو قلت أقيمت زيد أم عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ما ذهبوا اليه من وجوب ايلاء المستفهم

بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى آفكين **﴿قوله أطربا وأنت قنسرى﴾** (الخ) طربا منصوب بمحذوف أى أنطرب طربا وأتأتى طربا والقنسرى بقاء مكسورة ونون مشددة مفتوحة أو مكسورة وسين مهمل ساكنة ويرى بقاء مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدورى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور زيدت فيها الياء أيضا للمبالغة كقولهم فى مبالغة خارج وأجر خارجى وأجرى **﴿قوله ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما رقد استقر عنده نبوته أو نفيه﴾** يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني لتقرير بما يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى مطوله وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالقاء اليه والتحقيق والتنبيه وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل توب الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى النسخ ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقائده تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم اه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف ميناء على كذا فى قول الشاعر **﴿والفى قوله كذا وميناء﴾** مالم ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويل بالبل عطف مالم ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده **﴿قوله ويجب ان يليها الشئ الذى تقر به﴾**

عنه الهمزة ويأتى مثله فى التقرير وقد اطاع الرضى على نص سبويه فى المسئلة فآورد الحكم فيها على مقتضاه قلت والعجب من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساقى فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فى انوسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جله ابن الحاجب شرطاً ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والاخر أم فيجب عنده ان يقول أزيد عندك أم عمرو وتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلاً والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر جواز تقديمه فتحصل ان من هذين الكلامين على تردد فى انه شرط أو لا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سبويه على المسئلة بميناء مع ان هذا الرجل من أشهر معرفة الكتاب فطارذ كره بذلك **﴿فتقول فى التقرير بالفعال ضربت زيداً﴾** بلاء الفعل المقر به الهمزة **﴿ويؤى فى التقرير بالفاعل أنت ضربت زيداً﴾** بلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلاً صناعياً فهو فاعل معنوى **﴿ويؤى فى التقرير بالمفعول أزيداً﴾** ضربت **﴿بلاء المفعول المقر به الهمزة﴾** كما يجب ذلك فى المستفهم عنه **﴿فتقول أعندك زيداً فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو﴾** وقوله تعالى أنت فعلت هذا **﴿بألهمنا﴾** يحتمل لارادة الاستفهام الحقيقى بان يكونوا **﴿أى الكفار﴾** لم يعلموا انه **﴿أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام﴾** هو الفاعل **﴿لكسر الاصنام﴾** قال

صاحب التخصيص في ايضاحه اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام واعترض بوجوه اما اولاً فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفاراً ولم يكن فهم من يقدم على كسر اصنامهم وأما ثانياً فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل في الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرباً عما قبلها على وجه الابطال له ولو كانت الهزمة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانوا قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثاً فبالقرائن السابقة من لا كيدن أصنامكم وقولهم سمعنا في يد كبرهم ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا انه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ولا يكون الاستفهام المقاد بالهزمة بالاستفهام عن الفعل وهو كسر ٢٦ الاصنام هل وقع أولاً ولا لا تقرير به بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان لان الهزمة لم تدخل عليه أي على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الفاعل لها ولم يول وهو لانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا يعني انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسائي انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوز أي فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه

هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهزمة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في نحو أزيد القيت أم بشراً أحسن وانك لو لغزت فقلت أليت زيدا أم بشراً كان حسناً وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهزمة قبلها مثل ما وليا سواء لتكون الهزمة مع أم بتأويل أي والمفردان بعدها بتأويل المضاف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو يعني أيهما عندك وفي السوق زيد أم في الدار أي الموضوعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا هما نحو أزيد أم عمرو وأزيد عندك أم في الدار وأليت زيدا أم عمر اجواز احسن الكمال المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك فانه قال في أم عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهزمة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ولي أم المعادل الآخر (قوله ولا نه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز ان يكون أجابهم بالفاعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لا نأقول مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال تدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضاً اشارتهم الى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ما وجه حمل النخسري الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على التقرير) عبارة الكشف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير (قوله لا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في ان المراد ألم تعلم في الآيتين أعني في ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير وحده وان التقرير فيهما يعني التثبيت على انه تعالى مالك الأمور ومديرها على حسب المصالح

السياق وكأنه اراد ان يكتبه فإرغاماً يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل

الكسر قطعاً وجوابه كما قال النخسري انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجهه تقريرى تبكيته لهم والامام للجهة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح لها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتاباً بخط رشيقي أنيق أنت كتبت هذا فتقول بل كتبه أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لا نفيته عنك واثباته لا لا لان اثباته للعاجز منك والامر دأثر ينسبك استهزائه واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظه تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمه له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعل كبيرهم فان من حق من يعمدو يدعى الها ان يقدر على هذا فان قلت ما وجه حمل النخسري الهزمة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على

يؤوذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها في الظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة - فتعصر في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة عليه او هذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية الا ترى انك اذا قلت لمن يسى اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اسائه اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلانا على اسائه الى فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام بخلافه فيكون له في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس - تنبيهه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي بمعنى وعد ومضارعه يثي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بقی - القاف ٢٨ أي صان بصون ويجوز ان يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر ويجوز وفي بني كمال بنون أي فتر بفتح واو الامر منه

اه بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت في الوقف وأما في الوصل فتحذف لفظ الاخطا فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخبر يازيد أي عد بالخبر وهذه قالت بخبر يا عمر وفلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي تاء قالت وتقول على هذا يازيد قل يا هند فثبتت الحركة والياء بعدهما انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمته في هذه البلاد في سنة احدى وعشرين حيث قلت نقول يا أسماء فو * الى ثم يازيد قل وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

هذا الاعتذار مبني على عدم وجوب ابراء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ابراء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلأوه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الانبات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقرر على بقی بن عمارة قربه وانه لم يتلق ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على الثاني لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقررا لمخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلأوه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليتأمل (قوله) والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاندا فلا استفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فلا استفهام ابطالي واقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ما ووم الواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شيء قدير فكيف يتأتى ما هو ذا كره هنا اه (قوله) وذ كرمهم معاني أخر لا صحة لها في الشرح أي مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انه لم يرد في كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص في كتابه الايضاح ومنه أي ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نه لك الاولين والتهديد ليس من المعاني الثمانية النعذ كرها المصنف (قوله) وعلى ذلك يخرج اللغز في القاسموس اللغز بضم اللام وبالحجة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفي الصحاح ألغز في كلامه اذا عني مراده والاسم اللغز والجمع ألغاز مثل رطب وارتطاب وأصل اللغز حجر للربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيحفر مكانه بذلك الالغاز (قوله) لتقرعن على السن الخ السن واحدة الاسنان وقرعها ضرب بها طرف الاغلة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

والاخلاق

يؤوذ على ذلك يخرج اللغز المشهور بضم اللام وفتح الغين

الجمعة وضمة واو ساكنة وهو ما يعنى به المقصود بحيث يحفى على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظر وهو قوله ان هند المليحة الحسناء * وأي من أضمرت نخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى مع ان القياس نصبها وهو هذا وجه التعمية والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعها حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو الاصل ابن همزة مكسورة ويا ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا ندمت يوما بعض أخلاق في قرع السن ضغطها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكير التفعّل من الذكر القاه والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كائنه ما كانت والاخلاق جمع خلقه بجمعاء محجمة مضمومة

ولامسا كنه أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع وهو منادى حذف حرف نداءه أي ياهند وهو مثل يوم عرف عن هذا أي يابوسف وانما قدرت يادون غيرهما من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها ورا في كلامهم والحذف نوع من التصريف فيبغى ان يكون موقعه ما كثر دون غيره وهو المصلحة نعمت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجامعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذا المبني انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم باعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تنكسر الميم باعتبار بالكسرة البنائية التي في لفظه آخر او اعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعامة ان تلك الضمة فجاز لا جل هذا المعنى الانباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طراد ههنا أشبه الرفع واعتز به بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجرى المعرب على لفظ المبني فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرة مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء أو ظرفا كأمس يكون البناء فيه على الكسرة قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بطرد اذ لو ورد الشارح الاول فعمال لسبب المؤنث في باب النداء نحو يا فساق ويا خبايا فانه مبني على الكسرة قياسا مطردا بل انزع لم يأت الشارح الثاني هذا الجواب البتة وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقدير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهذا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى

٢٩

لا يبغي في دفع السؤال شيئا ولم
أقف الى الآن على جواب
لهذا الاشكال قلت وانما
نشأ من التزامهم ان
حركة التابع حركة اعراب
والا فلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خاق عجمة مضمومة ولا مساكنة أو مضمومة بمعنى السجية (قوله يعود الفضل
منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش
وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فبه ما وهي
الغم الذي يأخذ بالنفوس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا وهو الحسناء امانعت لها على الموضوع كقول مادح عمر
ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى
باجود منك يا عمر الجواد الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها
والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجواد
العرب المشهورين وهو امانة تقدير امدح وامانة لمفعول به محذوف أي عدى ياهند الخلة الحسناء وفي بعض النسخ المرأة
الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسناء اذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر وانما غرضه ان تعد خلة
حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك وهو ان بنيت على الوجهين الأولين وهو كونه نعتا على الموضوع
وكونه بتقدير امدح فيكون الشاعر وانما أمرها بان يبقا الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعد في بخلاف الوجه الثالث
وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة
بأباه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرط او كل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت
هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فينتزع على ما يتخرج عليه الآية وستعرفه عند افضاء النبوة اليه ان شاء الله تعالى
وهو قوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من ومثله فاختارناهم أخذ عزير مقدر وقوله أضمرت
بالثناء وفي بعض النسخ بالتأنيب وهو محمول على معنى من لا على لفظها اذ المراد منها المرأة المخاطبة وهو مثل من كانت أمك
ينصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان وهو آباء
حرف لنداء البعيد ومناسبتة لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة وهو لم يذكره سيديو به وذكروه
اي احرف كذلك أي لنداء البعيد وهو في الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال الشاعر

في أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها فان الصبان مع اذا ما نسيمت * على نفس مهموم تجلت هو مها
 نعمان بفتح النون الاولى واد في طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال **نضوع مسكا بطن نعمان اذ مشيت ***
 به زينب في نسوة عطران **ويقال له نعمان الاراك قال** أما والراقصات بذات عرق * ومن صلى بنعمان الاراك
 وفي الوسيط للواحدى وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الارغاني انه ورد في تفسير قوله تعالى اني لا جدر مع
 يوسف ان ربح الصبا استأذنت ربه اعز وجل ان تأتي يعقوب ربح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل ان يأتيه البشير بالقيص
 فاذن لها فانتبه بذلك فلهذا يس - تر مع محزون ربح الصبا وهي من المشرق اذ اذهبت على الابدان نعمتها وهيبت الاشواق
 الى الاوطان والاحباب وانشد ذنبك البيهقي الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتسيمت أي هبت وتجلت انكشفت
 وذهبت فان قلب على ما ذا يعود الضمير من قوله نسيمها قلت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
 حينئذ المراد به ما في ارباب النسيم الاول ربح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم
 نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
 ان لم يجر لها ذكر فلتزلهاء منزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
 المصنف بانشاد هذا البيت الاستشهاد به على ان أبا تاردا لنداء البعيد فقر يب وان قصده الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه
 سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انه لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات **وقد**
تبدل هزتها هاء فيقال هيا في كقوله وحديثها كالفطر يسعها * داعى سنيين تنابعت جدبا فاصاخ برحوان يكون حيا *
 ويقول من فرح هيار **٤٠** المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجذب بجيم مفتوحة فدل مهمة سا كنه المحل

خلاف الخصب وأصاخ
 بالحاء المحجمة والصاد المهملة
 استمع والحياء بالقصر المطر
 ويجوز أن يكون مرفوعا
 وكان تامة أو منصوبا وكان
 نافصة على انه خبر والاسم
 ضمير يعود الى القطر والمعنى

ولم يكن بالثاني الذى هو محل الشاهد يعلم ان الروى منصوب **في أيا في** (قوله أيا جلي نعمان الخ)
 نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا
 ربح مهمتها المس - توى من موضع مطاع الشمس اذ استوى الليل والنهار كذا فى الصحاح وضمير
 نسيمها للمعبوبة أو للنسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من
 ذكر البيت بيان ورود أيا لنداء البعيد لا الرد على الجوهرى فى قوله ان أيا تكون لنداء القريب
 ايضا لان الرد عليه لا يأتى بذكر مثال وردت فيه البعد على ما لا يخفى **(قوله فاصاخ الخ)** أصاخ

انه رجا ان يكون ماسمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم **في أجل بسكون اللام في وفتح** استمع
 الهمزة والجيم **في حرف جواب مثل نعم في** واذا كان كذلك **في فتكون** تصديقا للمخبر **في سواء** كان الخبر مثبتا أو منفيما **في و** إعلاما
 للمستخبر **في أى** المستفهم **في و** وعد الطالب **في سواء** كان أمرا أو ناهيا **في فتقع** بعد نحو قام زيد **في اذ هو** خبر وكذا بعد نحو ما قام
 زيد **في و** تقع بعد **في نحو** أقام زيد **في اذ هو** كلام مستخبر **في و** تقع أيضا بعد **في نحو** اضرب زيد **في اذ هو** كلام طالب وكذا بعد
 نحو لا تضرب زيد **في و** قيد الما لى **في بفتح** اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن
 خلكان وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي **في الخبر** بال مثبت **في فلا** تقع عنده بعد نحو ما قام زيد **في و** الطالب
 بغير النهى **في فلا** تقع على رآيه بعد نحو لا تضرب زيد **في و** قيل لا نجي بعد الاستفهام **في و** مقتضاه انه نجي بعد الخبر والامر
 والنهى والذى نقله ابن أم قاسم في الجنى الدانى انها التصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا نجي جواب الاستفهام
 وهذا أخص من الاول **في و** عن الاخفش **في انها** تكون فى الخبر والاستفهام لكن **في و** هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد
 الاستفهام أحسن منها **في فاذا** قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أنت ذهب قلت نعم وكان أحسن
 من أجل **في و** قيل تختص بالخبر **في سواء** كان الخبر مثبتا أو منفيما ولا نجي بعد ما فيه معنى الطالب كالا استفهام والامر وغيرها
في و هو قول الزنجشبرى وابن مالك وجاعة **في منهم** ابن الحاجب **في و** قال ابن خروف أكثر ما تكون بعده **في أى** بعد الخبر ونجي
 أيضا بعد غيره لكن مغلو بالغالبا **في اذن** بكسر الهمزة وفتح الذال المحجمة وسكون النون **في فيها** مسائل الاولى فى نوعها قال
 الجمهور **في هى** **في حرف** وقيل اسم **في والقائل** بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى **في و** الاصل **في عند**
 هذا القائل باسمه **في اذن** أكرمك اذا جئتنى أكرمك **في و** رفع أكرم **في و** حذف الجملة **في التى** أضيفت اذن اليها وهو جئتنى
في و عوض التنوين عنها **في كما** عرض **في انها** فى نحو حينئذ يؤمنون **في و** أضمرت ان **في فاتمه** ثبت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

فان قلت اضمارها واجب تأويلها مع صلتها بغيره فيكون مبتدأ والخبر محذوف فالجمله اسمية فتجب الغاء الرابطة كما لو قلت اذا جئتنى فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أى اذا جئتنى وقع اكرامك فالجمله حينئذ فعلية ولا اشكال في ذلك اذ ابنينا على القول الاول وهو القول بحرفيتها فالصحيح انها بسيطة لامر كبة من اذوان في خلاف التحليل في أحدهما قوله فيكون اذ ابنينا على البساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها في خلاف التحليل فيمارواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضى غير هذه الآراء كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان أصله اذ حذفته الجمله المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد مدح جملته صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي يعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجمله المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجمله المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الا انهم ما عربان واذمبنى ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التخصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيجب اذن على ما هو الغالب فيه أعنى كونه للجزء لاستحالة جعل المضارع اذناك على الحالية المانعة من الجزء وذلك بسبب

استمع والحياء بالقصر المطر والخصب (اذن) (قوله فالصحيح ان الناصبة لان مضمرة بعدها) قال الرضى وتجوز الانفصال بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان وان اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيمويه معناها الجواب والجزاء فقال الشاويين في كل موضع) الشاويين بفتح الشين المجعولة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة الختمة وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشاويين الاشيلي كان اماما في النحو ولد بشيعة سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وثمانمائة وهذه النسبة الى الشاويين وهي باعثة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي اليها وفي الشرح المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدره أو حسوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء المضمون كلام آخر (قوله اذلا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال واما في الماضي ولا

٦ في ل

وحاصله ان اذن هي اذوتنوين العوض من الجمله المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة في المسئلة الثانية في معناها قال سيمويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي الشاويين بفتح الشين المجعولة واللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمي في كل موضع أى هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء (قوله أبو علي الفارسي في الاكثر لاني كل موضع وقد تتععض للجواب بدليل انه يقال لك أحبك من الحب أى انا متصف في الحال بمعنى لك فيقول في جواب هذا الكلام اذن أظنك صادقا اذلا مجازاة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزءا لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التسهيل معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكك لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزءا مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أ بطل ذلك اسمها ما في نحو أظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا المجازاة فيه وان أريد ما أريد بقولنا في نعم واخوانها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا الحرف الجواب لم يعددوها منها وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيئا من المعنيين الذين رددينها وانما المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملائمتها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من الكشف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطمعتم بشرامنا لكم أنكم إذا خلسرتم إذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قالوا لهم من قومهم أي تخسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله إذا ذهب كل اله بما خلق فان قلت إذا تدخل الال على كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركين وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها إذا وانما من الضالين فان قلت إذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها بحجزة لك تسليما لقوله لأن نعمته كانت جديدة بأن تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فإنه يؤخذ منه أنه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شيء واقع بعد أداء الشرط المفيدة للتعليل بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأملوه وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال نعم وانكم إذا آمنتم المقربين ولما كان قوله أن لنا الجزاء في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه وكان قوله وانكم إذا آمنتم المقربين معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت إذا عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء إلى هنا كلامه وفي الفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيتك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به به وصيرت أكرامك جزاءه على اتيانها انتهى وأما قول المصنف ٤٢ في الوجه الأول وهو أن المراد بها ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها بجزاء مثل

فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف الأصل وأما استداده إلى قولهم لا بد قبلها من شرط

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنئها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقبلها عائد إلى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبتم أترك خطة الرشد بعدما * بدالي من عبد العزيز قبولها والخطة بضم الخاء المحجمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك أنه امتدحه بقصيدة فقال له نحن

مأفوظ به أو مقدر فظاهره لكن قال الرضى وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل على بوجوبه كما أطلق النحاة لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها إذا وانما من الضالين والال أكثر أن تكون في اذن في جوابا لان أولوا هرتين أو مقدرتين في فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف أن يربط الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم انما جواب الشرط مورد له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت لم يلزمه رد هذا وانما أراد أن يحرف تصح الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب تجوز انظر إلى ملائمتها له ووقعها في محبته في فالأول في أي فالقسم الأول وهو وقوعها جوابا لان أولوا هرتين في كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنئها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها في عبد العزيز هو بعض الخفاء الامويين والضمير في مثلها عائد إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك أنه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له نحن أعطك فتني ان يكون كاتبه فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمنئها ثلاث المقالة وأمكنني منها ألم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت ايراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قسمها كذا كور قبلها أو مقدر أو هو هنا مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الرافضات إلى مني * يقول الغيا في نصها وذمها فيكون الجواب المأفوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والافلو كان للشرط الجزم والرافضات صفة للابل والى من متعلق به ويقول بغين محبة أي يملك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والغيا في المفاخر التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذم يسيل بذا ل محبة ضربان من السير في قول الحماسي في بالجر عطف على مجرور الكاف المتقدم والحماسي يفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب جمعها أبو نعيم الطائي الشاعر المشهور

ولو كنت من مازن لم تستج ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان اذن لقام بنصرى معشر خشن * عند الحفيظة
ان ذلولة لانا فقوله اذن لقام بنصرى بدل من لم تستج وبدل الجواب جواب ٤٣ فيحسن الاستشهاد به حينئذ

وليسكن الاستشهاد
بقوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزان رحمة ربي
اذ لامسكم أولى لامر من
أحد هـ الجرى على عادة
المصنف في الاستشهاد
بالقرآن ما أمكنه والاخر
ان الواقع في الآية هو
الجواب وفي البيت بدله
ومازن أبو قبيصة من
تميم ومازن أيضا من بني
صمصمة بن معاوية وفي بني
شيبان وتستج ابلى أى
تستأصلها أى تأخذها
بجملتها وبنو اللقيطة قوم
من العرب وذهل بضم
الذال المجبة واسكان الهاء
وشيبان امامن شاب يشيب
فوزنه فعلان أو من شاب
يشوب اذا خلط فوزنه في
الاصل فيعلان ثم حذف
واوه بعد قلبها ياء كافي ميت
وهين والمعشر جماعة من
الناس كذا في الصحاح
وبعض أهل اللغة يقولون
المعشر هم الجمع الذين
شأنهم واحد كالانبياء
والفقهاء والانس والجن
وكل قسم من هؤلاء يطلق
عليهم معشر وخشن بضم
الخاء والشين المجبتين أى
ليسوا بليين جمع خشن ككرة

على فقال اتنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاء جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة
التي قالها فان لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر
ابن عبد العزيز رضى الله عنه لم يل الخلافة بل ولى امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه
فهم ارجل يشكوه صهره فقال ان ختنى فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك
وفتح النون فقال ختنى الختان الذى يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس
حتى اعرف النحو واقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة
الاخرى وهو من أفصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة
اثنين وقيل سنة أربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها
يومئذ الى قرية له فاقام بها فاقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد
العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أرانى راجعا الى القسطنطينية
مصرفات في تلك القرية قال في الصحاح والقسطنطينية بيت من شعرو فيه ست لغات فسطاط
وفسناط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والقسطنطينية مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان
يقوض أى ينقض فاذا عيامة قد باضت على اعلاه فقال لقد حرمنا بجوارنا وأقروا الفسطاط حتى
تطير فراخها فاقروا الفسطاط في موضعه وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء
الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف
هذا البيت شاهد على وقوع اذن جوابا لان مخالف القاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط
متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو
حلفت برب الرقصات الى منى * يقول الفيافي نصها وذيملها

والرقصات صفة الابل ويقول يهلك والفيافي جمع فيفاء وهى المفارقة والنص والذميل ضربان
من السباع انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً
لبد الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الغراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور
للشرط المتأخر وان لم يسبق ذو جزاء وقد جعل صاحب الكشف من ذلك قوله تعالى لنن بسطت
الى يدك لتقتلنى ما أنا بياسط يديك الا قتلتك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور ولكن لما كان
الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب
ان الملقوفة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقدم مثل الرضى بالبيت لوقوع
اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيصة من
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا من بني صمصمة بن معاوية وفي بني شيبان
واستباح الشيء استأصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان أهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد
أضرت بهن السنة فضعهما اليه ثم أعجبه نخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم الهاء واسكان

وغراو جمع اخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أى يغضب ولونة بضم اللام وهى الضعف وبفتحها وهى
القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقى والرواية الصحيحة هى ضم اللام قال وهو ترميض بقومه ليغضبوا ويهاجوا النصرى
وهو في البيت والخريص أحسن من النصرى كانه في الذم كذلك في القسم الثاني وهو كونهما جوابا لان أبو ومقدرتين

في نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن أكرمك بنصب أكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت
يشكل على هذا قوله أي ان تأتي اذن أكرمك لان تقدير الشرط يوجب اهما لهما وقوعها أحشوا ويجزم الجواب حينئذ
أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليظهر ان ما بعدها جوابا له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها اصناعة لا معنى في وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان
معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولما لا بعضهم على بعض في التقدير كما هو ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق
في قال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها الوهم قدرة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم
مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح في هذه الواو استنافية لان نونها تبدل الفاتشفيها لها
بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان في وهذا هو الظاهر لان النون من سجع الكامة وأي داع الى
تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكامة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة في روى في هذا القول وهو
الوقف عليها بالنون عن المسازي والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف
وكذا رسمت في المصاحف ٤٤

في الوقف وعن المبرد
اشتبهى ان تكوى يدم
يكتب اذن بالالف لانها
مثل ان وان ولا يدخل
التنوين في الحروف
لكن نقل عن المسازي
كتبتها بالالف فان صح
هذا النقل عنه مع قوله
انه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لان الاصل
في الكامة ان تكتب
بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها وخلاف ذلك خارج
عن الاصل فلا يرتكب

الهام والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المجتنبين جمع خشن يفتح الاول وكسر الثاني كثر
جمع غرو الحفيظة بالحاء المهملة والطاء المحجمة الحفظة التي يحفظ لها أي يغضب واللوة بالثلاثه
وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض
بقومه ليغضبوا ويهتاجوا انصرته (قوله نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن أكرمك أي ان
أتيتني اذن أكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهما لهما لوقوعها أحشوا الا نأقول الموجب
لاهما لوقوعها أحشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها أحشوا في المعنى دون
اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضى ويعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخر جن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها

ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاسم تنقرا بل تقع

متوسطة

الاداع اليه وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف في ادلا تلتبس حينئذ باذا الظرفية

لقيام المانع من الالباس وهو العـ لـ والـ لا يعمل في كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه في على ذلك أبو الحسن
في ابن خروف في ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الحقيقية تبدل بعد الفتحه ألفا بخلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا ان تكتب
بالالف ان لم تلتبس نحو لست فعاو بالنون ان التبت نحو اضرب ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لا لتست بألف
الاثنين وحكى ابن أم قاسم عن صاحب رصف المبانى انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصات بالكلام كتبت
بالنون عملت أو لم تعمل كما يفعل بأما لهما من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذ ذلك مشبهة بالاسماء المنقوصة
مثل دما ويدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع في وهذا على رأى الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها بشرط
تصديرها في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله وهو معنى المضارع واتصا لهما في جميعا
بحيث لا يكون بينهما ما فاصل أو انفصالهما في لا باى شيء كان مطلقا بل بالتقسيم في نحو قولك اذن والله أكرمك بنصب
الفعل في جواب من قال سأجيء اليك أو بلا النافية في كقولك اذن لا أهيك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت فيقال
آتيتك فتقول اذن أكرمك بالنصب لا جماع الشرط في ولو قلت انا اذن قلت أكرمك بالرفع لقوات التصدير في بسبب
وقوعها أحشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

أى لان الواقع بهذا ثابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض من معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فيبقى كما كان عليه قبل مجيئها ايذا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بسبب اختلاف قولك زيد ان كرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب انما جعل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشواً في قولها لا تتركى فهم شطيرا *
 انى اذن أهلك أو أطير الخ شطيرا بشين معجزة وطاء مهملة أى ضرباً وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وهذابر دنقضاء على اشتراط التصدير فانه أشملها في البيت مع كون ما بعدها معتمد على ما قبلها اذ هو خبر فأجاب عنه بقوله في قول على حذف خبر ان أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده في جفاء النصب لتحقيق شرطه وذكر الرضى في تخريبه وجهاً آخر وهو أن يكون الخبر مجموع قوله اذن أهلك لا أهلك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعده على ما قبلها فقط منتف اذا المعتمد هنا هو المجموع لا ما بعده فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم بانه لو قلت اذا يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا في الفصل اذ الفصل وقع هنا بالنداء وهو غير ما تقدم في وجوب اجاز ابن عصفور الفصل بالظرف في نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر في وان باب شاذ الفصل بالنداء كما مر عليه في الدعاء في نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع شئ من ذلك والصحيح منعه وابن بابشاذ هذا هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى حكى ابن خلكان في ترجمته وحكاية غيره أيضاً انه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو اليه لقمة فأخذها في فيه وغاب ثم عاد فرمو اليه شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك

٤٥

مراراً وهم يرمون له فيأخذون ويودون
 فتعجبوا منه فتبعوه فاذا
 هو يأخذ ذلك الطعام
 ويدخل به الى خربة شبه
 بيت خرب وفي سطحه
 قط أعمى فاذا هو يضع
 الطعام بين يدي ذلك
 القط الأعمى فتعجبوا
 لذلك فقال الشيخ ابن

متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمر ووليس الرجل اذن زيد (قوله لا تتركى
 فيهم شطيرا الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى
 وقد جاء المضارع منصوباً في هذا البيت مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلك
 لا أهلك وحده فتكون اذن مصدر كانه قول زيد انى يقوم قال الاندلسى ويجوز أن يكون
 الخبر محذوفاً أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الاقالة (قوله ابن بابشاذ)
 هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين وأربع مائة حكى ابن خلكان
 عنه انه كان يوماً في سطح جامع مصر يأكل شيئاً وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرمو اليه لقمة
 فأخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرمو شيئاً فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك مراراً فاتبهوه

باب شاذ اذا كان حيواناً آخر قد مضى له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلى ثم قطع الشيخ
 علاقته وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلاً على الله تعالى الى ان مات في رجب سنة تسع وستين وأربع مائة
 رجة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالهامه ملة أو مغممة وهل
 هي مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتصور لى في ذلك ما اعتمد عليه في وجوب اجاز
 في الكسائي وهشام الفصل بعمول الفعل في كانه قول اذ ازيداً كرم في الارج حينئذ في أى حين اذ وقع الفصل بعمول
 الفعل في عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع في لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل
 من ان يكون مرجوحاً ولو قيل لك أحبك في من المجبة في قلت اذن أظنك صادف رفعت في الفعل في لانه حال في والشرط في
 الاعمال استقبل الفعل قال ابن الحاجب في شرح الفصل وانما لم يعمل الا في المستقبل اجراء لما مجرى النواصب كلها
 وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال لا يتحقق في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال في تنبيهه
 قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها في اذن في الوجهان في وهما الاعمال والالغاء وصرح
 بعضهم بأن الالغاء أكثر لحصول الاعتماد به جاء القرآن في نحو واذا لا يلبثون خلافاً لا قليلاً فاذا لا يؤتون الناس نقيراً في
 هكذا ثبت في القراءات السبع في الموضعين في وقرئ شاذ بالنصب فيه في وقد يقال ان شاذ احوال من النصب المجرور بالباء
 وليس فعل ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور ما ممتنع واما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو صفة
 مصدر محذوف أى وقرئ قرأنا شاذ يقال قرأ بقرأ أو قرأ ناو قرأه في والتحقيق انه اذا قيل ان ترزى أزرك واذا أحسن

اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم وبطل عمل اذن لو قوعها حشواً أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشولان ذلك غير مقيس في مثل هذا أو في قدرت العطف على الجملتين جملة الشرط وجملة الجزاء يجوز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن في تقدم العاطف في حيث ان اذني أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فلا يصح تصدير في الظاهر في وقيل يتعين النصب لان ما بعدهما أي ما بعده اذا في مستأنف في لا يطلبه شيء مما قبله في أولان المعطوف على الاول أول في عدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشئ يطلبه فهو اول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قريب والذي يشير اليه كلام الزحشري هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا الابلثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشاذة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لو قوع خبر كادوا والفعل في خبر كادوا وقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا الابلثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطف على الجملة فالنصب متعين واذا عطف على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك نظراً لانه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء واجب بانه يمكن ان يفهم كونه جواباً وجزاء من حيث المعنى نحو واذا كان كذلك اذا الابلثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعدهما على ما قبلها فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى واذا هو يضع الطعام لانه خبر المبتدأ وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كاستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فاعمل لذلك وهذا

كلاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب باعتبار ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطف على الفعلية وهي الجملة الصغرى في رفعت في قول واحد أو على الاسمية وهي الجملة الكبرى في قالذهبان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك في ان في المكسورة المهزومة في الخفيفة في النون وفي بعض النسخ المحففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والناقصة والزائدة فظاهر وأما صدقه على المحففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها محففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النقص الثانية فلا تصدق المحففة على تلك الاقسام الثلاثة لا تسكف وهو ان يقال أطلقت المحففة على كل منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخفة كفسقت زيد اذا نسبتته الى الفسق في تأتي على في أحد أو أربعة أوجه أحدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا فيفعلهم في ما قد سلف في وان تعودوا ندم في قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان فيصه قد واما الاختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو وفيه الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التقطازي في مواضع من حاشية الكشف قلت والقول بان ان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى الماضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد ان الشريعة بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالموضع له قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها الا لو ولما قال جدي المشار اليه ولو كانت ان لا تقبل معنى
كان الى الاستقبال لقوة دلالة على الماضي لما جاز أن تأتي بعد ان والمراد به الاستقبال في موضع من المواضع وليس الامر
كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد راد به
يعني الفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم فيه دخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الاخذود وغيرهم ممن بفعل فعلهم قلت ليس ما في هذه الآية
من قبيل الشرط الذي فيه الكلام حتى يورده هنا ولا يمكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذي ذكره هنا جازيا
مشابها للشرط أو رده هذا المثال أيضا تنبيه على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
واشبابه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاءك رجل عالم
فاكرمه وباتكرير في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم
مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الصلاة فاغسلوا
ولا اشكال في ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق
فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضي التكرير وقد علم من عرف الشارع ان
هذه الشروط في التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصدت تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود
التعليم مستمر والترغيب مستمر والترهيب مستمر او العرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه
ان المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرير ٤٧ كقول القائل ان تركت صلاة الوتر
فعلى كذا فاته يتكرر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته في الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا ضمير به يرجع الى

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمر ولا يستقيم ذلك الا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط الى هنا كلامه قلت
والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا في مثل ذلك عن دلالة على الزمن الخاص الذي وضع له واستعمل في مطلق الزمان مجازا
للقربة من باب استعمال المقيد في المطلق فصعد على الماضي كما صدق على المستقبل وهو قد تقرن ان الشرطية
في بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لا ما وادغامها في لام النافية الذي بعدها
فيصير مجموعهما في اللفظ كالا استثنائية نحو لا تنصروه فقد نصره الله لا تنفروا عذبكم عذابا ولا تنفروا وترجى
اكن من الخاسرين ولا تصرف عن كيدهم وقد بلغني ان بعض من يدعى الفضل وهو كاذب في دعواه يسأل في الاتفعا
فقال ما هذا الاستثناء متصل هو أم منقطع قلت وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل
ومنقطع من الفضل الوجه الثاني من وجوه الاربعة ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الاف غرور ونحو ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم ومن ذلك قوله تعالى وان من أهل الكتاب الا يؤمن به قبل موته
أو أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به فحذف المبتدأ وهو أحد وبقيت صفته وهو الجار والمجرور والخبر هو
الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع
الى ذلك المبتدأ المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن من قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا
الايان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين تزهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءة من قرأ الا يؤمن به قبل موته
بضم النون لان أحد في معنى الجميع وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينفعوا به
وقيل الضمير ان عيسى عليه السلام والمعنى اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج
الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتفع الاسود مع الابل والنور مع البقر
والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث الارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفونونه فان قلت

المن

لم غير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعلة انما فعل ذلك لان المبتدأ في هذه الآية غير مذكور فربما توهم ان لاجلة اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية ليتنبه لان المبتدأ المحذوف فان قلت صرح المخشري بان ليؤمن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به فلا استثناء عنده مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر وأفعال للظرف فلم عدل المصنف عن ذلك قالت لانه يرى ان اجازة التفريع في الصفة مخالف للكلام النحويين فلا يرضاه كما ستعرفه ان شاء الله تعالى في آخر الباب الثاني فان قلت ويلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين فجاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل ومثله في دخول ان النافية على جملة قسمية حذف المبتدأ منها قوله تعالى **وإن منكم** ٤٨ **الواردها** أي وان أحد منكم الا وادها وما بعد الا خبر وعنده المخشري

انه صفة كما مر في تلك الآية **وإن منكم** تدخل أيضا على الجملة الفعلية **ماضي** كان فعلها **وإن** ان أردنا الا الحسن في **أو مضارع** نحو **وإن** يدعون من دونه الا انما هي اللات والعزى ومناه وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمى **أنثى** بني فلان وقيل كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علوا كبيرا وقيل انما أي ضعا فالان الاثني ضئيفة ونحو **وإن** ان لم نتم الا قليلا ونحو

عيسى وضمير مونه يرجع الى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين فجاز انتهى وأقول هذا هو لان المجرورين أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرورين في الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا امراد المصنف بان يكون قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به **يأنا** لاني لا لا اعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العائش الواو الدخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريع في الصفات لا نقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن المخشري وأبي البقاء انه ما يريان جواز ذلك بل قال التقطع اني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاء في رجل الأكريم اه لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سبق قوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

وإن يقولون الا كذا بقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات أو لما المشددة التي تعالى بعناها أي **وإن** كقراءة بعض السبعة يعني ابن عامر وعاصم وحركة **وإن** كل نفس لما علمها حاقط بتشديد الميم أي ما كل نفس الا علمها حاقط **وإن** قرأ الباقر بن خفيف الميم فان مخففة من الثقيلة لانا فية واللام فارقة بين المخففة والنافية ومما صلة **وإن** خبر المبتدأ المتقدم وهو قول المضاف الى بعضهم **وإن** بقوله تعالى ان عندكم من سلطان هذا **وإن** وقوله تعالى **وإن** ان أدري اقريب ما توعدون **وإن** وقوله تعالى **وإن** ان أدري لعلة فتنه لكم **وإن** فان في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها الا ولا لما اختها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبية على مثله **وإن** وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى **وإن** لو أردنا ان نتخذ لهم الاتخذناه من لدنا **وإن** ان كنا فاعلين أي ما كنا فاعلين وهذا قول الزحاج وجماعة وعليه فتراد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعد ولا كثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كما ممن يفعل ذلك واستنابا عليه لاستحالة في حقنا وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى **وإن** ان كان للرجن ولد **وإن** أي ما كان للرجن ولد **وإن** على هذا أي واذا بيننا على هذا القول **وإن** قالوا وقف هنا **وإن** على قوله فانما أول العابدين عند من يراه شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الغرض والمراد في الولد وذلك انه علق العبادة بكنيئة الولد وهي محال في نفسه افكان المعلق بها محالاً مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للججاج حين قال له والله لا بد لك بالدين انار انلطى لوعرفت ان ذلك اليك ما عديت الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد في زعمكم فانا اول العابدين أي الموحدين لله الكذابين قواكم باضافة الولد اليه وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد فانا اول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء بعد بفتحها اذا اشتد أنفه ولا يخفى ان هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذه كما مر ويخرج أيضاً جملة على ان النافية بوقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه أي في الذي مكناكم فيه فجعل ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة أي في شيء ما مكناكم فيه وهو قيل ان في الآية مؤاندة ويؤيد الاول وهو جعلها نافية قوله تعالى المبرواكم اهل الكنا من قبلهم من قرن بمكناهم في الارض ما لم يمكن لكم فان الذي سيق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك في التمكن في الارض والمعنى لم نعط اهل مكة نحو ما أعطيناه

تعالى وما اهل كنا من قرية الا وهما كتاب معلوم وفي الكشف ليؤمنن به جملة قسمية واصفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفات زاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للظرف ولوجعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبراً وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد دلالة مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله) وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست حقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية فاذا كره من الضرورة حق لكن لا يفيد لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطاً لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا حج وقد يكون سبباً نحو ان كانت الشمس طالعة فانهار موجود وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد ابني فانا ابنه وان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعده ان ونحوها معقلاً مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يبحي اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يبحي اكرمك ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيد كر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تسعمل بدون واو معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً فامع العاطف لانك تقدر المحذوف

عادا وعود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا وهو كانه انما عدل في هذا المحل وهو في ما ان مكناكم عن ما لا تتكرر لو قيل فيما ما مكناكم فيه ثقل اللفظ وكذا قال الزنجشيري وقيل ولهذا أي لثقل اللفظ بالتكرير لما زادوا على ما الشرطية ما قبلوا الف ما في الاولى هاء فقالوا مهم ما وقيل بل هي أي ان في الآية المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه يعني قد ولا يخفالك انه غير مناسب لما سبقت الآية له وان

من ذلك يفتح همزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة وقد ذكر ان نفعت الذكري أي قد نفعت ذكر الك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم ما مور بالذكري نفعت أولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقاً وقيل في هذه الآية الاخيرة ان التقدير وان لم تنفع فحذف العاطف والمعطوف بمثل سراويل تقيكم الحرأي والبردي ويدل على المعطوف قوله ويتجنبها الاشي وهذا قول الواحد ويحي السنة فالاعط باحمد اهل مكة ان نفع التذكير ولم ينفع لانه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغا لانداز عليه التبليغ في كل حال نفع أولم ينفع تأ كيد اللجعة واكتساب الثوبة ولا يخفالك ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز اسئمة ما بدون الواو وانما معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً فامع العاطف لانك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما سبق الى أوها المفاصلين لان حذف العاطف يفرد قليل

وقد قيل انه منوط بضرورة الشر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه وهو قيل انما قيل ذلك بعد ان عهم بالتدكير ولمنت
 الحجة فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال قد استقرغ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتراف وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة
 وتلهفوا ويزداد جد في تدكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فأعرض عنهم وقال سلام وذكروا
 ان نفعك الذكوى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير وهو قيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد نفع التدكير فيهم
 كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وهو هذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

وهو قد اجتمعت الشرطية
 والنافية في قوله تعالى
 وانزال التان امسكهم امن
 أحد من بعده الاولى
 شرطية وهي التي دخلت
 عليها اللام المؤذنة بالقسم
 وهو الثانية نافية جواب
 القسم أي جزء جواب
 القسم والافليست عفردها
 جواب بالقسم الذي آذنت
 به اللام الداخلة على الاولى
 وجواب الشرط محذوف
 وجوابي على القاء عده
 المقررة في موضعه او هذا
 مما يقتضي به هو المصنف
 حيث ادعى في قول الشاعر
 لئن عاد لي عبد العزيز بعثها
 وأمكنني منها اذن لا أقبلها
 ان اذن جواب لان
 الظاهرة في أول البيت وقد
 أسلفناه وهو اذا دخلت
 ان النافية على الجملة الاسمية
 لم تعمل عند سببويه
 من البصريين وهو القراء
 من الكوفيين وهو أجاز

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل اه واقول فيه
 نظر اما اولافلانا لان سلم ان هذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما
 هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وذلك لا بقدر لها بل تكون
 مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد أشار النفاذاني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في
 مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان
 ضد الشرط المذكور اولى بالاستعمال لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزء من
 ذلك الشرط كقولك أكرمهم وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
 الى انها الحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخيري انها العطف على
 محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
 الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقد يبي بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه
 لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو غير تقديرها
 محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي وال الحال لا العطف وكذلك الجملة
 عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد ثبت عمل ان في غير
 الاستقبال اذا جزمها في مقام التأكيذ مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذ كر لها حينئذ
 جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخميس وعمر ووان أعطى جاها لثيم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان
 عهم بالتدكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول
 مأمورا بالتدكير نفعك أكرمهم فامعنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان
 الرسول قد استقرغ مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتراف وطغيانا
 وكان يزاد جدا في تدكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف
 وعيد وأعرض عنهم وقيل سلام وذكروا ان نفعك الذكوى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير
 الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعاد التأثير الذكوى فيهم (قوله وقيل استبعاد
 جبر ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبي الفتح لهذه
 القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالشبهة يدوخرجها المعترض
 على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض

الكسائي منهم وهو المبرد من البصريين وهو اعلمها عمل ليس بفرع الاسم وتنصب الخبر وهو قرا
 سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون من ان وهو كسرهما الالتقاء الساكنين وهما
 النون المذكورة ولام الذين الاولى وهو نصب عبادا على انه خبر ان واسمها هو الموصول وهو نصب وهو أمثالكم على انه
 صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتسكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التسكير فان أمثالكم بمعنى
 مماثلينكم فالإضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا أمثالكم
 اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى مخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفى مماثلة فهل من سبيل الى
 التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل مماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

فماثلون لكم في كونهم مبرورين مشبهين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذ هم جادوا وتم عقلاء فلكم عليهم منزلة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن اني وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجليس رحمه الله تعالى **و**وسمع من أهل العالمية **و**وهي مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس كذا في الصحاح **و**ان أحد خيرامن أحد الا بالعافية **و**بنصب خبر اعلى انه خبر ان **و**وان ذلك نافعا **و**بالنصب على انه خبرها **و**ولا ضارك **و**بالنصب ايضا عطف على الخبر **و**وما يخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين **و**من العرب **و**ان قائم وأصله ان ان قائم فحذفت همزة انا اعتباطا **و**بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة اى لا لعل موجبة للحدف مأخوذة من قولهم عبط الذبيحة اى نحرها من غير علة وهي تسمية قتيبة وقولهم عبطت الدواهي الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة اى شابا صحيا واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك **و**وادغمت نون ان **و**النافية **و**في نونها **و**اى في نون انا التي هي ضمير رفع منفصل **و**وحذفت الفها في الوصل **و**على اللغة المشهورة **و**وسمع ان قائما على الاعمال **و**كافي قولهم ما زيد قائما بالنصب وكيفية العمل في الحدف والادغام كامر **و**وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ٥١ ثم سكنت النون **و**التي نقلت اليها حركة

الهمزة **و**وادغمت **و**في نون انابعد ذهاب همزتها **و**مردود لان المحذوف لعله **و**تقتضى الحدف **و**بجزلة الثابت **و**الذي لم يحذف أصلا **و**ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع **و**اذ الاصل هذا قاضي بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استنفات الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعل الالتقاء

بالتناقض بان المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد اه وأقول يهني ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية (قوله من أهل العالمية) في الصحاح هي مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهي الجاز وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس (قوله اعتباطا) هو مهملتين اى لا علة يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وايس بها علة (قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكان هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقيل لكان واثبتت الالف واصل فيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الاتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعده لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغيره ان المفتوحة الخفيفة ضعيف بل قال الرضى في بحث حقوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان الخفيفة قياسا وان واخواتها ضرورة وثاني الوجهين انه هم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض بالكسر لان حذف الياء لساكنين **و**اى لالتقاءهما **و**فهى مقدرة الثبوت **و**فستكون الضاد مكسورة **و**فحينئذ **و**اى حين اذ كان المحذوف لعله بجزلة الثابت الوجود **و**بجمع الادغام **و**في ان انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون **و**لان الهمزة فاصلة في التقدير **و**وهي في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ما قاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاجر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت بقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتد بالفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الاثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الساذلين لا ثمين بادغام نون من في اللام اعتمد ادبجركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أبيه الدين أبي حبان رحمه الله تعالى راض حبيبي عارض قد بدا * يا حسنه من عارض رايض وظن قوم ان قلبي سلا * والاصل لا يعتد بالعارض **و**ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكان هو الله ربى **و**قال الزنجشري أصله لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلافت النون فكان الادغام ونحوه قول القائل وزميني بالطرف اى انت مذهب **و**وتقليدني لكن اياك لا اقل اى لكن انا لا اقلك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

وقراءة ابن عامر باثبات ألف أنافي الوصول والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الألف عوضا من حذف الهززة وغيره إلا في
الوقف الوجه الثالث أن تكون مخففة من أن تكون الثقيلة فتدخل على الجملتين في الأسمية والفعلية **ب** فإن دخلت على **ب**
الجملة في الأسمية جاز أعمالها خلافا للكوفيين **ب** وظاهر هذه العبارة أن خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز
الأعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة وإن الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الأسمية وليس كذلك
فإن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلا وإن التي رآها البصريين مخففة من الثقيلة يقولون إنها النافية ويمكن أن
يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة فإن قلت قوله لنا
قراءة الحرمين وأبي بكر يدفعه فإن دليلا المذكور منصوب لجواز الأعمال وذلك مقتض لأن يكون الأعمال هو المتنازع
فيه دون التخفيف قلت يلزم من الأعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف
في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على أن المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل فليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين
أنها لا تخفف وأنه إذا قيل أن زيد منطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا فإن قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان
أحدهما أن تكون مصدر خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما أن قولك يجوز كذا اتفاقا أو إجماعا بقدر ارتفاعه إلى ذلك اتفاقا
واجمع وأعليه إجماعا فإن قلت ٥٢ فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فإنها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد

ولا يفعله اذ هو متهمة بنفسه
قلت هي لام التبيين مثلها
في سقيالك فيتعلق بمحذوف
أي أرادني للكوفيين
وثانها ما أن يكون حالا
والنقد يرأقول ذلك خلافا
للكوفيين أي مخالفا لهم
وحذف القول كثير جدا
حتى قال أبو علي الفارسي هو
من حديث البحر قل ولا
خرج ودل على هذا المحذوف
أن كل حكم جزم به المصنفون
فهم قائلون به فكان القول

بالألف ولو كان لكن بالشد لا جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وإن ابتداء وهو مبتدأ ثان والله
مبتدأ ثالث ورثي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول والعائد
على الأول هو الباء ويجوز أن يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أختلف
خلافا للام للتبيين كما في سقيالك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا أو ذا خلاف
فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه أن الخلاف راجع إلى أعمال المخففة من الثقيلة وهو غير
سديد لأنه يقتضي أن الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين بأعمالها وهم لا يقولون
قولا بأعمالها وما قيل أنه أن المخففة يقولون أنه أن النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا
إلى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور رد قولهم أنها غير عاملة صريحا وقولهم أنها النافية
ضمنا وفي الشرح ويمكن أن يجاب عنه يعني من ذلك الاشكال بأن قوله خلافا للكوفيين يرجع
إلى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الأعمال كونها مخففة
فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية اهـ (قوله لنا قراءة الحرمين وأبي بكر) وإن كان
لما ليوفينهم) قراءة أبي بكر تخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرمين بتخفيفها قال التلطف

مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض تعاليقه لنا أي القائلون بالأعمال **ب** وقراءة
الحرمين وأبي بكر وإن كان كلاما ليوفينهم **ب** بنصب كلا وهو ظاهر في أعمال أن المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه
الآلية متفقة من كل وجه فأنما ما يقرأ بتخفيف النون والميم من أن ولما أو أما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم
فلو اقتصر المصنف على قوله وإن كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً سواء
شدت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على ما أو ما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم
فتحمل وجهين أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في ما تلك الأوجه والثاني أن تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى
ولما يعني إلا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأق له الاستدلال بهذه
القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرمين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم أن كلا منصوب
بأن وإنما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الأعلى ما هو معروف من مذهبهم فإن قلت يترجح مذهب البصريين
لإسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الأصل قلت لك لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض
حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الأصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين معارض فتأمل
ب ولنا أيضاً أي القائلون بالأعمال **ب** بحكاية سيبويه عن العرب **ب** وإن عمر المنطلق **ب** وقد يقول الكوفيون هو مخرج
على الحذف أيضاً أي أن أرى عمر هو منطلق **ب** ويكثر أهلها نحو وإن كل ذلك لما امتاع الحياة الدنيا **ب** ونحو **ب** وإن كل

لما جميع لدينا محضرون ومافى الايتين صلة وجميع فعيل بمعنى مفعول أى وان كلكم لجموعون لدينا وقراءة حفص ان
هذان لساحران يخففون ان فاهلت وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان وحفص خففها وأما الباقون فقرؤا
بتشديد نون ان لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء ومن عداها بالالف وقراءة ابن كثير شهادة لاهل كقراءة حفص ومن
ذلك وهو اجمال ان الخففة بقوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من خفف لما من السبعة وهم من عدا عصا
وحزرة وابن عامر وامام شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما بمعنى الا وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل
هذه الآية عن المنى المتقدمة بقوله ومن ذلك وان دخلت أى ان الخففة على الجملة الفعلية وجب اتمامها
والاكثر فى الاستعمال كون الفعل من تلك الجملة الفعلية ماضيا ناسخا بان يكون من باب كان واخواتها أو باب
كادواخواتها أو باب علم واخواتها ونحو وان كانت لكبيرة ونحو وان كادوا ليفتنونك ونحو وان وجدنا أكثرهم
لغاسقين فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها فى الذكر المتقدم ودونه ان يكون مضارعاً ناسخاً فيكون
كثيراً الا أكثر ونحو وان يكاد الذين كفروا ليلقونك ونحو وان تظنك ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين

وهما الماضى الناسخ
والمضارع الناسخ اتفقوا
على ذلك فى اتفاقا ودون
هذا ان يكون الفعل
ماضيا غير ناسخ
فيكون قليلا كثيرا
نحو شئت عيني ان
قلت لاسما *

حلت عليه عقوبة
المتعمد
الشلل فساد فى اليد وال
شلت يده بالفتح تشل
فهو من باب علم يعلم ولا
يقاس عليه خلافا
للاخفش وقد عرفت
وجه نصب خلافا
مثل ذلك يجوز ان قام لانا
وان قد لانت والجماعة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفاه فى
الاستدلال ولم يأت عليه اشكال ثم ان المصنف فى بحث لما ذكر ان قراءة أبى بكر محتملة لان
تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار أى ولما معنى الا وأنت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى
بقراءة أبى بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين أيضا لان الكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا
منسوب ببارى محمد وفاو اللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا لا مان فاهم ما
التي بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهي لام قسم مقدروا فى شرح التسهيل لابن أم قاسم
لا عمل لان عند الكوفيين ولا هى مخففة من ان بل هى النافية واللام بعدها معنى الا ويجعلون
النصب فى ان وكلا بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال القراء ورد بان اللام لاتعرف فى
كلامهم بمعنى الا فان قلت أى شئ خبر ان فى الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف
لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما من يدة فاصله بين لام ان ولام القسم وثانيها ان الخبر
ما هو نكرة لخلق أوجع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا) اما كونه ماضيا فلان
الماضى أشد بالتأكيده من المضارع دلالة على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع
واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهوتا كيد الجملة الاسمية لذكرى جذبتها بعد ذكر
ذلك الناسخ (قوله شلت عيني ان قلت لاسما) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد
والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد فى اليد يقال شلت يده تشل
بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نبت له لوجدته * لا طائش ارعش الجنان ولا اليد

يمنعون مثل هذا وعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذ لا يجوز ودون هذا فى القلة أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزنيك لنفسك وان يشينك لهيه يخفف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزينه وشانه يشينه والهيه من لهيه
للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ كان لا يقاس عليه بجموعا على ذلك بجماعا فان قلت لم كان الاكثر دخول
ان الخففة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل ان يكون من أفعال
الابتداء والخبر لا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخر اعلم اذا لاسمان
مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد قاعا فاعناه ان زيد القاع هو هذا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر
ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان واخواتها مشابهة للفعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلما ناء على الفتح وليكونها ثلاثية ورابعة وخاسية كالفعل وأمامنى فلان فى معنى أكدت وشبهت
واسدركت وتغيبت وترجيت هكذا قرأه زعيم الدين سميدي فى شرح الكافية وذكره غيره أيضا ومقتضاها مشابهة للفعل
الماضى فقصدا فى ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابهة لفظا ومعنى وهو الفعل الماضى لهذه المناسبة

وحيث وجدت ان **ب** يخفف النون **ب** وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم **ب** على مذهب البصريين
 بان اصحاب التشديد **ب** فان قلت ما هذه الفاء من قوله فاحكم قلت هي فاء الجواب اما على اجزاء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط
 كما ذكره **س** نحو واذا لم يمتدوا به فسمي قولون واما على جملة من باب والجر فاجزأ أي مما أضمر فيه أما وقد يجرى كلام في هذا
 المعنى بعد **ب** وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام ان شاء الله تعالى **ب** الوجه **ب** الابع **ب** بادخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك
 في الثاني ولا الثالث **ب** وان تكون زائدة كقوله **ب** أي قول النابغة الذبياني والمؤمن العائذات الطير **ب** مصحها **ب** ركب ان مكة بين
 الغيل فالسند **ب** ما ان أتيت بشي أنت تكرهه **ب** اذن فلارفعت سوطي الى يدي اريد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللائدات
 المتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين محجمة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فلام
 والسند بسين مهملة ونون مفتوحة **٥٤** ودال مهملة وهما أجمتان كاتبا بين مكة والمدينة يريدان ركب ان مكة لا تأخذ هذه

وعمر وهذه احوال جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته نائمة في وادي السبع تحت
 شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الواقعة
 وعائكة هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليترجع بعائكة وذلك
 انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاحبها حباً شديداً ثم شهد الطائف
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فقات منه في المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل
 عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام
 فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشي أنت تكرهه) هذا صدر
 بيت عجزه ***** اذن فلارفعت سوطي الى يدي ***** (قوله فان طيناجين الخ) في الصحاح المراد
 بالطب هنا العادة والحين بسكون الباء وضمة هاء الجبان والمنايا جمع منية وهي الموت لانها
 مقدرة لانه يقال مني له أي قدر والدولة في الحرب ان تداول احدى الغنيتين على الاخرى يقال
 كانت لناعنهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الي عيبنهم دولة يتداولونه
 يكون مرة له - ذاومرة له - ذاوالجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي
 يتداول به منته والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام
 الجمعي سألت يونس عن قول الله تعالى كيد لا يكون دولة فقال قال أبو عمرو بن العلاء لدولة
 بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاها تكون في الحرب والمال
 وقال يونس اما أنا فوالله لا أدري ما بينهما **ب** (قوله بني غداة ما ان أنتم ذهبنا الخ) غداة بضم
 المهملة وبالنون حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح
 هو الجروفي القاموس هو الجروكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً (قوله يربجي
 المرء ما ان لا يراه الخ) يربجي بتشديد الجيم وكسرها ويعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر
 كذا أي ظهور وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أي تعرضت له والخطوب جمع

الطير ولا تصيد هابل
 تصيها ولا تضرها حلف
 بما ذكرانه لم يأت شيأ
 يكرهه الممدوح فان فعل
 ذلك فشلت يده حتى لا تقدر
 على رفع السوط **ب** و **أ** أكثر
 ما زيدت بعد ما النافية
 اذا دخلت على جملة فعالية كما
 في البيت **ب** الذي انشد
 المصنف صدره **ب** أو **ب**
 جملة **ب** اسمية كقوله
 فان طيناجين ولكن *****
 منايانا ودولة آخر بيتنا *****
 المراد بالطب هنا العادة
 كذا في الصحاح والحين
 خلاف الشجاعة والمنايا جمع
 منية وهي الموت والدولة في
 الحرب بمعنى النصر والغلبة
 تقول كان لفلان على فلان
 في الحرب دولة أي انتصر
 عليه وغلبه قال أبو عمرو بن

العلاء الدولة بالضم في المال والفتح في الحرب وقال يونس
 اما أنا فوالله ما أدري ما بينهما **ب** وفي هذه الحالة **ب** وهي حالة زيادة ان بعد ما **ب** تكلف عمل ما الحجازية **ب** فيبقى المبتدأ والخبر
 بعد ما على ما كانا عليه من الرفع **ب** كافي البيت المتقدم وأما قوله بني غداة ما ان أنتم ذهبنا ولا صربنا ولكن أنتم الخزف
 في رواية من نصب ذهبنا وصربنا **ب** لا في رواية من رفعه ما والنصب لهما يرد في الظاهر نقضاً لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة
 لعملها عند الحجازيين **ب** فخرج على انها نافية مؤكدة **ب** لازائدة فهذا لم تكلفها عن العمل وغداة بضم الغين وبالذال المهملة
 والنون حي من يربوع والصريف الفضة الخالصة والخزف قال الجوهري الجروفي القاموس هو الجروكل ما عمل من طين وشوي
 بالنار حتى يكون فخاراً **ب** وقد تزايد به ما الموصولة الاسمية كقوله يربجي المرء ما ان لا يراه ***** وتعرض دون ادناه الخطوب **ب**
 تعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فاعلى الثاني تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض
 يعني تظهر يقال عرض له أمر كذا أي ظهر وادناه أقرب والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

ثم صار يدكر التبرك
 وبهذا يجب عن الحديث
 أن أوان المعنى لتدخل
 جميعا أن شاء الله أن لا يموت
 منكم أحد قبل الدخول
 وهذا الجواب لا يرفع
 السؤال بل أوفى بعض
 النسخ لا يدفع ووجه مقاله
 أن الله تعالى قد وعد أولئك
 المؤمنين بدخول المسجد
 الحرام جميعا فلزم تحقق
 مشيئته لأن لا يموت منهم
 أحد قبل الدخول اذ لو شاء
 موت أحد منهم قبل الدخول
 لم يتحقق حصول دخول
 الجميع قبل الموت وهذا
 باطل لاستلزامه الخلف في
 الوعد وهو على الله تعالى
 محال وأوان ذلك من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا صحابه حين أخبرهم بالمنام فبحي ذلك لنا ومن كلام المالك الذي أخبره في المنام **فقال** شرط على هذين الكلام
التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زياده من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه
محكي ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق المالك لانه
مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه **فاما** البيت فعمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب
والاصل ان يكون ان افتخر مفتخر **في** المستقبل **ب** سبب حزه **فيما** مضى **ف** اذا في قتيبة اذا الافتخار بالخز يكون سببا للغضب
ومسببا عن الخز **فان** قلت الهمزة الداخلة على تغضب للانكار التوبيخي فيقتضى ان ما بهدها واقع وان فاعله المومر واذا
كان الغضب واقعا استحتمل كون جواب الشرط أو دلائل الجواب اذا لا ينسب الماضي عن المستقبل قبل قلت الانكار التوبيخي
على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون المومر عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغي ان يكون
نحو اتعصى ربك فلا يكون المومر عليه قد وقع ولكن يصدد ان يقع فإني البيت من القسم الثاني لا الاول والوجه الثاني **فان**

يكون على معنى التبيين أي أن غضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة خزان في ماضي كما قال هو أي الشاعر إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة ولم تجدي من ان تقرى به بدا أي بتبين اني لم تلدني لثيمة برفع بتبين لا يجزمه جوابا إذا ما لانها لا تجزم الا إذا قال الجوهرى وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه ويقال البدا العوض ومن أن تقرى متعلق ببدا وضمير به يعود الى القول المتقدم أي لم تجدي بدا من اقرارك بما قلته من اني لم تلدني لثيمة بقول اذا ما ذكرنا انسابنا علمت يا هذه اني لست باني لثيمة وظهر لك ما يلحقك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لثيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من هو دونهم وورعاً تزوجوا من دونهم وقال الخليل والمبرد الصواب ان أذناب فتح الهمزة من ان أي لان أذناب ثم هي عند الخليل ان الناصبة بفتح الخفيفة بحسب الوضع وعند المبرد انما الخفيفة من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف والجملة الاسمية خبره ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضممار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان أحد من المشركين استجارك وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مر فوعا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان خرت أذناب قتيبة فيكون الاسم قد وليها على اضممار الفعل وانظر لم امتنع ذلك وعلى الوجهين المذكورين وهما اقامة السبب مقام المسبب واردة معنى التبيين يخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلتم لم يكن عار عليكم ورب قتل عار فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطاً على ما تقدم أي ان يفخروا بسبب قتلك أو ان يتبين ٥٧ انهم قتلوك وعار ما خبر مبتداً محذوف

والجملة صفة قتل أو خبر لهذا المجرور رب اذ هو في موضع مبتداً كاسم يأتي بان المفتوحة الهمزة الساكنة النون تأتي على وجهين اسم وحرف الظاهر رفعهما على انهما خبر بعد خبر أي ان اسم وحرف وجرهما على الابدال من وجهين غير بين لادائه الى قولك ان على اسم وحرف وفيه ما لا يخفى اللهم الا ان يقدر محذوف

الكلام المحكي تعظيم الله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه اه وأقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيره بانه يقع في الكشف فانه من دفع وصبي أيضاً على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عامه ما للتبرك وحاصل هذين الوجهين أن ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان أصل ذلك للشرط ثم صار يذكرك للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليستأمل (قوله اذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة) هذا صديريت مجزئة ولم تجدي من ان تقرى به بدا وفي الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه ويقال البدا العوض واللتيم الذي الاصل الشجج النفس وانما خص الام بالذكور لانها اذا لم تكن لثيمة فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم

٨ في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الابدال حينئذ في الاسم على وجهين ضمير المتكلم برفع ضمير وفيه ما مر وذلك في قول بعضهم أي بعض العرب وان فعلت بسكون النون وصلوا وقفوا هي انه حكاها فطرب في الاكثر من العرب وهم من عدايتهم على فتحها وصلوا على الاثني بالالف وقفوا وأما ضمير فيثبتونها وصلوا وقفوا بها قرأ نافع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهمزة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة عجم فان قلت على ما اذا انتصب وصلوا وقفوا قلت على الطرية باعتبار مقامها مقام مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف وضمير للخطاب برفع عطف على المتقدم وفيه أيضاً ما مر وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو ان يكون ضمير مخاطب في قولك أنت للواحد المذكور وأنت للواحدة المؤنثة وانما في اللغة اطمين أولم مخاطبتين وأنتم للجماعة المخاطبين وأنتن للجماعة المخاطبات هذا على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء ان أنت بكال اسم والتاء من نفس السكامة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوا بالنسب نقل لفظاً والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفاً صديرياً ناصباً بالمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون هي وصلة في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتفقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم حذف الخبر وليس بمتعين لذلك لما سبأني ولجواز كون ذلك في محل جر على انه عطف بيان لايمانكم أي لا لامر المحلوف عليها التي

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الحيرات من صلته رحمه
أوعباد أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحدث في عيني فيترك البرادة البرقي يمينه فقبل لهم لا تجعلوا الله
عروضة لايمانكم أي حازم الحافتم عليه وسمي المحلوف عليه يميناً بالناس به باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على
يمين فقرأ غيرها خيراً منها والعرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حازماً ما منته **والثاني** من موضوعي
وقوعها ان تقع **بعد** لفظ دال على معنى غير اليقين **بمعنى** سواء كان دالاً على ظن أو غيره وكان قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تتميز
به الناصبة من الخفة وفيه نظر فقد قال الامام المرزوقي في قول الجاسسي هممت بان لا اطعم الدهر يمدهم * حياة وكان
الصبر ابق واكرماً اطعم منصوب بان ولورفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمها مضمراً فدل ذلك على ان
الخفة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا ينافي غرض المصنف وقد يجاب بان المهم يريد معنى
العزم على الشيء وهو الجدية ومعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينياً بالاعتبار الاول وغير يقيني
بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي أجاز كونها مخففة نظراً الى كون الفعل يقينياً وأجاز كونها ناصبة نظراً الى كون الفعل غير
يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح الفصل ضابطاً يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين المخففة وموضع
جواز الامرين سواء كنت منشئاً للكلام أو سامعاً يقال لفظ ان اما ان تدكر بفعل قبلها مسلط عليها أولاً فان كان بفعل
مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون بفعل تحقيق أو ظن أو غيرها فالاول يتعين للتشدد والمخففة منها والثالث يتعين للناصبية
والثاني يجوز فيه الامر ان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرها الجملة أولاً فان صدرت بها الجملة
تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خيراً لكم وان لم تصوموا خيراً لكم وان لم تصوموا خيراً لكم وان لم تصوموا خيراً لكم

(ان المفتوحة الهزرة الساكنة النون) (قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين) قال ابن
الصائغ يريد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل
اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان
أحد الموضوعين اللذين يقع فيهما أن المصدرية لا لبيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا
يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم
وما يؤدي معناه كالتبيين والتميق والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى
هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع
الكثير (قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى) وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

يقوم وحسن أن تقوم
على ان أصله انك تقوم
وقد ظهر لك بهذا الكلام
مؤاخذه على المصنف ان
كان مقصوده بذكر ذنبك
الموضوعين تمييزاً بينهما
ان الناصبة من المخففة
وهو الظاهر من سياق
كلامه فتأمل وقد يقال

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقدير فلا تتم المؤاخذه واذا وقعت الناصبة
بعد فعل غير دال على اليقين **بمعنى** فقد تكون هي وصلتها في موضع رفع نحو لم يأن للذين آمنوا ان تخشع **بمعنى** ونحو
بمعنى وعسى ان تسكرهوا شيئاً وهو خير لكم **بمعنى** في موضع **بمعنى** نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله كذا
اعرب به غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مصدر ومصدر مقدر باسم مفعول كذا كره المصنف في أواخر الكتاب وانما
احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجهه من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل وقال
الرضي ان هذه هي المضمره بدل لام الجود ولام الجود مخدوفة وهما متعاقبان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت
باللام وعليه فيحتمل المحل ان نصب والجركن ظاهراً وقد رأوا البقاء الخبر محمكاً فيكون المحل رفعاً على انها وصلتها فاعل بالمحذوف
قالت ولو قبل بان كان تامه وان يفترى في محل رفع على انه بدل إسماعيل من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن
ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو **بمعنى** يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة ونحو **بمعنى** فاردت أن أعياه **بمعنى** في موضع **بمعنى** خفض نحو
بمعنى أو ذين من قبل ان تاتيناه **بمعنى** ونحو **بمعنى** من قبل ان يأتي أحدكم الموت **بمعنى** ونحو **بمعنى** وأمرت لان اكون **بمعنى** أول المسلمين وسبأني
الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أو لا **بمعنى** تكون ان مع صلتها **بمعنى** محمكة **بمعنى** أي موضع نصب ولموضع خفض
بمعنى ونحو والذي أطعم ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبروا **بمعنى** في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها
للمحتملة للنصب والخفض على الإطلاق وانما هي **بمعنى** اذا قدر في ان تبروا **بمعنى** والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لمسايقه
من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله معترضاً في البرأي انه عرضة **بمعنى** أو **بمعنى** اذا قدر **بمعنى** لا تبروا **بمعنى** حذف الجار والثاني جيبها
وحينئذ يمتلئ الجار بالفعل المنهى عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لايمانكم أي حازماً

وما نمان ترك ما خلفه عليه به او اتيان الذي هو خبر فعلی أحد هاتين التقديرتين يحتمل المحل الجرا والنصب واما اذا جعل
 ان تبروا عطف بيان على الايمان كما مر فالمحل ج وليس الا واذا جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس الا
 ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله ومثله
 ان تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف يكرهت الاشارة اليه اول الكتاب وسواء في الكلام عليه
 مشبه ما في آخر الباب الرابع فن قلنا كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله جر او نصب قلت لانه على حذف مضاف امامن الابتداء
 أي وهل اعراب المحل جر او نصب وامان الخبر أي وهل المحل محل جر او محل نصب أو ذو جر او ذو نصب وهذا أمر سهل وان
 استصعبه بعض المدعين لم يعلم النحو بهذه البلاد وقيل التقدير مخافة أن تبروا فيكون المحل نصب ليس الا لان المضاف
 لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذا فلا يرتكب تخريج القرآن عليه
 اعتراض ردة واختلاف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالشهور انه نصب على الخبرية وهو ان عسى في العمل بمثابة كان
 نرفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافا امامن الاسم أي عسى حال زيد ان يخرج
 أو من الخبر أي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدره يومان الدهر لا في الاسم ولا
 في الخبر وقيل على المفعولية وان معنى عسى ان تفعل قارب ان تفعل فيفهم فعل متعد الى واحد كضرب وليست من
 اخوات كان وقيل على هذا القول عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار وبضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن
 سيبويه وان المعنى دفوت من ان تفعل في هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصبا على أحد القولين في المسئلة
 أو قارب ان تفعل في فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في ان المحل ٥٩ نصب والتقدير الاول في

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خبر كان في الآية محذوف تقديره وما كان
 هذا القرآن ممكنا أن يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفي الشرح ولوقيل بان
 كان تامة وأن يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعله والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن
 لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل وأقول فيه نظرا ما أولا فلان جعل كان تامة يصير معه
 الكلام قبل ذكر البديل مشعرا بنفي القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البديل
 الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملائمة أي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في
 أعجبني زيد حسنه ولا ملائمة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

وجوبه فلا وجه للاستبعاد حينئذ لجره في كل شيء واجب الحذف وقيل محتمل ان يقوم من نحو عسى زيد ان
 يقوم ويرفع على البديل من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه
 كون البديل لازما متوقفا عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل قلت ولا مانع من ان يكون البديل لازما لكونه
 المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض النواع يلزم كتاب مجرور رب اذا كان ظاهرا وسد في
 البديل على هذا القول وسد الجزأين اللذين يحتاج اليهما عسى فانها على المشهور داخله على ما هو في الاصل مبتدأ وخبر
 كما سد البديل في قراءة حمزة ولا تحسبن بالبناء القوقية وفتح السين في الذين كفروا وانما على لهم خير مسد المفعولين
 ولا يضرب الاقتصار على مفعول واحد لحسب وان كان في غير هذا الموضع ممتنعا على المختار عند كثيرين وذلك لان البديل منه
 في حكم المنصبي المطروح والمقصود انما هو البديل وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع
 موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلي بالنسبة الى المبتدأ والخبر واما باعتبار الحذف أي لا تحسبن
 خبرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرائي ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الاول وهو مع الاتيان
 بالبديل يصح كما في قول الجاسي فما كان قيس هلك هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البديل
 اذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما يجعل انما على لهم خير مفعولا ثانيا لانه في تأويل خبرية
 املائها لهم ولا يصح ان يكون خبر اللذين كفروا المغايرة له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا
 أولا تحسبن الذين كفروا وذوي انما على لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لا ارتفاع المانع من الاخبار وفي حواشي
 التسهيل للصنف قال ابن الجبار في شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا وانما على لهم بآباء وهو على حذف مضاف

أى شأن الذين كقولهم * وما حسبنا ان نجينا * أى ولم حسبنا شأنك الجنى * وان هذه * وهى التثنية بحسب الوضع
 * موصول حرفي * والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يخرج الى عائد احترام من الذى اذا وقع صفة
 مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالمحوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور في
 شرحى على التسهيل فراجع ان شئت * وتوصل بالفعل المتصرف * لا الجامد نحو عسى * مضارعا كان كما مر أو ماضيا نحو
 لولا ان من الله علينا * ونحو * ولولا ان ثبتناك * أو امر الحكاية سبويه كتبت اليه بان قم * ذاهو * القول * الصحيح *
 وصرح به فى الكشف عن تفسير قوله تعالى فى سورة نونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفا
 فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان ان لا تخلو من أن تكون التى للعبادة أو التى تكون مع الفعل
 فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول بأى ذلك والقول
 يكون موصولة مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتل الصدق والكذب
 قلت قدسوس سبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما
 تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه
 التشبيه الذى ذكره سبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل ببناء الخطاب منظور فيه الى
 المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو معناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظرا الى المعنى والا

فالاصل ان يكون ضميره
 غائبا اذ هو اسم ظاهر
 فطريقه طريقة الغيبة
 وكذا وصل ان المصدرية
 بالامر والنهى منظور
 فيه الى المعنى من حيث
 كان الغرض ان تكون
 هى وما بعدها فى تأويل
 المصدر وهـ وحاصل
 سواء كان الفعل خبريا
 أو انشائيا وقد اختلف
 من ذلك فى أمرين

هى بالتاء الفوقية وفخ السين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد)
 هـ ذانقض للقدم المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى
 ان الدخلة على المضارع تلخصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع
 ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تلخص المضارع للاستقبال انها موضوعه لهـ اذا
 التلخيص كالسـين فلا يتم النقص بنون التوكيد فانها موضوعه لتأكيده ونشأ عن ذلك
 انها لا تكون للماضى ولا للحال لغنىه عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن
 التأكيده وأما الماضى فلم يدم احتمال التأكيده وأما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب
 فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كأنهم الما أثرت التلخيص الى الاستقبال فى معنى
 المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهـ مزة الساكنة
 النون وغرضه من هـ هذا الكلام التنظير لتبعية تأثيران الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها
 فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتلخيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

لنصب

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالا وقد مر

الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ * وأحدهما كون الموصولة بالماضى
 والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم * بدون واو على ان الجملة استثنائية على سؤال سائل كأنه لما
 قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فاذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكأنه عطف على محذوف والتقدير
 خالف فى ذلك وزعم انها غيرها * بدليلين أحدهما ان الدخلة على المضارع تلخصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
 وسوف والثانى انه لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما أى موضع الماضى والامر الموصولة هى * ما * بالنصب كما حكم
 على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به * فثبت ان الدخلة على الماضى والامر غير الدخلة على المضارع
 * والجواب عن * الدليل * الاول انه منتقض بنون التوكيد * خفيفة كانت أو ثقیمة * فانها تلخص المضارع للاستقبال
 وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرطية الجازمة * فانها أيضا تلخصه للاستقبال * مع دخولها على الماضى باتفاق *
 وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احتراما من نحوولو ولما على القول بانها محرقة شرط * والجواب عن الدليل الثانى
 ببدء الفارق وذلك * انه * انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فأنثرت الجزم
 فى محله * وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر فى معناه شيئا فلا تؤثر عملا فى محله فافترقا * كأنها * أى ان
 المصدرية * لما أثرت التلخيص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه * وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لتخصيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوق في الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الشيخ أبي الريحان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع في الآية المقدمه وهي أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مرانه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجمالية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ هو أمرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب ولكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلتها على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبي زيدوكمه داخل معها في حكم المأمور به فلو قدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن أقم ٦١ فأت ذلك الغرض وكانت

الجملة مسوقة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم ويستبدل بدليلين أحدهما انهم ما يحكي أي ان وما دخلت عليه وإذا قدر ان المصدر فأت معنى الامر الذي كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل في الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ولا المصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلا نحو أعجبنى ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان اساعت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح أعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالنائب اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا ماهيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملازمه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراد كالهواء (قوله والمخالف في ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفاد ان مع ذلك الفعل والافليس سماعي ولينبه ألا ترى ان معنى بمار حبت ورحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولا كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمرا ولا نهيًا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمرا الجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز انفاها (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال عند التقدير بالمدكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بمار حبت ورحبها واحد وفي الشرح ولا يبيحان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتمام لان الذي الزم به المصنف بأباحيان انما هو فوات نفس الماضي والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر وضعوا التزاما فليتأمل ثم في الشرح على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما يؤول به مدرما أخوذه من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فاعني كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف اه وأقول ذكره هذه العلاوة عقب

الماضي ومع المضارع كما نقلناه والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي نحو أعجبنى ان قم والموصولة بالمضارع نحو أعجبنى ان تقوم عند التقدير بالمدكور وذلك انك اذا أولت بالمصدر فهـ ما فعلت أعجبنى قيامك فأت معنى الماضي والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر في قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فأت معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضر في الثاني ولا فرق قلت ولا يبيحان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فمع الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر انما يؤول به مدرما أخوذه من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فاعني كتبت اليه بالامر بالقيام

أوبالنهى عنه فاعلم أن الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة النحسرى في مواضع من الكشف وصرح به في سورة
نوح فقال في قوله تعالى أنا أرسلناك بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات ونزلنا عليك الكتاب بالبينات
أي بالامر بالانذار ثم أتى أي بأباحتهم بمصدرية ان المحفة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخاصة
ان غضب الله عليهم على قراءة نافع بخفيف النون وكسر الصاد قاله من دعائى وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء
بأن لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقياء ورعياء وهو في الآية ليس بمفعول مطلق فلا يفهم منه
الدعاء فان قلت بتمتص هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق
فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أي سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فاقادنه للدعاء انما هو باعتبار كونه في
الاصول مفعولا مطلقا والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم لانه لا معنى
لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء ٦٢ الذى لا خارج له لولا ما ذكره هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع

صحتها فاعلا ومفعولا وقد
أسلفنا ان الموصولة بفعل
أمر مؤول مع صلتها بمصدر
مادته تدل على الطلب واذا
فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع من تعلق الاعجاب
والكرهية به اذ التقدير
أعجبنى الامر بالقيام وكرهت
الامر به ثم ينبغي له ان لا
يسلم مصدرية في لان الاتقع
فاعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التعليل
نحو جئت لكي تكبرني
وهو قد سلم مصدرية فدل
ذلك على فساد ما ذهب اليه
ثم مما يقطع به على
التباس بقوله بالبطان
حكايه سيبويه كسبت اليه
بان قم فانه لا محيص فيه
عن كون ان مصدرية

ذكر ما يرتضيه لابي حيان بشعر بانها ما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن
قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان
مفعولا مطلقا) أو رد عليه سلام عليكم فانه مصدر ففهم للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب
بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني
انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء) قال ابن الصائغ ابن
الانشاء اذ قدرتم ان المصدر بل أين الجملة ان هي اذ ذلك الامر فلا تمنع تعلق الافعال كلها ثم
ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فاستعمل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفي
التعلق عن هذين فان قال هاتفي كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفي التعليل
أي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء أي أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر
به وقد أسلفنا ان الموصولة بالامر أو نهى تقدر مع صلتها بمصدر طابى فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع اه (قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كى) قال ابن الصائغ كى حرف جر أو حرف
مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية في المكان الصالحة له
جوابه يقع انما مع ذلك عريضة في الجر شبهة بحروفه فالحقت به بخلاف ان اه (قوله في
لا يقر أن بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله

هن الحرائر لاربات أخرة * سود المحاجر لا يقر أن بالسور

وضميرهن عائدا الى اللاتي في البيت الذي يليه هذا البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وانبتها * لبنى وصلى على خالاته الاخر

والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهى الكريمة وخلاف الامة والاخره جمع خسار بكسر
المجزة قال في القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يهدى من

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقاب

مصدرية وأجاب عنها أي عن حكايه سيبويه بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله تلك الحرائر لاربات أخرة سود
المحاجر لا يقر أن بالسور وهذا الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك وهو فاحش وهو الوهم بفتح
الهاء مصدر وهم بكسر الهاء بهم بفتحها اذا غلط قال القرطبي في المفهم حكايه عن ثعلب انه يقال وهمت في الحساب وغيره
أو هم أي غلطت اغلط وعلى هذا فصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير
الاول ان كفرح فرحا وجوى جوى وفي الصحاح وهمت في الحساب بالكسر أو هم وهم اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا
اختصاصه بالغلط في الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فصدر قولك وهمت في الشيء بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت
تريد غيره وهذا المعنى ليس مراداهنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في اثناه الكلام على الجمل التي لها محل من
الاعراب وهى الواقعة مفعولا حيث تسكاه على المسببتين لولان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الاعلى الاسم

أو ما في تأويله. وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم نفسه يريه كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولا ما هو في تأويل الاسم قلت ويجب أن يخص هذا إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة والافالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله وبعد هذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين ادوات النصب خروج عن النظائر من غير ادعاء اليه ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر بعدها فعل الامر أو النهي موصول حرفي اد كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون نفسه يريه أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه أن قم أولا تقم ومنه أنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك والناثي نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكرهه دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي بم. هذا اللفظ وانما دخل في التحقيق على ما هو اسم وقد ذكرت ذلك في شرح التسهيل. وتنبه ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة. بصيغة التصغير وهاء تأنيث في آخره. وان بعضهم أي بعض العرب يجوز بان ونقله اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة. عن بعض بني صباح. بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تأنيث. وانشدوا في الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لا مرئ القيس إذا ما غدونا قال

ولدان أهلنا * تعالوا إلى

ان يأتنا الصيد نخطب

غدونا بكرنا ونخطب

بكسر الطاء المهملة

مضارع خطب أي جمع

الخطب وأنشده القاضي

الفاضل في بعض كتبه

إلى ان يأتي الصيد وعليه

فلا شاهد فيه قال القاضي

الفاضل وكنت رويت

هذا البيت قال ولدان

حينما فقال لي بعض الادياء

الذي قال الشاعر قال

ولدان أهلنا فقلت ولدان

حينما مدح ويستحق

امرؤ القيس لفظة يحسن

النقاب (قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح) من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الصحاح والحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح يفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره حاء مهملة وضبة معجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن آدم غيم بن مر (قوله إذا ما غدونا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وغدونا من الغد وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح وراح وهو نقيض قولك غدا يغدو وغدوا ونخطب بكسر الطاء المهملة أي نجمع الخطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي انه كان ذلك وان الرواية هلم إلى ان يأتي الصيد نخطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الباء تخفيفا كما حذف من قوله تعالى والليل اذا يسر لكن في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل (قوله وفي هذا نظرا لان عطف المنصوب عليه يدل على انه يمكن للضرورة لا مجزوم) قال ابن الصائغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز في الكلام روى عن أبي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه (قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاعة) في الشرح وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسندا إلى ضمير الغائبين عائد إلى من رعاية لعناها بمدرعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

بهم معناه ويرجح ولا خفاء بما بينهم. ما من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحية. وانشدوا أيضا قوله أحاذران تعلم يا فتردها * فتركه انقلعا على كاهيه. باسكان ميم تعلم على انه مجزوم بان. وفي هذا الاشهاد بالبيت الثاني. ونظرا لان عطف المنصوب. وهو تزد وتترك. بفتح الدال والكاف. عليه. أي على المسكن بعد ان وهو تعلم. يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم. والا كان المعطوف عليه. مجزوما لا منصوبا. وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها. أي بعد ان المصدرية فتكون حينئذ مهملة. كقراءة ابن محيصن. بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغير محيصن. بان أراد ان يتم الرضاعة. بضم الميم. يدل على انها قد تم. وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسندا إلى ضمير الغائبين عائد إلى من رعاية لعناها بمدرعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكف فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب في الآية إلى ان الأصل أن يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن. وفي قول الشاعر. بنفض قول عطف على قراءة ابن محيصن. بأصاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنما لاقيتمارشدا أن تحمل الحاجة إلى خف محملها. ونصنما نعمة عندي ما ويدا

يقول ان تقرأ على أسماء ويحكى * منى السلام وان لا تشعرا أحدا * ان تحملا منصوب بفعل مقدر رأى أسألكم وان تقرأ
أما في محل نصب بدلا من ان تحملا أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ فقد أهل
الشاعر بعدما أهل وأعمل بعدما أهل ٦٤ * وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل

وذلك ان المخففة اذا وقع
بعدها فعل فان كان جامدا
نحو وان عسى ان يكون
قد اقترب أجلهم وان ليس
للا نسان الا ما سعى أو دعاء
نحو والخامسة ان غضب
الله عليها في قراءة نافع
بصيغة الماضي فلا تحتاج
الى فاصل بينها وبين ذلك
الفعل وان لم يكن جامدا
ولادعاء فلا بد من الفصل
بقدر نحو ونعم ان قد صدقتنا
أو بل ونحو وان لو استقاموا
على الطريقة أو بحرف
تنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى أو بحرف نفى
نحو أو فلا يرون أن لا يرجع
اليهم قولاً هذا على الغالب
وقد اتصل بالفعل المتصرف
الخبري غير ممتزجة بشئ
من ذلك كقوله
علموا ان يؤمنون فجادوا *
قبل أن يسألوا بأعظهم سؤال
وما خرج عليه الكوفيون
ذلك البيت من هذا
القبيل وهو الصواب قول
البصريين انها ان الناصبة
أهلت جملا على آخرها
المصدرية * بدليل ان
الشاعر أعمل أو لا حيث
قال ان تحملا وثانيه حيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بهاله والتمثيل يكفي فيه
احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا لا محيصا والاية كذلك وقد سبق الى ذلك ابن الصائغ
لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واوالت هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة
نصب الفعل حذف النون وحذف الواو لا لتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى
ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم
المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكفى من أشياء خارجة
عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف
العثماني وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقته لانه من الشواذ خارجة عن السبع بل عن
العشرة والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبعة وقال ابن الصائغ
فان اعترض على ذلك بان في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو
نحو سنده الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع
لا مطلق الواو (قوله ان تقرأ على أسماء الخ) ويح كلمة رجوة وويل كلمة عذاب وقال الزبيدي
ها معني واحد تقول ويح زيد وويل له فترفعه - ما على الابتداء ولك ان تقول ويحال زيد وويل
له كذلك قلت ألزمه الله ويحاول ويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنبه ما أيضا
باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنتم لا قيمتار شدا

ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجب انعمه عندي بها ويدا

(قوله شدا اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء
بقدر ولو أوحرف تنفيس أو نفي بلا أولن أولم (قوله ولا تدفني في القفلة الخ) هذا البيت لا ي
محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل
عبد الله وقيل اسمه كنيته اسم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه
وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا
البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي في الممات عروقها

روينا في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن عمر بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم
القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند
أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفي خزائن طعن الخيل بالقنا * وأترك مشدودا على وثاقها

اذا شئت عناني الحديد واغلق * مغاليق من دوني تصم المناديا

فقال له اتخلف ان أطلقك ان ترجع حتى أعبدك قال نعم فاطلقه فركب فرسا السعد بقلعاء
وجعل على المنبر كين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد اقلعت انه أبو محجن وانما فريسي

فلا

قال وتصنعوا واما حيث قال وان لا تخبر فيحمل قوله ثالثا ان تقرأ على ان هذه

هي تلك ولكنه أهلها ما ذكر * وليس من ذلك * أي من أهمل ان الناصبة * قوله * أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم
واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم * اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي بعدما عروقها
ولا تدفني في القفلة فاني * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن
 ثم قيل ان هذا أحق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لولدي محبتن هذا أبوك الذي يقول اذا مات
 فادفني البيتين فقال أي الذي يقول وقد أجود وما مالى بذى قنع واكنم السرفيه ضربة العنق الوجه الثاني ان تكون
 مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ونحو هو علم ان سيكون
 منكم مرضى فهاتان الايتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو هو وحسبوا ان لا تكون قننه فمن رفع
 أى في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحزرة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة
 الفعل الدال على اليقين نزل حسب ما هم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقر بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادعى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب
 الوضع وهو نحو قوله أي قول جرير يزعم الفرزدق ان سيقتل مريعا * أبشر بطول سلامة يا مريع مريع
 بكسر الميم كمن راقب وعوغة بن سعيد راوى جرير يواو بن مفتوح حين بينهما مائة سنة مهيمة وبعد الواو الثانية عين أخرى
 مهيمة يلهمها تأنيث والفرزدق على زنة سفرجل لقب هام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير

مناقضات كثيرة وأهـاج
 كثيرة واستعمل الزعم
 هنا في القول الباطل أى
 دعواه أنه سيقتل مريعا
 دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء
 بتحقيقها وهو ان هذه
 ثلاثية الوضع أي اذهى
 مخففة من الثقيلة وهو
 مصدرية أيضا أي كان
 أصلها المخففة هي عنه
 كذلك وكان الثنائية
 الوضع التي تنصب المضارع

فما هزم المشركون جاء أبو محبتن فأعاده في الحديد واخبرت سدا بالبحر فقال سعد والله
 لا احبسنه في البحر ابدأ فقال أبو محبتن والله لا أثربها ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه
 اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسره بقوله تعالى فان خفتن ان لا يقيم احدود الله وقيل
 هو في الآية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء
 ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته) قد سبق نفسه اليقين
 واما المنزل منزله فهو الظن بما أويل ان يكون غالباً مقار بالعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك
 لا ليدان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التي
 فأنتم التحقيق انصب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب هام بن
 غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومريع بكسر الميم وفتح الموحدة وفي آخره عين مهيمة تائب

٩ في ل وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية وهو تنصب أي المخففة من الثقيلة هو الاسم وترفع الخبر خلافا
 للكوفيين زعموا انها لاتعمل شيأ * وفائدة الايتان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان
 خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من
 هذا كله في الحكم الاخبر فقط وهو العمل وهو شرط اسمها ان يكون ضمير المحذوف في سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به
 المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجه اعادة فعله انه يشترط في
 اسمها ان يكون ضمير شان وهو راجع الى أي اسمها وذلك الضمير المحذوف ثبوتاً قليلاً كقوله فلوانك في يوم الرخاء سالتني *
 طلاقك لم أبخل وأنت صديق * يخاطب امرأته واصفاً لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرخاء من التميم وكذا قوله وأنت
 صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد النكتة هي المبالغة في الانصاف بالجود والكرم ويحتمل ان
 يكون مراده وصف نفسه بحجة هذه المرأة وانه يؤثر ما اختاره هي على ما يؤثر هو حرصاً على رضاها وحصول مرادها
 والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضاً وهو أي وثبوت اسمها
 أو الضمير الذي قلنا بوجوب حذفه يختص بالضرورة فلا يستعمل في سعة الكلام على الاصح وشرط خبرها ان
 يكون جملة أي اما اسمية مجردة نحو وأخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرية بلا نحو وأن لا اله الا هو أو باداة شرط
 نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن اليه أو رب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائفا * أمين وخوان يخال أميناً

واما فعليه يقترب فعلها غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقدا أو بلا أو بحرف تنفيس وقد تقدم ولا يجوز افراده في وقت من الاوقات الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كونه مفردا أو كونه جملة وقد اجتماعا في قوله بانك ربيع وغيت مريع * وانك هناك تكون التمثالا في فاني بالخبر مفردا في الصدر وجملة في الجزوال ربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيعة الازمنة وهو المراد هنا فربيعة الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعة ربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكماة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة ازمدة شهران منها ربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ وشهران ربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيث المطر والكلالة ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلالة أي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مريع الوادي اذا أخصب فقد دخل هزة التعدي عليه فتقول أمريع الغيث الوادي أي جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراز كما في قوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة ثم هي على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذا المطر سبب في ضرورة الارض مريعة لجازو التمثال بكسر الميم الغياث * واعلم انه قدر ترتيب بعض أصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات أربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها باستزاه السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان الخففة حيث أوجبوا الاعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال تخفيفهما لشبههما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرها فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستوياني جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليستوياني وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة

وعوذة بن سعيد رواه جرير (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيعة الازمنة فربيعة الشهور شهران بعد صفر ولا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعة ربيع الاول الفصل الذي يأتي فيه النور والكماة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا الغوث يقول العرب تجعل السنة ستة ازمدة شهران منها ربيع وشهران صيف وشهران

على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث عملوا ان اعمالها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان

اعمالها في ظاهر لا في مقدر فالحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدران يكون ضميرشان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا او الجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانها مع جملة في تقدير مفرد اذهي مصدرة أرادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي امتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملة فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لا تفرع لا وعمل لا قليل وعمل لا تجميع عليه اشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعاً عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا ادعاء من يفرع على الاصل في الظاهر فجعلوا في الظاهر كالمادة واعملوا ان الخففة في اسم ظاهري يري بحسب الظاهر انه قدر تب الاصل على فرعه اذا العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضميرشان في الخفيفة المفتوحة لانهم رأوا هاد اخلة على افعال غير ناصخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضميرشان مقدر لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابقة لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها فثبت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضا باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضميرشان في الخفيفة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالا ليوفينهم فمقدر اضممار اسمها الا لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تمل في مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالتأني في زيد وهو ان يقال ان زيدا قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع
ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير أو عملها
في الظاهر فلا يلزم المحذور ولانتم الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل في الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمزلة
أي نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلأف مما وقع فيه بعد هاجلة فعلية وهو نودوا أن تلتكم الجنة مما وقع فيه بعد هاجلة
اسمية وهو يحتمل في الآتين المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية الأولى ان الثانية وضعها
يولد خولها على الامر وهو المحضة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر

٦٧

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع
الازمنة لاربيع الشهور والغيث المطر والمربع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز
والتمثال بالكمثر الغياث يقال فلان ثمال فومه أي غياث لهم يقوم بامرهم (قوله وهو عندي
أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة
أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرها وليس الامر كما فهم
انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضي وان لا تفسر
الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناها ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناها المقدر أي ناديناها بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم
أي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسر للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذا أوحينا الى أمك ما يوحي ان اذفيه اه وأقول هذا الاختيار
الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها
مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر ما فعل القول وما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما
فعل القول فيحكي به هذه الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم
الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فستد الى ضمير الله فلو
فسره باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقيم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة
بالفعل لم يخل من أن يكون بدلا مما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البديل
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الا عبادته
لان العبادة لا تنقل وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقت أن اعبدوا الله مقام الهاء
فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت
بكيف تصنع قلت يحتمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتهم
الاعمال أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا
عطف بيان للهاء لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسر باللفظ عمل السابق عليها
هذه او قد ذكر الرضي عدم تفسيره ان فقال ولا يمنع لو ارتكبت مرتكب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فغنى أمر ان قم أي قال له قم بتأويل أمر يقال أو بتقدير قال

بصنع الفلأف وهو يكون
بوفى الآية الثانية
المحضفة من النقيضة لدخولها
على الجملة الاسمية
وهي لا تكون صلة لان
الثانية الوضع
الكوفيين انكار ان
التفسيرية البنية وهو
قول من محبة لانه أي لان
السان اذا قالت كتبت اليه
أن قم فليس قم نفس كتبت
كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك هذا عسجد أي
ذهب وهذا الكلام من
المصنف رحمه الله تعالى
مبنى على ان قم في المثال
المذكور تفسير لكتبت
نفسه فابطله بتغايرها
وليس الامر كما فهمه انما
التفسير في ذلك لمتعلق
كتبت وهو الشئ المكتوب
وقم هو نفس ذلك الشئ قال
الرضي وان لا تفسر الا
مفعولا مقدر اللفظ دال
على معنى القول كقوله
تعالى وناديناها ان يا ابراهيم

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناها المقدر أي ناديناها بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسر للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذا أوحينا الى أمك
ما يوحي أن اذفيه الى هنا كلامه وهو لهذا الوجه ثبت بأي مكان ان في المثال المذكور فقلت كتبت اليه أي قم فلو وجدت الطبع
غير قابل له وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردوا لاقبولا قال الرضي ولو ارتكبت مرتكب
ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى أمره أي قال له قم بتأويل أمر يقال أو
بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة وهو لها أي لان المفسرة عند منبتها
مربوط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ان الواقعة في قوله تعالى وهو آخذ عواهم أن الحمد لله رب

العالمين في اذلم يقع قبلها الامفردوهو مبتدأ والجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من ثمة السابق وهو متبطل لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المصمم المقدور فيه فلا تكون الآية من هذا القبيل والثاني ان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكر كرت عسجد ان ذهب ابل يجب الاتيان بأى فيقول ذكر كرت عسجد أى ذهب اوهل هى حرف عطف أولا فيه خلاف سأتى في أو ترك حرف التفسير فيقول ذكر كرت عسجد ذهب اوهل ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا في بقولهم كتبت اليه بان قم والاسمية نحو كتبت اليه ان ما أنت وهذا في وظاهر كلامه انه لم يمتل للاسمية فيما هو وليس كذلك بل مثل لكاتنا الجملتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا ان تكلموا الجنة والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما هو ومنه وانطلق الملا منهم أن امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل المراد به انطلاق السننهم هذا الكلام فيكون فيه معنى القول وكأنه والله أعلم قصد به كره هذه الآية ويبيان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير ان لمافيه من صريح القول

مدعيان التقدير وانطلق الملا منهم قائل بعضهم لبعض أن امشوا فابطل المصنف التمسك بها بما ذكره من ان المراد انطلاق الالسنه بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان في الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل الموقول بالقول في عدم الظهور قال الرضى أو بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطوقين عن مجلس يتفاوضون عما جرى فيه أو بان انطلق الملا بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذى

بعده وان زائدة وهـ ذا يطر في جميع الامثلة اهـ (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم ير شرط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لمفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هـ هذا القائل على انه أراد بالجملة المفسرة ما راد بها اذا وقعت بعد ضمير الشأن فانه اخبر وهو مفسرة وذلك نحو نطقى الله حسبي ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته في العلم اهـ وأقول اذ لم يعرف هـ هذا القائل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كافي الآية جواز تفسيره بالجملة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبميدلان ظاهر ما حكاها المصنف عنه ان كلامه في أن المفسرة لا في الجملة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام نضر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبري سنة ثمانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوائل قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبي اسحق الاسفراينى وهو على أبي الحسين البياهلى وهو على أبي الحسن الاشعري وهو على أبي على الجبائى أولا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفي الرازى سنة ست وستمانه بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعقبه وكاله ارتضاه ويقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره فلم يمنع تفسيره بان اتخذى اهـ وأقول فيه نظرا ما أولا فلان الهام مفسر في الكتب الكلامية بالقائه معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقائه الملك وأنه من قبيل الكلام لا بطريق

قبله ذكره الزنجشیری قال البنی والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة وانما قلنا على القول

العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل في معنى القول كافي كتبت ونحوه ولكنه لم يترك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه كما انه ليس المراد بالمشى المشى في المعارف وهو المشى على الارجل فيدل المراد به الاستمرار على المشى في أى دواموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها وزعم الزنجشیری ان التی في قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بیوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى في زای قبل بقاء النسبة نسبة الى الرى على خلاف القياس في بان قبله وأوحى ربك الى النحل والوحى هنا الهام باتفاق وليس في الهام معنى القول في فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها أى باتخاذ الجبال بیوتا واما الصواب باتخاذ بیوت من الجبال على ان الزنجشیری صرح بان الإجماع فيه معنى القول يريد الإجماع الواقع هنا وقال قبل ذلك الإجماع الى النحل الهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لاحد الى الوقوف عليه والا فتبقيت في صنعها ولطفها في تدبير أمرها واصابته في ما يصلح لها دلائل بينة شاهدة على أن الله تعالى أودعها علما بذلك وطقها كما

أولى أولى العقول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد (والرابع) من الشروط
 ان لا يكون في الجملة السابقة على ان المفسرة في حرف القول فلا يقال قلت له ان اقل لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير
 وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة في حرف القول لا في القاسم الزاجي الصغير في صفة للشرح
 المنسوب لابن عصفور وله عليه شرح آخر كبير في انما في أي ان التفسيرية في قد تكون مفسرة بعد صريح القول في
 والخلاف في المسئلة ما ثور ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح في ذكر الخشري في قوله تعالى ما قلت
 لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله وربي وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالا امر أي ما أمرتهم الانما أمرتني به
 ان اعبدوا الله وهو حسن وفي اذابنا على هذا في التأويل الذي ذكره الخشري فيقال في هذا في المقام الذي نحن فيه
 الضابط بالرفع على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها أي في الجملة السابقة في حروف القول والا القول مؤول بغيره في
 وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله
 ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الخشري انه قال في غير
 الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لئلا يجعل

نفسه وربه معا أمرين ودل
 على الاصل بادخال ان
 المفسرة ولا بتناء جعل القول
 في معنى الامر على هذه
 النكتة لم يكن لك ان تجعل
 كل قول في معنى فعل فيه
 معنى القول فتجعل ان
 مفسرة له كما يشعر به كلام
 المصنف قال التقطازي
 لكن في جعل ان مفسرة
 لفعل الامر المذكور
 صلته مثل أمرته بهذا
 ان قم نظرا في طريق
 القياس فلان أحدهما
 مغن عن الآخر واما في

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لا يفهم القول ولا الامر وهو التحل (قوله فيقال في
 هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع
 الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حروف
 القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها وأقول ما قلناه أولى وان كان الضمير
 المستكن في فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما
 قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الطرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الإشارة وقوله ان لا يكون
 فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدأه مقول القول قال التقطازي في حاشية الكشف
 وعن المصنف يعني صاحب الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول
 موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا أمرين ودل على الاصل بادخال
 ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في
 معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته
 مثل أمرته بهذا ان قم نظرا في طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر واما في الاستعمال
 فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح
 ان يكون اعبدوا الله وربي وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الخشري وأجاب عنه أبو حيان بانها

الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كلا وجهيه منظوريه اما الاول فلان في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشئ مرتين مهما
 أولا ومفسرا ثانيا وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى وأما الثاني فشهادة على النفي وفي الكتاب العزيز اذا أوحينا الى أمك
 ما يوحى ان اذ فيه في التابوت فان قلت ما في هذه الآية تفسير لمفعول أو حيننا للفعل الا يحسن والكلام انما هو في جعلها
 مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته قلت انما أراد الخشري بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة للقول القول
 لانفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله نفسا للقول المراد به المعنى المصدري وعليه فهو نظير الآية التي
 أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول وانما قد تفسر
 المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمل ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله وربي
 وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر في أي لما مرده لان المفسر عين تفسيره في المعنى ويمكن ان يقال
 المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله وربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الخشري
 في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح
 في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيما لارادوا بعقله وقال ابن الحاجب في أماليه واذا حكى
 حاله كلامه ان يصف الخبير عنه لمن يحكى له بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربكم فعبع عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم تر أني يوم جرسويقة * بكيت فقالت لي هنيذة مالبا أي مالك وسيأتي فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الآية من أي قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واد قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكانه صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعون ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ولا يشرك به شيء

تكون ان في الآية
مصدرية وهي وصلتها
عطف بيان على الهاء في به
ولا بد لان ما اما الاول فلان
عطف البيان في الجوامد
كالهاء من به بعزلة النعت
في المشتقات وإذا كان
كذلك فكأن الضمير
لا ينعى كذلك لا يعطف
عليه عطف بيان بنصب
عطف بالفعل المتقدم
والنائب عن الفاعل قوله
عليه أو بالرفع على ان يكون
هو النائب وعليه لغو متعلق
بمعطف فهو منصوب محل
وكافي محل نصب على انه
نعت مصدر محذوف أو حال
والتقدير وإذا كان كذلك
فلا يعطف على الضمير عطف
بيان يرتكب ذلك ارتكابا
مثل ارتكاب عدم نعت

يصح ان يكون تفسير الامر تني الملقوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضمحار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقي وفي جوابه خروج عن الظاهر باق طاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجهه على اضمحار فعل والزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزخشي في قوله تعالى حكاية عن اليهود انما قبلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفع العيسى عليه السلام عما يدكرونه وتعظيما لما أرادوا به وقال ابن الحاجب في أماليه وإذا حكى حاله كلامه انه أن يصف الخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف النفس بغير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني أو مرهم بان يعبدوا الله ربكم فعبع عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون وكذا قول الشاعر

ألم تر أني يوم جرسويقة * بكيت فنادتني هنيذة مالبا

أي مالك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا عن الظاهر وان الزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله وهوهم الزخشي فجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ما قاله الزخشي بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضمير أو بفعل ذلك في حالة كونه مماثلا لعدم نعت الضمير فان قلت فاما وقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر يجعله توكيد الكاف فهو في محل نصب وان جعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقديم كلا وما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتغال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلا ذهب تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع وهوهم بكسر الهاء أي غلط الزخشي فجاز ذلك أي عطف البيان على الضمير ذهولا عن هذه النكتة وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقرأها غالبا نكت الارض باصبع أو نحوها ويؤمن نص عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين البطليني بجموحه وطاء مهملة مفتوحة حتين ولا م ساكنة ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة الى بطلينوس بلدة بالاندلس ووابن مالك جمال الدين صاحب التسهيل والقياس مهمما في ذلك قلت وليست نكتته المذكورة بالنكتة التي فصل في القوة الى حيث يوههم الزخشي بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادي المفرد المبني منزل منزلة

الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور وما الثاني وهو امتناع
جعل أن اعبدوا بـ لا من ما يجوز فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول لان العبادة لا تنقل قال التفتازاني وكذا لو اعتبرت معنى
الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة
مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع
كونه مقولا نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجهه التفسيرية جازي لخصه تسليطه حينئذ على العبادة
اذ هي مما يؤمر به وقد فانه هذا الوجه فاطلق المنع وقد يقال انما منع بناء على ان القول بعينه

٧١

ليس مؤولا بشئ على
ما يرشد اليه قوله لان
العبادة لا تنقل والافعال
اول بالامر لزال المانع
وصح بيان جعلها مصدرة
اذا العبادة مما يؤمر بها
وأجاز بعضهم الحكم
بمصدريتها على ان يكون
المعنى ما قلت لهم الاعادة
الله تعالى أي الزموا عبادته
ويكون هو المراد مما
أمرتني به وتكون الجملة
وهي الزموا عبادته بدلا
من ما أمرتني به من حيث
انها في حكم المفرد لانها
مقولة وما أمرتني مفرد
لفظا وجملة معنى فوفان
قيل لعل امتناعه
يعني الزمخشري
أجازه بـ باضافة المصدر
الى المفعول أي من اجازة
الوجه المدعى فوفانه
لان امر لا يتعدى
بنفسه الى الشئ المأمور
به الا قليلا نحو أمرتك

أكثر كاذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري في غيرها وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى
شجرة مباركة زينة ان تكون زينة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى
حسن جدا اه والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الطوارزي المعتزلي جاور
بمكة زمانا ف قيل له جار الله وسقطت إحدى رجله من ثلج أصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها
على خشب ولد زخم سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي بجرجانية خوار زم سنة ثمان وثلاثين
وخمس مائة وزمخشري قرية كبيرة من قرى خوار زم وجرجانية هي قسبة خوار زم وفي الشرح
لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يتنزل منزلة الشئ لا يلزم
ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير
لا ينعى ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله واما
الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول) قال التفتازاني في حاشية الكشف وكذلك
لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر
اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا
عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك
لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القاسم بالطالب وبهذا الاعتبار
لا يكون مفعولا للقول وهو ذا مراد التفتازاني ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا
الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتوارد على محل واحد (قوله
وقد فانه هذا الوجه هنا فاطلق المنع) الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وجهنا الى
بدلية أن اعبدوا من ما وقد ذكرنا عبادة الكشف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي أوجه
وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله
أي قول صاحب الكشف لان العبادة لا تنقل وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر
لان فوات تأويل القول وكون القول بعينه واحدا فالمنع بناء على أحد هما منع بناء على الآخر
(قوله ووهم الزمخشري فنع ذلك) قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان في البحر
المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه
بالسمع وهو منازع في القياس اه (قوله والعائد موجود حسا فلا مانع) في الشرح أقدم من

الخبر والكثير أمرتك بالخبر فكذا ما أول في أي اللفظ الذي أول به أي بالامر وحيث أول قلت بامرت لزم تعديه بنفسه
الى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار اليه قلنا هذا الذي ذكره السائل فلا يلزم له أي للزمخشري على توجيهه
بـ لنفسه سيرة ولكن لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا
انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصحها ولم يلغى الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البديل
من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أثرنا الى وجه اندفاعه وهو يصح
ان يقدر أن اعبدوا على جعل ان فيه مصدرة بـ بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه
في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد وهو محذور ورده المصنف بقوله والعائد موجود حسا فلا مانع وأقدم من هذا

بها الوقت فاذا فلت ما جاء
زيد جاء عمر وفقه دعيت
وقت محي وعمر وأخبرت
انه وقت محي زيد وبعضهم
يطلق على ما هذه انها حرف
وجود لو جود واحد تترز
المصنف بالتوقيفية من ما
النافية وهي الجازمة ومن
ما الموحبة وهي التي يعني

الا تضخروا ان جاءت رسلة
 مواضع ثم اخبر عن أحده
 مواضعها ومكانها ما بعد ما
 فيه سهل ﴿١٠﴾ والموضع ﴿١١﴾
 فاقسم ان لو التقينا وانتم *
 جواب واحد وهو قوله لكان
 لا فرق في هذا الحكم بين
 امتاعيا واضرب كلامه
 جواب القسم وكلامه في باب
 كنت حرا * وما بالحر أنت
 ياتزم وفائدة ما أسلفناه في
 وجواب القسم في البيت
 ﴿١٢﴾ هذا الذي قلناه من
 حرف جى عليه ربط الجواب

الاول نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سئى بهم فكذلك قال في عبارة المصنف مناقشه وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق
مواضع ثم اخبر عن احدثها بوقوعها بعد ما التوفيقية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حاله من حالات الاموضع من
مواقعها ومكانها ما بعد ما مثل قلت هو على حذف مضاف أى احدها موضع ان تقع بعدهما وكذا في الثاني والثالث والامر
فيه سهل وهو الموضوع الثاني من مواضع زيادتها ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كان فعل القسم كقوله
فاقسم ان لوالتقين واوتىتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم ولا يخفى انه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير
جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جوابا بالقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة انه
لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة وامّا ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط
امتناعيا واضرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها
جواب القسم وكلامه في باب الجواز م على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو او متروكا كقوله اما والله ان لو
كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق المراد بالعتيق هنا الكرم لا الحر لان لزوم التطويل بعطف الشيء على مراده وقد
ياترهم وفائدته ما أسلفناه في أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعي تقدم الملك بخلاف الحرية
وجواب القسم في البيت على رأى الجماعة أوجوب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف أى لو كنت حرا فتأمرتك
بهذا الذي قلناه من كون ان مزبدة بين فعل القسم ولو هو بقول سيبيويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك
حرف جى عليه ربط الجواب بالقسم وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما في غيرها من شرط وجواب كما

أسلفناه عن ابن مالك فتأمل به ويبيعه ان الاكثر في استعمال العرب وتركها والحروف الرابطة ليست كذلك وقد ينقض باللام الداخلة على جواب لو المنفى كقوله ولونه على الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالي فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والموضع الثالث من مواضع زيادتها وهو نادرا ن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله أي قول أرقم البشكري ويوما توأفينا بوجه مقسم * كان ظبية تهطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت وأعملت في الظاهر وأما في رواية من رفعها فعلى انها خففت وأعملت أو أعملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسم وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أي تتطاول الى الشجر لتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر برق مثل أ ورق أي صار ذا ورق ويروي ناضرا السلم والاضرة الحسن والبهجة والسلم بفصحتين شجر يعظم وله شوك ويوما الموضوع الرابع بعد ذلك كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد في لجة الماء غامر المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعبشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وتجهل في انقاده مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينفذه وهذه حالة الغريق ويوزعم الاخفش انها تزداد في غير ذلك المذكور وهو المواضع الاربعة ويوما انها تنصب المضارع وان كانت زائدة اذ لا منافاة بين الزيادة والعمل كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان لا نتوكل على الله وقد هدا ناسبنا وقوله تعالى ٧٣ ومالنا ان لا نقاتل في سبيل

الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين وأي شيء ثبت لنا في حالة تركنا القتال في سبيل

العتيق يقال بمعنى الحر وبمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقاومتك (قوله ويوما توأفينا الخ) قال السيرافي قائله أرقم بن عليا البشكري وقال المصنف باغت البشكري قال وباعت منقول من بعت بالامرا اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن ودلان قسم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو تتطاول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر برق مثل أ ورق والسلم بفصحتين شجر يعظم وله شوك (قوله في رواية من جر الظبية) انما قيد به لانه يكون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعملت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان مهملة أو عملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية (قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ) المعاطاة المناولة واللجة باللام

١٠ في ل الله وقد وقع ما يقتضيه فابعد ان عنده جملة حاله فان قات المضارع يمين للاستقبال بصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قالت انما يكون الناصب معين للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا يراد حينئذ مثل هذا ويوما قال غيره هي في ذلك الذي استشهد به بمصدرية ثم قيل ضمن ما لناسم معنى ما من معناها ومنع بقى الى مفعولين تقول منعت زيدا أناته فتكون ان وصلت الى محل نصب على انه المفعول الثاني وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول المصرح حتى يصح هذا التخريج ولان الاصل ان لا تكون لازمنة واذا قيل ان ما لنا ضمن معنى ما منعا لزم زيادة اذا المعنى أي شيء منعنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يراد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا مصرحا كما سبق تقريره وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري يقال منعه عن كذا فامتنع فيجتمل ان يكون هذا القائل يرى أن وصاته مأمولا لان الجار والمجرور المتضمنين معنى منعا على تقدير نزاع الخافض أي ما منعا عن كذا فلا يكون مفعولا به مصرحا فلا يجتمع عمل الجار والمجرور على التضمنين والمحل حينئذ ما نصب أو خفض على الخلاف والصواب قول بعضهم ان الاصل بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر ويوما الثاني ان لا تفعل كذا ثم حذف الجار وهو في مثله قياس ثم شرع المصنف في رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد باداء الفارق فقال ويوما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين بل الايات الثلاثة فانها دخلت على لوفى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حرا البيت وعلى كان في قوله حتى اذا ان كانه البيت ويوما على الاسم وهو ظبية بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع في البيت وهو قوله ويوما توأفينا الى آخره بخلاف

حرف الجر الزائدة فانه كالحرف المعدي أي الذي يهدي الفعل أو مافي معناه الى المفعول في الاختصاص بالاسم فذلك عمل في ولم يلتفت الى كونه زائدا في قوله ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال الرضي فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا أنها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئا لم تغاير فادته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولا م الزائدة والفاظ التوكيد اسما كانت أولا ولا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه في قال ابو حيان وزعم الزنجشري انه يجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء - مدخلات ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا اسلاما تبهاوتا كيدافي ان الاساءة كانت تعقب المحي في على ان تعقب فعل مضارع والمحى عنصوب به أو على انه بياء ٧٤ ظرفية داخلية على المضاف الى المحي أي كانت في أثر المحي في فهي مؤكدة للاتصال

واللزم ولا كذلك في قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالأول وقال الشلوبين في هو الاستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي والشلوبين بفتح الشين المجهمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتناء تحمية ساكنة فنون وهي بلغة الاندلسيين الابيض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وستمائة كذا من ابن خلكان في لما كانت ان للسبب في جئت ان تعطى أي للاعطاء فادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المحي وتعقبه في على الضبطين المتقدمين أي وتقع عقبه أولا لاجل المحي وفي عقبه في قوله

المضمومة وبالجم معظم الماء والغامر بالمجة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) في التعليق فيه نظر فقد صرح في من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا عمر وزائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المحي في حالتي الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجوده لا ينعين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان التنصيص على العموم بعد احتمال التأكيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالمنووبة تأكيدها على كفاي من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا أنها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئا لم تغاير فادته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولا م الزائدة أو ألفاظ التأكيد اسما كانت أولا ولا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رجعة واما الفائدة اللفظية فتربين اللفظ وتكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام سببا بسبب الاستقامة وزن شعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والاعتماد عليها ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى (قوله أ كدت ان مابعد الواو) أي واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ أ كدت ان مابعد الواو هو السبب والمسال واحد (قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين) قال ابن الصائغ

اما والله ان رفعت لعلت أ كدت ان مابعد الواو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكره في يكتفي أي الزنجشري والشلوبين في لا يعرفه كهراء النحويين انتهى في كلام أبي حيان في والذي رأيته في كلام الزنجشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة أ كدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ما كان - ما وجد في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحس عبيثهم فاجابه المساءة من غير ريب انتهى في كلام الزنجشري في والربط البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين كما نقل عنه في أبو حيان في ولا كلامه مخالف لكلام النحويين في كادعاه أبو حيان أيضا في لا يطابقهم على ان الزائد يؤكده معنى ما جى به في وهذا الضمير للزائد في تأكيده في وهذا الضمير راجع الى ما في وما تغيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكده كذلك في فان قلت هب ان الزنجشري لم يتعرض للفرق بين القصةين لكان وقع في سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سيء - م وضاق به - م ذرعا ووقع في سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء - م وضاق به - م ذرعا فاذ كرت ان في الثانية دون الاولى والقصة واحدة في

السرى التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على محى الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرون اليه لم يوث بان انساها معناها لم يذ المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محى الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المحى فأتى بها شعارهم هذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله والذرع مصدرا مأخوذا من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل في الامر الذى لا طاقة للانسان به ضاف به هذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أى حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه بانساع القدرة ومنه قول القائل

يا سيد اما انت من سيد * موطأ الاكتاف رحب الذراع
يوشم ان قصة الخليل التى فيها قالوا لاسلاما ليست في السورة التى فيها سى بهم * وهى سورة العنكبوت يوشم هى في سورة هود وليس فيها سى ونص التلاوة فيها سى فى سورة هود واقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما قال سلام فالبث ان جاء بهل حنيد فان قلت قصة الخليل التى فيها قالوا لاسلاما وقعت في سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سى بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

٧٥

في السورة التى فيها سى

بهم قلت المراد بسى بهم

ما وقع جوابا للامزيد

بعدها ان وهى التى

تلاها أبو حيان وهذه في

سورة العنكبوت فقط

وهذه السورة لم يقع

فيها قصة الخليل التى

فيها قالوا لاسلاما وانما

وقعت في سورة هود

فكلام المصنف مستقيم

يوشم كيف يتخيل ان

النخبة تقع بعد المحى

بيطه وانما يحسب

يكفى من التعرض له ما سكونه في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التى فيها ان وأقول هذا في غاية البعد فان قول أبى حيان فقال يوشم الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الا احد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على محى الرسل لوطا عليه السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرون اليه لم يأت بان انساها معناها هذه المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محى الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المحى فأتى بها شعارهم هذا المعنى اه وأقول ان قصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وما هما قصة لوط فليتأمل (قوله ليست في السورة التى فيها سى بهم) يعنى مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها قصة لوط سى بهم لكن بدون ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها سى) أى ليس في سورة هود في قصة الخليل لاسلاما وليس في قصة الخليل التى في سورة هود ولما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا لاسلاما

اعتقدنا آخر الجواب عن المحى * وفي سورة العنكبوت اذا الجواب فيها قالوا انهم لم يكو أهل هذه القرية * لا قولهم قالوا لاسلاما كما في سورة هود يوشم التعبير أى تعبير أبى حيان * وبالاساءة لحن لان الفعل ثلاثى كانطق به التنزيل * في قوله سى بهم * والصواب المساء وهى عبارة الزمخشري * واما الاساءة فصدر أساء اللازم لاساء المتعدى تقول أساء الى زيد وساء فى ماصد منه من الاساءة والذى في الآية متعددا لازما * وأما ما نقله أبو حيان * عن الشاويين فمعرض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله * وهو قولك جئت ان تعطى * وانما هو لام العلة المقدره * اذ التقدير جئت لان تعطى * ولان * نفسها * والثانى ان * نفسها * في المثال المذكور مصدرية * لازمة * والبحث في الزائدة * لافى المصدرية فلا معنى لابراده * هذا المثال فيما نحن فيه * تنبيهه وقد ذكر لان * المفتوحة المحذوفة وهى التى الكلام فيها * معان أربعة أخرى * جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعذه من أيام آخر والوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكرا لا يعقل فانت بالخيار فى صفته ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما فى الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذ كرت معانى أخرى وهذا جار فى الصفات والاعخبار والاحوال * وأحدها الشريطة كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجمه عندي أمور

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق فيه نظير بل الاصل عدم الترادف
 وهو قرئ بالوجهين فتح الهمزة وكسرها بقوله تعالى فان لم يكونا رجلا من ترصون من الشهداء
 بان تفضل أحدهما قرأ حزة ان تفضل بكسر الهمزة فتذ كر بالثقل والرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تفضل بفتح
 الهمزة فتذ كر بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهمزة أيضا وتثقل تذ كرو ونصبه وعلى الجملة فنقرأ بفتح همزة ان
 قرأ نصب تذ كرو وقد يقال ان نصبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تفضل منصوب بالانحياز وما فيه من ان تكون غير
 شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب باننا لنسلم ان نصب هذا الفعل بالعطف على تفضل بل منصوب بان مضمة بعد الفاء
 الواقعة بعد الشرط كافي قولك ان جئتني فتكرمني أجتك بنصب تكرم فهو عطف مصدر على اسم متصيده من الفعل
 المتقدم والمعنى ان يكن منك مجيء الى فاكرام منك لي أجتك أجر والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها
 في سياق الامر والنهي وأخواته ما هما هو مقرر في محله لكن ذلك قليل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تذ كر
 منصوب معطوف على تفضل المنصوب بان واللام مقدرة على ما صرح به سيبويه وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى
 استشهدوا امرأتين لان تذ كرا أحدهما الأخرى وانما تذ كر ان تفضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار ومثله
 أعددت الخسنة ان تميل الحائط فادعه وانما أعددت للدعم لا ليل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال
 لانه سبب الاذكار وأما قراءة حزة بكسر الهمزة فتضل مجزوم والفتح لا لقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير مبتدأ
 وهو ضمير القصة أو الشهادة ٧٦ قال التفناني ولا يخلو عن تكاف بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

(قوله أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق) قال ابن الصائغ
 اذا استقران المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدريّة والمعنى فيها ما يختلف ووقع
 التردد في المفتوحة هل تقع شرطية أولا فلا استدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية
 لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل
 في القراءات الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان أراد بالتوافق الترادف
 فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معناه متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو
 ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من أحدهما ما يريد

أى فهو ومما كان ينبغي
 ان يتعرض له وجهه
 تكرار أحدهما ولا خفاء
 في أنه ليس من وضع
 المظهر موضع المضمهر
 اذ ليست المذكورة هي
 الناسية الا ان يجعل
 أحدهما الثانية في
 موقع المفعول ولا يجوز

تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح ان يقال فتذ كرها
 الاخرى فلا بد له من نكته الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو افادة كون
 التذ كير من أحدهما للأخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تفضل أحدهما فتذ كرها الأخرى
 وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا الى الضالة فيتمتعين لها وذلك يحل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة
 قد تكون هي اذا كره لها في زمان آخر فالمدح كره حينئذ ذهي الضالة فاذا قيل فتذ كرها الأخرى لم يفد ذلك لتعين عود
 الضمير الى الضالة واذا قيل فتذ كرها أحدهما الأخرى كان مبهما في كل واحدة منهما ما لو ضلت أحدهما وذ كرتها الأخرى
 قد كرت كان داخلها لوانعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتذ كرها أحدهما الأخرى
 على غير معين فظهر الوجه الذي لا حيلة عدل عن فتذ كرها الى فتذ كرها أحدهما هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين
 قوله تعالى ولا يجرمكم شئ ان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام فان كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة والباقون على
 الفتح وكذا قرئ به ما في قوله تعالى فافضرب عنكم الذ كرو صفحا ان كنتم قوما مسرفين فقرأ نافع وحزرة والكسائي بكسر
 همزة ان والباقون بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب اثباته وهو قد مضى انه روى بالوجهين
 قوله أن غضب ان أذا قتيبة خزانة جهار ولم تغضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل
 التوافق اما بمعنى الترادف وفيه ما علمت واما بمعنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معينا هما متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع وهو الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله أي قول العباس
 ابن مرداس السلي

بأبخرشة اما أنت ذانقر * فان قومي لم تأكلهم الضبع * واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه أما المعنى في فلان معنى قوله اما أنت ذانقر البيت ان كنت ذاعدا فلست بمفرد واما اللفظ فلمعنى الفاء كما قاله
المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لشرطية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت انما تملكه فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان في حذف المسبب وأقيم
السبب مقامه وأبو خراشة بجاء معجزة مضمومة وراء وشين معجزة وقد حكي بعض الكسرى في خاتمة كنية شاعر مشهور اسمه
خفاف بجاء معجزة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى
عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على زنة الرجل السنة المجدية وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان
المعروف ورشح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ٧٧ شبه بالآكل فهو استعارة تبعية

من الثالث عطفها على

المكسورة كقوله

أما أنت واما أنت مر تحلا

قاله بكلا ماتاني وما نذر

الرواية بكسر الاولى وفتح

الثانية فلو كانت المفتوحة

مصدرية لزم عطف المفرد

على الجملة * واللازم

باطل وبيان الملازمة ان

المفتوحة المصدرية تؤول

مع صلتها بمصدر وهو من

قبيل المفردات والمكسورة

شرطية فانما تدخل على

الجملة وهذه الملازمة

التي ذكرها مبينة على

ما ذكره من عطف

المصدر على الجملة السابقة

وهو ممنوع لجواز ان يكون

المصدر مسبوكا فعلا

بفعل محذوف أى ان أقت

ووقع ارتحالك فانما عطف

من الآخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبخرشة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الضماني وأبو
خراشة معجزة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر ضماني اسمه خفاف معجزة مضمومة وفاءين
خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهلة وهي أمه والنفر الرهط
والضبع بالصاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدية وفيه ايمام بالحيوان المعروف وتأكلهم
استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعراب الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت
فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت انما تملكه فان قومي لم تستأصلهم الشدائد
في حذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى ما فيه من
التعسف (قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة
شرطية وهي مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه
الملازمة مبينة على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون
المصدر فعلا لا بفعل محذوف أى ان أقت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة اه لا يقال
ينبغي ان يقدروا وقع كونك مر تحلا لان كان ههنا محذوفة معوض عنها بما في معنى هاهنا في
التقدير لا نأقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لاهى كان هو المعتمد في التقدير دونها
وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله فله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل
ما أوتيتم) فأنه الفراء جعل ان للنفي واو بمعنى الا ان أى لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا ان
بما جؤكم أى الالحاجة في كونكم لا تبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم على معنى أحد
فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فيا منكم من أحد عنه حاجزين واعترض عليه
بان أن لا يجي إلان في كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من
الكتاب الا ان تبع دينكم تؤمنوا بجملة القول اعتراض) في حاشية التفقازاني معنى أن لا عامل

جملة على جملة * وهذه صفة ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمك وقولك أكرمك
لا تسانك إياي واحد اصح عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك * أى ولا جعل كون التعليل في معنى الشرط
* وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول بان جئتني وأحسنتم الى أكرمك ثم تقول ان جئتني ولا حسناتك
الى أكرمك وتعمل الجواب لهما انتهى * كلام ابن الحاجب * وهو ما أطن العرب فاهت بذلك يوما * يعني الظاهر كون
هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب * والمعنى الثاني * من المعاني الاربعة الزائدة * في النفي كان قوله
بعضهم في * قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله * بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم * أى لا يؤتى أحد
* وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم * وهذا كلام
الزحشري قال ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى وما بينهما ما اعتراض أى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا
لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا السر واتصديقكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم ولا تقشوه الا الى أشياءكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ما قبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد
 او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى او تابعاً نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وما بعد الا في الآية على ما ذهب اليه الزمخشري
 ليس شيئاً من الثلاثة وقل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا بما نؤمن به ومعنى قوله ان يؤتى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى
 قلتم ذلك ودرغوه لاشي آخر يعني ان ما بينكم من الحسد والبغى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من العلم والكتاب دعاءكم الى ان
 قلتم ما قلتم ان بالمد والاستفهام يعني الا ان يؤتى احدى منكم مثل ما يؤتى من الكتاب فعلتم ذلك كذا في الكتاب وجوز غير
 ذلك ايضا فقف عليه **والثالث** من المعاني الاربعة المزیدة **معنى** اذ **وهي** المفيدة للتعليل **كما** تقدم عن بعضهم في
 ان المكسورة وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في قوله تعالى **يؤتى** بل **عجبوا** ان جاءهم منذر منهم **يؤتى** وقوله تعالى **يؤتى** يخرجون
 الرسول وابائكم ان تؤمنوا **وفي** كلام المصنف حذف العاطف أي في بل **عجبوا** او يخرجون **يؤتى** وقوله انغضب ان اذنا
 قتيبة خزانة في رواية من رواه بفتح الهمزة من ان **يؤتى** والصواب ان في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة **يؤتى** بالنصب
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها او من لام العلة على انه فاعل بالنظر المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لعمومته على به قلت ومن
 جملة ذلك كله قوله انغضب
 ان اذنا قتيبة خزانة فهذا
 اعتراف منه بان القول
 بانها في هذا البيت شرطية
 خطأ وقد اشار فيما سبق
 الى ان الراجح عنده فيه كونها
 شرطية وهو تنافض
في الرابع **من** المعاني
 الاربعة المزیدة **يؤتى**
 تكون بمعنى لتلافي به
 في بين الله انكم ان تضلوا
يؤتى في قوله
 نزلتم منزل الاضياف منا
 فجعلنا القرى ان تشتمونا
 القرى مقصور بكسر
 القاف ما يقدم للضيف

في ان يؤتى لفظا ما بتقدير حرف الجر ان اعترف به معنى الاعتراف أي لا تعترفوا بان يؤتى واما
 بدونه بمعنى لا تظهر واتصديق ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم
 ويغالوكم بالحجة يوم القيامة الا لا تبعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين
 لئلا يزدادوا تصليباً في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه وأوثر في عطف يحاجوكم كلمة أو على
 الواو لتنفيد العموم مثل ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً وقائدة الاعتراض الر دعاهم فيما حاولوا
 من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم
 والمعترض فيه من متكلم آخر ليس بشي لانه في اثناء كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر
 المقولات فليندبر اه وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى او تابعاً
 للمستثنى بها نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وأقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك أو يرى انه في غير
 الطرف والجار والمجرور لا تساعدهم فيها ما لا يتسمعون في غيرهما (قوله والصواب ان في ذلك
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة) في الشرح من جملة ذلك قوله انغضب ان اذنا قتيبة خزانة
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى أن المتعين
 أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تنافض وأقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي أمور
 وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو
 الصواب عنده لان مرجحانه أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **يؤتى** والصواب انما (قوله)
 مصدرية والاصل **يؤتى** في الآية **يؤتى** كراهية ان تضلوا **يؤتى** بخفيف باء كراهية **يؤتى** في البيت **يؤتى** تخمونا ان تشتمونا أو كراهية ان
 تشتمونا حذف المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله وأقيم المضاف اليه مقامه **يؤتى** هو على اضمار لام قبل ان ولا بعدها
 وفيه تمسك **يؤتى** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شيء واحد وقد يقال حذف الحاء قبل ان مطرد وحذف
 الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام وليس تعدد المحذوف بمقدوره موجباً للتمسك **يؤتى** ان المكسورة **يؤتى** المشددة **يؤتى**
 النون **يؤتى** على وجهين أحدهما أن تكون حرف نو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر **يؤتى** كاخواته والسر في عملها على هذا الوجه
 ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطاها الجزئين متلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على
 ثلاثة أحرف فصاعداً من فتح أو حرها كما أسلفناه فكانت مشابهة للافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في
 العمل وقبل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي أصلها من أول الامر أو تابعها بعملها
 فرعا على كونها فروعاً عالة عمل وهاتان العاتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فاعلة هي الأولى كذا قاله الرضي

يقول وقد تنصهم ما في أي الاسم والخبر في لغة بعض العرب كقوله إذا السود جف الليل فلمات والنكن * خطاك
خفا فان حراسنا أسداً بنصب الجزين والخف بضم الجيم وكسر هاء طائفة من الليل والخطاجع خطوة بالضم وهي ما بين
القدمين وخفا فاجع خفيفة والحراس جمع حارس وأسداً باسكان السين جمع أسد قال الجوهري وهو مخفف من أسد بضم السين
لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً ووجه الاستدلال به انه قد ورد
ان قعر جهنم لسبعين خريفاً على ما حكاه الرضى فاخبر بقوله سبعون على القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم أي
مسافة السير اليه سبعون خريفاً فيمكن النصب كذلك ويخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف أي تلقاهم أسداً ويخرج
أيضاً على أن يكون المنصوب مفعولاً به لا حالاً والتقدير يشبهون أسداً ويخرج الحديث على ان القعر مصدر قمرت البئر
اذ بلغت بالخطاب قمرها وسبعين طرف متعلق بالخبر المحذوف لا خبر في أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
أي يوجد في سبعين عاماً وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا رواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر
ويجيب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدر على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا بدح التخريج
المذكور في نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزين في لغة بعض العرب وقد يرتفع به - هذا المبتدأ فيكون اسمها ضمير
شأن محذوفاً لقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون الاصل انه أي الشأن * وصرح
ابن الحاجب وجماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ومجوز ٧٩ حذفه منصوباً مع ضعفه صبر ورته

بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه
كما قال الشاعر
ان من يدخل الكنيسة
يوماً يلق فيها جازراً وطبائراً
الجازر بالذال المججمة جمع
جؤذر بضم الجيم مع ضم
الذال وفتحها وولد البقرة
الوحشية وانما لم تجمل
من اسمها لانها شريطة
بدليل جزمها للفعليين
اذلام الاول مكسورة

(قوله اذا السود جف الليل الخ) جف الليل بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه والخطاجع كثرة
للخطوة بضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفا فاجع خفيفة وأسداً باسكان السين قال في الصحاح
أسد جمعه أسود وأسدم مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفاً)
قال النووي في شرح مسـ لم وقع في بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من
يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قمرت
الشيء بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكأن في سبعين خريفاً والخريف السنة اه وهذا
الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر
قمرت البئر أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الطرف أي ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً
اه والنووي رحمه الله عن أخذ ابن مالك (قوله ان من يدخل الكنيسة الخ) الجازر بالجمع
والذال المججمة جمع جؤذر بضمها أو بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا
مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضاً باباه لانهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس) في الشرح فيه

لا لتقاء الساكنين ولا م الثاني محذوف للجزم والشريطة المصدر فلا يعمل فيه ما قبله من رافع أو ناصب واما الجازر فلا يمنع
عمله فيه لشدة اتصاله بقول بن جرير وأمر و غلام من تضرب تضرب وكذا قول الآخر ان من لام في بني بنت حسا * ن ألمه
واعصه في الخطوب وفي شرح المفصل لتسجواي ان حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل
يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثر او نظام سواء كان ضمير شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر ومثاله في
النثر قولهم ان يك زيد مأخوذ ومثال حذف غيره في النظم قوله فلو كنت ضياء عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر
ومثاله في النثر قولهم ان يك مأخوذ اخوالك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير شأن لانه لا يفسر الابجد - ملة ولا جملة
في البيت ولا في المثال والتقدير ولكنك زنجي وانك يك مأخوذ اخوالك ويخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان
بأما غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخالفون في الشقين فيشترطون
كون المجرور منكرة وكونه بعد في أو شبهه والمعنى المراد من الحديث أيضاً باباه لانهم أي المصورين ليسوا أشد
عذاباً من سائر الناس وفيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور المصور لتعبه من دون الله تعالى وفاعل هذا كافر
بلاشك ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذاباً ويؤيده ان الحديث قد روي في الصحيحين
بطريق ليس فيها الفظ من وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى وتخفف ان الشدة بفتح الهمزة من الاعمال في قبلا
وتحمل كثيراً عن الكوفيين انهم لا تخفف وانه اذا قيل ان زيداً نطق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع

التخفيف حكى س ان عمرو المطلق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلاهما ليو فيهم وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على ان المكسورة الخفيفة ومصر البحث فيه وما عليه من المناقشة الوجه الثاني من وجهي ان المشددة بان تكون حرف جواب بمعنى نعم فتقع تصديقا لمخبر وجوابا واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالد الخ خلافا لابي عبيدة بالتصغير وتاء التانيث فانه انكرو وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم اغاير يدون به التماويل لانه في اللغة موضوع لذلك يستدل المثبتون بقوله بكر العواذل في الصبح يمتني وألومهنه ويوقن شيب قد علا بك وقد كبرت فقلت انه في العواذل جمع عاذلة والصبح يفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهر انه أراد به شرب الخمر والشيب الشعر الابيض ويطلق أيضا على بياضه كما كان المشيب يطلق على المعنين وكبرت بكسر الباء وضمة أي علا سنك وامتد عمرك وهذا الاستدلال مبني على ان الهاء من انه للسكت في ورود باننا لانسلم ان الهاء للسكت بحيث تكون حرفا لاحقا للحرف قبل هي ضمير منصوب بها أي بان فهي اسمها والخبر محذوف أي انه كذلك والمعنى انه الامر كما قلنا في الاستدلال الجيد هو الاستدلال بقول عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه ما ان قال له لعن الله ناقة جملتي اليك ان ورا كهما فقله ان ورا كهما هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقول له ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه فقال ان نافتي نعت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مسستطبا وانما جئتك مستمضا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كهما فالاستدلال بها أحسن في اذلا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذلو جمعت كذلك فيه للزم

نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصورة تعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في ان يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائي اه وأقول يبعد ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضربه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبرد انه حل ذلك على قراءة من قرأ ان هذان لساحران) في الشرح حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن اه وأقول لا حسن فيه فانه على هذا الحل جواب لاخبار بعضهم بعضا ولا استخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم التجوي حكاية الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن ويؤيده قول صاحب الكشف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجادوا في الداب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهم ما وتنبهوا للناس عن اتباعهما (قوله أحدهما ان محيى عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت) في الشرح

عليه فقال ان نافتي نعت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مسستطبا وانما جئتك مستمضا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كهما فالاستدلال بها أحسن في اذلا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذلو جمعت كذلك فيه للزم

حذف اسمها وخبرها معا فانما لم يذكرا فيه واللازم باطل فنهين

فان

جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور لكن قد يقدح في ذلك بانها ليست في هذا التركيب بمعنى نعم ضرورة انها فيه لتقرير مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الخ خشي بمعنى نعم وانما قال وتخرج ان المكسورة الى معنى أجل وصرح في أجل انه لا تصدق بها الا في الخبر خاصة ويشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمل (قوله وعن المبرد انه حل ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران) بتشديدان واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن نون ان مخففة وشدد نون هذان وأثبت الالف فيها ولم يشدد النون المذكورة أخذ غيره وأما حفص فحذف نون ان وجعل ان هذين بياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجها المبرد كما حكاه المصنف ان ان فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت ويحكي ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيصحتكم بعد ذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهو هذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال في واعررض بامر من أحدهما ان محيى عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في وهذا أمر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره له عن العرب الغصاة وتلقى الأئمة له بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غايته لشذوذ محيى عن معنى نعم فكيف

المصنف التنافي على هذا الاعلى ان المؤكد هو المبتدأ المحذوف **و** ويؤيد اسم ان ضمير الشأن **و** وحذف والاصل انه هذان
 اساحران **و** وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف **و** ضمير الشأن كذلك من جهة انه يمكن
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير **و** والمسموع من حذفه شاذ **و** في كل موضع **و** والافى
 باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف حذف تبعها **و** أى لاجل التبعيض **و** الحذف
 النون **و** ورب شئ يحذف تبعها ولا يحذف استقلالاً كالفعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعل
 أخرى أيضا وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند اعادة تخفيف الحرف **و** لانه لو ذكر لوجب التشديد اذا الضمائر ترد
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول **لدي** يحذف النون تخفيفاً **و** ولم يك **و** يحذف النون أيضا **و** والله **و** باللاتيان **و** او
 القسم التي ليست باصل لحروف ٨٢ القسم **و** تقول **و** عند الاتيان بالضمير **و** لانه ولم يكن **و** باثبات النون فيهما

و وبك لا فعل **و** باللاتيان
 بالباء التي هي أصل حروف
 القسم وقد ورد على هذا
 نحو قوله
 فلوانك في يوم الرخاء سألتني
 وقوله

بانك ربيع وغيث مريع
 فان قلت هو ضرورة فلا
 يرد قلت فاصنع مثل يدك
 ودمك وفيك **و** ثم برد
 اشكال دخول اللام **و**
 على اساحران فانه على هذا
 الرأي خبر المبتدأ الذي
 هو هذان وقد مر الكلام
 فيه **و** وقيل هذان اسمها ثم
 اختلف **و** على ذلك القيل
 في التوجيه **و** فقول جاء في
 هذه القراءة **و** على لغة
 بلخارث بن كعب **و** أي بني
 الحارث لكن خفف بحذف
 ما عدا الباء وقد رأيتهم
 يكتبونه على هذه الصورة

أعينهم - ما أنفسمها وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيدهم مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز
 واختصار والجمع بين التأكيدهم والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس
 هذا الرديصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالنائب ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول
 فهو نوع وان أراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثاني للمصنف
 كما يفهم من قوله فان أراد وانما هو اعتراض لابي على الفارسي في كتاب الاغفال ذكره على
 قول الزجاج في ان هذان اساحران ان التقدير لهما اساحران قال المصنف في الخاتمة في الشرط
 الثالث من شروط الحذف معترض عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل
 الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه انفسهم ما كيف ينطق بالتأكيدهم فاجابه بانه يرفع
 بتقديرهما صاحباً أنفسهما وينصب بتقدير أعينهم - ما أنفسمها ووافقهم ما على ذلك جماعة
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه
 الحذف) قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذ افسر المهم صار
 الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع
 لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه بل قصده ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير
 في حذفه ضمير الشأن ولو سلم فمضى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه
 تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان
 موضوعا للابهام قال أهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم
 يفهم منه معنى انتظروا لهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً (قوله) ولانه لو ذكر
 عطف على قوله تبعاً (قوله) اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها (في التعليق) يرد عليه مثل يدك
 ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها
 المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله) ألا ترى ان من يقول
 لدولم يك والله يقول لك ولم يكنه **و** وبك لا فعل **و** اما الا ولان فلان من يقول لدولم يك يقول

بلام تلي الباء وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق **و** ولكن طغت عملاء عزلة خالد **و** بعين يلها الام ولقد وجد بخط أصلهما
 الزنجشري هذا اللفظ مكتوباً بالفاء فاصلة بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان ألف على ولا منه قد حذف فافتصلت
 العين باللام فكثبت بالف بعد العين كما تكثب بالباء ونحوه قلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالف بعد الباء وهو ظاهر **و** في
 اجراء المتن بالف دائماً أي في حال الرفع والنصب والجر **و** كقوله **و** ان أباهوا أباباه **و** قد بلغاني المجد غايتها **و** فثبت ألف
 المثني في حالة النصب كما في الآية **و** واختار هذا الوجه ابن مالك **و** قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس اذ كانت الالف انما
 اجتلبت للدلالة على الاثنين لان ذلك وللرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه **و** وقيل هذان مبني
 لدلالته على معنى الإشارة **و** وهي الموجبة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **و** وان قول الاكثر من هذين جر او نصب ليس اعراباً **و**
 وانما هي صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما في حالتى الجر والنصب وليست تسمية لهذا **و** واختاره ابن الحاجب **و** وذكر

الوزير القفطي في تاريخ النخاعة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معتنيا بما ياتي به من مقاييسه الغربية وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر فقال له القاضي فاعلم بناها فقال لان المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فحمل التثنية على الوجهين فحجب القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد عوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقل به القاضي وقد حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك حكر به الجملة الواقعة بعده وهذه التثنية معطوفة عليها فلا سبيل اذن الى الفتح لانها اذا ذاك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو أي وجرم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا فالفتح متجه يوقفت ويحذف اذ انبينا على هذا فقراءة هذان اقيس من قراءة هذين في الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته مع ان فيها أي في قراءة هذان مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت ألف هذان والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير وهذا التقدير عن مظان التوجيه بعزل اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التي هي من

سخن الكلمة وليست علامة على شيء وقيل ان ألف هذان تشبه ألف يفعلان فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك وهذا أيضا فاسد لان ألف يفعلان من قبيل الائمة وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف وانما لم يصح انقلاب ألف يفعلان لانها لا ينعاقب عليها ماختلف به معناها لانها لا تكون الفاعل أو نائب عنه بخلاف ألف هذان يثنىه تأتي ان فعلا

أصله - المالدن ولم يكن ووجب رد النون في مامع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسبأ في حرف الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير لقسم الى أصل حرفه وهو الباء (قوله اذ الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته) يعني وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أي وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول حكم بارجحة الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقايين ارجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاقيسية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى ابنتي هاتين ارجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا مفهوما ان قول الاقايين جرا ونصبا هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا خبرا ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته وحينئذ فالالف

ماضيا مسندا الجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان في الاصل أين فقلبت الياء ألفا التحريكها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان فحذف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة فكسرت لبيان ان الكلمة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب أو من أن بمعنى قرب والعمل كالاول سواء أو أو فلما ماضيا مسندا الغير هن على انه من الاين وعلى أن يكون مبنيا للفعل وعلى الاصل أن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت الهمزة على لغة من قال في رد وحب في بضم الفاء فيها يورد وحب بالكسر فيهما في شديها على أي لهذا الفعل المضاعف المدغم فيقبل ويبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس يرفع اليوم على انه نائب الفاعل أو أو تأتي ان في فعل أمر للواحد من الاين أو في قول أمر الجماعة الاناث من الاين أو من أن بمعنى قرب والعمل فيها واحد والاصل أن يتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقي ساكنان فحذف أولهما وهو الياء التي هي عين الكلمة أو للواحدة في أي أو فعل أمر للواحدة في مؤ كذا بالنون من أي بمعنى وعد كقوله ان هندا الملبحة الحسناء وقد مر في الكلام عليه في الالف المفردة في تأتي ان أيضا في مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم أي بعض العرب في ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ماضى شرحه في ان الخفيفة من حذف همزنا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

ومن ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها **فقال** اقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمثو كدة والجوابية قلت ولا ينبغي للصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذانفرو ولا من اقسام اما مثل الاتفعلاوه فكيف خالف ذلك هنا ثم عبارته غير محروقة وذلك لانه قال تأتي ان فعلا ماضيا مسندا للجماعة المؤنث فجعل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحروقة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث **فجاء** تنبيهه وفي الصحاح الاين الاعيا قال أبو زيد لا ينبغي منه فعل ٨٤ وقد خولف فيه انتهى **فقال** صاحب الصحاح **فجاء** في قول أبي زيد تسقط منه

في هذا ان في الآية على قول الاقلين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقسيسية ومناسبة ألف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقلين لمنااسبة ياء ابنتي فليست بـ (قوله) فالاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما انت ذانفرو ولا من اقسام اما مثل الاتفعلاوه ولا من اقسام الامثل الاتفعلاوه اه وأقول مبني اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقةا وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيهه واثنان على سبيل الاصل وهما قسمان ان التي عقد الكلام لها (ان المفتوحة المشددة) (قوله) ومن هنا صرح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كغنا في الشرح فيه نظرا لا يلزم من كونها فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح وأقول هذا النظر مبني على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انما افرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزمخشرى انما مع ما تفيد الحصر كاتفيدة المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي تا كيد سلما له لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صرح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كغنا أي قياسا عليها بجامع بينهما ما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكونا عنه باسم الحاقاله بعين مسمى بذلك الاسم لا جعل معنى تدور التسمية معه كتسمية النيدخرا الحاقاله بالعقار لمعنى هو التخمير للمقل وتسمية النباش سارقا لا لخد خفية وما نحن فيه ليس كذلك (قوله) وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر (مردود بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أنير الدين

بعض الاقسام وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو أمرامنه والفاعل عليه ما ضمير الاناث قصير الاقسام على رأيه ثمانية **فجاء** ان المفتوحة المشددة في النون **فجاء** على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر **فجاء** نحو ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم **فجاء** الاصح انما افرع ان المكسورة **فجاء** فيصل ولهذا لم يعد لها سيبويه مع الحسوف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول نظرا الى فرعيتها عن المكسورة **فجاء** ومن هنا صرح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كغنا **فجاء** بالكسر وفيه نظرا لا يلزم من كونها

فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب للمحصر في انما بالكسر ابن عند القائل به قائم في انما بالفتح فن قال سبب افاة انما المحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا وكذلك وأما ان السبب في جعل انما بالفتح المحصر كون ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة فوجهه مخدوش كما مر **فجاء** وقد اجمعا في قوله تعالى انما يوحى الى أنما الحكم اله واحد **فقال** والى لقصر الصفة على الموصوف **فجاء** كقولك انما يقوم زيد فالوحى اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال المذكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة **فجاء** وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرنا من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

لأن المكسورة ثابت فيكون الحصر لا غما المفتوحة ثابتا اذهى فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا
أمر لم يقل به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وردده هذا بان يثبت ان غير الزخشرى قال بذلك وان
القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضى ان يكون القول بافاد انما
بالفتح للحصر معروف فاحتج برده قول أبي حيان فتأمل له ^{في} وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركون فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشرار
ويسمى ذلك قصر قلب القلب اعتقاد المخاطب ^{في} فانه في هذه الصورة معتد صفة هي الاشرار مكان صفة هي التوحيد فقلب
اعتقاده بآيات التوحيد ونفى الاشرار ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أو لا لان
الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لازم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد
الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الاشهوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف
بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أى ما هو الاشهوات موصوفة بانها ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها
شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أردنا بها كتمان

الى غيرك الا احسانا لا اساءة
اذ لا يجوز فيه الا العطف
لان اسم لا المفرد لا يكون
منصوبا بأبدل اذا كان
مضافا ومشبهاه قال والحق
جوازه على تأكيدها هو
منفي قبلها هذا كلامه
ولعلنا نتكلم ان شاء الله
تعالى في ذلك عند الكلام
على لا ^{في} والا ^{في} يفهم أبو
حيان الكلام الواقع في
ذلك الآية على انه من قبيل
قصر القلب ويفسر من
دعوى الحصر بطلانها

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوى ولد بغرناطة من الاندلس في سنة أربع
وخمسين وستمائة ولزم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثيرًا وتخرج
به أئمة وله النظم الرائع واليد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووى الاورقسين وكان
يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضر في آخر عمره وتوفي بالقاهرة
في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شئ لم يقل
به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزخشرى قال
بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول
لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالتشهور والمتعد فانه قد ورد
به على أبي حيان (قوله فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشرار) في عبارته
جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوع
لان ينفي بها ما أوجب للتبوع لان ينفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه
على تأكيدها هو منفي قبلها وقال التفتازانى وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام
البغلاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فان للنفي والا الحصر) هكذا وقع في بعض النسخ وفي

عنده هو الذي يقول هو في نحو ^{في} وما محمد الرسول فان ما ^{في} الكائنة ^{في} للنفي والا ^{في} الكائنة ^{في} لا لايجاب مفيد ان ^{في} الحصر
قطعا ^{في} وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال بردي على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان والنفي خبرها واللام معطوف
على الاسم والحصر معطوف على الخبر وهما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو
اثبات أمر ما ذكره ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بغير هذا الحصر بهذا الاعتبار وانما الذى للحصر هنا مجموع
ما والا بالطريق الذى ساكنا هاتى تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال ^{في} وليست صفة صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة
ولكن لما استنظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم انبتوا له البقاء الدائم ^{في} مع وصف الرسالة ^{في} فجاء الحصر باعتبار
ذلك ويسمى ذلك قصر افراد ^{في} وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخر اجالا لكلام لا على
مقتضى الظاهر بتزويل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة
والنبي عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للنبي عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذى هو
قد خلت من قبله الرسل حتى كأنه لم يجز له وصفه وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرئان الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار
الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو
كما خلووا ويوجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فردعهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلووا

ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشف ومن زعم انه يلزم من جملة على قصر القاب ان يكون مخاطبون منكروا للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في آفان مات تنفيذ تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييم بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الرسول قد خلت من قبله الرسل تعليقاته سببها عن الجملة السابقة وترتبطا عليها وتوسط الهمزة لا تكرار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا خالوا رسل من قبله سببا لانقلابهم على اعقابهم بعدهم لا كهم بل سببا لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الانبياء في انقلابهم على اعقابهم تمكيسا لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يخلو كما خلت الرسل والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر في هذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك فيكون كان الخبر مشتقا بالمصدر المؤول به من لفظه في أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسما في تقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق في أي انطلاقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه فيومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر في ولوج ملته بكان أو كان لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشف وما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كان فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغولا الناقصة والالكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتسايل التقديرات في وان كان جامدا قد يكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى الخبر عنه بلفظ الـ يكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيدا ومعناها واحد في وقدره ٨٦ الرضى بقولك بلغني زديتك فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم

وبعدها هاء التانيث افادت معنى المصدر نحو الفرسية والصاربية والمضروبية في وزعم في أبو القاسم في السهيلي صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية في ان الذي يقول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل

بعضها فان ما للنفى والالخصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الـ ليست بمفردها للخصر وجوابه ان قوله للنفى ليس خبرا وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للخصر والتقدير فانما الكائنة للنفى والالخصر أو فانما عينها كائنة للنفى والالخصر (قوله والاصح أيضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضى وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فغني بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيدا أي زديتك فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسة

لأنها أبدى مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تقول بالحديث في فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فاعني بلغني هذا الحديث في وقال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا في يعني جامدا في نحو علمت ان الـ الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه في كلامه في وقد مضى ان هذا يقدر بالكون في فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولت تأويله بالاسدية في غير معنى المصدر كما مر وهنا في تنبيهات الاول في ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة لا توكيد وهو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يقد توكيد اقل ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشيء في التنبيه الثاني في كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والقراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل الاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه ومنها ان المكسورة مسغنية بـ موافق لزيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بمحذوف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك برانك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة لزيادة المرحوع اليه بمحذوف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعا ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كـ بعض اسم ولا يخفك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لانها فرع في الجملة ولا يخفك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمل في التنبيه الثالث في قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صاتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فيمت يلزم التأويل فيجب الفتح كما اذا وقعت مع

معهم ولها في موضع من فروع بالابتداء نحو عندى انك قائم ونحو قولنا انه كان من المسبحين أو بالفضل نحو أولم يكفهم اننا أنزلنا ونحو قول أوحى الى أنه استمع ونحو لا آتيك ما أن في السماء نجماً أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم ائتمركم بالله وخرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال انى عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولى انى أجسد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوالى جسد الله تعالى من حيث هو باى عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالى هذا اللفظ الماعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا أى اذا هو عبد القفا واذا عبدوديته وكذا نحو من عمل منكم سوء أجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أى فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمنع التأويل يمنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو اننا أعطيناك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال انى عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيدا فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فاردنا تمام الفائدة بذلك كره **و** وتخفف **ك** ان المفتوحة **و** بالانفاق فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه في ان الخفيفة **ك** واسلفنا الكلام على ذلك مشبعاً بالثاني **ك** من وجهى ان المفتوحة المشددة **و** ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم **ك** أى بعض العرب **و** ايت السوق أنك تشتري لنا شيئاً **ك** حكاية الخليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذ ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجى والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أى لانك تشتري **و** وقراءة **ك** بالجرأى وكقراءة من قرأ **و** وما يشعركم انها ٨٧ اذا جاءت لا يؤمنون **ك** بفتح هزة ان وهى قراءة من عدا ابن كثير وأبا

وخسمائة مائة مائة وتوفى برا كس في شعبان سنة احدى وثمانين وخسمائة وكان مكفوفاً قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهى قرية بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها **(أم)** **(قوله)** وليس منه قول زهير **(هـ)** هذا رد على ابن الشجرى فانه جعل بيت زهير منه واخل بكسرة هزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح **ع** أى اظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال **(قوله)** لئلا سياتى **(ب)** يعنى به دستور حيث قال ومثله

عمر وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستنقون بالكسر **و** وفيها بحث سياتى ان شاء الله تعالى في باب اللام **و** **أم** **ك** على أربعة أوجه أحدها

ان تكون متصلة وهى منحصرة في نوعين وذلك **ك** الاختصاص فيها لانها **أم** ذات **و** ان يتقدم عليها هزة التسوية **ك** ولأن ان تقدراً يتقدم من فروع على الابتداء والخبر محذوف أى لانها اما تقدم هزة التسوية عليها فخير ان على التقدير الاول مفرد وعلى الثانى جملة وقد عرفت فيما تقدم ان هزة التسوية هى التى يصلح حاول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **و** نحو سواء عليهم استغفرت لهم **أم** لم تستغفر لهم **ك** أى سواء عليهم استغفرك لهم وعدمه ونحو **و** سواء علينا أجزعنا أم صبرنا **ك** أى سواء علينا الجزع والصبر **و** وليس منه **ك** أى من قسم **أم** الواقعة بعد هزة التسوية **و** قول زهير وما أدري وسوف أخال ادرى * أقوم آل حصن أم نساء **ك** بل هو من القسم الثانى **و** لئلا سياتى **ك** وبأى أيضاً ما يتوجه عليه من النقد واخل بكسر الهزة أى اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاطى يعنى بمناول للفرقيين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهم توابع لرجالهم قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا كانت أحببت فوما وبغضت فوما أى قدام هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثانى ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظراً لان فعلاً ليس من ابناء الجوع الاعلى مذهب الاخفش **و** أو يتقدم **ك** بالنصب عطفاً على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم **و** عليها هزة يطالبها وبام التبيين **ك** كما يطالب باى **و** نحو أزيد في الدار أم عمرو **و** أى أيهم في الدار وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انهم ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو ذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافاً وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهزة فاذا قلت

أقام زبداً عمر وفالغنى أعمر وقام فيصير على مذهبه استفهامين وهو انما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وعلى هذا فلا اتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لا يخرج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارت نافية افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى أى فيكون اعتبارهما بهذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقه همزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترج الوجه الاول لشموله للنوعين وهو تسمى أيضاً معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعدهمزة التسوية لا تستحق جواباً لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جواباً لان الخبر قد يجاب بقول القائل جائز زيد فتقول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جواباً وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام وهو ان الكلام معها أى مع أم المعادلة للهمزة التسوية هو قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليس تلك هى أم المعادلة للهمزة الاستفهام هو كذلك أى يكون الكلام معها قابلاً للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني ٨٨ من الاوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كتبت اورد على هذا الكلام النقض بصور

كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعدهمزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعدهمزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعدهمزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعدهمزة ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي منافي للمتصلة عنده ا ه وأقول ما وقع للمصنف بعدهمزة لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أى معنى كان منافي لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار لا ينافى لما هو لا يقتضى ان خروجه الى أى معنى كان منافي لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور يدل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهداً جاوز

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها الاستفهام آمن هو قانت كون خير أم هذا الكافر لحذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصرجه بان الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مرادها الاطالي قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال عليه وسبأني قريبا ما يشبر اليه في عبارة سيبويه وأيضاً هو تقدير شئ مستغنى عنه وأيضاً تعبيره بالمعادل يابى جملة على الانقطاع وسبأني له مواضع من هذا القبيل تنبيه عليها وعلى بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعدهمزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائماً واما الواقعة بعدهمزة التي ليست للتسوية فهو جد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أى في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يراد بالنقض بشئ من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعدهمزة ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا قدح فيما ظهر لي ثانياً في الاشكال الاول على حاله فنامله في الثالث والرابع ان أم الواقعة بعدهمزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين كما سبق في أوائل الكتاب وهو يكونان أى الجملتان اللتان تقع أم بينهما في فعليتين كما تقدم من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سوا عطينا اخرنا أم صبرنا وهو اسميتين بقوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا • أموتى ناءم هو الآن واقع في ناه أى بعيد • وختلقتين نحو سوا عليكم أذعنوهم أم
أنتم صامتون • وهذا ما يدل على أن همزة لتسوية ليست بمعنى أن الشرطية كما ذهب إليه الرضى لدخولها على الجملة
الاسمية وانهذاره عن الآية بأنه انما جازا تقدم الفعلية واللام يجوز ساقط فان الهمزة في البيت باشرت الاسمية وهو نص
في جواز ما منع به ولا يفيد العمل بتقدم الفعلية في الآية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرطية يمنع كونها اسمية • وأم
الآخرى • وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام • يتوقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها •
وجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوف على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر
عن المتعاطفين تقدير افهوفى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام • وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين • فظهر أن الوجه
الثالث من أوجه الافتراق هو أن ذات همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتعبد بذلك بل تقع بين
الجملتين والمفردين وظهر أيضا أن الوجه الرابع هو أن الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان إلا فى تأويل المفردين وأنهما
مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان إلا فى تأويل المفردين • ويكونان •
أى الجملتان اللتان تقع

٨٩

بينهما أم المصاحبة
لهمزة الاستفهام • وأيضا
فعليتين • كما يكونان مع
أم الأخرى • كقوله
فقممت للطيف مرنا
فارقنى •

فقلت أهى سرت أم عادنى
حلم •

المراد بالطيف هنا خيال
المحوبة المرقى فى النوم
والمرتاغ الخائف وأرقى
اسهرنى وأهى بأسكان
الماء بعد الهمزة فى
التسوية • ما يقتضى أنه
قليل وفى شرحه لمصنفه
أن الاسكان فى ذلك لم

كون أم بمعنى أى الأمرين والمهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحد منهما • (قوله وأم الأخرى
تقع بين المفردين) • يعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم إلى الأول ما يصبى به
كلاما ليس بمسؤول عنه أو إلى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وأن كان المناسب لقوله
وبين جملتين التذكير قال المصنف فى أوضح المسالك • تقع بين مفردين متوسطا بينهما • ما لا
يسأل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها • ومنأخر أعني نحو وأن أدري أقرب أم بعيد
ما توقعون اه • (قوله فقممت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى وآه فى النوم والمرتاغ
الخائف وأرقى أسهرنى وأهى بأسكان الماء بعد الهمزة وفى شرح التسوية لمصنفه أن ذلك
لم يجرى إلا فى الشعور عادنى جاءنى والحلم • فتمت بين وقد تسكن لأمه رؤيا لنام • (قوله وذلك على
الارجح فى هى من انها فاعل محذوف) • لأن الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات
(قوله لعمر ك ما أدري الخ) • أشعث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السكيت فى شرح
الكامل شعيب بيباء واحدة وقال ابن سيده شعيت أما تصغير شعث أو شعث أو أشعث تصغير
ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصغير وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون
النون وفتح القاف وبالراء فى آخره • (قوله الأصل أشعث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره
محذوفهما للضرورة) • فى الشرح وأما أن الأصل شعيت بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند
إنشاده البيت لا بد فيه من تقدير الالف لأنه • بحر هذه القبيلة يقول لم نستقر على أب لان

ل فى ل

والحلم بضم السين رؤيا النوم وتسكن لأمه أيضا قال ابن الحاجب يريد أنى وقت من أجل الطيف منتهى ما مذعور اللقائه وأرقى
لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتب هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز أن يريد فقممت للطيف وأتانى
النوم • لا فى حال كوني مذعورا لاستعظامها وأرقى ذلك لما انتهت فلم أجده محققا من فرط صبابته شك أهى فى
التحقيق سرت أم كان ذلك حلماء على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى الميطة
أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو الميطة فنابت على كل من الاحتمالين • • وذلك الذى قلناه
من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى • على الأرجح فى هى من انها فاعل محذوف • أى فعل محذوف • يفسره سرت •
لأن الاستفهام بالفعل أولى لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها انما تتجدد وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجع
النصب فى باب الاشتغال فى نحو أزيد أضررت ويجوز فى البيت أن يكون هى مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملة ان مختلفتين
• واسميتين كقوله لعمر ك ما أدري وأن كنت داريا • • شعيت بن مهم أم شعيت بن منقر الأصل أشعث بالهمزة • فى أوله
والتنوين فى آخره • محذوفهما للضرورة • وأقول أما أن الأصل أشعث بالهمزة فسلم وأما أن حذف الضرورة فليس بمنعق عليه

ولا يقال في جواب ذلك ولا ولا نعم لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترار المصنف بقوله المتصلة من المنقطة
فإنه انجاب بنم أولا من حيث إنه الطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل إنه الأبل أم شاء قلت في الجواب نعم أولا إذا السؤال
عن تلك الاشباح المرفوعة أهى شاء فالجواب بنم أولا يحصل المقصود **فإن قلت** ليس الأمر كذلك فقد قال ذوالرمة
تقول عجوز مدرجى تروحا * على بابها من عند أهلى وغاديا أذوزوجة بالمصرام ذو خصومة * أراك لها بالبصرة
العام ناويا فقلت لها لان أهلى جيرة * لا كتبة الدهن جيعا وماليا وما كنت مذابصرتى فى خصومة *
أراجع فيها بابنة القوم قاضيا **فأجاب** بلامع ان السؤال بالهززة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج
الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب فى الزمن المسمى بالروح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح
يروح رواحا وهو تقيض قولك غدا يغدو واو الزوجة منكوحة الرجل به قد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلاها بدون
هاء وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذوزوجة خبر مبتدأ محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب
عند ابن الحاجب وابن المصنف وجساءة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما هو والتقدير
أذوزوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والا كتبة جمع كتيب وهو الرمل المجمع كالكموم والدهناء مكان
معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع أنه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلى
ففيه الاخبار عن المصدر قبل استعمال معمولاته وهو ممتنع ويجب أن يكون ٩١ على بابها أو من عند أهلى خبرا بل

الكل من معمولات
المصدر والخبر محذوف
أى حاصل **فقلت** ليس قوله
لأجواب السؤال الهابل هو
مورد لما توهمته من وقوع
أحد الأمرين كونه
ذوزوجة وكونه ذا خصومة
ولهذا لم يكتف بقوله
لاذ كان رد ما لم يلفظ به
انما يكون بالكلام التام

الاول أم التي تتقدمها هزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذوالرمة الخ) هذا السؤال
وجوابه لابن عصفور فى شرح الجمل والرمة بضم الراء قال فى الصحاح هى قطعة من جبل بالية
والجمع رمم ورمام وبه اسمى غيلان ذوالرمة والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اذا
مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا تقيض غدا غدا واو الروح أيضا اسم للوقت
من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع
فى التنزيل كما يقال لبعلاها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكتبة بالثنية جمع كتيب وهو الرمل المجمع
كالكموم والدهناء موضع ببلاد نعيم يدو بقصر وهو فى البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطف
بعد الهززة باو فان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا) لان ما يقتضيه أو منافى لما تقتضيه
التسوية لان أو تقتضى أحد الشئين أو الاشياء والتسوية تقتضى نفس الشئين أو الاشياء

ولهذا قال ان أهلى جيرة البيت وما كنت مذابصرتى **وهذا السؤال** وجوابه مسطوران فى شرح الجمل لابن عصفور
ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزواية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارد والاتفاق ولم يطلع على
كلامه وفى شرح س للصغار ما نصه قال قلت كيف شرطتم فى المتصلة ان يكون جوابها باحد الاسمين وذوزوجة يقول
تقول عجوز وساق الايات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو
خصومة فتكون منقطة فأجابها بالاول وهذا ليس بشئ لان الجواب مع المتصلة يكون للشئى لا للاول الا ترى انه قد ضرب
عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد أجابها عن الاول بقوله ان أهلى جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله
وما كنت مذابصرتى فأجابني ان يكون لارد الما انبنى عليه سؤالها فكانه قال لها غلطت فى انك اعتقدت اني أحد هذين
فلمست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فان تخبر به على هذا الى هنا كلامه قلت وظاهر كلامهم ان لافى كلام ذى الرمة هى
الجوابية أخت نعم ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظنى ما ذكرت من اني متصف باحد ذينك الأمرين وحذف الفعل
المنهى عنه لقريضة قوله ان أهلى الى آخره لكان حسنا واندفع السؤال بذلك لا بتناؤه على ان لا هى الجوابية وقد منعناه
فتأمل **مسئلة** اذا عطف بعد الهززة باو فان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا وقد يعارض هذا بما سياتى له فى أو حيث
قال انها تانى للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاه عن الحريري وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة
التسوية وقد مر له فى أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلية على جملة بصرح حاول المصدر محلها وهذا منات فى المثال
المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه فى الكتاب بجواز الاتيان بأو بأم فى نظير هذا المثال فقال ما أدري

أز يدعـدك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أز يدعـدك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقيت زيداً أو عمرو أو حلول المصدر
منات الصفة قولك ما أدري كون زيد يدعـدك وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء وسبق للمصنف أن ما بعد أدري وليت شعري
من مواقع همزة التسوية فان قلت ماذا كره في المثال الأخير مني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام
زيد خبر ليت كما أشار إليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضي بأن الشعر مصدر معناه متعلق بضمون الجملة الاستفهامية
فهو من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لأن علمك بالشيء غير ذلك الشيء
قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لاسا دمسده لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى
المفعول كالقول بمعنى المقول فالجملة اذن خبره أي ليت مشعوري قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوباً يلزم منه
الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوباً بدون سادسده على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن
المصنف لان المصدر يصح حذوفه هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بخلاف
حلول المصدر في هذا المحل وهو قد أولع بالبناء للمفعول بالبناء للمفعول وهو قولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم
يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام فيقال سواء كان كذا أم كذا وفي الثاني بالواو فيقال
يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قف أو قعدت اه وهو هذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء
وغيرهم مخطئاً لهم ولم يذكروا الجوهري وغير ذلك وهو سهو وفي الكامل لهذا ان ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني
أولم تنذرهم بلفظ أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح
الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لم يمت أم بعدها كقولك سواء على قف أم قعدت واذا كان بعد سواء

فملان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر
(قوله وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل
الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول
سواء على قف أو قعدت اه ولم يذكروا ذلك وهو سهو وفي الكامل لهذا ان ابن محيصة
قرأ من طريق الزعفراني أولم تنذرهم وهو هذا من الشذوذ يمكن) جزم المصنف رحمه الله بعدم
صواب قول الفقهاء وسواء بصحاح صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصة بناء على ما يقتضي
قول الفقهاء وغيرهم سواء

كان كذا أو كذا أو بصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصة التي لا همزة فيها بعد سواء جميع القياس
ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فوجه العطف بالواو والتسوية تأباه لان مقتضى شيئين فصاعداً
وأولاً أحد الشئين أو الأشياء قلت وجهه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قف أو قعدت
فتقديره ان قف أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء
أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمثل ذلك بقوله ويجوز بعد سواء ولا بأبالي ان تأتى بأو مجرداً عن الهمزة نحو سواء على قف أو قعدت ولا بأبالي قف
أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بعد آل مطرف * حنوف المنايا كثرت أو أقلت وحكى الرضي
أيضاً ان أباه على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قف أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما
قلت ولعل هذا هو ما أخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً معنى أم أحد
الشيئين أو الأشياء فيكون معنى سواء على قف أم قعدت سواء على أيهما فافعلت أي الذي فعلت من الامرين لتجرد أي من
الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبراً أو ما بعده مبتدأ أو الوجه ان يكون سواء خبر
مبتدأ محذوف سادسده جواب الشرط هذا كلامه قلت وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشيئين أو الأشياء
وليس كذلك اذ هي موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الأشياء مراد من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس
ذلك الاحد ومن جهة ان قوله سادسده جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان السادسده مجموع
الجملة الاسمية كما مر ثم الجب من اراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بدهمزة التسوية وكذا ما في
الصحاح والفروض ان لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتها قصد الهمزة اذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا من دفع بما مروا من اقراء ابن محبوبن التي نسبها الى كامل الهذلي وهي
سواء عليهم أن نذرتهم أو لم تنذرهم بمرة واحدة وبأوكاد عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجهها في العربية
صحيح على ما قاله السيرافي ولا يأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب وأما تخطئة
الفقهاء في قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف بالواو فبني على ان المبين هو الامران جميعا وهو
ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما بخارج العطف بالواو بل تعين والحالة هذه ٩٣ وان كانت تلك الهمزة التي

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز
أو بعد سوا فلا يقال سوا على وقت أو قدمت لانه يكون المعنى سوا على أحدهما أو لا يجوز
لان التسوية تقتضي شيئين فصاعدا اهـ لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم أيضاً أحد
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سوا على أقت أم قدمت سوا على أيهما فعلت أي الذي فعلت
من الامرين وهذا أيضاً ظاهر الفساد وإن كان ذلك في أو وأم لانه جعل سوا خبراً مقدماً
مابعد مبتدأ أو الوجه ان سوا خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سوا ثم بين الامرين بقوله
أقت أم قدمت والجملة ساذمة مسدجواب الشرط الذي لا شك في تضمن الفعل بعد سوا وما
أبالي معناه لا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط
اهـ وقال السيرافي في شرح الكتاب وسوا اذا دخلت بعده ألف الاستفهام لم ت أم بعدهما
كقولك سوا على أقت أم قدمت وإذا كان بعد سوا فعلاً بغير استفهام كان عطف أحدهما
على الآخر باو كقولك سوا على وقت أو قدمت اهـ وهو يقتضي صحة قول الفقهاء وصاحب
الصحيح وعدم مشأوذ القراءة أعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف
قول الفقهاء سوا كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحيح والفرص
أن لا همزة في شيء ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سوا في أول جملتها فقد رآه همزة
اذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لان سلم ان المصنف أورد
قول الفقهاء وصاحب الصحيح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل اغاذه استطراداً
بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير
ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامر من كذا وكذا لكن لما كان هذا بعيداً
المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامر من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس
الامر من حتى يمتنع العطف باو وإنما المبين الأقل وهو أحدهما فجاء العطف (قوله في عطف الأول
بأو الثاني بام) اذا مراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله
وعنه الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن ابي عبيد أمير الكوفة من
جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة
منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل أبو حنيفة من العرب
(قوله ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا معارض لما أجازته من

انه معارض لما أجازته أنغام من الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبيينية لا تفضيلية وهي محرور هافي محل نصب على الحال من الافضل أي لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر في مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول أبي ذؤيب **يؤي** الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره * سميع فما أدري أرشد طلابها تقديره أم غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر في الالف المفردة من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ **يؤي** أجاز بعضهم حذف معطوفها بدون افتعال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هذا وان التقدير أم تبصرون ثم يندى اناخير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف **يؤي** ويرد عليه مثل والذين تبوءوا الدار ٩٤ والايمان ومثل وزجج الجواب والعيونا * وعلمتها تبنينا وما باردا

واشتريته بدرهم فصاعدا
ففي جميع ذلك حذف
المعطوف بدون عاطفه
ولعل مراده حذف
المعطوف وماله من متعلق
ان كان فلا يرشئ من
هذه الامثلة **يؤي** وانما
المعطوف جملة اناخير
ووجه المعادلة بينها وبين
الجملة قبلها ان الاصل
أم تبصرون ثم أقيمت
الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له أنت
خير كانوا عنده بصراء
هذا معنى كلام سيبويه **يؤي**
وهذا الكلام الذي
ساقه المصنف هنا مأخوذ
من كلام الزمخشري فانه

صححة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لامعارضه لان صححة الجواب بالتعيين في أولان المخاطب أتى بجوابها لان جوابها باحدها وهو يصدق على المعين وعدم صحته في أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما ومالا يختص لانه بمعناه والحاصل ان كلمة أحدهما في جواب السؤال باو بنفس الجواب فجاز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كافي مثالنا ثابتة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا يذاب عنه ولان المعين الذي صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا في مثالنا لكان جوابا لما لم يسئل عنه اذ السؤال في مثالنا بام وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية (قوله وفيه بحث كما مر) أشار به الى قوله في الالف المفردة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك لا أدري هل طلاب ارشد وامتناع ان يؤتى لها بمعادل (قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه) في الشرح برده عليه قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرشئ من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضا مراده بالعاطف ما ليس بواو الاشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي اتى معموله كافي الآية (قوله وانما المعطوف جملة اناخير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه) في الشرح هذا مأخوذ من كلام

الزمخشري

قال أم هذه منفصلة الا انه وضع قوله اناخير موضع تبصرون

لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو اناخير وذلك خير مقوله لا مقولهم وبجواب ان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه بالعمى كما اذا قال لك زيد أنت فاضل فنقول كما ياله قال زيد انا فاضل فقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمر وعندك أم عندك زيد فهذه ليس بمنزلة أيهما عندك الا ترى انك لو قلت أيهما عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انه لا بل ثم يقول أم شاء باقوم فكما جاءت أم هاهنا بعد اناخير منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك ان حين

قيل أعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انه الابل أم شاء انما أدركه
الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجى من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى
هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد أو لا كانه حين قال أعندك زيد
كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتهى كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم في الآية
منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة قال
السيراني في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي ٩٥ منقطعة وذلك لان السائل

لواقصر في ذلك المثال
على قوله أعندك زيد
لاقضى استفهامه هذا
ان يجاب بنعم أو لا فقوله
أم لا مستغنى عنه في تميم
الاستفهام الاول وانما
يدكره اذا كرر ليمين انه
عرض له الظن في نفي انه
عنده كما كان قد عرض له
الظن في ثبوت كونه عنده
وكذا في الآية لواقصر
على قوله أفلا تبصرون
لاستدعى ان يقال له تبصر
أو لا تبصر فكان في غنية
عن ذكر ما بعده لكنه أفاد
بقوله أم أنا خير عرض
الظن له في انهم يبصرون
بعد ما ظن أولانهم
لا يبصرون هذا كلامه
فان قلت بما ماديته
من ان المعطوف لا يحذف
بدون عاطفه ليس صحيح
فانتم تقولون أتفعل

الزنجشري لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزنجشري نص فيه وكلام مخالف
لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك
زيد فهذا ليس بمنزلة أم أعندك الا ترى انك لو قلت أم أعندك لم يستقم الاعلى التكرير
والتركيد ويدل على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انه الابل ثم تقول أم شاء يا قوم
فكجاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك نجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أعمرو عندك فقد
ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انه الابل أم شاء
انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجى من تحتى
أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء
بقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
بصراء فكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أزيد عندك أم لا كانه حين قال أزيد
عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم
بان أم في الآية منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى
كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما فى الشرح وأقول انما يرد هذا لو كانت الإشارة
في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان
ما بعده قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الإشارة فيه الى القريب وهو اقامة أنا خير مقام
تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه
وبدل على ان الإشارة في كلامه الى اقامة أنا خير مقام تبصرون بصريحه في حرف بل بان
سيبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير (قوله فان قلت فانهم
يقولون أتفعل هل هذا أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف
معطوف بدون عاطفه (قوله قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثير او تقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف في هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل يحذف المعطوف وهو تفعل وبقي العاطف وهو أم فقلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد
العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثير او تقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في
الاول لاني التاني فيمنعه على المصنف مؤاخذه من جهة تساميه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر
كلامه ان أم في المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فانه منقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان
سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا وأجاز الزنجشري حذف ما عطف بها بالبناء للفاعل أى حذف
اللفظ المعطوف عليه الذى عطف عليه أم في مدخولها فيقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب

للهود وحذف معادله أي اتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أيضا وقد أنبأكم ما تنسبون
 إلى يعقوب من إصائه بنده باليهودية أم كنتم شهداء انتهى ثم قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل
 جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأن المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف
 شاذ غير مقبس وأما المعنى فإن أم المتصلة لا بد أن تقدر بأم أو أيهم لأن المستفهم بها مجهول أحد الشديين فيريد تعيينه وهذا
 مستحيل في حق الباري تعالى فإن قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا الغاي يكون في الهمزة وحدها أو ما صارها
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها إلا على بابه حقيقة إلى هنا
 كلامه قلت ما ادعاه أن حذف ٩٦ المعطوف عليه شاذ غير مقبس لم أقف عليه إلا من جهة وقد خرج جماعة على

ذلك قوله تعالى أن اضرب
 بهصاك الحجر فانفجرت
 أي فضر به فانفجرت ولم
 يتعقبه أحد من الأئمة
 فيما علمت وقال ابن مالك
 في التسهيل وبغنى عن
 المعطوف عليه المعطوف
 بالواو كثيرا وبالفاء قليلا
 وقد رد ذلك مع أو ولم يذكر
 وقوع ذلك مع أم وأما
 دعواه أن الاستفهام
 المقاد بالهمزة المصاحبة
 لام المتصلة لا بد أن يكون
 على حقيقته فهو موافقة
 لدعوى المصنف فيما تقدم
 وعلى ذلك فكان من
 الواجب عليه أن لا يسلم
 للزحخشري دعوى الاتصال
 في هذه الآية والله
 تعالى أعلم في الوجه الثاني
 من أوجه أم الأربعة
 في أن تكون منقطعة
 وهي ثلاثة أنواع مسبوقه

الاعتذار يعني عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لأن المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا
 المجموع لم يحذف وإنما حذف بعضه والكلام في الأول لاني الثاني فينجه على المصنف مؤاخذه
 من جهة تسليمه للسائل أن المعطوف حذف وليس كذلك على أن ظاهر كلامه في المثال
 المذكور أن أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والافالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة
 وسيبويه يرى أنها في مثل هذا التركيب منقطعة كما هو قريبا اه وأقول إن حاصل جواب
 المصنف لا نسلم أن المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلاً منافي به وإنما المحذوف هنا بعض من
 المعطوف أقيم مقامه البعض الباقي فنبه على أن المحذوف بعض المعطوف بقوله وإنما وقع
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على أن البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقي
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان
 الجملة مذكورة فليتبأسل (قوله الثاني أن تكون منقطعة) سميت بذلك لأن الكلام معها
 على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كأي وجواب المنقطعة لا أو نعم لأنه
 استفهام مستأنف (قوله وهي ثلاثة أنواع) في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال
 سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئا من تلك الأنواع
 الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لأن في قوله مسبوقه
 بهمزة لغير الاستفهام للهو والمعهود هو الاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام
 هو الذي للتسوية والذي يطلب به بام التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما ما
 كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقه باستفهام بغير الهمزة) أطلق المصنف المسبوقه
 بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضي فإن كان بهل جاز كما مثل وان كان بامم استفهام فإن كان
 ما بهد أم داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب
 إليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لأن معنى أم مع ما بعده في الموضعين مستفاد مما قبلها
 وان كان ما بهد أم غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك جابر فلا داخل
 في عموم الحكم المنسوب إليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

بالخبر المحض نحو تنزل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم

(قوله)

يقولون افتراء معناه بل يقولون افتراء انكار القول لهم وتجبس منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه
 وهو مسبوقه بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أي يبطشون بها الهمزة في ذلك لانكارهم في بمنزلة
 النفي والمتصلة بها لا تقع بعدهم وإنما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه
 وهو مسبوقه باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمي والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وهذا الحصر في
 الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فإن أم فيه منقطعة مع أنه ليس شيئا من تلك الثلاثة وهذا
 الاشكال أورده قديما وأظنه في سه سبيع وتسعير وسبعائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يحب بشئ **و** ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجرد **ال** عن الاستفهام **و** وقد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا واستفهاما طلبيا **ف** هذه ثلاثة أقسام **و** من الاول **و** وهو ما تكون فيه للاضراب مجرد قوله تعالى قل **و** هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أم **أ** أم **أ** الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام **ف** لو كانت متضمنة هنا للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل **و** وأما **أ** أم **أ** الثانية **ف** الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء **و** فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء **ف** لا استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام النوبي ففيه مع الاخبار باثرا **ك** هم افادة توحيهم **و** وهو اول من جعلها مجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشري **أ** أم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار **و** وقال الفراء يقولون **أ** أي العرب **و** هل لك قبلنا **ف** بكسر القاف وفتح الموحدة أي في جهتنا **و** حق **أ** أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت **ف** رجل ظالم على الاخبار بظلم الخاطب ولا استفهام البتة **و** ومن الثاني **ف** وهو ما تتضمن فيه **أ** مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى **و** أم له البنات ولكم البنون تقديره بل له البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا **أ** أم للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث **ف** وهو متضمن للاستفهام الطابي **و** فقولهم انما لا بل **أ** أم شاء التقدير بل أهى شاء **ف** اذ غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشاء جمع شاة وهي الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والطباء والبقرو والنعام وحش الوحش كذا في القاموس **و** وزعم أبو عبيدة **ف** بالتصغير وهاء نأيت ٩٧ **و** انما قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد **ف**

عن الاضراب **ف** فقال في قول الاخطل كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رأيت **ف** وغيره يجعلها متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع في بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرد وصفة **أ** أم والذي لا يفارقها في محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفي بعضها التي بدل الذي وهي كالاولى الان **هـ** هذه اعترض فيها كتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو **أ** أم التأنيت فانئت صفة وفي بعضها ومعنى **أ** أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدأ **أ** أعنى معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يميز ذلك أو حال من المضاف اليه **أ** أعنى **أ** أم من ضميره المستتر في المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بالبعراق اختطه الجحاج والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء وجر حدين السحاب الابيض واسم امرأة ولغير أبي عبيدة ان يقول **أ** أم في البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ نى ل أى كذبتك عينك أم رأيت وواسط بل بالبعراق اختطها الجحاج في سنتين وهو مصروف وقد منع ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء السحاب الابيض واسم امرأة **و** ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها أبد بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك **ف** فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون مجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال في الكتاب في الباب الذي عقده لبيان **أ** أم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه قلت فبال **أ** أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان **أ** أم انما تجيء ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشئ الى الشئ والالف لا تجيء أبدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى **أ** أم اذ كانت لتترك شئ الى شئ لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى ففي هذا الكلام دليل واضح على ان **أ** أم اذ دخلت على أداة استفهام نحو **أ** أم ماذا كنتم تعملون تكون مجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انها ادغام بمعنى بل والهمزة قلت يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن **أ** أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة ادغام وان الانية لمجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هي في القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان **أ** أم تجيء للاضراب المجرد لكن اختلوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أو لا وعلى **هـ** اذا فالحلاف لفظي وقد صرح التفزازي في حاشية الكشف بان **أ** أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمل وفي كلام سيبويه الذي نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لابقائه في الالباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل

والذي يظهر قولهم في أي قول الكوفيين إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام أن أراد الحقيق فلا يضر ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون إنه بمعنى بل والله مزة سواء كان الاستفهام المقادير الحقيقية أو غير حقيق وقد سبق أن في الآية بمعنى بل والله مزة التي لا تنكار التوبيخ ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات والنور ونحو ما إذا كنتم تعملون ونحو أم هل هذا الذي هو جندكم وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تنجي لمجرد الاضراب وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور وفي قوله بالجر عطف على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو أم هل تستوي أو على نحو أي وفي قوله في جزاء عارضا أو بفعلهم * أم كيف يجزوتني السواي من الحسن أم كيف ينفع ما تعطى العلو في به * رثان أنف إذا ما مضى بالابن في فادخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتكون ٩٨

مع الاستفهام أو يقول متصلة والله مزة قبها محذوفة (قوله والذي يظهر قولهم إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل أن يقول أن أراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم في هذه الآية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشف أم جعلوا بل أجمعوا ومعنى المزة الانكار وإن أراد الاستفهام الحقيق فنفية عن الآية لا يضر البصريين لأنهم أرادوا معنى المزة أعم من الحقيق وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى المزة معناها الحقيق قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيدي في نحو أم هل تستوي الظلمات والنور لأن الاستفهام فيه ليس بحقيق (قوله ولأنه يلزم البصريين دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوي الظلمات) في الشرح التحقيق أن أهل البلد من متفقون على أن أم تنجي للاضراب وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به التقطازي في حاشية الكشف بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليس متصلة ولا منقطعة حينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف اه وأقول لو كان الأمر كما في الشرح زادوا في أوجه أم على القول بأن لا تسمى حينئذ منقطعة وجها خامسا وهو أن تكون حرف اضراب (قوله فردده عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب) يحتمل أن الأصمعي أنارده لاجل الرواية لاجل الأعراب والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والأخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والريثي والعمري وغيرهم قال الشافعي ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي وقال الأصمعي أحفظ سبعة عشر ألفا رجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

علق قلبها بولدها وذلك أنه يضر ثم يحشي جلده بدهان وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس ويوجب بين يديها لتشمه في بفتح الشين من باب علم يلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل فيقدر عليه فهي تسكن إليه مرة لكونه ولدها والمرة في الأصل مصدر مرير ثم استعملت ظرفا على الاتساع وتنفرد بكسر الفاء وضما أي تجزع وتتبعده عنه مرة أخرى لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال

الحياة في هذا البيت ينشدان بعد الجمل ولا يفعله لأنطواء قلبه على ضده وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع رثان وهو بكسر الراء المهملة واسكان المزة مصدر رثت الناقة على ولدها إذا عطف عليه وأحبته فردده عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب فقال له أسكت ما أنت وهذا يعني لست من أمة النحر حتى تنظر في وجوه الأعراب وإنما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الأصمعي إنما أنكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد أن المروي في البيت النصب ولم ير وفيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله في يجوز الرفع والنصب والجر في لأن هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحر وليس الكلام فيه إنما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت في فسكت في الأصمعي في وجهه أي وجهه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الأعراب الثلاثة في الرفع على الأبدال من ما في وهو فاعل ينفع في والنصب بتعطى في على أنه مفعول ثان والاول محذوف أي أعطاه العلو في البور رثان أنف في رثان أنف في بدل من الهاء في في به المائدة على البور في و صوب ابن الشجري أنكار الأصمعي قال

لان رعانهم اللبؤ بانفها هو عطيتها اياه لاعطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول افظا
وتقدير ايه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى في انكار
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول افظا وتقدير اقد يلترم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من
ذكره اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلان ذكر للفعل
مفعولا ولا تقدره لان ذلك محل بالغرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به
عائدا على ما لا على البؤ وبه متعلق بيه عطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون ٩٩ تعطى محلى من مفعول مع رفع الرعان

والجر أقرب الى الصواب
قليل لا يلهى لانه غير محتاج الى
تقدير محذوف بخلاف الرفع
فانه عنده مفتقر الى تقدير
الربط والاعاقى الاعراب
والمعنى النصب ويحذف اذا بينا
على الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى المبدل
منه أى رعان أنفله
بناء على انه بدل بعض
أو اشتمال ولا يتعين بدليته
لذلك بل يجوز ان يكون
بدل كل من كل فلا يحتاج
الى تقدير رابط وهو الضمير
في فعلهم لعامر لان المراد
به القبيلة ولو قال الحى
ليكان أحسن لان عامرا
في البيت مصروف باعتبار
ارادة الحى اذ لو أراد
الشاعره القبيلة لمنه
من الصرف ومن
في قوله من الحسن يعنى
البذل والمعنى أم كيف
يجزوني السواى بدل
الحسن بمثله فى أرضيت

ست عشرة ومائتين في عشر التسعين (قوله لان رعانهم اللبؤ) الرعان بكسر الراء واسكان
الهـ مزنة مصدر رعت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة
(قوله لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول افظا وتقدير) في الشرح قد يلترم ولا محذور
فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة
اللازم ولا يقدر له مفعول وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على
ما لا على البؤ وبه متعلق بيه عطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون محلى من مفعول مع رفع
رعان اه وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظر لانه يلزم
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ماصدريه جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى
انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطى معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورعان
يروى مرفوعا بدلا من ما وجروا بدلا من الضمير المجزوف في به ومنصوبا على انه مفعول تعطى
وعلى الاقرب ضمن تعطى معنى تسمع (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) لصيرورة الرعان
الذى هو عطيتها معمولا لتعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معمولا بواسطة حرف
الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير
الربط (وأقول) الضمير المجزوف عائدا الى ما في يحتاج اليه الرعان من الربط على تقدير الابدال
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه) في الشرح هذا مبني على انه بدل بعض أو اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اه فان قلت يتعين انه بدل اشتمال لان الباء في به
للاستعانة بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائدا الى ما الذى تعطى
العلق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرعان من ما بدل اشتمال ذلك فلا يفتقر الرفع
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البذل من الضمير لانه
عائدا الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان في هذه الايات العيب المسمى في علم القافية
بالا كفاء وهو اختلافا حرف الروى بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو
الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تنكروا والحرب العوان التى قوتل فيها مرة بعد
مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربع بزل في الثامنة

بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انه متعلقة بكلمة البذل محذوفة وسيأتى الكلام على ذلك في محله
ان شاء الله تعالى وتظهر هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأبى الياشى بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة
ويسمع منه الشعر فقال له الياشى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سفي
لمنل هـ ذا ولدتى أى تنقم بكسر القاف مضارع تنقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى
بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير يزل بزولا أى انشق نابه ذكر اكان أو أنشى وذلك في السنة التاسعة وربع بزل في الثامنة
وتفقال ثعلب المثل تقول هذا انما أصبر اليك

لهذه المقطعات وهي جمع مقطعة وهي ما نقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع وهو الخرافات بتخفيف الراء
 وضم الخاء المجهة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له قيل وأصل الخرافة ما اختلفت أي اجتنبت من الفواكه من الشجر ثم
 جعل اسما لما يتلو به من الاحايث ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالباطيل
 وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان
 يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اه قال صاحب
 الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الرخصي المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خرافيف ويروى
 البيت بالرفع على الاستئناف أي على ان يكون خبر مبتدأ محذوف أي انابازل عامين والجملة استئنافية وهو بانخفاض على
 الاتباع أي على البدل من الضمير في من وفيه نظرفان هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا أفاد الاطامة كقوله
 تعالى تكون لنا عيد الاول ولما و آخر ناعم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا وهو بالنصب على الحال من الضمير
 المذكور فان قلت هل في هذه الآيات العيب المسمى بالا كفاء وهو اختلاف حرف الروي عما يقاربه في المخرج فان الروي في
 الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا كفاء ولا تدخل أم المنقطة على مفرد ولها قدروا
 المبتدأ في انه الابل أم شاء فقلوا التقدير بل أهى شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة
 ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع به الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب وهو خرق ابن مالك في بعض كتبه
 اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انه انعطف المفردات كبل وقد رهاها نابل دون الهمزة وقد يعارض هذا
 الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي ١٠٠ واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ

(قوله مثل هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو ما نقص
 عن عشرة آيات ويقال لها أيضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الباطيل والا كاذب
 جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى
 فكذبوه وقالوا حديث خرافة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء
 فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوع من حديث
 الليل اه (قوله لحصول العلم بكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا

يكون سدا من خبر انسه
 في وجهه الانقطاع كما زعم
 عند الجمهور في انه الابل
 أم شاء وذلك لان قوله عند
 الجمهور مقتضى لوجود
 الخلف في لزوم دخول
 المنقطة على الجمل وقوله

أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالجمهور وأراد هنا بالاجماع
 اجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي
 اعتباره بجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء ترد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر
 في أول الالف المفردة وهو استدلال بقول بعضهم أي بعض العرب ان هناك لا بلا أم شاء بالنصب وهو عطف على ابلانية تعذر
 حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قوله لهم انه الابل أم شاء بالرفع كما مر فان صحت روايته أي رواية ابن مالك التي
 ذكرها بالنصب فلا ولي ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء فبقبقي المنقطة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت
 خروجها عن أصلها بامر محتمل وقضية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطة لا تدخل الاعلى جملة ان يقول فالواجب ان
 يقدر لشاء ناصب والا فلا ولوية تقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنه فتأمل به وتنبه به
 قدر تدأم محتملة للاتصال والانقطاع فن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا قلن يخلف الله عهدا أم تقولون على الله
 ما لا تعلمون قال الرخصي يجوز في أم ان تكون معادلة أي متصلة بمعنى أي الامرين كائن في وهذا الاستفهام في معنى
 سبيل التقرير أي الجمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الامرين على التعمين
 وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله في حصول العلم بكون أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا تامل لكون الاستفهام تقريرا
 لا تحقيقا ووجه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوى الامر ان في علم المستفهم
 ويكون السؤال عن التعمين وذلك منتفها كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشف آخرها بالخاء المجهمة والراء أي لحصول
 العلم بآخر الامرين وهو الافتراء وأما قوله فان يخلف الله عهدا فمقيد بجواب شرط مقدر والتقدير ان اتخذتم

عند الله عهدا فاعلموا ان الله ان يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل ان اتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد من تبعاعه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر اذن المجموع لانهم لما قالوا ان تمسنا النار الا اياما معدودة انكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الابان عاهدا تم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعاده ان ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزخري اجازة كون أم في الآية متصلة اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقدمه في له منه مواضع ويجوز ان تكون منقطعة اهـ وعليه فالاستفهام في اتخذتم للانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبوت وان شئت فمعنى الجمل على الاقرار وهو من ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * ليملئنا المنوطة بالتنادي المنوطة المتعلقة وبالتنادي حذف مضاف أي المتعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيامة فان قدرتم أي أي أم وفيه أي في قول المتنبي ويحتمل عوده الى البيت المتصلة فالعنى انه استطال اليليلة فشك أو واحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة وفي هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيس بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قبي والمعنى فشك في وحدتها وتعدد هاهنا العدد الخاص في طلب التبيين وهذا من تجاهل العارف كقوله وكان الاحسن ان لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترى أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه التذكير انه أراد كقول من قال

يا شجر الخابور مالك مورقا *

كانك لم تجزع علي بن طريف *

فلا استفهام في قولها

مالك للتوبيخ وهو تجاهل

مع معرفتها بان الشجر

لا يتأثر بموت من مات

قال الخبيء الدين السبكي

لك ان تقول ليست النكتة

هنا ارادة توبيخ الشجر

بل النكتة ارادة ايهام

ان الحزن على المذكور

تعليل لكون الاستفهام تقدير يا وفي بعض نسخ الكشف لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطع قصيدة للمتنبي والمنوطة المتعلقة والتنادي مصدر تنادوا واذ نادى بعضهم بعضهم بأصله التنادي بالياء حذف لدلالة المكسرة عليها (قوله يا شجر الخابور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترى أخاها وبعده فتي لا يحب الزاد الامن التقي * ولا المال الامن قناوسيف وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليملئنا تقدما واجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا مبتدأ وليلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لافي اسم نكرة قبله هذه استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها فشك) تقدم ان أم المنقطعة تكون مجرد الاضرب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي

من الامور العامة حتما لا يختص بها انسان عن شجر فهو تجاهل وأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة المبالغة بوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل يرد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قلت لا لما سلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء وهو ان بيننا وبينه على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحادي كافي قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كعشر * أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ويجوز ان يكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليملئنا تقدما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة بالمعادلة لام ان يلها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الا تخلفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أزيد أم قائم وان شئت قائم أم قائم فاعذر يدعي وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بانص عليه سيبويه في الكتاب من ان ذلك أولوى لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضا كما مر ويجوز ان قدرتم المنقطعة فالعنى انه أخبر عن ليلته بانها اليلة واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في اليلة فاضرب في فتكون أم مجرد الاضرب كبل اذ الفرض انه جازم لا شك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة في أولها وشك هل هي ست في اليلة أولا فاضرب واستفهم فتكون أم

بمعنى بل واللهمة جميعاً وهو إذا بيننا على هذا الذي قدمناه من أنه أخبر أولاً عن ليلته بأنها واحدة ثم أضرب جازماً أو شاكاً
 فلا همزة مقدرة قبل أحادها فرضنا من قصد الأخبار المحض في أول الأمر وهو يكون تقديم أحادها على المبتدأ ليس على
 الوجوب كما كان في الوجه الأول وإذا الكلام خبر لا إنشاء وهو أظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى
 تقدير مبتدأ يكون سداس خبراً عنه في وجه الانقطاع لأن أم المنقطعة لا تدخل الأعلى جلة فيلزم أن يكون التقدير أم هي
 سداس وهو كالم عند الجمهور في تقدير مبتدأ في أنه لا بل أم شاء أي بل أم هي شاء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله
 هنا عند الجمهور وهو لسلامته من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا وهو لسلامته
 من الأخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليلته
 بأنها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أن الليلة لم يرد فيها وذلك أن نعارض الأول وهو الترجيح

١٠٢

بالسلامة من الاحتياج
 إلى تقدير المبتدأ في وجه
 الانقطاع بوجوبه يلزم في
 الاتصال حذف همزة
 الاستفهام وهو قليل
 بخلاف حذف المبتدأ
 فانه كثير وهو أعلم أن هذا
 البيت اشتمل على لحنتين
 بفتح الحاء وهو جمع لحنة
 بسكونها واللين هو الخطأ
 والخروج عن طريقة
 العرب في استعمال اللفاظ
 اللينة الأولى استعمال
 أحاد سداس بمعنى واحدة
 وست وانما بمعنى واحدة
 واحدة وست ست
 ويحتمل أن المتنبي قصد
 التقسيم فالعنى الأخبار
 عن ليلة فراقه للاجبة
 بأنها منقسمة إلى واحدة
 واحدة أي أن كل جزء من
 أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك

على تقدير انقطاع أم يحتمل الأمرين فإشاري إلى الأول بقوله ثم نظر إلى طولها فشك في أنها
 واحدة فحزم بأنها ست ليل في ليلة فاضرب يعني عن أخبارها بأنها واحدة أضرباً مجزئاً عن
 الاستفهام وأشار إلى الثاني بقوله أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فاضرب يعني عن أخبارها
 بأنها واحدة واستفهم يعني عن أنها ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الأخبار بأن ليلته واحدة
 وفي الشك بعد ذلك الأخبار واقتربا به في الاحتمال الأول حصل له بعد ذلك الشك بحزم بأنها ست
 في واحدة فاضرب عما أخبر به أولاً وأخبر بما حزم به ثانياً وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك
 الشك أعني شكه في أنها ست في واحدة فحزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولاً واستفهم عما شك
 فيه ثانياً (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) يعني على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت مجرد
 الأضرب أو مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها لأن أم المنقطعة تأتي مسبوقة بالخبر (قوله
 ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور سداساً والمخذوف
 لا حاداً حينئذ فلا اعتراض قلت لأن الحذف من الثاني دلالة الأول أكثر من الحذف من الأول
 لدلالة الثاني وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال إذا دار الأمر بين كون
 المخذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى (قوله ومن الأخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة) قال ابن
 الصائغ في عبارته خلل حيث قال أخبار عن الليلة الواحدة بأنها الليلة وانما هو أخبار عن ليلته
 بأنها الليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لأن معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل إليه
 اه وفي التعليق انما أخبر عن ليلته بأنها واحدة والأخبار صحيح باعتبار أن المزد (قوله استعمال
 أحاد سداس بمعنى واحدة وست) في الشرح يحتمل أن المتنبي قصد التقسيم والمعنى الأخبار عن
 ليلة فراقه للاجبة بأنها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في
 كل واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالعنى طلب التعمين
 لاحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال
 سداس وأكثرهم بأبائها) في الشرح مثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب

بناء

فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحدة

واحد واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالعنى طلب التعمين لاحد هذين الأمرين فلم يخرج
 العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل وهو اللحن الثانية استعمال سداس وأكثرهم بأبائها ويخص العدد المعدول
 بمادون الخمسة ومثل هذا لا يعد لحناً لأنه ليس بخارج عن كلام العرب قطعاً لوجود النقل من كثيرين أنه من كلامهم
 ولو كانت مخالفة الأكثرين لحنا لزم أن يكن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بما راحل
 وهو اللحن الثالثة بوضع ليلته على ليلته وانما صغرته العرب على إيمانية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل إنها مبنية على
 ليلته كما وقع في قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلة وكذا جمع الليلة على الليالي هو على غير قياس قال في العباب الليل

واحد بمعنى الجمع واحده ليله مثل ثمره وغمر وقد جمع على لياي وليائل فزادوا في اللياي باء على غير قياس ونظيره أهل واهال
 ويقال كان الاصل فيه ليله فحذفت الالف لان تصغيرها ليلية وقال الفراء ليله كانت في الاصل ليلية ولذلك صغرت على
 ليلية قال ومثلها الكيكه للبيضة كانت في الاصل كيكية وجعلها الككاكي وهو قد يستش كل فيه في بيت المتنبي
 في انه جمع بين متنافيين استطالة الليله وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله في أي كقول أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم * ودويبه تصغر منها الانامل يريد الموت فصغرا لارادة التعظيم وعليه
 فبسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم * ان تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى أفلات تبصرون أم أنا خير ان
 التقدير أفلات تبصرون أنا خير * والظاهر ان هذه الجملة الاسمية استثنائية على تقدير سؤال كانه لما قال أفلات تبصرون قدر
 انهم قالوا مات تبصرون فقال أنا خير * والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية * بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة فتناة تحتية
 مشددة فهاء تأنيث في ياليت شعري ولا منجبان المهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم * فان الجملة الاستفهامية
 في محل نصب بشعري على أن يكون مصدر ماضيا الى الفاعل أي ياليت شعري به ذا الامر ثابت كما بقوله الرضي أوفى محل
 رفع على انها خبر ياليت والشعر بمعنى المشعور كما بقوله ابن الحاجب وأما الالية فلامعني لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها
 متصلة أو منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك الوجه في الرابع * من أوجه أم
 في ان تكون للتعريف نقلت في هذه اللغة عن طي وعن جبر وانشدوا *
 ١٠٣

في ذلك خيلي وذوي اصلتي *
 برى ورائي باسمهم وامسلة *
 ذو موصول عند أهل
 هذه اللغة وهو هنا بمعنى
 الذي وامسلة بفتح السين
 المهملة وكسر اللام واحدة
 السلم وهي الجارة وانشدوا
 أيضا لبعض طي
 أن شمت من نجد يرقا نالقا
 تبيت ببليل أم أرمدا عاد
 أولقا
 شمت نظرت ونجد من

بناء على ما نقله كثيرون من الأئمة ولو كانت مخالفة الأكثرين لما لزم ان يلحن كثير من
 العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل اه وأقول انما سمي المصنف هذا الخناني قوله
 الخنات على سبيل التغليب لوقوعه مع الخنتين لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية)
 ساعدة في الاصل اسم للسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المنة التختية اسم أم هذا
 الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤية قال في الصحاح والجووة مثال الجموعة لون من ألوان
 الخيل والابل وهي حرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خيلي الخ) ذو عند أهل هذه اللغة
 موصول بمعنى الذي وامسلة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الجارة
 (قوله وفي الحديث ليس من اميرام صيام في ام سفر) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده
 والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الازهرى والوجه
 ان لا يثبت الالف في الكتابة لانهم جمعوا كالف واللام (أل) (قوله أحدها ان يكون
 اسم موصول بمعنى الذي وقروعه) في حاشية التقطازاني وظاهر كلامه يعني الرخصى بل

بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور هنا تامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد و برقات تصغير برق وتالقي
 والاولق شبه الحفون وفي الحديث ليس من اميرام صيام في ام سفر كذا رواه الفر في بفتح النون وسكون الميم ابن تولى بثناء
 فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة رضي الله تعالى عنه في الكشاف هو صحابي روى عنه يزيد بن
 الشخير ولكن لم يسم في الكتابين يعني الصححين في وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء أي تختص بها الاسماء التي
 لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس في بالنون في ولباس في وادخل المصنف الباء على المقصور
 عليه على خلاف السائع كما تقدم في ووحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح في فلم يدخلها مع الراء لانها
 مما يدغم فيه لام التعريف في وواركب امفرس في فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم فيه لام التعريف في وولاء في ذلك لغة لبعضهم
 لا لجمعهم الا ترى الى الميت السابق في فانه ادخلها فيه على السين وهي مما تدغم فيه اللام في وانها في الحديث داخله على
 النوعين في ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين في ال على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما
 موصولا بمعنى الذي في المراد به واحد مدكر في وفروعه في من الاثنين والجماعة لذكر كان ذلك أولوث والدليل على
 اسميتها رجوع الضمير اليها في السبعة نحو الامر وربه زيد والصار بها انا هذ فان قيل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر
 أي الرجل الامر وربه والمرأة الصار بها انا هذ فان قيل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر في غيرها الا في الضرورة
 كما ستعرفه في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

وهو مذهب الاخفش
 في قولهم ذلك المنع من
 اعمال اسمي الفاعل
 والمفعول بمعنى الحال
 أو الاسـ تقبال لوجود
 المبدله عن مشابهة الفعل
 كما منع منه التصغير
 والوصف ولللازم باطل
 فانها لا تمنع من اعمالهما
 نحو جاء الضارب الآن
 زيد او المعطى غدا دينار
 وللقائل بحرفيته ان يلتزم
 منع الاعمال مع وجودها
 ويجعل انتصاب المنصوب
 بعد اسم الفاعل أو المفعول
 المحلى بها مثلا كفي المثلين

بفعل مقدر لا بشئ منها **و** وفي
كما هو الشأن في كل موصول
في مثل جاء الضارب جاء ذوو
انها ليست حرف تعريف **و**
الاعلى اسم مفرد وامادخوه
الواقع في الشاهد الذي ينشد
و كقوله من لا يزال شا
وجدير **و** والثاني **و** وهو
دانت خضعت ولا يقال يحتمل
في المعنى أو في محل نصب **و**
فانظاهرفيه ارادة العهد **و**

بفعل مقدر لا بشئ منه ما يؤيد قول موصول حرفي وليس بشئ لان التأويل مع صلته بالمصدر تعريف
كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير
في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب وهو با وصلته قليلا لا يظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلمها مضارع وذلك دلائل على
انها ليست حرف تعريف كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل
الا على اسم مفرد وما دخلوها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو
الواقع في الشاهد الذي ينشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها المضاف فالاول وهو دخولها على الظرف
كقوله من لا يزال شاكرًا على العمة * فهو حر بعيشة ذات سعة أي على الذي معه وحر بالحاء المهملة أي خليف
وجدير والثاني وهو دخولها على الجملة الاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بني معد
دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون ال هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان ال فيه جنسية فدخولها انكرة
في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لانا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهم ودون
فالظاهر فيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فالظاهر انها موصولة كما قال المصنف والثالث وهو دخولها على الفعلية

ذات المضارع يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد * الخنا اللفظ القبيح ويجدع بالذال المهملة من قولك جدته أي سجنته وحبسته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيته وأما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى في التجديع الذى هو معنى السحن اعجام الدال أيضا والجيم خاص بالشعر خلا فلا خفش وابن مالك في الاخير وهو دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخرى وان ذلك ليس بضرورة فيها تمكن الشاعر من ان يقول صوت جمار يجدع ثم صنع مثل ذلك في سائر الابيات التي أنشدها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو

رأى يفضى الى عدم تحقق
الضرورة لان الشعراء
قادرون على تغيير التراكيب
والايمان بالاساليب المختلفة
وقد لا يتحقق تركيب معين
لامندوحة لهم عنه وكيف
وهم أمراء الكلام وفرسانه
المقتدرون على ركوب
الطرق المتغيرة في التعبير
عن المعنى الواحد وأيضا فلا
يلزم الشاعر تخيل جميع
العبارات التي يمكن أداء
المقصود بها فقد لا يحضره
في وقت النظم العبارة
واحدة تحصل غرضه
فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب
لأنسع الخرق وأمكننا في
كل ما يدعى انه ضرورة ان
ندعى انه امر اختياري
لتمكن الشاعر ان يأتي بغير
العبارة ويعين تركيبا آخر
يتم الوزن به وهذا أسهل
على من له محاولة انظم
الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك
في جميع الاشعار وأغالبها
وقد فسر الأئمة الضرورة

تعريف كما منع ذلك دخولها على الجملة (قوله صوت الجمار الجدد) هذا بعض بيت وهو
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
والخنا المجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهومة والمراد به هنا
خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح جمار يجدع مقطوع الأذن وأما قول ذى الحلق
الطهوى
أتانى كلام الثعلبي بن ديسق * ففي أي هذا ويله يتنزع
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
فان الاخفش يقول أراد الذى يجدع كما يقول هو يضربك يريد الذى يضربك وقال
ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعراء انتهى
وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويقال تنزع اليه بالشروى نزع
بمعنى ورجل نزع أى سريع الى الشر والغضب وفي الشرح ويجدع بالذال المهملة من قولك
جدته أي سجنته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وأما اذا جعل من الجدع الذى
هو قطع الأنف أو الأذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا خفش وابن مالك
في الاخير) فانهم أجازوا دخول ال اسمية في السمة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر
وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه والشاعر هنا مندوحة
بان يقول صوت جمار يجدع وفي الشرح وهو يفيض الى عدم تحقق الضرورة داء أو غالبا
لان الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والايمان بالاساليب والاختيار في تفسير الضرورة
عندهم ما لم يرد الا في الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أولا انتهى
والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذوالتصانيف الجليلة
وهو الاخفش الأوسط أخذ النحوى عن سيبويه وكان أكبر منه سنوا وادق العروض ببحر
المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين
والاخفش هو الصغیر العيني مع سبعة بصرى والاخفش ثلثة هذا والاخفش الأكبر
وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش
الصغير وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في
علم النحو ولا صنف فيه وتوفي سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاء ببغداد وابن

بغير ما ذكره فقالوا هي ما لم يرد ارتكابه الا في الشعر وذلك أعم من ان يكون
للشاعر عنه مندوحة أولا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقبلها هوذا فقال
ذلك العربي نعم اها هوذا الثاني من أوجه أل الثلاثة وان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما
ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون محبوسا في الذي دخلت هي عليه معهودا أي حصاة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته كذا كريب بكسر الهمزة نسيبة الى
الذكر غير القلي ونحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة

كانها كوكب دري ونحو اشترت فرسائم بعث الفرس وعبره هذه أي الامر الذي تعتبر به وتعتبر بعني علامتها وان يسد
الضمير مسدها مع مصحوبها أي ألا ترى انه يصح ان تقول في المثال الاخير اشترت فرسائم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا
الكلام في تلك الآيات وقد ورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهم ان يصلحوا بينهم ما صلحوا والصلح خبر فان أل في الصلح
دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها أي يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية
بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرها وجوابه اننا نتنع على هذا التقدير صحة
حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذا اصل مساواة الضمير لرجعه قالوا والمعهود قد تقدم ذكره صريحا كافي المثل المتقدمة
ويسمى العهد الخارج الحقيق وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارج التقديري كافي قوله تعالى وليس الذكركالانثى فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في وضعها أي والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لميت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى
وليس الذكركالانثى طلبت كالانثى التي وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام في الانثى للعهد الذكري
ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمنع كهي على الفصح حسبما تقرر في محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها

انما يجب اطرافها بمعنى
انها كل ما وجدت وجد
ما هي علامة عليه كال التي
هي من علامات الاسم
وهنا كذلك حيثما وجد
سد الضمير مسدها مع
مصحوبها احكمنا بانها للعهد
الذكري ولا يحكم عند فقد
هذه العلامة بانها ليست
له على انه لو سلم وجوب
الانعكاس لم يرد لان امتناع
الانثيان بالضمير في هذا المحل
لمانع خاص وهو كون
الجار كافوا لافلامانع من
سد الضمير لوجربغيرها
فقيل مثلها هو أو معهودا

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائي ولد ببحران من الاندلس وقدم دمشق وتصدر
بها الاقراء العربية وقدم حاب أيضا وتصدر بها واشتغل بفقهاء الشافعي وكان كثير العبادة
حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة وقيس سنة ستمائة وتوفي
بدمشق ليلة الاربع ثاني عشر شعبان سنة احدى وستين وستمائة (قوله وعبره هذه ان
يسد الضمير مسدها مع مصحوبها) في التعليق وقد ورد عليه قوله تعالى وليس الذكركالانثى
فان أل في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمنع ان يقال
كهي على الفصح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافوا لافلامانع
من سد الضمير لوجربغير كاف فقبل مثاها (قوله وفيه نظر لانك تقول لاشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه
من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصه ببال التي للحضور ما يكون
معها لفظ دال على الحضور ونحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الآن
(قوله ولان اني بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان
الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى
وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما في الحضور حالة
التكلم (قوله ولان الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة) في الشرح يحتمل ان يكون ابن

ذهنياء والمراد به ما يتفرد المتكلم بعرفته كما ان المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه والافعاله لا يكون عصفور
الاف في الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود
بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التكلم ونحو اذ يما يعنونك تحت الشجرة أو معهودا
حضور يما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم وقال ابن عصفور ولا تقع هذه الابعاد أسماء الاشارة نحو جاني
هذا الرجل أو أي في النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمن الحاضر نحو الآن اه وفيه
نظر لانك تقول لاشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر وهذا كله كلام الامام جمال الدين بن
مالك في شرح الكافية الشافية وهو لان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم وانما هي لتعريف شيء كان
موجودا قبل التكلم فلا تشبه ما للكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم وهو لان الصحيح في حال
الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها في الآية التي هي
لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بني هذا الطرف لتضمنه اياها وهذا الذي حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسي
وقال السيرافي يبنى لشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون في

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها قلت
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراعاة بسائر الاسماء اجناس التي يعقودها التعريف والتعكير
والاورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلى ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للسئلة
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداءة هي لازمة عند الاكثرين
فان قلت وايضا قد حكى عن سيبويه ان اللام في البنية لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بنية ولا أفعله
البنية اسكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني وهو الجنسية اما الاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل
حقيقة نحو وخلق الانسان في كل انسان في وضعها في العموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ونحو ان الانسان في خسر

الذين آمنوا والاستثناء
من الاول آية شموله
واستغراقه في الاستغراق
خصائص الافراد وهي
التي تخلفها كل مجاز نحو
زيد الرجل علما في أي
هو كل رجل باعتبار العلم
في أي السكامل في هذه
الصفة في فكل تخلف
أل في ذلك على سبيل
المجاز لا الحقيقة في ومنه
ذلك الكتاب في أي الكتاب
السكامل في الهداية فكانه
كل كتاب لاشتماله على
ما فيها من الهداية على وجه
البلغ وهذا الذي ذكره
المصنف في هذا القسم
يصدق على الاستغراق
العرفي فنحوجع الامير
الصاغية أي صاغية بلمه
أو صاغية مملكته فان كل
تخلف الاداة فيه بتجاوز
وليست شمول الخصائص

عصفو لم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن تعريف الحضور وانما أراد ال التي بني هذا
الطرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي
تضمنه الآن معنى ال لانفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفو في اسم الزمن
الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا للمفوض فكذا الآن (قوله)
ولا نعرف ان التي للتعريف وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان نعرف بالفون
ونفها صحيح لانه لا يرى بذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالثبوت التخيية والبناء للمفعول
فنفيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه
هنا كلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة
وردت لازمة (قوله) أولا لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا في الشرح
هذا يصدق على الاستغراق العرفي فنحوجع الامير الصاغية أي صاغية بلمه أو صاغية مملكته
فان كل تخلف الاداة فيه بتجاوز وليست شمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ
وأقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد
كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكمثير من
المحققين بان الغرض من نفسه ير الشئ قد يكون تمييزه عن شئ معين فيمكن في ما يفيد الامتياز
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون أعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله
تعالى ذلك الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله) وقولك والله
لا تزوج النساء أولا أليس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في الشرح ولما منع ان يمنع
كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء وليس واحد من الثياب متمارغ فيه فذهب الشافعي

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغية بلمه الامير أو مملكته دون من عداهم في اول تعريف الماهية وهي التي
لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شئ حي أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهره انه ليس المعنى
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداة لا حقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية في نحو
وقولك والله لا تزوج النساء أولا أليس الثياب فان المراد فيه الماهية في ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما أي من
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولما منع ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد
منارغ فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على
ان معنى الجمع باق مع اداء العموم وليس مملو بها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

فان الاجناس امور معهوده
في الازهان متميز بعضها
من بعض ويقسم المعهود
الى شخص وجنس
والالف واللام عند السكاكي
انما هي لتعريف العهد
الذهني خاصة واما الجنسية
والاستغراقية والعهدية
عهدا خارجيا فكلها داخله
تحت العهد الذهني واستند
في ذلك الى امر نوزع فيه
والكلام فيه يطول فن
أحب الوقوف على ذلك
فعليه مراجعة المفتاح
وشروحه وهو الفرق بين
المعرف بالهذه التي
لتعريف الماهية وهو بين
اسم الجنس النكرة هو
الفرق بين المقيد والمطلق
وذلك ان ذال الف واللام
يدل على الحقيقة بقيد
حضورها في الذهن واسم
الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد فالحضور معتبر في
المعرفة في مدلول اللفظ
غير معتبر في النكرة وعدم
الاعتبار غير اعتبار العدم
وهذا الفرق وقع في الجني
الداني لابن أم قاسم وهو في
الاصل منسوب للشخ
شمس الدين الخسرو شاهی
ووقع في الاشباه والنظائر
للقاضى تاج الدين السبكي
كلام أردنا اراده برمته

انه لا يحنث الابتروج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي
بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الركثرة حتى لا يحنث الاباحدي عشرة مثلاً انتهى
وأقول ليس القول بأنه لا يحنث الاب بالثلاث قولاً بل باللام فيه - ما لا يستغراق والامّا حنث
الاجمع مع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتمأمل وفي تلويح
التقاراضي في أصول الحنفية والجمع المعروف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره أئمة العربية
في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بأنه ليس القصص الى عهد
أو استغراق فلو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد
لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال
غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به
عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم حينئذ لا يحنث قط ويصدق ديانة
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا
بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب
الخيل يحصل البربر كواب واحد ويعمى في النفي مثل لا تحل لك النساء أى واحدة منهن فعلى
هذا الوجه حرف اللام مع - ولذا لا تتم على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان
الجنس يدل على الركثرة باعتبار انه مفهوم كل لا يمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم
لا يجوز أن يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن
فتكون اللام مع - ولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع مجازاً عن
الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه
كيف صرح أولاً بأنه مع نية العموم لا يحنث قط وأشار آخر الى ان الحنث بالثلاث مبنى
على حمل الجمع المعروف باللام على ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يحنث
ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول في هذه) أى في ال
الجنسية التي لا يحنثها كل لا حقيقة ولا مجازاً انه التعريف العهد قال ابن مالك في شرح
الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشترى اللحم فان
قائل هذا انما يخاطب من هو معناه بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو
كلمة كور المشاهدة انتهى وقال التقاراضي في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصص معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد سواء كان المعهود مذكوراً صريحاً أو كناية أو لم يكن مذكوراً بل كان حاضراً كما في
صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضراً بل كان معلوماً للمخاطب نحو ركب السلطان
وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو
تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحدهً ما ان توجد قرينة البعضية
كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني أولاً وهو الاستغراق فالعهد الذهني - هذا المعنى
والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم
الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق) التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول ان من
يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً الفرق عنده بين

بغالبه الى جال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحيح الالذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصود ايه تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هـ ذاهو الذي كان الشيخ الامام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد كرت ذلك مبسوطا في منع الموانع وانا قائل بما قاله الوالدرجه الله تعالى غير ان لي فيه زيادة ونقصا ومعه مباحثه اما الزيادة فاني لا اشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصورة الخارجية فلان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولان تجعل اسم الجنس مشروطا فيه الصورة الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير اننا لا نراه وأما النقص فقوله في علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصود ايه التمييز ان عني بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وان عني أمرا آخر فلا بد من بيانه فانا انقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفريعا على الفرق الذي ابداه اذا دخلت آل الجنسية على اسم الجنس ساوي علم الجنس وأقول ينبغي على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صحبها العموم اما اذا اقتضت على أصل الحقيقة فالعني مستفاد قبل دخول آل عليه فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام في كل انما لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا أريد بكل منه ما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا ينبغي ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الاعلى تأويل وتحصل من هذا ان الواضع بتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تعيينها في الخارج ١٠٩ وقد يضع منها الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن
غير مخصص لها بالوضع وقد
يضع لها ملاحظا لافراد
الخارجية غير مخصص
لها بالوضع فهذه خمسة
اقسام واسم الجنس عندي
منها الخامس وعلم الجنس

هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت
اسامة ولقيت أسدا وهوان أسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد
اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهـ هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن
واذا أطلقا على الواحد فالأمر أريدت الحقيقة وزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد
ضمنا وامام يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس
وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الرابع وكان الخسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد
فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتبع هذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه
ينبغي ان يشترط ان يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور
قال وبهذا يفسد فرقه لان اسامة ونحوه من اعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية
ما يشبهها من الصور او المنتزع من بينها ساوي الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدهما علما والآخر نكرة قال فالحق ان العلم
انما يكون موضوعا للشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام واعلمهم شبهوا الصورة
الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسر وشاهي قلت ان تم هذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد
الشخص الذهني فانه صريح في ان الوضع لصورة مشخصة في الذهن اخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام انما يكون
لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعيينها وتشخصها في الخارج بالنسبة
الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم لم تعدد
قلت قال النحاة في باب غير المنصرف العدل تحقيقى وتقديرى وفسر والى التقديرى بأنه الذى اضطررنا اليه حين وجدناهم
يعاملونه معاملة المعدول بان منعوه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيت ان نحوى عصرنا عبد الله بن هشام رحمه
الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقى كزبد وعلم تقديرى كاسامة فانا انما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم يعاملونه
معاملة الاعلام فنعوه من الصرف ومن دخول آل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة أجرا من تعالة
وجوز واجب الحال منه في قولهم هذا اسامة أجرا من تعالة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة
شائع في افراد جنس الاسد فهذه من الاستدلال بالاثرة على المؤثر وكذلك مسئلة العدل سواء الى هنا كلامه وعمراده بالشيخ

الامام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي علامة وقته غير مدافع وبعد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجمعين في تنبيهه قال ابن عصفور أجاز وافي نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدئ وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر في الرجل شيئا كان أي عطف بيان في قدرته أن فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس فيكون ذوالالام الحضورية أعرف منهم - هذا الاعتبار في اذ قدر في الرجل ١١٠ في نعتا قدرته أن فيه للعهد فالعني مررت به ذا هو الرجل المهور بيننا فلا دلالة فيه

على الحضور في فقدان ما يدل عليه في الاشارة تدل عليه في بذاته في كانت أعرف في منه في هذا في قال وهذا معنى كلام سيدي به في وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور في هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه وحكي هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعتا فقال وفيه نظران الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا تكررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسير له قلت

بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معروفة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الأشخاص معروفة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدئ) لقائل ان يقول لانسم لم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيدي به ذا الجملة من قولهم يا هذا ذا الجملة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذي الالف واللام وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز ان يحصل ال ايضاح من مجموعهما واذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامع بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السكيت الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لانعتا وكذا ابن جني انتهى (قوله وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اکتفى به المخاطب فذا لم يخرج الى نعت والازاده من النعت ما يراذبه المخاطب معرفة (قوله وأجاب بانه اذا قدر بياننا قدرته أن فيه لتعريف الحضور) في هذا الجواب نظران مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد (قوله فالاولى كالتى في أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) في الشرح فيه نظر فانما قد تحذف فيقال لذي ولدان ولذين واتى ولا في حكاية في التسمييل وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرئ صراط الذين قرأ أبي بن كعب وابن لسميعة وأبور جاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها ال وهي اللاتي واللواتي واللاه واللاه واللاه واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتى في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة ببناء على ان مثل هذا الجمع لا يطلق الصالح لكل والبعض من غير ظهور في أحدهما على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم

النساء

قد جعل سيدي به ذا الجملة من قولهم يا هذا ذا الجملة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذي الالف واللام وهو مخالف لما حكاها ابن عصفور في الوجه الثالث في من أوجهه ال الاربعة وان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى وهي الزائدة اللازمة في الاسماء الموصولة نحو الذي والتي وفروعها ما في على القول بان تعريفها بالصلة في من جهة ما فيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد انه معلوم عند المخاطب فلا نقول انا الذي أكرم هندا الا ان نعتقد انه يعلم ان شخصا كرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف ما فيه ال من الموصولات بها كالذي والتي وتعريف أي بالاضافة وما ليس فيه اضافة

ولأل كمن يكون في معنى ما فيه أل وينقل هذا القول عن الاختش وعلى الأول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة
لازمة وفيه نظر فانهم اقد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولا في حكاة في التسهيل وحكي عن أبي عمرو ان اعرابيا قرأ
صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرئ السلمي صراط لذين قرأ لبي بن كعب وابن السميع وأبو رجاء
بتخفيف اللام حيث كان جعاً أو واحداً وكلا واقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر **بضم النون** بفتح النون وسكون
الضاد المججمة نقل من النضر الذي هو اسم للذهب والنعمان **بضم النون** نقل من اسم **بضم النون** واللات

والعزى **بضم العين** علمين لصنين
اما اللات فكانت لتتخفيف
بالطائف وقيل بتخيلة
بعدها قريش وهو في
الاصل اسم فاعل من لت
يلت فهو مشدد التاء الا
انه خفف عند النقل
وحكى عن ابن عباس انه
قرأها بتشديد التاء واما
العزى ففكوه من تأنيث
الاعز كانت لغطفان
وأول من اتخذها ظالم بن
سعد وقيل كانت مرة
بعث اليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمر فاحرقها
أو قطعها قلت في جعل
أل في مثل ذلك زائدة
لازمة نظران العلم
بالفرض هو مجموع الالف
واللام وما دخلت عليه
فهى جزء من العلم كالزاي
من زيد والجيم من جعفر
ومثل ذلك لا يقال فيه
انه زائد **بضم النون** بشرط
مقارنتها **بضم النون** لا تجالها **بضم النون**
أى جعلها أعلاماً من

النساء وقوله تعالى والمطافات يتربصن فلا تنافي بينه وبين حذف أل في بعض الاسماء
الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعنى وان لم يقل
بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهى لازمة أيضاً فإن ما ادعيته الآن
في الآن انتهى وأقول يعنى بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التى للتعريف لازمة وقد
قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذى ذكره (قوله) وكلا واقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظران العلم بالفرض هو مجموع الالف واللام وما
بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم
بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعده المراد بال الزائدة هى التى لا تدل على تعريف
سواء جعلت جزأ من افظ أو دللت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شئ أصلاً (قوله)
كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر فى الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة
ابن خزيمه بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان فى الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان
ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه فى قراءته بتخفيف التاء وهى
قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بخيلة عند سوق عكاظ وأما قراءته
بتشديد التاء وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير فى رواية فقال ابن عباس كان رجل
بسوق عكاظ يات السمن والسويق للبحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبده واذلك
الجحر وسموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يات السويق ويطعمه للبحاج فسمى
ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه فى التشديد اسم فاعل من اللات ويمكن أن يكون
المنقول عنه فى التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى فى الاصل تأنيث الاعز ثم نقل
الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتاً
وأقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق
الشجرة وهو يقول يا عزى **بضم النون** ككفرانك لا سبحانه انى رأيت الله قد أهانك وتمثيل المصنف
بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به فى شرح التسهيل لذلك وقد اعترض
عليه بانه مثل به فى الخلاصة لما أل فيه للمع أصله وهو ما نقل مجر دامن أل وجوابه ان الممثل
به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما يقارنه وان كان فى اللفظ واحداً وذلك ان الممثل به
لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونها والممثل به لما يقارنه غير ذلك العلم
مما نقل اليه اسم النعمان مجر دامن أل ودخلت عليه للمع أصله (قوله) كالسموع (ل) مثله اليسع

غير ان تسمعه قبل العلم لغيرها **بضم النون** كالسموع **بضم النون** بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عاد ياء اليه ودى أحد
شعراء الجساسه وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل وان هو
لم يحمل على النفس ضمها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفى كون هذا العلم مر تجلانظر فى القاموس انه يطلق
على ذباب الخيل فانظره وفى دعوى زيادة أل فيه نظر كما مر **بضم النون** بشرط مقارنتها **بضم النون** أى لكونها اعلماً لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة **بضم النون** على بعض من هى له فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيفة **بضم النون** بلاد الهجرة النبوية
بضم النون النجم للثريا وهذه فى الاصل لتعريف العهد ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجى الذى يكون بحرى ذكر المعهود

قبل واعاها من قبيل العهد الدهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكرا شهرته فالبيت اشهر استعمله في بيت الله
لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرها من المدن وكذا النجم لثريا بالنسبة الى غيرها
من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان الميوق ويوم الاثنين والنابعة من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداة وقد سمع
نزعها حيث قالوا هذا ميوق وهذا يوم اثنين مبار كفيه وقال ونابعة الجعدي بالرملي بيته * عليه صفح من تراب مصوب
وقد يجاب عن هذا وعما تقدم ايراده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قليل نادر فلم يحفل به واطاق اللزوم من يداه
الغلبة وفيه نظر **والثانية** وهي غير اللازمة **بأنواع كثيرة واقعة في الفصح** ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث
يقاس عليها **وبغيرها** أي غير كثيرة **بأنواع كثيرة** وهي الكثرة الواقعة في الفصح هي **بأنواع كثيرة** على علم منقول من
مجرد **من آل** **بأنواع كثيرة** احتراز من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول آل عليه
بأنواع كثيرة الذي نقل منه ذلك احتراز عما اذا لم يلح الأصل فلا تدخل الاداة عليه **بأنواع كثيرة** وعباس وضحاك
وفضل وليث **بأنواع كثيرة** في الحارث والعباس والضحاك **بأنواع كثيرة** والفضل والليث بادخال الاداة وليس ادخالها عند اللحن
متعين بل الحاصل يقتضي ثبوت حكمه وهو قبل العلمية كان يستعمل بالاداة تارة وبدون أخرى فكذا بعد العلمية
اذا لحظ الأصل **بأنواع كثيرة** يتوقف ١١٢ هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعرفة وأحمد

فان قلت المسئلة مفروضة
فيما اذا كان العلم المجرد
منقولا مما يصلح لدخول
الاداة عليه وأجد منقول
من مضارع خال من الضمير
فلا يصلح للاداة فلا يصلح
التمثيل به في هذا المقام
قلت لان سلم انه منقول من
الفعل بل من اسم التفضيل
للفاعل أو المفعول فقد وقع
في كلامهم ما يقتضي
استعماله بمعنى أكثر مجودية
من سائر المجودين فجوز

والسموع بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واوسا كنه فهمزة اسم لابن عاديء بالماء وهو يهودي
من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك فارت آل فيه ارتجاله وقيل مضارع وسع سمي به ولا
ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفي الصحاح يسع من أسماء الجهم وقد أدخل عليه الالف
واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويؤيد ويشكر الا في ضرورة الشعر (قوله)
على علم منقول من مجرد صالح لها ملوح أصله) أراد بالمجرد المجرد من آل واحتز بقوله صالح
لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويؤيد فانه لا يصلح الا في الضرورة وأراد باصله المنقول
عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان
والصفة كحارث (قوله بأعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد
يستعمل الا في القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذي بيننا واللسان
وهو بفتح المعجمة وسكون النون القوط الاعلى وللنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه
الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن
ميادة شاعر متقدم وميادة أمه وقبله

في أحد اسم النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المجودين
بأنواع كثيرة وهي غير المكثرة **بأنواع كثيرة واقعة في الشعر** واقعة في شذوذ من النثر فالاولى كالدخلة على يزيد وعروفي قوله
بأعدام العمر ومن أسيرها **بأنواع كثيرة** حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن يزيد مباركة **بأنواع كثيرة** شديدة ابا عباة الخليفة كاهله
ولا يخفى ان عمر اعلم منقول اذ العمر بفتح لغته في العُمُر الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم قال الله تعالى لعمر كاهله
سكروهم بعمهون وهو أيضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بيننا والعمر أيضا الشنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول
من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلح أصله وتدخل عليه الاداة لكن فارق الاول في ان ذلك واقع
في السعة وهذا الناقض في الشعر واعباة الخليفة اجالها جمع عباة بالكسر وهو الحبل وهذه استعارة لتحقيق شبهة أمور
الخليفة وما يحتاج اليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الأمور بالاحمال الثقيلة التي لا ينال الغرض
منها الا بعد نقلها من الحمل التي هي مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارث وشدة بحيث يحمل تلك الاعباء
كناية عن كفاية المدح للإمامة العظمى وأهليته لها وهما **بأنواع كثيرة** هذا أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن يزيد بن عبد الملك حكي
المأورد في كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا اتقاء يوم في المصحف فخرج له قوله تعالى واستمضوا وخاب كل جبار
عنه **بأنواع كثيرة** وأنشد **بأنواع كثيرة** تم دكل جبار عني **بأنواع كثيرة** فها أنا ذاك جبار عني **بأنواع كثيرة** اذا ما جئت ربك يوم حشر *
قبل يارب من قتي الوليد فلم يلبث الا أياما ثم قتل شرفه قتله وعاقب رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

والعافية ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسوء ما أتت أعمالنا فاما الدخلة على وليد في البيت في الثاني في الملح الاصل وقيل ال
 في اليزيد والعمر وللتعريف وانهم انكرا ثم ادخلت عليهم ال في فليست الاداة فيهم ازائدة في كما يشكر العلم اذا اضيف كقوله
 علاز يذنا يوم النقرار اس زديكم في * بابيض ماضي الشفرتين يمانى والفتابقع النون والقاف الرمل والمراد بالابيض
 السيف قال الرضى وتعريف العلم المنكر بالاضافة أكثر من تعريفه باللام قال وعندى انه تجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
 اذا لم ينع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى يجوز ان يصدق بجوز ذلك وان لم
 يكن في الدنيا الا زيدا واحدا ومثله قولهم مضرا الجراء وانما راء الشاء وزيد الخيل ١١٣ فان الاضافة فيه ليست للاشتراك

المتفق هو هذا كلامه

في واختلاف في الدخلة

على بنات أو برقي قوله

ولقد جنبتك الكؤا وعسا قلا

ولقد جنبتك عن بنات

الأوبر في

جنى يعمد الى واحد

تقول جنبت الثمرة أى

قطعتا وفي البيت عداه

الى اثنين فاما أن يكون

الاصل جنبت لك ثم حذف

الجار فانتصب المجرور

بالفعل واما أن يكون

ضمته معنى أعطيت فعداه

الى مفعولين والا كؤا جمع

كم وهو بنات معروف يقال

لواحدة كم وللجماعة منه

كما بالتاء على غير قياس

وهو من النوادر والعسا قيل

جمع عسقول بضم العين

وهى الكأة الكبار البيض

ويقال لها شحمة الارض

وبنات الأوبر كما صغار

من غبة على اون التراب

في فقيل زائدة للضرورة

همت بقول صادق ان أقوله * وفى على رغم العذول لقائله

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة
 خمس وعشرين ومائة وكان فاسقامته تكلمها بالشرب والغناء جبارا عنيد اقسام المسلمون
 مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجند
 فأخذ دمشق وكان الوليد بنا حية تدمر يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فاربوه وامسكوه
 وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعبا جمع عب بكسر الميم
 وسكون الموحدة بعد هاهمة وهو الجمل والكاهل الحارك وهو ما بين فروع الكتفين
 قال عليه السلام غيم كاهل مضرو عليها المحمل كذا في الصحاح (قوله علاز يذنا يوم النقالخ)
 الابيض هنا السيف والماضى القاطع والشفرتان حد السيف واليمان نسبة الى اليمن
 والالف عوض من ياء النسب فلا تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يمانى (قوله ولقد
 جنبتك الكؤا الخ) جنبت الثمرة قطعتها والمراد هنا اعطيتك أو جنبت لك فحذف الجار وأوصل
 الفعل بالمجرور والا كؤا جمع كم وهو بنات معروف يقال لواحدة كم ويجب معه كما على
 غير قياس والعسا قيل جمع عسقول بضم العين وهى الكأة الكبار البيض وبنات أوبر كما
 صغار من غبة على لون التراب (قوله ورده السخاوى) الملقب علم الدين هو المقرئ الكبير
 شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصرى السخاوى الملقب
 علم الدين استغل بالقاهرة على الشاطبى ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان الناس فيه
 اعتقاد عظيم قال ابن خلدان رأيت بدمشق والناس يزجون عليه في الجامع لاجل القراءة
 ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت وهو راكب على جمعة يصعد الى جبل الصالحين
 وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دفعة واحدة وهو يرد
 على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثمانى عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة
 وقد نيف على ثمانين سنة والسخاوى نسبة الى حضابليدة بالقرية من أعمال مصر وقياسه
 سخوى ولكن الناس أطلقوا على سخاوى (قوله لانه قد آمن فيه التنوين) لان ال لا تجامع
 فلم يسقط الجر من أوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان
 سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا غيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

١٥ نى ل

لان ابن أوبر علم على نوع من الكأة وهو قد بيناه فيم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات
 عرس ولا يقال بنو عرس لانه لا يعقل ورده السخاوى في شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراءات السبع وانظنه أول
 شارحها في بانهم لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخفصه بالفحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سم ومنه في
 بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والافتل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصاغر الطالبة فضلا عن امام فاضل في لان
 ال تقتضى ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين في وهذا مبنى على ان المحذوف لمنع الصرف
 بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعدد ضرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانهم لم يكن مع اللام
 والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظاهر ان سقوطه لتبعية التنوين بالاصالة وقال قوم المشابهة

ع. ير المنصرف الفاعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال
الضرورة تابع للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم بعد بلا ضرورة اليه أو مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا النص من أول الامر على انه
لو لم يسقط الاشابهة الفعل لا لاضافة ولا للبناء ولا لشي آخر فخذوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه
وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام مر وسياق ان شاء الله تعالى **و**وقيل أل فيه للمع الاصل لان أو بر صفة
نكرة وحسين واجم ووقيل **هـ** هي فيه **و**التعريف وان ابن أو بر نكرة كابن اللبون قال فيه مثله في قوله

١١٤

وابن اللبون اذا مال في قرن
لم يستطع صولة البزل
القناعيس **و**
وابن اللبون ولد الناقة اذا
استكمل السنة الثانية
ودخل في الثالثة ولز
شدو الصق والقرن حبل
يقرب به البعيران والصوله
الوثوب والبزل بضم الموحدة
واسكان الزاي جمع بازل
وهو من الابل ما طلع
نابه والقناعيس جمع قنعا
وهو العظيم من الابل
والنون فيه زائدة ويقال
حمل قنعا بضم القاف
أي عظيم الخلق والجمع
قناعيس بفتحها **و**قاله **و**
أي كون ابن أو بر نكرة
واللام فيه للتعريف
أبو العباس **و**المبرد ويرده
انه لم يسمع ابن أو بر الا
مع صرف **و**ولو كان
نكرة صرف اذ ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعه الله لما عاد في قوله أعد
ذكرناه ان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل
الوزن دون الجر **(قوله وابن اللبون اذا مال الزالح)** ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شدو القرن بالقاف وفتحين حبل يقرب به البعيران
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع
قنعا وهو العظيم من الابل **(قوله ويرده انه لم يسمع ابن أو بر الا مع صرف)** في الشرح
يعني ولو كان نكرة صرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس
وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحر
علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها
وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل يقال هذا أو بر أي كثير
الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة
الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يمتشي على رأي
الاخفش القائل بان مثل أحر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم
الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما
وحده كاو بر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستكر قولنا اذا جعل أو بر علما من جهة
ان الكلام فيما اذا كان جزءا لم اه وأقول في تخرج الشارح قول المبرد هذا على قول
سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه
علمية سابقة كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أو بر علم
في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها او بدونها نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف
قول المبردان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان
يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طر والاسمية على الصفة الاصلية
لا يخرجها عن كونها علمة تمنع الصرف كسود للعلمية وادهم للبعد وهذا الجواب كما تراه يمتشي

الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من
كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا
للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل كما مر يقال
هذا أو بر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية
مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يمتشي على رأي الاخفش القائل بان مثل أحر اذا نكر بعد
التسمية يصرف والمبردان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان
علما وحده كاو بر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستكر قولنا اذا جعل أو بر علما من جهة ان الكلام فيما اذا
كان جزءا لم **و**والثانية **و**هي الواقعة في شدو ومن النثر **و**كألو واقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول أي مترتين

وهو جاء الغفير والجماع من الجمل وهو الكثير يقال امرأة جساء المرافق أى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من
 الغفر وهو السرة بمعنى الغافر أى السائر من أكثرهم وجه الأرض حذفت التاء جلا للفعل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى
 المفعول وهو صفة الجاء أى الجماعة الكثيرة السائرة وهو قراءة بعضهم ليجر من الأعز منها الأدل أى فى هذه المنصوبات
 كلها زائدة لأن الحال واجب التكبير لأن الأصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المستند فقط ولا معنى
 للتعريف هناك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التى مثل فى المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة ال فىها
 لتجرى على ما تقر فى الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التى حكها
 فقد قرئ أيضا ليجر من الأعز بالبناء للفعل وقرأ الحسن وابن أبى عمير ليجر من بالنون والبناء للفعل ونصب الأعز
 والأدل حكم الزمخشري القراءات الثلاث قال ومعناه خروج الأدل أو إخراج الأدل أو مثل الأدل والتأويل الأول
 خاص بالقراءة الأولى والثاني والثانية أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله
 فان قدرت الأدل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى خروج الأدل كما ندره الزمخشري لم يحتاج إلى دعوى زيادة ال فى
 لزوال ما كان محو جالها وهو جعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال تنبيه كتب الرشيد دليله إلى القاضي أبى يوسف
 بسأله عن قول القائل فان ترفق ياهند فالرفق أين * وان تخرق ياهند فانطرق أشام * فانت طلاق والطلاق عزيمة *
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به

برفق بفتح الفاء فى الماضى
 وضعها فى المضارع قال
 الجوهري وحكى أبو
 زيد رفقت به وارفقت به
 بمعنى وكذلك ترفقت به
 قال والخرق مصدر
 أخرق وهو ضد الرفق
 وقد خرق بالكسر يخرق
 خرقا والاسم الخرق
 بالضم وفى القاموس انه
 يقال خرق كخرق وخرق
 ككسر والابن مأخوذ
 من الين وهو البركة

على قول سيبويه وغيره فلجاء عليه (قوله الجاء الغفير) الجماع من الجمل وهو الكثير والغفير
 من الغفر وهو السرة أى الجماعة الكثيرة السائرة (قوله كتب الرشيد دليله إلى القاضي
 أبى يوسف) هكذا ذكر هذه الحكاية فى المجاميع الأدبية وهى مذكورة فى المبسوط وهو
 كتاب فى فقه أبى حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن جماعة أن الكسائى كتب إلى محمد
 بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرائها عليه ما قول القاضي الامام فمى قال لامرأته وذكر
 البيت فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا
 فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ بالطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه قال
 فانت طالق ثلاثا ثم ابتدأ بالطلاق عزيمة (قوله فان ترفق ياهند الخ) الرفق ضد العنف
 يقال رفق بفتح القاف برفق بضمها وفى الصحاح الخرق مصدر الخرق وهو ضد الرفق وقد
 خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفى القاموس خرق وخرق ككسر
 والابن من الين وهو البركة والاشام من الشؤم وهو ضد ها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقى)

والاشام من الشؤم وهو ضد الين وزعم ابن يعين ان فى البيت الثانى حذف الفاء من جواب الشرط والابتداء أيضا
 والمعنى فهو أعق وأظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين فى البيت لجواز أن تكون موصولة وتسكن
 القاف للتخفيف كقراءة أبى عمرو وما يشعر كى باسكان الراء وأعق خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة
 ولا فتح بل يقال ماذا يازمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسألة نحوبة فقهية ولا آمن الخطأ ان
 قلت فيها برأى فأنبت الكسائى وهو فى فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة فى يقال طلقت المرأة بفتح اللام
 تطلق بضمها هى طالق وطالقة أيضا قال الاعشى * اجارتنا بينى فانك طالقة * قال الاخفش ولا يقال طلقت بالضم كذا
 فى الصحاح بل لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما
 بينهما اجلة معترضة فكتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى مجاور فوجهت به إلى الكسائى اه ملخصا وفيه دليل على
 انصاف أبى يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضى عنه وهو أقول ان الصواب ان كلام من رفع والنصب محفل
 لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة اما الرفع فلان فى الطلاق اما لجزء الجنس كما تقول زبد الرجل أى هو الرجل المعتد
 به واما العهد لذكرى مثلها فى فعصى فرعون الرسول أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقى
 وهى التى تخلفها كل حقيقة بل لئلا يلزم الاخبار عن العام وهو الطلاق المراد به كل طلاق وبالحاصل وهو ثلاث الذى
 هو فرد من افراد ذلك العام كما قال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات **فعل** على العهدية يقع الثلاث **كم** وهذا الوجه
 فالتكسافي **كم** وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسافي وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق وحينئذ
 يقتضى **كم** النصب على ذلك **كم** وقوع الثلاث إذا لمعنى فأنت طالق ثلاثا **كم** كما قال الكسافي **كم** نعم اعترض **كم** ولا معنى ثم هنا
 والاحسن أن لو قال واعترض **كم** بينهما ما يقوله والطلاق عزيمة **كم** محتمل **كم** لأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ
 فلا يلزم وقوع الثلاث لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا فاما يقع ما نواه **كم** وفيه نظر أما أولا فلأن الكلام محتمل
 لوقوع الثلاث على التقدير الذى ١١٦ ذكره بان تجعل آل للعهد الذكري كأن تقدم له في أحد وجهي الرفع كأنه

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من أن يكون معنى السكك المجموعى لا كل فرد فرد وبصير
 المعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث لأن الواقع من الطلاق في العقود ثلاث أه وأقول ليس
 السكك المجموعى معنى من معنى اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام
 بمنزلة كل في بعض معانيها وهو السكك الأفرادى أن يكون بمنزلة في البعض الآخر وهو
 السكك المجموعى وقوله **م** اللام التى للجنس الحقيقى يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الأفراد
 به بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به الثقة زان فى مطوله فقال أن المفرد الداخل عليه
 حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
 وإن حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض أه على أنه لا يصح جعل اللام
 هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لأن مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم
 إلا أن يراد مجموع أفراد الطلاق فى عقد واحد **(قوله فعل على العهدية يقع الثلاث)** يعنى اذا علم
 أن العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب
 على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فاما تقع
 الواحدة أه كلامه ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة اذا لم يعلم أن المراد الثلاث والحق أن كلام
 المصنف إنما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية كما يفسح
 عنه قوله آخر أهذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر **(قوله وأما النصب)**
 فلأنه محتمل أن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث لقائل أن يقول
 انما يقتضى **كم** كونه مفعولا مطلقا ووقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول
 أو للطلاق الثانى واللام للعهد وما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثانى واللام للجنس
 فلا يقتضى ذلك **(قوله ولأن يكون حالا من الضمير المستتر فى عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع**
الثلاث) فى الشرح فيه نظر لأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بان
 يجعل للعهد الذكري وأقول قد شبّه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه أن المصنف لم يلزم الواحدة
 على تقدير الحال من الضمير فى عزيمة وانما فى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث
 وذلك على تقدير أن تكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير أن لا تكون له
(قوله فاما يقع ما نواه) هذا جواب سؤال نشأ من قوله أن الصواب أن **كم** كلاما من الرفع
 والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

قال والطلاق الذى ذكرناه
 ليس بالغو ولا لعب بل هو
 معزوم عليه حاله كونه
 ثلاثا وأما ثانيا فـ لانه
 لا يظهر داع الى الايمان
 بقوله اذا كان مع جملة
 ثلاثا حالا من الضمير فى
 عزيمة إلا أن يكون غرضه
 بيان أن الحال فى معنى
 الظرف كما تقول معنى جاء
 زيد قائما جاء فى حال كونه
 قائما والامر قريب فيه
 فان قلت وفيه نظر من
 وجه آخر وهو قوله أن
 فى العزيمة ضمير مستتر
 اذ هو مصدر والمصدر
 لا يضم فيه قلت انما ذلك
 اذا لم يؤول وهنا مؤول
 فيجوز الضمير كفى زيد
 عدل فان قلت لو تحمله
 لانت وثنى وجمع فى نحو
 هند صوم والزبدان
 عدل والزبدون عدل
 قلت روى فيه جهتان
 جهة المشتق الذى أول
 به فتحمل وجهة أصله

فلم يغير **كم** هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر وما الذى
 أراد هذا الشاعر الميم فهو الثلاث لقوله بهد فينى بها أن كنت غير رفيقة **كم** وما الامرى بعد الثلاث مقدم **كم** البينونة
 الفراق والضمير من به اعاند على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبها لام العلة مقدرة أى فارقينى بهذه التطبيقات
 الثلاث لاجل أنك كنت غير رفيقة أى لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر ميمى من قدم بمعنى تقدم أى ليس
 لاحد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ تمام الفرقة **كم** مسألة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
 نهاية آل عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى **وقوله** ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا آل نائبة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هي مأواه **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن **وقوله** وانما قيد ذلك بالرفع ليجتاح الى الضمير رابط فتجمل آل نائبة عنه وذلك ان الوجه اذ رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لـ حل فيحتاج الى جعل آل نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه حذف ضمير الغيبة ونابت آل عنه اما اذ اجر الوجه أو نصب فالصفة متحملة للضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن أجريا هذا مجرى التأكيدي بكل من جهة ان الغرض الاطاحة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كل الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيدي بكل فيكون الاصل ضرب زيد ظاهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأثبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أي ١١٧ في الظهر والبطن وان كان ليس بقيس

وقوله المانعون بقدرهون هي المأوى له في الآية **وقوله** الوجه منه في المثال الثاني **وقوله** الظهر والبطن منه في المثال الثالث **وقوله** في ذلك غير نائبة عن شيء **وقوله** ما لك الجواز في أي جواز نائبة آل عن الضمير **وقوله** غير الصلة في فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن وكثير لم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به في التسميل **وقوله** وقال الزخشي في قوله تعالى **وقوله** علم آدم

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع ماواه **وقوله** وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلم يكن آل في المأوى نائبة عن الضمير خللت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن اما قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بم او الوجه مرفوع بم أيضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشبهة وما عدم قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ اجر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة حينئذ ضمير امر فوعا بم عائد على موصوفها واما قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ رفع فلانهم في الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيدي بكل اد المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيدي بكل لا بد في كل منه ما من عائد على المتبوع واما عدم قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ لم يرفع في هذا التركيب فلانهم ما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير **وقوله** وقال الزخشي في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة لـ زخشي أي أسماء

الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات **وقوله** وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه ان يتوفاى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر به من التعليم **وقوله** وقال أبو شامة في قوله أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى **وقوله** بدأت بيسم الله في النظم أولا **وقوله** تبارك رجاءنا رحيمنا ومولانا **وقوله** في نظم الجوزي أي الزخشي وأبو شامة في نياتنا عن الظاهر وضمير الحاضر **وقوله** وهذا انما هو على التوزيع قائم ما لم يجتمع على كل واحد من الامرين **وقوله** والمعروف من كلامهم أي كلام النساء القائلين بتجويز نائبة آل عن اسم آخر **وقوله** انما هو التمثيل بضمير الغائب **وقوله** لان الظاهر كما فعل الزخشي ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسب به المصنف اليهما هو ظاهر كلامهما ولكن الزخشي نفي ذلك في قوله فان الخيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء اريد بها أسماء معروفة معهودة فاني بالتعريف اللام في قائم مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه فوقيابين كلاميه كذا قال التفنيزاني قلت ويمكن جعل كلام أبي شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن الجب ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي وقد وقع مثله للزخشي ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي أسماء المسميات وحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله واشتمل

عنه ابن أم قاسم في الجني الذي يقول بعضهم هي اسم بمعنى حقار قال آخرون هي كلمتان الهمزة بهم حرف وهو ما سمع في شيء
ذلك الشيء حتى قال معنى أحقا وهذا هو الصواب بهم الجارية على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال
ما بمعنى شيء كما استقف عليه فليس في الجمع بينهم ما يستدرك وهو موضع ما نصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في
قوله أحققان جبرتنا استقلوا بهم الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحدة جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول سيديويه وهو الصحيح
بدليل قوله أني الحق أني مغرم بك هائم بهم * وأنك لا دخل هو لك ولا خير المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا
أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو من غيره
والمراد به هنا هيمان من العشق ومعنى أنك لا دخل هناك ولا خير أنك ليس عندك خل فقط ولا خير فقط بل هو شيء ممتزج
مضمير فيه والمراد أنه ليس عندك محض نفاذ يقع به اليأس ولا محض إقبال يقع به الرجاء بل حال متردد موقع في الجيرة وانتعاب
بهم فادخل علماني وإن وصلتها مبتدأ والظرف خبره بهم والتقدير أني الحق ١١٩ غرامى بك ولا يتعين هذا الأعراب الذي

ذكره المصنف فالمر فوع
بعد الظرف الواقع بعد
ما يعتمد عليه من استفهام
أو غيره فيه ثلاثة مذاهب
أحدها أن الأرجح كونه
مبتدأ ويجوز كونه فاعلا
والثاني عكسه وهو رأى
ابن مالك والثالث وجوب
كونه فاعلا وزعم ابن هشام
الخضراوي أن هذا مذهب
الأكثرين وقد ذكر
المصنف هذه المذاهب
الثلاثة في الباب الثالث
وقال المبرد حقا مصدر
لحق محذوف فاعله في قولك
أحقا أنك قائم وهو أن
وصلت فاعل وزاد الماقي
بفتح اللام لا ما في الخفيفة
الميم وهو معنى ثالثا وهو

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عين أو هذا الوجه يصير به في اما الاستفهامية ستة أوجه الهمزة
في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حذفها وابدال الهمزة هاء أو عين ما مع ثبوت الالف أو
حذفها (قوله أحققان جبرتنا استقلوا) هـ ذا صدر بيت بعجزه * فبيننا وبينهم فريق *
أي متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أني الحق أني مغرم بك هائم) هـ ذا صدر
بيت بعجزه * وأنك لا دخل هو لك ولا خير * ويقع في بعض النسخ هـ ذا ليت بنماه والغرم
اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح
والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى
في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثله في ألم والوان ما نافية) في الشرح قد ذكر
مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول
لأنه لم يفت معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما لا يفي لأن المراد
التقرير بما بعد النفي وتقرير الشخص بأن يفعل فعلا لم يفعله بعد جعل له على أن يفعل ذلك
الفعل حتى لا يكون كاذبا في إقراره والجل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما وافق ما قاله
المصنف من زيادة وهو وأما المرض فلو لم يكن للاستفهام أي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على النفي وامتنع جهلها على حقيقة الاستفهام لأنه لا يعرف عدم النزول مثلا
فلا استفهام عنه يكون طالبا للتعامل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه
وهي في التحقيق همزة الانكار أي لا ينبغي لك أن لا تنزل وانكار النفي اثبات وفيه أيضا ومن
مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال أن الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا لم نشرح

أن تكون حرف عرض بمنزلة الافتقاص بالفعل عمل بهم أي لا يكون بعدها إلا الفعل فادخل الباء على المقصور عاياه وفيه
ما عرفت فيما تقدم وهو ما تقوم أمانته بهم والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعله أم لا قال الماقي
فإن أني بعدها الاسم فلي تقدير الفعل تقول أما زيد الماعمر أو المعنى أما تبصر أو نحو ذلك ما تقوم عليه القرينة قال ابن أم
قاسم ونص يعني الماقي على أن اما التي للعرض بسيطة كما التي للاستفهام ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره
في كلام غيره والظاهر أن اما في هذه المثل التي مثلها امر كبة من الهمزة وما النافية وقد ذكره وغيره أن اما قد تكون
همزة استفهام داخلية على حرف النفي فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف وهو قد يدعى في ذلك
أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثله في ألم والوان ما نافية * ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض
وقد صرح الرضي بأن اما تستعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقرير أنه يجب أن يلي
الهمزة الشيء المقرر به وتأتي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم أن يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام
وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد النفي لم يتجه أيضا أليس الغرض من قولك أمانتكم حمل المخاطب

على ان يعترف بقيامه **و** وقد تحذف هذه الهمزة **من** اما **و** كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا **و** و اباد السراف من
عدنان **و** يعنى اما ترى و اباد اذهب و اهلك و معد بن عدنان أبو العرب و المراد هنا هو أبو القبيصة و في ميمه خلاف قبل زائدة
فيكون من العدد و قبل أصلية لقولهم تعدد أي ترى ما ترى معد في تشقهيم أو تنسب أو تنصير على عيشهم و السراف بفتح السين
الخيار و السادات قال الجوهري هو جمع سرى و هو جمع عزيزان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره و جمع السراف سرورات
و أنكر السهيلي في الروض الانف كونه جمعاً و في القاموس انه اسم جمع و في التسهيل ان خبيثاً جمع على فعلة بفتحات و هذا
البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى باصلاح الخلال في شرح أبيات الجبل شاهد على ما ذكره المصنف و فيه خطأ مكان
عدنان فان قلت و يمكن ان ١٢٠ مافي البيت نافية و لا همزة محذوفة و الكلام خبر محض خوطب به من يعلمه

ولكن عنده غفلة و انهم اهل
في اللذة تنزى بلاله منزلة
الجاهل الخالفة مقتضى
العلم من حيث ان علمه
بـ لـك هو لاء بقتضى
التيقظ و التنبه من
الاسترسال في الغفلة
و التلذذ بادناس الشهوات
و حيث خالف هذا المقتضى
بارتكابه ما ارتكب كان
كالجاهل الذي لا علم عنده
بـ ذـا و الله تعالى أعلم
بـ اما بالفتح و التشديد
قد تبدل ميمه الاولى بياء
استثقالاً للتضعيف كقول
عمر بن أبي ربيعة
وأت رجلاً أيا اذا الشمس
عارضت **و** فيضحي
و اما بالعشى فيخصر **و**
فجمع بين الامرين حيث
أبدل في الصدر و لم يبدل
في الجزر و المراد بعارضه
الشمس اعترضها في الافق

(اما بالفتح و التشديد)

(قوله رأت رجلاً الخ) عارضت ارتفعت و يضحى يبرز للشمس و هو بفتح الحاء المهملة و في
الماضي بكسرها و فصحى او يخصص بالحاء المحجمة و فتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد
اذا آله البرد في أطرافه (قوله و هو حرف شرط و تفصيل و تأكيد) قال الرضى اعلم ان اما
موضوعه لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هو لاء فضلاً اما زيد ففقيه و اما عمرو فتكلم الى آخر
ما يفصل و لا مستلزام شئ لشيء أى استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبينة و المعنى الثاني
أى استلزام الشرط للجزاء اللازم لها في جميع مواقع استعمالها اه و هو موافق لظاهر
كلام المصنف و في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق و ليست شرطاً و بذلك صرح شيخنا أبو حيان و نقل عنه بعض أصحابه
انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط و لو كانت أداة شرط لا تقتض فعلاً بعدها لكنها أغنت
عن الجملة الشرطية و عن أداة الشرط و هى من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط
و جملة شرطية و لكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذهب الاخبار بانه سيذهب
في المستقبل لان زيد ذهب جواب الشرط و لا يكون جوابه الاستقبال لهذا كلامه
و صرح غير ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط و على هذا
فكلام المصنف معترض و قد يجاب بانه جمعاً احرف شرطاً باعتبار تضمين المعنى الشرط لبا، اعتبار
انها موضوعه للشرط و الاضافة تكون بادنى ملازمة اه مافي الشرح (قوله فبدليل ازوم
الفاء بعدها) قال الرضى انما وجب الفاء في جواب اما و لم يجز الجزم و ان كان فعلاً مضارعاً لانه

و ارتفاعها بحيث يصير حال الرأس و يضحى يبرز للشمس و ما ضيه ضحى

و ضحى بكسر الحاء و فتحها و المضارع منه ما مفتوح الحاء و المصدر الضياء بالمد و هو يائي اللام بدليل قولهم قلة ضحيانة أى
بارزة للشمس و يخصص بفتح الصاد مضارع خصم الرجل بكسرها اذا آله البرد في أطرافه يقول رأت رجلاً فقير الا ثياب له
فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ و اذا جاء العشى آله البرد **و** هو حرف شرط **و** في عبارة الرخصى و غيره حرف فيه
معنى الشرط **و** و تفصيل **و** يبين مافي نفس المتكلم أو مافي كلامه من أقسام متعددة **و** و تأكيد ما انما شرط **و** و لم يقل حرف
شرط لان دليله لا يدل على حرفية و لا اسمية **و** فبدليل ازوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فليعلمون أنه الحق من ربهم و اما
الذين كفروا فليعلمون الآية **و** بالنصب أى اتل الآية أو اذكر الآية **و** و لو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر **و** في الآية
وهو يعلمون أولاً و يقولون ثانياً **و** اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كافي الا ونحوه وهو ما لم يصح ذلك في أي وهو الحكم بزيادتها وهو وقد امتنع كون العطف تعين انفاء الجزاء وهو الفاء السببية اذ ليس انما قسم آخر حتى تكون الفاء له فوفان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن مشيا في عراض المواكب فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر اكن محذوف أي ولكن لديكم مشيا فوفان قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان في بالصرف ومنعه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرب بالشرب عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها * كل زاد لا بد يوم انه فاني أي قاله يشكرها وينسب هذا الشعر لـ كعب بن مالك ويروي مثله في مكان ١٢١ سيان واقتل ان يمنع كونه ضرورة

لاستعماله في السعة
فقد ثبت انه عليه الصلاة
والسلام قال أما بعد ما بال
رجال يشترطون شروطا
ليست في كتاب الله وقال
أيضا ما موسى كافي أنظر
اليه اذ ينحدر في الوادي وفي
رواية اذ ينحدر وقال أيضا
أما بعد أشيروا علي في أناس
ابنوا أهلي وقال أيضا في
حديث الفتح يخاطب
الانصار قلتم اما الرجل
قد أخذته رأفة بعشيرته
ورغبة في قريته وقال عمر
رضي الله تعالى عنه أما بعد
أي الناس انه نزل تحريم
الخمر وهي من خمسة وقالت
عائشة رضي الله تعالى عنها
وأما الذين جمعوا بين الحج
والعمرة طافوا طوافا
واحدا وقال البراء بن
عازب رضي الله تعالى عنه
أما رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يول يومئذ فوفان
قلت قد حذف في التنزيل
في قوله تعالى فاما الذين

لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من
الشرط وما لم تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت
زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمنع ان تكون زائدة فقد لزمت من أين
هذا الاستغناء كما زائد يلزم كالبناء في آخر صيغة التمجيد وهي أفعل به وأقول صحة الاستغناء
عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد
كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام تكروجه وليس المراد من صحة
الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه
وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان
قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما القتال لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه
ولكن سيراني عراض المواكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره
الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشرب بالشرب
عند الله مثله (قوله ورب شيء يصح تبعاولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة
قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه
السلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه
الفاء تبعال للقول والتقيد بقول ما بال رجال فالاولى النقص بقوله صلى الله عليه وسلم أما
موسى كافي أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي بقول عائشة رضي الله عنها وأما الذين جمعوا بين
الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا بقول البراء بن عازب أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول
ولذلك قال ابن مالك في التسميـل ولا بد مع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن
الصائغ وتنبه له المحذوف تبعال للحاج عن غيره كان الايق ان يمثل بمسئلة النسب الى
فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعال الحذف التاء وفي فعل لا تحذف وأقول انما ننظر بمسئلة الحاج
لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة
النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول
عليه لان سلم ان الياء حذفت تبعال للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفها معان غير ان يتبع أحدها
الاخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبع الحذف القول

١٦ في ل اسودت وجوههم أ كثرتم بعد ايمانكم قلت الاصل فيقال لهم أ كثرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول وهو
وهو كثر قال أبو علي الفارسي هو كالجرح حدث عنه ولا حرج في تبعية الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق
الاستقلال فافتقر ذلك في ورش شيء يصح تبعاولا يصح استقلا لا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف فيصح
بطريق التبعية ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وتظهر هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه
استقلا لا أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعال الحذف الفعل في مثل قولك نعم ان قال هل قام أحد أي نعم قام
زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال في حذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب في الواقع في سياق ما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ونصب مثل هذا نصب
المفعول المطابق في الجواب في الآية فذوقوا المذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا الحذف والقول وانتقلت الفاء الى المفعول
وان ما بينهما محذوف وهو كقوله بعد ايمانكم فذوقوا عذابكم في محله من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل
لفعل القول المحذوف المبني للفعل محذوف وكذا قال في هذا المتأخر في آية الجاثية وهي قوله تعالى وما الذين كفروا اقل
تسكن آياتي تنلي عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تسكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن المهمة في تنبيه على اصالة
المهمة في التصديق كما تقدم نحو أفلم يسروا أم الفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة وهي قوله تعالى فاما الذين
آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا في ذلك اما السعينة فكانت
لمساكين واما الغلام واما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها الاستغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ولا يذكر في موضع
هذا الاخر كلام بل يكتفي بدلالة القرينة عليه أو يترك تكرارها الاستغناء بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم أي رسول أو معجزات باهرة على يده أو أنزلنا اليكم نورا مبينا أي قرآنا
يسـتضاء به في ظلمات الحيرة فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن
فوفسידناهم في رحمة منه أي في جنة وفوق فضل أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا الاستغناء
بذكره عنه أي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا والثاني وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد ما في قوله تعالى وهو
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي وما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم فقد حذف هذا القسم
وذكر في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف وهو يدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنابه كل

من عند ربنا أي كل من
المتشابه والمحكم من عند
الله والايان به ما واجب
وكأنه قيل واما الراسخون
في العلم فيقولون وهذه
الآية أي وحال هذه

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين
ابن الزمكاني أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلاً) يعني لا استغناء لا
ولا تبع لما دخلها اذا كان (قوله وعلى هذا قال الوقف على قوله الا الله) لان الراسخون في العلم
منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفاتاني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا يسبيل اليه
للمعقول فالوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المحمل والمؤول فالحق

الآية في اما المفتوحة باعتبار كذا في موضع القسم المطوى المذكور في نظير حال في قوله العطف
اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها في سياق ذلك في
قريب في الكلام على اما المكسورة كذا ظهر لي في اذابنيما على هذا قال الوقف على الا الله قال صاحب الكشف من علماء
الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتمتع بالكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء
مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى
عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين
الى ان الراسخ يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه لام عطف لا للاستئناف وهو مذهب
عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الراشدي هذا الاخير أولاً وذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفاتاني أما أولاً
فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابل لحظ الزائعين لكان المناسب ان يقال واما الراسخون فيقولون واما ثانياً فلانه لا فائدة
حينئذ في قيد السوخ بل هذا حكم العالمين كاهم واما ثالثاً فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتمتدحى العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى
ربهم اناظرة لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتموه وهو كثير جداً واما رابعاً فلان المحكم حينئذ لا يكون اما الكتاب بمعنى
رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما للتقصـيل فلا بد في
مقابلة الحكم على الزائعين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية
من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات
والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعاقب بالحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

الى قوله اولو الاباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق انه ان أريد بالتشابه ما لا سبيل اليه للخلق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه وهو هذا المعنى الذي ذكرناه من انقسام الخلق في التشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده وهو المشار اليه في آية البقرة السابقة وهو قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها مما الذين آمنوا فيه يعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فيقولوا بما نريد هذا موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً نحو اما زيد فنطاق الخ وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسباً هما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكفاية الا انهم لم يلزموا ذلك كالمعتدود فقد ذكر ولا يذ كر بعداً أمراً آخر ولكن يفهم انه ترك الامر وقال في شرح المفضل لا يلزم ان تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر واحد لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر قسمها وتترك الباقي وهو أماً التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الرخشي فانه قال في الكشف في فائدة اما ١٢٣ وانما قال وفائدة بالضمير عائداً

العطف (قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً) يعني لا لفظاً ولا تقديراً وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضى وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اما زيد فتأني بدفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسباً هما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو ما قد تختلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اما واما فاء واحدة من أمور ستة) يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما واما الفاء لاستحرام دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه

الى لفظ اما المتقدم ذكره
فانه قال واما حرف فيه معنى
الشرط ولذلك يجاب بالفاء
وفائدة في الكلام ان
نعمانية فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدده الذهاب
أي بقربه يقال فلان
بصدده كذا أي بقربه وقبله
وهو انه منه عزمة قلت
اما زيد فذاهب ولذلك قال

سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مذهبنا في أي محضر لم يقال أدلى بحقه وحقته أحضرهما وأدلى بحال فلان الى الحكم دفعه في بيان كونه توكيداً وانه في معنى الشرط انتهى كلام الرخشي فاما كونه في معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس مراد سيبويه ان اما بمعنى مهم ما وكيف وهذه حرف ومهما الاسم بل قصده الى المعنى البحث قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما أنت منطلقاً انطلقت واما وجه التأكيده فانه بمنزلة التعاقب بوجود شيء ما لان معنى مهم ما يمكن من شيء ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيصاً بالشرط دون غيره الا تراكنا نقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصاً اذا كان محسناً اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان الشرط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما أنت فاحسن اليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض ويفصل بين اما واما الفاء واحدة من أمور ستة لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزوم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشئ ما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحد الا أكثر لارتفاع الاستحرام بواحد وعلى هذا فيسبكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول رب أنكر مني

حيث ادعى ان الظرف متعلق بقول فلانم الفصل بالابتداء ومول الفعل فان قلت فيما ذابته على الظرف حتى تنفصلي
عن هذه الفصول باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاما شأن الانسان اذا ما ابتلاه به فأكرمه وقد صرح بعضهم
بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل
أتاك نبأ الخضم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسرفى جواز الاعمال تضمن معانيها
الحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب في وجه تقديم ما في حيز الفاء عليها كلاما حسننا فوردته ههنا قال رحمه الله تعالى
والترمواحذف الفعل بعد هذا الجزاء على طريقة واحدة كما الترموا وحذف متعلق الظرف اذ وقع خبرا مثل زيد في الدار
لان المعنى مهـ ما يكن من شئ أو يدكر من شئ والترمو ان يقع بينهما وبين جزأيهما ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم
اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع وأصحج انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها
لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها أحد الانواع المتعددة وذكرها باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من
التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه
بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء اذا نامن أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد
الفاء من كونه مفعولا به أو مصدر أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت في يوم الجمعة
وان كان في الموضوعين مضروبا ١٢٤ فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه

(قوله أحدها المبتدا) قال الرضى أصل ما زيد فقام مهم ما يكن من شئ فزيد قائم أى ان يقع
في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول
شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه
الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف للزوم الذي هو الشرط اعنى يكن من شئ وأقيم
ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك للزوم وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان الفاء السببية ما بعدها
لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيئا مقصودا
أحدها تخفيف الكلام بحذف الشرط والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
مقام الملزوم في كلامهم أعنى الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو
المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر واجب الحذف لشئ آخر وحصل
أيضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقه (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان
من المقر بين فروع) في الشرح جعل المصنف الجواب لامادخله عليه الفاء وجملة الشرط

علم ان الضرب واقع فيه
وفي الثاني ذكر ليدل على
انه الذي وقع الضرب فيه
من أول الامر فلما كان
كذلك قصد ان يكون
الواقع بعد امان أول
الامر على حسب ما هو
عليه في جملة ولزم أن يكون
على معناه واعرابه الذي
كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف
مطلقا أو بشرط أن لا

فاصلة

يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يجتمع
تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع
المصنف في تعديد تلك الامور الستة التي يفصل بواحد منها بين اموال الفاء فقال بجزء أحدها المبتدا كالاتيات السابقة بها كلها
ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين
من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الايات وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين
آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتمتعون وبوالثاني الخبر نحو ما في الدار فزيد وزعم الصغار في شارح كتاب سيبويه بان الفصل به قليل والثالث جملة شرط
نحو فاما ان كان من المقر بين فروع الايات في جعل المصنف الجواب لامادخله عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما
فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوف فامدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان
الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب
واحد فانه يجعل لاولهما الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها فاثبت ظاهر امتناع
حذف جواب اما لا اجحاف وقد اجازته الخشري كما استقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لان سلم ان ثم شرطين
اجتمع الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخله على الشرط الثاني تقديره والاصل مهمما

فاصلة بينهما ما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مذكوراً لا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها الحصل من ذلك انجاف بها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهراً امتناع حذف جواب اما لا لانجاف وقد أجازته الرخشي كما ستقف عليه فريباً واثباتاً ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعاً تحقيقاً بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً اه ما في الشرح وأقول اذا كانت اما موضوعاً للشرط أو متضمنة لعنائه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط آخر ازم اجتماع شرطين تحقيقاً بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعاً وبعدمها جواب واحد فخيلةً بكون المنع موجهها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطياً فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهم ما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ويرى بحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فآن فحذفت الثانية منه ما حمله على أكثر الحذفين نظائراً له لكن في كلام الرضى ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أى ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح ويرى بحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتنى **أكرمك** بالجزم ووجوب اما ان جئتنى ف**أكرمك** مع ان نحو ان ضربتنى **أكرمك** بالجزم أكثر من نحو ان ضربتنى ف**أكرمك** اه وفي التعليق في كلام الرضى تدافع فان صدره يقتضى ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جمل جملة الشرط من جملة أجزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني وآخر كلامه يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الأصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك ازم ان يكون قبل الشرط بعد ان ماضياً ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل له ما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ما والشرط معاً فالأصل عندهم ما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما منابهم ما والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار فروح قدمت ان والفعل الذي بعدهما على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاء آن فاعنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهـ هذه كلها تقادير عجيبية ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانالم نجده الفاء تكون جواباً للشئتين وتناول كلامه على انها كانت جواباً بالآخرها وأعنت عن الثاني صارت كأنها جواب له ما قال واضطرب قول أبي علي فرة قال لا يفصل في اما الا بغير فالفاء جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع ط الباء جواب كان الجواب الاول منها ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة ادا لم تستعمل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح ثم قدم الشرط على
الفاء جرياً على القاعدة في
اظهار الفصل بين اما والفاء
كراهية لالتقاءهما اللفظاً
فالتقى فآن الاولى
فاء جواب اما والثانية
فاء جواب ان فحصل النقل
فدفع بحذف الثانية لانها
التي أوجبت النقل ولان
في ذلك جرياً على أكثر
الحذفين نظائراً قال الرضى
وقد تقع كلمة الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام
الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين
فروح ويرى بحان فقوله
فروح جواب اما استغنى
به عن جواب ان هذا
كلامه قلت وفيه تدافع
فان صدر الكلام يقتضى
ان قوله فروح جواب
الشرط الثاني وآخره
يقتضى ان الجواب المذكور
للاول للثاني فتأمل

والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب في أي فعل الجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات في الثلاث يعني هذه
والاثنتين بعدهما وهما السائل فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب
وبنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظاً أو محلاً بمفعول
لحذوف يفعله ما بعد الفاء نحو ازيد فاضربه ويحذف نحو قراءتهم واما ثود فهديناهم بالنصب في طريق الاشتغال
والراجح الذي قرأه الجماعة نحو زيد ضربته وهذه ان المثالان المنصوب لفظاً أو محلاً بالمنصوب محلاً لا فكقولك اما الذي
يكرمك فأكرمه وكذا نحو ازيد فاضربه عند من أجاز به كما سيجي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ويوجب تقدير
العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذينك المثالين ازيد فاضرب اضربه واما ثود فهديناهم
نحو لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعمل والفعل لا يلي الفعل في وقائيل ان يقول لان سلم ان اماناً بنية عن شيء أصلاً ولو سلم كونها نائبة
عن شيء فاعلم هي نائبة عن جملة الشرط ١٢٦ بأسرها لان فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائبة عنه نعم يمنع

تقدير الفعل قبل الفاعل
جهة انه لا يفصل بين اما
والفاء باكثر من جزء واحد
نحو واما نحو زيد كان يفعل
ففي كان ضمير مستتر
عائد الى زيد في فاصل في
التقدير بين كان وفعل
نحو واما ليس خلق الله مثله
ففي ليس أيضاً ضمير لكنه
ضمير الشأن والحديث في
فاصل بين ليس والفعل
المصدر به خبرها نحو واذا
قيل بان ليس حرف فلا
اشكال في أصلاً لان المباشر
حينئذ للفعل حرف لا فعل
نحو وكذا اذا قيل فعل يشبه
الحرف في نصب فعليتها
حينئذ يشابه في الحرف
نحو ولهذا أملاً بنوعين

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيمويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوليه
اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) قال الرضي ويقدم على الفاعل من أجزاء
الجزء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدها
ماز ومات لحكم والغنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتيم وذهابي لازماً ليوم الجمعة
وكذا يقدم الحال نحو اما مجرد افاضني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك
والمفعول له نحو اما تأدياً فاني ضاربك ولا يستنكر على ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان
ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه
(قوله لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعمل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره
المصنف عملة الاول واما عملة الثاني فهو ان المفسر يكون متقدماً على المفسر ولقائل ان يقول
ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاعل والمفعول معا ولا يمنع تقديره متقدماً
على الفاء وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصص من نحو ازيد فاضربه كون زيد مازوما
للضرب والضرب لازم له وعلى ما قرره في ما سبق لم يكن التقدير اما ضرب زيد فاضربه ولا
اما زيد الضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسرة وفي شرح الاقضية لولد
مصنفه نقلا ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اماناً بنية عن مقام حرف شرط وفعل شرط فلو لم يفصل
اتوهم انه فعل الشرط ولم يعلى بقيامها مقامه (قوله ولهذا أملاً بنوعين) اذ قالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع) يعني ولا جمل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما النافية لم يعملها بنوعين في

المثال

اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع في نظر الى شبهها بالنافية وقد يقال على كلام المصنف

اذا كان ضيف الفعل يشابه الحرف يوجب اغتفار مباشرته الفعل آخره فلا اغتفر ذلك في اماناً بنوعين في الحرفية
نحو والسادس طرف مع مفعول لا ما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه في وقد عرفت ما عليه في وأللف الفعل المحذوف نحو
اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك مع مفعوله
هذه قول سيمويه والمازني والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء
لا ينافون في ان ما بعد اما في نحو ازيد فاضرب مع مفعول ما بعد الفاء ولا يتقدم ما في خبرها عليها فان قيل لم
يأتقوا انها تكون مانعة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا
باس مجوازه مع مانعين وأكثر لان الغرض أهم فيجوز لتخصيصه به الغاء مانعين فصاعداً كما قرره الرضي قال والدليل على ذلك
امتناع النصب في نحو ازيد فانه قائم ولو كان مع مفعول مقدر لم يمنع تقديره ناصب نحو ذكرت واذا عرفت ان مذهب
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الطرف مع مفعول الفاعل لا ما كان الفاعل بين الفاء واما جزمنا في حين

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة عن مركزها الاضلي بل هي فيه داخلية على الجواب فتلخص ان الفاصل بين اما والفاء تارة يكون جزءا من الجواب نحو اما زيد فذهب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء فزيد ذهب وتارة يكون جزءا من متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء اليوم واما الفاء في جميع التراكيب فالتا دخل على الجواب كالمثال الاخير او على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأي الجمهور وهو خالفهم المبرد وابن درستويه بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وهو الفراء جعلوا العامل بنفس الخبر ولم يلتفتوا الى ذلك المانع الذي اعتبره اولئك الماقرنائه وهو توسع الفراء في بنية أخوات ان واختاره ابن الحاجب مستندا لما أسلفناه عنه فان قلت اما اليوم فانما جالس احتمل هذا التركيب كون العامل اما عند الجمهور وهو كونه الخبر عندهم أيضا ولا عدم المانع فان الفاء بمجرد هالايرونها مانعة كما مر وان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجوز أن يكون العامل واحدا منهم وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرط أي مهم ما ذكرت زيد افهلا قالوا به فانهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء واما جزأما في حين الفاء كما مر وهو معمول خبر ان لا يتقدم عليه او أجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير أعمال الخبر والغوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل

الفواصل جزأ في حين الفاء على ما سبق وتنبه ان الاول سمع من كلام العرب اما العبيد فذو عبيد بالنصب للعبيد وهو اما قريشا فانما أفضلها ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب لان كتابة قريشا بالنصب بالالف قاضية بانه منصوب فلا يحتاج الى قيد النصب بخلاف العبيد لكن مع كونه مسموعا قال سيبويه هي افعه خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفارا مباشرة لفعل آخر قبل لا اعتفر ذلك في امام مع عراقتاني الحرفية اه وأقول اذا شبه شيء بشيء أو نائب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه ألا ترى ان ما لما شبهت بليس أخذت حكم ليس والمفعول به لما نائب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل اشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرة الفعل لنمابته عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير أعمال الخبر) لان الغرض المهم من قولك اما زيد فاني ضارب مثلا لما كان جعل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على الفاء المتقدمة على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كالم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه نبطويه وكان كثيرا لا مالى حسن النوادر يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بشهاب صاحب كتاب الفصيح وتعلب بكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيس لخمس وثمانين ومائتين ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب) قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الفقير واما اذا أردت بالعبيد عبيد معينة فلا يجوز فيه الالرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما أبوك فلا أبالك وهو فيه عندى دليل على أمور أحدها انه لا يلزم أن يقدروهم ما يكن من شيء بل يجوز ان يقدروا غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنامهم ما ذكرت ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرفة باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملك وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانما أفضلهم أي أغلبهم في الفضل وهو على ذلك يخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم أي مهم ما ذكرت العلم أو علما فهو عالم وهو يخرج مطرد في المعرفة والتكرار وهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق لما بعد الفاء فانه لا يتأتى في نحو اما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فله علم له ونحو اما علما فانه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر وهو مفعول لا جله ان كان المصدر المنصوب معروفا أو حال ان كان منكرا فلم يطرد توجيه النصب كما طرد التوجيه المتقدم وهذا الذي نسبته المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستندا في ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب والى شيء آخر قرره في شرح التسهيل وهو الثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في النائب عن الفعل في المفعول به وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضى امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل اما مطلقا حتى يرد عليهم

النقص بهذا وانما ادعوا عملها في الطرف لما فيه من معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يدعون انهم هذا هو الثالث انه يجوز اماز يدافاني اكرم على تقدير العمل المحذوف في وقد علمت ان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما دعاه كما سبق في التذييل الثاني انه ليس من أقسام اما في البسيطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا في التي في قول الشاعر ابخرشة اما انت ذاتنر * فان قومي لم تاكلهم الضمير في وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة في بل هي فيهم في أي في الآية والبيت في كلمتان فالتى في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للنمائل في وقد أسلفنا التنبيه على ان ١٢٨ أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة بل هي حرف

لمجرد الاضراب وما ذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولا ليس بتعنين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة والاصل لان كنت محذوف الجار وكان للاختصار فان فصل الضمير له دم ما يتصل به ووجيء بماء وضاعن كان وادغمت النون في الميم للتقارب في وقد يناقش المصنف بان اعترافه بان ان التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من انها فيه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال اورد الكلام هنا على رأى الجماعة لا على معتقده هو والله تعالى اعلم بالصواب

واما المكسورة في الهمزة

في المكسورة في الميم في قد تنفتح همزتها في كقوله تلقحها اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب منه أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزنة من اما في الموضعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقحها تصلحها وتحييها للاثمار وعربية بعين مهـ مزنة مفتوحة ورام مكسورة على وزن فعيـ لـ أي باردة والصباء والجح تقدموا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخفية مع فتح الهمزة وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح الهمزة كما سبأني في وهي مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

اللغات معرفا كان أولاً وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قايـ لـ قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيد امينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضى اما الحل على الحال مثله فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد أي علمكمهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم أي أغلبهم في الفضل (قوله) والى في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة قال ابن الصائغ قد تقدم مبدأ الكلام على ان الاربع عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهد لهذا البيت وقد رجح هنا بالنقص على يديه والرجوع الى الحق خير من التماسي على الغي اهـ وأقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية أرجح عنده وانما قال ويرجحه عندي أمور وذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره بل جاز ان يكون غيره أرجح منه لان مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في آخر الكلام على ان المفتوحة الهـ مزنة الساكنة النون وأيضا لم يسق المصنف في البيت فيما سبق شاهدا على محي ان شرطية وانما ساق شاهدا على محي الفاء بعدها وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب ان المصدرية فرجعه وتأمل

واما المكسورة المشددة في

(قوله قد تنفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله

يلقحها اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب

يلقحها بضم أوله وسكون ثانيه من القح الريح السحاب والبيت من الطويل دخل فعولان في أوله انحرط بالحاء المجمة والراء وانما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسر هـ اليـ لم من انحرط لان القح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعربية الباردة نسبة الى العراء بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصباء ريح مهب القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجح الليل بضم الجيم وكسر هـ طائفة

في المكسورة في الميم في قد تنفتح همزتها في كقوله تلقحها اما شمال عربية * واما صبا جح العشي هبوب منه

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهـ مزنة من اما في الموضعين والشمال بفتح الشين المجمة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقحها تصلحها وتحييها للاثمار وعربية بعين مهـ مزنة مفتوحة ورام مكسورة على وزن فعيـ لـ أي باردة والصباء والجح تقدموا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخفية مع فتح الهمزة وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح الهمزة كما سبأني في وهي مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

سقطه الرواء من صيف * وان من خريف فلان بعدما أي امان من صيف واما من خريف * فحذف اما الاولى واما من اما الثانية والرواء من صيف للصحاب جمع راء علة يقال رعدت السحاب اذا سمع منها صوت الرعد ويقال أرعدت بالهزمة أيضا والصيف بتشديد الياء وهو وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء جواب والمعنى وان سقطه من خريف فلان يعدم الري * بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية وهو ليس * هذا القول في شيء لان المراد وصف هذا الوعل * بفخ الواو والعين الموهلة كفس وبفخ الواو وكسر العين ككتف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدال وهذا نادر والمراد بالوعل تبس الجبل بالري * وعدم العطش * على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك * ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معاقبا بشرط

سقى الصحائب له في الخريف ومفهومة ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر لانا لانسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى صحائب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان صحائب الخريف ان سقطه بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري داغافع الايمان بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اهـ وأقول لانسلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الايمان بما يلزم الري داغافع (قوله وقال أبو عبيدة أن في البيت زائدة) ردها بان زيادتهم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثاليها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف اغما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

منه (قوله سقطه الرواء الخ) هذا البيت للنمر بن توب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا وما ثانيا والرواء جمع راء علة يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة نخسبة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تنفقه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اهـ والوعل بفخ الواو مع فتح العين وكسر هاتين الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محذور بوقوعه ولا يعدم وقوعه وبهـ اذ اندفع قول ابن الصائغ ان هذا ابتداء على القول بالمفهوم وفيه كلام اهـ وفي الشرح لانسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى صحائب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان صحائب الخريف ان سقطه بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري داغافع الايمان بما التي هي لاحد الشيتين لا يلزم ذلك اهـ وأقول لانسلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيتين بل هي لتفصيل المسقى منه وحينئذ مع الايمان بما يلزم الري داغافع (قوله وقال أبو عبيدة أن في البيت زائدة) ردها بان زيادتهم تثبت بعد العاطف وثبت حذف اما وما أبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رعبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثاليها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف اغما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ في ل الصويين يعني هو أي القائل بذلك * اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو * قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية * وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى * فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي * وواقفهم ابن مالك * على ذلك * لانها لا يلزمها غالبا الواو العاطفة * ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجتماع فلتسكن اما كذلك قالت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كيامع أي اوعلى هذا فلا بد من شيء مما احتجوا به * ومن غير الغالب

وهو استعمال ابادون الواو بقوله باليتمنا مناشالت نعماتها * ايمالى جنة ايمالى نارهم قال المصنف فى حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة ايمالى بالبدل نحو لا تفسدوا آباءكم * ايمالى ايمالىكم باليتمنا مناشالت البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويرى ايمالى الى جنة وهى لغة فى اما وقول الشاعر شالت نعماتها كناية عن موتهم فان النعمة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعمة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعماتهم الدعاء أى هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعمة فلا يأتى نفس يرمى فى البيت به وهو فيه شاهد ثان وهو فتح الهـ مزنة لكن مع الابدال وهو ثالث وهو الابدال لكن مع فتح الهـ مزنة وهو ثلث ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى وليس بسد يد لان الكتب ١٣٠ طائفة بنقل الخلاف فى ذلك يقول وانما ذكرناه فى باب العطف اصحابها

لحرفه وهو الواو ففى
لكن لما كان المراد منها
هنا ليس مطلق الجمع وانما
المراد أحد الشئتين أو
الاشياء على ما قرينة
على ذلك وهو زعم بعضهم
ان اما عطف الاسم على
الاسم والواو عطف اما
على اما وعطف الحرف
على الحرف غريب
وهذا القول حكاه ابن
الحاجب وجوزوه وقال انه
لا يبعد وحكى الرضى عن
الاندلسى ان اما الاولى
مع اما الثانية حرف
عطف قدمت تنبيه على
ان الامر مبنى على الشك
والواو جامعة عاطفة لاما
الثانية على الاولى حتى
يصير الحرف واحدا ثم
يعطفان معا مابعد الثانية

مستقلة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر كفى ايا وعلى هذا لا يتم ما قاله فتأمل اه
وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذى استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى
ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها الواو
فى الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب
ويمكن ان يقال ان قوله الملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو
واما وانما يصدق ملازمتها الواو من غير تقييد بالعاطفة ولو سلم فالإيراد المذكور وانما يتجه
لو كان قوله الملازمتها دليلا على كون الواو هى العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون
اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قوله باليتمنا مناشالت نعماتها الخ) هذا
البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقلا ممة وكانت به بارة والنعماء جماعة القوم وشالت
نعماتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى
ليت أمنا فارقتنا بالموت وفى الشرح النعمة باطن القدم وشالت نعمة فلان كناية عن
موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعمة قدمه قال المصنف فى حاشية التسهيل عند قوله
وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو باليتمنا مناشالت
البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أى غير موجود قال الرضى وقال الاندلسى
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان معا مابعد الثانية على
مابعد الاولى وهذا عندى بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف
بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالحق ان الواو
هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشئتين غير عاطفة والواو فى نحو ايمالى الى جنة ايمالى الى نار
مقدرة (قوله ولا ما خمسة معان) يعنى بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

فمعناها

على مابعد الاولى قال الرضى وهذا عندى بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف

بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الاولان لازمان واما الثالث ففيه نظر لان صاحب
هذا رأى لم يزل يأنه عطف حرف على حرف اذا العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهم بالانسية الى العطف حرف
واحد وهو لا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول فى نحو قام اما زيد واما عمرو * اذ زيد فاعل
بقام وقد اعترضت بينهما ما وكيف تتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه * ويؤيد أحدهم معمول العامل ومعموله الاخر
نحو رأيت اما زيد واما عمرو * اذ انما المتكلم فاعل برأى وزيد مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول
على فاعل * ويؤيد المبدل منه وبذلك نحو قوله تعالى حتى اذاروا ما يؤعدون اما العذاب واما الساعة فان مابعد اما الاولى بدل
مقابلها * ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه * ولا ما خمسة معان * انما هى لاحد الشئتين أو الاشياء والمعانى
المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا فى أو وقاته هنا ولا فرق بين الحرفين

في ذلك **هو** أحدها الشك نحو قولك جاءني أما زيد وأما عمر وإذا لم تعلم **هو** أنت **هو** الجائي منهما والثاني الإيهام **هو** على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك **هو** نحو وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم **هو** أي ان صدوا ولم يتوبوا **هو** وإما يتوب عليهم **هو** أي ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك قاله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجوز السامع معه باحد الأمرين معينا ولا يكن يشك **هو** والثالث التخيير نحو **هو** فلما ياذن القرنين **هو** أما أن تعذب وأما أن تتخذ فيهم حسنا **هو** تخيير بين تعذيبهم بالقتل ان أصرروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الأسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلب التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طالب في الآية فلما التقدير والله تعالى أعلم فلما ياذن القرنين افعال اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا فان وصلت باعداها الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاولى أي افعال اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى **هو** أما ان تلقى واما ان تكون أول من القى **هو** وان وصلت في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اختر الفاء أول أو كوننا الملقين أو لا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على انه خبر ١٣١ المحذوف أي الأمر القاسون أو القاول

هو وهو هم ابن الشجرى جعل من ذلك **هو** الآية المتقدمة وهي قوله تعالى وآخرون مرجون لأمر الله **هو** إما يعذبهم **هو** وإما يتوب عليهم **هو** وانما هي من قبيل الإيهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم وكأنه ما تقرر من انه لا بد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب وليس هنا طلب ولا بن الشجرى ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى يكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للتكلم

فمعناها أحد الشيتين أو الأشياء قال الرضى وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل اما واو بل من قبل أشياء آخر فالشك من قبل جهل المتكلم والإيهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك (قوله) وهو هم ابن الشجرى جعل من ذلك إما يعذبهم وإما يتوب عليهم (م) بيان وهمه من وجهين أحدهما ان معنى التخيير والاباحة باموا وأغما يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال أبو البقاء في اعرابه اما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يلها الاسم وأن يلها الفعل فان كانت للتخيير وقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان تلقى **هو** وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعدم ان معه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعى تخييرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله) وانتصاهما على هذا على الحال المقدرة) وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخر عن حصول مضمونها عاملا لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والشكر والكفر عنه فهو كالحال في قوله تعالى طيبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

أول السامع الخيرة في فعل ما شاء من ذينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهما ولا يشترط سبق الطلب ولا شك ان الله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما ما في عذبهم مع مع التوبة عليهم **هو** والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو او جالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لا ما جماعة مع اثباتهم اياه لا وجه والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة **هو** والخامس التفصيل نحو **هو** قوله تعالى **هو** انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصاهما على هذا على الحال المقدرة **هو** وذلك لان الظاهر انه حال من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتدبير فاحتج الى كون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أي اما سبيلا لا شاكرا واما سبيلا لا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهزة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوبيقنا واما كافر افسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قد منا الوعد بتوبك عليه وقوله ففسوء اختياره يعني ليس الا وهو مبنى على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختياره هذه القراءة لاجل التفسير لا يفيد فيجوز أن يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون اما

هذه هي التي لاحد الشينين أو الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة ولكن فحقت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولا
 وبأجاز الكوفيون كون اما هذه في الواقعة في اماشا كرا واما كفورا في هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكر ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري
 بان المضمرة هنا كان في أي ان كان شاكر أنيب وان كان كافرا عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع
 بعدها وانما ذلك لغيرها من الافعال وخصوصا باعتبار الحذف بدون مفسر بعد هذا الكثرة دورها في الكلام في هو في
 أي حذف كان في آية الانسان في قوله في حال في قوله في أي قول حسان رضي الله تعالى عنه في قوله في ذلك ان حقا وان كذبا في
 فإعتدازك من قول اذا قيل لا وينسب أيضا لغير حسان والتقدير ان كان أي القول حقا وان كان كذبا في حذف بلا
 مفسر وهو شائع في هذه المعاني في الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة في الاو وكما سيأتي الا ان
 اما في الثانية وهي العاطفة ١٣٢ في بني الكلام معهما من أول الامر على ما جى فيها الاجله من شك وغيره ولذلك وجب

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لما كرر الى كفور اما للعاطفة على الفواصل واما
 لا شعرا بان الانسان لا يخلو عن كفر ان في الغالب وانما المأخوذة المتوغل فيه (قوله ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على
 تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في أداة الشرط المعنى الاول وضميره العائد
 اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر
 اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضا
 حيث أراد بالسماء المطر وضميره العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع
 بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر عجزه
 فإعتدازك من قول اذا قيل * (قوله الا ان اما بني الكلام معهما من أول الامر على ما جى
 به الاجله من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما وافي هذه المعاني الخمسة ان اما التكررها
 بدل الكلام معهما من أول وهلة على ما أتى بها الاجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام
 معها اولاد ال على الجزم ثم يوثق بأودالة على ما جى بها الاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير والاباحة أو التقسيم
 أو الابهام أو الشك اه وقال الرضى مبني الكلام مع اما على أحد الشينين أو الاشياء واما
 أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد أو عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم
 يتقدم جازان يعرض للتسكام معنى أحد الشينين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثل اقام
 زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا
 أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثل اقام في القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

تكرارها في أي ذكرها
 مرة أخرى قبل المعطوف
 عليه ليفهم السامع
 المقصود من أول الامر
 في غير ندور في وسجي
 الاستشهاد على هذا الدور
 في أو يفتح الكلام معها
 على الجزم ثم يطر الشك
 أو غيره ولهذا لم تكرر
 وبما قاله نظرا فيجوز ان
 يكون التسكام بقاء زيد
 أو عمرو مثلا قاطعا بقيام
 زيد ثم عرض له الشك في
 كون القيام حصل منه
 أو من عمرو وفعطاف باوكا
 قاله المصنف ويجوز ان
 يكون شاكا من أول الامر
 وان لم يأت بحرف دال عليه
 كما تقول جاء القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء

بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
 مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون التسكام بها لابدان يكون
 جازما ثم يشك فتأمل في هو وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه
 في نحو اما ان تسكام بخير والا فاسكت في أي واما ان تسكت في نحو في قول المنقب في بفتح النون وكسر القاف المشددة
 العبدى في بفتح العين المهملة وسكون الواو واطن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس في فاما ان تكون أخي بصدق *
 فأعرف منك غني من سميني والا فاطرخي واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني في أي واما ان تطرحني وتتخذني عدوا وان
 الاولى وصانها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك لي حاصلة والغث الردي والسمين الجيد وأتقيك وتتقيني
 صفة عدوا والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاق بضمير التسكام والمخاطب و يروي بحق مكان بصدق وهذا ان البيتان من
 قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أمنت أرضا * أريد الخبر أي ما يلي في الخبر الذي أنا بتغيه * أم الشر الذي هو يتغيه

ومما أقوله قبل ذلك رددن نحية ونسبنا أخرى * وثقبن الوصاوص بالعيون وثقبن ثقبين والوصاوص جمع ووصوص وهو الخرق في السترة قد ارماتنظر العين منه أي ثقبين في الستور خروفا بكثرة نظره بالعيون منها ويقال انه لقب بالثقب لهذا البيت وقلت مخاطبا الشريف أنشدني هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا * السيد روى عن العبدى * وقد يستغنى عن * اما في الاولى لفظا لا تقدير * نحو سقته الروا عدم صيف البيت * التقدير اما من صيف واما من خريف * وقد تقدم البيت وصر الكلام عليه * ونحو * قوله * تليد ارقد تقادم عهدا * واما باموات ألم خيالها أي اما بدار * واما باموات وتلم تنزل وعهدا ١٣٣ اما بمعنى أمرها الذي يعهد منها أو محلها الذي يتعاهد بال جوع اليه

في الشرح المنقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول اغاهو بضم الميم وفتح المثناة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثناة من حرف الباء الموحدة والمنقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله أرين محاسنا وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال في باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المنقب العبدى ظهري بكاة وسدان أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون والسكة السمر الرقيق يحاط كالبيت يتوفى به من البق أي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثانة وغثونة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وأنقيك وتنقيني اما صفة عدو امرأعي بها المعنى والاصل يتقيك وتنقيه واما جواب سؤال كأنه قيل فاذا يكون اذا اتخذت عدوا فقال أنقيك وتنقيني (قوله تلم بدار الخ) تلم أي تنزل وعهدا ما يعهد منها

﴿ أو ﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفخازاني عـ دقوله تعالى أو كصيب من السماء التحقيق ان أولا أحد الامرين والشك هو التبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب (قوله الثاني الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشئيين أو الاشياء وان معنى أحد الشئيين أو الاشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقت قوله المصنف في التنبيه الا في فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها الابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبرت بذلك في أو الاولى فلا حاجة الى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى قلت وجواب أقوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر ﴿ أو ﴾ عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر معنى * أحدها الشك في جهة المتكلم نحو قوله تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم * اسمة قصر وامة لبثهم في الدنيا بالاضافة الى خلودهم في العذاب واستقلوا بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم * والثاني الابهام على السامع * نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى * ولا أدري لم لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحد لله وعبدته فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه من موال أو منافي يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذواسه تعالى وتعالى عما هو عليه يتصرف حيث يشاء

وجواب أقوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر ﴿ أو ﴾ عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر معنى * أحدها الشك في جهة المتكلم نحو قوله تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم * اسمة قصر وامة لبثهم في الدنيا بالاضافة الى خلودهم في العذاب واستقلوا بحيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم * والثاني الابهام على السامع * نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الاولى * ولا أدري لم لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحد لله وعبدته فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه من موال أو منافي يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذواسه تعالى وتعالى عما هو عليه يتصرف حيث يشاء

يشاء وجاء في الضلال بنى لان صاحبه منعهم في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه **و** نحو قوله نحن أو أنتم الأولى
 الفو الحق فبعد الامبطين وصفا **و** سحابة معني بعد افهوم من باب * والفي قولها كذا وبمينا **و** آخر المصراع الاول
 هو القاف الساكنة من قوله الفو الحق والبيت من بحر الخفيف **و** والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع
 فيه الجمع **و** مع ما قبله **و** نحو زوج هند أو أختها **و** الجمع بينهما ممتنع **و** نحو **و** أخذ من مالي درهما أو دينار **و** الجمع بينهما
 ممتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله الا بمقتض **و** انما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معا
 لا مقتضى له **و** فان قلت قدم مثل العلماء **و** بقى الكفارة والغدية **و** وهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط
 ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فغدية من صيام أو صدقة
 أو نسك **و** للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير **و** لا تنى كل منهن كفارة **و** يمتنع

الجمع **و** بين الصيام والصدقة
 والفسك **و** لا تنى كل منهن
 فدية **و** فلا يتصور الجمع بين
 تلك الخصال بصفة كون
 كل واحدة منهن في حالة
 الجمع كفارة أو فدية **و** بل
 تقع واحدة منهن كفارة أو
 فدية والباقي قربة مستقلة
 خارجة عن ذلك **و** وليس
 الكلام في الجمع من هذه
 الحيثية فانه ممكن وانما
 الكلام فيه بالاعتبار
 الاول وهو ممتنع لما عرفت
 وقربة يحتمل الرفع على انه
 خبر والباقي مبتدأ أو
 مستقلة خارجة صفة
 للقربة ويحتمل النصب
 على الحال من الباقي بناء
 على انه معطوف على فاعل
 يقع أي ويقع الباقي قربة
 فينصب حينئذ مستقلة

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ايهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
 محليهما ما لا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الابهام وفي الكشف والمعنى وان أحد
 الفريقين من الذين يوحّدون الاراق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به
 الجهاد الذي لا يوصف بالقدره اعلى أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام
 المنصف الذي كل من سمعه قال ان خطوب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم
 من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال
 المبين ولكن التعريض أنضل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي
 الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل على فرس جوادير كضه
 حيث شاء والضال كانه منعهم في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حيان
 أو على موضوعها لكونها الاحد الشئيين أو الاشياء وخبرنا أن أو أياكم هو على هدى أو في ضلال
 ولا يحتاج الى تقدير اذا المعنى ان أحدنا في أحد الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر
 أو في المسجد وقيل خبرنا محذوف لدلالة على هدى وهو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم
 محذوف لدلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا
 اه (قوله نحن أو أنتم الاولى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق
 الشئ بالضم فهو سحق أي بعيدوا سحقه الله أي أبعداه (قوله نحو ولا تطع منهم أغما أو كفورا)
 في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أو فيه للإباحة قبل دخول
 الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انه تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية
 غير متأت البتة لان طاعة الاثم أو الكفور في الاثم أو الكفور لا يباح أصلا بل تحرم ولعل
 الإباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم أو الكفور مباحة لا حرج
 على من ارتكبها اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية التي هي
 أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

وخارجة فان قلت أو التي للتخيير انما تقع بعد طالب كما مر قلت لفظ الا يتبين وان كان خبر الكن
 والمعنى على الطالب أي فليكفر وليفد **و** والرابع الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
 أو الزهاد **و** اذا لاقى مجتمع مجالسة الفريقين **و** وتعلم الفقه أو النحوي فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا **و** اذا دخلت لانهائية **و**
 على ما فيه أو التي للإباحة **و** امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم أغما أو كفورا اذا المعنى لا تفعل أحد ما فإيه مافعله فهو أحد ما **و**
 وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للإباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف
و وتلخيصه انه تدخل للنهي عما كان مباحا **و** وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الاثم أو الكفور في الاثم أو الكفور
 لا يباح أصلا بل تحرم واصل الإباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم أو الكفور مباحة لا حرج على
 من ارتكبها اقتضاه **و** وكذلك حكم النهي الداخل على التخيير **و** نحو لا تأخذ من مالي دينار أو درهما فيمتنع أخذ الجميع اذا المعنى

لأننا أخذنا أحدهما فإيهما أخذناه فهو أحدهما كما هو في قولنا لا تأخذ أحدهما فإيهما أخذناه فهو أحدهما
واحد وان يكون النفي عن الجميع كذا في الجني الذي ومراده بالنفي عن كل واحد النفي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما
فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً للمقتضى النفي هكذا أفهم بقراءة قوله وان يكون عن الجميع فتأمل به فيؤخذ كراين مالان ان
أكثر وروداً ولا بداحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني ان تشبيهه قلوبهم
بالحجارة أو بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح في قولنا يخصها
بالمسبوقه بالطلب في ومافاله محل تأمل في الخامس الجمع المطلق كالواو ١٣٥ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام
معه في ذلك ان شاء الله تعالى

تعالى في قوله الكوفيون
والاخفش والجري
بفتح الجيم نسبة الى بني
جرم وهي قبيلة مشهورة
وهو أبو عمرو وصالح بن
اسحق أحد نحاة البصرة
كان ذا دين وورع ولا
يلتفت الى ما شتهر عند
قوم من انه بضم الجيم
ولا الى من زعم انه بكسرهما
زعمانه رواه في الشاطبية
كذلك عن أبيه عن جده
ولا الى قول من جوز فيه
تثنية الجيم لما رأى كلاً
منهم اله معنى في اللغة
فكل هذا خبط ونحر يف
في واحتجوا بقول توبة
وكأنه منقول من
التوبة من الذنب وهو ابن
الجبر على صيغة تصغير
الحمار وهو صاحب ليلى
الاخيلية
في وقد زعمت ليلى بأني فاجر
لنفسى تقاهها وعلها
فجورها

وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا
وقول المصنف عما كان مباحاً يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النفي
ولاشك انه لو قيل أطع أئمة أو كفوراً أفاد الكلام الاباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة اباحة
وفي حاشية التفاتنا في عند قوله تعالى أو كصيب من السماء وما قوله تعالى ولا تطع منهم أئمة
أو كفوراً فذهب كثير من المحققين الى انه لا أحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع
في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحداً منهم ما به يشعر كلامه في المفصل وذكر يعني
ان محشرهم ههنا ان ذلك من قبل كونهم مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق
المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذلك فهم امتساوياً في وجوب العصيان
وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باولان
انما هي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهم ما اه وذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو
وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقا للسيراني) هو
بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس
على ساحل البحر بمالي كerman وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف
بالقاضي سكن بغداد وولى القضاء بها نيا بة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو
على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً لكنه لم يظهروه وكان لا يأكل الا من كسب
يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسياً فاسلم توفي الى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين
وثلاثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقصد اروهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجري)
بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزلوا واحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمرو
صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش واتي بونس بن حبيب ولم يبق
سبويه وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين
ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالمثناة من فوق منقول من مصدر تاب
من الذنب وهو علم لابن الجبر بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى
الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشهر النساء وهجت النابغة الجعدي
ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأي توبة فيك حتى أحبك قالت
ما رأي الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاهها بديل من واو كافي تراث (قوله جاء الخ لافه الخ)

أي لها تقواها وعلها فجورها فيؤيد ذلك لافهمهم على السامع والمعنى على هذا انه يعلم انصافه بأحد الامرين
معيناً من التقي أو الفجور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب فيؤيد قول جبر في الجبر عطفها على الجبر وبالبناء المتقدم
في جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدره فاعل جاء ضمير يعود الى الخليفة الممدوح ومعنى
كانت له قدرا كانت مقدرة لاسيما في فهمه والذي رأيته في ديوان جبر اذا كانت في ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل
ان أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وكأنه شك
أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتني الله

ثم إلى به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجز ولية لابن عصفور **و قوله** وكان سيان أن لا يسرحوا انعماء
 أو يسرحوه بها أو اغبرت السوح **النعيم** واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح يفتح العين فيهما
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تر كثر اترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل
 بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرها عدم النبات بها **و قوله** وكان الشان **و لا يريد المصنف** ان لفظ الشان هو اسم كان
 وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشان وهو مستتر في كان والمعنى وكان هو **و قوله** أي الشان أن لا يسرحوا الابل وان
 يسرحوها سيان لوجود القسط وانما قدرنا كان شانية لثلاثين الاخبار عن النكرة **و هي** سيان اذا جعلتها اسم كان
و بالمعرفة **و هي** ان لا يسرحوا الان مع الصلة متأول عندهم مصدر معرف بل جعلوه في حكم الضمير كما سيجي ولقائل
 ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن
 مالك قال بجواز مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم
 لم تنذرهم وقال معتذرا عنه ١٣٦ **انما استجاز هذا الكلام** بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سبرين فيجوز

ان يجالسهم ما وسمع
 ولا تطع منهم آثما أو كفورا
 فلا يطيعهما كما انه قيل له
 ذلك بالواو كان كذلك فلما
 رأها تجرى مجرى الواو في
 نحو هذه المواضع اجراها
 مجراها مع سيان فهذا
 كلام حقيقة ما ذكرنا
 والذي سوغه عند قائله
 ما وصفنا ومثله قول المحدث
 سيان كسر رغيقه *
 أو كسر عظام من عظامه
و قوله الرجز
 ان به اكل أورزما *
 خوير بين ينقاهن الهامام
 اكل بئنة فوقية كافضل
 علم رجل وكذا رزام براء
 مكسورة فزاي وخوير بين تشبيه خوير بنصف خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافهم محتمل لان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفى هذا النظم معنى الواو **و قوله** اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والنقد يران اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **و قوله** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لاصان **و قوله** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى نفسه **و قوله** خوير بين المذكور في الشعر **و قوله** أجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **و قوله** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب إبقاء أوفى هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

قلت
 مكسورة فزاي وخوير بين تشبيه خوير بنصف خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافهم محتمل لان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفى هذا النظم معنى الواو **و قوله** اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والنقد يران اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **و قوله** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لاصان **و قوله** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى نفسه **و قوله** خوير بين المذكور في الشعر **و قوله** أجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **و قوله** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب إبقاء أوفى هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

اثنتين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة اسمية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد
 أحدهما وجب الافراد وان قصد كليهما وجب الايمان بصغير الاثنين تقول جاءني زيد وعمرو ثم تقول مستأفنا وقد جئتمنا
 واكرمتمنا وتقول هذا اما جوهر أو عرض ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه وتقول النابغة يحاطب النعمان بن المنذر
 واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمدد وقالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه
 فقد فحسبوه فالقوه كما ذكرت * تسماون تسعين لم ينقص ولم يزد * اراد بفتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد باحكم
 كن حكيمًا كما كانت هى حكيمة اذ اصابته ووضعته الشئ موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفترى على عندك وكانت هذه المرأة
 نظرت الى سرب حمام طائر فبهتت وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه
 أو نصفه قد بهتت الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسية بسرعة اصابتها شد الا امر
 وضيقه ليكون المبلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحز را الطير اذ كان الطير أخف ما ينجرك ثم كونه حماما مما يؤكّد
 هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضى شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب
 المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرس على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قليلا مما يقتضى شدة

الازدحام عليه وكونه لا مادة
 له أشد في الحرص على القليل
 منه والتمدد الماء القليل الذى
 لا مادة له وحسبوه بالتشديد
 عدوه فالقوه وجدوه
 ويرى كما حسبت بدل كما
 ذكرت وكون أو فى البيت
 بمعنى الواو ظاهر ويؤيد قويه
 انه يروى ونصفه بالواو
 وقوله
 قوم اذا سمعوا الصريح
 رأيتمهم *
 من بين ملجم مهره أو سافع
 الصريح صوت المستصرخ
 والمجم هو جاعل الحمام في
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضة الاولى وضربها الثانى الذى على
 زنة مفعولان وقد دخله الخين اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفى ذلك اه جوابه بعناه
 (قوله قالت ألا ليتما الخ) بعدهذين البيتين

فكملت مائة فيهما حمامتها * وأسرت حسبة في ذلك العدد
 وقبلهما

واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمدد
 يحفه جانبانيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكمل من الرمد

وقتاة الحى هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقسمى والقطا والتمدد
 بالثانية والهم المفتوحة بين الماء القليل الذى لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة
 من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أى فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أى عدوه
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطابين
 جبليين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه أو نصفه قد بهتت الحمام ميه فنظروا الى ذلك
 القطا وادعوا الى الماء فاذا هوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريح الخ) الصريح
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية
 وانما كانت أو ههنا بمعنى الواو لان بين تقتضى الاضافة الى متعدد وفى الشرح ولقائل ان يقول

١٨ فى ل هو الاخذ بالناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما زائدة على رأى الاخفش والكوفيين أى رأيتم
 بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما لا ابتداء متعلقة بفعل الرؤية أى ان رؤيتك يا هم ابتداءات من بين هذين القسمين
 وعلى كل من الاحتمالين فأوبعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحده
 هذين القسمين ولا تعدد فى الاحد ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من
 القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء والزهاد أو لاحد الامرين ولا اشكال في ومن الغريب ان جماعة منهم
 ابن مالا ذكر واجبى أو بمعنى الواو ثم ذكر وانها تحبى بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أى لا حرج في اننا كلوا من بيوتكم
 أى بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك أى بيوت آبائكم
 وأوهذه أى التى فى الآية المتلوة أو التى جعلوها بمعنى ولا وهى تلك التى بمعنى الواو ويعنيها وانما جاءت لا هى منظوقا
 به فى اللفظ الذى يفسر ونهاية فى الآية يؤتا كيد للنفي السابق وممانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد
 وذلك أى تعليق النفي بكل واحد من دليل خارج وهو الاجماع القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت
 ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع فى الآية فلا دليل فيه على ذلك ونظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرفعة

فقد دل على ذلك الزنا والسرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعتين وصفتين **بـ** بولونز كـ **بـ** بالبناء للفعول اولافاعل أى
 تركت أنت **بـ** في التقدير لم يضر ذلك **بـ** لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لايجل كل واحد من الزنا والسرقة على
 الاطلاق **بـ** وزعم ابن مالك أيضاً أن الواو التي للإباحة حالة في محل الواو وهذا أيضاً مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن
 سيرين **بـ** بالواو **بـ** كان المأمور به محالاً **بـ** جميعاً **بـ** ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما **بـ** وهذا مشكل فأى
 عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **بـ** وهذا **بـ** الذي ذكرناه من التقريبات بين
 العطف بأو والعطف بالواو **بـ** دأمر الإباحة على الوجه المذكور آنفاً **بـ** وهو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر
 الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه انما جىء
 بالفذلية **بـ** يعني تلك عشرة كاملة ١٣٨ **بـ** فدفع التوهم ارادة الإباحة في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم **بـ**

خفى أنه لو صام الثلاثة فقط
 أو السبعة فقط أجزأه فأتى
 بالفذلية دفعا لأن يتوهم
 مثل هذا والفذلية في
 الحساب أن تذكر تفاصيل
 ثم يجمل فيقال فذلك كذا
 وكذا **بـ** وفوقه في ذلك
 صاحب الإيضاح البياني **بـ**
 أى المصنف في علم البيان
 ويعنى بصاحبه قاضى القضاة
 جلال الدين عبد الرحمن
 ابن محمد القزوينى الشافعى
 صاحب تلخيص المفتاح
 وانما وصف الإيضاح بالبيان
 أحد ترانزا من الإيضاح
 المصنف في النحوى على
 الفارسي **بـ** ولا تعرف هذه
 المقالة **بـ** وهى كون الواو
 تأتي للإباحة **بـ** نحو **بـ**
 بل هى معروفة لبعض
 النحاة فقد قال السيرافى

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سافع فتكون أولاً أحد الأمرين وبين
 مضافة الى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به محالاً **بـ**
 ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسته أحدهما) في الشرح هذا مشكل فأى عهدة على
 المخاطب مع أن الأمر للإباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وأقول لا اشكال فإن
 المصنف يرى أن الأمر مع الواو ليس للإباحة وأن هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا
 رد هذا الكلام على قول ابن مالك أن الواو التي للإباحة حالة في محل الواو ورد على قول الزمخشري
 أن الواو تأتي للإباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف لنحوى ولو سلم فإرادته بالعهدة
 فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وأنه انما جىء بالفذلية دفعا لتوهم ارادة الإباحة) قال
 التفتازانى الفذلية في الحساب أن يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا اهـ وهذا الذى
 ذكره فائدة الفذلية عند من يقول أن الواو للإباحة وأما من يقول أنها تأتي للإباحة فيقول
 جىء بالفذلية ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم أن
 المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فإنه يطلق له ما وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة
 لا فائدة المبالغة في محافظة هذا العدد وأوصفة مبنية وكاشفة فإن العشرة تمام مرتبة الاتحاد
 أو صفة مقيمة تقيده كمال بدلية العشرة من الهدى (قوله وفوقه في ذلك صاحب الإيضاح
 البياني) هو قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزوينى صاحب تلخيص
 المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضى القضاة امام الدين وناب فى القضاء عن أخيه
 ثم ولى خطابة دمشق فقام بهامدة ثم ولى قضاء القضاء بالشام ثم قضاء القضاء بالديار المصرية
 ثم عزل عنها وأعيد الى قضاء الشام توفى بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (قوله ولا تعرف
 هذه المقالة لنحوى) في الشرح بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى في شرح
 الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة كرجل أنكر على ولده

مجالسة

في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الإباحة

كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزبى وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الزبى
 وجالس القراء والعقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء أو القراء وأصحاب الحديث فذلك كله بمعنى انتهى قلت وقد
 رجح المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل أن الواو تأتي للجمع كالواو ثم قال فإن قلت كيف وافقت على أن الواو
 الإباحة بمنزلة الواو مع تفرق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن
 لا فرق فإنه إذا قيل بالواو وكانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العاقل وهو إباحة المجالسة فكأنه قيل أبحث مجالستهم أو من
 أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه أو أراد أحدهما ولا الجمع بينهما لأن معنى كون الشيء مباحاً لانه لا حرج في فعله ولا في تركه
 فإذا أجمع شيئاً جازاً لافهم أربعة أوجه وكذلك المعنى إذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا أنه مع الواو وكذلك لأن
 الإباحة انما استقيدت من الأمر فالواو جعلت بين الشئيين في الإباحة الى هنا كلامه المعنى **بـ** السادس **بـ** من معانى أو الاتى

عشر في الاضراب كبل فمن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي في وهذا أحد الشرطين في إعادة العامل في وهذا الشرط الآخر في نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو في المعنى بل ما قام عمرو فهو واضرب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو أو نحو لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو في المعنى بل لا يقيم عمرو فهو واضرب عن الاول وهذه صورة تقدم النهي على أو أو نحو نقله في أي هذا القول في عنه في أي عن سيبويه في ابن عصفور في وهذه الفعالية معطوفة على المتقدمة اذا المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر الخالف بذلك كما ستعرفه في ويؤيد به أي ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور في أنه في أي سيبويه في قال في ولا نطع منهم أنما أو كفورا ١٣٩ ولو قلت أولا نطع كفورا انقلب

المعنى لانه يصير اضربا
عن النهي الاول ونهيا
عن الثاني فقط في وذلك
باطل لان النهي عن كل
منهما ثابت لا يتطرق اليه
الابطال أصلا في وقال
الكوفيون وأبو علي في
الفارسي في وأبو الفتح في
ابن جني في وابن برهان في
بفتح الموحدة ومنع
الصرف وهؤلاء الثلاثة
من النحاة الا خذين
لمذهب أهل البصرة
في تأتي في أو في للاضراب
مطلقا في أي اتينا مطلقا
ويجوز أن يكون حالا من
الاضراب أي تأتي له في
حالة كونه مطلقا أي سواء
تقدمه في أو نهي أو لم
يتقدمه وسواء أعيد العامل
أو لم يعد في احتجاج في
مفعول لاجله والعامل
قال أي قال أولئك الجماعة
كذا احتجاجا ويجوز أن
يكون حالا أي ذوي احتجاج
أو محققين في بقول جرير

مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل
الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب
الحديث فذلك كله معنى هذا كلامه وقد رجح المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على
التسهيل ان أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحية بمنزلة الواو
مع تفريق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت
الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحية
المجالسة وكأنه قيل أبحث لك بمجالستهما ومن أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد
أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أجمع
شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكاهم ينص على ذلك مع أو وقد
بيناه مع الواو كذلك لان الاباحية انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في
الاباحية اه ما في الشرح (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النهي (قوله
وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن على البغدادي
سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربع مائة وتوفي سنة تسع وستين وخمس مائة (قوله
ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال
عيال بفتح الموحدة وتشديد الياء والجمع عيال مثل جيد وجياد ويرمى بفتح الموحدة
التحتانية وكسر الراء يعنى ستمت وبعد اد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص
عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتى بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين
مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي الكشف أو كلما الواو له لطف على محذوف معناه
أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا قرأوا السمال بسكون الواو على ان الفاسقون
يعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفروا الا الذين فسقوا ونقضوا عهدهم الله مرارا كثيرة
اه قال التفتازاني فجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول
الذى هو اللام في الفاسقون ميبه لا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا ونقضوا وان لم
يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم مفعوله وأوفي مثل هذه المواضع
تفيد تساوى الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى
بل وتبدأ ثبوتها الثقات وشبهها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعنى قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قد برمتهم * لم أحص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاءك قد قلت
أولادى في العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه ويرمى بكسر الراء ضحرت
والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأوفي
البيت الثاني للاضراب مع فقد ما اشتراطه سيبويه فهي ظاهرة في الاحتجاج في وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا وهذا
نبتة فريق منهم بسكون الواو في لا يفضيها كما هي في القراءة المشهورة فاوهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله
تعالى ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفركم الا القاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه في واختلف

لا يؤمنون ترقبوا الى الاغلاظ فالاغلاظ (قوله فقال القراء بل يزيدون) فان قلت كيف جاز
الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضى انما جازلانه تعالى اخبر عنهم بانهم مائة ألف بناء
على خسر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه اخذ في التحقيق مضر باعما يغلط فيه
الناس وكذا قوله تعالى كلج البصر او هو اقرب اه (قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه
وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله
ان التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما والامر ان هنا وقع أحدهما فلا تخيير
بينهما وانما قلنا وقع أحدهما لانهم كانوا ازيد من مائة ألف على ما نقلناه عن الرضى وقلنا ان
التخيير لا يصح الا بين امرين لم يقع واحد منهما لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي
مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا التفسير بين ان
يقول الراي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم
أكثر لان المراد انهم بهذه الحينة لان ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات
هبة الله بن علي الحسني البغدادى كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان
سنة خمسة واربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من
بغداد ولما حج الرمحشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن
ان يكون وجه النظر انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طالب هنا لان
التزاع في هذا الشرط مآثور فاعل سيبويه ممن لا يعتبره وأقول ان كون التخيير والاباحة
بأولايكون الا بعد الطلب امر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان
أولايكون للاباحة يستعملها غير الطالب قال السفاقي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال
الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان أو انما تكون للاباحة أو للتخيير في الامر
أوفي معناه لا في الخبر اه ثم في الشرح والظاهر ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله
ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا
مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم ازيد منها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف
يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا ياتر من عدد هؤلاء
منحصري هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهما ولكنهم عدد
كثير جدا بحيث اذا رآهم الراي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول ازيد من مائة
ألف يريد انهم كثيرون كثيرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع اه
ما في الشرح وفي الكشف أو يزيدون في مرأى الناظر أي اذا رآها الراي قال هي مائة ألف أو

﴿وقال بعض السكوفيين﴾
 أو في هذه الآية ﴿يعنى
 الواو﴾ أى الى مائة ألف
 ويزيدون وانظر هذا
 العطف كيف هو
 ﴿وللبصرين﴾ فيها أقوال
 قيل للإمام ﴿على السامع
 وقيل للتخيير﴾ أى اذا رآهم
 الرائي تخير ﴿اشدة﴾ كثرتهم
 ﴿بين﴾ أن يقول مائة ألف
 أو يقول هم أكثر من
 مائة ألف ﴿ونقله ابن
 الشجرى عن سيبويه﴾ وفى
 ثبوته عنه نظر ﴿ولا يتأتى
 أن يكون وجه النظر انما
 انما تكون للتخيير بعد
 الطلب على ما تقدم ولا طلب
 هنا لان النزاع فى هذا
 الشرط مأثور فاعل سيبويه
 من لا يعتبره والظاهر أن
 المصنف أشار الى وجه
 النظر بقوله ﴿ولا يصح
 التخيير بين شيئين الواقع
 أحدهما﴾ فان حال هؤلاء
 المرسل اليهم دائر بين
 أمرين فالما أن يكونوا
 مائة ألف واما ان يكونوا

أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للراي أن يخبر بانهم ازيد وان كانوا ازيد فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة ألف ولقائل ان يقول لصاحب هذا الرأي ان لا يلتزم ان عدد المرسل اليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا منهم ما وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الراي كان له أن يقول هم مائة ألف وكان له أن يقول هم ازيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مراه كثيرا جدا اجاز لك ان تقول جئتني ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

ولا ينقص وإنما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية وهو قيل هي للشك مصر و قال الرازي ذكره ابن جني وهذه الأقوال غير القول بنصب غير على الاستثناء أي القول بأنهم يعني الواو مقولة في قوله تعالى وهو ما امر الساعة إلا كلم البصر أو هو أقرب فهي كالجارة أو أشد قسوة والمعنى السابع من معاني أو الاثنين عشر في التقسيم أي تبين أقسام الشيء ونحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته في الصغرى المسماة بالخالصة وتعرف بالالفية وهو في شرح منظومته في الكبرى المسماة بالكافية الشافية ثم عدل عن ذلك أي عن ذكر التقسيم في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره وهو الشك أو الابهام أو التخيير ومثل هذا المعنى المجرد عما ذكر بنحو أن يكون غنيا أو فقيرا أي أن يكون

المشهور وعليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه اغناه طلب الرضا أو أن يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة رجحه فأنى بأوهنا المجرد التفريق أي ذكر الأقسام ولا شك ولا إبهام ولا تخيير بنحو قالوا كونوا هودا أو نصارى أي ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فإن قلت كان من حق المصنف أن يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا إذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فإن قلت التلاوة اغناهي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الإلهة الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى إذا وجدنا مداول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن أن يقال الفرق بينهما ما أن التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا أو نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا بنحو أننا نقتل صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبه وصدر البيت * ونصير مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجرم عليه وجارم مجني عليه وجان يقال جرم فلان على أهله إذا ذنب وجني عليهم جناية ومن مجيئه بأوقوله فقالوا أننا نقتل لا بد منها * صدور رماح أشرفت أو سلاسل * أشرفت أي صوبت وسددت تقول أشرفت الرمح نحو العدو إذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما أجمالا بقوله نقتل ثم قسمهما إلى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامراء لنا خصلتان هـ صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الأسر والنهي

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اه (قوله ذكره ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكا وميما سليمان بن فهد الأزدي وقرأ ديوان المتنبى على صاحبه وشرحه وكان قعد أول أمره للأقرباء الموصلة فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له تربيت وأنت حصرم فترك الحلقه ولا زمه حتى غمر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثمانين ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بدهاء اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوباً وإنما هو معرب كني كذا في شرح المفصل للسفنداري اه (قوله ومثل بنحو أن يكون غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فإن قلت كان من حقه أن يأتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا إذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فإن قلت التلاوة اغناهي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الإلهة الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى إذا وجدنا مداول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن أن يقال الفرق بينهما ما أن التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا أو نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا بنحو أننا نقتل صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبه وصدر البيت * ونصير مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجرم عليه وجارم مجني عليه وجان يقال جرم فلان على أهله إذا ذنب وجني عليهم جناية ومن مجيئه بأوقوله فقالوا أننا نقتل لا بد منها * صدور رماح أشرفت أو سلاسل * أشرفت أي صوبت وسددت تقول أشرفت الرمح نحو العدو إذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما أجمالا بقوله نقتل ثم قسمهما إلى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامراء لنا خصلتان هـ صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الأسر والنهي

الصلاة والسلام حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الإلهة الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشبعا في حرف الميم إن شاء الله تعالى قال ابن مالك بنحو هذا أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود ونحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله بنحو ونصير مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجرمون عليه وجارم مجرم عليه وجان يقال جرم فلان على أهله إذا ذنب وجني عليهم جناية ومن مجيئه بأوقوله فقالوا أننا نقتل لا بد منها * صدور رماح أشرفت أو سلاسل * أشرفت أي صوبت وسددت تقول أشرفت الرمح نحو العدو إذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما أجمالا بقوله نقتل ثم قسمهما إلى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامراء لنا خصلتان هـ صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الأسر والنهي

كلام ابن مالك في الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أولاتأتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود في بعض النسخ
وحجى الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاتأتي له بل اثباته الا كثرة الواو يقتضي الثبوت في أو بقوله وكان المصنف غير
هذه لما فهم من المناقشة أما أولافلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الواو في التقسيم أكثر وإنما قال أجود وأما ثانيا فلان اثبات
الا كثرة الواو وانما يقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه وقد صرح به ابن مالك في ثبوت التقسيم في
البيت الأخير وهو فقالوا لثبوتان الى آخره وليس فيه دليل على ما قاله من أن أوفيه للتقسيم لا احتمال أن يكون
المعنى لا بد من أحدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما فان ذلك انما يخرج من
البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وانما هو بيان لاحدى الخصلتين باحدى المتعاطفين
بأوهذا أو أأنالم أنحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجهه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول
التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولكن استعمال الواو أجود فتأمل به وهو غيره أي غير ابن مالك
في عدل عن العبارتين في التقسيم والتفريق المجرد في غير التفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونا هودا أو نصارى وقالوا
ساحر أو مجنون اذا المعنى في الآية الأولى هو وقالت اليهود كونا هودا وقالت النصارى كونا نصارى والمعنى في الآية
الثانية هو وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فافهم ما التفصيل الاجمال في قالوا هو وهذا هو الذي ذكر أهل البديع انه
أحد قسمي الف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذكر متعديا على التفصيل ثم مالكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يردده اليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم مالكل

الخ ومثلا لذلك هذه الآية
و بقوله تعالى وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان
هودا أو نصارى وقال الشيخ
بهاء الدين السبكي في شرح
التلخيص واعلم ان ما ذكره
في هذه الآية الكريمة
يعني الآية الأخيرة لا يخلو
عن نظرفان أو في قوله تعالى
أو نصارى اما أن يقدر

اذا صوبته الى جهةه وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وحجى الواو في
التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاتأتي له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان
مراده ان التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان في أو أقل لم يجعله
كذلك بل أفي بالتعريف المجرد ليكون داخل فيه اظهار الخطر بته في أو عن رتبته في الواو
(قوله اذا المعنى وقالت اليهود كونا هودا وقالت النصارى كونا نصارى) يعني لف بين القواين
ثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله قال التفات الى عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
لقائل أن يقول لما كان الف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع
مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامر ان مقواين وكلمة أو لا تفيد الامقولية أحد
الامر بين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

بعد ما قول مقدر أو لا فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا
ذلك حينئذ موضع الواو لا أو ثم انما لو جعلنا أو بمعنى الواو قدرنا قولنا محذوف ما يخرج عن الف فانه يصير الضمير الاول للهود
فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى قول الزمخشري لف القواين وان لم تقدر قولنا بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب
على الاطلاق هذا القول وهو بجماعته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل
باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من الف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجماعته
الى كل من اليهود والنصارى بان يكون مجرد من قول الفريقين قول كلي تضمنته مقالتاهما فان قول اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب الى كل من الفريقين
لن يدخل الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصريا ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتا فلا حاجة بنا الى الزيادة على ذلك وان
قلنا انه اثبات فوجهه انهم لما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريق النصارى واليهود أحقر
عند الآخر من الانتصاب لما رضته كان قول اليهود مثل لان يدخل الجنة الا يهودي يتضمن نفى دخولها عن غير اليهودي
والنصارى فاشير اليه بالنفي ويتضمن اثبات دخولها لاحد فريق اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لاحد الفريقين
عينا وهم اليهود مثل اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقوله لن يدخل الجنة الا يهودي
يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود والنصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه
انه أثبت قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودي أو نصارى أو مسلم لاننا نقول

لما كان مقصودهم الاصل هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم ان يدخل الجنة الا يهودى كثر فحاجنا قوله ان يدخل الجنة الا يهودى أو نصراى حكي من كلامهم الثانى الذى هو موجود فى ضمن قولهم الاول بل هو ابلغ فى الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه وهو تعسف ابن السجري فقال فى الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو جلتان فعلى تان وتقدره وقال بعضهم معنى اليهود كونه يهودا وقال بعضهم معنى النصارى كونه نصارى قال فقام أو نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذى أبداه المعنى الثامن من معانى أو الاثنى عشر ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع ١٤٣ بعد هذا باضمارة أن كقوله

أى قول القائل لا تقتله
أو يسلم فهو بمنزلة
مالو قال لا تقتله الا أن
يسلم والاستثناء على هذا
مفرغ والمعنى لا تقتله
فى كل وقت الا فى وقت
اسلامه وقوله

وكنتم اذا غمزت قناه قوم
كسرت كعوب أو
تستقيم

غمزت أى عصرت والقناة
معروفة وهى ما يجعل
فيه اسن الرمح والكعوب
هى النواشر فى أطراف
الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حاله اذا أخذ
فى اصلاح قوم اتصفوا
بالفساد فلا يكف عن
حسم المواد التى ينشأ
عنها فسادهم الا أن
يحصل صلاحهم بحاله
اذا غمزت قناه معوجة

هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالنوعين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعد هذا باضمارة أن) قال الرضى معنى أو فى الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعده أو فسيبويه بقدر بالا وغيره بالى والمعنيين يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الطرف أى لا زمك الوقت أن تعطينى فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبل وعنده من يفسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا ينظر نه أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد أو حتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها ما بعده فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها ما بعده فى ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله باو فى مقام الشك فى الفعلين تارة وفى مقام الشك فى الثانى منها فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعده أو واذا أرادوا المعنى الثانى نصبوا ما بعده أو لئلا يكون ما قبل ما قبل أو ليس مثل ما بعده فى الشك لانه يكون محقق الوقوع أو رايحه ولم يجوز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها بتعيين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنتم اذا غمزت الخ) الغمز بالمجعة والراى مصدر غمزت الشئ بيدي والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشر فى أطراف الانابيب والبيت من قصيد ياد العجم فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له أعجم لكى كانت فى لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو أنفذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة تولىناه بالخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجمت قوما أبىدهم بالهجمات الا ان يتركوها (قوله وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوهن فرية) كذلك جعله

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف انابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وهو جعل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوهن فرية ففرضوا منصوبا بان مضمرة ليصير المعنى لا جناح عليكم فى مهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أى الا وقت فرضكم لمن مهرها مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقدر هذا القائل لافادة هذا المعنى تفرضوا منصوبا على الوجه المذكور لا يجوز وما بالعطف على تمسوهن لوجهين الأول لا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بهر النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الامرين وهما المسيس والفرض ومع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الامرين مع انه قد تقرر فى الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول ولان المطلقات المفروض لهن قد

ولا تستهان الصعب أو أدرك المني في هذا التقادير الامال الا لاصار المني جمع منية وهي اسم لما ينقاه الانسان وانقياد الامال موافقة المراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل اوفى هذين الامرين بمعنى الاستثنائية متان وبان جمعها على باب العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا تقتله أو يسلم ولا تترك منك أو تقضي حق وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني له أو قضاء منه لحق وليكون استسهال مني الصعب أو أدرك المني في أو تفرضوا انه منصوب جواز هذا المعنى فيه فيكون الغاية المستفادة منه في غاية النفي الجناح لان في المسيس وهو ذاهو القول الآخر الذي وعد بانائه في الآية المذكورة المعنى العاشر من معاني أو التقریب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجع المعنى الحادي عشر الشرطية نحو لا ضربته عاشر أو مات أي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تترك اعطيتني أو حرمتني أي ان اعطيتني وان حرمتني في قوله ابن الشجري في المعنى الثاني عشر التبعض نحو كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه انما اراد معنى التفصيل فان كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا فهي بمعنى الى والافهي بمعنى الا (قوله لا تستهان الصعب الخ) المني جمع منية وهو ما ينقاه الانسان والامال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل اوفى على باب العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا تقتله أو يسلم ولا تترك منك أو تقضي حق وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصide من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون لزوم مني أو قضاء منه وليكون استسهال مني أو أدرك المني اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان أو التي بمعنى الأولي مفيدة لاحد الشبثين أو الاشياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا افتحص بعض امكان كونها لاحد الشبثين أو الاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد مجرد أحد الشبثين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعه لاحد الشبثين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون) قال السفاقي قال السيملي وابن الصائغ أو لاحد الشبثين أو الاشياء وانما وقعت في الحكم بالمشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لانها موضوعة للشك ولهذا تكون في الحكم من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى أصلها لان الخبر انما يريد أحد الشبثين واما التي زعموا أنها لا باحة فلم تؤخذ إلا باحة

بعض مما تقدم عليهم ما على ما قبلها وما بعدها ولم يرد انما ذكر كرت لتفيد معنى التبعض حتى تكون قسمات متقلا برأسه خارجا عما مر في تنبيه التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشبثين أو الاشياء أي لتعلق الحكم بأحد الامرين المذكورين قبلها وما بعدها أو الامور وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل في فتكون للضرب ولا تكون حينئذ لاحد

١٩ في ل الشبثين أو الاشياء أو في تخرج الى معنى الواو فتفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لاحد هابل لهما معا وما ببقية المعاني فستفادة من غيرها لا منها وفي الكشف نقلا عن البزدوي وشمس الاعنة انه ما قال هذه الحكمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضع أي ليس بمقصود في مخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ما ذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الحكمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لاحد المذكورين غير عيين كما قلنا الا أنها في الاخبارات تفضي الى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن مجي أحد هابل في قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم أن فعل المجي عوجد من أحدها عينا لا نكرة اذ تصور لصدر الفعل من غير العيين وبإضافة الفعل الى أحد هابل عيين لا ينتقل الفعل من العيين الى النكرة بل يبقى مضافا الى العيين كما وجد وانما جعله السامع فوق الشك في الذي وجد منه فعل المجي عقبة بين ان التشكيك انما يثبت حكما وانما يكون الكلام خبرا لا مقصودا بحرف أو لا ترى أنها اذا استعملت في الانشاء لا تؤدي معنى الشك أصلا مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الأصلي وكذا التخيير يثبت بحمل الكلام أيضا

وان أوعلى بابها ولكنها
لما عطف على ما فيه معنى
الشرط دخل المعطوف
في معنى الشرط بحملها
تقتضيه أو من التشريك
ولو قيل بأن هذا من باب
الحال المقدره أى لا ضربته
مقدرا حيايه أو مقدرا
موته والمعنى لا ضربته
على كل حال لا يمكن وكذا
لا تبتك مقدرا اعطاءك
أو حرمانك ولا حاجة إلى
تقدير الشرط ولا قد على
ما اختاره ابن مالك وجاءه



بفتح الهمزة والتخفيف
أى تخفيف اللام
خسة أوجه أحدها أن
تكون هى
فتدل على تحقق ما بعدها

وسمى أتى بيان وجه ذلك في قوله
وهذه أهمية ونعمو في الأيو
فيمينون مكانها في وهو المحل
وذلك غير سديد وهذا الاعتد
بحروف الاستفتاح لان انا
والتنبيه من دلالة هذه الحرف
الاستفتاحية ولم تسم حروف
الغنى مدلولها واذا اعتبرت
الاستقبال والحرف وغير ذلك

من لفظ أو ولا معناها وانما أخذت من صيغة الامر مع قرآن الاحوال اه (قوله ومن
الجب انهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثله نحو خذ من مالي درهم
أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدها ومثله بالمثالين المذكورين)
وأقول لا عجب فإن كلام التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا
تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر الامم موقوفة بصيغة الامر
ولا بصيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الامتأخرا أو عنهما أو معناها فلم اتحاد مثالهما بحيث
مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما الا وقطع النظر فيهما عن الصيغة
قال التفتازاني في التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى
كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب
محل الكلام ودلالة القران اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع
أو مستبعد) الاشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذي
قبلها على معنى حرف الشرط) في الشرح يحتمل ان يكون هـ ذا من قبيل الحال المقدرة أي
لا ضربته مقدر احياته أو مقدر اموته والمعنى لا ضربته على كل حال ولا حاجة الى تقدير
الشرط والى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاء اه

﴿ألا﴾ بفتح الهمزة والتخفيف ﴿﴾

(قوله أحدهما ان تكون للتنبيه) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالاته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى ان حروف الاستفهام وحروف القصص ونظائرها لا تسمى بالاستفهام ولا بالقصص

وسمى أنى بيان وجه ذلك في قوله تدخل على الجملتين في الاسمية والفعلية وذلك نحو الا انهم هم السفهاء حرف
وهذه اسمية ونحو في اليوم بأنهم ليس مصر وقاعنـم وهذه فعلية في قوله يقول العربون فيها هي حرف استفتاح
فيمينون مكانها وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام ويوم ملون ذكر ومعناها التي الذي وضعت له وهو التنبيه
وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها
بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالاته
والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرهما لا تكون
الاستفتاهما ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك
المعنى مدلولاً لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتم اكلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف
الاستقبال والجبر وغير ذلك

لأنهم أفادتهم التحقيق من جهة تركبهم في الأصل من الهمزة ولا يمكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد أفاتم ولا نقول لان زيد أفاتم هو همزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر أي هو قادر وقد يقال ليس كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي أفادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون للانكار لا البطالي ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وفوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيد كيدته فنأين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجوده نقيضه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشيء بينة فن هذه الجهة جاء

التحقيق وايضا ففني النفي اثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفى ان الاثبات للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الان زيد أفاتم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروف عنهم وافادتهم التحقيق في القليلين ثابتة لما مر في قول الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة برفع الجمل على أنها اسم تكاد وتقع خبر مقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضمير عائد على الاسم لا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما متمنع أو ضرورة أو نادر

حرف الاستفتاح اه (قوله) وافادتهم التحقيق من جهة تركبهم من الهمزة ولا همزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى) يعني أن افادة التحقيق ما بعدهما من جهة تركبهم من الهمزة التي لا بطل ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق وانما لم تفد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشف وعبارته وأما مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدهما ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها المصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال المتأخراني يريدان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد أفاتم وكذا الكلام في اما والاكثر على انه ما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقي بعدما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه لا غير صالح للنفي لوقلت الان زيد امنطلق لم يصلح فيه لان زيد امنطلق اذ ليس من تركبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لوقلت ليس ذلك بقادر صرح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم وأجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية اه (قوله) لا تكاد تقع الجملة بعدها اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متحمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير عائد على الا لان يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو متمنع (قوله) وطلائعه طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطاع طلع العدو أي ناحيته (قوله) اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت عجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بنمائه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاوى الحشا • محافظة من ان يقال لثيم
وفي الصحاح رم العظام برم بالكسر رمة أي بلى فهر رميم وانما قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعلا وقديسوى فيها المذكور والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اه

وذلك اشارتهم للقسم في كونها لا تكاد مثله بنحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد وأختها اما من مقدمات البين وطلائعه وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره • ويحيي العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من أن يقال لثيم القرى الاحسان الى الضيف والحشا مادون الجباب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه والطاوى الجائع بنحو قوله اما والذي أبكى وأضلك والذي • أمات وأحيوا والذي أمره الامر • وقد تقدم في اما انشاد هذا البيت وما بعده وهو لقد تركني أحسد الوحش ان أرى • البقيع منها لا يزوعهم الذعر

والثالث الثمنى كقوله ألا عمر ولي مستطاع وجوعه * فبرأب مأثأت يد الغفلات * برأب يصلح وفاء له ضمير يرجع
إلى الرجوع وأثأت بمثلثة أى خربت وفتقت الحرز يقال ثأى الحرز يثأى إذا تخرم والثأى الحرم والفتق قال جرير هو الرافد
الميمون والرافد الثاني * إذا نعل يومابا العشرة زات ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ولا خفاء بأن
الافى البيت للثمنى * ولهذا نصب برأب لانه جواب عن مقرون بالقاء * برفع مقرون على انه صفة المضاف المرفوع من قوله
جواب عن ونصب الفعل الجوابى بأن مضمرة على ما عرف في محله * والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار
لسلمى أم لها جلد * إذا ألقى الذى لاقاه امثالى وفي هذا البيت رد على من أنكروا وجود هذا القسم وهو * الاستاذ
أبو على * الشاويين * فان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بل لا ريب يعنى انتفى صبرها عند موتى أم تجلد
فام فيه متصلة والمعنى أى الامرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهام أولا عن الجزع
وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذى
لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك ان فى كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه أخبر بأن
الاستفهام عن النفي من معانى الاول ليست ألا استفهاما عن النفي انما الاستفهام ١٤٩ عنه بالهمزة وحدها الثاني

ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلازم أن يكون مجموع الألفتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعديه في المفردات **وهذه** الاقسام الثلاثة هي **الالتوبيخية** والتي للنفي والتي للاستفهام عن النفي **والمختصة بالدخول** على الجمل الاسمية لان لامها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون الا في

والا قاييم والمشيبي قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم
كبر السن (قوله الاعرولى الخ) رأب بئنا تحتية فراءسا كنة فهمزة مفتوحة فو حدة أى
يصح واناث بئنا بئنا بين هزتين وفي آخره ناء، أنيث أى أفسدت (قوله وفي هذا البيت رد على
من أنكرو وجود هذا القسم وهو الشلو بين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت
أم فيه منقطعة بأن يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلاء
أو متصلة بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الامرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر من
وجهين الاول انه أخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني الاوليات ألا استفهاما عن النفي
أصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي
مفادا باللام أن يكون مجموع الاكتمين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي
حصل لها بالتركيب معنى تعديه في المفردات وأقول الجواب عن الاول ان النفي في كلامه
بمعنى المنفى والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفى ولا
ينحى ما فيه وعن الثاني في بعد تسليم انها لم يحصل لها بالتركيب معنى تعديه من المفردات
اننا نسلم ان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى
تعديه من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

الجل الاسمية وهذا بخلاف الا التي للتنبيه فانها تدخل على الجملتين كما مر وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت **و**وتعمل **ي** هذه الاقسام الثلاثة **ي** عمل لا التبرئة **ي** وهي التي انفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه فأتت وجعلت نفس التبرئة مبالغه كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة لا بالالتأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لقوات المبالغة ويحتمل أن تكون لامضافة للتبرئة **ي** ولكن تخصص التي للتمي **ي** عن التي للانكار التوبيخي والتي للاستفهام عن النفي **ي** وبانها لا خبر لها اللفظ ولا التقدير **ي** فاذا قيل ألاماء كان ذلك كلاما مر كبا من حرف واسم نظر الى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسي ان نحو يازيد كلام مركب من حرف واسم فهو - ذا سيمويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمنزل ذلك **ي** وبانها لا تجوز مرعاة محلهام مع اسمها **ي** فلا يقال الألاماء - غيب بالرفع بناء على انها مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء **ي** وبانها لا يجوز الغاؤه ولو تكررت **ي** فلا يقال الألاماء والاعسل بالرفع فهم - أو في أحدهما **ي** أو اما الاول فلانها **ي** أي فلان الألاماء **ي** التني **ي** بمعنى أتمى وأتمى لا خبر له **ي** فكذلك لا يكون لها خبر اذ التني يغنيها عنه وبصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى فقولا الألاماء في معنى أتمى ماء **ي** واما الآخران **ي** وهما امتناع مرعاة المحل وامتناع الالغاء **ي** فلانها بمنزلة ليت **ي** وليت يجتمع فيها الامران فكذلك ما هو بمنزلتها **ي** وهذا كله قول سيمويه ومن وافقه **ي** وقد خالف في ذلك المازني والمبرد واختار الجزولي وان الحاجة مذهبهما

وعلى هذا الذي ذهب اليه سيبويه وموافقه يفصل الكلام فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا
على التقديم والخبر والتأخير للابتداء والجملة في محل نصب بوصفة على اللفظ اذ لا مانع منه ولا يكون مستطاع
خبر لا لا لا أو نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به علم ما في أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ولا ينافي
من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لا لا هذه خبرا ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها وقد استبينت ان الفاعل من قوله
فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه ١٥٠ وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط اذ معناه وان

بنينا على هذا فتكون
الفاعلة رابطة الجواب لكن
يقدر فيه بأن الجواب
متمى صلح لجملة شرطا
امتنع الفاعل ولا شك
ان يكون صالحا لان يقع
شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم الله
منه قلت ليس كذلك
فان الفعلية الواقعة
بعد الفاء في هذه الآية
خبر مبتدا هو ضمير
يعود الى من فالجواب
اذن جملة اسمية فن ثم
دخلت الفاعل ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر
فان ذهبت الى تقدير
مبتدا هو ضمير الشأن
ارتكبت بمقتضى والخامس
العرض والتخصيص
ومعناها ما طلب الشيء
ولكن العرض طلب بلين
والتخصيص طاب بحث
وهذا صريح في ان ألا
بجملتها مفيدة لذلك
وضعا وبعضهم يقول
ان العرض مولد من
الاستفهام وذلك لان

بان يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه
السياق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه
بمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاعلة رابطة للجواب لكن يقدر فيه بأن
الجواب متى صلح لجملة شرطا امتنع الفاعل ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر
مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاعل ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت بمقتضى وأقول
في كلامه نظرا ما أولا فلان ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلان سلم ان كل
ما نظره الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلان لا نسلم ان الجواب متى
صلح لجملة شرطا امتنع الفاعل منه بل اذا كان مضارا مثبتا أو منفيا فلا يجوز فيه اثبات الفاعل
وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا ومعنى لم تجز الفاعل
وان كان مضارا مثبتا أو منفيا بالافعال وجهان والا فالفاء وقال الرضى المضارع المجرد والمصدر
بلا يجوز فيه ما الفاعل وتركه اما الفاعل فلان ما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر
الاداة في معناها تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت واما تركه فلان ما كانا صالحين للحال
والاستقبال على الصحيح والاداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدا فيه ان تكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه
قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقبل اذا المضارع صالح للجزء بنفسه فلو لا انه خبر لمبتدا لم تدخل
عليه الفاعل قال الرضى وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاعل في مثبت المضارع يسقط هذا
التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت قيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه
وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المحققه قياسا وان
واخوانها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الا خبر ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى
تقدير مبتدا هو ضمير الشأن ارتكبت بمقتضى (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل
نصب وانما جاز النصب على أعلى الحركة البائية لمشابهة الاعرابية لعروضها بعروض
لاوزوالها بنزولها فكان عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل)
يعنى على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان
فعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضى (قوله وتختص ألا هذه بالفعالية) يعنى الخبرية
وسيبويه المصنف به بعده في أول الكلام على الابالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

هذه الاستفهام لما دخلت على فعل منفي امتنع جملة على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم
التزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في
الانكار التوبيخي والتوبيخي لا هذه التي العرض والتخصيص بوصف بالفعالية أي بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون
الفعلية أمر حادث متحد فيتملك الطاب به بخلاف الاسمية لانها للشبوت وعدم الحدوث ونحو ألا تجنون أن يغفر الله
اسمك ونحو ألا تقتلون قوما ما كنتم ايمانهم وكان الآية الاولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص وهو منه عند

الخليل في قول الشاعر **والأرجلا جزاء الله خيرا** * يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي تجعله حاصلا قال الجوهري والبيت مضمن أي تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعده هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على غم * وهم أصحاب يوم عكاظ أني شهدت لهم مواطن صادقات * شهدن لهم بحسن الظن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال وروى الأرجلا يعني هاتين رجلين وروى الأرجل بمعنى الامن رجل ١٥١ قلت والذي يظهر في توجيه الرفع

أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجبر أن يكون على تقدير الأدلة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف بدل والمعنى الاتصافون لدلالة رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض وهو التقدير عنده ألا تروى رجلا هذه صفة فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى في توجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جمل ألا للتنبيه بوزنهم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي الأخرى الله رجلا جزاء خبر أو ألا على هذا للتنبيه لا للعرض لأن ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث

في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت إلى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات إلا أنها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكان من حيث المعنى للتخصيص على ما فات وقما تستعمل في المضارع أيضا في موضع التوبيخ واللام على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو المرض اه (قوله الأرجلا جزاء الله خيرا الخ) قال السيرافي تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من بات الشيء أي استخرجه ورد بات بعده نرجل متى وتقيم بيتي * وأعطها الاداة أن نصبت ورويه بالمثلثة الفوقية ويحجب بان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا بدكون تبيت بالمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي ينسب إليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البرشي هين * المنطق اللين والطعيم

حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان بالمخرج وفي الصحاح المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت مضمن في فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال وروى الأرجلا يعني هاتين رجلين وروى الأرجل بمعنى امان رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجبر أن يكون على تقدير الأدلة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة وتبيت بالمثلثة مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل إذا لم يكن شديدا للعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الأذن وتقيم بالقاف المضمومة تكس من قمت البيت كنسمة والاداة المطهرة ونضا ثوبه خلعه واعطاء الاداة كناية عن مؤالفة اياها قال الأزهرى والبيتان لا عرابي لم يرد الفجور وانما أراد ان يتزوج امرأة تمنعه (قوله والأعلى هذا للتنبيه) لأن ما بعده هاليس بمضارع ولا ماض يعني وانما هو دعاء (قوله لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصده طلبه) في الشرح فيه نظر لأن الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طالب غير

ان العرض طالب والمطلوب انما هو أمر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب وهو قال يونس ألا في البيت المذكور للتمني ونون الاسم للضرورة والافقد كان حقه البناء لأنه مفرد وهو قول الخليل أولى من قول يونس لأنه لا ضرورة في ضمائر الفعل بدليل أنه يقع في سعة الكلام بخلاف التثنية في مثل هذا الجاء فانما يرتكب الضرورة الشعر ولا يرتكب في السعة وإذا دار الأمر بين وجه لا يفعله الا للضرورة ووجهه سالم من ذلك فالجمل على الثاني أولى بلا شك وهو ضمائر الخليل تروى أولى من ضمائر غيره بحزى الله لأنه أي لأن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة حتى يضم الفعل الدعاء وانما قصده طلبه

واضمار الخليل موفى هذا القصد قلت وفيه نظيران الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنا متأت بـ **و** واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل **ي** المنصوب في البيت **ي** فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة **ي** وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلا لاهي بأسرها **ي** وهي أجنبية فردود بقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد **ي** فان هالك جملة نفس يرية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل **ي** مع أجنبيتهما قلت وفيه نظيران احتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هالك كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند إليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون ١٥٢ التقييده اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي

كالمؤكد واذ ادار الامر بين هذين فعمد الاسناد أولى فلو قلت ضربت زيد اضربت زيد العاقل انبغي أن يكون العاقل صفة للاول وهو ذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على انه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعروا مثل ذلك مغتفر فيه **ي** ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية **ي** وفيه نظرا اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقولا محذوف صفة لرجل أي الارجل مقولا فيه جزاء الله خير ايدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جمعت معترضه والفصل بها مغتفر وأقع في الفصح نظاما ونثرا **ي** الا بالكسر **ي** للهزة

المدعوبه كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنا متأت اه وأقول فرق بين اضمار الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لافي الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعاء على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعوله وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعتراض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هـ هذه صفة أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينهما وبين موصوفه بجملة هالك المفسرة وفي الشرح وفيه نظيران احتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هالك كما صرح به بعض المعربين اه وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هالك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك فانه قال ومحمل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقوه أبو حيان على ذلك وقال التقطنا في لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو مذكور غير مخصوصة واما ضمير هالك وهو مفسر غير مقصود ورمي بما يدعي انه لا ضمير فيه لانه نفس الفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظرا اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجل أي الارجل مقولا فيه جزاء الله خيرا وأقول يجب ان هذا بان كلام المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هالك في قوله تعالى ان امرؤ هالك جملة بل هو مضر لانه مفسر لفردة

(ال) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزياج

والتشديد **ي** للام **ي** على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشر بواضه الا قليلا ومن انتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها **ي** عما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا **ي** أي بالا **ي** على الاصح **ي** من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزياج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد الاكبر بالرفع على البدل اذ الاستثناء بهام وجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الاقوال ابن الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقوال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود فنحو القوم الا يزيد اخوة

قال الرضى وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أى ينتسبون اليك بالاخوة قلت مثل هذا الا عند اريته فى مثل قولك هذه الايمان هذه الخشبة تجارة على ان كلام من القولين يرد عليه ما سبق وهو نحو ما فعلوه الا قليل وهو هذا معطوف على قوله أولا فشر بواضه الا قليلا لانه ان كونا الاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفع كافى الايتين وهو ارتفاع ما بعده فى هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبيده انه أى البدل الواقع بعد الا لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد كما كان الضمير مع البدل وهو فى أكلت الرغيف ثلثه وهو وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه وهو يبعد القول بالبدل أيضا لأنه يخالف للبدل منه فى النفي والايجاب وهو محذور قال الرضى ولا يمنع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جازى فى الصفة نحو مرتب رجل لا طريف ولا كريم جاءت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك نجعل فى نحو ما جاء أحد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم فارتفاع ما بعده الا على البدلية عند البصريين كما عرفت وهو على انه معطوف على المستثنى منه والاحرف عطف عن الكوفيين وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان ما بعدهما يخالف لما قبله الكن ذلك أى ما بعد لا العاطفة فى قولك جاء زيد لا عمرو وهو منى بعد ايجاب وهذا الذى نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضى ان الامعومة لمعنى الاستثناء محصلة له والاعمال ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الانائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن أنادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول (قوله ويبيده انه لا ضمير معه فى نحو ما جاءنى أحد الا زيد) قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتاج الى الضمير لقربينة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه يخالف للبدل منه فى النفي والايجاب) هذا الاعتراض لنعلب وقد أجاب عنه السيرافى بانه بدل فى عمل العامل فيه وتخالفه فى النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيه ما نحو مرتب رجل لا كريم ولا ابيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الامع ما بعدهما بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانت قائم مقام غير زيد (قوله الثانى أن يكون بمنزلة غير) لا يريد ان الامع بمنزلة غير من كل وجه

وهو موجب بعد نفي فان قلت كان من حقه ان يشير بهذا الى ما بعد لا العاطفة لانه القريب وبذلك الى ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة الى الاول فلم عكس قلت لما كان ما بعد الا هو فرض المسئلة المحدث عن انزله من منزلة القريب المشاهد الذى هو نصب العين فاشار اليه بهذا وما بعد لا العاطفة انما جاء بطريق العرض

فى ل اغرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذى هو بصدده فاشار اليه بذلك ويورد مذهب الكوفيين يقولون أى قول العرب ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلى العوامل وهو لذلك حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف وهو قد يجاب عنه عن هذا الرد بانه أى بان العاطف الذى هو الا عندهم ليس تاليا أى تالى العوامل وهو فى التقدير وان ولها فى اللفظ اذا الاصل ما قام أحد الا زيد وغايته ان المعطوف عليه حذف فى اللفظ ولا محذور فيه الثانى ان تكون بمنزلة غير فى ان ما بعدهما مغاير لما قبله اذا تا اوصفة كما بعد غير فى مثل قولك مرتب رجل غير زيد ودخل عمرو ووجه غير الوجه الذى خرج به ولا يقتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت الاق حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان هذه وهى التى بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازانى فى حاشية الكشف عند الكلام على لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتا وأقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم الزام خفض ما بعدهما لو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدهما مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها فى صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل فى لا فى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدانه بمعنى غير وجه ل اعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوى وهو يوصف بها وتالياها لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز فى العبارة والتحقيق ان الوصف انما هو باتباعها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب فى تالياها وانما صرح ان يوصف بها وتالياها لان

مجموعه ما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غيرهما كما أشيرنا إليه لكان الوصف بها وحدها وتاليه التماز كرايين ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذي قاله جماعة انه يوصف بها وبها لهما يجمع منكر أو شبهه أي شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعروف بمرئيا للفظ لا يخرج عنه عن معنى التكثير فهو ذا جمع معروف شبهه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بالجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضا أنه شبه المنكر وسيدكر المصنف أمثلة الكل بمثال الجمع المنكر لو كان فيه ما آلهة الا الله لفسد تافلا يجوز في الالهة ان تكون للاستثناء لا يجوز من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ أي حين اذ تكون للاستثناء الذي قضيه خروج المستثنى من المستثنى منه ولو كان فيه ما آلهة ليس فيهم الله لفسد تافلا ذلك يقتضي بغيره انه لو كان فيه ما آلهة فيهم الله لم يفسد تافلا ذلك المراد بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولو لا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال في الكشف في تفسير سورة الحجر حيث تسلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط الاستثناء ان كان من قوم فنقطع لوصفهم بالاجرام فاختلف الجنس وان كان من الضمير في مجرمين فتصل كانه قيل الى قوم أخرجوا كلهم الا آل لوط وحدهم وتقرير الاشكال ان النكرة في الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير في مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه الجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يعبر بالضمير ١٥٤ بعموم معاده والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الاثبات كما قلنا في ابن

ولا ينزلها في الاسمية لما في حاشية التفاتاني عند قوله تعالى لا فرض ولا بكر انه لا فائل بالسمية الا التي تنزله غير وانما يريد انما تنزله غير في مغايرة ما بعده ما قبلها ذاتا وصفة قال الرضى أصل غير أن تكون صفة مقيمة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة فتدخل بوجه غير الذي خرجت به وأصل الا التي هي أم أدوات الاستثناء مغايرة ما بعدها ما قبلها انفيًا أو ثباتا فلما اجتمع ما بعده الا وما بعده غير في معنى المغايرة جملت الاعلى غير في الصفة فصار ما بعده الا مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له انفيًا أو ثباتا وجملت غير الاعلى الا في الاستثناء فصار ما بعده ما قبلها انفيًا أو ثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان جل غير على الا أكثر من جعل الاعلى غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فذلك تقع غير في جميع مواقع الا (قوله) لو قلت قام رجال الازيد الم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمنفرد عليه وانما

بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قول مجرمي قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنس ان هو فتعين الانقطاع ويكون الا رسال حينئذ في معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن في مجرمين وقد فرضنا ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقيون والا رسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان في الاول وانما هو بمعنى البعث لاجتماع المحسنين واهلاك المجرمين فامله وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الاثبات لا عموم له ولو قلت قام رجال الازيد الم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفاتاني في التلويح لاشك في عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والا كثرون على انه ليس بعام لان رجالا في الجوع كرجل في الواحد ان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل وبعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور ومنهم ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وان المبرذ يخالف في ذلك ذاهبا الى انه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فها هذا الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في نسخة هذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظ اتفاقا يجوز زعم المبرذ ان الاية للاستثناء وان ما بعده ابدال محجبان لوندل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريق بعد هاجاثر

وان لمحو لو كان معناه الازيد ايجاد كلامهم لوقوع التفرغ في النفي فكانه قيل في المثال ما كان معناه الازيد وفي الآية ما فهم ما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغفرا لا ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قات ما جاء في رجال لم يصح أن تقول الا عمرو ١٥٥ لان المعنى ما جاء في جماعة من هذا

الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضرب المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصفة الدخول كما تقدم في قوله أي يرد مذهب المبرد في انهم أي العرب لا يقولون لوجاءني ديار أكرمه ولا لوجاءني من أحد ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فهم اديار وما جاءني من أحد ولما لم يجز ذلك دل على عدم جوازه في ان الصواب قول سيبويه ان الاو ما بعدها صفة وللمبرد ان يقول قد أجعنا على اجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل أي زيد الا القيام فاجزنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وباني الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أي ديار المجي عوأي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لوم معني النفي اذهو لا متناع الشيء لا متناع غيره وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفرغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كرم المصنف قول المبرد وما فيه باسبط مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد مجهزة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف السكاني الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمهود كون الاصفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد مدح

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس يتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرديكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحتهم من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكان القول باسستغراقه في غايته من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لوجاءني دياراً كرمته ولا لوجاءني من أحد أكرمه ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذان التفرغ والبديل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لوامتناع وقوع التفرغ والبديل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفرغ والبديل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة بشرط فيها صريح النفي أو النهي أو الاستفهام بهل والتفرغ والبديل في الاستثناء بشرط فيها ما يكون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخوله في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها او كما يقع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب بمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اه وفي الشرح للمبرد ان يقول قد أجعنا على اجراء أي مجرى النفي الصريح وأجزنا التفرغ فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وباني الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أي ديار المجي عوأي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لوم معني النفي اذهو لا متناع الشيء لا متناع غيره وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفرغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كرم المصنف قول المبرد وما فيه باسبط مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد مجهزة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف السكاني الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمهود كون الاصفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد مدح

جوابنا هو قال الشلوبين وابن الضائع بضاد مجهزة وعين مهملة في لولا يصح المعنى حتى تكون الاعمى غير التي يراد بها عوض والبديل لا بمعنى غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فهم ما آلهة عوضا عن الله وبدا منه لفسدنا هو قال وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الازيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو عوضا عن زيد وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذا يصدق بما اذا كان زيد يفهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقد ان زيد منهم وليس هذا هو المقصود لغنا المقصود ان زيد لم يكن معنار وكان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

كلهمه الخ قلت وليس كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف
بانه غير زيد وفي الآية مؤ كد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدأ ان طابق ما بعد الاموصوفها
فالوصف مخصص له وان خالفه بافرااد أو غيره فالوصف مؤ كد ولم أر من أفصح عن هذا المكن الصويين قالوا اذا قيل له عندي
عشرة الادره ما فقد أقرله بتسعة كانه قد أخرج من العشرة واحد فان قال الادرههم بالرفع فقد أقرله بعشرة كانه
ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئا لان المعنى عشرة موصوفة بانه غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك والصفة هنا مؤ كدة صالحة للاستسقاط مثلها في نفخة
واحدة كانه ضرورة ان أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة وتخرج الآية وهي لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا على
ذلك اذا المعنى حينئذ لو كان فيها آلهة لفسدنا أي ان الفساد يترتب على تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع
في المعرف الشبيهة بالنكر قوله أنيخث فالقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الابغامها كانه أنيخث ابركت والبلدة
الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقت صدرها
على الارض ففيه جناس تام ١٥٦ وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالعين

المجتمعة صوت لا تفصح به
فقد وقع الابغامها صفة لجمع
شبيهة بالنكر فان تعريف
الاصوات تعريف الجنس كانه
وحكم ما هو فيه حكم النكرة
كقوله

ولقد أمر على اللثيم بسفي
أي لثيم من اللثام والمعنى
في البيت ليس بها أصوات
الابغام الناقة أو الابل فان
قلت لا خفاء بان الصفة في
البيت مخصصة لا مؤ كدة
مع انها مخالفة لموصوفها
اذ هي مفردة وهو جمع
فيلزم انهدام القاعدة التي

زيدو بفصحهما ان أريد زيمه (قوله قلت وليس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الاعمى
غير التي يراد بها البديل والعوض لان الوصف بالآية مؤ كد صالح للاستغناء عنه فيكون
فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الآلهة ووجود الشريك
وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الآيات بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض لفسد المعنى
الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيه ما عدا من الآلهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت
السماء والارض وذلك يقتضي مفهومه انه لو كان فيه ما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسد
وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها
لو كان فيه ما عدا من الآلهة دونه أو به بدل منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك
ظاهر (قوله أنيخث فالقت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام
الناقة بضم الموحدة النخية وبالمجتمعة صوت التي لا تفصح به (قوله لو كان غيري الخ) سلمى
منادى محذوف الاداة والذهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف
القاطع والذكر من السيف ما كان ذاماً ورونق (قوله وهو لا يجري لو مجرى النفي كما
يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنار جمل الزيد
لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالاجماع أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

بني المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة في ومثال شبه الجمع قوله
لو كان غيري سلمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا للصارم الذكري سلمى منادى محذوف حرف النداء أي يا سلمى والدهر
منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيري موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجنة كافي
قوله نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع
حادثة وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيف وكذا المدكر ما كان ذاماً ورونق
والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكري يقاسي شدة هذا الزمان ولو كان في هذا الدهر الشديد لغيره سقوط
النوائب لكن لم يغير في ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان في قال الصارم صفة لغيري كانه غيري وان كان مفرد اللفظ
فهو متعدد المعنى فهو وشبهه بالجمع وهو مقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا
رجل الزيد كانه لغيره ورجل ليس بجمع قطعا وهو كانه أي وسيبويه لا يجري لو كانه من جهة دلالة النفي بحسب
المعنى لا يجري النفي في الصريح كانه يقول المبرد حتى يكون رجل شبيه بالجمع من حيث شموله لا افراد لكونه نكرة في
سياق النفي وتغارق الالهة وهي التي يوصف بها وبها لا غير التي بمعناها من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف
موصوفها أي موصوف الا التي بمعنى غير لا يقال جاءني الزيد محذوف الموصوف وهو يقال جاءني غير زيد محذوف

لا صالة غير في الوصفية وتطفل الاعلم في ذلك فلم تقو قوتهم في نظيرها في أي نظير لا التي بمعنى غير في ذلك في أي في وقوعها
صفة مع امتناع حذف موصوفها في الجمل والظروف فانه اتقع صفات في مثل جاء في رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار في ولا
يجوز ان تنوب عن موصوفات في فلا يجوز ان يقال جاء في أبوه كريم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق
كما فقد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور عن أو في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم
مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام والثاني كقوله لوقت مافي قومها الم تبني * يفضلها في حسب ومبسم
أصله لوقت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم في حذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهـ مزهـ بـاء
لوقوعها ما كنه بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

المحذوف وكذا قالوا في
الظرف أيضا كقوله
تعالى ومنادون ذلك وقوله
مافي القوم دون زيدا أي
أحد دون زيد والثاني
انه لا يوصف به الا حيث
يصح الاستثناء فيجوز
عندي درهم الدانق في
بكسر النون وفتحها وهو
سدس الدرهم ويقال
أيضا دنانق بالف بعد النون
لأنه يجوز الادانق في
بالنصب على الاستثناء
لدخول الدانق في الدرهم
فيو يمتنع الاجيد في بالرفع
على الوصف لانه يمتنع
الاجيد في بالنصب على
الاستثناء لعدم شمول
الدرهم المنكر في سياق
الاثبات للجد وغير الجيد
فلا عموم فلا استثناء
فيو يجوز في عندي في درهم
غير جيد في برفع غير على
الوصف مع عدم صحة

مجرى النفي فتم كل رجل فيكون شبهه جمع (قوله ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانه اتقع
صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعني الا اذا كان الموصوف بعضها من مجرور عن
أو مجرور ربي متقدم فالاول نحو مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام ومنه
قوله تعال ومنادون ذلك أي ومنافريق دون ذلك والثاني كقوله
لوقت مافي قومها الم تبني * يفضلها في حسب ومبسم
أي لوقت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم في حذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة
من تأثم وأبدل الهـ مزهـ بـاء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ
المؤخر وهو أحد المحذوف والمبسم بكسر الميم وفتح الهـ ملة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا
يقال امرأه ذات مبسم اذا كان عليها اثر الجمال (قوله والثاني انه لا يوصف به الا حيث يصح
الاستثناء) قال الرضي مذهب سيدي به جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
في قولك ما أتاني أحد الا زيدا ان يكون الا زيدا لا وصفة وعليه أكثر المتأخرين عسك بقوله
* وكل أخ مفارقة أخوه * البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله
فيجوز عندي درهم الدانق) الدانق بدل مهـ ملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال دنانق
بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجب
بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدس لان ما بعد الا وهو دنانق مطابق
في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طبق ما قبلها فالوصف
مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجب بان الدرهم
لما كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا للمخصص (قوله
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيه ما آلهة الآية ولمثال سيمويه) يعني ان كون
الا لا يوصف به الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى لو كان فيه ما آلهة
الا لله افسد تان الاصفة ولمثال سيمويه لا الاصفة بلو كان معنارجل الا زيد لغلبنا فان كلا
من الآيتين والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقان نجمان

الاستثناء ففارق الا في ذلك في قوله جماعات فيهم ابن مالك وغيره فيو وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة في الا الله
لفسد تان الآيتين ولمثال سيمويه لو كان معنارجل الا زيد لغلبنا في فانهم صرحوا بان الا فيهم الاصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت
فان قلت اذا جاز وقوع الابعني غير في مثال المصنف عندي درهم الادانق فالتخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكدا لكل درهم
موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طبق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
فان ما بعد الا في المثال المذكور وهو دنانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلا منهما مفرد قلت لما كان الدرهم في
معنى قولك ستة دنانق لم يقع ذلك التطابق معني فيو بشرط ان الحاجب في وقوع الاصفة تعذر الاستثناء في كافي الآيتين
ومثال سيمويه فيو وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه في لعمر ابيك الا الفرقان في قال وفي البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور في مفهله وصف المضاف اليه اذهو المقصود وكل لا فادة الشمول فقط والشذوذ الثاني الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قابل في الوصف هنا مخصص في المطابقة ما بعده الا وهو الفرقان ما قبلها في الاثنية لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقان اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص لما ثبت من القاعد في التقدمة من انه متى طابق ما بعد الا موصوفها في الوصف مخصص والا فلو كدوا الفرقان نجمان قريبان من القطب في الثالث من اوجه الاربعة في ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التثنية في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والقراء او بعبارة بالتصغير والتأنيث في قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره في ثلاثا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم في قوله تعالى يا موسى لا تخف اني في الاية الاولى في الاية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأت في تاولهما الجمهور على الاستثناء المقطع وهو في الاية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من احد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لان ظلم منهم ومن لم يظلم فيسقط الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والابعنى لكن لانه لما اطلق في الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لظلمهم فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صفة غير ما يجوز على الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الاية الاولى فمقبول فيها بحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أي لثلاث يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة الى المعادين

منهم القائلين ما ترك قبلةنا الى الكعبة الامم الى دين قومه وحبالبلد ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكر ومعلوم ان هذا ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا الاستثناء على لغة من يلزم المعنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضى قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدم دير الا ان يكون الفرقان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الابعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فاقبل الامطابق لما بعده في التثنية (قوله حجاج الخ) الحجاج بهمله فراء فيمن بينهم امثلة تحتية جمع حروج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخنف الذل ونزى عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المغارة لا ماء فيها ولا نبات (قوله وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع في غالب النسخ وواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو (قوله ارى الدهر الامجنونا باهله) هذا صدر بيت مجزؤه * وما صاحب الحاجات الامعذبا * والامجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون

والا

ظاهرة البطلان يسوفونهم اساق الحجة والبرهان فان اريد بالاولى

الحجة الحقيقة ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والجاز والالم يصح الاستثناء قال التفتازاني ولا مخصص سوى ان يراد بالحجة المتسلك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيه من غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب في الرابع من اوجه الا في ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جنى وحمل عليه قوله في أي قول ذي الرمة في حجاج ما تنفك الامناخة * على الخسف أو نرى به ابله انقرا في الحجاج مع جملة في الاول وحين بعد هاجم حروج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلدة والبلدة على مطلق الارض والقفر المغارة لا نبات فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جنى من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه وانما يتبادى هذا المراد بزيادة الا في قوله أيضا في ابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الامجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الامعذبا * اى ارى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة له في المعنى الا بالزيادة فيجعل البيت عليها وانما المحفوظ وما الدهر * ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

ثم ان ثبت روايته فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر وحذفت لا تحذف في ثالثه فتعني وانما قدر القسم ليكون
حذف لا جاري الى القياس يعود على ذلك في النافي المحذوف الاستثناء المفرغ في النفي لافي الايجاب
وهو اما بيت ذي الرمة وهو الرمة بالضم قطعة من جبل وتكسر وبه سمى ذي الرمة كذا في القاموس وقيل غلط منه وليس
بسدب لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب
يطرق الى القدر في كل ما يتسلك به من كلام العرب وقيل غلط من الرواة وان الرواية بالالتنوين على انه اسم
لا حرف في أى شخصاً وهذا أيضاً ليس بجيد اذ لا تعدح رواية في أخرى وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
أوما تخلص منه فنفسه ان في باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فانه بقيد الايجاب الدائم من
حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الاثبات المستمر ومناخه حال وهو اوجه حسن لا غبار
عليه ولا كلفة فيه وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الحسف ١٥٩ ومناخه حال من الضمير المستكن

في الخبر قدمت عليه وهو هذا
فاسد ببقاء الاشكال
وهو ارتكاب التفرغ
في الايجاب اذ لا يقال
جاء زيد الا راكباً لما
يلزم عليه من ارتكاب
المحذور المذكور وقد
يقال عليه ان ابن الحاجب
ذكر ان الاستثناء المفرغ
يقع في الايجاب بشرطين
أحدهما أن يكون فضلة
لا عمدة والثاني أن تحصل
به فائدة فلا يجوز ضربت
الازيدا اذ من المحال أن
تضرب جميع الناس
الازيدا ويجوز قرأت
اليوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا
في ذلك اليوم ومن هنا

والا يعذب معه ذبا أي تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبت روايته
فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر) يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي
الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أي ان ثبت روايته فهي تخرج
على حذف قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الالحقة
عند قوله وعلى هذا فيكون فلا تطول باعاده (قوله وقيل غلط) قال الاصمعي ان ذا الرمة غلط
اذ لا نقول جاء زيد الا راكباً (قوله ومناخه حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضاً
على انه خبر مبتدأ محذوف أي الا هي مناخه (قوله وهذا فاسد بقاء الاشكال) يعني الذي
لا جملته جعلت لافي البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس
الاشكال بيباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة
كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخه حالاً كان فضلة وكان الكلام مفيداً قلنا يلزم عليه
عمل ما قبله الا فيما بعد هالان على الحذف متأخر عن مناخه وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل
الا لا يعمل فيما بعده الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أوصفته ويلزم تقدم الحال على
عامله المعنوي ان كان مناخه حالاً من المستثنى الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك
على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يعمل ابن مالك وأقسام الاول قال
والاعلى أقساماً وذكر من تلك الأقسام الاتصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى
بانه المخرج تحقيقاً وتقدير من مذكور او متروك بالاً أو ما بعينها وقول بالامتعلق بالمخرج
واحترز بذلك من الاتي بمعنى غير والتي معنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم
كقوله تعالى الاتصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني اه

﴿ألا﴾ بالفتح والتشديد

يضل اشكال ان مناخه حال لا خبر لانه اذا كان خبراً كان عمدة واذا كان حالاً كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد
شجاعاً الا ماشاء الله يترجم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عامله المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين
في تنبيهه لبس من أقسام الا التي ذكرت أوجهها وهي الحرف البسيط التي في نحو الاتصروه فقد نصره الله وقد
مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة وانما هذه التي في الآية كذا ان الشرطية ولا النافية في غيرانه
ادغمت النون في اللام لمكان التقارب فاشتبهت هذه لفظاً ومن العجب ان ابن مالك على امامته في التي نشأ عنها تصنيف
الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدده شرحه وذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا
وانا أظن أني وقت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باحها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الآن وليس
هذا الشرح بيدي في هذه البلاد ﴿ألا﴾ بالفتح في الهمزة وهو التشديد حرف
تخصيص مختص بالرفع صفة حرف المرفوع وبالجل الفعلية من حيث ان التخصيص طلب لاصح يتجدد وهذا شأن

الفعلية لا الاسمية في الخبرية من حيث انه لا يطلب الا ما يفصل في الخارج والانشاء لا خارج له في كسائر أدوات
التخصيص فانها الطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعاً نحو الانصلي أي صل وأما اذا كان ماضياً
فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقاً فاشبهت لام الامر
فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعدمضى وقته مستحيل فلا يكون في هذا
الحرف اذا وقع بعده الماضى دلالة على الطلب فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله
ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحه وانما وقع بعدها الماضى
تنبيه على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتوبخ واللوم على ترك المطلوب فباعثاً لما فيه من معنى
الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقصايرد على قوله ان جميع أدوات التخصيص
مختصة بالجل الفعلية وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال
في فاما قوله ونبت لي ارسات بشفاعة الى فهلا نفس لي شفيها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن في فاما قد دخلت
على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه
الحذف الا هم الا أن يقال حذف هنا تبع الحذف الفعل فاعتقر في وقيل التقدير فهلا شفعت نفس لي لان الاضمار من جنس
المذكور أقبس وشفيها على هذا خبر المحذوف أي هي شفيها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى قالت يا أيها
الملائي اتي ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان وهو انه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعملوا على بل هذه كلمتان في اما لان الناصبة
ولا النافية أو ان المفسرة ولا النافية في ولم يذكر الخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعملوا مفسرة أيضاً لا تعملوا لا تنكبوا
كما يفعل الملو ثم قال يروي أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبا السلام على من اتبع الهدى
أما بعد فلا تعملوا على وأتوني مسلمين ١٦٠

ولا نافية في فهمي في مع
مادخلت عليه في محل
رفع في بدل من كتاب
على انه بمعنى مكتوب في

(قوله فهلا كان هو أي الشأن) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير
الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبها الحذف أوجب بان ذلك في الحذف استقلالاً لا تبعاً
وهذا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهمي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر المبتدأ

محذوف

على انه مصدر كانه قيل ألقى أن لا تعملوا على في وعلى ان الخبر بمعنى الطلب

أي هذا وان كان خبراً بمعنى انتفاء العلوفه وبمعنى النهي أي لا تعملوا على في بقريضة وأتوني في مسلمين ويجوز أن يكون في
محل رفع خبر مبتدأ محذوف أي هو أن لا تعملوا على اجازة أبو البقاء قالت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر
بمعنى الطلب كما مر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعملوا في محله أهو نصب أم جزم يجوز الامر ان على ما هو
معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقي والباء للظرفية أي ألقى الى في هذا المعنى
ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أي ألقى الى كتاب كريم حال كونه ملتبساً
بالنهي عن العمل على سليمان عليه السلام والامر بان اتانا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم
ملتبس بذلك في قوله تعالى وجدتم اوقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان
أعمالهم فصددهم عن السبيل فهم لا يهتدون في أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض ويعلم ما يحفون
وما يعلنون في قراءة التشديد في وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الاحرف تنبيه أي ويا حرف نداء
والمنادى محذوف أي يا قوم اسجدوا فيمكن ان فيها الناصبة ليس غير في وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف
العين المحجة بان التعبير بذلك لمن وسمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن ونقبه على كل في محله ان شاء الله
تعالى في ولا في محتملة للنفي فتكون الا في يسجدوا في محل نصب في بدل من أعمالهم أي في زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين
البدل والمبدل منه معترض في أو في محل رفع في خبر المحذوف في كما اجازة أبو البقاء التقدير هي ان لا يسجدوا في أي أعمالهم
أن لا يسجدوا في محتملة في لزيادة فتكون المحفوضة بدلا من السبيل في فيكون المعنى فصددهم عن السجود لله وقوله فهم
لا يهتدون معترض في أو مختلف في حال كونها مقولاً في السؤال عنها في المحفوضة هي أم منصوبة في فتكون هذه الجملة
الاستهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلا من الجر وربني على ان الاصل

في جواب سؤالها أي جواب السؤال عنها فأضيف السؤال إليها للابسة وحذف المضافان والاستفهامية بدل من السؤال
 كأنه قيل في جواب أهي مخفوضة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب وهو ذلك على أن الأصل للآلام متعلقة
 بهتدون أي فهم لا يهتدون للسجود لله أو على أن الأصل للآلام متعلقة بزينة أو بصد ويجوز أن يكون الأصل مخافة
 أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس إلا ﴿ (إلى) ﴾ حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو أتوا
 الصيام إلى الليل والمكانية نحو ﴿ سجدان الذي أسرى بعده ليلاً ﴾ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى وغير الزمانية
 والمكانية نحو أعطيتهم من درهم إلى ألف ﴿ وإذا دلت قرينة على دخول مابعد أي مابعد إلى فيما قبلها ﴾ نحو قرأت
 القرآن من أوله إلى آخره لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية ﴿ أو على خروجه نحو تم
 أتوا الصيام إلى الليل ﴾ ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل وذلك لأنه أمر
 بالصيام المغيب بالليل وذلك بطريقتين أحدهما وهو الإفطار ومبناه على أن الليل غاية للصوم وإلى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا
 اندفع ما قيل أن الاعتام فعل مابه التمام وإنما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر والمغيب لا بد أن يتكرر قبل الغاية
 فكيف يكون الليل غاية للاعتام ونحوه فنظرة إلى مبسرة ﴿ لان الاعسار ١٦١ علة الانظار وبوجود المبسرة نزول
 العلة ولو دخلت المبسرة

محذوف أي هو أن لا تعالوا على ﴿ قوله والآلام متعلقة بهتدون ﴾ ويجوز أن يتعلق بصدهم
 وان يتعلق بزينة والآلام الداخلة على أن داخلة على مفعول له أي علة تزيين الشيطان لهم
 أو صدهم عن السبيل هي خوفه أن يسجدوا لله

﴿ (إلى) ﴾

﴿ قوله نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره ﴾ القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وفي الشرح
 القرينة هنا كون الكلام مسبوقاً لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اه وما قلناه
 أولى لتناوله نحو بعثك هذا الخاطئ من أوله إلى آخره ومما دلت القرينة على دخول مابعد
 قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسرى به إلى البيت
 المقدس ولا يدخله ﴿ قوله أو على خروجه نحو تم أتوا الصيام إلى الليل ﴾ القرينة هنا نص منفصل
 عن هذا النص هو النهي عن الوصال والمنع منه فلم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخول فيه لأنه
 هنا غاية للصيام لكونه مما يعتد به للاعتام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يعتد به والمغيب لا بد أن يكون
 ممتداً ﴿ قوله ونحوه فنظرة إلى مبسرة ﴾ فإن الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار
 حالة المبسرة أيضاً وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن ﴿ قوله وذلك إذا ضمنت
 شيئاً إلى آخر ﴾ يعني في كونه محكوماً به على شيء أو محكوماً عليه بشيء أو متعلقاً بشيء سواء كان من
 جنسه أو لم يكن ﴿ قوله ولا يجوز أن يزيد مال تريد مع زيد ﴾ لأن زيد لم يضم إلى آخر شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كما تقدم ولا نحو من بالنار إلى الليل وهو قيل لا يدخل مطلقاً سواء كان من الجنس أو لا وهو
 الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد في الدخول الحاقاً للقرينة بالاعم الأغلب وحينئذ
 فلا دليل في قوله وأيديكم إلى المرافق على أحد الأمرين فأخذ الجهور بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل وأخذ
 داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلوها وبعضهم يرى أن الغاية للاسقاط لا للغسل وسيأتي الكلام في ذلك ﴿ والثاني ﴾ من معاني
 إلى المعية وذلك إذا ضمنت شيئاً إلى آخر سواء كان من جنسه أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بدينك
 الشئيين ﴿ وبه قال الكوفيون وجماة من البصريين ﴾ قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال
 ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله فضم الأنصار إلى الله باعتبار معنى النصر المتعلقة بالله وبهم ﴿ وقولهم ﴾ أي قول العرب
 ﴿ الذود ﴾ بأعجام الأولى وأعمال الثانية ﴿ إلى الذود أبين ﴾ وفي القاموس الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون إلا من الإناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه
 أو واحد جمعه أذواد وقولهم الذود إلى الذود يدل على أنهم في موضع اثنتين لأن الثنتين إلى الثنتين جمع إلى هنا كلامه
 فقد ضمنت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعاق بالطرفين وهو الجمع ﴿ ولا يجوز أن يزيد مال تريد مع زيد ﴾ لأنه لم

يضع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقيق انه في هذا الوجه أيضا يعني الانتهاء أي من بضيف نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضافة إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حال من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا إلى الله ملتحجا إليه فان قلت على أي شيء انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه لا يلوح فيه إلا الحالية وليس ثم إلا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة إلى الذود والثالث من معاني إلى التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها أي لا يكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تحجب نحو ما أحب زيدا إلى وما أبغض عمر إلى فقد بينت إلى في ذلك ان المجرور به فاعل للحب والبغض المدلول على ما بفعل التحجب أو واسم تفضيل رب السجن أحب إلى كما عرف بالي ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب إلى الرابع من معاني إلى هو مرادفة اللام نحو والامر إليك فانظري ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعده هذا مثل ابن مالك وهو قيل هي في الآية على بابها لانتهاء الغاية أي والامر بمتنه إليك وقدره بعضهم موكول إليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في الحاربة والامر راجع إليك ويقولون اجد إليك الله سبحانه وقد يتوهم ان إلى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمن أي أنهى إليك حده والخامس من معاني إلى هو موافقة

انه يضم إليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز إلى زيد مال اعتراضا على كون إلى بمعنى مع فكأنه قال ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت إلى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جاءناه لبيان ما احتزرناه تفيد الضم لانه وقع اخرجه به في كلام القراء فانه قال وانما يجعل إلى كمع اذا ضمنت شيئا إلى شيء كقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن إلى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير إلى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقيق ان إلى هذه بمعنى التي قيل انها بمعنى مع لانتهاء في قوله تعالى ولانا كلاً أموالهم إلى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها واذله الأولى مجبة والثانية مهيولة وفي الجني الداني وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمن العامل وبقاء إلى على أصلها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من بضيف نصرته إلى نصرته الله وإلى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرني ولا بد بخلاف إلى فان نصرته ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمن من بضيف نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تحجب أو واسم تفضيل من بضيف يعني بعد فعل تحجب أو واسم تفضيل من الحب أو البغض ففي العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا المساقال ابن مالك في شرح التسهيل ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تحجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مضمونها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القبر وقبرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون إلى في الآية لانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى إلى (قوله محذوف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا ودخل الباء على غير ما حذفها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلق ورفع القار بمطلي

في والتعبير في الأول بمرادفة اللام وهما موافقة من باب التفتن في العبارة وكان يؤذ كره جماعة في قوله أي قول النابتة فلا تتركني بالوعيد كائن * إلى الناس مطلي به القار أجرب الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شيء أسود يطلى به الابل والسفن والاجر بوزن الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كائن في الناس جبل أجرب جعل عليه القار وقال ابن مالك ويمكن ان يكون منه أي مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى يجمعنكم فعدي لاجل ذلك إلى أو تكون إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه وعنه وكرمه وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف الشاعر متعلقا بالجار وهو مضافا وقول الكلام لانه كان في

فهمدى تهوى بالى كما بعدى غيل هم اوفى حواشى المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى
تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طالب الميل والائتمان ليجدوا رفقا
بالا تى المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجمل طائفة لا يمكن
هذا التأويل قال وفى المصباح للوزير سأل الله ان يحب الحج الى عبادته وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه
قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الرينة عينا أو على ان الاصل
تهوى بالكسر أى تسقط فقلت بالكسرة أى التى على الواو ففتحة وفتح قلت والياء ألفا كما يقال فى رضى بكسر
الضاد وفتح الياء بوضا بفتحها واو ألف بعدها وفى ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة تحريك الياء
فى الاصل كما فى رضى وناصية ١٦٤ وهذا غير موجود فى تهوى (أى) وبالكسر للهجرة

ووالسكون للياء بفتح
جواب بمعنى نعم فتكون
لتصديق الخبر ولاعلام
المستخبر واو عد الطالب
وتقع بـ ولو قال فتقع بالفاء
ليكان أحسن بـ بعد قام
زيد بـ فتكون حينئذ
لتصديق الخبر بـ وهل
قام زيد بـ فتكون
اذن لا لعلام المستخبر
بـ واضرب زيدا بـ فتكون
اذن لو عد الطالب
بـ ونحوه بـ مثل يقوم
زيد وهل يضرب عمرو
ولا تضرب بكر بـ كما تقع
نعم بعده بـ وظاهر هذا
الكلام ان اى تقع بعد
الخبر موجبا كان أو
منفيا وبعد الامر والنفي
والاستفهام موجبا كان
مانعاق به أو منفيا فان

وفى الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم جبا أو بغضامن فعل
تجيب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبنية لغاية مجرورها
ولست قسما آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التبيين متعلقة بفعل تجيب
أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما والى فى البيت
ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة
تحريك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء فى تهوى عارض للاستئصال
وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظر لان سكون تهوى العارض للاستئصال هو سكونه
عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له فى الاصل لان الكلمات قبل التركيب
ليست بمعدية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقط الواو جازا سكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فاقال
الرضى للبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان
يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كفى ها الله
وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيننا لحرف الايجاب واما حذفها
فللساكنين (قوله وعلى الاول فيلتقى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقاءهما
لان الحد لا لتقاء الساكنين لاهما وحد التقاءهما ان يكونا فى كلمة ويكون الاول منه ما حرف
لين والثانى منه ما مدغما فى آخر نحو دابه وخويرة وحروف اللين الاف والواو والياء
السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

نعم تقع فى هذه المواضع كلها بوزعم ابن الحاجب انه انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبونك احق (قوله)
هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع بـ لان ابن الحاجب ولا غيره بـ الا قبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقط الواو بـ
التى للقسم قلت اى الله بـ جازا سكان الياء بـ أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف واو القسم بـ وفتحها بـ كما فتحتون
من مع لام التعريف والفتح هنا الامرين أحدهما المحافظة على تميم اسم الله كاذ كروا فى ألم الله والا^٢ خرافا من الثقل
الناسئ عن اجتماع كسرتين كاذ كروا فى ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهزمة والاخرى على ياء
بـ وحذفها بـ لا لتقاء الساكنين لاعتلاها بـ وعلى الاول بـ وهو اسكان الياء بـ ساكنة بـ فيلتقى ساكنان على غير حدهما بـ
لان الساكنين ليسا فى كلمة كفى الضالين وعمود النوب وانما هما فى كلمتين كفى التفت خلقنا البطان (أى) بـ
بـ بالفتح للهزمة بـ والسكون بـ لالياء بـ على وجهين بـ وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما ما معترض أى أعنيها بالفتح والسكون
بـ لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثانى قوله بـ حرف بـ موضوع بـ لانداء البعيد أو القريب أو المتوسط بـ وهذا

مبنى على خلاف في ذلك فان من الناس من ذهب الى انه النداء البعيد ومنهم من قال هي لنداء القريب ومنهم من قال هي لنداء المتوسط وقال الشاعر **لم تسمي اى عبد في رونق الضحى * بكاء حلمات لمن هدير** عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذكرون ثوبن فن أثبت ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل ايضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جرح من جوارح الطير قالوا ليس من حمامة الا وتبكي عليه قال الشاعر **وما من تهتفين به انصر * باسم عجاجة لك من هديل** كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط **وفي الحديث اى رب** وانامعهم وفيه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمة أبا طالب أي عم قبل لا اله الا الله ووقع في تعليق على البخارى المسمى مصابيح الجامع وأي هذا النداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة **وقد تقدم ألفها** أي هزتم فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كون اللب بعيدا والقريب أو المتوسط على الخلاف الذي ذكره وفي ذلك نظر **وحرف** تفسير **بالرفع عطف** على الخبر الثاني وهو قوله **حرف لنداء البعيد** تقول عندى عبيد **بعين وسين مهماتين** وجيم ودال مهملة على زنة جعفر أي ذهب **وفي القاموس** العبيد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت **وغضنفر** ١٦٥ بعين وضاد مهمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء

بأي أسد وما بعده عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأي** حينئذ من حروف العطف **بالحرف** لا الكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح **وأي** العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو الزاهد عنه **بالحرف** لا عطف يصلح للسقوط دائما **وأي** تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي

(قوله لم تسمي الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكرون نظر الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو ايضا صوت الحمام (قوله وقد تقدم ألفها) حكى ذلك الكسائي وقال بعضهم يجوز مدها اذا بدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهي أهم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شرطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أي التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانالم نزعاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عطفام لازما لعطف الشئ على مرادفه) انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام وليت الكتيبة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو **والتي قولها كذبا ومينا** (قوله وترميني بالطرف الخ) ترميني بالطرف أي تشيرين الى به وتقلينني أي تبغضينني يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا ظرف لتقول) يعني وفاعل تقول المخاطب فيكذلك

يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مررت برجل نقيه وكاتب وشاعر **ولا عطفام لازما لعطف الشئ على مرادفه** وأي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترز بالملازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة دون أخرى كقوله **والتي قولها كذبا ومينا** فانما كانت عطف هذا تعطف غيره فلبست ملازمة لعطف المرادف **وتوقع** أي **وتفسير الجمل** أيضا كقوله **وترميني بالطرف أي أنت مذنب** وتقلينني لكن ابالك لا قلى **ترميني تشيرين الى وتقلينني أي تبغضينني** يقال قلاه بقلبه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد وبقلاء لغة طي واصل لكن انما اخذت الهمزة والقيمت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقد مر الكلام على ذلك في ان المكسورة الخفيفة ومران المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتبارا وتقدم المفعول لرعاية القافية والمعنى اكن انالا أقليك **وإذا وقعت** أي **وبعد** تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو في عبارة المصنف للتكلم **وتقول اسم كتمته الحديث أي سأله كتمان** يقال ذلك بضم التاء **من سأله كتمان** كذا في استه كتمته **ولو وجئت باذامكان أي فحقت فقلت اذا سأله** على الخطاب وان كان الاول على التكلم **لان اذا ظرف لتقول** وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقاراني الزخشي في الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقاراني في حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أي استقبلته بضم التاء وأي المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

أني بكلمة أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فوجب مطابقتها أو يجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء
للمفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون ما بعده إذا على لفظ الخطاب أي إذا استقبلته
تقول لقينته ولا يستقيم إذا استقبلته يقال لقينته إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكنهما عبارة فاقعة إلى هنا كلامه وفيه
زيادة على ما قاله المصنف وقد نظم بعضهم ذلك فقال إذا كنت باي فعلا تفسره * فضم ناءك فيه ضم معترف
وإن تكن باذي ما تفسره * ففتح التاء أمر غير مختلف ككنت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي يتعلق بمحذوف
يدل عليه تفسره أي إذا كنت ١٦٦ حال كونك مفسر باي فعلا ولا يجوز أن يكون فعلا منصوبا بكنت وباي يتعلق

بتفسره لما يلزم عليه من
الفصل بالاجنبي وتقديم
معمول الصفة على
الموصوف وكلاهما محذور
والباء من قوله وإن تكن
بأذا تفسره للمصاحبة
لأن الالة لان الالست
المفسرة وإنما المفسر
ما بعدها أي وإن تكن
مفسر له مع إذا بما يذكر
بعدها

﴿أي﴾

يقع الممزة وتشديد الياء
اسم يأتي على أحد خمسة
أوجه شرط نحو أيا ما تدعوا
فله الأسماء الحسنى
بدليل جزم تدعو وادخال
الفاء الرابطة على الجملة
اللامية وهي الجواب
ونحو أيا ما لا جابن قضيت
فلا عدوان على دليل
الاتيان بالجواب وفاء الربط
واستفهاما نحو أياكم زادته
هذه إيمانكم ونحو أياي
حديث بعده يؤمنون وقد

يكون الفاعل فيما أضيف إليه إذا وفي حاشية التفقاز أني عند كلام الزمخشري على قوله تعالى
وإذا قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا إذا أراد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فان أني بكلمة
أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام ويقول على الخطاب
ويقال على المبني للمفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن
يكون ما بعده إذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال إلا إذا قدر أن القائل
هو المخاطب لكنه عبارة فاقعة (قوله إذا كنت باي الخ) ككنت سترت والباء في باي للمصاحبة
أو الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب
على الحال من فاعل ككنت ولا يجوز أن تكون متعلقة بتفسره المذكور لأنه يلزم تقدم
معمول الصفة على موصوفها لأن تفسره المذكور صفة لفعلا ولا أن تكون متعلقة بكنت
لأن أيا ليست مكنايا عن شيء لأن السكائية في الفعل الذي قبلها لا فهم أو فعلا منصوبا بتفسره
المحذوف بناء على أن ككنت منزل منزلة اللازم أو على التنازع بينه وبين المحذوف وأعمال الثاني
وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفي قوله وإن تكن باذي ما تفسره
مناقشة وهي أن التفسير ليس بأذا بل بما بعده أو جوابا أن الباء فيه للمصاحبة

﴿أي يقع الممزة وتشديد الياء﴾

(قوله تنظرت نصر الخ) هذا البيت للقرظدي وتنظرت بمعنى تفكرت ونصرا بالمهـ مهلة هو
نصر بن سيار ملك العراقين والسما كان كوكبان يقال لاحدهما السماك الأعزل وللاخر
السماك الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة والضمير في أيهم ما يعود على الأمرين
الذين أحدهما نصر والاخر السما كان (قوله وموصولا نحو لنزع من كل شيعة أيهم
أشد التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه) وعلة بنائه حيث أن المصدر لما حذف صار
أي مبنيا كاخوانه الموصولة قال الرضي وذلك لأن شيئا إذا فارق اخوانه لمعارض فهو
شديد النزوع اليه فبادى سبب يرجع اليه أو بنى على الضم تشبيها بقبيل وبعدلانه حذف منه
بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه
أيضا الأعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ أيهم أشد بنصب أيهم وذلك
أنه لم تحذف الصلة بكما هما بل حذف أحد جزأي أو بقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر (قوله

تخفف أي الاستفهامية كقوله تنظرت نصر أو السما كين أيهما على من الغيث استهلت مواطره وخالفه
تنظرت انتظرت في مهلة ونصر اسم رجل والسما كين كوكبان يقال لاحدهما السماك الأعزل وهو من منازل القمر
والاخر السماك الرامح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة صفة للسحاب أي صبت سحابه المواطر
والضمير من أيهم ما يعود على الأمرين المتقدمين أحدهما نصر والاخر السما كان وموصولا نحو لنزع من كل شيعة
أيهم أشد على الرحمن عتيا التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه والمعنى لنخرج من كل طائفة تبعث غاويامن
الغواة من هو أشد جرافة وفجورا وعلى الرحمن أما متعلق بالمصدران جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو بأشدا وهو للبيان

لاصلة لشيء مما ذكره وخالفه الكوفيون وجساعة من البصريين لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة كالشرطية أي كأي الشرطية أي الاستفهامية فان الاعراب لا يرايها ما في وقت من الاوقات في قول الزجاج وهو من كبار النحاة البصريين ما تبين لي ان سيدي به غلط في بكسر اللام في الاقي موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت مع ان الاضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء واعتذر سيدي به بان قال لما بعدت عن حال أخوانهم بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخوانهم افعير وهاتغير انا بما فان التغير يؤنس بالتغير قلت ومراة مخالفتها لاخوانها في الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخوانهم انما يجوز في الامر الشائع بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينها وبينهم في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت كـ أخوانهم الموصولة وذلك ان شيئاً اذا فارق أخوانه لعارض فهو شبه النزوع اليها فبإدنى سبب يرجع اليها قلت كالاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص بأي اذا أفردت وحذف صدر صلتها فان معرفة مع وجود العلة التي عال بها البناء وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبهاً بقبول وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها وبينها من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ١٦٧ في وقال الجرمي في دفع الجيم في خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحداً يعني من العرب فيقول لا ضربن أيهم قائم بالضم انتهى في وظاهر الكلام ان المراد بالخندق خندق البصرة والذي نقله الرضي عنه أنه قال خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم اسمع أحداً يقول نحو

وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيدي به في ان أبياني نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو في ان ابا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لاني ان أيا يكون موصولاً يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضاً معرباً لان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية كافي قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفوا سيدي به وهم الكوفيون وجساعة من البصريين (قوله وعلقت نزع) علقت بفخ المهمة واللام المشددة وفاعله مستتر عائداً على أي ويجوز ان يكون عائداً على الجملة وصح نسبة التعليق اليها الحصوله من صدرها ويحتمل ان تكون بضم المهمة وكسر اللام المشددة مبنية للمفعول وأنت لان المراد كلمة نزع (قوله ويرد أقوالهم ان التعليق يختص بأفعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاختفاء في قوله ما يجوز

أضرب أيهم أفضل الامنصوباً فيوزعم هؤلاء في القائلون بان ابا الموصولة معرفة دائماً في ان ابا المذكورة في الآية استفهامية لا موصولة في وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل هو محذوف لا مذكور في والتقدير ان نزع الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد في الجملة في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية في وقال يونس في المفعول هو في الجملة في الاسمية الاستفهامية ولا حذف في وعلقت نزع عن العمل في لفظ الوجود المانع وهو الاستفهام في كافي لنعلم أي الحزبين أحصى في ما لبثوا أمداً في وقال الكسائي والاختفاء في المفعول هو في كل شبيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة في لا محل لها من الاعراب في وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد أقوالهم في وهـ ذالف ذكره بعد النشعر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم في أن التعليق يختص بأفعال القلوب في ونزع ليس منها وهـ هذا الرد المذكور لا يتعلق بقول يونس الذي ذكره هناك ثانياً في وانه لا يجوز لا ضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق في وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذكور هناك أولاً وانما يتم هذا ان لو كان الخليل يمنع هذا التركيب والافله ان ياتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتقض الرد والشان فيه في وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب في وهـ هذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختفاء المذكور هنا ثانياً

هو ويرد أقوالهم أيضا قول الشاعر إذا ما القيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل بروى بضم أي وهو بحر هاو الرد
به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها فإشارته إلى رد قول يونس بقوله وهو حرف الجر
لا يتعلق به عن العمل إجماعا وإشارته إلى رد قول الخليل بقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته به
إذا الأصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وإشارته إلى رد قول الكسائي والاختلاف
بقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته به
سلم على مكتفيا بالجار عن التلغظ بالمجرور وإذا بطلت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف
صدر صلته وهي في محل جر على ١٦٨ ولا إشكال في وجوز المخشري وجاعه كونها أي كون أي في تلك الآية

وهو موصولة مع أن الضمة
اعراب فقد روي وامتعلق
النزع من كل شعبة وكأنه
قيل لنزع بعض كل شعبة
ثم قدر أنه سئل من هذا
البعض فقبل هو الذي هو
أشد ثم حذف المبتدأ
المكتنفان للموصول أي
المحيطان به أو الكائنات
بكنفيه أي ناحيته وهو فيه
تعسف ظاهر من جهة
اجتماع أمور هي حذف
مفعول لنزع فإن من كل
شعبة ليس مفعوله حقيقة
وتقدير سؤال محذوف
وحذف مبتدأين والظاهر
أن لا تعسف لأن هذه
الأمور التي اجتمعت كل
منها جار على القواعد
إذا نزع في صحة قولك
أخذت من الدراهم ولا في
حسنه ولا في أن الاستئناف
على تقدير سؤال سائغ شائع
في تراكيب البلغاء وفي

زيادة من في الإيجاب فالعبارة فيها ألف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف
على فاعل برد وجملة بروى في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع أو هو مبتدأ وجملة بروى
خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق ببيان للرد على يونس وقوله
ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف
ما بعد الجار للرد على الكسائي والاختلاف لانهم قالوا إن أيا وما بعد هاء جملة استفهام مستأنفة
(قوله وجوز المخشري وجاعه كونها موصولة مع أن الضمة اعراب) في الشرح لا أعرف
المحل الذي وقف فيه المصنف على أن المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على
التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في اعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه
مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيدويه على أنه مبنى لسقوط
صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع
واقعا على من كل شعبة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لنزع بعض كل شعبة وكان
قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي
ضمة اعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم أن قول المصنف مع أن الضمة اعراب من كلام المخشري
وانما هو من كلام الجاعة الذين ذكرهم معه وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى المخشري
وغیره لا تقتضي أنها من كلام المخشري لجواز أن تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز أن
يكون المصنف اطاع عليه في غير الكشف أخذ من قوله ويجوز أن يكون النزع واقعا على
من كل شعبة إلى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية
وعن سيدويه على البناء كالنص على أن المراد جواز ارتفاعها على الأعراب على تقدير الموصولية
(قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول
وفي الشرح والظاهر أن لا تعسف لأن كلام من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد
وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير أن
وان كان كل واحد من هذه الجار على القواعد وكثيرا ما يطابق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم
استعملوا أيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام أن كان من تمام الاعتراض

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدأ القريبة ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على
على أن المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في
اعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيدويه على أنه مبنى
لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شعبة
كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لنزع بعض كل شعبة فكان قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه
تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى أنه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بأن أيامه مرتبة مع حذف صدر صلته
وهو باطل على القول المختار ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ وسيدويه على ذلك عن ثعلب في هذا الكلام من المصنف

ان كان من تمام التعقب على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان هذا اخبارا عن حكم من احكام أي
الموصولة لا رد على الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها **ووزعم أبو الحسن الطراوة** ان أيا مقطوعة عن
الاضافة فلذلك ثبت وان هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي **فدل** على انه ضمير جراضيفت اليه أي
ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصل لا فم ترسم أي متصلة به وفيه نظرف في الكشف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام
على قوله تعالى كذب أصحاب الآية مانصه قرئ أصحاب الآية بالهمزة وبهتيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ
بالنصب وزعم أن الآية بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة
ص بغير ألف وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت في هاتين السورتين على حكم
لفظ قط كما يكتب أصحاب النولان ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المصحف وقد كتبت في سائر القرآن على الاصل
والقصة واحدة على ان الآية اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراده بالنصب القبح وسيأتي للمصنف في الكلام على لان ان ثم
من ذهب الى ان لاهى النافية وان التاء مزيدة في أول الحيز لسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه ورده
المصنف بان قال ولا دليل فيه فكيف في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره
مع انه يسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكر في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **ووزعم** بالاجماع على انه اذا لم
تصف كانت معرفة **وهذا** رد من قدح الاشكال في صحتهم **ووزعم** ثعلب ان أيا لا تكون موصولة **ووزعم** بعض النسخ
موصولا **ووزعم** أصلا وقال في الاحتجاج لما زعمه من ذلك **ووزعم** بعض النسخ من كلام العرب **ووزعم** هو فاضل جاء في بتقدير الذي
هو فاضل جاء في **ووزعم** لو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفي حجة هذه الملازمة نظر ١٦٩ **ووزعم** اربع **ووزعم** من أوجه أي

ووزعم أن تكون دالة على معنى
الكال فتقع صفة للنكرة
نحو زيد رجل أي رجل أي
كامل في صفات الرجال **ووزعم**
دعوت امرأ أي امرئ
فاجابني *

على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام أي
الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة **ووزعم** وأقول هو جواب عن
ايراد رد على المصنف في تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الآية مبتدأ مكنتفان لاسم
موصول وذلك لا يراد هو ان هذا مبني على كون أي خبرا لمبتدأ محذوف وليس ذلك بمتعين
لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أيا الموصولة لا تكون مبتدأ **وقوله** وهذا باطل
برسم الضمير متصلا بأي قيل عليه كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون
هذا منها **وقوله** والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه **ووزعم** أيا **ووزعم** الـ **ووزعم** وذلك لانهم

٢٢ في ل
فاومات ايماء خفية **ووزعم** فله عينا حقا بقرأ بما فتى قال في التسهيل ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى
ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ومراده بالوصف ما تعلق به وصف في الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره
يشمل الموصوف الاصطلاحى وذو الحال ومثال الاضافة الى ما يماثل معنى فقط في الموصول قولك مررت برجل أي انسان
والى ما يماثل لفظا ومعنى في ذى الحال ومعنى واقظا في الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب
المتقدم في هذا الوجه وما بعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكال وصلة الى نداء مافيه **ووزعم** أيا **ووزعم** أيا
شرطا واسـ **ووزعم** ما موصولا قلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر فـ **ووزعم** عمل
ما فـ **ووزعم** الخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه **ووزعم** أيا **ووزعم** الـ **ووزعم** وذلك لانهم استكروا هو اجتماع آتى تعريف
فحاولوا أن يفصلوا بينـ **ووزعم** ما باسم مهم يحتاج الى ما ينزل ايمهم فيصير المنادى في الظاهر ذلك المهم في الحقيقة ذلك المخصص
الذى ينزل الابهام ويعين الماهية فيصير المنادى يميز الماهية معلوم الذات فوجـ **ووزعم** ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة
واسم الإشارة حيث وضـ **ووزعم** ما باسم مشروطا ازالة ايمهم ما الا أن اسم الإشارة قد ينزل ايمهم بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف أي **ووزعم** كان ادخل في الابهام فلما اجازها هذا ولم يجزى بأي بل لزم أن يردفه ما ينزل ايمهم وذلك اسم
الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجرى مجراه الذى ومثناه ومجموعه وموثنا وقد يجرى مجراه اسم الإشارة الموصوف
بذى اللام **ووزعم** الاخفش ان أيا **ووزعم** **ووزعم** وهى الواقعة بعد حرف النداء **ووزعم** الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد
والمعنى يا من هو الرجل **ووزعم** قال الرضى ويصح تقوية مذهبـ **ووزعم** بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها

موصوفة ثم نقل انه أورد عليه انه لو كانت موصولة لكانت مضارعة للضاف فوجب نصبها وأجاب بأنه اذا حذف صدر
صاتها فالأغلب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للضاف كما في قولك يامن قال كذا الى هنا كلامه قلت انما ينبغي عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضاف
فهى معربة بالاجماع ولا شك ان الواقعة فى النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب **في** ورود
أى قول الاخفش **في** بانه ليس لنا عائد يجب حذفه **في** والعائد على رأيه فى بآيهم او اوجب الحذف قال الرضى وانما اوجب حذف
هذا المبتدأ المناسبة الخفيف للمنادى **في** ولا موصول التزم كون صلتها **في** جملة اسمية **في** وأى المذكورة على دعواه موصول يلزم
كون صلتها جملة اسمية تخرج عن النظر فى الامرين (وله) أى لا اخفش **في** ان يجب عنه ما **في** أى عن وجهى هذا الرد **في** بانه
ما فى قولهم لاسيما يذبالرفع كذلك **في** أى موصول وجب حذف عائدته والتزم كون صلتها جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو
زيد وانما ذكر قيد الرفع لزيد ليحقق كون ما موصولة اذ لو جرت كانت زائدة ولو نصب فى القول بجوازها لكانت ما كافة
ولفائل ان يقول لا نسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة فى قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها

قد توصل بطرف أو جملة
فعلمة فالاول كقوله
يسر الكريم الحمد لاسيما لى
شهادة من في خبره يتقلب
والثاني كقوله
فق الناس في الخبر لاسيما
ينيلك من ذى الجلال الرضا
في وزاد **في** الاخفش **في** قسم
سادسا وهو ان تكون
نكرة موصوفة نحو مررت
بأى محبوب لك كما يقال عن
محببك وهذا غير
مستوع **في** انما المستوع
عند وصفها كونها معرفة
على قول الجمهور **في** نحو
بآيهم الرجل **في** ولا تكون
أى غير مذكور معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهمة يحتاج الى ما يزيل
ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهمة وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام
ويبين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعها
مبهمة مشروطة بالزالة ابهامها الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج
الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل فى الابهام فلها هذا اجازيا هذا ولم يجزى أى بل لم ان يردفه
ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجرى مجراه الذى ومجموعه
ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو بآيهم هذا الرجل (قوله ويرده
انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف
هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كالحذف (قوله وله ان يجب
عنه ما بان ما فى قولهم لاسيما يذبالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائدته ووجب
كون صلتها جملة اسمية وفى الشرح ولفائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة فى
لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها توصل بطرف وبجملة فعلية وأقول هذا
عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما فى لاسيما يذبالرفع لافى لاسيما مطلقا
حتى يقال ان ما فى لاسيما قد توصل بطرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أى غير
مذكور معها مضاف اليه البتة) يعنى لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش فى قوله
ان اباتكون نكرة موصوفة كمن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا فى النداء والحكاية **في** يعنى ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى
الا فى النداء والحكاية وقطعها فى غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله
البتة أى لا يذكّر المضاف اليه معها الا لفظا ولا تقدير او هو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت
القول بتعريف المضاف البتة أى يقطع القول بتعريف القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديره
في يقال جاءنى رجل فتقول **في** فى الحكاية باى **في** أى يا هذا **في** يقال **في** جاءنى رجلان فتقول أيا **في** يقال **في** جاءنى رجال
فتقول أيون **في** فتعجبى باى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيت وتنشئة أو جمع فصيح يصلح لرجال
وان لم يكن جمع فصيح لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فن ثم قلت فى حكاية أيون وأى فى الجميع
مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يثل المصنف للنداء لانه قدمه قريبا **في** تنبيهه قول أبى الطيب **في** المتن
في أى يوم سررتنى بوصال * لم ترعى ثلاثة بصدود **في** ترعى مضارع راعه أى أخافه والصدود المنع والمراد منه ما منع
الوصال **في** ايسر فيه أى موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على **في** الفارسي **في** كتاب **في** التذكرة
فى قوله

أرأيت أي سواف وحدود * برزت لنا بين اللوى فرود في السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن
 معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الزمل وزرود بفتح الزاي موضع
 لا تكون أي موصول لا ضافتها الى نكرة انتهى في كلامه والمسئلة منصوطة في التسهيل وغديره قال بعض المتأخرين
 القياس يقتضي جواز إضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من
 الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد
 منعوا من ذلك فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا شرطية في هذا معطوف على
 موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة لأن المعنى في تعليل لا تتقاء كونها في ذلك البيت شرطية
 أي لا يصح القول بشرطية فيها لان المعنى في حينه في أي حين اذ تكون شرطية في ان سررتني يوما بوصالك امتنني ثلاثة
 أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد في الذي سبقت ذكره وانما هي للاستفهام في الانكار في الذي يراد به النفي كقولك
 لمن ادعى انه أكرمك أي يوم أكرمتني في تريد ما أكرمتني يوما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم
 الذي وقع فيه الاكرام في بيت المتنبى في ماسررتني يوما بوصالك ١٧١ الارو عتني ثلاثة بصدودك

والجمله الاولى هي
 أي يوم سررتني بوصالك
 في مستأنفة قدم ظرفها
 وهو أي يوم لأن له
 الصدر في بسبب اشتماله
 على الاستفهام والجمله
 الثانية هي وهي لم ترعني
 ثلاثة بصدودك في أمان في
 موضع جر في حالة كونها
 في صفة لوصال على حذف
 العائد أي لم ترعني بعده
 كما حذف في العائد على

أرأيت أي سواف الخ) السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط
 الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين
 لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة الخرق والعاتق وهو فلاة ولا تقبل ترقوة باضم كذا
 في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجمله
 على عنافعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل
 الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال
 والمعنى ماسررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعده ذلك
 اليوم فالأخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من
 المفعول اه وأقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقديم
 معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا
 أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجمله الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان

الموصول في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الاية في يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل
 منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ
 فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الآية يشبه الى ان التمثيل به ليس مقصودا على ما تلاه منها بل هو في بقيةها أيضا
 في موضع في موضع في حالة كونها في حال من فاعل سررتني وهو ضمير المخاطب في أو مفعوله في وهو ضمير المتكلم
 والمعنى أي يوم سررتني في حالة كونك أي الحبيب في غير رائق لي في وهذا على كون الجمله حالا من الفاعل في أو في
 حالة كوني أي المحب في غير مروع منك في وهذا على كون الجمله حالا من المفعول في وهي حال مقدرة في لان عدم
 الروع بالصدود ليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة في مثلها في
 قوله تعالى طمتم فادخلوها خالدين في فان الخلود ليس مقارنا لدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة
 على ان يكون التقدير لم ترعني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ماسررتني يوما بوصال الا
 في حالة كونك تخيفني بصدودك يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالأخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان
 قدرت الحال من المفعول فتأمل في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة في والتقدير برأي يوم سررتني
 فلم ترعني في كما قيل في قوله في تعالى في أو لا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة في والتقدير برأي يوم سررتني
 وكذا في بقية الآية وفيه بعد في الآية في البيت أمان في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه
 لم يثبت في السمة بتعيين وأمان في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف
 جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القبول فاذا لا يلزم تسلط النفي على المعطوف

وبقول الامر الى الاخبار بجملة اثنين احدهما في معنى وهي الاولى والثانية فيها في صريح باق على حاله اعمد مساط
 النفي الاول عليه والمعنى لم تسرف يوما وصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدد وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من
 تليط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكالا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف
 ففيه بعد وهو المحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فاقالوا اذا قال لهم لا على ان ثم فاء عاطفة محذوفة وهو من روى
 ثلاثة في بيت المتنبي **ب** وبالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتي لخلو ترعني من ضمير ذي الحال وهو ضمير المخاطب قلت
 ويجوز ان يكون التقدير عنده هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدد فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله أعلم بالصواب واليه المآب
(اذ) **ع** على أربعة أوجه أحدها ان تكون اسماء للزمن الماضي ولها أربع استعمالات **ع** وفي بعض النسخ أربعة
 بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذ كرفلا اشكال ووجهه الرابع ان يقال اما ان يكون أنت باعتبار انه
 أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا للاستعمالة للاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني
 والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون أنت وذكرا باعتبار ان **ع** أحدها ان تكون ظرفا نحو **ع** لا تنصروه **ع** فقد
 نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا **ع** وأسند الإخراج الى الكفار لانهم حين هو باخراجه أذن الله في الخروج فكأنهم
 أخرجه وهو الثاني **ع** من ١٧٢ الاستعمالات الاربعة **ع** ان تكون مفعولا به نحو واذا كروا اذا كنتم قليلا

فكثركم **ع** أي واذا كروا
 نفس هـ هذا الوقت
ع والغالب على المذكورة
 في أوائل القصص **ع** بكسر
 القاف جمع قصة **ع** وفي
 التنزيل ان تكون
 مفعولا به بتقدير اذ كروا
 واذا قال ربك للملائكة **ع**
 اني جاعل في الارض
 خليفة قالوا اتجعل فيها
 من يفسد فيها وجوز
 الرخصى هذا الوجه
 وهو ان تكون منصوبة

ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي (قوله ظاهرا
 ترعني من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدد
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل
 من عدم التقدير

(اذ)

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفي بعض النسخ أربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمالات
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثاني والثالث والرابع
 يرجع الاولى أجيب بانه يجوز ان يكون أنت أولا باعتبار اذ كروا ثانيا باعتبار آخر (قوله
 واذا قال ربك للملائكة) في الكشف واذا نصب باضمار اذ كروا ويجوز ان ينتصب بقالوا
 اه قال أبو حسان والذي أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من
 كلامهم نحو أجبنا اذ قدم زيد ويخرج ماورد بما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

يدل

بأذ كروا وجه آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا

فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة أتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف
 فعل من غير قرينة فلا يجوز وأجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوبة به يكتفي قرينة لاسيما والظرف محل التوسع
 واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمرة مناسب قلت اذ لم يكن منصوبا باذ كرم يكن ظرفا كما عرفت فلامعنى اقول المجيب
 هـ لاسيما والظرف محل التوسع **ع** ونحو واذا فرقناكم الصرور بعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لا ذ كرم محذوف وهذا
 وهم **ع** بفتح الهاء أي غلط **ع** فاحش لاقتضائه حينئذ **ع** أي حين اذ جعل ظرفا لا ذ كرم **ع** الامر بالذ كرم في ذلك الوقت مع ان
 الامر للاستقبال وذلك الوقت قدم في قبل تعاقب الخطاب بالامكان **ع** فكيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي
ع وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذ كرم **ع** فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف
 بتقدير اذ كروا وقوله ظرف لا ذ كرم همزة قطع لانه اسم علم مسماء هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة
 وصل كأنطلق فانها تقطع في حال العلمية فتنبه لثله مما يرد عليك **ع** والثالث **ع** من استعمالات اذ **ع** ان تكون مبدلا من
 المفعول نحو واذا كرم في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذا بدل استعمال من مريم **ع** والربط الضمير اذ اليها المستتر في الفعل أي
 واذا كرم وقت انتباز مريم **ع** على حد البدل في يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى **ع** برفع القول على انه مبتدأ
ع واذا كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء **ع** وخبر ذلك المبتدأ قول المصنف **ع** ويحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة **ع** فيكون

من الاستعمال الاول وهو كونها بدلا منها أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الرابع ان تكون
مضافا اليها اسم زمان كما هو صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ يومئذ تقول أكرممتي فأنبت عليك يومئذ وحينئذ
فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فأنبت عليك ١٧٣ اذا أكرممتي والمعنى بحاله فان قات

ما هذه الاضافة الواقعة
في مثل هذا التركيب قلت
قال ابن مالك هو من اضافة
المؤ كذا الى التأ كيد والذي
يظهر ان هذا من اضافة
الاعم الى الاخص كشجر
اراك وذلك لان اذ مضاف
الى جملة محذوفة فاذا قلت
جاء زيدوا كرمته حينئذ
فالمعنى حين اذ جاء فالثاني
مخصص بالاضافة الى المجيء
والاول عار من ذلك فهو
اعم منه فلا يكون الثاني
مؤ كذا له نعم يكون مفسرا
له ومبين للارادة كما بين
الاعم بالاخص فالاضافة
فيه بينانية أي وأكرمته
حينها هو حين مجيئه فتأمل
وهو غير صالح للاستغناء
عنه نحو قوله تعالى
ربنا لا ترغ قلوبنا
اذ هديتنا فان الطرف
المضاف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه
فيحذف لعدم ما يدل عليه
لوترك مع انه مقصود
وهو زعم الجمهور ان اذ لا تقع
الاطراف وهو الاستعمال
الاول وهو مضافا اليها
وهو الاستعمال الرابع
وأشكر والثاني والثالث
وهو زعم الجمهور ان في نحو
واذ كروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذ كروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال الله
تعالى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذا نصب باضمار اذ كروا بقرينة
المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو
من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز واكونه اسما مجرورا باضافة الطرف اليه
مثل يومئذ وبعد اذ نجنا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ كروا أمرنا بأكبر
ولم يجوز وارفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأنى
المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيحمل مثل هذا على اذ كروا الحادث يوم كذا ثم الاحسن
ان يجعل هذا الأمر عطفاً على محذوف قبله أي أشكر النعمة في خلق الارض والسماء
واذ كروا الماعلى تقدير انتصاه بقا الوافه وظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف
القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو
يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤ كذا الى التأ كيد اه وفي
شرح الرضى واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى
جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا
ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى
بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان
الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت أرى برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك باسهل هذا كلام أبي علي
قال الرضى والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كان في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة
اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن
ان يبدل منها تنوين لاحق به هذه الظروف كما أبدت في كل وبعض واذا لان كلا واخواتها
لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست لازمة للاضافة معنى
فلو قلت كنا حينئذ اذ قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه لم يكن ظاهراً في
ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يومنا وحيننا
وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للاضافة الى الجمل خفيها
في اللفظ صالحاً للجميع أنواع الازمنة متعوداً بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين
منها كقوله وأنت اذ صبح فجى به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون
التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى
مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لا لقاء الساكنين (قوله وفي نحو اذ
انتبذت طرف اضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأينا في نسخ معتدلة واللام في المفعول

فكثيركم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ظرف لمفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا
وهو في نحو واذا كروا في الكتاب مريم اذ انتبذت طرف اضاف الى مفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم
والظرف يتعلق بالقصة والحديث والبيان ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

ثبت فيما رأيت من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته هذه الكلمة وثبت
لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصص المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ
يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف
فقبل الى المفعول لكان أحسن وهو يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فيحمل
المحل الذي لم يصح فيه بالاعمال ١٧٤ على ما صرح به لتجري المحال على سنن واحد وفيه بحث وهو من الغريب ان

المنحشري قال في قراءة
بعضهم لمن من الله على
المؤمنين اذ بعث انه يجوز
ان يكون التقدير منه
اذ بعث ويجوز كون اذ
في محل رفع كاذافي قولك
أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي من الله
على المؤمنين وقت بعثه اهـ
كلامه وهو نقل بالمعنى
وغالب اللفظ وهزة ان
من قوله انه يجوز مفتوحة
ليس الا فان هذا اللفظ
لم يقع بعينه في كلام
المنحشري حتى يحكى
وانما قال وقرئ ان من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم
رسولا وفيه وجهان ان يراد
من الله على المؤمنين
منه أو بعثه اذ بعث فيهم
فحذف لقيام الدلالة أو
تكون اذ في محل رفع
كاذافي قولك أخطب
ما يكون الامير اذا كان
قائما بمعنى ان من الله على
المؤمنين وقت بعثه هذه
عبارة بغير وفها وعلى
الثاني فلا حذف وانما

لله عهد والمعهود المفعول الموجود في الآية أعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي
رأيتها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته الى وقيل ظرف
لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصص المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما
ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد
الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان
المنحشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله) عبارة المنحشري في الكشف وقرئ لمن من الله
على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث
فيهم -م- فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ في محل رفع كاذافي قولك أخطب ما يكون الامير
اذا كان قائما أي من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفات اذ في مبنى الوجهين على
ان كلاما من اذ اذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدأ المحذوف أي منه
أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه
والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أي أخطب
أكون الامير وأوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على
الابتداء ومن من الله خبره أي من من الله وقت بعثه على طريقة نهارة صائما واذ مرفوع
على الخبرية أي أخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو
على تقدير ظرفية اذ انتهى وبيان انه على طريقة نهارة صائما ان من من الله خبر عن الوقت
وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائما خبر عن النهار وهو في
الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) برد عليه انه لا يلزم من عدم العلم
بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم حقيقته على ان في شرح اللب وضوء
المصباح ما يقتضي ان لذلك قائلا وهو واذ اذ لا يلزم ان الظرفية نص على ذلك سيبويه في
الكتاب وأجاز اذ يقوم زيد اذ يقعد عمر وبمعنى قيام زيد وقت قعود عمر وواقع اذ ههنا
مبتدأ وخبر اهـ لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظرفان ابن جني وهو امام مطلع نقل
ذلك في شرح الحاشية عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضا الرضى امام مطلع لم ينسبها الى سيبويه
بل قال وعن بعضهم ان اذ الزمانية تقع اسماء صريحة نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمر وأي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانما اعترض على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ نعم سيبذ كر
المصنف في بحث اذ في الرابع من الامور التي ترد قول الاكثر ان العامل في اذ ما في جوابها
من قبل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذ او وقوعها مبتدأ واذ كر ذلك

الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية فحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله
الخبر والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله في حقيقته هذا
التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا و أقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند
الاتيان بمفعولها أو بدلا منه صدق حينئذ انما ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من
العرب ثم تنظيره بالمثال وهو قولك أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا

وكان حقه **ب** بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم الا ان قالوا واسم كان هو قوله **ب** وان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **ب** ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا يستعمل اسماء غير ظرف **ب** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما **ب** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** فانما يقال أخطب ما يكون الامير قائما ويظهر لي ان في كلام الزخشي إشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم فاشار الى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن تم قولاً غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

قول آخر غير مشهور **ب** وكذلك المشهور ان اذ والمقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر **ب** الجرجاني **ب** كونها في موضع رفع **ب** مسكبة قول بعضهم **ب** أي بعض العرب **ب** أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع **ب** فتكون اذا الواقعة في موضعه كذلك وهو ما يقوى ان المصنف أراد بالمشهور أولاً ما أراد به تانياً من الإشارة الى الخلاف فخره **ب** فاقاس الزخشي اذ على اذا والمبتدأ على الخبر **ب** وهذا تشنيع ولعل الزخشي لم يستند الى هذا القياس وانما بنى على ما ذكرناه قبل

أبو البقاء بضاعند قوله تعالى فاذا انقرب في الناقور (قوله) وكان حقه ان يقول اذ كان في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسماء غير ظرف اه وأقول يفهم من قول المصنف بعد هذا فاقاس الزخشي اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا (قوله) ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** يعني ان كلام الزخشي ظاهر في ان أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام الزخشي إشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم فاشار الى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن تم قولاً غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

ب والوجه الثاني **ب** من أوجه اذ **ب** ان تكون اسماء للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها فان تحدثتها بأخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبلي فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيد مده أو هي بيانية فلزم المطلوب **ب** والجهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع **ب** فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضي فن هذه الحثية ساغ جعل اذ ظرفاً له **ب** وقد يحتاج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم أن تكون بمنزلة اذ **ب** وفيه نظر اذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال هذا من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعد عن ذلك **ب** والوجه الثالث **ب** من أوجه اذ **ب** ان تكون للمعيل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمت انكم في العذاب مشهون تكون

أول ما ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وانكم مشتركون في محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البليوي يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترقى أختها صخرًا ولولا كثرة الباقيين حولي * على اخوانهم لقتلت نفسي ولا يكون مثل أخى ولكن * اسلى القلب عنه بالناسى أما هؤلاء المشركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ما هم فيه واليوم واذكلاهما متعلق بالفعل وهو هل في اذ في هذه التي للتعليل بحرف منزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب من جهة أن تعليل الحكم بوصف مشعر بعلمة الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان في قولان في ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر

القول الثاني فانه بانزاع عليه أن تكون اذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيدًا اذ أساء ولا قائل به وهو انما يرتفع السؤال في الذي سيورده قريبًا على القول الاول وهو جعل اذ حرف علة وأنما على القول الثاني وهو جعلها ظرفًا والتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال في فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادًا لاختلاف زمني الفعلين في النفع المنفي والظلم فان زمن الاول زمن الاخره وزمن الثاني زمن الدنيا وهو يبقى اشكال الآية وهو المراد بالسؤال المذكور أولا

نظر اذ لا مانع من ان يتناول هذا بما تناول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصادع ذلك اه وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم واستنقل عن الرضى عند قوله وعما جالوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا فمفك في كون التنفيس ليس بصادع تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين أحدهما اذ الاغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال انه تكاف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكاف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فان ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل انقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الاول) اللام في السؤال للعهد والمعهود وهو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفادًا اذ اذ كر ظرف بعناها في موضعها لكانه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اه وأقول فيه نظر اما أولا فلان تعبيره أولا بالسؤال وثانياً باشكال الآية يشعر بغايرتها واما ثانياً فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل ان ينفعكم الى آخره ولا ترتبه على ما قبله بالفاء واما ثالثاً فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشرع في خلافه وان ما سبق لا يخص الآية بل بعمها وغيرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم بما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ أساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وكان

وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين في وهما زمان الاخره

وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف فيكون ظرفا لينفع في لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية في لانه في أي لان الفعل لا يعمل في ظرفين في زمانين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول فيكون ظرفاً مشتركاً لان معمول خبر الحرف الخمسة في وهي ان وكان ولكن وليت ولعل في لا يتقدم عليها أي على تلك الحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهرًا وتقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً مشتركاً لكان مشتركاً لان معمولها هو من تلك الحرف الستة عليه

وهو باطل وأمامع الاختصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام اغما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تترك كذا فعل سيمويه ومتابعوه لانها فرغ عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه **ج** ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول **ب** وبيان ذلك ان ان المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها بصدر ووصاتها معمولها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المتقدمة على ان ظرف خبرها الذي هو مشترك كون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال كان الصواب أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مروا اما ان يسقط العلة الاولى وينتبت الثانية واما الجمع بينهما فما مشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مسالوبة الصدرية بدليل أعجبنى

انك محسن وكرهت انك مسيء اذا تقرر ذلك فقول ان أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا اذ العلة هي الثانية لا الاولى فتأمل **ج** ولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم في الواقع في الدنيا فلا يصح تعلق اذ ظلمهم بمشتركون **ج** وما جالوه على التعليل **ب** قوله تعالى **ج** واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهزمة لانها فرغ عن أخذها وهو ان المكسورة الهزمة والا كان الفرع أقوى من أصله فيما هو فرغ فيه (قوله ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرغ عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها مسالوبة الصدرية بدليل أعجبنى انك محسن وكرهت انك مسيء فقول ان أراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني ان اختياره ان أراد خصوص الخمسة قوله بالرفع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه انفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الأمرين كما بيناهما المانع من أن يكون في كلمة جهنم مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله وما جالوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعترلتموهم وما يعبدون الا الله فآو والى الكهف) لم يحتمل الرضى هاتين

٢٣ في ل قديم **ب** فان علموا اذ يسيقولون اشكل لا قترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعدهما فيما قبلها وقال الزنجشري العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به ظهر عن ادهم وقوله فسيقولون هذا افك قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعد هاء فتكون بمعنى اذا وحسن التعبير بالدلالة على تحقق ذلك ليكون الماضي وما جالوه على التعليل ايضا قوله تعالى **ج** واذ اعترلتموهم وما يعبدون **ب** والمعنى واذ اعترلتموهم واعتزلتم معبودهم **ج** الا الله **ب** استثناء متصل لانهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل مكة أو منقطع أي واذ اعترلتم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله أو هو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن القتيبة انهم لم يعبدوا غير الله **ج** فآو والى الكهف **ب** ويرد على هذا ما مروى بأن فيه ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ معنى الشرط على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الجزف هجر أي مما أضمر فيه اما وما جالوه على التعليل قوله

فما صبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذما مثلهم بشرهم قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم سمو بذلك لقريشهم أي لتكسبهم يقال قريش بفتح الراء بقريش بكسر الراء وكا نوا أصحاب كسب وقيل قريش تصغير قريش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقوتهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم ففتح اللام وسيأتي الكلام عليه في ما بالبشر الانسان ١٧٨ ذكر أو أنش واحد أو غيره وقد يجمع فيقال أبشار بنو وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا *

وان في السفر اذ مضوا مهلا
السفر جماعة المسافرين
وسافر وسفر كصاحب
وصحب وراكب وركب
والسافر هو الذي خرج
للسفر والمهل بفتح الهاء
التؤدة وعدم الجملة أي
ان لنا محلا في الدنيا وان
لنا ارتحالا عنها فجعل
كلا من المحل والمرتحل
مصدرا ميميا بنو وان في
الجماعة الذين ماتوا قبلنا
امهالا لنا لانهم مضوا
قبلنا وبقينا بعدهم
فتصقق الامهال اذ لم يعض
مهم بنو وانما يصح ذلك كله
على القول بان اذ التعليلية
حرف كما قدمنا والجمهور
لا يثبتون هذا القسم
وعدم الصحة في تبيينك
الايتين آية الاحقاق وآية
الكهف قد يظهر للتنافي
بين الماضي والاستقبال
واما في البيتين فكون
التعليلية فيهما ليست بظرف
محل نظر بنو وقال أبو الفتح
ابن جني بنو راجعت أبا علي
الفارسي بنو ارافي قوله

الايتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعترلتموهم وما يعبدون الا الله فأو واقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فافقوا الصلاة فلا جراء الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقينته فانما كرمه وهو في اذما طرد ويجوز أن يكون من باب والر بخفاء أي مما أضمر فيه اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وأو واقفوا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يمتدوا واذ اعترلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في اما زيد فمطلق من ان الغرض المعنوي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الزمنية الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز أن يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اعترلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعترلتموهم وعبادتهم الاعداء الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن القية بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها لتحقق اعترلهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لقريشهم أي لتكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر يسكون الفاعل جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد ككسب وركب في راكب وأما ما لا يجيء كالغنى والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذي خرج للسفر والمهل بفتح الهاء والتؤدة وعدم الجملة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاق واذ لم يمتدوا به فسيقولون وآية الكهف واذ اعترلتموهم قد يظهر للتنافي بين الماضي والاستقبال واما في البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر انتهى وأقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لا عادا لا معنى لظرفيتها لاصبحوا لو كانت ظرفا لا عادا لا تضي ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعد الممانلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا لمهالا لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفا لمهالا لزم تقدم معمول المصدر عاياه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفا لمهالا من نفي كونه اظرفا للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور أعني في السفر فليتلأمل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعني عنكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكالا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا الآخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبله اه
في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيه على تحقق الوقوع واما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر بنو وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم عنكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

القيامه

يوم القيامة فكانه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صبح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال لان ادلاله يستقبل على هذا التقدير فلم
يختلف الزمان وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وكم اذا نبتا في علم ما ايضا فاذا بدل من اليوم كذا ذكرناه كان البدل متأتا على
ما ذهب اليه أبو علي الفارسي ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد سلف ان بعد المضافة الى اذ في نحو ربنا لا تزغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا لم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهذا على التقدير الماضي قد حذف وهو منافي للكلام السابق
اجاب عنه المصنف بقوله وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انها لا يستغنى عن معناها
كما يجوز الاستغناء عن يوم في يوم مثلا لانها لا تحذف لدليل وهو ان لم يقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
بانها امر اذ مقصود معناها الكناية لا حذف الدليل وهو ان لم يقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
العلة وهو الفاعل ضمير مستتر راجع الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين أي ولن ينفعكم اليوم هو أي هذا
القول أولون ينفعكم هذا التني أو هذا الاعتذار لانكم في العذاب مشتركون أي لا شرا لكم في سببه وهو الكفر أو
راجع الى القرين المذكور في قولهم فبئس القرين ويشهد لهما أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا
راجعا الى قولهم باليت بيني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها

تعليل لا يقرأ بعضهم
انكم بالسر على
الاستئناف فانه جواب
لسؤال عن العلة مقدر
كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك
فقبيل انكم في العذاب
مشتركون وهو الراجح
من أوجه اذ ان تكون
للفجأة نص على ذلك
سيبويه وهي الواقعة
بعدينا وبيننا وقد بقي
بعدها اذا الفجائية
في قوله

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ نبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس
الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله) وعلم ما ايضا فاذا بدل من
اليوم) يعني ان اذ على هذين القولين بدل من اليوم كانا بدل منه على قول أبي علي (قوله)
وايس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا) هذا الشارة الى جواب سؤال يقع ههنا
وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنه باذ وهو منافي لما
تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله) واذا
لم تقدر اذ تعليل لا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليل والفاعل مستتر) يعني واذا ظلمتم بدل من
اليوم لانهم في حكم الله سواء أولان المراد بالظلم ثبوتهم عندهم أولان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله)
وهي الواقعة بعدينا وبيننا) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجا ودخولا زمان فراق خروجا ودخولا
فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد في المقصد اضاقة
الى الجملة لان الاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي
تضمنته وزادوا عليه ما لكافة لانهم التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يوثق بها
للووقف كما في انا والظنون اه (قوله) استقدر الله خير الخ) استقدر الخير اطلب تقديره

اذا هو الرمس تعفوه الا عاصير في فوقت اذ بعد بيننا في البيت الاول واذا بعد في البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض
النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الاصح لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بيننا وبيننا
لكثرة مجيء جواب ما بدونهما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر أفصح ألا ترى الى قول
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيننا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها لا آخر بعد وفاته قال ولما قصد
الى اضافة بين اللازم اضاقة الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كالاضافة زادوا عليه ما لكافة لانهم التي تكف المقتضى
عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد يوثق به للوقف كما في انا والظنون وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير
قلت بين خروجا ودخولا أي زمان فراق خروجا ودخولا فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما بين مستعمل
في الزمان والمكان واما اذا كف بما والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى
الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات
زبد قائم أي بين أوقات قيام زيد اه كلامه وحكي الحريري في درة الغواص ان عبيد الجرحى عاش ثمانمائة سنة وأدركه

الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذا كروهل ينفعك اليوم تذكر * قد بحث بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضر * فليست تدري في الاحوال عاجلها * أدنى لشدة أم ما فيه تأخير * فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير * وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير * يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته في الحى مسرور قال فقال لى رجل أنعرف من يقول هذه الايات قلت لا والله الا انى أرويه امة من زمان فقال والذى تخلف به ان قائلها اصاحبنا الذى دفناه آفنا وانت الغريب الذى تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رجاء وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجب لما ذكره في شعره والذى صار اليه من قوله كأنه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء موكل بالنطق فذهبت مثلا ١٨٠ فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اه والاطلاق جمع طلاق يفتح الطاء المهملة

واللام وهو الشوط يقال عدا الفرس طلقا أو طلقين والمحاضر جمع محاضر وهو الفرس الذى يرتفع في سيره والمراد هنا الاستعارة شبه الاحوال التى تتقلب بالانسان سرعة بالخيل العادية والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر وجع تنبها على ارادة أنواعه والمغتبط هنا المسرور والمرس تراب القبر والمعنى اذا هو ذوال رمس وتعفوه تمحوه وتجعله داسا والاعاصير جمع اعصار وهى ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى بسنده الى هشام بن الكلبي قال عاش عبيد بن شربة الجرهمي ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني بأعجب ما رأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرو وقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذا كروهل ينفعك اليوم تذكر
قد بحث بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضر
فليست تدري وما تدري عاجلها * أدنى لشدة أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس بعفوه الاعاصير
يبكي الغريب عليه ليس يعرفه * وذوق رابته في الحى مسرور

قال فقال لى رجل أنعرف من قال هذا الشعر قلت لا قال ان قائله هو الذى دفناه الساعة وانت الغريب تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس رجاءه وأسره بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فن اليت قال هو عبيد بن ليبة العذري اه واطلاقا جمع طلق بففتحين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضر جمع محاضر بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والمرس تراب القبر وهو فى الأصل مصدر رمست الميت وارضته دفنته ورمىوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمود ويقال هى ريح تثير صحابا ذات ريح ورعد ويرق (قوله وانما عامها ما محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير فى قوله بدل منهما

(قوله) هو هل هى طرف مكان أو طرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أى يدل على

المفاجأة فى غيره أو حرف مؤكده بكسر الكاف أى زائده هذه الاحتمالات أو أقوال و (قوله) اذا بينا على القول بالظرفية أى الزمانية أو قال أى فقد قال (قوله) حتى عامها الفعل الذى بعده لانها غير مضافة اليه فلا مانع حينئذ من عمله فيها (قوله) وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور (قوله) فاذا قلت بينا انافا اذ جاء عمر وفا معنى جاء عمرو فى زمن جاء بين أوقات قياى (قوله) وقال السلوين اذ مضافة للجملة الواقعة بعدها ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف وهو اذ ولا فيما قبله وهو بينا وبينما وانما عامها ما محذوف يدل عليه الكلام واذا بدل منهما أى من بينا وبينما فالتقدير فى ذلك المثال وافقت محبى يزيد بين أوقات قياى زمان محبته (قوله) وقيل العامل ما بلى بين بناء على انه مكفوفة عن الاضافة اليه فلا يمتنع عمله فيها وهذا ظاهر فى ان العامل المذكور غير عامل فى اذا فانظر عامها عند صاحب هذا القول ما هو كما يعمل تالى اسم الشرط فيه نحو قولك أيا ضرب اضرب (قوله) وقيل بين خبر لمحذوف وتقدر قولك بينما انافا اذ جاء عمرو وبين أوقات قياى محبى عمرو ثم حذف المبتدأ وهو محبى عمرو والخبر عنه بين أوقات

فيه اي لم يدلولوا عليه بجاء عمرو في وكان اذ عند هذا القائل اما حرف زائدة او لفاجأة في وقيل في بين في مبتدأ واذ خبره
والمنى حين انا قائم حين جاء عمرو في فاخرج كل من بين واذ عن الظرفية وهذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكها
المصنف في اذ الفجائية في هو ذكر لا في لا بقيد كونها لفاجأة في معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة
قاله أبو عبيدة في بالتصغير وهما التأنيت في وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد في
والظاهر ان حرف على كل من هذين القولين في وحملت عليه في أي على التحقيق في الآية في المتقدمة وهي قوله تعالى
ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذ
قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجمله معترضة بين الفعل والفاعل وهذا التحقيق في آية الزخرف
لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملته معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون ومثل
هذا في واذ قال ربك للملائكة لايتأت بوجه في وليس القولان في المذكوران وهما القولان بالزيادة والقول بالتحقيق في شيء في
لانه اخراج للكلمة عن موضعه المعروف بغير ثبت في واختار في من الاختيار ١٨١ وفي بعض النسخ وأجاز من الاجازة

في ابن السجري انهما تقع
زائدة بعد بينا وبينما
خاصة قال لانك اذ قلت
بينما انا جالس اذ جاء زيد
وقدرتها غير زائدة أعلمت
فيها الخبر في وهو جالس
في وهي مضافة الى جملة
جاء زيد وهذا الفعل في
وهو جاء في هو الناصب
لبين فيعمل المضاف
اليه في أي جزء المضاف
اليه فان المضاف اليه
هو جملة جاء زيد
والعامل جاء وهو
جزؤها في فيما قبل
المضاف في وهو محذور
في انتهى في كلام ابن

(قوله والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية) في الشرح يريد به ا قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم ولا يريد به ا قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعده هذا وعلى القول
بالتحقيق في الآية فالجمله معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملته معترضة في واذ قال ربك
للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخريين اللذين ذكرنا
وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما
يمكن أن يكون من المعاني السابقة (قوله مسألة تلزم اذ الاضافة الى جملة) في الشرح يجوز
ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه وأقول
لقائل أن يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لا ذوا ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ
وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد
الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس
كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذ كروا
اذ أنتم قليل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيد بها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في
حسن اضافة اذ وهو ذا كرم اضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضي واعلم
انه يصح ان يلبها اسم بعده فعل ماض نحو واذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع
للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذ اذ زيد يقوم لان اذ اعلى مذهب سيبويه داخل
على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فعمل فهذا

السجري في وقدم في كلام النحويين في توجيه ذلك في بما يكون التركيب معه صحيحا جازيا على القواعد بدون دعوى
الزيادة فلا داعي اذا اليها في واذ بينا في على القول بالتحقيق في الآية في التي هي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم
في العذاب مشتركون في فاعلة في التي هي اذ ظلمتم في معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعل في وهو أنكم في العذاب
مشتركون في مسألة تلزم اذ الاضافة في بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أي تلزمها الاضافة
في الى جملة في اما اسمية نحو واذ كروا اذ أنتم قليل في لكنهم نصوا على استقباح أن يلبها اسم بعده فعل ماض نحو واذ
زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فذلك حسن اذ زيد قائم
واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بان مضى
الفعل وهو هنا مستفاد من اذ في أو فعلية فاعلا ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة في ونحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
بكلمات في ونحو واذ غدوت من أهلاك في فهذه ثلاثة أمثلة للفعل في كل منها ماض لفظا ومعنى في أو فعلية فاعلا ماض معنى
لا لفظا ونحو واذ رفع ابراهيم القواعد في ونحو واذ يكره الذين كفروا في ونحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه في فهذه ثلاثة
أمثلة في هذا القسم أيضا الفاعل في كل منها ماض معنى ولكن أتي بالمضارع لحكاية الحال الماضية في وقد اجتمعت الثلاثة في

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا في قوله تعالى لا تنصروا هؤلاء فخرجهم الله اذا خرجهم الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فاذ اخرجهم مثال للماضوية لفظا ومعنى واذ هما في الغار مثال للاسمية وينبغي ان يتبين هاتان قدري عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاثا يؤدي الى التركيب المستقيم مثل زيد قام على ما تقدم آنفا **وهو** اذ في الاولى ظرف لنصره **وهو** اذ في الثانية بدل منها **وهو** اذ في الثالثة مختلف فيها قيل **هي** بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما **هي** أي في هذين القولين وهما كون اذ الثالثة بدلا لثاني اثنين اذ في الاولى وكونها ظرفا لثاني اثنين **وهو** في ابدال **هي** اذ في الثانية أيضا **وهو** نظر لان الزمن الثاني **وهو** وهو زمن كونها في الغار **وهو** الثالث ١٨٢ **وهو** زمن من قوله لا تحزن ان الله معنا **وهو** غير الزمن الاول **وهو** زمن

اخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء منهما **وهو** فكيف يبذلان منه **وهو** بدل الكل من الكل ولا مضاغ لبذل البعض ولا الاشتغال هنا بالارب **وهو** ثم لا يعرف ان البذل يتكرر **وهو** والمبدل منه واحد **وهو** الا في بدل الاضراب وهو ضعيف **وهو** كما في قولك وجهه زيد فقر شمس **وهو** لا يجهل عليه التثنية **وهو** لضعفه وانما زدتا قيد واحدة المبدل منه لانه لوجه الثالث بدلا من البذل لم يمنع وسيقع ان شاء الله تعالى في ذلك كلام في الجهة السادسة من الباب الخامس **وهو** ومعنى ثاني اثنين **وهو** وكان ينبغي نصبه ان قصده حكاية ثاني اثنين الواقع في الآية **وهو** واحد

وارد عليه ولا يختص له الاستعمال استعمالا مثل هذا أيضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال (قوله اذ هما في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاثا لا يؤدي الى التركيب المستقيم على ما مر آنفا **اه** وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استعملوه مع التلظظ بالفعل **اه** (قوله **وهو** وفيما وفي ابدال الثانية نظر) ضمير **هو** ما عائد الى كون الثالثة بدلا لثاني اثنين اذ في الثانية **وهو** نظر لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البذل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البذل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البذل في غير الاضراب معروف بتحويلاتهم **وهو** الالف في الالف لان الاول مختلف فيه الاتباع على البذل والثاني بدل أيضا **اه** ووجه سقوطه ان الالف في الالف لا يساوي من الاول كما هو المراد وانما الف في بدل من الضمير والعلة ابدال من الفتي كذا عربه المصنف في أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون ظرفا لآخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا أن تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد لآخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع أن يكون ظرفا له فيمتنع أن يكون ظرفا لقيدته فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لآخرجه امتناع كونه ظرفا لقيدته لو كان وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنه وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدره نحو محققين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين بحلقين رؤسكم أجيب بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنه وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدره والحالان متقابلتان فوجب المصير فيه الى الاصل منه **وهو** ما وهو الحال المقارنة وهذا كله اذ لم يقل بتثنية الوقتين المتقارنين منزلة

من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب **وهو** عن هذا النظر بان تقارب الزمنية ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح **وهو** ابن جني **وهو** في كتاب المحنوس **وهو** يفتح السين وكأنه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى وان ينفعكم اليوم الاية مستشكلا ابدال اذن اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذمه متقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج فنزلا منزله وجعل الكل في حكم الماض والظرف **وهو** كما ينبغي في الباب الثالث **وهو** يتعلق بهم الفعل وأيسر رواحه **وهو** فيصح تعلقه في الآية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحد من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الفتي فكأنه مشتق من قولك ثلثت **وهو** وقيل حذف أحد شطري الجملة التي تضاف اذ اليها ولا يظهر الا عراب **وهو** فيظن من لا خبره **وهو** بالحكم المقرر في اذ **وهو** انما

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجع ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا فيظن الظان ان ذاك في محل جربا بضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذاك في محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة في محل جربا بضافة اذ اليه * والتقدير اذ ذاك كذلك * والا فنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى حال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الايام مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الايام مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن * وقال الاخطل كانت منازل آلاف عهدهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

الوقت الواحد وما اذا قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا اقيمه (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وهذه الليالي الايام مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الايام مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن * وقال الاخطل كانت منازل آلاف عهدهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

الوقت الواحد وما اذا قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا اقيمه (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وهذه الليالي الايام مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الايام مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن * وقال الاخطل كانت منازل آلاف عهدهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

الوقت الواحد وما اذا قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا اقيمه (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الإشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وهذه الليالي الايام مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن والمعنى هل ترجع ليال اليها حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الايام مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن * وقال الاخطل كانت منازل آلاف عهدهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

و نحن اسم عين * ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو الخبر عنه في المعنى كما في قولهم أ كل يوم توب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذي نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذي أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافي البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص محرور بني افاد الاخبار به بخلاف

و نحن اسم عين * ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو الخبر عنه في المعنى كما في قولهم أ كل يوم توب تلبسه أي تجد ثوب والتقدير في البيت اذ تألفنا اذ ذاك أي اذ تألفنا كائن في زمن وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافي البيت وانما منعه الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل أيضا * بل هي ظرف للخبر المقدر * وهو متألفون * واذ الاول طرف لعهدتهم

ودون اما طرف له في أي لعمدهم أيضا في أول الخبر المقدر في وهو متألفون في أو لحال من اخوانا محذوفة أي متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال في وهو اخوانا في لتأخره في عن الحال في فهو كقوله لينة موحشا طلل في *
يلوح كأنه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني في ولا
كونه اسم عين لان دون طرف مكان لازمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم في فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد يظن
من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك في محل جروا ما نحن
فلا يتخيل فيه ذلك كونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فتخرج البيت على ما ذكرناه وفيه في الموضع عين
مضافة الى جملة في وقالت الخفساء كان لم يكونوا في يتقى * اذ الناس اذ ذلك من عزربا في وهذا أيضا مما يظن فيه
غير الخبر ان اذ من قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سمي به والحق هو المنوع عما يضره ويتقى يحذر
ويخاف ومن عزربا مثل مشهور ومعناه من غلب أخذ الساب في اذ الاول طرف ليتقى أو لحي أول يكونوا ان قلنا ان كان
الناقصة مصدرا في وهو الصحيح ١٨٤ الذي اختاره ابن مالك وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى في والثانية
طرف ابن ومن مبتدأ
موصول لا شرط لان بز
عامل في اذ الثانية ولا
يعمل ما في حيز الشرط في
من جواب وغيره في فيما
قبله عند البصريين في
وأما الكوفيون فيجوزون
ذلك في بز خبر من والجملة
خبر الناس والعائد اليهم
محذوف أي من عزربهم
كقوله هم الذين منوان
بدرهم في أي منوان منه
 في ولا تكون اذ الاولى
ظرفا لبل لانه جزء الجملة التي
أضيفت اذ الاولى اليها
ولا يعمل شيء من المضاف
اليه في المضاف ولا في تكون

ما في البيت (قوله أول الخبر المقدر) يعني الذي نعلق به اذ الثانية وهو متألفون (قوله أو لحال
من اخوانا محذوفة) يعني حذف تلك الحال وأقيم هذا الطرف مقامها يدل على ان هذا امراده
الاعتراض الثاني الذي سيشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعتراض على ان
دون طرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتراضين أحدهما ان اخوانا مذكورة وتذكير الاسم
يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم
الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيجتمع كونه طرف زمان وصاحبها اسم
عين لا يجمع ذلك في الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا طرف زمان (قوله لينة موحشا
طلل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذي لا أنيس له والطلل
ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المجه جمع خلة بكسرها أيضا وهي بطانة كانوا يغشون
بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سبي ور تلبس ظهور سبي القوس
وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني اه وأقول
لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بان يقال تلوح كأنها حقير مع ان الذي يطلق على العظيم
والحقير انما هو الجليل الجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو باخلاء المجهمة المكسورة
(قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل بمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة
الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون طرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة
الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخفساء الخ) الخفساء بالجملة
المفتوحة والفنون الساكنة والسبب المهمة وفي آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ

في اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه في وهو
مجموع قولك من عزرب وهو هذا المجموع لم يتم قبل الجي اذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي في ولا يتبع اسم حتى
يكمل في ألا ترى انك لا تقول جاء الذي الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل
يجري في غيره أيضا في ولا تكون في اذ الثانية في خبر عن الناس لانها زمان والناس اسم عين في وقد مر انهم يجوزوا مثل
نحن في شهر كذا وهذا مثله فلينجز في وذلك مبتدأ محذوف الخبر أي كأن في و في على ذلك في الذي خرجنا عليه تلك
الايات في ففقد ما يرد عليك من أمثالها في وقد تحذف الجملة في المضاف اليها اذ في كالألم في او يعوض عنها التنوين في
وهو نون زائدة ساكنة تليق الآخر لغير تو كيد في وتكسر الال لا لتقاء الساكنين نحو ويوم في أي ويوم اذ يحل ما وعد
الله من غلبة الروم انقارص في يفرح المؤمنون في بنصر الله في وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معرفة في وان التنوين تنوين
التمكين لا تنوين العوض في ولزوال افتقارها الى الجملة في المضاف اليها وهو الذي كان علة في بنائها والمعلول يزول بزوال
علة فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما في و في زعم في ان الكسرة اعراب في لاذ في لان اليوم مضاف اليها في فتكون

محرورة بالاضافة وعلامة جرها الكسرة **يورد** باننا لانسلم ان بناءها لاقتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهاتها للحرف وضعا واليه اشار بقوله **يورد** بان بناءها لوضعها على حرفين **يورد** كهل وبلسلما ان بناءها لاقتقارها الى الجملة لكن لانسلم زواله واليه اشار بقوله **يورد** بان لاقتقارها في المعنى **يورد** وان زال ذلك اللفظ نطقا **يورد** كالموصول تحذف صلته لدليل **يورد** واقتقارها اليها هو سبب بنائها وقد زالت لفظا وبقي بناءؤه لبقاء الاقتقار اليها بسبب المعنى **يورد** قال الشاعر **يورد** نحن الاولى فاجمع جو * علك ثم وجههم اليها أي نحن الاولى عرفوا **يورد** بالنجدة والشجاعة ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لا يمكن في البيت **يورد** ورد ايضا قول الاخفش **يورد** بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور **يورد** وانت خبير بان هذا مبني على ان التنوين تنوين العوض والاخفش بمنعه كما مر **يورد** ورد ايضا بقوله **يورد** نهيته عن طلابك أم عمرو * بعافية وانت اذ صحح **يورد** وقد مر ان الطلاب هو الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متابسا بعافية والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الاولى وهي بعافيتها ووجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحح فكان القياس على تقدير كونه معربا ان ينصب فيقال اذا **يورد** فأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف ١٨٥ وبقي الجرح على حاله قبل

الحذف **يورد** كقراءة بعضهم في الشواذ **يورد** والله يريد الآخرة **يورد** بالسكر **يورد** أي ثواب الآخرة **يورد** ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ **يورد** تنبيهه أضيفت اذ الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والنعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقاء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء **يورد**

من الخنس وهو انخفاض الانف والحنى الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غلب ورسلب وبعد هذا البيت ومن ظن من يلاقي الحروب * بان لا يصاب فقد ظن عجزا **يورد** قوله ورد بان بناءها لوضعها على حرفين) لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ زوال اقتقارها الى الجملة يقتضي ان العلة في بنائها هو اقتقارها الى الجملة رد ذلك باننا لانسلم ان العلة في بناء اذ مشابهاتها للحرف في الاقتقار بل العلة في ذلك مشابهاتها في الوضع على حرفين سلما له لكن المراد الاقتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما أضيفت اليه سلما له لكن لانسلم زوال اقتقار اذ عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كالا حذف **يورد** (قوله وبقوله نهيته الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضاف اليها شيء فلو كانت المكسورة في يومئذ لاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر الميم جملة بمعنى الطاب وعاقبة كل شيء آخره فعني بعاقبة يذ كرنى عاقبة هذا الطلاب لك وما يصبر اليه فيه أمر ك وهو متعلق بنهيته وهذا على انه بالقاف وفي الشرح وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متابسا بعافية والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيته أي نهيته في حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بافاء **يورد** (قوله وضياء مبتدأ خبره حيث)

٢٤ في ل الدجى جمع دجيه وهي الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار ذكر الضياء على النور لقونه ويشير الى أنها شمس **يورد** وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مقتوح الآخر لا مكسور على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك والازديار بالغ من الزيادة كما ان الاكتساب أبلغ من الكسب **يورد** ومن ثم جاء في التنزيل لهاما كسبت وعليها ما اكتسبت أي للنفس ما حصل لها من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصالة مجردة أو بتحصيل وسعى وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعى نبيه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصدها وتحصيلها وانما كان ذلك أبلغ **يورد** لان الاقتعال للتصرف **يورد** وهو السعى والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى **يورد** والدال **يورد** في الازديار **يورد** بدل من التاء وفي متعلقة به لا بأمن لان المعنى أنهم آمنون دائما ان تزور في الدجى **يورد** يعنى ولو علقت بأمن اتقيت به فلا يكون الا من مطلقا كافي التقدير الاول وهذا لا يتم لان التقييد به للتنبيه على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة **يورد** واذا ما تعليل أو ظرف مبدل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث **يورد** وجوز ان الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على ان حيث متصرف **يورد** وابتدئ بالذكورة **يورد** وهو ضياء على اعراب

المصنف في التقديم خبرها عليها ظرافة قلت وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالذكورة فانه ادعى في نحو ولدنا من زيدان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النجاة ان التقديم مدخل في التخصيص قال وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا ولا لانها في البيت هو موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالها منها ومن في قوله من الظلام هو للبدل وهي متعلقة بمحذوف اما كون مطلقا كغيرها من الظروف المستقرة أي كالتبديل والظلام واما لفظ البدل كما حكاه المصنف في ما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر
 اني جزوا عامرا سوا بفعلمهم * أم كيف يجزوني السوا أي من الحسن
 أي بدلا من الظلام وهو كان في قوله حيث كنت تمامة أي حصلت وهو وقاعها خفض باعتبار المحل وبإضافة حيث والمعنى اذا الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام فلماذا أمن الرقباء زيارتها في الليل (إذا ما) *
 في أداة شرط كقوله اذا ما دخلت على النبي فقل له * حقا عليك اذا طمأن المجلس وعبر بالاداء ليشمل قول من يقول هي حرف ومن يقول هي ظرف تجزم فعليين ومن الجزم بقول الشاعر فانك اذا منات ما أنت أمر *
 به لا تجد من أنت تأمر آتيا وهو حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي *
 ومدلولها من الزمان عندهؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل

التركيب حكم باسميتها
 لدلائلها على وقت ماض
 دون شيء آخر يدعي انها
 دالة عليه ولما سواها
 الاسماء في قبول علامات
 الاسمية كالنوين والاضافة
 اليها والوقوع موقع مفعول
 فيه ومفعول به واما بعد
 التركيب فمدلولها الجمع
 عليه المجازاة وهو من
 معاني الحروف ومن ادعى

جوز ان الحاسب أن تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه
 ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف

﴿ إذا ﴾

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا به مزة بعد الجيم غير معدودة أي هجم عليه بغتة
 (قوله فختص بالجل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية
 المقترنة بقـ (قوله ولا تقع في الابتداء) يعني في صدر الكلام لان الدلالة على ان ما بعدها
 يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعني باعتبار ما قبلها (قوله ويرجح قولهم خرجت
 فاذا ان زيد اباباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسماء لم يكن لها بد من عامل وعاملا هو
 الخبر الذي بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاب

ان لها مدلول آخر اذ ادعى ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة للشي من العلامات التي كانت قابلة
 لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها وهو عملها الجزم قليل لا ضرورة خلافه بعضهم في فانه قال لا يجزم بها
 الا في الشعور جعلها كذا قال ابن قاسم في الجني الداني والصحيح ان الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل
 ﴿ إذا ﴾ على وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة في مزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والغتة تقول فاجأني كذا
 اذا هجم عليك بغتة فيختص بالجل الاسمية في هذا على أحد الاقوال في ذلك وقد حكاه المصنف في آخر الكلام على قد
 وهي ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجل الاسمية كما ذكرنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق
 بين ان تقترن الفعلية بقدر فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع ولا تحتاج لجواب في عدم تضمنها الشرط ولا تقع
 في الابتداء أي في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حاصل بعد وجود ما قبلها على سبيل
 المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلم ان لا تقع في الابتداء وهو معناها الحال لا الاستقبال في هذه
 أربعة أوجه فارقتها اذا الفجائية اذا الشرطية ونحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه في قوله تعالى قال ألقها يا موسى
 فلقها في فاذا هي حية تسمى وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم في اذا لهم مكر في آياتنا والمراد
 بالمكر اخفاء الكيد وطيه أي اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكر وابتداء نكارتها وهؤلاء الناس أهل
 مكة على ما قيل وهو حرف عند الاخفش ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان في لو كانت غير حرف
 لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاء قطع ما قبله الا ما بعدد وهو خبر ان ولا يصح عمله

فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **هـ** وقد يجاب بان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح **و** وظرف مكان عند المبرد **و** مقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها الا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضى وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا الفجائية اذا لمعنى لقولك فبالمكان السميع بالباب قلت وفيه نظر لا مكان كون بالباب بدلا من المكان **و** وظرف زمان عند الزجاج **هـ** والريائي ونسب أيضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيدي **و** واختار الاول وهو كونها حرفا **و** ابن مالك والثاني **هـ** وهو كونها ظرف مكان **و** ابن عصفور والثالث **هـ** وهو كونها ظرف زمان **و** الزنجشري **هـ** وابن طاهر وابن خروف **و** وزعم **هـ** الزنجشري **و** ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى في سورة الروم **و** ثم اذا دعاكم الآية **هـ** وهي ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم ١٨٧ تخرجون **و** التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتكم

الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره **هـ** وهذا لا يضرك اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السميع بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السميع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهره انه اخرج اذا عن الظرفية فجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده فاجأت السميع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله الزنجشري ثم لم أر في الكشف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشالويين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر منطلق فاذا انطلا لاق عمر وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعده مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحه لا يكون مر بفتح الحرفية اذا لان المفتوحة مع معموليها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعده المفتوحة اذا كان غير معموليها يعمل فيما قبلها لانها ليس لها مصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معموليها لان معموليها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان يكون خبرا مبتدأ الذي بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذا لمعنى لقولك فبالمكان السميع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السميع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالبتدأ بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضى انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال الرضى فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السميع خبرا عما بعده ابتداء تقدير مضاف أي فاذا حصول السميع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدده أي في ذلك الوقت السميع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أي فاجأت وقت وجود السميع بالباب الا انه اخرج لا ذاعن الظرفية اذ هو حينئذ مفعول افاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث الزنجشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزنجشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا الفجائية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنشقرون واذا للفجاءة أي ثم فاجأتكم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهره هذا انه اخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب في ظاهر ما حكيناه عنه ووقع للزنجشري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أدقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آياتنا مانصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جوابها وهي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رجناهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكر منهم وسارعو اليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا الفجائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبائهم وعصمهم اه وظاهر هذا انها ليست ظرفية بل وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت انها الخبر في نحو فاذا الاسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المتبدا أو ظرف زمان مع الحذف منه أى حضور الاسد في فعلها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في الترتيل الا مصرح به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونه عند المبرد خبرا

أى فبالحاضرة الاسد ولم يصح عند الزاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة بل بتأويل لا يولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال في حيث تجعل المتبدا اسم معنى لا اسم عين فيصح خبره عند غير الاخفش لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراه حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه وتقول خرجت فاذا زيد جالس في الرفع أو جالس بالانصب ومنه الحديث الواقع في بدء الوحى فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسى

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم الزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال في اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبائهم وعصمهم وقال في قوله تعالى ثم اذ أنتم بشر تمثثرون واذا المفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا تمثثرين في الارض اه وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان محردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا الاسد مع الباب خرجت ففاجأت وجود الاسد مع الباب ولم أرفي الكشاف في الآية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهى تنوب مناب الفاء في جواب الشرط واعمل المصنف عسر على ما حكاه عنه في كلام آخر اه مافى الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح في ان اذا الفجائية هى التى بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وهذه هى الوتية الظرفية وفي ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغير بينهما الا بكون العامل فى الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التى بعدها ابتداءية والتقدير ان اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح جعلهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخييلهم الذى هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون فاجأ تخييلهم تنازعا على حبائهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثانى وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثانى فبان يكون وقت كونكم الذى هو فى موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوف والدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود فى هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشر او امانسبة المصنف الى الرخصى انه قال فى اذا أنتم تخرجون ان التقدير

بين السماء والارض روى برفع جالس ونصبه في الرفع على الخبرية واذا نصب في أى منصوب على فاجأتم ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة السكامة ولكنه لم يثبت رعاية لاصل المصدر كما في قولهم السكامة لفظ والضمير من قوله بوجه عائد على الخبر والنصب على الحالية في صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر والخبر في كلمة فاذا ان قيل بانها مكان والا فيقل بذلك فهو في أى فالخبر محذوف والتقدير فاذا زيد حاضر في حالة كونه جالسا نعم يجوز ان تقديرها أى تقدر اذا في خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقديره في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد والخبر عنه حينئذ في الحقيقة ليس هو الجثة وانما هو اسم المعنى الذى أضيف اليها في مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد اسعة من الزنبور في بضم الزاى وهو ذباب لساع ويقال له زنبورة ثماء التأنيت وزنبار أيضا فاذا هو أى الزنبور في أى العقرب بناء على انها مؤنث وسمع فيها التذكير في قوله أيضا فاذا هو ايها في ضمير

الحضري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا محمد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكوفي
 الحنفى والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغمارى المالكي رحمه الله تعالى قال أخبرنا الشيخ أنير الدين أبو حيان قال
 أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتاً وأولها الحمد لله على قدر من علما * وجاعل
 العقل في سبيل الهدى علما * ثم الصلاة على الهادى لسنته * محمد خير مبعوث به اعصميا ثم الدعاء لامير المؤمنين أبى *
 عبد الله الذى فاق الحيا كرما خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى ونداه بخلف الديما سالت فواضله للمقتضى نعمما *
 صالت فواضله بالمعتدى نعمما ومنها بأيتها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعد ما همرما فلورأى من مضى
 أدنى مكارمكم * لم يذكروا بالندى معنا ولا همرما ان الياى والايام مذكدمت * بالسعد ملكك أضحيت أعبدا واما
 ومنها * أما على اثر حمد الله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحسكا وماتلذاك من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء
 على من أسبغ النعما فاسمع لنظم يدبع قد هدت فكرى * له سعادة ملك اجزل القسما حديقة تهبج الاحداق
 ان سطوت * من نحو هاناسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حدد أورسما
 النصوص علم باحكام الكلام وما * من التغاير يعدو اللفظ والكلام ولا الكلام كمال في حقيقة * فان ترد حده فاسمعه
 منتظما ان الكلام هو القول الذى حصلت * به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم في الغرض الذى أراد ان
 قال حاكيا تلك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف * والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا غنت فجأة الامر الذى
 دهاهم ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين
 وسكون الراء كالعرب بفتحهم ما خلاص الجهم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت
 والفتحة الامر وفجأه اذا أتاه بغتة وكذا الفتحة بضم الفاء وهجرة بعد الالف ودهم

مسائل من علم النحو ولعله أتى فيها على جميع أبوابه ومطلعا
 الحمد لله على قدر من علما * وجاعل العقل في سبيل الهدى علما
 ومنها في المديح ادام قول نعم حتى اذا طردت * نعماه من غير وعد لم يقل نعمما
 قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف الجهم وهم
 سكان الامصار وكذلك العرب بفتحهم واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفتحة

بكسر الهاء جاء بفتحة
 وور بما نصبوا بالحال بعد اذا
 وبعدها رفعوا من بعدها
 ربحا
 يحتمل أن تكون الباء من
 قوله بالحال للسببية أى

نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أى نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على
 معنى قوله وبعدها رفعوا من بعدها وفى بعض النسخ وور بما رفعوا من بعدها ربحا والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه
 كثيرا فتكون ربحا الاولى للتقليل والثانية للتكثير * فان نوالى ضمير ان اكتسب بها * وجه الحقيقة من اشكاله غمما
 يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المججمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا وتشييه وجه المراد بالشئ
 المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخيلية واكتسب ترشح أو تشييه المراد بالشئ
 الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخيلية والغمم ترشح وكذا اكتسب * ولذلك أعيت على الافهام مسئلة *
 أهدت الى سيبويه الحذف والغمما * أعيت صعبت والحذف الموت والغمم جمع غمة وهى الكربة واستعار الاهداء الذى هو
 الاتحاف بما يقتضى سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف
 * وفى الجواب عليها هل اذا هو هى * أو هل اذا هو اياها قد اختصما * عليها اما لغو متعلق بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر
 فى محل نصب على الحال وعلى معناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردة عليها ونسكين بانهى للضرورة واختصم امامبنى
 للفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصاص المعروف ولا يجوز ان يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لا متناع
 تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامامبنى للعلوم والاف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسافى لتبادر الذهن اليهما
 عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصاصهما فيها * وخطأ ابن زياد وان حذرة فى * ما قال فيها أباشرو قد ظلمنا وعاظ عمر
 على فى حكومته * باليته لم يكن فى أمره حكما كغيط عمر وعليا فى حكومته * باليته لم يكن فى أمره حكما ونجح ابن زياد
 كل منتصب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفضة ابن زياد كل منتصب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما * المنتصب
 هو الذى يبكي أشد البكاء وضمير أهله فى البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفى البيت الاخير يعود

على المراد به أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه واحد قافيتي البيتين الأخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره
 للضرورة والأخرى بففتحها مفرد الجمع المذكور دفع اللإيطاء بوجهه بدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ إحدى نينك
 القافيتين بالدال المحجة المفتوحة وهو مقصور الذماء بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء
 مضمومة وظاء معجمة من قولهم أظفت نفسه أى أذهبتها وفى أصل القصيدة بعده هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهى
 فظل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذاً بكظمه بفتح
 الكاف والطاء المحجة وهو مفتوح الغم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء لام صاحبته والمعنى انه كادت أنفاسه حال
 كونه مالم تبسه بنفسه ان تبلغ مفتوح الغم أى كاد يموت وادخل ان في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة *
 حتى قضى هدراماً بينهم هدرما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي قضى مات
 هدراماً بالاطلا وهدماً بمعناه يقال دماؤهم بينهم هدرم أى هدر وهدرم أيضاً يكون الدال وذلك اذا اقتلوا ولم يودوا وفى البيت
 الجناس التام بين الغم وبين قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدرام وهدما من كل أجور حكما من
 سدوم وقضى * عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما من سدوم أى من قاضى سدوم وهى قرية قوم لوط عليه الصلاة
 والسلام يضرب به هذا القاضى المثل فى الجور وقضى الاول معناه مات والثانى معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن فى
 البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده فى الورى عمت فكلمهم * تلفيه منتقد القول منتقما
 فما انتهى ذمها فمعارفها * ولا المعارف فى أهل النهى ذمها انتقاد القول التفتيش عن معانيه والمنافسة فيه
 والانتقام معروف والنهى جمع نهي بالضم وهى العقل والجمع جمع ذمة وهى العقود والميثاق يعنى ان العقول ليست ذمها
 فى هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف فى أهل العقول منهم ذمها ورفع ١٩١ معارفها بذم التأوله بجرعية

وفى البيت الاول الجناس
 وفى الثانى العكس
 والتبديل
 فاصبحت بعده الانفاس
 كامنة *

كالبعثة وزنا ومعنى ودهم بكسر الهاء بغت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد
 بالحقيقة الحق فى كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعاً والثانى منصوباً والغم بفتح التين
 سميلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق
 الحق بصورة لها غم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخيلية

فى كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مخفية وكظ جهد من الكرب وظاؤه معجمة
 وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتوح فيه كما مر وبعده هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله **يؤوأصصبت بعده الانفاس**
 بأكية * فى كل طرس كدمع صخ وانصبما الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنفس أيضاً تقول
 منه نفس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو السكاغدو صخ سال وانصبم مثله **يؤوليس يخلوا امرؤ من حاسدا ضم ***
 لولا التنافس فى الدنيا لما اضمح **وبعد هذا البيت فى أصل القصيدة فكم مصيب عزاً من لم يصب خطأ ***
 له وكم ظالم تلقاه مظلماً عزاً نسب يقول كم ينسب خطئى الى المصيب خطأ وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت
 وبعده ما أنشده فى المتن وهو قوله **يؤوالغبين فى العلم أشجى مخنة علمت *** وأبرح الناس شجوا عالم هضما **أشجى أفعل**
 تفضيل من شجاء يشجوه اذا أجزه والشجوا الحزن وأبرح معناه أشد يقولون هذا الامر أبرح من ذلك أى أشد وأبرح الشدة
 والاذى **يؤوقوله وربما نصبها** اذ كرا وأنشده البيت أى وربما نصبوا على الحال **يؤفجعل المصنف الباء من قول الناظم**
باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية **يؤرفعوا ما بعد اذ على الابتداء** **يؤوالاحسن**
ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حالا هو الذى كان قبل ذلك خبراً ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على
رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيمويه **يؤفيقولون فاذا زيد جالس** بعد ان قالوا فاذا زيد جالس **يؤوقوله ربما فى آخر**
البيت بالتخفيف نو كيدل بى فى أوله بالتشديد **يؤمن باب التوكيد اللفظى** **يؤوغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين** **يؤالمحجة**
يؤكناية عن الاشكال والخفاء **يؤفأريد من الغم الموضوع اسميلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحتها واستتاره**
يؤوغمما فى آخر البيت **يؤالرابع يضمها جمع غمة** **يؤوقد عرفت ان معناه الكربة** **يؤوابن زياد** **يؤالمذكور فى قوله وخطأ ابن**
زياد **يؤوهو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة** **يؤوهو الكسائي واسمه على** **يؤوقيل له الكسائي لانه احرم فى كساء أولانه كان فى**
حدثه يبيع الأكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسابا أولانه كان يتشبع فى مجلس حمزة بكساء وكان

واسمه عمرو وأف ظمما
للتثنية وفيه مسامحة
ليست للتثنية وانما هي
ضمير الاثنين وقول بعضهم
ضمير المتني لا ينطبق على
مثل زيد و عمرو فاما
بنيته للفاعل ولا إطلاق
وهو اشباع حركة الروي
فيمتولد منها حرف مجانس
لهما بان بنيته للفعول
وعمر و على الاولان سيبويه
والكسائي رحمه الله
في الاخران بكسر
الخاء ويجوز ان يخرجها
العاصي باثبات الياء
وحذفها وان أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما وحكا
الاول اسم والثاني فعل أو
ذلك بالكسر أي
متلبس به فيكون الاول
فعلا والثاني اسما وقد
للإيطاء وهو تكرير
القافية بلفظها ومعناها
احترارا من نحو العين
للماصرة والعين للجارية
في زياد الاول والذافراء
والثاني زياد ابن أبيه وهو
الذي استلقه معاوية بن أبي
سفيان بابيه وكان يعترف
بانه أخوه وهو من دهاة
العرب وابنه المشار اليه
هو ابن مرجانه المسمى
بعميد الله على التصغير
في المرسل في قتله الحسين
ابن علي رضي الله تعالى
عنه وعن أبيه

وذكر الوجه ايماما أي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا وأريد البعيد منهما وأن يكون شبه
الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخيلية
وذكر الغم ترشحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها في شرح الخطبة فان قلت
سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والخفا وهذا التقدير يقتضي أن تكون حقيقة
مراده قامت ليس بين الكناية واردة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في
لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحق الموت ويقال ان هذه الواقعة
كانت سبب علة سيبويه التي مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة وهي بضم
المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب وأصلها حوا وحى واختصا اما بضم المثناة
منبى للفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصداق والالف للاشباع واما بفتحها منبى للفاعل
والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمنصب بكسر الخاء المهملة المالكى أشد
البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير أهله الثاني يعود الى علي
الثاني وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها قصره للضرورة
ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع أو دما الاول بفتح المهملة والثاني
بكسرهما والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نفس بكسر النون وهو المداد
والطرس الصحيفة وسمي مهملةين سال وسجهم وانسجهم مثله والتمنافس الرغبة وشجهاه أخزبه
والحنسة البلية وأبرح أشد حزنا والشجوا الحزن واعلم ان بين البيت الذي أوله كفضعة ابن زياد
والبيت الذي أوله وأصبحت أيمانا عديدا لم يذكرها المصنف (قوله وعمر و على الاولان
سيبويه والكسائي) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الآثار والفقه ثم صحب
الخليل وبرع في النحو وهو مولد لبني الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه
بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحاربي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كاهن- ماتا فاحسان
قال المبرد كان سيبويه وجاد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والافخش وقال ابن عائشة
كنا نجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جديلا تطيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة
سنه وقال أبو بكر العبدى النحوى لما ناظر سيبويه الكسائي ولم يظهر سؤال من يرغب من الملوك
في النحو فتقبل له طلحة بن طاهر فتشخص اليه الى خراسان فمات في الطريق ذكر بعضهم انه
مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان
سنه اثنين وثلاثين سنة واما الكسائي فعلى بن جزء الأزدي أبو الحسن من الكوفة واستوطن
بغداد وكان يعلمهم الرشيد ثم الامين قرأ على جزء الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
ابن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لاني أحرمت في كساء وقيل لما قرأ على جزء
كان يات في كساء فقال أصحاب جزء له الكسائي وعن جرمة قال سمعت الشافعي
يقول من أراد أن يتجرف في النحو فهو عيال على الكسائي وقال ابن الأنباري كان واحدا للناس
في القراءات يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون
عنه حتى المقاطع والمبادئ مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل في قتله
الحسين) سمين المرسل هنامكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو
تسعين انسانا لكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

وأضمر كغضب وزناومعنى وانجماضاد والوصف منه أضمر كفرح **﴿﴾** واضمر معنى حسد وحقد أيضا والوصف منهما كالاول
وكلاهما متأتان في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا الحاسدا وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **﴿﴾** وهضم مبنى للفعول أى لم يوف حقه **﴿﴾** بنصب الحق على أن يكون
النائب عن الفاعل ضمير عائد على العالم وبالرفع على أنه النائب ولا ضمير في الفعل **﴿﴾** وأما سؤال الفراء فخوابه ان أبون جمع
أب وأب فعل بفتحين وأصله أبوب **﴿﴾** لأنه حذف لامه اعتبارا فاذا جمع جمع سلامة لاذا كر جملة حركة الباء مع الواو ضمة
ومع الياء كسرة اذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيما نسيا **﴿﴾** فاذا بينا مثله **﴿﴾** على ما يقتضيه القياس من
الاعتداد بلامه المحذوفة **﴿﴾** من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون **﴿﴾** أو بالياء
والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع **﴿﴾** فحذف الالف **﴿﴾** من أوى أو من وأى **﴿﴾** كما حذف ألف مـ طفي **﴿﴾**
اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين **﴿﴾** وتبقى الفحة دليلا عليها **﴿﴾** أى على تلك الالف المحذوفة **﴿﴾** فنقول أوون
أو واون رفع أو واون جر او نصبا كما تقول في جمع عصا وقفا **﴿﴾** حالة كون كل ١٩٣ منهم **﴿﴾** اسم رجل **﴿﴾** فجاءت

الحال باعتبار كل واحد
أو جاءت من الأخير
وحذف من الاول أو
بالعكس والا فقتضى
الظاهر ان يقال امي
رجل أو امي رجلين
﴿﴾ عصون وقفون
وعصين وقفين وليس
هذا مما يخفى على سيبويه
ولا على أصغر الطلبة
ولا كنه **﴿﴾** أى ولكن
الامر **﴿﴾** كما قال أبو عثمان
المازني دخلت بغداد **﴿﴾**
بوجه ممتوحة وغين
مجهمة ساكنة ودالين
بينهما ألف مهملتين
أو مهملتين أو باهمل
الاولى وانجماض الثانية

عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسد بن قابطا عمر عن قتاله فارس بن شعوب بن
جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والافاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان
ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة
في زمن قتل الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري
فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبائع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر
المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينامن ابن بنت بجذل يعني يزيد فباع ذلك يزيد فارس بن
زيد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير **﴿﴾** قوله وأضمر كغضب وزناومعنى وانجماضاد في
الشرح وأضمر أيضا معنى حسد او حسد والوصف منه ما كالاول وكلاهما متأتان في البيت
فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **﴿﴾** قوله وأصله أبوب **﴿﴾** في الصحاح والاب
أصله أبو بالنحر يك لان جمعه آباء مثل تما واقتاء ورعى وأرعاء فالذهب منه واولا ذلك تقول
في التثنية أو واون وبعض العرب تقول أبان على النقص وفي الاضافة أيك فاذا جمع بالواو
والنون قلت أبون وكذلك أخون وحون وهنون وعلى هذا فقرأ بعضهم اله أيك ابراهيم
واسماعيل واحق بر يد جمع أب أي ايئك فحذف النون للاضافة اه **﴿﴾** قوله واذا بينا مثله
يعنى باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف **﴿﴾** قوله وهكذا اتفق سيبويه فان أصل
أب عند الفراء أبو بسكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتح **﴿﴾** قوله ان ثبت فخارج عن القياس
ان هذه وصاية فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا

أوبالعكس ويقال فيها أيضا بعد ان وبغدين ومعدان وهى مدينة السلام
﴿﴾ فالقيت **﴿﴾** أى طرحت **﴿﴾** على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوننى على مذاهبهم **﴿﴾** يعنى من غير ان
ينظروا في الادلة **﴿﴾** اه وهكذا اتفق سيبويه **﴿﴾** أى في حق سيبويه **﴿﴾** رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائي **﴿﴾** في قول
العرب قد كنت أظن ان المقرب أشد لسعة من الزبور فاذا هو هـ هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها **﴿﴾** فجوابه ما قال
سيبويه وهو فاذا هو هـ هذا وجه الكلام مثل فاذا هو يبيضاء **﴿﴾** ومثل فاذا هو حية **﴿﴾** برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد اذا
على انه خبره فتكون هـ ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الجمع مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد
زهير فالأصل فاذا السبعة مثل لسعة **﴿﴾** أو فاذا هو مثلها في شدة اللسع **﴿﴾** وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس
واستعمال الفصحاء **﴿﴾** وهذا جواب لا مالا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها **﴿﴾** كالجزم بلن
والنصب بلن والجر بلن وسيبويه وأصحابه **﴿﴾** البصريون **﴿﴾** لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكرني
توجيه أمور أحدها لابي بكر بن الخطيب

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فحازله ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم المذكور بوجه اهـ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشنعاعلمهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها حلي قالت انا طائر فقبل لها طيرى فقالت انا جل كذلك اذا طالب برفع ما بعده فاقول انا بمعنى وجدت فانصب فيقال فانه مني الاسم الواقع بعدك فتقول انا ظرف فان قلت ما معنى المطالبة اذا برفع ما بعده فان كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه به فاقد رفعت في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبتها حينئذ بذلك اذ هو تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فاما معنى المطالبة بذلك وهي لا تقتضيه قلت بحتمل أن يكون المراد مطالبتها بان يكون الاسمان الواقعان بعدها مرفوعين لانها طالبا برفعها هي لهما أى بعملا الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ بآثار فهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذ لم يكن ثم نصب للجزء الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن الحياط في خطه لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وهي ما لم يكن ظرفا ولا حالا وهو انما يعمل في الظروف ١٩٤ والاحوال كما سيجي وهو لانها تحتاج على زعمه بفتح الزاى وضها

وكسرها أيضا كذا في القاموس قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب وأكثر ما يقال فيما يشك فيه إلى فاعل وإلى مفعول آخر غير الذي نصبته في قولهم فاذا هو اياها فيمكن حقها أن تنصب ما يليها اذ المعنى عنده فوجدته اياها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا ويوشم له أي لا لثمان

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشيء وجدانه ورؤيته فجأة (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الحياط ان الناصب اذا بما فيها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسم (قوله ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلام من وجد ورأى الذي معناه في اذ يمكن ان يكون منعدبا لواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويحده بالضم لغة عامرية ورأه أى أبصره (قوله وتشم له قراءة الحسن اياك يعبد) في اعراب السفاقي والجهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبني المفعول واستشكنت لان اياضم يرنصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع أى أنت ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغائب فقبل بعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبه قول الشاعر
أأنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارجى العلاف
اهـ وأقول به هذا التقدير ظاهر ان يعبد في هذه القراءة بالمنناة الضمنية وسقط ما في الشرح وهو لا تحقق الا ن هل تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد بأوبالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول اهـ (قوله أوزعم ان اذ انعم عمل وجدت وانما رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم قد ذكر المصنف هذا

المثال

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع في قراءة الحسن اياك يعبد بناء الفعل للمفعول

والكنى لا تحرر الا ن هل قرأ تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اد المعنى أنت تعبد أو قرأه بالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول في قولهم كنه أي ولكن هذا التوجيه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع أي اذكر القسام في أحوال على زيادة ال وليس ذلك أي القول بزيادة ال في الحال فيمما ينقاس حتى يجوز في أي مثال كان من غير سماع وهو من جوز تعريف الحال أوزعم ان اذ انعم عمل وجدت وانما رفعت عبد الله في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيمويه كما أسلفه المصنف هناك في بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد على نفي او استنفهام أو غير ذلك في فقد أخطأ لان وجدت تنصب الاسمين وهذا تعليل لخطأ صاحب الرأى الثاني وهو ان محي الحال بافظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل وهذا تعليل لخطأ الرأى الاول فأتى بالعتين على غير الترتيب السابق فجعل الاول هنا الثاني هناك وجعل الثاني هنا الاول هنا في الثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساوينها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ولا استعارة هنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

في حالي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالانصال والانفصال فقط وهو هذا الوجه لابن مالك ايضا ولا يمكنه لا يتأني في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجهه بانه نعت مقطوع كما مر وتظهره في حذف الخبر الفعلي بقراءة على رضى الله تعالى عنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يكمم بينهم فيما هم فيه يخفون وإذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي فانما أحسنه أن اضممار القول مستعمل عندهم أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البصرى ولا حرج وقوله فانما أحسنه جواب اما والشرطية المصدرية باذامعترضة كما مر وانما فيه هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ أو يقولون المقدر ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يستحكم فيه البتة الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يوسع لسمعتهم حذف الفاعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل أى الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يوسع ثم حذف المضاف من سمعتهم وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به في نقله الشاويين في حواشي الفصل عن العلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها

المثال فيما سبق وهو الذى أورده الكسافى حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يخرجون خرجت فاذا عمر والقائم بنصب القائم على ان عمر ومرفوع بالطرف لان اذا المفاجأة عندهم طرف مكان وامانصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمله عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمر والقائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزجاجى مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احلى قالت أنا طائر قيل لها طيرى قالت أنا بجل ان كانت اذا كسائر الطيور لمهم ان يرفعوا بعد اسمها واحد وان عملوها عمل وجدت طالباهاهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا امر وقام على ان اذا خبر عمر وقام حال وامامع المعروف فلا يجوز عند البصريين الالرفع اه (قوله وتظهره قراءة على لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة) يعنى ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء معموله هذه القراءة قائم منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما جعل الآية على التنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نتجمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدأ لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فاعل وجه الجواز حتى لا يخفى زيد قائما وخرجت فاذا زيدا جالسا وروى عن علي رضى الله عنه ونحن عصبة أى ونحن نرى أو نكون عصبة اه (قوله) وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية من ضمن الرد على هذا الوجه بان فيه اضممار الليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفاعل فيها قولى وضممار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولى وضمماره غير سهل وانما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدأ محذوف فانه

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير لتعذر انصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق وانتصب في اللفظ لاني المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أباحسن لها على اضممار مثل أى ولا مثل أبى حسن لها حذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أباحسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه في قوله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعنى انتصاب الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع لصوت المعروف باضافته الى الحمار بصفة صوت في الاول الذى هو نكرة في تقدير مثل أى صوت مثل صوت الحمار ونما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغله في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مائة فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصاله فهذا مثل ما أجاز ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة

هو واما سيبويه فقال هذا أي له صوت صوت الجار بالرفع فيجب ضعيف وقال لو جاز هذا الجاز هذا قصر الطويل أي مثل
الطويل وهو عن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التكثير فتقول مررت
برجل زهير بالخضر صفة للذكر وهذان يزهر بالانصب على الحال في الأصل مررت برجل مثل زهير وهذا يزهر
وهو منه أي من باب هذا يزهر ١٩٦ في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل في قولهم تفرقوا أيدي سبأ

وأيدى سبأ أي مثل
أولاد سبأ بن يشجب حين
أرسل عليهم سبيل العرم
والأيدي كناية عن الأبناء
لأنهم في التقوى بهم
والبطش بهم بـ نزلة الأيدي
ولا يتعين هذا للانصب
على الحالية بل يجوز ذلك
كما قال المصنف ويجوز أن
يكون على المصدر والمعنى
مثل تفرق أيدي سبأ
وأيدى سبأ وانما سكنت
الياء مع انهم منصوبان
على الحالية كما قال
في لثاقها ما بكسر الهمزة
المثلثة وفتح القاف أي
لثقل السكنتين وهما أيدي
وأيدى بالتركيب في مع
سبأ في الاعلال في من
حيث ان آخر كل منهما ما
حرف علة وهو الياء في
في معديكرب وهو اسم
رجل وهو قال فلا في وهو
اسم بلد فانما لا يتأثران
لفظا بالعوامل مع جعل
الاول مضافا الى الثاني
فتقول رأيت معديكرب
وقال قسلا باسكان الياء
في حالة النصب وظاهر
كلام صاحب التسهيل ان

اذا قبل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله ثم
انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خبرا عن المبتدأ بل جاز
أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الأخيرين ان الله يحكم
بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم
بان يكون عائد الموصول محذوف أو يكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فيتعين الوجهان
الأخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفي الشرح وانما قيد الآية
بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعلا أو الا فاذا قلنا بان الذين
اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية
عن أن تكون من قبيل ما ننتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاحتراز
عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا
فليتأمل (قوله واما سيبويه فقال هذا فيجب) الاشارة في هذا الى ما بينت عليه انتصاب الضمير على
الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيدى سبأ) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال
بتقدير مثل وسبأ في الأصل همزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامرة قبائل اليمن وهو سبأ بن
يشجب بالنسبة الى المعجة والحليم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضي معنى أيدي
سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ في قوله تعالى
وجئتكم من سبأ والأيدي كناية عن الأبناء لأنهم في التقوى وبطش بهم بـ نزلة الأيدي
ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون
على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفا اه (قوله وانما
سكنت الياء مع انهم منصوبان لثاقها ما بالتركيب والاعلال) أي لثقل أيدي وأيدى
بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان أيدي سبأ
وأيدي سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا لانصب بل المجموع هو في محل
النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ
بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاق فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب
خمس عشرة اعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير
منصرف ولم تظهر الفخمة على البناء استصحب بالتركيب الأصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا
ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي اه ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف
بالتركيب الأصلي في قوله في حواشيه استصحب بالتركيب الأصلي قلت يريد التركيب
الذي بين أيدي أو أيدي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا
المركب (قوله كما في معديكرب وقال قسلا) المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد

ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفة انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان
أيدي سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا لانصب بل المجموع هو في محل نصب قلت نقل المصنف في
حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاق فيه حينئذ وجهان البناء
على انه مركب تركيب خمس عشرة اعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر

الفحمة على الياء اسمة محبب للتركيب الأصلي وعليه يمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب الإضافي وفي شرح
 الحاجبية للارضى ان سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ ان يشجب وليس اسم
 قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان اسما با وجنتك من سبأ قال واما قالى فلا فعهده سيبويه من أخوات أيدي سبأ و جار الله
 من أخوات معد بكرب ولا دليل فيه - ما على مذهب سيبويه لان مجموع الحكامتين علم باده فيجوز ان لا ينصرف للتركيب
 والعلمية ولا يكون مبنيا هـ ذا كلامه وهما تنبيه وهو انه وقع في النسخ كتابة معدى كرب وقالى فلا مفصولين هكذا وهو
 مبنى على ان تركيبه - ما اضافى والا فالمنقول في علم الخط ان الحكامتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كجعلك ومعد بكرب عند
 كونهما مركبين تركيبا من جيا فانهم - ما يكتبان متصلتين تنبيهها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبه - ما اضافيا
 فالغالب الاتصال استصحا بالمناصب لهما في حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبام منفصلتين لان الاعراب الإضافي فصله - ما
 والثاني من وجه - هـ اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل لا يقال قد عاب المصنف في الباب
 السابع الذي عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه
 يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك اذ معنى كلامه انه اذا ظرف للزمان المستقبل لا ناقول
 ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في
 أى الشرطية والفجائية في قوله تعالى فيم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من
 يشاء من عباده اذا هم يستبشرون في الايتين للمفاجأة ١٩٧ وهى تنوب مناب الفاء في جواب الشرط

(قوله فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل) في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذي
 عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من
 الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا في عين ما عابه هناك وفي الشرح يعنى
 ظرف للحدث المستقبلى أى المستقبل زمانه فاندفع كون هـ ذا معارضا لما عابه على العربيين من
 قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وأقول لا حاجة
 الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى في باطراد فكانه
 قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبلى وعلى هذا فاللام في المستقبل متعلقة بما
 في ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده
 خلافه فاندفع ما في التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

ويكون الفعل بعدها
 أى بعد اذا الشرطية
 ماضيا كثيرا ومضارعا
 دون ذلك أى قليلا
 ويحتمل ان يكون مراده
 ان الاول كثير جدا وان
 الثانى كثير أيضا ولكن
 دون تلك الكثرة ولذا لم
 يقل قليلا وقد اجتمعا في
 قول أبى ذؤيب الهذلى

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع * وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فائدة ان رغبتها
 فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأنى بالماضوية فى اذا رغبتها لابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب
 المتأخذة فى حصوله أو أنى بها الاظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقابل وردها اليه ليسا به المنة التى فيها
 بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لاى ذؤيب المذكور يربى بين خمسة ما توافق عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة
 عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هـ ذا البيت امن المنون وربيته تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع اودى بنى
 واعقبونى حسرة * تنفى الرقاد وعبرة ما تقاع فالعين بعدهم كان حداتها * سمت بشوك فهى عورتى مع سبقوا
 هوى واعنقوا لهواهم * فضرمووا بكل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادفع عنهم * واذا المنيمة أقبلت لا تدفع
 واذا المنيمة أنشبت أظفارها * ألقيت كل غيمة لا تنفع وتجلدى للشامتة بن أربهم * انى لرب الدهر لا أتضعضع
 حتى كفى للحوادث مروءة * اصفا المشرق كل يوم تفرع والنفس راغبة البيت وليس بمعتب أى مرضى يقال أعقبته
 اذا أَرْضاه وأودى هلاك والحدائق جمع حديقة وهى سواد العين وسميت بسين مهملة ففتت وهوى أى هواى فقلب الالف ياء
 وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا فضرموا بالبلاء للفعل أى أخذوا يقال تخرمته المنيمة أى أخذته والنيمة خرقة
 رقطاء تنظم فى السير ثم يعقد فى العنق ورب الدهر صرفه وحوادثه وأتضعضع أى أخضع وأذل والمروءة جبل بكة والصفاء
 من مشاعرهما بالحق بابى قيس * وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف
 على شريطة التفسير * والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرفع للفاعل مدلولاً عليه بالمفسر الواقع بعدم

ولا مبتدأ خلافاً لا خفش في فانه يجوز كونه مبتدأ ولم يمنع الاول فالامر ان عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف
 وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف اولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن أو محذوف لدلالة فلاقيه
 عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه أي جزاء جهد النفس في العمل ان خير الخبير وان شر اشر وقيل الكدح
 كتاب سطر في الأعمال وما قوله اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها اذك المدرع * الباهلي منسوب
 الى باهله قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة في تميم والمدرع الذي يكسى
 المدرع بالذال المهملة وهـ اذا قد يشكل على بعض من حيث انه ليس بعد الاسم المذكور بعد اذا فعل يجعل مفسر الفعل
 محذوف يرفع ذلك الاسم كما في الآية وليس بمشكك اذا تامل في قوله تقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية

١٩٨

فاعل باستقر محذوف
 والاصل اذا باهلي استقر
 تحته حنظلية وباهلي
 فاعل بمحذوف يفسره
 العامل في حنظلية
 أي اذا استقر باهلي
 استقر تحته حنظلية
 ويورده ان فيه حذف
 المفسر ومفسره جميعا
 وهو محذوف ويوسله
 ان الظرف بدل على
 المفسر بكسر السين
 والظرف مذكور
 في مكانه أي فكان
 المفسر محذوف
 تنزيلا لذكر الدال عليه
 منزلة ذكره نفسه قلت
 وقد يشكك بان عامل
 الظرف فعل وقع في
 جملة هي صفة فكيف
 يفسر عامل الموصوف
 ولا تعمل اذا الجزم
 وان كان فيها معنى الشرط

أقرب الى القطع بالوقوع نظر الى لفظه الموضوع للدلالة على النوع وان كان بالنظر الى
 المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية نقاب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافا
 لا) خفش في الشرح لا خفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف
 لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيد لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون لا خفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس راجع اليه
 ومجيزا كونه مبتدأ لكونه راجعا لا ابتداء (قوله اذا باهلي الخ) الباهلي منسوب الى باهله وهي
 قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالحنظلة وأصل باهله اسم امرأة
 من همدان كانت تحت معز بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس في عيلان غيره
 ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة من تميم والمدرع بالذال
 المججمة والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه نقات من خط شجنا الشيخ كال الدين
 الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قال الاصمعي لقيت
 صديقا من الاعراب في بعض العلوأ ما أظنه ناهز الا حتملا فجاورته فاذا هو من أفصح الناس
 فقلت متعنتا هل تقول الشعر فقال وأبيك اني لا قوله وأنا دون الفصل يعني الفطام فاخرجت
 درهما وقلت امدحني وخذه فقال من أي العرب أنت فقلت من باهله فقال سوا في امدح
 باهليا فقلت فاهبني وخذه فقال اني والله محتاج اليه ولكن كلفتني شططا فزدي معرفة فقلت
 انا الاصمعي فقال

الاقل لباعى اللؤم حيث لقيته * عليك عليك الباهلي بن اصمعا

متى تلقى يوما صمعا تجده * من اللؤم سر بالاجيد او برقا

اقذف الدرهم لا آخذه من يدك ثم قد فته فأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة)
 قال الرضى لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم ير سخ فيه معنى ان الدال
 على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط
 وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر
 والحاجة وتعمل اما بالجمل أي اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجليل أي الشحم المذاب تعففا

واما

لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم ير سخ فيه
 معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم الا في الضرورة كقوله
 استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا نصبت خصاصة فتعمل * ما مصدرية ظرفية أي استغن مدة اغناك ربك اياك
 وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتعمل اما بالجمل أي اظهر الجمال
 وعدم الحاجة أو كل الجليل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة أي تكاف حمل هذه المشقة في قول وقد تخرج اذا عن
 كل من الظرفية والاستقبال والشرط * الثابت لها في غالب الاحوال في كل من هذه فصل الفصل الاول في
 خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في الاختصاص في قوله تعالى ﴿وحتى إذا جاؤوها﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي قوله تعالى وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاؤوها ففتحت أبوابها وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها ففتحت أبوابها وسبق في الكلام على هذه الآية في حرف الواو أن شاء الله تعالى ﴿وإن إذا جرحتم﴾ أي وسبقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضى هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز أن يتجرده معنى إذا بعد حتى عن الشرطية وتجرده حتى ولعله جملة عليه قوله حتى إذا سلكوهم في قتادة * نشلا كما تظرد الجملة الشرطية وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر بحافظة على أغلب أحوالها وقال المصنف في إذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذا حرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيزه إذا كلامه والقتادة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فثناة تحتية فдал مهملة فهاء تأنيث تشنية أو عقبية ونشلا بالسين المحجمة من قولك نسل الشيء أسرع زرعه والجملة بالجيم أصحاب الجمال والشرذم جمع شريد وهو الطريد وزعم أبو الفتح

١٩٩

ابن جني في قوله تعالى ﴿وإذا وقعت الواقعة﴾ إذا وقع في الواقعة وهي الواقعة الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجعت الأرض رجا فيمين نصب خافضة رافعة ان إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها هي وهي ليس لوقعتها كاذبة في الواقعة متى وقت وقوع الواقعة في متحققه بلا ريب في خافضة لقوم رافعة لا آخرين هو وقت رج الأرض وهذا تظير ما حكاه شارح

وأما بالحاء الملهمة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى إذا جاؤوها ان إذا جرحتم) وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سبكه المصنف عن الجمهور وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسبق الذين كفروا إلى جهنم إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانهم معمولات لما قبلها فيكون قوله ففتحت استثنافا وجواب سؤال كانه قيل فما إذا جرى إذا ذلك فقيل ففتحت أبوابها اه (قوله فيمين نصب خافضة رافعة) قيد به لان إذا فيمين رفعه ما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها ما كاذبة أي إذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي إذا وقعت خففت ورفعت أو ظرف لرجت وإذا الثانية تكرر الأولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه ف أصحاب الجملة إذا وقعت بانث أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعاقبة والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة لمحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفهم كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي إذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس لأجل وقوعها نفس كاذبة فان من أخبر عن صفة فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف أي هي خافضة قوم رافعة آخرين (قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال اما الضمير في وقعها وما فاعل وقعت (قوله ونابت ما المصدرية عنها) أي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف (قوله ثم نابت الحال عن الخبر) لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيد راكبا

اللب عن سيبويه في قولك إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظر فابن جني امام حافظ بصري وانما حكماء عن المبرد قال في شرح الحاشية وقد أجاز أبو العباس المبردان تقول إذا يقوم زيد إذا يقوم جعفر على ان تكون الأولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونه اخبارا عن الأولى حتى كانه قال وقت يقوم زيد وقت يقوم جعفر وقال الرضى وعن بعضهم ان إذا الزمانية تقع اسماء صريحان نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وان لم أعثر له على شاهد من كلام العرب إلى هنا كلامه وانما قيد تخريج أبي الفتح بقوله فيمين نصب خافضة رافعة لان مع رفعه ما كافي القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التصريح بل تبقى إذا على ظرفيتها وتفتصب اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو محذوف أي إذا وقعت كان كيت وكيت في وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب أوقات أو كوان الامير اذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذف الاوقات ونابت ما المصدرية عنها كما نابت عنه في نحو اكرمك مادمت متقبلا لله في ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وتبعها كان التامة وفاعلا في الحذف ثم نابت الحال في وهي قولك قائما عن الخبر وهو اذا المضافة إلى كان في ولو كانت إذا على هذا التقدير في وهو ان الاصل اخطب أوقات أو كوان الامير اذا كان قائما في موضع نصب لاستحالة المعنى في اذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو اخطب أوقات أو كوان الامير كائن في وقت وجوده قائما في كايستحيل في

المعنى هو اذا قامت اخطاب اوقات كوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان افعال التفضيل هو بحسب ما يضاف اليه وقد اضيف الى الاوقات فيكون وقتا وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل ان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الجاسسي وبعد غد يالهف نفسي من غدا * اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جرد لا من غدا وقال ابن جنى حديث اذا في هذا البيت ظرف وذلك ان هنا وقعت موقعا مغريا لانها عندنا بدل من غدا وفي موضع حرف كانه قال يالهف نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا غير توسط البديل منه يقع لان اذا قلنا تابا شر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان اذا مجرورة الموضوع بحتى وهذا البيت يؤكدا لاعتدادا بالبديل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف المحذوف أى تروحون أو تلهفون والاصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهدوا شهداء كذا قيل والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل بان اصحاب جمع صعب بالكسر مخفف صاحب كمن وأغار أو صعب بالسكون اسم لجمع كمن وأغار وهو زعم ابن مالك انها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها انى لا علم اذا كنت عنى راضية واذا كنت ٢٠٠ على غضبي أى لا علم وقت رضاك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا

حافظ الدين النسفى اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذا باذ كروه - وكقول ابن مالك في الحديث وهو الجمهور في من النخاعة على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى وفى حتى اذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها فيتمكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستش كل مجى هذه الجملة

جاء في زيدى وقت ركوبه (قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذا في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افعال التفضيل كما تقرر في باب بعض مما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لضافته الى الوقت وقد أخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذى هو اخطب حالا في وقت وجود الامير فاعلم في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثانى (قوله وبعد غد الخ) بعد غد ظرف ليروحون مقدر ا ويالهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صعب كافر الخ جمع فرخ (قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية بأسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستش كل مجى هذه الجملة الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم - ثم فيمنقطع السوق اه وفي شرح التفسير لابن أم قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى أدخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه (قوله وجواب المحذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز أن يكون الجواب فاصحاب المينة وما بعده أى فاصحاب المينة

الشرطية من اذا وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابى في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فيمنقطع السوق وعلى ذلك ففسر وهو اما اذا وقعت الواقعة الآتية فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى طرف في افعال الشرط أو الجواب على الخلاف الذى يجي قريبا وجواب المحذوف لفهم المعنى وحسنه أى حسن حذف الجواب بطول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية لثلاثة فصل بين البديل والمبدل منه أى انقسمت أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف من قوله يالهف نفسي لا يدل من غدا المجرور عن وهو اما اذا فى المثال وهو قولهم أخطب ما يكون الامير فاعلم حيث يكون الاصل أخطب كوان الامير اذا كان قائما فهو في موضع نصب بالخبر المحذوف أى أخطب كوان الامير حاصل في زمن وجوده فاعلم لان لا تقدر زمانا مضافا الى ما يكون كما فعله أولئك القوم فاذا لا موجب لهذا التقدير ولا داعي اليه وهو اما الحديث وهو انى لا علم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي فاذا فيه ظرف المحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك بالنصب على الحكاية ونحوه بالرفع عطفا على شأنك المحكى باعتبار الاعراب المتدرفيه كما تعلقنا اذا بالحديث في هل أناك

حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذ ادخلوا عليه ويحجزون يتعلق بالمكرم من اذ افسرنا كرام ابراهيم لهم والافاضل
اذ كراى اذ كروقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين في انفسهم ليس بعقيد بوقت دخولهم كاعتقاد كرام
ابراهيم به في الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن نجي الماضي كما جاءت اذ للاستقبال في قول
بعضهم في فتقارض الكلمات حيث استعمت كل واحدة منهما في معنى الاخرى وهو ذلك الذي ذكرناه من مجي اذا
للماضي في كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك تصملهم قلت لا أجد ما أحلهم عليه تولوا في واعينهم تفيض من الدمع
حزنا لا يجدوا ما ينفقون وهذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذاله وتولوا جوابا وقلت اما حال من كاف
أتوك أو استئناف كانه قيل اذا ما أتوك لتعلمهم تولوا فقل ما لهم تولوا با كين ٢٠١ فقل قلت لا أجد ما أحلهم

عليه الا انه توسط معترض
بين الشرط والجزاء قال
شارح التسهيل القاضي
محب الدين ناظر الجيش
ويمكن ان يقال في هذه
الآية المراد حكاية حالهم
حين ابتدؤا في الفعل واذ
كان كذلك كان المحل حينئذ
موقع اذ ادون اذ قلت انما
يكون المحل لا ذا حيث
يكون المراد الاستقبال
والمعنى على ما أول به على
الحال فالموقع ليس لا ذا في
هذا المحل لان الاستقبال
لا لالعمال وهو ذلك كقوله
تعالى واذار أو تجارة أولها
انفضوا اليها وتر كوك
فأما وهذا الخبر بقضية
العبارة التي قدمت المدينة
والنبي صلى الله عليه وسلم
يخطب يوم الجمعة فتفرقوا
عنه حتى لم يبق معه منهم
الا اثني عشر رجلا وقد

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا
على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم) في الشرح يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي
فتكون اذاله قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال في هذه
الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل واذ كان كذلك كان المحل حينئذ موقع
اذا ادون اذ قلت انما يكون المحل لا ذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به
على الحال وليست اذاله اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو
يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتعامه فيكون المحل لا ذا بهذا الاعتبار (قوله واذار أو تجارة
أولها انفضوا اليها) في الشرح في هذا الخبر بقضية العبارة التي قدمت المدينة والنبي صلى الله
عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثني عشر رجلا وقد مضت هذه
الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية
ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم والمعنى في حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها كان منهم
ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار
بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم وكيف
وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدق ولا يليق
بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذاه عادة ودينتهم من الخصال الذميمة القبيحة اه مافي
الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذار أو تجارة أي غيرا قبلت
أو سمعوا هو أي طبع لا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينتهم من قبل الاسلام الى هذه
القضية ونزول هذه الآية وهذه الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبغوي قال مقاتل قدم
دحية بن خليفة السكبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذ قدم بكل ما يحتاج
اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أبحار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل
ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ايتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان
يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الا اثني عشر رجلا وامرأة

٢٦ ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضي وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال
بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينتهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها
كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون
ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينتهم فان هذا مبالغ فيه وكيف وهم الصحابة الذين هم خير
القرون بشهادة الصادق المصدق ولا يليق بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة ودينتهم من الخصال الذميمة
القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل النذرة لانه عادت منهم المستمرة فالمحل اذ المحل الماضي لا محل الزمن
المستمر التي تستعمل اذ فيه في بعض الاحيان كافي قوله تعالى واذ قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
وقوله تعالى واذ قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا أي هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه وهو قوله

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم المراد بالندمان هنا النديم لا النادم قال الشاعر اذا كنت ندماني
قبالا كبراسقني * ولا تسقني بالاصغر المتكلم ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاء يشرب فيه وقيل مادام الشراب فيه

فاذا كان خاليا منه سمي قدحا
وتغورت غربت والبيت
ليس بقاطع على مجي اذا
للماضي لحوازان سقيت
بمعنى اسقى وهو دليل
جواب اذا أي اذا غربت
النجوم اسقنيه وهو الثاني
أن نجي الحال وذلك بعد
القسم نحو والليل اذا
يعشى ونحو والنجم اذا
هو قيل يدل استعمال
اذا بعد القسم في نحو هاتين
الآيتين على انه الحال
ولا نه الو كانت للاستقبال
لم تكن ظرفا لفعل القسم
لانه انشاء لا اخبار عن قسم
بأني لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا يكون
محذوف هـ وحال من
الليل في الآية الاولى
هو من النجم في
الآية الثانية لان
الاستقبال والحال
متنافيان فلا يجعل أحدهما
ظرفا للآخر وهو اذا
بطل هذان الوجهان
وهما كونها ظرفا لفعل
القسم وكونها ظرفا للحال
مع جعل اذا للاستقبال
تعين انه أي ان لفظ اذا
يؤظر للاحدهما وهو
امافعل القسم أو الكون
المحذوف الذي هو حال من
الليل والنجم على ان المراد

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العبر اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطبول
والتصفيق سرور بها وقيل ان الباقيين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في
الثاني عشر فقيل عمار بن يامر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم
ويزيد بالاي والكاس مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي
لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز
أن لا يكون اذا هنا لاضى بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا أو أقول سبقه الى
هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا تعليل لقوله لا اخبار واقائل أن يقول ان أراد
القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المفروضة
المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأييفات المخولفين
وان أراد النفي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفس صفة واحدة في الازل ليست بمنقصة
فيه الى أقسام الكلام التي هي الحبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس
الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب البعض في كتابه المواقف
وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري
وغيره كلام الله معني قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في
مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم
المرتب الاجزاء فانه بديمى الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بنفسه ليس يرتب كالقائم
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتيب انما يحصل في التلفظ لا حاجة الى الالة
اما القائم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء
اعدم احتياجه الى الالات قال التفهيزاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن
الحاجب للعضد وفيه نظرا لانا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير
مرتبا اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب التريديد السابق فختار
انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس بآت لا مالا أول لوجوده بقريضة ما نذكره
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم يأتي أو تختار انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته
ومع قطع النظر عن صيرورته قسم عند حدوث التعاق (قوله لان الحال والاستقبال
متنافيان) يعني فلا يتصف به ما ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له انضافه به ما
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكونه اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له
وفيه نظرا لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المتعبر باجزاء متعاقبة
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي
له لان هذه تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون
عام لها و زمان وقوع ذلك المضمون قديكون ماضيا وقديكون حالا وقديكون مستقبلا ويحجب
عنه بانهم متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا بتجريد صدر الجملة الحالية المصدرة
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف للاحدهما) يعني لا قسم أول يكون

به أي اذا هو الحال فلا تنافي حينئذ ولا مانع لان الانشاء حالى فلا ينافيه ان المراد به الحال ولان محذوف
الكون المحذوف حال بالفرض فلا يتبع كونه مظهر وفا لاذا المراد به الحال اه كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

وهو الصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان **وهذا ليس بخاص**
 بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان
 هو الخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرف بالفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فاجاب به المصنف
 عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك **وهو انه لا يمنع التعاق بكتائب مع بقاء اذاعلى الاستقبال** **اذلا مانع من وقوع الحال**
 الصناعية مرادها الزمان المستقبل كما نقول سأدخل البلد راكباً فان الحال
 مقيدة لعاملها والعامل هنا

٢٠٣

مستقبل وقيد مقارن
 له في ذلك الزمان **بديل**
 صحة مجيء الحال المقدرة
 باتفاق كررت برجل معه
 صقر صائده غداً أي
 مقدراً الصيد به غداً
 وقد يقال هذا لا يفضي
 الى مطاوعة لان الحال
 على هذا التقدير في الحقيقة
 انما هو قولك مقدر
 وزمنه حالي لا استقبالي
 وغدا ظرف للصيد لا للتقدير
كذا يقدرون واوضح
 منه ان يقال المعنى مردياً
 الآن **بوجه الصيد غدا**
 كما فسرت في اذا قمتم الى
 الصلاة باردتكم **القيام**
 وانما عبروا عن ارادة
 الفعل بلفظ الفعل لانه
 يوجد عند القصد والارادة
 بغير فاصل وعلى حسبه
 فكان منه بسبب قوى
 وملابسة ظاهرة **مسئلة**
 في ناصب اذا مذهبان
 أحدهما انه شرطها وهو
 قول المحققين فتكون
 بمنزلة هي وحيتها وان في
 انهن منصوبات بشرطهن

مخدوف هو حال من الليل والنجم **(قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي)** يعني
 سواء كان المراد باذ الحال أو الاستقبال وهو رد لكون اذا مراد به الحال ظرف بالفعل القسم
 الانشائي **(قوله وأنه لا يمنع التعاق بكتائب)** رد لامتناع كون اذا ظرفاً مستقبلاً لكون مخدوف
 هو حال من الليل والنجم **(قوله لان القديم لا زمان له)** هذه المقدمة هي كبرى الدليل
 وصغره مخدوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد
 أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا زلي صفة
 قديمة لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند
 التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاصاً بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم
 لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم
 اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول
 اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لان يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله
 تعالى لان الفعل الخبري خبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به **(قوله واوضح**
 منه ان يقال المعنى مردياً بوجه الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائداً يمر يدا كان غدا مع مولا
 له وهو لا يريد مردياً غدا مع ان الكلام ينتقل الى مردياً وان أراد مردياً الآن فالارادة التي
 يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر أوضحية تقدير مردياً على تقدير مقدر اه
 وأقول أراد مردياً الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها فافهم الذي
 لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه
 الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب
 تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الظاهر ان مردياً هنا بمعنى قاصداً واما
 أوضحية تقدير مردياً فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسرت في اذا قمتم الى الصلاة باردتكم وفي
 التفسير برز كرقم وأريد به أردتم القيام تعبيراً عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها لا يجوز
 والتنبية على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفلك عن الارادة **(قوله مسئلة في**
 ناصب اذا مذهبان) قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله
 الاكثرون ولا يجوز أن يكون جزؤه على ما قال بعضهم كالا يجوز في غير الظروف الا ترى انك
 لا تقول أيمم جاءك فاضرب بنصب أيمم واما العامل في اذا فالأكثرون على انه جزؤه
 وقال بعضهم هو الشرط كافي متى وأخوانه والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معني
 الشرط فحكمه حكم أخوانه من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتكم بمعنى

لكن يلزم على هذا أن تكون اذا ظرفاً مع مالا يختصا وهي من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب
 ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافاً كما يحصل في قولنا زماناً طاعت فيه الشمس قالت رده
 الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
 كافية في تخصيصها التخصيص متى في قولك متى قام زيد هو غير مخصص انفاً **وقول أبي البقاء العكبري** **وهو انه مرود**
 بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عند هؤلاء القائلين بان ناصبها هو شرطها **غير مضافة** الى الشرط كما يقوله الجميع اذ اخرجت كقوله **استغن ما أغناك ربك بالغنى** * **و** اذا انصبك خصاصة فتحمل **لان** الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم **و** المذهب **و** الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم أمور أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما ما الاداة وعلى قولهم تصير الجملة واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب **من** حيث هو معمول لما فيه من فعل **أوشبهه** **و** والمعمول داخل في جملة عامله **ف** فكلا لا يكون قولك قف

٢٠٤

حين قام زيد جملتين لا يكون اذا قام زيد قف على ذلك التقدير **و** والثاني انه ممنوع في قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى *

ولا سابق شيئا اذا كان جائيا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه **و** ولا حاجة الى ادخال الفاء لتصير الجملة اسمية أى فان لا اسبقه ولو قال اذا كان جائيا لا اسبقه صح وكان الجواب فعلية **و** ولا يصح ان يقال لا أسبق شيئا وقت مجيئه لان الشئ انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم أيضا ان أجابوا بانها غير شرطية وأنهم معمول لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب **و**

وهو ما قدره أولا **و** وعاملها اما خبر كان **و** يعنى جائيا **و** أو نفس كان ان قلنا بدلائلها على الحديث **و**

أجيبك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى هو فى محل الجزاء وان لم يكن جزءا فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا لذو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كفى الموصولات ولم يأت فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف المتخصصة بضمون الجمل التى بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جازء كلام يجوز ان تعمل أولاها فى الثانية كماضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة فى المعنى فن لم تعمل صفة فى موصول ولا تابع فى متووع ولا مضاف اليه فى مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليس تاركها كلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما ما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمته بنحوم قام قف جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم اه **(قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة)** قال ابن الحاجب فى شرح المفضل والحق ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا لا معنى له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل فى قولك زمانا طاعت فيه الشمس اه قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفى لتخصيصها كتخصيص متى فى متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم **(قوله كما يقوله الجميع اذ اخرجت)** فى الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتتأني الجزم **(قوله أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة)** قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولاكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثانى **(قوله بدالى الخ)** هذا البيت فى ديوان زهير وفيه ولا سابق شئ باثبات بلاء المتكلم فى سابق ورفع شئ وقبله

كأنى وقد خفت تسعين نجة * خلعت به عن منكبي ودائما

(قوله ولا يصح ان يقال لا أسبق شيئا وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا فى السابق الزمانى مسلم والسابق المكانى ممنوع ههنا وأما فى السابق الذى يعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الرخيشى فى قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

ان

وهو المختار عند ابن مالك وجنائة كما ستعرفه فى الباب الثالث ان

شاء الله تعالى وقد عرفت انه يراد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق فى البيت يعنى القائن ويتجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذ المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى شرطية والتقدير اذا كان شئ جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل فى وقت الحى فاسم مقام وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

في الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين وهو غدا وامن
 الجي وهو اليوم وذلك باطل عقلا اذا حدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن
 آخر ويقصد اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ولهم ان يقولوا معنى التركيب اذا جئتنى اليوم يكون ذلك
 سببا لا كرامى لك غدا فليس اكرمك في الحقيقة جوابا لافطاح الاشكال في فاذا قلت في اذا كان الامر كذلك في فانا نصب
 اليوم على القول الاول المنقول عن المحققين وكيف يعمل العامل الواحد وهو الفعل من قولك جئتنى في ظرفي
 زمان وهو اذا واليوم في وقت في الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لم يتضادا كما في
 تضادا في الوجه السابق الا في على قول الجمهور وعمل العامل في الواحد في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما
 أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر

هو الوقت الواقع قبل
 الفجر بقليل واليوم هو
 ما بين الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب
 فليس شيء منهما بصادق
 على شيء من الآخر فهما
 متباينان اللهم الا ان
 يقال أطلق السحر على
 أول الفجر لقربه منه
 من باب اطلاق أحد
 المتجاورين على الآخر
 فيكون المراد جئت في
 جزء من يوم الجمعة سحر
 ولا شك ان جزء يوم الجمعة
 أعم من سحره فتأمل
 ولا يس سحر ببدل لا
 من يوم الجمعة حتى يقال
 انما عمل الفعل في
 الثاني بطريق التبعية
 والكلام انما هو في عمله
 في الطرفين بطريق الاصاله

ان يسبقونا أي ان يقولوا نعم في ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو
 اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدلالا بالحاجب
 به - ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها
 او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببا لا كرامى لك غدا كما قيل في نحو ان جئتنى اليوم فقد
 جئتكم أمس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن خراء الجيء اليك أمس (قوله وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا
 بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم
 الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
 وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم
 الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر
 بمعنى أول الفجر ليس متباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما
 الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم
 الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر
 غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
 الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله
 متى تردن يوما سفارا الخ) سفار اسم بئرلني مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للجواز بين
 على بناء فعال اذا كان علما مؤنثا على الكسر ولا كثر التعميم على بناءه على الكسر اذا كان
 في آخره وأديم - تصغير أدهم وهو الاسود والمستحيز بالميم والزاى طالب الماء لارض
 أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

في نحو ان سحر عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولا سبيل الى البدلية في هذا فيحمل التركيب الاول
 عليه فينص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا تجدها * أدبهم برى المستحيز المعور
 ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئرلني مازن بن مالك والأديم - تصغير أدهم وهو الاسود
 والمستحيز بالميم والزاى طالب الماء لارض أو ماشيه يقال استحيزت فلانا فاجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك
 واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال
 للمستحيز الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق * متى تردن يوما سفارا البيت كذا في الصحاح
 فيوفى ما يجتمع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط والاقتران به شرط في البديل من اسم الشرط تقول متى
 جئتنى ان يوم الجمعة وان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أريد
 أم عمرو في وجه هذا السبب فيجتمع في اليوم في المثال المتقدم وهو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا في أن يكون بدلا من

أذويتنوع أيضا في اليوم في الواقع في بيت الفرد في أن يكون ظرفا للتحديد وهو جواب مني لثلاث لا فصل ثرد من معموله وهو سفر بالاجنبي وهو يوم الم معمول لتحديد فتعين انه ظرف ثان لثرد والرابع من الامور الواردة على الجمهور بان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وما بعد اذا لا يعمل فيما قبله او جواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوام اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب وهو ورد مقرونا بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ لا يعمل ما بعده فيما قبله وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني اكرمك مانعان الحرف الناسخ وقاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل ما بعده فيما قبلها

وذكر الحوفي والزحشري ان العامل في اذا جاء نصر الله وسبح وهذا يدل على ان الفاء عند هذا لا تمنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر وهو ورد في الجواب أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية وذلك إشارة الى وقت النقر وهو مبتدأ في يومئذ مبنى على الفتح لا صاقته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك في يوم عسير وهذا خبر ذلك المبتدأ كانه قيل في يوم النقر يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف فيمتنع

أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرد في قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جوام اذا كان صالحا لم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوام او ما دل عليه الجواب او ما أغنى عنه الجواب ذكره هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذا واذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل فيجىء الجواب بعد ان والفاء في الاية لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصبر يجوز مثل هذا التركيب (قوله) وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقروا في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزحشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت هم تعالى قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مساررا لهم بالنصيحة لانهم في السر أنجب وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مانعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم معمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصالح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز الزحشري تعلق في أنفسهم بليغا فقد ضمه أبو البقاء قبل الموصوف فيمتنع

عمل عسير في اذا فريد على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت هم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مساررا لهم بالنصيحة لانهم في السر أنجب قولا بليغا بليغ منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مانعه المصنف فخره ونحوه يخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح الاعلى قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجوز زيادة الفاء في الخبر ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي في فله درهم وغيره

بأن لا نعلم اليوم ليس مسبباً عن النقر (فيلزم كون الفاء المحض الزيادة فان قلت قد يكون المراد من جواب الشرط الاعلام به فيكون هو المشروط كما في قولك ان اكرمتني اليوم اكرمك أمس فهنا يستحيل ان يكون مضمون الجملة وهو الاكرام الواقع في الامس مسبباً عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أي ان اكرامك ابائي في هذا اليوم سبب لان أخبرك باكرامك أمس وهذه ذمات هنا بان يقال المسبب عن النقر ليس العسر وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى وما يكمن نعمة فمن الله ان هذه الآية جئ بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهولة أو مشكوكه سبب للاخبار بانهم امن الله قلت الاخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الاهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معقبا بالنقر ٢٠٧ وهو الجيد ان تخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسر أي عسر الامر كذا قدره صاحب الكشاف وجعاً له وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك متمنع وعنده التأمل لا يتمنع لان النقر سبب لوقوع الاهوال العظيمة فاذا جعل جواباً للشرط المتحد معه افقظا جعل الجواب مسبباً وكان من حذف المسبب واقامة السبب مقامه ولا اشكال حينئذ في ما نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد اسحق الثواب العظيم المستقر للهاجرين وهذه ذمات

وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قول لان عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر) هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الاعلى قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ وذلك انه على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر اذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خلافاً للاخفش فانه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله) وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك قال أبو البقاء اذ اطرف في العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذ وذلك مبتدأ والخبر يوم عسير أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه عسير أي يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو ان تكون اذ مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة وأما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك اهـ وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي النحوي الفرضي الضرير أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الواو وحدة نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عائذ الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبي البقاء صريح في ان المدلول عليه بذلك هو العامل في اذ وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله) وأما نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب يمنع اتحاد السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه فاجاب باننا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد اهـ فهجرته الى الله ورسوله حكوا وشرعوا ودين الماقدري حينئذ حال مبنية وهي لا يجوز حذفها كما صرح به الرندي في شرح الجمل وأجيب بمنع ان المقدري حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذ دل

في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى في حذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوناً له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المقر وض ومعاملة بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم وقال أبو حيان وورد مقر وناعماً النافية نحو واذ اتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم اذ كر الآية وهو في قوله تعالى ما كان يحتملهم الا ان قالوا اتنوا باننا ان كنتم صادقين وليس لقوله هذه الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان في بقيته شاهد آخر لما يلوون بسببه فيقتصرون على بعض المساقفة من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية الى ما في بقيته من شاهد أو أكثر لما هم بصده وليس الامر هنا بهذه المثابة وهو ما النافية لها الصدر في فلا يعمل ما بعده فاجاباً بها اهـ في كلام

الى حيان وهو ليس هذا الجواب والا لا تترن بالفاء مثل وان يستعجبوا فها هم من المعتبين ولقائل ان يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضى ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان الشرطية باللام وهو متمنع وسيأتى له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثير **وإنما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة** ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان اطعموهم انكم لم تشركوا بالله ووقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل **كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت** **فان تروا ان ترك** خيرا الوصية للوالدين **فأى فالوصية ٢٠٨** **فمر دواب الفاء لا تحذف الا ضرورة** كقوله من يفعل الحسنات الله

يشكرها *** والشرب بالشرب** عند الله مثلالن وقد تم قد اسناده في اما **والوصية** في الآية نائب عن فاعل كتب **وذكر فعلها الفاعل** ولا نه اعني ان يوص ولذا ذكر الضمير الراجع في قوله فن بدله بعد ما سمعه **فأى فالوصية** متعلق بها لا خبر **فمنها كما تراه ذلك** القائل **والجواب محذوف** أى **ان ترك خيرا** فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لافي يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الطرف مردود بثلاثة أمور أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشمر كقوله

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشر ون صابرون أى رجلا ويمكن ان يقال لم يرد بتقديرية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل أراد بيان المعنى ومغابرة الاول للثاني وتأوله به ضمهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقديما يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر *** أنا أبو النجم وشعري شعري * ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام** ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي رد كلام أبي البقاء فيها فيقال نقر الناقد سبب لوقوع الاحوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقد فالاحوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لا نسلم ان نقر الناقد سبب للاحوال العظيمة ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الاحوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر فاعلا مقام مسببه تكفى يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث **(قوله وليس هذا الجواب والا لا تترن بالفاء مثل وان يستعجبوا فها هم من المعتبين)** في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا وأقول سيذكر عن الرضى مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لا تترن بالفاء **(قوله وإنما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة)** قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تنبأ عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم مثل وان اطعموهم انكم لم تشركوا ويجوز ان تكون اذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط **(قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها)** هذا صدر بيت عجزه *** والشرب بالشرب عند الله مثلالن * وبروى * من يفعل الخير فالرجح يشكره * ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرطالخ)**

ونحن عن فضلك ما استغنيانا *** فكيف يخرج القرآن عليه** **والثاني** **القرط** ان ما لا يقاس على لافان مالها المصدر مطلقا باجاء البصريين واختلافوا في لاف والظاهر ان اختلافهم في غير الالاناسخة امالا الناسخة فلا يختلفون في ان لها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول فخر النقل في هذه المسئلة فاست على وثوق منه الا ان **فوقيل لها المصدر** **فأى سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا** **فوقيل ليس لها المصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول** **فعلا كان المعمول أو اسم** **ففي نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطالخ على آلة * الا انني كيد لا أكيد** **قرط بقاء مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية والاكيد المكر والخبث أى ان هذا الرجل على حالة سوء واستأكيد كيد كيد** **فوقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فاما**

الصدر درخلولها محل أدوات الصدر والأفلا وهو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه إذ جعل انتصاب خبر العراق في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس آليت بفتح التاء أي حلفت على التوسع فاستقاط الخافض وهو على أي آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع ولم يجعله من باب زيدا ضربته وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير لأن التقدير لا أطعمه * وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كافي قوله تعالى تالله نعمتؤ * ولا هذه لها الصدر * لوقوعها في جواب القسم * فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب * وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال * عاملا * فخرج من هذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان ذات ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحدهم المشتركين استجارك فان استجارك مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسط عليه ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين * الثالث ان لافي الـ آية حرف ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولولم يكن نافيا لا يجوز زيدا في اضرب فكيف * يتقدم المعمول على الناسخ * وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطاقون القول بان المصدر لا يعمل

فيما قبله * فقد اجتمع في الآية ثلاثة موانع كون العامل مصدرا وكون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكافي ومن النجاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فجاز تقديمه على المصدر المقدر بالوصول الحس في وصلته ومنع تقديمه على صريح الحرف المصدرى وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل أنه نقل عن الاخفش أنه يجوز تقديم المفعول به على المصدر

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والآلة الحائلة والكيده المكر وهذا أيضا مثال لتوسط لا بين العامل ومعموله إلا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الإشارة بهذا الباب إلى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احتراز عن مثل وان أحدهم المشتركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء) نعمان من ذلك لان له ما (الصدر) قال ابن الصائغ جملة اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار واعلمه يقول ذلك بعده هذا أو في كتاب غيره هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فدخلت اللام وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها تخطاها عمل ان نحو ان زيد القائم ويخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيد اطعمك لا كل ولم تساهل باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تساهل فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا التحقيق ان اللام مع ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

٢٧ في ل نحو يجني عمر اضرب زيد * وانما العامل محذوف أي اذ كرى يوم * يرون الملائكة * أو يعذبون يوم * يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله لا بشرى * ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مضى قتم كل ممزق انكم انفي خاق جديد فيقال لا يصح لجديده ان يعمل في اذ الان ان ولام الابتداء نعمان من ذلك لان لهما المصدر وأيضاً فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف * وقد فهمناك على انه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك * والجواب أيضا * عن هذه الآية كالجواب عن تلك الآية * ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديده أي اذا مضى قتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم * وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا لا ذامع خلوها عن الفاء لعدم عراقه اذ في الشرطية وعليه تخرج هذه الآية ان صح ولا حذف * وما وان أطعموهم انكم مشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية * فان الجواب في القسم قطعا بشهادة اللام ونون التأكيده فيلزم تقدمه قبل الشرط وبقيصة الآية ليست من الشاهد في شيء اذ الباقي منها هو معمول يمس من مفعول وفاعل والآية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم * ولا يسوغ ان يقال قدرها في آية سبأ * بخالية من معنى الشرط فتعني * بفتح النون مضارع غنى بكسر هاء أي

فأستغنى عن جواب وتكون **ب** بالنصب عطف على نفى المنصوب باضمارة ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أى
 يمكن تقدير **ك** فغناها عن جواب وكونها **ب** معمولاً لما قبلها وهو قال **ب** من قوله تعالى وقال الذين كفروا اهل ندادكم على رجل
ب أو ندادكم أو يثبتكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت **ب** فلا تكون اذا ظرفاً لها **ب** الفصل الثالث في خروج اذا عن
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون **ب** وقوله تعالى **ب** والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيها
 ظرف خبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء مثل وان يسسك بخير فهو على كل شئ
 قد ير **ب** وقد يقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عراقة اذا في الشرطية كما مر عن الرضى **ب** وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء
 تقدم رده **ب** بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر **ب** وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
 وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لاداعي اليه **ب** وقد يقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب
 أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط **ب** ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا غشى **ب** ونحو **ب** والنجم اذا هوى **ب**
 فهي في ذلك ظرف لكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالاً أى أقسم بالليل كأننا اذا غشى وأقسم بالنجم كأننا

اذا هوى ولا يصح جعلها
 للشرطية **ب** اذ لو كانت شرطية
 كان ما قبلها جواباً للمعنى
 كما في قولك آتيتك اذا آتيتنى
 فيكون التقدير اذا غشى
 الليل واذا هوى النجم
 أقسمت وهذا يمنع لوجهين
 أحدهما ان القسم الانشائي
 لا يقبل التعليق لان الانشاء
 يقع والمعلق يحتمل الوقوع
 وعدمه **ب** قال نجم الدين
 سعيد في شرحه للحاجبية
 جزاء الشرط يجب أن
 يكون قضية خبرية معلقة
 بالشرط لان الانشاء ثابت
 والثابت لا يقبل تعليقا
 وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذکور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم
 لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذکور في قوله تعالى
 وان لم ينتهوا عما يقولون ليمس من جواب لقسم مقدر فكذا الجواب المذکور في نحو وان
 أطعموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب له القسم لا الشرط (قوله لان
 هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا دليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك
 الوقت وقت التزويق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء) أجاب
 الرضى عن هذا بان قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغیر فاء
 كما في قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال
 ولا مانع من كونهم في الايتين تأكيذاً للواو والضمير المنصوب في أصابهم أى هم اه (قوله
 وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا بنص وورقه وهو ان الفاء لا تحذف
 الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف)
 قال ابن الصائغ أى تعسف في تأكيذ الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل
 اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة
 الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكاف لاداعي اليه فتعال بل الداعي قائم وهو ابقاء
 اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم
 نحو والليل اذا غشى والنجم اذا هوى) قال الرضى قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل
 اذا غشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء للتعليل لا لتعليق لان انشاء وانكره الرضى مستدلاً بما وقع كثير في القرآن من الجمل الانشائية
 جزاء للشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية
 واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لا شك ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه
 في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل التأويل فالأكرام اما أن يتعلق على
 الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك
 فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطائي بالخبري وأما ان علق عليه من
 حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكأنه قيل اذا جاءك زيد فوجدك أكرامك اياه مطلوباً منك في الحال فيلزم تأويل
 الطائي بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلاً وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرغ على
 التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طائي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملها
ب فقام ان جاءني فوالله لا كرمه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما المجرد

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل **﴿﴾** وهو ان سعيكم اشقى **﴿﴾** ثابت دائما وجواب والنجم **﴿﴾** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **﴿﴾** ماض مستمرا لا يتفاء فلا يمكن تسببهما في أي تسبب هذين الجوابين **﴿﴾** عن أمر مستقبلي وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب **﴿﴾** المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ اذا يغشى الليل واذا هوى النجم افسمت

﴿﴾ خبري **﴿﴾** لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء يقع معنى بلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه **﴿﴾** فلا يدل عليه الانشاء **﴿﴾** وهو اقسام الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رأيه بكون محذوف يجعل حالا من المجرور ولا شيء يقدر عاملا في هذه الحال الا فعل القسم فيلزم ان تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

﴿﴾ أين المختص بالقسم **﴿﴾**

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيهم فان هذا لا يطرقة الخلاف الا في أصلا **﴿﴾** اسم لا حرف خلافا للزجاج والرامي مفرد مشتق من اليمن **﴿﴾** وهو البركة **﴿﴾** وهزته وصل لاجمع يمين وهزته قطع

للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذ الا القسم فلو كانت اذ الشرط كان التقدير اذ يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهرا غمير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل الوقت غشيانته وفيه نظر اذ لا شيء هنا بقدر عاملا في حاصل الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسام فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرو في قولك مررت بزيد صار خافي حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانته لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما هو وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجنة ولا يجوز كالا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذ ابدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذ عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر منسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشيء لاجتماع العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك بحبب من زيد اذ اركب أي من عظمتته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون لانشاء التمجيد كما لا يصلح ههنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتجيب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اه (قوله) لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمرا لا يتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم اشقى وجواب والنجم ماض صاحبكم وما غوى (قوله) والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء) لتبين حقيقة ما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء لا يتعلق لا تعليق للانشاء وقال التفقازاني في مطوله يجب ان ينتبسه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه قبل الاستقبال لا لانه على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض المصدق في الاستقبال فلا يكون طالبا وقال السمين في حاشيته ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامته في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعليق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطائي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فوجد اكرامك اياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل الطائي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل

﴿﴾ أين المختص بالقسم **﴿﴾**

(قوله) وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه) في أين اثنتا عشرة لغة أين بفتح الهـ مـزة

خلافا للكوفيين **﴿﴾** وحجهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كالفلس وأكلب وقد سمع جمع يمين على أين كقوله يا أي لها من أين وأشمل * وكقول زهير * ونجمع أين منا ومنكم * بقسمة تمور بها الدماء **﴿﴾** وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفس وأكلب **﴿﴾** يورده أيضا قول نصيب **﴿﴾** على زنة تصغير فلس

فقال فريق القوم لما شئتم * نعم وفريق آيمن الله ما ندري * الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استعملتهم بالله
 وحذف ألفها في الدرج * ولا كوفين أن يقولوا خفت بذلك لكثرة الاستعمال * ويؤلفه الرفع بالابتداء وحذف الخبر
 وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافاً لابن درستويه * بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة * وفي إجازة جره
 بحرف القسم * وهو مقيد بالواو عنده إجازان تقول وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الإطلاق * ولا ابن مالك في إجازة إضافته
 إلى الكعبة * محتجاً بما سمع من قوله * أيمن الكعبة * وكاف الضمير * محتجاً بقول عروة بن الزبير لمالك أن ابتليت لقد
 عافيت وجوز ابن مالك أيضاً إضافته إلى الذي محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم لئن الذي نفس محمد بيده وترك المصنف
 حكاية ذلك عنه وقد أضيف إلى غير ٢١٢ ذلك في الشعر كقوله * ليم أبهم لبئس الغدرة اغتدروا * * * وجوز

ابن عصفور كونه خبراً
 والمحذوف مبتدأ أي قسمي
 أيمن الله * والاول أولى
 بناء على انه اذا دار الامر
 بين كون المحذوف أولاً
 أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
 وفي هذه الكلمة لغات
 أيمن بفتح الهمزة والميم
 وأيمن بكسر الهمزة وفتح
 الميم وأيمن بفتح الهمزة
 وكسر هاء مع ضم الميم وإيم
 وإيم محذوف النون مع فتح
 الهمزة وكسر هاء وإيم بكسر
 الهمزة وضم الميم وحذف
 الباء ومن مثلث الحرفين
 مع توافق الحركتين فهذه
 عشر لغات ومثلثا فهذه
 ثلاث عشرة لغة حكاهما
 في التسهيل وحكي غيره
 لغات أخرى في هذه الكلمة
 منها إيم الله بكسر الهمزة
 والميم وحذف النون وإيم
 بفتح الهمزة وكسر الميم

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

(قوله أولها اللصاق) في شرح اللب هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو بهاء أي التصق
 به ونحو مررت زيداً وادعى الاتساع اهـ وقال الرضي بالالصاق نحو بهاء أي التصق بهاء
 ومررت به أي ألصقت المرور بكان يقرب منه ومنه أقسمت بك وبحياتك أخبرني ويكون
 مستترا نحو الذي به ضعف وبه داء يكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة
 وبتوفيق الله سبحانه وهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر
 عليه سيبويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك أن سيبويه جعله أصلاً فإنه قال انما هي
 للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهو هذا أصله وأقول أجود من هذا أن
 سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هي للالصاق (قوله اذا قبضت على شيء من
 جسمه أو ما يحبس منه يد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الأعم على الأخص بأو غير مسـ نحسن
 لما فيه من جعل الأعم قسماً للأخص لا نقول غير المسـ نحسن هو عطف الأعم مطلقاً على
 أخصه لا عطف الأعم من وجهه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لأن شيئاً من الجسم اذا
 قبض عليه لا يحبس الجسم كالفتح وشيء مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم
 ماوهنا للاضرب على مذهب الكوفيين وأبي علي وأبي الفتح وابن برهان القائلين بأن أو تأتي
 للاضرب مطلقاً وفي الشرح والظاهر ان الالصاق في الثاني مجازي اذا قبض على ما يحبس
 زيدا كالثوب الذي هو لا بسـه ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقة وانما هو
 الالصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه إلى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تنب على

مثل

وأيم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الباء والنون وما توفيق الابن الله عليه توكلت واليه أنيب

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾ * حرف جر لاربعة عشر معنى أولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها في شيء من موارد
 استعمالها فظهر بذلك أنه معناها الأصلية الموضوعية هي له * فلهذا اقتصر عليه سيبويه * ولم يذكر غيره قال وانما هي
 للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله * ثم الالصاق حقيقة كما مسكت زيدا اذا قبضت على
 شيء من جسمه أو على ما يحبس * أي على شيء يحبس زيدا أو على الذي يحبس زيدا * من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته
 أحتمل ذلك وان يكون منته من التصرف * ولا يخفى في ان الالصاق يزيد حيث قبض على شيء من جسمه حقيقة وأما في
 الثاني بحيث تمسك بما هو لا بسـه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الالصاق فيه مجازي لا حقيقي اذا قبض على ثوبه ليس قبضاً
 عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقة وانما هو الصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الصاق الإمساك بالثوب الصاقاً

يزيد المجاز الما بينهما من المجاورة وهو مجازي نحو مررت بزيد أي الصفت ضروري يمكن بقرب من زيد عن الاخفش ان المعنى
مررت على زيد في الباء عنده في نحو هذا المثال ليست لالاصاق وانما هي للاستعلاء كعلي بزيد دليل وانكم لتمرون عليهم مصححين
وفيه نظر قرر المصنف بقوله وهو أقول ان كلاً من الالاصاق والاستعلاء انما يكون حقيقة اذا كان مفضياً الى نفس المجرور
كما مسكت يزيدي اذا قبضت على شيء من جسمه وهو صعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد في تأويل
الجماعة وهو هذا مثال لالاصاق المجازي وهو قوله في أي قول الاعشى لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في بفاع تحرق
تشب المقرورين بصطليانها * وبات على النار الندي والمخلق في وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندي الجود
وبالمخلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام والياء بفتح الهمزة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقدوا المقرور الذي
أصابه القر وهو البرد والمراد بالمقرورين هنا الندي والمدوح والاصطلاء ٢١٣ الاستدفاع بالنار والمخلق المذكور

هو عبد العزيز بن حفص
من ولد أبي بكر بن كلاب
من بني عامر كان رجلاً
فقيراً وله بنات كثيرة
لا يتزوجهن أحد من
قومه لفقرهن فخرج
المخلق من بينهم ووزل في
مغارة ففرم الاعشى ليلاً
فرأى نار المخلق فقصدها
ونزل به فحمله ناقة ليس
له غيرها فلما أصبح قال
له الاعشى هل لك الى
حاجة فقال نعم ان تمدحني
بقصيدة وتنشدها في نادى
قومي فلعلهم يتزوجون
بناتى فامتدحه الاعشى
بالقصيدة التي منها هذان
البيتان وأنشدها في
ناديهم فتمت فأسواني بنات
المخلق وخطبوهن اليه
حتى لم يبق عنده منهن
واحدة وما أحسن قول

مثل هذه المضابفة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لا يلبسه ليس بماسك زيد (قوله
وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) في الحين الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت
بزيد بمعنى على دليل وانكم لتمرون عليهم مصححين وحكام عن الاخفش وفي شرح اللب انما
يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك تجاوزت اياه كالك صرت فوقه في كثرة السير
واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبات على النار الندي
والمخلق) هذا مجازي من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدده
* تشب المقرورين بصطليانها * وتشب مبني للفعل من شربت النار أشبهها شرباً اذا
أوقدتها والمقرور الذي أصابه القربض والقاف وهو البرد واحد المقرورين النداء وهو
اسم للجدود والمطر والبابل والشهم والمراد هنا الجود والمقرور الآخر الملق بالهمزة وكسر
اللام وهو اسم المدوح (قوله فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى
بالتخرج عليه) يعني ان الالاصاق في مررت بزيد لم يكن حقيقة وكذلك الاستعلاء
فيه ووجدنا استعمال حرف الالاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه
كان الأولى جعل الباء في مررت بزيد لالاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل
على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الالاصاق أولى بالترجح لئلا يلزم
التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره
الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء لالاصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور
وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لم يأت الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ
الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير
الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليحقق المعنى المجازي لم يأت الى استعمال الباء فيه
لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم قلنا يصح بيان كون الالاصاق أولى بالترجح بما ذكرنا لو أراد
المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدهناه
أتره طرفي في رياض جنانها كان بها من حول خاليه جرة * تشب المقرورين بصطليانها * وفاد الاستوى
التقديران في المجازية * فان جعل الباء لالاصاق في المثال المذكور ليس حقيقة باضرورة ان المرور لم يتصلق بزيد
وانما التصق بلا يسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقة باضرورة ان المرور لم يكن
فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية * فالأكثر استعمالاً وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل
هو أولى بالتخرج عليه * لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما
ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء لالاصاق فيما لا يفيض الى نفس المجرور وهو مررت عليه وان كان
قد جاء في القصص * ونحو وانكم لتمرون عليهم * مصححين ونحو وكان من آية في السموات والارض * وتمرون عليهم * وهم

عليها معرضون ونحو أو كالذي مر على قربة ونحو قول الشاعر **ولو أقدم أمر على اللثيم يسبني** * فضيت تحت قلب لا يعنيني **ولو** إلا أن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا * من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذاك في الكثرة وهذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظرا لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقة وجهه على حرف آخر في معنى ليس حقيقة ما له وفي شرح اللب أن مررت عليه إنما يقال إذا جاوزته في المرو ولا نك بمجاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير أو إذا كان المروور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا فان قلت لا ينبغي أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فأن خبره وموقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها وال حال عند بعض والاستثناء منقطع والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان سمع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصلة **ولو** يخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدري قوله **تمرون الديار ولم تعوجوا** * كلامكم على اذن حرام **ولو** أهو الباء * وهـ ذارأي الجماعة **ولو** أم على * وهـ ذارأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل في البيت أي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها كراما لنا أو لم ترجعوا اليها واليه الثاني * من معاني الباء الاربعة عشر **ولو** التعديدية وتسمى باء انقل أيضا ٢١٤ وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا * وفسر هذا بذلك ليعلم ان

مراده بالتعديدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير احترازا من التعديدية بالمعنى الآخر فانهم يطبقون على توصيل العامل إلى المفعول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لخصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائد وقال ابن مالك في ضابطها هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام

المنسوب إلى المجاز بمعنى السكامة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك (قوله) **ولو** أقدم أمر على اللثيم يسبني * هـ ذا صدر بيت عجزه * فاعف ثم أقول ما يعنيني * (قوله) فكان أولى بتقديره أصلا في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظرا لا داعي إلى إخراج حرف إلى آخر في معنى ليس حقيقة ما له وأقول ان كون الباء مع المروور للاصاق المجازي أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الاصاق مع المروور أكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المروور على الاصاق وإنما يقتضي حمل الباء مع المروور على الاصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله) **تمرون الديار ولم تعوجوا** * هـ ذا صدر بيت عجزه * كلامكم على * إذا حرام * وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع (قوله) **ولو** المعاقبة للهـ مزة في تصيير الفاعل مفعولا) التعديدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعديدية بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم ف مشتركة بين حروف الجر التي ليست ب زائدة ولا في حكم الزائد (قوله) **ولو** وقول المبرد والسهمي ان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية) يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني وأجيب بانه

الهمزة في اتصالها إلى المفعول واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدي في قولهم صكتك الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله هو ليشمل اللازم والمتعدي فان قيل هو وان شملها لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولا إذا اصل صك الحجر والحجر ودفع بعض الناس بعضا فالجواب اننا لانسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الحجر والحجر ودفع بعض الناس بعضا بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعديدية على ما هو الفاعل في الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكا أو دافعا للمجردة عنها **ولو** أكثر ما تعدي **ولو** أي ما تعدي به فذف العائد وما عبارة عن الافعال أي وأكثر الافعال التي تعديها الباء **ولو** الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهب زيد أو ذهب الله بنورهم **ولو** أي أذهب نورهم وأزاله **ولو** قرئ في الشواذ **ولو** أذهب الله نورهم * وهي بمعنى القراءة المشهورة **ولو** وقول المبرد والسهمي ان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب بخلاف ما إذا قلت أذهب زيد فإنه لا إشعار له بهذا المعنى **ولو** مردود بالآية * لاستحالة مصاحبة الله بنورهم في الذهاب قال السهمي لو كانت الباء ك الهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته مرضت به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياسا على أذهبته وذهبت به وبأي الله ذلك والعلماء قال وإنما الباء تعطى معنى التعديدية طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه الهمزة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسهم كل بيده وقد قال بيده الخبر وهذا من الخبر الذي بيده وإذا كان بيده فإثر ان يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخبر كأننا

يجوز

ما كان ذلك المعنى ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال ليس ذهب عنكم الرجس ولم يقبل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجس الشيطان تعالما لعبادة حسن الادب معه حتى لا يضاف اليه شيء من الارجاس وان كانت خلخاله وملاكا فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسينا للعبارة وتنزيها له وفي مثل السمع والبصر والنور يحسن ان يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان السمع والبصر من الامراض فلا يصح انتقاها فذهبها - ما عدمه - ما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال في الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشري في الكشف على الفرق بين التعمدين فقال في سورة البقرة والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب ازاله ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدى بالبلاء فعناه الاخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهب فكلا زالة وقرجدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنبر في تفسيره هذا الفرق وارتضاه قال ومن ثم فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه في التذرين ان يقول ان فعلت كذا فانا حج فلانا أو حج به فالزمه في الثانية أن يحج بنفسه وان يحج معه صاحبه بخلاف الاولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد وهو ما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رد على السهيلي ولو ان الهمزة والباء متعاقبتان ٢١٥ على الكامة في التعدية فاذا وجدت

احداهما فقدت الاخرى ولا يجتمعان ولم يحجز أقت يزيد بالجمع بين الهمزة والباء ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال لا شك ان ثبت لازم تقول ثبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال أنبت الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذ هو في قراءة من جعله من

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمحيى في قوله وجاء ربك وهذنا نهار البعد اه وفي الكشف والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بما له أخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهب به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما أمسكه الله فلا مرسل له اه ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الاشارة الى الجواب عن الآية وهو ان هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله تعالى بخلاف الاول (قوله واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب اما محذور في تقديره فلا يرد به عليه ما أقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القاطن بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل بقاء الاستعانة في بقاء السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء عنه فاعل معداها مجازا نحو فخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولا يكتنه مجازا قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والنحويون يعمرون عن هذه الباء

الرابعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله فاما تنبت بالدهن فبين ضم أوله وكسر ثالثه وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الاول وضم الثالث مضارع تنبت ولا سؤال عليه فخرج على زيادة الباء في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقية كما ستعرفه فلا ينبغي التخرج على ذلك أو على انه المصاحبة فالظرف حال الفاعل وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة أي تنبت هي مصاحبة للدهن أو حال المفعول المحذوف أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو على أن أنبت بمعنى تنبت فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء كقوله أي قول زهير رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا أنبت البقل أي تنبت البقل قال صاحب الصحاح يقال تنبت الارض وأنبت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة * لو شئت ساقيكم الى قطينا ومن ورودها أي ورود بقاء التعدية مع الفعل المتعدي قولهم دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر فان كلاما من دفع وصك متعديا قبل دخول الباء الى واحد وهو الاصل قبل الاتيان بباء التعدية يدفع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال ان الاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال الثالث من معنى الباء الاربعة عشر الاستعانة

وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وفي القاموس والقدم آلة للنجر مؤنثة وفي الصحاح والقدم الذي نصت به مخففا قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكروا قد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها في السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد مفعولها الى مفعولها بما يحجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل والضابط السابق صادق على هذا الا ترى ان اتخاذ الجمل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندرج أمثاله تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى فيقول ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأني على الوجه الاكمل الابهام وهذا أحد الوجوه من الذين جوزها الرخشي قال والثاني ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه في ان التقدير ملتصقا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فلهذا يجعل الطرف مستقرا لغوا ثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التفتازاني أعرب أي أفصح وأبين وادخل في العربية وأحسن أي أوفق اقتضى الحال ٢١٦ لان في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة

الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعليها فيخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذ لم يبدئ باسم الله كالفعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدم) في الصحاح القدم الذي نصت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدم آلة النجر مؤنثة (قوله قبل ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجوه من الذين ذكرها صاحب الكشف والوجه الآخر ان تتعلق البسملة بالقرأة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في الملازمة والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلائلها على ذلك اجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان في التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة (قوله) ومنه لقيت بزيدا أسدا أي بسبب لقائي اياه) هذه هي الباء التجريدية والتجريدان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغته في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف أي اقيمت ببقاء زيدا أسدا قال التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوله امن فلان صديق حليم لقوات المبالغة في تقدير حصول لي من حصوله صديق (قوله قدسقيت اباهم بالنار) هذا بيت من مشطور السربع وبعده والنار قد تسقى من الاوار والاور يضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضي لا تكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر

فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم (الرابع) من المعاني الاربعة عشر في السببية نحو انكم ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل ونحوه (فكلا) أخذنا بذنبه (فانخذهم الجمل سبب في ظلمهم الانفس وذنب كل سبب في أخذه) ومنه (فولهم) لقيت بزيدا أسدا أي بسبب لقائي اياه (وهذه هي الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما ان السببية كما قال المصنف فجرت من زيدا أسدا مبالغته في كمال شجاعته حيث بلغ ان ينتزع منه أسد وقد أشار في الكشف الى ان باء التجريدية سببية حيث قال في قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبير انه يجوز ان يكون المعنى فاسأل يسأله خبرا كقولك رأيت به أسدا أي برؤيته والمعنى ان سأله وجدته خبرا والثاني انه للظرفية أي لقيت في زيدا أسدا قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله وشوها تعدوني الى صارخ الوغاء * بمسماهم مثل العتيق المرحل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسماي الكالام عليه (نحو) قوله قدسقيت اباهم بالنار (والا بال جمع ابل أي انهم) بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة بريدان معنى البيت هو معنى قولك انها بسبب ماوسمت به من أسماء أصحابي يحل بينا وبين الماء (وهذا ليس بمتعين في البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة (الخامس) من المعاني الاربعة عشر في المصاحبة (ولها علامتان أحدهما أن يحسن في

موضعها مع ينحوا هبط بسلام أي معه ينحوا وقد دخلوا بالكفر الآية بمعنى قوله وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل به من وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الأخرى أن يغني عنها وعن مصحوب الحال فالتقدير في الآية الأولى هبط مسلما عليك وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك وأصلها وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين بآء الحال فإن قلت ظاهر هذا أنها لا تكون الاطر فامستقر اقلت الامر كذلك ولكن قال الرضي والظاهر أنه لا يمنع من كونه الغوا وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول والفاعل هو المخاطب والحمد لم يذكر والتقدير بحمد ربك أي سبحه حامدا له في محل موضع الباء ومصحوب الحال وهو واحد من العلامتين المتقدمتين أي نزهة عما لا يليق به وهذا معنى التسبيح وهو أن ثبت له ما يليق به وهذا معنى الحمد وهو الثناء بالصفات الجميلة فإن قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو اغوا وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحل من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالثال المذكور

اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرمافهى مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل وهو قيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أي سبحه بما حده بنفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى أن تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات فليس تسبيحهم يقتضى لذلك محمود وقد اختلف في قوله صلى الله عليه

انه لا يمنع من كونه الغوا (قوله أي نزهة عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان نزهة عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس التزاع في اطلاق لفظ عالم مثلا اذ اختلف في اطلاقه ولا في اثبات العلم الذي هو عرض اد لا تزاع في نفيه عنه بل في هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعاق بالعلوم عالمات عالسا باعتبار التعاق بالمقدورات قادر الى غير ذلك وهذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطوا صفات الذات وعطوا خلقه تعالى لافعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

٢٨ شئى ل وسلم سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة وهو الاصل سبحانه بحمدك سبحانه ثم أضيف سبحانه الى المفعول فوجب حذف فعله كافي فضرب الرقاب فان ثبت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها وهو قيل جملة ان على انها عاطفة ومتماع الباء محذوف أي سبحانه يا الله وبحمدك سبحانه وهو هذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضى خلافا في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو به من الكلام على الباء فامعنى ذكره هنا وهو قال الخطابي المعنى وعموتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحانه لا يحول وقوتك يريد انه مما أقيم فيه المسبب المذكور وهو الحمد بمقام السبب المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه وقال ابن الشجري في قوله تعالى يوم يدعوك فتستحيون بحمده وتظنون ان لبثتم الا قليلا وهو كقوله أجبت بالثناء والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعا يامن يحيب الى الندا فلم يستحيه عند ذاك محبيب أي فيحييونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء فتكون الباء متعلقة بتستحيون على انها الاستعانة أو الباء للمصاحبة بمعنى مع متعلقة بحال محذوفة فيكون

الظرف مستقر أو المعنى فتستحيون ملتبسين بحمده والمراد به الالتهام بحسب القرينة الاعلان بأي معانين أصواتكم بحمده والوجهان في فسح بحمد ربك أي جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة وهذا من مقول ابن الشجري فلا يقال انه تذكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه والسادس من المعاني الاربعة عشر في الظرفية وهو علامتها ان يحسن وقوع كلمة في موقعها ونحوه ولقد نصرتكم الله ببدر وهذا امثال للظرف المكنى وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحوه ونحوها هم بسحر أي في سحر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا امثال للظرف الزماني ومنه وانكم لغمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزري في قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على التسهيل لا اعرف مجيئ الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية لتمعن المعنى الذي ذكره فيكون سماعا لا يقال يزيد خير ولا بعمره أدب كما يقال ان بني التي هي أصاية ٢١٨ في الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجيز في قوله تعالى يا أيها المفتون على رأي

الاخفش ان تكون الباء ظرفية أي في أيكم الفتنة وهي مجازية واجيز في قولهم لا خير بخير بعده النار كونها ظرفية على جهة المجاز والسابع من المعاني الاربعة عشر في البدل وعلامتها ان يحسن الاتيان في موضعها بكلمة بدل كقول الجاسي قايت لي هم قوما اذاركبو شدوا الاغارة فرسانا وركباناً

ويروى شنوا بالنون أي فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد اخذها وقتاله وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله كما

وقيل جملتان على انهما عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك يعني وعلى كل من القواين يأتي الخلاف المتقدم في فسح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والخدم مضاف الى المفعول اول الاستعانة والخدم مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الجدة على هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصده من الكلام على معنى الباء فاعني ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه الله هم وبحمدك من قبيل فسح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح وادفاعة الجدة الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقيبها على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسح بحمد ربك أي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فتحيينون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وعنصوب على الحال آتيان في فسح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ أو في فسح بحمد ربك خبره ويحتمل وهو أوجه انه من تمة الكلام على فتحيينون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت لي هم الخ) وهذا البيت لفرط بن أبيف شاعر اسلاحي وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستبح الي * بنو الاقيطة من ذهل بن شيبان

يروى شدوا وهو الغالب في نسخ المعنى أي جلاوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشد اذا حل و يروى شنوا قال في الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشن اذا فرقه امان كل وجهه والاغارة مصدرا غار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعواض) يعني سواء كانت ثمنا كالثال الاول أو غير ثمن كالثال الثاني (قوله

و كما

في قول الشاعر لا أقعد الجنب من اهيجاء * ولو توالى زهر الاعداء

و بحر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التنبيه على مشكل الجاسة لابن جني مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشده هذه غير متعدي و اذا أريد تعديها وصلت على قال الشاعر أشد على الكتيبة لأبالي * اختفي كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جلاوا فتنتصب الاغارة على انهما مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قوا من قولك شددت الشيء اذا جماعته شديدا قويا فتنتصب الاغارة على انهما مفعول به والثامن من المعاني الاربعة عشر في المقابلة وقد تسمى باء العوض وهو الداخلة على الاعواض أي ثمانا كانت أو غير ثمان ونحوها شريطة بانف و هذا امثال لدخولها على العوض الذي هو ثمن وكافات احسانه بضعف الشيء بكسر الضاد مثله وضعا مثله وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيم ان يراد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر ونحو قولهم هذا بذاك ف وقعت هنامسة تقرأ و وقعت في المثالين المتقدمين لغوا ويومنه أي من حجيئها للمقابلة قوله تعالى في ادخلوا الجنة بما

كنتم نعملون في وقوله وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون في واما العالم فقد رهايا السبيية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في قوله عليه الصلاة والسلام ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى في بفتح الطاء اسم مفعول ويعوض قد يعطى في البناء للمفعول أيضا فيجاءنا بفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة والافلواراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا لا بشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث في واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين في مجاز كونه من جعل الباء للمقابلة في الآية والسببية في الحديث في وانه لا تعارض بين الحديث والآية لاختم لاف محلى الباءين في الواقعة تبين فيها جميعا في وجه ما بين الأدلة في الدالة على ان الله لا يجب عليه شيء وانه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط الحمل هنا ما يكسر الميم على انه اسم مكان اذا لا آية محل للباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل للجماع على السببية واسم المكان

من الثلاثي على زنة المضارع

ومضارع جـ ل بفتح الميم يحـ مل بكسر هـ فيكون اسم المكان منه كذلك وأما بفتحها على انه مصدر ميمي أي لاختم لاف الحلين فللباء محل في الآية مخالف للملها في الحديث كما عرفت في والتاسع من المعاني الاربعة عشر في المجاوزة كمن فقيـ ل تختص في بالسؤال نحو الرجن في فاسأل به خبيراً أي عنه في بدليل يستأثرون عن أبنائكم في وفي كون هذا دليل على كمال المذكور نظر في وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل السنة والافلواراد أهل السنة والمعتزلة جميعا لا بشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تائباً لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائباً وأما اثابتهما بدخول الجنة فن فضل الله تعالى ورحمته وأيضاهم لا يذكر ان تدمر العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وإيجاده فيصنع في سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثبات الرحمة الله تعالى قوله بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم وبأيامهم فان المعنى على ما قيل يسي نورهم عن أيامهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشرى بها لها والجمهور على ان الدور أصله بأيامهم والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وفي الكشاف انما قال بين أيديهم وبأيامهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين قوله ويوم تشقق السماء بالغمام قيل هو الغمام المدكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظالم من الغمام وهو مصحاب أبيض رقيق وقيل معنى بالغمام متعينة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبي اسرائيل في التيه تنزل الملائكة فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب قوله ونظيره السماء منقطر به أي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا ومعنى ان السماء على عظامها واحكامها منقطر باليوم أو ذات انفطار به على ارادة النسب كما قيل امرأة لابن أي ذات ابن قوله وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء السببية قال الرضى الباء فيه تجريدية نحو لقيت يزيدا سدوا التقدير واسأل بسؤاله

وبأيامهم أي عن أيامهم وقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عن الغمام والاسـ تدلال بذلك على عدم الاختصاص بالسؤال ظاهر في وجه جعل الخشمية هذه الباء في الآية الثانية فيجاءنا في شققت السماء بفتح السين المهملة على ظهر البعير في الشفرة بفتح الشين المهملة وسكون الفاء وهي السكين العظيمة في على ان الغمام جعل كالألة التي يشق بها في فتكون الباء في الآية لا سببية معانها لا للمجاوزة في قال في الخشمية في ونظيره السماء منقطر به أي بذلك اليوم وهو المدكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منقطر به وهذا وصف اليوم بالشداء أي السماء على عظامها واحكامها تنقطر به أي تنشق في فاطنك بغيرها من الخلائق والتذكير على تناول السماء بالسقف أو السماء شيء منقطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي ذات ابر وتقراله الخليل وفي الكشاف ويجوز ان يراد السماء منقطة به انقلا لا يؤدي الى انفطارها لظمته عليها وتناول البصريون فاسأل به خبيراً على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

وفيه أي في هذا التأويل الذي ادعوه بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسئول عنه
بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيد والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً ان يكون
مجرور الباء مسؤولاً عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً العاشر من المعاني الاربعة عشر الاستعلاء نحو ومن
أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الامامت عليه قائماً فالشاهد
منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله الآية فالباء بمعنى على أي تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار
بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنتم على أخيه من قبل فعدى الفعل المذكور بمعنى في موضعين ونحو واذا
مروا بهم يتغامضون على رأي الاخفش بدليل وانكم لترون عليهم مصحين ووقدمضى البحث عن هذا بما
يقتضى ان تكون الباء في مرواهم للاصاق المجازى وعلى في ترون عليهم للاستعلاء المجازى ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على
لانه امر لا داعي اليه ولا يلزم عليه من التجوز من وجهين ونحو قوله أرب يمول الثعلبان برأسه المهمة فيه للانكار
والباء بمعنى على أي على رأسه بدليل تمام البيت وهو قوله لقد ذل من بالثعلب فعدى الفعل
بعلى وهذا البيت انشده الكسائي ٢٢٠ وجاعة بضم الشاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلب قيل

وهو وهسم فقد رواه أبو
حاتم الرازي الثعلبان بفتح
الثاء واللام وكسر النون
على انه تننية ثعلب
وذكر ان بنى ثعلب كان
لهم صنم يعبدونه فيبتهلهم
ذات يوم اذ قبل ثعلبان
بشتمان فرفع كل منهما
رجله وبال على الصنم
وكان للصنم سادن يقال
له غاوى بن ظالم فقال البيت
ثم كسر الصنم واتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
له ما اسمك فقال غاوى بن
ظالم فقال بل راشد بن

خبراً (قوله وفيه بعد) أي في تأويل البصريون لان المجرور بالباء في الآية هو المسئول عنه
ولا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه (قوله وقدمضى البحث فيه) أي في
كون الباء مع المرو ولا استعلاء لانه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله أرب يمول
الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه * لقد ذل من بالثعلب * روى الكسائي
الثعلبان بضم المثناة واللام والنون وهو ذكر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثناة
واللام وكسر النون تننية ثعلب وروى عن بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان أقبلتا فرفع
كل منهما رجلاً وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى
النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى
الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح في تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم
ذلك الخادم غاوى بن عبد العزى (قوله شرب بماء البحر ثم ترفع) هذا صدر بيت عجزه
* متى لجج خضر لهن نبيج * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الضمير في شرب لهن للصب ومني
بمعنى من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنبيج بنون مفتوحة
وهزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويرى متى حبشيات لهن
نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب التزيف ببردماء المشرح)

عبد الله وفي نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا
اطعمم فجاء ثعلبان فأكل الخبز والزبد ثم بال على رأس الصنم وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأكل الخبز والزبد أراد تننية ثعلب
اه قال الحفاظ بن ناصر خطأ الهروي في تفسيره وصحفي روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذي ذكر من الثعلبان اسم له
معروف لامتنى فأكل الخبز والزبد ثم عض على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث مذكور في مجمع البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه
مشروح في كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين
الذكر والانثى كما قالوا الافعان ذكر الافاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل
هو مفرد أو مثنى الحادي عشر من المعاني الاربعة عشر ثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقبلي ببقاف
مضمومة فثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فباء نسب ووابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب به اعباد الله
المقربون أي يشرب منها وهو قوله بالنصب عطف على المتقدم أي وجعلوا منه قوله يشرب بماء البحر ثم ترفع متى لجج
خضر لهن نبيج يصف الصحائب يقول شرب من ماء البحر ثم ترفع من لجج خضر لهن نبيج أي من سريع مع صوت ونحو قوله
بالنصب أيضا فالثمت فاهما آخذ بقرونها * شرب التزيف ببردماء المشرح * لثم الغم بكسر الثاء المثناة اذ قبله

ورجاء الفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد يشد قول جيل * فأمث فاهما أخذ بقرونها * بالفتح والقرون
 جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والتزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حصى يكون في حصى نعله عن ابن السكيت وأنشد
 بيت جيل هذا وقال في باب الواو والياء والحصى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة أمسكته فتخفر
 عنه الرمل فتستخرجه ومعه في البيت أني قبلتها أمسكها بصل شعرها شار بارقةها شربا مثل شرب السكران من الماء الباردة
 الذي يستخرج من ذلك المكان وقيل ومنه * قوله تعالى * وامسحوا برؤوسكم * أي ببعض رؤوسكم فيمأدى الواجب بادني
 ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه * والظاهر أن الباء فيهن * أي في الامة التي ساقها
 برمت آية الوضوء وغيرها * (للاصاق) وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل لغيره الا ثبت لا سيما وقد أنكر ابن
 جني وجاعة ورود الباء للتبعض وتأولوا ما يوهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي
 غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقرار صحيح نحو
 ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير مختصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا
 هو المردود وكلام ابن جني من الثاني لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الامة مثبت وهو
 ناف وفي الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الباء في الامة المذكورة صلة أي زائدة للتأكيد
 كما في قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أي لا تلقوا أيديكم ٢٢١ واذا كانت مزيدة وجب مسح الكل

هذا عن بيت صدره * فأمث فاهما أخذ بقرونها * والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من
 الشعر وفي الصحاح ثلث فاهما بالكسر اذا قبلتها ورجاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد
 يشد فأمث فاهما أخذ بقرونها بالفتح والتزيف السكران اذا ترف عقله وقيل المحموم الذي
 منع من الماء وقيل الخمر ترف من الماء ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين
 المجهة حصى في حصى والحصى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة
 أمسكته فيخفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعراب الكوز الطويل
 العنق الذي لا اذن له الضيق الفم (قوله فالاصل امسحوا برؤوسكم بالماء) لان الماء منيل للحدث
 عن الرأس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حذفها ان تدخل عليه وهو الرأس
 (قوله كنواح ريش الخ) نواح أصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة والثمة بكسر
 اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاعده بكسر الهمزة والميم جرا الكحل وفي

قال وما قدمناه وان كان
 فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط
 لان فيه الخروج عن
 لعمدة يقيين فكان الاخذ
 به أولى على انان علمنا
 بحقيقة فذلك يوجب
 الاستيعاب أيضا لان
 الماء لا يصاق حقيقة
 وقد الصق المسح بالرأس
 وهو اسم لكلمة لا بعضه

فيقتضي مسح جميع الرأس الى هنا كلامه * وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذف فاقول بان مسح
 يتعدى الى المنزل عنه بنفسه * والرؤوس من ال عن الحدث المقدر قيامه به فإمكان القياس ان يتسلط عليها فعل المسح بدون باء
 * والى المزيل بالباء * وهو هنا الماء الذي مسح الرؤوس به فالقياس ان يتعدى الفعل المذكور اليه بالباء واذا كان كذلك
 * فالاصل امسحوا برؤوسكم بالماء * فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلية على المزيل الى المنزل عنه وحذف المفعول الآخر
 * ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت بالثنتين عصف الاغده * النواحي جمع ناحية ولكنه حذف
 الياء تخفيفا للضرورة والثمة بلام مكسورة فناء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثى والهاء عوض من الياء والجمع لثات
 ولثى والاعده بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهن * امسحوا برؤوسكم * ايها المرأة * فتنضرب الى سعة *
 وهو وصف محمود عند العرب * فكأنك مسحتهم امسحوا بالاعده وقضية هذا انه فسر العصف بالمسح ولم أقف عليه
 * فقلب معمولي مسح * حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاعده وهو الممسوح به وفرد
 بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي ان لا قلب ولكن يقتضي الحذف فقال مسح يتعدى الى مفعول بنفسه
 وهو المنزل عنه والى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا بأيديكم برؤوسكم قلت فجل الرأس هي الآلة
 لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف اليها بل اضيف الى
 اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعية لا يكون الباء مفيدة له بالوضع

وقيل في شرب من ماء البحر أنه ضمن معنى روين في الباء فيه للاستعانة به ويصح ذلك أيضا في شرب من ماء عباد الله ونحوه يريد شرب التزيف ببرد ماء المشرج فيقد في الآية يروي بها عباد الله وفي البيت روى التزيف ببرد الماء وقال الخنثري في شرب من ماء عباد الله المعنى يشرب من البحر كما تقول شربت الماء بالعسل في الباء على هذا الالاصاق أو للمصاحبة الثاني عشر من المعاني الأربعة عشر في القسم وهي أصل حروفه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور خاصة بجواز ذكر الفعل معها نحو قسم بالله لتفعلن وغيرهما من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قومن وهذا أحد تلك الأمور ودخولها على الضمير نحو بك لا تفعلن وغيرهما من الأحرف القسمية انما يجز الظاهر لا الضمير وهذا هو الأمر الثاني واستعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرهما من أحرف القسم لا يستعمل فيه نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستخفا وهذا هو الأمر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت إليك ليلى * قبيل الصبح أو قبالت فاها وزاد به ضمهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانه ما لا يجز ان الألف القسم ونقصه ابن قاسم باللام فانه تستعمل جارة في القسم وغيره الثالث عشر بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الأعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فسادونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فك فيه أوجه أحدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول

مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر بضم التاء ملا وهذا الأخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنت الاضافة لا متناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان للوجوب فتح التاء من قولك الثالث عشر الغاية أي انتهاء

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمصق ولم أفهم فيه (قوله وقيل في شرب من ماء البحر أنه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شرب من في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شرب بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكدة بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم انغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله

ربك هل ضمنت إليك ليلى * قبيل الصبح أو قبالت فاها

(قوله قالوا اجبة في نحو احسن زيدا في قول الجمهور ان الأصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن) قال الرضي وهو قول سيديويه وضمف بان الامر بمعنى الماضي مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتق امرؤ به وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحزم بزيد واشهم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطر دزياتهما في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه امر افظاومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو قوله تعالى وهو قد أحسن بي أي الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف وان فاني بالباء في صاته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا الالاصاق هو الرابع عشر التوكيد وهي الزيادة في فان قلت أنت الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذ كرت قلت انه باعتماد الخبر وهو افظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فانه أخرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم الإشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما جرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة في زياتم في ستة مواضع أحدها الفاعل وزياتم فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن زيدا في قول الجمهور ان الأصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلا لا لفظا ولم يمت بحيث لا يجوز حذفها الامع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب اليان أن تكون المقدما ومن كلام الامام على كرم الله وجهه اعز علي أبا اليقظان ان أرا الضمير بما مجمل لا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثلي احسن بزيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول الفراء وسيأتي تقرير قوله واعلم انه استتضف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتق الله امرؤ فعل خير ايثب عليه والثاني استعمال الفعل بمعنى صار كذا نحو اغدا البعير أي صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل نحو واما اذا قيل بانه امر افظاومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا قال الباء معدية مثلها في امر زبدي وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء
وتبعه الزحشرى وابن خروف فاحسن عندهم أمر لكل أحد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل يصفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول داسعة *
فان وجدت لسانا فاقلاقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقديره بويه وانما لم يتصرف افعلا وان كان المخاطب به
غير مفرد مذكرا لانه جرى مجرى المثل * والغالبة في فاعل كفي * قال ابن قاسم معنى أحسب * في نحو كفي بالله شهيدا وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفي * وفي بعض النسخ لتضمن الفعل * معنى اكتف * كأنك قلت اكتف بالله شهيدا فليس
المجرور فاعلا في المعنى ولا الباء زائدة * وهو * أي ما قاله الزجاج في ذلك ٢٢٣ * من الحسن يمكن * رفيع * ويصح *
قوله انق الله أمر وفعل

خبر ارب عليه أي ليتق
وليقل * فاستعمل
الماضي هنا بمعنى الامر
كافي كفي من كفي بالله شهيدا
على قول الزجاج * بدليل
جزم بيب * ولولا أن
ما سبق عليه في معنى
الامر لم يكن لجزمه وجه
كما أنك لو قلت مخبرا قام
زيد لم يجز أن تقول اكرمه
بالجزم على أنه جواب
وتقول ليقم زيدا كرمه
بالجزم * ويوجب * أي
يوجب المصير إلى ما قاله
الزجاج من أن كفي ضمن
معنى اكتف * قوله
كفي يند بترك التاء *
التي يوثق بها لتأنيث
الفاعل فانه لولا أن الفعل
هنا بمعنى الامر لقيس
كفت يند ولا يقال * فان
احتج * لترك الاتيان
بعلامه التأنيث

وان فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزحشرى وابن خروف الى ان أحسن زيد أمر
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى أن المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل أحسن باحسن زيد وعبارة المصنف هنا صالحة لها (قوله ويصح قوله انق الله
امر وفعل خير ارب عليه أي ليتق وليقل) الظاهر ان الفعل تفسير لفعل خير او بر عليه انه
صفة للذكورة قبله ويتنوع في الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا
كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على انق كما ذكره
كذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية كافي بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس
صفة للذكورة قبله وانما هو مسند إلى المصنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضممار
القول ويجوز في الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجب قوله كفي يند بترك التاء) أي يوجب
ما قاله الزجاج من أن كفي متضمن معنى اكتف ترك تأنيث كفي اذا كان المجرور بالباء مؤنثا
حقيقيا كما لا يوثق اكتف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل
فهو محجوز لا موجب) احتج بضم المثناة الفوقية مبنى للفعل يعنى فان قيل ترك التأنيث في
كفي يند للفاصل لا لتضمن كفي معنى اكتف أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لا جـل
الفاصل غير واجب وتركه من كفي يند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفي يند للفاصل
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا
يعلمها او قوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكامها بتأنيث الفعل فيه * مامع الفاصل (قوله فان
عورض بقولك احسن يند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعني فان قيل ما استدلت به على ان
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن يند
فانه يجب ترك التأنيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب باننا
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من احسن يند الفاصل وانما هو لان صبغة الامر لا تقبل التاء
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفي الشرح
تقرر المارضة ان يقال ما ادعيتوه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب معارض
بقولك احسن يند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت ان الفاصل قد

* بالفاصل * أي بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة * فهو محجوز لا موجب بدليل * وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة *
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفي يند اذا التأنيث فيه ممنوع
والفاصل لا يمنع * فان عورض * هذا الذي رد دنا به من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب * قوله احسن يند * فان
احسن بمعنى احسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض
الصور فليكن كفي يند من هذا القيل * فالتاء * التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل * لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناه الخبر * فلذلك امتنع التأنيث في احسن يند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كفي يند فان الفعل فيه ماض فلا مانع
من لحاقه باللامه ولو كان معناه الخبر

وقال ابن السراج الفاعل في نحو وكفى بالله شهيد البس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الاكتفاء في قولك كفى ضمير يعود الى الاكتفاء المفهوم من المقام في وجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر في قوله كذا قال غير المصنف قات وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو في أي تعلق الجار بضمير المصدر في قول الفارسي والرماني أجازا ضروري يزيد حسن وهو دعمر وقبح واستدلا على ذلك بقول زهير وما للحرب الا ما علمتم ودقم وما هو عن ابالحديث المرحم وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره في نظر الى ان الضمير هو مفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضمير بك زيد احسن وهو عمر اقبج وضمير بك عمر اولم أنف لذا على شاهد في موضع جهوز البصر بين اعماله مطلقا أي سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضمف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجود هاتفه فيشبهه الفعل حينئذ و زوال حروفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل في قوله أي قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى ترادفيه الباء غالبا ومن مجي فاعل كفى هذه في نحو وكفى بالله شهيدا مجردا عن الباء قول صحيح بالسين والحاء المهملتين و كانه تصغير ترخيم وهو الاسود في كفى الشيب والاسلام لامرناهما في وكان الجارى على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرضه ولذلك عبر بقالوا في وجه ذلك أي تجريد فاعل كفى في قول صحيح من الباء في ما اخبرناه من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لتكون كفى بمعنى اکتف به أي ان صحيم لم يستعمل كفى بمعنى اکتف وانما استعملها

بمعناها الاصلية متضمنة
لمعنى اکتف فلذلك لم تدخل
الباء على الفاعل ولا تزداد
الباء في فاعل كفى الذي
بمعنى أجزأ وأغنى وكان
هذا هو معناها الاصلية
قبل الضمير فهي في بيت
صحيم مستعملة بهذا
المعنى أي أجزأ الشيب
ولا التي أي ولا تزداد
الباء ايضا في فاعل كفى
التي بمعنى وفي أي

يوجب ترك التأنيت في بعض الصور فلا يمكن كفى به من هـ هذا القليل اه وأقول المعارضة
مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقرير الشارح
اللهـم الا ان نحمل المعارضة على معناها اللغوية دون الاصطلاح الجدل (قوله وقال ابن
السراج الفاعل ضمير الاكتفاء ووجه قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن
السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس الميرد وغيره وأخذ عنه
السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك
لجواز كون الجار متعلقا محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه
ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان
تكون الباء للحال (قوله صحيح) هو بمهملتين تصغيرا صحيم بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا
امالسهو عن شرط الزيادة) أي اسهو عن لم ينته عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه
لا ضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلقة

المذكورة

منع في الاولى وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى في متعدية لواحد كقوله
قليل منك يكفيني ولكن قليل لا يقال له قليل أي قليل منك يجزيني ويعينني والثانية وهي التي بمعنى وفي
في متعدية لاثنين كما ان وفي كذلك تقول وقته الشراى منعه اباه كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقوله
تعالى فسيكفيكمهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى تغلا غرابك منهم *
ودهر لان أمسبت من أهله أهل أي أجزأ تغلا غرابا كونك منهم أغناهم ذلك ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا أي
الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه اما السهو عن شرط الزيادة في الباء في فاعل كفى وهذا يقتضي انه لا ترادفيه الا اذا كان
قاصرا وفيه نظروا ظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل
كفى أو لجمعاهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وتل رط الممدوح أي
قومه وقبيلته وهو مبطن من طي في بيا مشددة مكسورة بعد الطاء المهمة المفتوحة وهزة في الآخر وصرفه للضرورة
اذ فيه العدل والعلمية كعمر مر في واذ يصح ان يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلقة المذكورة ويحتمل تعلقه محذوف أي وهو
ممنوع من الصرف وفي المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وبنو ثعلب بطن وليس به مدلول اذ لو كان كذلك لم يصرف
ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفته له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل في لافيه من معنى الوصفية
في جوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها على تقدير رفعه ان يكون مبتدأ حذف خبره أي دهر مستحق

لكونك من أهله **في** يفخر بك ويصح الابتداء بالذكر **في** لقربه من المعرفة بسبب تخصصه **في** دلالة قد وصف بأهل **في** فهو تحو له بعد مؤمن **في** من شرك **في** والثاني كونه معطوفاً على فاعل كفي **في** بان الباء زائدة في الفاعل **في** أي أنهم فخرُوا بكونه منهم فخرُوا بزمانه انضاراً بآبائه **في** أي حسناً وورثتها **في** وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تجر به بعد ان ترفع فخر على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحيدة نذير الدهر بالعطف **في** على مجرور الباء **في** ويقدراً أهل خبر الموحذوف **في** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **في** وزعم **في** أبو العلاء **في** المعري **في** بتشديد الياء نسبة إلى المعرفة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهي بلدين جاء وحلب من أرض الشام ويقال لها معرة النعمان **في** ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلب أي وكفي دهر أهو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه **في** أي ان الشاعر **في** عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلب والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوباً بواو فاعل وهاهنا دهر او ان ومعمولاً هو ما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى **في** وهذا

لا يتمشى على قول البصريين فاطمة ولا الاكثريين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل **في** وزعم الربيع **في** بفتح الباء **في** أن النصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها **في** والتقدير وكفي ثعلب فخر ان دهر أهل لكونك من أهله **في** ولا معنى للبيت على تقديره **في** كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لذلك الدهر ولا شك انه من ثعلب فخر للقبيلة من حيث ان واحداً منها تشرف الدهر بان أصبح أهلاً لوجوده فيه فتأله

المذكورة وكونها متعلقة بحذف أي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو ثعلب بطن وليس بعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أي أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخرُوا بزمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر او هو ليس كذلك فالاولى ان يقول أي أنهم **في** هم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه (قوله وشرحه) أي شرح ما زعمه المعري وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف عائذ على المعري والفاعل مجرور عطف على المفعول ومنصوباً بمفعول عطف وان ومعمولاً هو ما عطف على دهر وكلاهما نفسير لمنصوباً بواو فاعل الاول والثاني الثاني أو ان هذه مع معموليه او ما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها (قوله وزعم الربيع) هو على ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربيع بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعه (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لهذا الدهر ولا شك انه من ثعلب فخر للقبيلة من حيث ان واحداً منها تشرف الدهر بان أصبح أهلاً لوجوده فيه (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل والابون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل (قوله مهـ مالى الليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيدكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهـ ما وبذ كر نفسه به (قوله ابن الضائع) بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

٢٩ نى ل **في** والضرورة **في** أي وزيادة الباء التي هي الضرورة **في** كقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بالاقف لبون بن زياد **في** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل والابون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **في** وقوله مهـ مالى الليلة مهمالية * أودى بن علي وسرباليه **في** وهـ ذابيت واحد من السريع مقفي من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثاني المائل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلوق مستهم محمول وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **في** وقال ابن الضائع **في** بالضاد المعجمة والعين المهملة **في** في الاول ان الباء متعلقة بتنمى **في** وهو بفتح حرف المضارعة من غيت الحديث اذا أسندته ورفعته **في** وان فاعل يأتى مضمراً والمسئلة من باب الاعمال **في** ويعرف بيباب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا عملت الثاني وكان الاول يطالب العمل على جهة الفاعلية فانك تضرع الفاعل في الاول والكوفيون يمنعون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضرره

مؤخره منفصلا كما يحى في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني اعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعنى احتمال زيادة الباء أوجه اذا انباء من شأنها ان تسمى بهذا وبغيره وقال ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية لا زائدة كما تقول ذهب بنى على فجعل أودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فعناء هلاك على ما صرح به اللغويون ومافله ابن الحاجب محتمل ولم يتعرض لشرح الفاعل ما هو وهو لا ذكر على ما يعود ذلك الفاعل إذا قدر ضمير اى أودى ويصح أن يكون التقدير أودى هو وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيده (أى مودى) فالضمير راجع الى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذى قام هو به أى ذهب ذاهب كاجاء في الحديث لا يرنى الزانى حين يرنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أى ولا يشرب هو أى الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزانى فيتمتع الوعيد بن جمع بين وصفى الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في شرب الى الزانى بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان (والثاني مما تزد فيه الباء المفعول وزادتها معه غير مقبوضة مع كثرتها انص عليه ابن قاسم في الجنى الدانى وأهل المصنف التنبيه على ذلك ونحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ونحو وهو هزى اليك بجذع النخلة ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أى لن ينصر الله رسوله فى الدنيا والآخرة فلم يمد بسبب أى حبل الى السماء أى سماء بيته ثم لم يقطع أى ليحقق به وسعى الاختناق قطعاً لان الخنثى يقطع نفسه بحبس مجاريه فلم ينظر هل يذهب كيداً ما يغيب أى فليصور فى نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذى يغيبه ونحو ومن يرد فيه أى فى المسجد الحرام ٢٢٦ وبالحداد بظلم والحداد الدول عن القصد فالتقدير فى هذه الآيات

ولا تلقوا بأيديكم وهزى اليك جذع النخلة فلم يمد سبباً ومن يرد فيه الحداد ونحو ففقطق مسحاً بالسوق أى مسح السوق مسحاً وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء فى آية الوضوء ويجوز ان تكون صفة للمسح أى مسحوا افعالاً بالسوق فالباء على هذا غير زائدة

يعنى من باب التنازع وذلك أيضاً على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاء لا والثاني مفعولاً وأعمل الثاني بضمير الفاعل فى الاول وأما الكوفيون فالكسائي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والقراء يقول باضماره منفصلاً مؤخره والباقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف وزجوا بالفرج) قبله نحن بنوضبة أصحاب الفلج وضبة هو أدم تخمين مر والفلج الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفى الشرح فيجتمل أن يكون الشاعر فصحاً اتبعاً الفتحه الفاء للضرورة (قوله سود المحاجر لا يقران بالسور) وهذا مجزئ صدره * هن الحرائر لربات أخوة * وقد تقدم الكلام عليه فى

تكون صفة للمسح أى مسحوا افعالاً بالسوق فالباء على هذا غير زائدة

نحو قوله نحن بنوضبة أصحاب الفلج * نضرب بالسيف وزجوا بالفرج وضبة علم على رجل وهو ابن أدم تخمين مر والظاهر ان المراد بالفلج فى البيت الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيجتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحه الفاء للضرورة (الشاهد فى الباء الثانية) وهى الجارة للفرج اذ المعنى وزجوا بالفرج فاما الاولى وهى الداخلة على السيف فلا استعانة بمثلها فى كذب بالقلم ونحو قوله * تلك الحرائر لربات أخوة * سود المحاجر لا يقران بالسور * الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات فى البيت قبل هذا يامه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على خالاتها الاخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهى الكريمة وضد الامة والاخرة جمع خمار بكسر الخاء المجهمة وهو ما تستربه المرأة رأسها وفى القاموس وكل ما ستر شيئاً فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يمد دمن النقباب والسور جمع سورة قال صاحب الكشف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التى أقلها ثلاث آيات وهذا تفسير لسورة القرآن والا فالسورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قبل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة الاسماء باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكرسي لانه مجرد اضافة لاسمية وتلقب وقوله التى أقلها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد فى التعريف اذ لا يصدق على شئ من السور انها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا فى حاشية التفات رافى وقول الشاعر لا يقران صفة ثانية لربات أخوة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كرىمات فى العرب لا من نساتهن البدويات

في المتاني كفي بحسبى نحو لاني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم تترني * فزاد الباء في مفعول كفي المتعدية الى واحد والحوال
 بضم النون والحاء المهملة الهزال واقي بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً الى
 ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر تقول انار رجل قت وأنار رجل قام * الثالث *
 من محال زيادة الباء في المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهم * وانما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة
 الباء في المبتدأ والافلو مثل بالمعرف نحو بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما
 يقول غيره * وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا * اذا المعنى خرجت فاذا بزيد وكيف أنت اذا كان كذا * ومنه عند
 سيبويه * قوله تعالى فستبصرون * بيايكم المفتون * أي بيايكم المجنون لانه فتى أي محن بالجنون * وقال ابو الحسن *
 الاخفش * بيايكم متعلق باسمه متقار ومخبر به عن المفتون * فليست الباء فيه كما قال سيبويه * ثم اختلف * على قول
 الاخفش * بيايكم المتقون مصدر بمعنى الفتنة * وبجي عصيفة مفعول المصدر لم يثبت سيبويه وأثبتته غيره مع الاعتراف
 بقلته كالمسور بمعنى اليسر والممسور بمعنى العسر والمجود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول
 بمعنى العقل * وقيل الباء ظرفية * والمفتون اسم مفعول لا مصدر * أي في أي طائفة منكم المفتون * وقضية هذا ان الباء على
 القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدر اجعني الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للاصاق على ذلك القول

فتأمل * تنبيه من الغريب
 انما زيدت فيما أصله المبتدأ
 وهو اسم ليس بشرط أن
 يتأخر الى موضع الخبر *
 وكان السر في ذلك انه
 حينئذ يكتسب شبه بالخبر
 من حيث الصورة بسبب
 حاله في محله فيجسر ذلك
 على زيادة الباء فيه كما تراد
 في الخبر * كقراءة بعضهم
 ليس البر بان تولوا نصب
 البر وقوله
 أليس عجيباً بان الفتى *

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظران المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام
 وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار
 الباء والمضاف اه * وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر
 عكس ما قيل في نهر جاران جارياً وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفي بحسبى نحو لاني) *
 في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسنداً الى ضمير
 الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر تقول انار رجل قت
 وأنار رجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من نحو ليس زيد بنعائم) في الشرح
 لومثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جرباً على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت
 وأقول انما لم يثبت له لانه لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة لا تنكر أرى النفي ونفي
 النفي اثبات (قوله ومنه كها بشئ يستطاع) هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها *
 وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاك علق * نفيس لا يعار ولا يباع
 وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاك

يصاب ببعض الذي في يديه * الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالماء الشباب * والرابع * من مواضع يفتح
 الزيادة * الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل
 الناصخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجازهم اذا جشع القوم أعجل * قال ابن قاسم وظاهر كلام
 بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه * بنحو ليس زيد بنعائم * ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جرباً على عادته في
 عدم العدول عن الآيات * وما الله بغافل * والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام
 * بنحو * قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل * الباء * على الظرفية * وحملها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي
 وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله * وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمن فتيلاً عن سواد بن قارب
 والفتيل ما في شق النواة وما قلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان
 فتيلاً أو ما أغنى غداً حقيراً فكيف يغني غناء متفعلاً به * وموجب فيتوقف على السماع وهو * أي القول بزيادة فيه موقوفة
 على السماع * قول الاخفش ومن تابعه * والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلاً ولا يثبتون سماعه
 * وجمعوا * أي الاخفش ومتابعوه * منه * أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
 وقول الجاهلي * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * * ومنه كها بشئ يستطاع * والظاهر ان الواحالية ودوالحال اما
 فاعل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

هو الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر **وقد صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جعل الاعتراف بأن الظاهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أي للذين أحسنوا وزيادة للذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين ورجحه بأن الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة بالجزء او يكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياريه تعارض **وقوله** تعلق بمثلها بالمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع **وأجاز ابن جني** الوجهين فقال هي زائدة والمعنى ومنعكها بشئ يستطاع أي أمر مطاق غير باهظ أي فله عنه ولا تعلق فكرك بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعارضة لك أو فداء تقديمها به منك فيكون المعنى قريبا من الاول لأنه أليين جانباً منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بنفس استطاع أي استطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه **وقال ابن مالك** في بحسبه كزيدان زيدان مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك منكرة **فيمكن** خبر لذلك المبتدأ فقال بزيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجاز الوفا فقلت بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر **الخامس** من أما كن الزيادة ٢٢٩ **الحال** المنفي عام لها **وهذا** التقيد**

يظهر أن في اعتباره خلافا
فقد وقع في البحر لابي
حيان ما معناه انه لو قيل
في قوله تعالى والله يرزق
من يشاء بغير حساب انه
يجوز كون الجار والمجرور
راجعا للفعل أو الفاعل
أو المفعول والتقدير اما
رزقا غير ذي حساب أو
يرزق غير محاسب للرزق
أو يرزق من يشاء غير
محاسب ذلك المرزوق
اه وعليه فالباء زائدة في
الحال وصاحبها مختلف اما
على الاول فهو ضمير للرزق
وأما على الاخيرين هو ضمير

بفتح الملهمة في أوله و كسر الموحدة في آخره اسم فرس والعلق بكسر العين الملهمة
الشئ النفيس **(قوله** والاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعني ان هذا أولى من
كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على
الجملة الاعترافية حيث قال والظاهر ان الباء متعلقة بالجزء او ان الذين الثانية معطوفة
على الذين الاولى و جزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عاملين
عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار
محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعترافية
هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض
بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير
جزاء سيئة مبتدأ يكون الاول تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا
الامر المقدر فينتهي التعارض **(قوله** بشئ ما) الاول ان لا يأتي بكلمة ما لانها مترادفة مع كلمة شئ
للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان الخطاب ملك الاترى انه حياء بجهة
الملوك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ **(قوله** فارجعت بخاتبة
ركاب الخ) في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها **(قوله**
فما نبعثت بمزود ولا وكل) هذا مجزى بيت صدره * كئن دعيت الى بأساء داهية * وكان بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على أن هذا القائل لا يشترط النفي واضعفه الاول لاشتماله على ما شتم عليه الاخران
من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطابق والتقدير يرزقه أي الرزق وعلى تقدير مضاف أي غير ذي حساب وقد يقال وعلى
الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة ففي الاول ثلاثة لا اثنين ولا واحد رجعنا الى كلام المصنف قال
في حواشيه على التسهيل وانما جازر الحال بالباء الزائدة من حيث هي خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط
لزيادة في الخبر وانما كان الجرح قبل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه **وقوله** فارجعت بخاتبة ركاب * حكيم
ابن المسيب منتهاهم الخبيثة حرمان المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا
في الصحاح واعرفهم ضبطوا والدمعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها أو ما والدا حكيم هذا فلا تحقق ضبطه ومعنى
البيت ان الركاب التي منتهاهم هذا الرجل لم ترجع خاتبة بل رجعت بالظفر بالقصود ونيل المطلوب **وقوله**
كان دعيت الى بأساء داهية * **وقوله** فانبعثت بمزود ولا وكل **كان** بمعنى كم وستأتي في حرفها أو بأساء الشدة قال الاخفش
مبنى على فعلا وليس له أفعل لانه اسم كايحيى أفعل في الاسماء ليس معه فعلا نحو أجدومعنى داهية آتية على بغتة وانبعثت
أسرعت والمزود المدعور والخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره الى غيره **وقد** ذكر ذلك ابن مالك وخالفه

أبو حيان وخرج البيهقي على أن التقدير في ما رجعت في حاجة غائبة. فالباء لا لصاق أو المصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجوع من اخوات كان فالباة زائدة في الخبر على حذف أكن بأجلهم وهو شخص من ذوي أي مذعور ويريد بالزود نفسه على حذفهم رأيت به أسدا فيكون من التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه والباء حينئذ للباسه والمصاحبة كما في قوله وشوهاة تعدوني الى صارخ الوغي * يستلهم مثل الفنيق المرحل أي فرس قبيح لسمعة أشد اقه كذا في شرح التلخيص للتقنازي وقال ابن السبكي الشوهاة صفة محمودة في الفرس ويقال يراد به سمعة أشد اقه وتوسع وصارخ الوغي المستغيث في الحرب والفنيق الفعل الذي لا يؤدي ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدوني هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها وهو هذا التخريج الذي ذكره أبو حيان في ظاهر البيت الاول وقد عرفت ما عليه من حيث ان حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع ان المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه بدون الثاني لان صفات الدم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينفذ أصلا وبني ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفى مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الدم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه الثاني مثل ما جئت راكبا فيرجع النفي ٢٣٠ الى القيد فقط ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت

غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخر وأعلمها صما وعميانا انه نفي للصمم والعمى وثبات للخروج هذا هو الاكثر وقد قصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الأمرين فيكون قولك ما جئت راكبا معني لا محي ولا ركوب وهو هذا قيل في وماربك بظلام في العبيد

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والبأساء الشدة والداهمة الاتية بغتة وايغتت أسرعت والمزود بزاي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل يفختين العاخر الذي بكل أمره الى غيره (قوله لان صفات الدم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينفذ أصلا) صفات لدم هنا هي المزود والوكل المبالغة فيها هنا من جهة التجريد الذي هو حذف قولهم رأيت منه أسدا وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفى مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في نفيت العائد على الصفات (قوله وليس بذى سيف وليس بنبال) هذا عجز بيت صدره * وليس بذى رمح فيطعنني به وفي الصحاح طعنه بالرمح وطمع في السن يطعن بالضم (قوله اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكدا ولا بالمفصل) اذ لولا لا اتبس التأكيذ بالفاعل فيما وقع تأكيذ المستكن كقولك

هو ان فعلا هذا ليس للمبالغة لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما هو للتبكي كقوله أي قول امرئ القيس وهو ليست بذى رمح وليست بنبال أي بذى نبل فتخرج الآية عليه أي وماربك بذى ظلم فينتفي الظلم رأسا ولا يقال لقيت منه أسدا أو بجرا أو نحو ذلك الا عند قصه المبالغة في الوصف بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا والكرم في قولك رأيت منه بجرا والسادس من محال زيادة الباء التأكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه ولم يحكوا خلافا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملح للحريري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك ويجعل منه بعضهم والمطلقات يتربص بأنفسهم ثلاثة قروء وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكدا ولا بالنفصل نحو قمت أنتم أنفسكم وليس حقه ذلك على التعمين بل حقه أحد أمرين اما التأكيذ واما الغسل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما كتفى بلا الزائدة في العطف نحو ما قمت ولا زيد ولان التأكيذ هنا ضائع اذا المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة اذ قد يذهب الوهم الى ان زار غلامه مثلا لا هو نفسه فاذا كد مثل هذا بالنفس كان للتأكيذ فائدة وهو رفع ذلك الامر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل ان يمنع عدم ذهاب الوهم الى ان المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية ان الزوج اذا طلق الاربعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أخته لم يجز له ان يتزوجها حتى تنقضي عدة الاخوة المطابقة

فقد أمر الزوج المطلق ان يترخص زمن العدة فلم لا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرفع بذكر الانفس **و** وانما ذكر الله تعالى **و** الانفس هنا زيادة البعث على التبرص لا شمار به بما يستمكن منه **و** أي يستكبر عنه **و** من طموح أنفسهن الى الراجح أي تطلعها في ارتفاع من قولك طمع بصره الى كذا أي ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري فانه قال في ذكر الانفس ثم يبع لمن على التبرص وزيادة بعث لان فيه ما يستمكن منه فيحملهن على ان يترخصن وذلك ان أنفس النساء طوامح الى الراجح فأمرن ان يقمن أنفسهن ويغلبن على الطموح ويحبرن على التبرص **و** تنبيهه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف آخر **و** فهو عندهم أمام مؤول تأويله لا يقبله اللفظ كما قيل في **و** قوله تعالى **و** لا صلبكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على **و** كما يقوله جماعة **و** ولو لم يكن شبه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء **و** فأتى بني على طريق الاستعارة التبعية وفي الكشف شبه تمكّن المصلوب في الجذع ٢٣١ يمكن الشيء الموعى في وعابه

فذلك قيل في جذوع النخل **و** وانما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معني روين **و** فعذاه بالباء كما بعدى روى به **و** واحسن في **و** في قوله تعالى **و** وقد أحسن بي معنى لطف **و** لحي بالباء كما تجي في قولك لطف بي **و** وانما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى **و** حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمن **و** وهذا الأخير **و** وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى **و** وهو محمل الباب كماه عند الكوفيين وبعض المتأخرين

﴿بجل﴾

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله ويقال على الاول بجلني وهو نادر) في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون ولا يعملون ذلك شاذ **و** وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة في قوله وهذا الأخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافي آخر الكلام أوله **و** ومذهبهم أقل تعسف **و** وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون امام ذكر كوراقيب كلامه على الى في حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض وامام ذكر كوراقيب الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة هذا الذي تقضيه صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب **﴿بجل﴾** **﴿بجل﴾** على وجهين **و** وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله **﴿بجل﴾** حرف بمعنى نعم واسم **﴿بجل﴾** خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **﴿بجل﴾** أي **﴿بجل﴾** التي هي اسم **﴿بجل﴾** على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب **﴿بجل﴾** والكلام في اعراب هذا كالمقدم **﴿بجل﴾** ويقال على الاول **﴿بجل﴾** وهو كون اسم فعل بمعنى يكفي **﴿بجل﴾** بلحاق نون الوقاية **﴿بجل﴾** وهو نادر **﴿بجل﴾** نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامر ان الا أن ترك النون أعرف من اثباتها فندور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن قاسم في الجني الداني وأما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية معياء المتكلم فيقال بجلني

﴿بل﴾ ﴿حرف اضرب﴾

واجبة لانادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جازا لامران الا ان ترك النون أعرف من اثباتهم افندور
بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى في حسب لا بمعنى يكفي قال ابن أم قاسم في الجني الداني اما
بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعمل بمعنى يكفي فتحققها نون الوقاية مع باء
المتكامل فيقال بجاني والثاني ان تكون اسماء بمعنى في حسب فتكون الياء المتصلة بهم المحرورة
الموضع ولا تحققها نون الوقاية وذكر وانما تحققها قليل لا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر
انما يرجع الى اسم استعمال بجل اسم فعمل قلت لانسلم ان اسم استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل
ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعمل
اه ما في الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند
قوله اسم فعمل فهي مناقشة سهلة على اننا لانسلم ان موقع ايراده هذا الحكم انما هو عند
قوله اسم فعمل بل موضعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول
من قوله ويقال على الاول والجملة في محمل نصب على الحال أي يقال على الاول حال كونه نادرا
بجاني فيكون بجاني بمعنى يكفي نادر أيضا لكن لا من حيث حقوق نون الوقاية به لان حقوقها
باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما لحقته هنا نادر اذا الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر
شاهد لجاني بمعنى يكفي كانه قال وانما اذ كر شاهد الجاني بمعنى يكفي كما ذكرت شاهدا
الجاني بمعنى حسي لان بجل بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف
بكلام مصرى له في بعض كتبه ياولي من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح
بجل بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفي ولو لانه نادر لذكره

❖ (J) ❖

(قوله ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انه لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه) في اشرح

ظاهر وهو ما الانتقال من غرض الى آخر مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول المنتقل عنه وهو وهم ابن محجل
مالك اذ عزم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه وهو محجل كلامه هذا اعلى انها لا تقع بيقين في القرآن
الا للتنبيه على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتيفك الا بتبين الشريقتين اذ ليس الاضراب على وجهه الا بطل
متعين في شيء منها الاحتمال ان يكون الاضراب فيه - ما عن القول لاعتنا القول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدد ذلك
منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطل بوجه فيكون الاضراب فيه - ما لمجرد الانتقال من امر الى استئناف امر آخر وهو مثاله
قد افلح من تركه وذكر اسم ربه فله الى بل تؤثر في الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل نلوهم
في غمرة من هذا فالاضراب فيها لمجرد الانتقال من غير ابطال وهو في أي بل في ذلك كله حيث تليها جملة وتكون
هي لا بطل أو لمجرد الانتقال في حرف ابتداء لعا طعة على الصحيح وظاهر كلام ابن مالك انها عا طعة وصرح به ولده بدر الدين
في شرح الانية وكذا صاحب رصف الماني فيما نقله ابن قاسم وهو من دخولها على الجملة قوله

* بل بدملء الفجاج فتمه في الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما فتمه فيتمه أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي كأنها الاسدي عرينهم * ونحن كالليل جاش في فتمه العرين المحل الذي يأوي اليه الاسد وكذا العرينة قال الجوهرى وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر اذا زخا وجاشت القدر اذا غلت والقمم السوداء قال ابن جني ينبغي أن يكون اراد في قنامه حذف الالف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال وكأ قال الآخر ٢٣٣ * مثل النقي ابده ضرب من الظال *

يريد الظلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعالا كثر من وزمان وقال الامام المرزوقي والقتام والقمم والقممة تجي في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فتبيل فتم بفتح فتما وقتا ما ذكر بعضهم انه اراد انقام وحذف الالف كما قال

* ألا لا بارك الله في سهيل * ومصدرا كان على فعل الفعل في الاكثر فلا أدري لم أنكوه حتى اعتذروا بذكره في اذا التقدير في الجمله في البيت المذكور أي لان التقدير في بديل رب بدم موصوف بهذا الوصف قطعه في فبلا مجرور برب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بديل في وروهم بعضهم فرعم انها تستعمل جارة في عزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجمر بعدل لا بها وقال الرضي

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بين في تنزيل القرآن الا للتنبية على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توهمه بتبيلك الايتين الشريقتين اذ ليس الاضرب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال أن يكون الاضرب فيهما عن القول لاعن القول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيهما مجرد الانتقال من امر الى استئناف امر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم في شرح الالفية وسبقه هما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الايتين وقع الاضرب فيهما عن جملة القول لاعن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يطلها الاضرب وانما أفاد الاضرب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل بدملء الفجاج فتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن الجراح عجزه * لا يشترى كتانه وجهه رمه * والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقمم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القمم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالسكان هنا الشرباب وفي القاموس جهرم كجعفر بدم بفسار من والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من السكان اه (قوله وروهم بعضهم فرعم انها تستعمل جارة) وجهه هو ان الجمر برب المقدرة بعدل لا يبل حتى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكموا الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوب بحكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمر وغلط يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً عن عمده أو سهو لسان (قوله وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطى ان عدم محيى زيد في قولك ما جاء في زيد بل عمر ومتحقق كما كان كذلك في ما جاء في زيد لكن عمر وبالتفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاء في زيد بل عمر ويحتمل اثبات المحيى لعمر ومع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو ان ظاهر ان الاضرب أيضا ومعنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاء في زيد بل عمر وأفادت بيل ان الحكم على زيد بعدم المحيى كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمحيى في جاء في زيد بل عمر واحتمل أن يكون محييا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعدها) قال الرضي وأما حكم

بعدهما في وان تلاهما مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمر أو إيجاب في أي أو خبر موجب في كاضر ب زيد بل عمر أو قام زيد بل عمر في على طريق النشر المطابق للفتى في الترتيب في فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء في زيد في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضر به والاخبار بقيامه في واثبات الحكم لما بعدها في فعمرو في ذلك المثالين هو المأمور بضر به والخبر بقيامه في وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمر

ولا يقيم زيد بل عمرو في المثال الاول قررت في القيام لزيد وثبتت القيام لعمرو وفي المثال الثاني قررت النفي عن ضرب زيد وثبتت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه في قولك ما جاءني زيد بل عمرو وأفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون نافذة معنى النفي والنفي الى ما بعدهما هذا مع موافقتهم للجمهور فيما تقدم فالامر ان جاز ان عندهما على ما صرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجني الذي قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوزه مخالف لاستعمال العرب

وهو على قولهما يتأتى التفرغ فيصيح ما زيد قائم بل قاعد بالانصب عطف على الخبر والايجاب لانها انتقلت معنى النفي الى ما بعدها وهو بل قاعد بالرفع على انها جعلت ضد النفي لما بعدهما فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن ما لا تعمل عند انتقاض النفي فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجمله بعدها ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتساووا مفرد فتكون عاطفة فتأمل به ويختلف المعنى إذا القعود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني وهو منع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي نحو ما قام زيد بل عمرو وشبهه نحو لا يقيم بكر بل خالد

ما بعد بل الاثنية بعد النفي أو النفي فعند الجمهور انه مثبت فعمر وجاءك من قولك ما جاء زيد بل عمرو وكذلك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للمحكم أنه لا يجوز الانصب في ما زيد قائم بل قاعد (قوله وعلى قولهما فيصيح ما زيد قائم بل قاعد) وذلك ان ما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيًا بعد النفي فيصيح عمل ما فيه (قوله ويختلف المعنى) يعني بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع الانصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيد بل اياك) هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بل لكن بعد الموجب جملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب) يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدهما بل لتوكيد الاضراب بان ينفى بها الايجاب الذي قبلها ويصيرها قطعيا في النفي بعد ضرورة بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيد الابل عمر افعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لا بل عمرو نفيت بالقيام عن زيد وثبتت لعمرو ولو لم تجزى بالان كان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد الابل عمر أي لا تضرب زيد بل اضرب عمر اولولا المذكورة لا تخفى أن يكون أمر بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكرنا من ان يثبت بل في تأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروطا للعاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمل اه ما في الشرح وأقول بما قررناه كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها تذكر لا للعطف ونفي ما بعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا للعاطفة وكلام الرضي (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيموبة

وقال هشام محال ضربت زيد بل اياك اه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قننه ان قصد بذلك بل الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل ما منعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الآخر فتأمل به وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أفول بل أظن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيموبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عزمانه مثل النجوم واقفا * لولم يكن للثاقبات أفول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكا * لو كان طلق المحيا عطر الذهب والذهب لولم يخن والشمس لو نظمت * والليث لولم يصعد والبحر لو عذبا

ولو توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي في مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وتكون لامه زائدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيد لابل عمرو اعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لابل عمرو ونفيت بلا القيام عن زيد وأثبت له عمرو ولو لم تجز بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمرو أى لا تضرب زيد لابل اضرب عمرا ولو لا لامه كورة لاحتمل أن يكون أمرا يضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أتي بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها واياست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لازائدة فهو معارض لما هنا فأماله ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله بلام العلة وما هو ترك لابل زائد شغفا * هجرو بعد تراخي لا الى أجل وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والعين المجتئتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا خرق شغاف قلبه حتى وصل الى القواد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها اسنان القاب والشغف بالعين المهملة أيضا

(بلى)

حرف جواب أصلى الالف وهذا هو الظاهر وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو وبعض هؤلاء القائلين بزيادة الالف يقولون انما اللتانيت أى تانيث الكلمة كالتاء في ربت وعت بدليل امالتها كما لاء ألف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعتى لم تمل ويختص ما ياء المضارعة الضمية على انه ٢٣٥ مسند لضمير يعود على قوله

حرف جواب والجملة

صفة له أو على بلى بناء

على تذكيره باعتبار اللفظ

والجملة خبر ثان واما بالتاء

الفوقية على انه مسند

لضمير بلى بناء التانيث

(بلى)

(قوله وبعض هؤلاء يقول انما اللتانيت) يعنى تانيث الكلمة كالتاء في ربت وعت لانها أميئت ولولم تكن للتانيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعتى وتلك لامال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكاً بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا

باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان بالنفي فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكاً بقوله وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا أى ليعبدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انخو زعم الذين كفروا ان لم يبعثوا قل بلى فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى اتبع من تصريحا بأفادته بلى من ابطال النفي المتقدم أم كان مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان ذلك الاستفهام نحو أن يقول قائل ليس زيد بقائم فتقول أنت في جوابه بلى أى هو قائم أو توخيها نحو قوله تعالى أم يحسبون اننا لنسمع سرهم ونجواهم بلى أى بلى نسمع ذلك فابطالت النفي الذى تعلق به الحسبان الموبج عليه ونحو قوله تعالى أم يحسب الانسان أى الكافر المنكر البعث أن ان نجتمع عظامه بلى أى بلى نجتمعها أو تقرير بانحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى أى بل أنا نذير أو نحو أو ألسنت بربكم قالوا بلى أى بلى أنت ربنا أو أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم اكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمعبر بنفى أو ايجاب والواقع في الآية نفي فلا واجب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا وهو كفر والعباد بالله ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فكانه قال بلى لك على ألف فهو اقرار بالالف فتلزمه ولو قال نعم لم تلزمه اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهو هذا ليس اقرارا بثبوت الالف عليه فلا تلزمه وقال آخرون تلزمه الالف فهو ما في أى في صورتين المذكور في احدهما بلى وفي الأخرى نعم ويجوز انى ذلك على مقتضى العرف الجارى عندهم في ذلك لا اللغة والافار بمبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب أليس لي عليك ألف لزمناه

بالألف تغليبا للعرف اذ المراد منه عرفا لا على ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومثبتا خارج العرف
نعم عن وضعه الاصل ان النفي الواقع بعد الاستفهام لا تقرير فيكون موجباً من حيث المعنى وهو نازع السهيلي وجماعة
في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية هي وهي ألسنت بر بكم قالوا بلى في متمسكين بان الاستفهام التقرير يري خبر موجب
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فانما لا تنفع بعد الإيجاب هي وهذا معارض
لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا نص سيبويه من
انه يراها في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على ان
الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لام لا بد ان يكون حقيقيا وقد أسلفنا الكلام عليه وهو اذ ثبت انه ايجاب فنعم بعد الإيجاب
تصديق له في فلا يلزم الكفر اذ مضمون ألسنت بر بكم أنار بكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر في كلام هؤلاء
الجماعة قال الرضي وجوز به ضمهم ايقاع نعم في موضع بل اذا جاء بعده هزة داخلية على نفي لفائدة التقرير يري الجملة على الاقرار
والطلب له فيجوز ان يقول في جواب ألسنت بر بكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لا تنكر دخالت على النفي فأفادت
الإيجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقرير لما بعده هزة الاستفهام فلا تكون

جوابا للاستفهام. يكون
ما بعده اذ انه فالذي قاله ابن
عباس مبني على كون نعم
تقرير لما بعده الهمزة والذي
جوز به هذا القائل مبني على
كونه تقرير المدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقضان
وهو يشكك عليهم ان بلى
لا يجاب بها الإيجاب وذلك
متفق عليه ولا اشكال في
الحقيقة فان هؤلاء راعوا
صورة النفي المنطوق به
فأجيب ببلى حيث يراد
ابطال النفي الواقع بعد
الهمزة وجوزوا والجواب
بنعم على انه تصديق لمضمون

قال الرضي وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله)
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير في الشرح
هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة
والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان أم في هذه الآية
متصلة وإنما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجع به وتأمل (قوله وبشكل
عليهم ان بلى لا يجاب بها الإيجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقرير يري
خبر ايجابا كانت بلى في الآية جوازا للإيجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان
هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجيب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة
وجوزوا والجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعا الهمزة ومدخولها وهو ايجاب
كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد
أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب
للنفي فالخلاف موجود مشهور وذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون اه
وأقول أراد الإيجاب المجرد من النفي أصلا ولم يعم بالبعض الذي أجاز استعماله بعد الإيجاب
أقلته (قوله في كتاب الإيمان) هو بفتح الهمزة جمع عين (قوله وليس هؤلاء) يعني السهيلي
والجماعة ان يجيبوا عن الآية بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى للإيجاب

الكلام جميعا الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الإيجاب
المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب للنفي
فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا انهم أجروا النفي مع التقرير بجري النفي المجرد
في رده ببلى فيمكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي ان الإيجاب الاستفهام المجرد عن النفي في صحيح البخاري في كتاب
الإيمان والندور في أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه اترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى ووجه
ذكر الحديث في كتاب الإيمان ان في بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذي نفس محمد بيده
اني لارجو ان تكونوا نصف أهل الجنة في صحيح مسلم في كتاب الهبة يسر ان يكونوا الثلث في البرسوء قال بلى قال فلا
اذن وفيه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام في قوله أنت في هذا على حذف همزة الاستفهام أي أنت هو الذي أقيمتي عكة
فقال له الجيب بلى وليس هؤلاء الجماعة في قوله أنت في آية ألسنت بر بكم قالوا بلى في لانه قليل فلا يخرج
عليه التبريل وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة في غيبة عن هذا الاحتجاج وان ما أورده المصنف عليهم غير وارد وهو اعلم ان
تسمية الاستفهام في الآية تقريراً بعبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعده النفي كما هو في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

هذا في باب الثون في باني الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿بيد﴾ ويؤيد بالمدح وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليه امانة اسم قد عوى لم يعم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كاللام بعد هكذا كنت اقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندني في بيدان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله متلويا بان وصلت اليه فهو المشهور كالحديث بيداني من قرش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عمدا فعلت ذلك بيداني * وكقول الآخر بيدان الله قد فضلكم * فوق من أحكاما صليبا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوب الى عدي بن زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكماش والازار واحد الازرق قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهـ هذا الحذف في ان نادر ولا يكتفه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانها اختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخطبها * قلت في كلامه نظرا ما أولا فقله وأضيفت بيد بخلاف الاختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخرج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان ما يضاف ٢٢٧ الى الجملة محصور في أشياء وليس

﴿بيد﴾

(قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليه) قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندني في بيدان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها (قوله نحن الآخرون السابقون بيدانهم أو تواتر الكتاب من قبلنا) وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها أو قول لابن مالك ان يجيب عن هذا جمع المحصور ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك (قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير) في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا قبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به وردبانه لم

بيد منها * وله معنيان أحدهما غير * أي معنى غير * الا انه لا يقع مر فوعا ولا مجرورا * كانه غير كذلك * بل يقع * منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا * أي ولا اداة استثناء متصل * واما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون * بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا * السابقون * أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا

قبل الخلائق وفي دخول الجنة ﴿بيد انهم﴾ أي اليهود والنصارى ﴿أو تواتر الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بآثارهم﴾ بالف بعد الباء وهزة بعد الالف فان قلت لا يتأق في بآثاره ان يكون حرفا لكونه على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضى الاسم فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما ﴿وفي الصحاح﴾ بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجاري على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأثبت مرة الى شخص اطلب منه اعادة كتاب الصحاح فقلت مخاطبا له مولاى ان واقبت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بذكر الجرائد وهل يلام فتى سعي * للبصر كي يلقى صحاح الجوهري ﴿بيد بمعنى غير﴾ يقال انه كثير المال بيدانه بخيل اهـ وفي المحكم * لابن سيده * ان هذا المثل حكاه ابن السكيت * بكسر السين والسكاف المشددين * وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير على * قالت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله يضاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يضاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرا على مهل ومن الحكايات العربية انه رحمه الله أنشد ولدى المتوكل وهو يعلمها هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يسير مع

المثول فاقبل ولداه المعتر والمؤيد ثم ليد ابن السكيت فقال له المثول كل يا يعقوب أيما أخبرا بنائى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبر اخادم علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه خير منك ومن ابنك فقال المثول كل الا نرا لك سلوا لسانه من فقاء ففعلوا به ذلك ففات في ليلة الاثنين لحسن خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائة بن رحمة الله تعالى عليه وهو الثاني ان تكون بمعنى من أجل **بفتح الهمزة وكسر هاء** قال الجوهرى ويقال فعلت ذلك من أجلك أى من جراك وقال في حرف الراء وفعلت كذا ٢٣٨ من جراك أى من أجلك فتأمل **هو** ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد **هو**

أى أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس **هو** يدانى من قریش واسترضعت في بني سعد بن بكر **هو** وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان **هو** وقال ابن مالك وغيره انها ههنا أى في قوله عليه الصلاة والسلام يدانى من قریش **هو** بمعنى غير على حد قوله **هو** أى قول النابغة الذبياني **هو** ولا عيب فيه م غيران سيوفهم *

من فلول من قراع الكتائب **هو**

فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالناء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وههنا عند أهل البديع من تأ كيد المدح بما يشبه الذم ووجهه في الحديث ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها هوهم اخراج شئ مما قبلها فاذا اولها

يتفرده فان التبريزي والجوابي وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولا ين برى عليه حواشي مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في مجهم الاذ كياء كان من فاراب وهى من بلاد الترك وكان من اذكىاء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بهامدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانهل أبو الحسن السكيت عنده وأكرمه جهده فاقام بنيسابور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يد كرمع ابن مقلة وانظاره قال القفطى مات متريدا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدها كالجناسين وقال أريد أظير وقفز من علوفها قال وقيل انه كان بقى عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيبضها ثم يذله يقال له ابراهيم بن صالح لقطع في أشياء **(قوله أنا أفصح من نطق بالضاد)** في الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس **(قوله على حد قوله ولا عيب فيه م الخ)** فلول السيف كسور في حده والكتائب بالثناة الفوقية جمع كتيبة وهى الجيش وقراءها مضاربته أو أراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما شتمل عليه من تأ كيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذى منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فعنى البيت لا عيب فيه م الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان ههنا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأ كيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشئ ببيينة وانك علققت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما انفاه وجعله ثابتا فاذاولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأ كيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثانى نحو الحديث وهو ان يثبت شئ صفة مدح وتأتى عقبها اداة استثناء يليها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأ كيد الا من الوجه الثانى وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال فتقبل ذكر ما بعدها اداته يقع في وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأ كيد ولا يتأتى في هذا الضرب التأ كيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببيينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصل لا وههنا التقدير

صفة مدح جاء التأ كيد لما فيه من المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم يثبتها فاضطر الى

استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه في البيت من جهتين احدها ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشئ ببيينة اذ معناه اثبات شئ من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الاخيرة ويشاركه في الاولى باعتبارها قال على حد قوله **هو** وأنشد أبو عبيدة **هو** بالتصغير مع هاء التأنيث وقد مر مرات **هو** على مجيئها

في

بمعنى من أجل قوله في مخاطب امرأة في عهدا فقلت ذلك بيداني * أخاف أن هلك أن ترني وقوله ترني من الرنين وهو الصوت * وأنشد الجوهري هذا البيت شاهد على أنه يقول أرنت بمعنى صاحبت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنينا وأرنت أيضا صاحبت وفي كلام أبي زيد الطائي شمر أوه مغننه واطياره مرنه قال الشاعر عدا فقلت ذلك بيداني * أخاف أن هلك أن ترني وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنار باعى كأشار إليه الجوهري (بله) * على ثلاثة أوجه اسم لدع بمعنى ترك فهو من أسماء الأفعال وهو مصدر بمعنى الترك وقال ابن قاسم وتكون مصدر باعى ترك النائب عن ترك وهذا القيد أهمله المصنف وهو اسم مرادف لكيف وفات المصنف وجهه رابع وهو أنها حرف جر على مذهب الانحصر حكاه عنه ابن قاسم في الجنى الذي قال ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب وهو ما بعدها منصوب ليكون مفعولا به على الوجه الأول وهو كونها اسم فعل وهو مخفوض على الوجه الثاني وهو كونها مصدر أو انخفض حينئذ بإضافة المصدر إلى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مضاف إلى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال أولا ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالأمر ليشمل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد فيه القاب إذا كان مصدر انحوي لزيد وهو مرفوع على الوجه ٢٣٩ الثالث وهو كونها اسما مرادفا لكيف ورفعته

في الضرب الأول دون الثاني (قوله ترني من الرنين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنار باعى وأقول إنما قال ذلك لأن الأرنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الكلمة

(بله) *

(قوله نذر الجاحم الخ) الجاحم جمع جحمة وهي القبيصة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهي الرأس ومعنى بله الأكف على رواية النصب دع الأكف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الأكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الأكف التي يوصل إليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على أن بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكي أبو زيد أن فلانا لا يطبق جل الفهر فن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه يخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبصار مادوم مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله

والجر في قوله أي قول كعب بن مالك في وصف السيوف نذر الجاحم ضاحيا هاماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق الجاحم جمع جحمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاحم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب إليها دونهم نحو كلب بن وبرة إذا قالت السكابي استغنيت أن تنسب به إلى شيء من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحيا بارزا ظاهر أو الهامات الرؤس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجاحم المستورة بارزة لا لبصار كأنها لم تخلق في محالها كيف الأكف أي إذا كانت حالة الجاحم هذه الحالة مع خفائها وعزلة الوصول إليها فكيف حال الأكف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب أنها تترك الجاحم على تلك الحالة دع الأكف فأمرها أسهل وعلى الجرائم أن ترك الجاحم ترك الأكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها وانكار أبي علي أن يرتفع ما بعده امرود بكتابة أبي الحسن وقطرب له والمنتب مقدم على النافي وهو إذا قيل بله الزيدين فكسر النون على أنه معني في أو المسلمين فيفتحها على أنه جمع في أو أجد أو الهندات احتملت المصدرية في فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر وهو اسم الفعل في فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا إشكال فيه في ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذكر من بله ما أطلعتم عليه في الاستعمات معربة مجرورة بمن

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **﴿﴾** وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفخ
والجرو وكلاهما مع وجود من فأما الجرو فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفخ فقد قال الرضى وإذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله
من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفخر فمن بله ان يأتي الصخرة أى كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه يخرج هذه
الرواية فتكون بمعنى **﴿﴾** كيف التى يقصدها الاستبعاد وما مصدرية وهى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر من بله
والضمير من عليه عائد على الذخر أى كيف ومن أين اطلاعكم على الذخر الذى أعدته لعبادى الصالحين فانه أمر فلما انتبع
العقول لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المجمة مصدر ذخرت الشئ أى أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أى
ذخرت ذلك لهم ذخر **﴿﴾** هو بذاته تقوى من بعدها فى ألفاظ الاستثناء **﴿﴾** وهم الكوفيون والبغداديون فانهم اقد استعمات كثير
وهى ترد للاستثناء وجهه البصريين على انه لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا خفض كذا فى الجنى الدانى قال
وليس يصحح بل النص مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لاهم بن
أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى ان الكف فى البيت ليست من الجاهم والثانى ان الاستثناء عبارة
عن اخراج الثانى مما دخل فى الاول والمعنى فى بله ليس كذلك ألا ترى ان الكف مقطوعة بالسيف كالجاهم قلت وفيه نظر
أما الاول فلا ناسم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداة فيه من جنس ما قبلها بديل المنقطع وأما الثانى فلمحقق الاخراج
باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم **﴿﴾** (حرف التاء) **﴿﴾** التاء المفردة **﴿﴾** على أربعة أقسام **﴿﴾** محركة فى أوائل الاسماء **﴿﴾** وهذا
قسم **﴿﴾** ومحركة فى أواخرها **﴿﴾** وهذا ٢٤٠ قسم ثان **﴿﴾** ومحركة فى أواخر الافعال **﴿﴾** وهذا قسم ثالث **﴿﴾** وممكنة فى أواخرها **﴿﴾**

وهذا قسم رابع **﴿﴾** والمحركة
فى أوائل الاسماء حرف جر
معناه القسم **﴿﴾** وفيه نظر
وانما معناه كون مجروره
مقسم به **﴿﴾** وتختص **﴿﴾**
هذه التاء المحركة الجارة
﴿﴾ بالتعجب **﴿﴾** وذلك ان
المقسم عليه يجب أن
يكون نادر الوقوع علم

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) لقائل أن يقول جاز أن
تكون مصدر رابع معنى الترك مفيد للتعليل والمعنى أعددت لعبادى الصالحين من أجل
تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿﴾ (حرف التاء) **﴿﴾**

(قوله وهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب كنتى) فى الصحاح أبو عمرو ويقال للرجل اذا
شاخ هو **﴿﴾** كنتى وكأنه نسب الى قوله كنت فى شىء بالى كذا
فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

ذلك بالاستقراء والتأثير منوع للتعجب **﴿﴾** واسم الله تعالى **﴿﴾**
نحو والله تفتوتد كر يوسف **﴿﴾** وهو ما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاك ابن قائم قال وذلك شاذ فليلا
﴿﴾ قال الرخشمى فى وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتومر ودونهه اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة
أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصل اقرب
من الجمع الذى هى له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث فى وراث **﴿﴾** والمحركة فى أواخرها
حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبنى على مذهب
الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانف حكيمة لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع
هو الضمير فالتاء على هذا به ضم اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هى الضمير وهى التى فى فعلت
وقامت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة فى أواخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا
كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال فى
قولهم فى النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتى **﴿﴾** كما قال فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن
العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا
وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شىئا كبيرا لا يطيق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان
﴿﴾ ان التاء هنا علامة كالواو فى أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هى عليه

والعاجن

نحو والله تفتوتد كر يوسف **﴿﴾** وهو ما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاك ابن قائم قال وذلك شاذ فليلا
﴿﴾ قال الرخشمى فى وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتومر ودونهه اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة
أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصل اقرب
من الجمع الذى هى له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث فى وراث **﴿﴾** والمحركة فى أواخرها
حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للفرد المؤنث وهذا مبنى على مذهب
الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانف حكيمة لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع
هو الضمير فالتاء على هذا به ضم اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هى الضمير وهى التى فى فعلت
وقامت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة فى أواخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا
كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال فى
قولهم فى النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتى **﴿﴾** كما قال فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن
العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا
وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شىئا كبيرا لا يطيق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان
﴿﴾ ان التاء هنا علامة كالواو فى أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هى عليه

فالشذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسنادا نحو ناطب شرا أو مزجيا كبعبك أو غيرهما نحو
حيثما انما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوني سواء جعلت التاء اسما كما يقول
الجماعة أو حرفا كما يقوله هو ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء هي المحركة في أواخر الافعال **فوتكون علامة**
فلامعنى للمصير الى القول بهم من غير ثبت **فومن غريب** أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالترمز فيها لفظ التذكير
والافراد **فوان كان الخطاب باللفظ الذى فيه مؤنثا وغير مفرد** **ففي رأيك** للخطابين مذكرين أو مؤنثين
فوارأيك للخطابين المذكورين **فوارأيك** للخطابة **فوارأيك** للخطابات وسيأتى الكلام على ذلك
مبسوطا في حرف الكاف **فاذلوقالو** **فأرأيتما** كما جمعوا بين خطابين **فخطاب واحد** في كلام واحد وقد يقال أى محذور في
ذلك فقد أجاز وامنه في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما منطلقين أى علمت نفسك وعلمت نفسك **فواذا**
امتنعوا من اجتماعهما في باغلامكم فلم يقولوه كما قالوا باغلامنا وباغلامهم مع ان الغلام في باغلامكم **فوطارى** عليه
الخطاب بسبب النداء **وليس ذلك فيه** بحسب الوضع الاصل **فوانه خطاب لواحد** وهو الغلام **فوالاثنين**
كما في رأيك المحكوم بمنعه **فهذا** الذى قلنا بجمعه **فأجدر** بالمنع لان الخطاب فيه وضعى لا طارى **فوالاثنين**
لا واحد واقابل ان يقول انما امتنع نحو باغلامك وباغلامك **فلاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه** في حالة
واحدة كما قال الرضى ومثل هذا مفقود في نحو **فأرأيتما** **فواغلاما** أجاز واغلامك لان المذوب ليس بخطاب في الحقيقة
وانما هو متفجع عليه **فويأتى تمام القول في رأيك في حرف الكاف** ٢٤١ ان شاء الله تعالى **وهناك** بنسب

القول كما وعدنا به **فوالقاء**
السكينة في أواخر
الافعال حرف وضع علامة
للتأنيث **فأى تأنيث**
المسند اليه **فوقامت**
هند وطلعت الشمس
فوزعم الجاولى بفتح
الجيم نسبة الى جاولاء
وهى قرية بناحية فارس

والعاجز الذى اذا نهض اعتمد على يديه من قوهم عن الرجل اذا نهض معتمدا يديه على الارض
(قوله اذلوقالو **فأرأيتما** كما جمعوا بين خطابين) في الشرح أى محذور في ذلك فقد أجاز وامنه
في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما أنفستما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين
هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في باغلامكم الى آخره وأما أفعال
القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكون
ضميرى خطاب أو تكام أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهما
النادى والاخر المضاف اليه (قوله ويأتى تمام القول في رأيك في حرف الكاف) كلمة
في الاولى متعلقة بالقول والثانية بيباتى (قوله وزعم الجاولى) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

٣١ فى ل قال الجوهرى والنسبة اليها جاولى على غير قياس مثل حرورى في
النسبة الى حروراء **فانها اسم** وهو خرق لاجتماعهم **وقد اغتر الصلاح** الصفدى من الادباء المتأخرين بذلك فزعم
في شرحه للاسمية الجهم ان التاء من قوله اصالة الرأى صانتي عن الخطل * وحلية الفضل زانتني لدى العطل
فاعل بالفعل المذكور **فوعليه** يكون الاعراب محتملا **ففيأتى في الظاهر** حالة كونه واقعا **فوبعد** هاءا ان يكون
بدلا أو مبتدأ أو جملة قبله خبر **وحينئذ** يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبرا للمبتدأ
وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير **فويردها** ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه **ففي**
كما في قولك قام زيد أخوك فآخوك وهو البدل صالح لان يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت
الزيت ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبدل قلت عدم الاستغناء
هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد اذا كان كذلك فالبدل في قولك قامت هند
لا يصلح لان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك في الغالب **فوان عودا** الضمير على ما هو بدل
منه نحو اللهم صل عليه **فأرؤف الرحيم** قليل **وهذا التركيب** وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضى قلته
فوان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملاك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره **فقوله**
أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهى ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملاك
ومحارب قبيبة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن ربوع بن حفظة ووجه الرد بذلك كما مر
وهو أن يقال تقديم الخبر الذى هو وجه لانه وان كان مقبلا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التفريع على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت زيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تخريبه على وجه مستقيم **﴿وورعاً وصلت هذه التاء﴾** الساكنة **﴿وبتم ورب﴾** فيقال ثم ورب وفات المصنف ذكر لعل فانها تشاركه - ما في ذلك تقول لعلت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره **﴿والاكثر تخريبها معها﴾** أي تخريبك التاء مع ثم ورب **﴿وبالفتح﴾** ومن شواهد في ثم قوله ولقد أمر على اللين بسبني * فضيت ثم قلت لا يعني **﴿(حرف التاء)﴾** ثم حرف عطف ويقال فيها **﴿بالتاء﴾** كقولهم في حدث **﴿وهو القبر﴾** جذف **﴿وقوله﴾** في الثوم وهو النبات المأكول الكبرية الرائحة فوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب التخت والتخيف يريدون الحنيفة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مستثناة **﴿يقضى﴾** بالثناة الفوقية أو التختية وقد مر الكلام في نظيره **﴿ثلاثة﴾** أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة **﴿هذا﴾** أصل وضحه **﴿والمهلة﴾** في كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة **﴿وحيثما قلنا خلاف في وقوعها﴾** ٢٤٢ زائدة غير عاطفة لا في اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفة فالعبارة غير

محيرة وفي ظاهرها تادافع **﴿ووجهوا﴾** على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت **﴿أي﴾** مع سعتها **﴿وضاقت﴾** عليهم أنفسهم **﴿أي﴾** من فرط الوحشة والغم **﴿وظنوا﴾** ان لا ملجأ من الله الا اليه **﴿أي﴾** وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره **﴿ثم تاب عليهم﴾** فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهو لاءهم الثلاثة الذين خلفوا مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول اسمائهم مكة وآخر اسماء

وكسر اللام الثانية بعدها ياء للنسبة الى جلولاء بالمد قرية بفارس وهو نسبة على غير قياس

﴿(حرف التاء)﴾

﴿قوله﴾ كقولهم في حدث جذف الحدث القبر ووجهه احدث وأحدث **﴿قوله﴾** أراني اذا أصبحت **﴿الح﴾** الهوى بالقصر العشق واردة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول أصبح مریدا الشيء وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهمل وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمجبة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوزا عنه معناه عفا عنه وليس مراد ههنا **﴿قوله﴾** وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البحر وتقديره تاب عليهم - م ويكون قوله ثم تاب عليهم - م نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة والثاني استدماها وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله﴾** والبيت على زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح عمدة وزعم

الاخفش

أباهم مكة **﴿وقوله﴾** زهير بن نصب قول عطف على المنصوب المتقدم أي وجهوا على

ذلك قول زهير **﴿أراني اذا أصبحت﴾** أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا **﴿يقول﴾** أصبح ذا هوى وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تجاوزته وتركه فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت **﴿وتخرجت﴾** الآية على تقدير الجواب **﴿وما بعد ثم﴾** معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم - م الارض بما رحبت وضاقت عليهم - م أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه **﴿بلجوا﴾** الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أي قبل توبتهم **﴿ووالبيت﴾** على زيادة الفاء لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع يمين ولم تعهد زيادة ثم يمين فاذا دار الامر في محل بين زيادة تلك محل على ما عهد له نظيره دون ما لم يعهد له نظيره فان قلت لا شك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمر وكيف هذا قالت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ونحن نورد برمته لما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا شك ان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمولة ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو أصبح زيد قائما وبكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو اما ان تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

عام له أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول اتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالد فعطف يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لا شراكة معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لانه عطفهما عليهما اذ لم يشرك معمول الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل من مراد فيصح فيهما ما لا يصح في معمولهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكان لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على أنه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد وخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجمتين فكأنه حصل قيام زيد وخرج عمرو وفيه دخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وقائدة العطف الا يذ ان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذ قيل جاء زيد وعمرو فالعطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين قائدة العطف في الجمل تحسب من الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو ونحو قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر وهو اما الترتيب بخالف قوم في اقتضاها اياه تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها منكم هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصدا بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها وانزل اليكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف ٢٤٣

وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من نهار وجها ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم والاستشهاد

الاخفص ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اه وقال النبي شارح الحاجبية الذي أراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كائن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها) هكذا أياته في النسخ والآية ليست الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لانه واقفها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل من نهار وجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

حاصل الآية الزمر فان خلق حو لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو مجاز الاتصال الذي بينهما ما في معنى العطف فالواو ملحق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما ما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسك بهم هذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وهو بدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانها تنسل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه وهو من سلالة أي من نطفة من ماء أي من منى وهو يدل من الاول ثم هي أي ضعيف حقير ثم سواء أي قومه ونفخ أي أدخل نفثه من روحه وهذه الاضافة للتخصيص كانه قال ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى وذلكم وصاكم به لعلكم تتقون وهذا خطاب لهذه الامة ثم آتيناموسى الكتاب فلا استشهاد واضح لان ابتداء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب وهو قول الشاعر بالجر أي وتمسك بقول الشاعر هو ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا بابتداء قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين وهو الجواب عن الآية الاولى وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من نهار وجها من خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل من نهار وجها وانما حذف لدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة يدل على ان النفس مبتدأ ومنشأ للخلق وعلى انه مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ المخلوق ثم الثاني ان العطف على واحدة على نأوا بها بالفعل كما في قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل

الليل سكا على قراءة عاصم أي فلق الأصباح وجعل الليل وكافي قوله تعالى أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويبيضن أي يصفعن ويبيضن فكذلك الآية أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها وكما كان الأولى بالمصنف أن لو قال حدث لوجهين أحدهما واحد ليس مأخوذا من المزيد وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحده كعلم ووحده كطرف بمعنى انفرد الثاني أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لأن استعمال وحده في المعنى ليس في الشهرة كتحديث الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية بالذال المجهمة وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ثم خلقت حواء من عظامها وهي زوج آدم عليه السلام ثم قصيرا من قصيراء وهي القصيرى الضلع الأسفل وهو أقصر الضلوع الرابع أن خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله حتى يتم أيضا ترتيبه وتراخيها في الإعجاب وظهور القدرة لترتيب الزمان وتراخيها وهذا مأخوذ من كلام الرمنشيري فإنه قال هما آيتان من جملة الآيات تشعيب هذا الخلق الفائق للصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيراء إلا أن أحدهما جعلها الله عادة مستمرة والأخرى لم تجر العادة ولم يخلق غير حواء من قصيراء يرى رجل فكأنه أدخل في كونها آية وأجلب لجلب السامع فعطفها بتم على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلا ومنه فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود هـ وقال صاحب الفرائد أي مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود وامل خلق حواء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لأن الجمع لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا في الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤

والله يقول بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب في الأخير لأنه تصحح الترتيب والمهلة في فقهنا أو غير معنى الكرامة الذي وضعت له عليها لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة في هذا الجواب

الآيات قد بدت في الثانية وهي ساقطة في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذرية ثم خلقت حواء من قصيراء) الذرية بالمجهمة ولد الرجل ذكر أو أنثى واحد أو أكثر والذرية جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء بالذو زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذي في أسفل الأضلاع (قوله ولكن الجواب الأخير أعم لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بحجته في الآية الثانية لأن هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الأخبار ولا يعدل إلى ذلك لا عند تعذر إرادة الترتيب في الحكم ونعم في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواء عطف على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضي أن الأخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه انما يقتضي ذلك لو كان أيضا راجعا إلى أجيب وهو غير راجع إليه وإنما هو راجع إلى الآية الثانية

والله يقول بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب في الأخير لأنه تصحح الترتيب والمهلة في فقهنا أو غير معنى الكرامة الذي وضعت له عليها لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة في هذا الجواب

الأخير يصح الترتيب فقط إذا تراخي بين الأخبارين بضرورة أن أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلامهلة ففقهنا تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهلة في الجواب الأخير أعم من تلك الاجوبة لأنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة وهو ذلك وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب والبيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار فيها يمكن ووجهه في البيت أن سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عن الابن سيادة نفسه آخية من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة إلى سيادة الجد ولا يخفى أن تلك الاجوبة الأربعة لا تجرى في الآية الأخيرة ولا في البيت المذكور وقد أجيب عن الآية الثانية وهي آية الم السجدة أيضا أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الأخبار فإنه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايرا لما أجيب به عن هذه الآية لأن سواء معطوف على الجملة الأولى وهي بدأ خلق الإنسان من طين في الآية الثانية وهي جعل نسله من سلاله من ماء مهين وحينئذ فالترتيب متحقق ولا إشكال في جواب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السود من قبل الاب و أن الاب أتاه ذلك من قبل الابن والقبيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند نقول لي قبل فلان حق أي عنده كما قال أبو العباس

ابن الروي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلاً لعمري ولكن منه شيبان
 * كما عرفت برسول الله عدنان * شيبان بن ثعلبة بن ذهل بن ثعلبة بن ذهل في قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان بن بكر
 وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهم ما أن وزنه فعلان من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الأصل
 فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن
 وقد صرح به ما بن جني في التنبيه على مشكل الجاسة والذري بضم الذال المجمة الاعلى الواحدة ذروة بالكسر وذروة
 بالضم والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آباءه وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر
 يمكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
 ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء
 فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك
 مناف لهداب الاشك وبعدنا أنا قول لا خفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي
 ولا يشترط في آحاد الجازان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكفي بالعلاقة على المذهب المختار وقد بينا وجه العلاقة المحكية
 فيما مر وإذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصح الترتيب فيها انظر في أمر جزي لا يقتضي بطلان المدعى من
 أصله فتأمل له وهو أما أهلة فزعم القراء انهم قد تختلف في فتكون ثم
 حيث قد مستعملة استعمال الفاء ٢٤٥

مجازاً في دليل قولك
 أعجبنى ما صنعت اليوم
 ثم ما صنعت أمس أعجب
 لان ثم في ذلك لترتيب
 الاخبار ولا تراخي بين
 الاخبارين كما تقدم
 ضرورة اتصال أحدهما
 بالآخر وجعل منه
 ابن مالك ثم آتينا موسى
 الكتاب الآية وقد مر
 البحث في ذلك بما يقتضي

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر
 والذري بضم الذال المجمة والقصر الاعلى جمع ذروة بكسر المجمة وضعها والحسب ما بعده الانسان
 من مفاخر آباءه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما
 يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد
 الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون
 سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد
 وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة
 الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار
 حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة
 على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

أن يكون منه حيث قال ان الجواب الاخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح أن يجاب به عن الآية الاخيرة وصرح به في
 المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكشف اشعار به فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا
 موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف صرح عطفه عليه ثم والابتداء قبل التوصية قلت هذه التوصية قد عطف لم تزل
 توصيها كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم ينسخن شيء من جميع الكتب فكانه قيل ذلكم وصاكم به يا بني
 آدم قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك ان آتينا موسى الكتاب وأنزلناه هذا الكتاب المبارك قال التفاتاني ويعني بقوله على
 وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به اظهروا انه ليس عطف على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والابتداء قبل التوصية لانها في
 القرآن المنزل بعد التوراة فبعدة وأول الجواب يشعر بان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخره يشعر
 بانه للتراخي الربوي ليكون ابتداء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاشتمالها على أمثالها مع احكام
 آخر فنقول تقدير الجواب انه يرد على السائل مقدمة القائل بان الابتداء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها
 وبعدها لكونها عالم يزل يوصي بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الربوي لان ابتداء التوصية
 وان كان قبل الابتداء لكن تمامها اسمي المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس بمقدم على الابتداء والحاصل
 انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضا ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا
 كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في خبر ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب ثم يزل
 وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهرا الشرفه ومرتبة رتبته ولهذا جعل الفاصل ثم لهمم بآباءهم يؤمنون وهو هنا

اعلمكم ترجمون هذا كلامه **فأنا ظاهرنا واثمة موقع الفاء في قوله** كهر الزدني تحت الهاج * جرى في الاناييب ثم
اضطرب **الزدني** صفة للرمح يقال رمح زدي وقناة زدينية قال في الصحاح زعموا أنه منسوب الى امرأة تسمى زدينية وكانت تقوم
القنابخط هجر والهاج الغبار والاناييب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **فإذا** الهزمتي جرى في أناييب الرمح
يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه **وهذا** ظاهر كما قال وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى الهاج **فمستلة** أخرى
الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون به بعد فعل الشرط **بأن** مضمر وهو هذه المستلة لم
يذكرها في التفسير وانما ذكر ان الناصبة قد تضرع بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزوي أداة شرط أو بعد هاء فتال
القسم الاول ان تأتي وتحسن الى أ كائنك بنصب تحسن وان تأت فتحدثني أحسن اليك بنصب تحدث والتقدير يفهما ان يكن
منك اتيان واحسان أو اتيان خديث ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله **ومن** ينزل عن قومه لا ينزل يرى *
مصارع مظلوم مجراوم صبا وتدفع منه الصالحات وان يسي * يكن ما أساء النار في رأس كبكا كبكب اسم جبل منع
من الصريف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتنفى محاسنه كاخفاء الميت في القبر وتظهر مساويه كظهور النار
على رأس الجبل العالي وهذا على رواية من نصب تدفع ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدو اما في أنفسكم أو تخفوه بحاسبكم به الله
فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون به بكونه بعد فعل الشرط
ومستلة الفاء والواو غير متباعدة بذلك فينبغي أن يحرم مذهب الكوفي في المستلة والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعد
فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزء جميعا **فواستدل** لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع أجره ٢٤٦ على الله بنصب **فالفعل** من **فويذكره** **بما** صار أن والمصدر المسبوك منها

ومن صاتهام عطف على
مصدر متصلا من فعل
الشرط والتقدير من يقع
خروجه مهاجرا ثم ادراك
الموت له فقد وقع أجره على
الله **فواجرها** ابن مالك **ف**
أي أجرى ثم **فمجرها** **ف**

فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور (قوله كهر الزدني الخ)
يقال رمح زديني وقناة زدينية نسبة الى زدينية وهي امرأة كانت تقوم القنابخط هجر والهاج
الغبار والاناييب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (قوله قال الطبري) هو
أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اما ماجيلا
لم يقلد أحدا ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلاثمائة ببغداد
والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني فانه نسبة الى طبرية

حرف

أي مجرى الفاء والواو **فبعد** الطاب **ف** نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فيا كلك **فأجاز** في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيوان أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة أوجه الرفع **ف** على الاستئناف **ف** يتقد برثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية **ف** عند جملة الحديث
وتقديره وليس لاجل كونه متعينا ولا بدوا **ف** هو التحقيق كون الكلام مستأنفا كاجرت به عادة النحاة عنده ان الاستئناف
وهذا مقتضى لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة **فكان** الواو تقع كذلك والالزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب
وصف المباني فيما حكاه ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف هذه القسم **ف** والجزم بالعطف على موضع
فعل النهي **ف** لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس بمعرب لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل خرم فلهذا عبر المصنف
بالموضع وهو مبني على المذهب المشهور وأما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتضى البناء فهو معرب
تقديره والعطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدر **ف** والنصب قال **ف** ابن مالك
ف باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تليذه الامام **ف** محبي الدين **ف** أبو بكر **ف** يحيى **ف** النوروي **ف** نسبة الى نوى وهي بلدة
بالشام **ف** روجه الله تعالى ان المراد اعطاؤها **ف** احكامها في افادة معنى الجمع فقال **ف** في شرح مسلم **ف** لا يجوز ان نصب لانه
يقتضى ان المنهى عنه الجمع بينهم **ف** أي بين البواري في الماء الدائم والاعتسال منه **ف** بدون افراد أحدها وهذا لم يقله أحد
بل البول **ف** في ذلك الماء **ف** من منى عنه سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا **ف** كلام النوروي **ف** وانما أراد ان
مالك اعطاها **ف** احكامها في النصب لافي المعية ايضا **ف** وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التي ينتصب بعدها
المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضماره وان كلام المصنف
مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاؤها **ف** احكامها في النصب لافي المعية ايضا وانما كان ينبغي ان يقول وانما المراد

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعبية أصلا ثم ما أورده النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد أحدهما منهيًا عنه
 وانما جاء من قبل المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله
 لا المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته أي ارادة المفهوم الذي
 مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد
 والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهيًا عنه قطعاً لانه مؤدى الى فساد الله
 لا يحجب الفساد وتطهيره اجازة الزجاج والخشري في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون
 تكتموا مجزوماً داخل تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا وكونه منصوباً باضمار ان يجمع ان النصب معناه
 النهي عن الجمع وقد صرح الخشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا البس الحق بالباطل وكنتم ان الحق
 كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد ببس الحق بالباطل كتمهم في التوراة ما ليس منها وكنتم انهم الحق ان يقولوا
 لا نجذب في التوراة صفة محمد وكنتم كذا وكنتم كذا وتكتبوه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازة الزجاج والخشري
 في الآية تطير ما اجازة ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي
 عن الجمع بين اللبس والكنتم يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس كافي مسألة السمك واللبن وجوابه ان
 النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فاعلم انما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كل
 من هذين الامرين قبيح غير انه جع بينهما لا فائدة المبالغة في النعي عليهم واطهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين
 اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقبلاً بالقبح والسنة في تنبيهه قال الطبري في قوله تعالى انتم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنا لك
 وايست ثم تأتي للعطف اه كلامه وهو صريح لا يقبل تأويل ولا ولا شك في انه سهو وهذا هو ظاهر الاشتباه
 عليه ثم المضمومة الثاء المفتوحة والانسان محل النسيان (ثم) ٢٤٧ بالفتح اسم يشار به الى المسكان

البعيد نحو وأرلقتنا
 الاخرين وكثيرا ما
 يستعمله المصنفون وقد
 يترأى انهم استعملوه

﴿حرف الجيم﴾

(قوله والاعراب ودخلت عليه) في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على
 جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكذا ثم زلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضاً له والفراغ منه
 أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه وهو ظرف في مكان لا يتصرف في أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجزى غير من فذلك
 غلط في البناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة أو للمفعول وهي شديدة مكسورة من اعربه مفعولاً رأيت أي مفعولاً به
 وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً
 وما لك كبيراً وجه الغلط أو التغليب ان في جعله مفعولاً به اخراجه عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف
 والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدراً ليشيع في كل مرفق والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة
 رأيت نعيماً وما لك كبيراً لا يتقدمه حرف التنبيه فلا يقال هاتم اجزاه في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابة في
 البعد ولا يتأخر عنه كاف الخطاب فلا يقل لك كما يقال ذلك لان ثم تدل على البعد بذاتهما فلا حاجة الى داخل ما يفيد فيها
 والله تعالى أعلم ﴿حرف الجيم﴾ جبر بالكسر على أصل التقاء الساكنين كما سمع قالوا وانما كان الاصل
 ان يحرك بالكسر لان الجزم في الافعال عوض الجرف في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع
 السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فان جبر بغير الكسر فذلك لعراض وبالفصح للتخفيف كائن
 وكيف قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها وحرف جواب بمعنى نعم فيكون تصديقاً للمخبر واعلاماً للمستخبر ووعداً
 للطالب لا اسم بمعنى حقاقتكون مصدر في قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم
 وليس كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه حقاقتكون مصدر في قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم
 قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما من الاثني الحروف أمر لا يلتفت
 اليه ثم انه متصرف بانها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها ولا اسم بمعنى في أيداً تكون ظرفاً زمانياً في واللام
 تكن حرفاً قبل كانت اسماً بمعنى حقاقتكون مصدر في قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما اتى معنى شئ ونحوها وسند بين وجه البناء عند من جعلها كحقاً وأما عند من جعلها كابدأ فالبناء مشكل ولم تؤكده بالبناء للعلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله **بأجل** ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنائب هو **أجل** وبعد ذلك لفظ بجبر فالنسخة هكذا ولم تؤكده **أجل** بجبر في قوله **وقل** على الفردوس أول مشرب **بأجل** جبران كانت أصبحت دعائره **بأجل** الفردوس البستان والدعائر جمع دعشور وهو الحوض المنظم كذا في الصحاح ووجه الاستدلال ان **أجل** حرف بمعنى نعم وقد كدت بجبر فيلزم ان تكون مثل **أجل** ولم يذهب الى ان جبر بمعنى حقان يمنع كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء وقد يجب بانها بنيت لموافقة الجبر الحرفية لفظاً ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جبر تردحراً ولا يقبل بها لافي قوله

اذ اتقول لابنة الجبر *
تصدق لا اذ اتقول جبر *
يعني انها تصدق اذا قالت
لا ولا تصدق اذا قالت نعم
والجبر بعين مهملة وجيم
وراء اسم رجل **بأجل** وأما قوله
وقائلة أسيت فتلت جبرا *
أسى اتى من ذلك انه **بأجل**
أسيت على وزن علمت أى
خزنت وأسى خبر مبتدا
محذوف أى أنا أسى أى
خزين والاشارة بذلك
راجعة الى الحزن أى انى
مخلوق من الحزن ولا يجوز
ان يكون اسى خبر ان
ومن ذلك متعلقه لان
خبر الحرف الناسخ
لا يتقدم عليه وانه اما بمعنى
نعم والهاء للسكت أو ان
الناسخة والجبر محذوف
أى انه أى ان الامر كذلك
بأجل فرج على وجهين أحدهما

حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما اتى معنى شئ ونحوها فان قالت
ما سبب البناء حينئذ قلت موافقة الجبر الحرفية لفظاً ومعنى هذا عند من يجعلها كحقاً وأما
عند من يجعلها كابدأ فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين **كون** جبر بمعنى حقاً
أو أبدا وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف
ما بمعنى شئ فانه امشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقة الجبر الحرفية لفظاً
ومعنى عند من يجعلها كحقاً فيه نظراً فان القائل بأن جبر بمعنى حقاً أو أبداً لا يثبت جبراً أخرى
حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله **أجل** جبران كانت رواء أسافله) ويروى ان كانت
أصبحت دعائره وهو عجريت اطفيل الغنوى وقيل اضرس بن ربيع صدره
* **وقل** على الفردوس أول مشرب * ويروى **وقل** على البردى ويروى أول محضر
والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادى الخصيب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الاء قال البكري غدير لبني
كلاب وأنشد البيت وقال غيره وادى يقال قوم رواء من الماء بكسر الراء والدعائر جمع دعشور
وهو الحوض المنظم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وأصبحت حياضة ولم يمنع منه أحد وأما على
عمارته واستقامة أحواله فهو مصون لاسبيل الى الوصول اليه ولم يذهب ان جبر بمعنى
حقاً ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع
ذلك حقاً اه وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أصبحت دعائره
وأما على رواية ان كانت رواء أسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة
أسيت الخ) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى انى مخلوق من الحزن

﴿جلال﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسيراً أو أجل) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عده لان الكلام

ان الاصل خبر ان بتأ كيد جبر بان التى بمعنى نعم ثم حذفت هزة ان وخففت **بأجل** بحذف نونها الثانية في
وهذا بعيداً لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان التى بمعنى نعم ولا حذف **بأجل** الشافى ان يكون **بأجل** الشاعر **بأجل** شبه
آخر النصف **بأجل** الاول **بأجل** خال البيت فتونه تنوين الترم وهو غير مختص بالاسم **بأجل** بل يكون في الفعل والحرف أيضاً
بأجل ووصل بنسبة الوقف **بأجل** وهذا التخرج ظاهر التعسف وبقي على المصنف قول آخر في جبر لم يحكه وهو ان يكون
اسم فعل حكاه ابن أبى الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع
حروف التصديق ﴿جلال﴾ **بأجل** حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **بأجل** صرف المبنى
وليس له فى كلام العرب لامتني الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جلال أى نعم **بأجل** أو اسم بمعنى
عظيم أو يسيراً أو أجل **بأجل** وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي أيضا دها لانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا يحكم له يختص به دونها ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضى ذكره والاشباه لم يقل في نعم انها تكون اسماء وهي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا لا في الاول * وهو ورودها اسماء بمعنى عظيم في قومي هم قتلوا أمي أخى * فاذا رميت بصيبي سهمي فائن عفوت لا عفون جلال * ولئن سطوت لا وهن عظمي * أمي ترخيم أمية ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أى دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نوبت المحذوف أم لم تنوّه اذ هو مفعول قتلوا قلت الدليل عليه ترك القنوين لانه اعتمد بالمحذوف فتمه الصرف فان قلت اعلم انما منع للضرورة لا لاعتد ادبتاء ٢٤٩ التائب المحذوفة قلت هذا مصير

الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجللا ما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أى لا عفوا عن عظيم وانما كتبت فون التوكيد والخفيفة هنا بالالف لعدم الالباس كما في انفسها والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف * ومن الثاني * وهو ورودها اسماء بمعنى يسير في قول امرئ القيس وقد قتل أبوه * جربن عمرو الكندي بقتل بنى أسد ربه *

في الاكل شيء سواء جلال * ومن الثالث وهو ورودها اسماء بمعنى أجل في قولهم فعمت ذلك من جلالك وقال

في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرف على تقدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا دها لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا يحكم لها تنفر دبه عن الاسماء المعربة ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضى ذكرها أو أقول مراد المصنف من قوله في صدر هذه التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قومي هم قتلوا أمي أخى الخ) أمي ترخيم أمية على لغة من ينوي المحذوف وأخى مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أى عن عظيم (قوله الا كل شيء سواء جلال) هذا مجزئ من المتقارب صدره * بقتل بنى أسد ربه (قوله رسم دار وقفت في طاله الخ) يروى في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاطي بالارض والطلال ما شخص من آثار الديار (قوله فقبل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا أو أقول في الصحاح بعد انشاد البيت أى من أجله ويقال من عظمه في عيني والجليل العظيم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى العظيم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿حرف الحاء حاشا﴾

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انما عائد الى كلمة ما التي

٣٢ نى ل جميل رسم دار وقفت في طاله * كدت أقضى الغداة من جلاله * رسم الدار ما كان من آثارها الا صقبا لارض والطلال ما شخص من آثارها أو أقضى أى أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس في قبل أراد من أجله * وهذا الظاهر في وقيل أراد من عظمه في عيني * وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب ﴿حرف الحاء﴾ حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنائه * وأحاشيه حكاه ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا واسما فعني حاشيت زيد اقلت حاشي زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولايت اذا قلت لا لا في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة مانافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الافاطمة فانه ليس أحب الى منها فيجوز أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب **ف** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا * فاننا نحن أفضلهم فعلا **ف** الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح والمعنيان جائزان في البيت والظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش في مثل زيد فقام **ف** ويرده **ف** أي يرد الاستدلال المذكور **ف** ان في مجهم الطبراني **ف** الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبة الاردن **ف** ما حاشا فاطمة ولا غيرها **ف** زيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين ٢٥٠ حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف لامعطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **ف** ويردليل تصرفه **ف** أي تصرف حاشي المحكوم بفعليته **ف** قوله **ف** أي النافية **ف** ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقسام من أحد وتوهم المبرد أن هذه

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز أن يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم ما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منها وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش (قوله ويرده ان في مجهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير نصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصم ان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح وجه الرد ان لازمة بعد الواو لتأكيد النفي فيتعين حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي بقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اه واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخير ان انه يراد بها مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أوفيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيمتدون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

الحكمة وهي أحاشي المذكورة في البيت **ف** مضارع حاشا التي يستثنى بها **ف** وليس كذلك اثباتها **ف** وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **ف** الاستثنائي **ف** الثاني **ف** من أوجه حاشا **ف** أن تكون تنزيهية **ف** أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء **ف** نحو حاشا لله **ف** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قل ان حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل **ف** وهو عند المبرد وابن جني والكوفي فعل قالوا تصرفهم فيها بالحذف **ف** فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاشا لله **ف** ولا دخلهم اياها على الحرف في حاشا لله **ف** وحاشا لله محذوف الالف واثباتها **ف** وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **ف** وجزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

سواء فعل وسف أفعـل في سوف أفعـل وأما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا ولو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة حاشا لله بآبئات الالف ويحاجب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **وقالوا والمعنى في الآية** ٢٥١ التي هي قلن حاشا لله ما علمنا

عليه من سوء **وقالوا** يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا في حاشا لله ما هذا بشر **ان هذا** الاملا ككرم فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع **وقالوا** الصحيح انه اسم مرادف للبراءة **وقالوا** في بعض النسخ مرادف للتزنية **وقالوا** دليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة **وقالوا** وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التزنية تنزيه الله من كذا **وقالوا** اذ ينبغي على هذا فقراءة ابن مسعود حاشا لله كما اذا لله وليس جاروا مجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء **وقالوا** وليس هنا استثناء وقد ذكر النبلي شارح الحاجية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده بحرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا لله اسم مخي

اثباته لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرفا وإذا أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلالة على فعليته بتصرفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتملا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم لو ليت أي قلت لولا ولولا ليت أي قلت لالا وسجحت أي قلت سبحان الله وليت أي قلت ليبيك وهذا هو الظاهر واستدلالة بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو وأفعـل وسف أفعـل في سوف أفعـل اه وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الداليل المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو وأفعـل وسف أفعـل في سوف أفعـل وأما الثاني فقد قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف وجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قول ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاشا لله ما هذا بشر) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر في الاستثناء) ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النبلي شارح الحاجية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده بحرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل كما استدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا لله اسم مخي

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك **وقالوا** وتنوينها في القراءة الاخرى والتنوين لا يدخل الحرف **وقالوا** لدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار **وقالوا** لا شذوذ كما قوله فلا والله لا يفي لماني * ولما هم أبدا دواء ولان عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشي لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن الحرفية للاستثناء فهي لاخراج محرورها عما قبلها والتزيمية لتخصيص ما بعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبهة بمعنى الإخراج ولا يريد المصنف اسمها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لأن ذلك بمجرد غير كاف في البناء ألا ترى أن إلى بمعنى النعمة مشابهة في اللفظ لآلى الحرفية ومع ذلك لم تبين لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي وهو وزعم بعضهم أن اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت **وقوله** وأظنه أراد به هذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح الفصل عند نفسه برز الخشري لحاشا لله ببراءة الله أن قال والاولى أن يقال أنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيئات هيئات لما توعدون ولعله يعني الخشري لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصده إلى نفسه بره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الأفعال بمقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد ٢٥٢ فإن الحاجب لم يقل أن حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وإنما قال بمعنى

تبرأت لانه يرى أن اسم الفعل ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف وهو حامله على ذلك الذي ادعاه من كونه اسم فعل **وقوله** بناؤها وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأنها اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

لمشابهته لفظا لحاشا الحرفية **(قوله** وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لأن معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التزيمية الإبعاد عن السوء وهما متقاربان **(قوله** وحامله على ذلك بناؤها) في الشرح وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل وأقول مراده أن حامله على ذلك بناؤها مع أنه لا سبب فيها للبناء إلا نيابته عن الفعل وإنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم **(قوله** ويرده أعراها في بعض اللغات) في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها قراءة حاشا بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأنها اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لانه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس بعزير في أسماء الأفعال **الثالث** من الحكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيويوه وأكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما بمنزلة الالكتم تجري المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترجم عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشا زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاشا زيد لفوات معنى التزيم كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التزيمية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجرمي **بفتح** الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والاختفش وأوزيد والفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فاجاروا قليلا فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسمع **بفتح** الكاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم **اللهم** اغفر لي ولن يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصم **بفتح** الهمة وبجاء الغين وأهال الصاد وأجاء الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتره أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على أن الشيطان لشدة حساسته تتره المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به اه ولا يدفع هذا السؤال بأن حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التزيم وإنما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آتباع الرضى من أن حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده **(قوله** حاشا أبانوبان الخ) الضن بكسر المجهة البصل والمهارة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وإنما هي بيتان صورتها

حاشا أبانوبان أن أبا * ثوبان ليس بيكمة قدم
عمرو بن عبد الله أن به * ضنا على المهارة والشم

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس بعزير في أسماء الأفعال **الثالث** من الحكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيويوه وأكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما بمنزلة الالكتم تجري المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترجم عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشا زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاشا زيد لفوات معنى التزيم كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التزيمية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجرمي **بفتح** الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والاختفش وأوزيد والفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فاجاروا قليلا فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسمع **بفتح** الكاه الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم **اللهم** اغفر لي ولن يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصم **بفتح** الهمة وبجاء الغين وأهال الصاد وأجاء الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتره أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيه على أن الشيطان لشدة حساسته تتره المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به اه ولا يدفع هذا السؤال بأن حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التزيم وإنما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آتباع الرضى من أن حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده **(قوله** حاشا أبانوبان الخ) الضن بكسر المجهة البصل والمهارة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وإنما هي بيتان صورتها

حاشا أبانوبان أن أبا * ثوبان ليس بيكمة قدم
عمرو بن عبد الله أن به * ضنا على المهارة والشم

في الماضي وفتحها في المضارع والمهارة بفتح الميم وسكون اللام واللوم والشم من النحاة ينشد هذه على

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيستان صورتهما حاشي ابان ان ابا * ثوبان ليس بيكمة قدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على المماة والسنة فخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور الى هنا كلامه والبكمة الخرس أي ليس بندي بكمة والفهم العي وروي أيضا حاشي أبي في البيت بلياء ويكذار وروي وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان أباها وأبا أباها فاستعمل الاب مقصورا معربا بجر كات مقدرة وفاعل حاشا ضمير مستتر عائدا على مصدر الفعل المتقدم عليها فيقال في ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أي الغفران الشيطان أو واسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشي زيدا فالعني جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا وفيه لف ونشر مرتب والقول الاول ان ظاهر ان واما القول الاخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا في خلاف زيدا وعذاريد ان زيد لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

﴿حتى﴾

قال في التسهيل وابدال حائها عينا لغة هذيلية وفي العباب قال القراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيل وثقيفا فانهم يقولون عتي قال وأنشدني بعض أهل اليمامة

لا أضع الدلو ولا أصلي * عتي أرى حلتها تولى

صوادرا مثل قباب التل * ولما قرأ ابن مسعود عتي حين أرسل اليه عمران القرآن لم ينزل بلغة هذيل فافرقى الناس بلغة قريش

البكمة الخرس والقدمه العي (قوله ان اباها وأباها) هذا صدر بيت عجزه

قد بلغنا في المجد غايتها (قوله وفاعل حاشا ضمير مستتر عائدا على مصدر الفعل المتقدم عليها أو واسم فاعله) القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهم انهم لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التي مستثنى بها ضمير عائدا على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلوا زيدا وعذاريدا ان زيد لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتمام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزه البعض المبهم زيد مثله لا وخلوا ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل له وخلوه عنه فليتامل

﴿حتى﴾

(قوله أحدهما عام) يعني شاملا لحتى الجارة المسبوقه بندي أجزاء وحتى غير المسبوقه به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحتى الجارة المسبوقه بندي أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبس بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أجيب بأنه لم

يؤخر حتى بأني لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية * تحولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليه موسى * وهو التعليل * نحو أسلم حتى ندخل الجنة * وهو بمعنى الا في الاستثناء * نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات * وهو هذا أقلها وقل من يذكره ونسبته عمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى * وهو الدلالة على انتهاء الغاية * وهو العمل * وهو الجرح * ولكنها تخالفها من ثلاثة أمور أحدها أن المحفوضه شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله أنت حاتمك تقصد كل فج * ترجى منك انما لا تخيب فضرورة * فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة * واختلاف في علة المنع فقليل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورده أمران * أحدهما * انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم * والثاني * انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حشاه * وأيضا يجوز عود ضمير البعض على ما ينسب مدرج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن * وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويردها * أي ان حتى العاطفة * ولو دخلت

عليه في أي على الضمير في القليل في العاطفة فاموا حتى أنت وأكرمهم حتى أياك بالفصل في المثالين في لولان الضمير لا يتصل إلا بعامله في وحتى العاطفة غير عاملة كالواو لا ترى إلى قوله تعالى يخرجون الرسول وأياكم في وفي الحافضة حتاك بالوصل كافي البيت وحينئذ في يختلف اللفظان في فلا يكون التباس ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت في بالآتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكدا المنصوب المنفصل في وفي البدل منه رأيتك أياك في بالآتيان بضمير النصب المنفصل في فلم يحصل لبس في وهذا الغم هو على مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجعلون أياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر في وقيل لودخات في حتى في عليه في أي على الضمير في وقالت ألفها بياها في في إلى في حيث تقول اليك والينا واليه وهو في فرع عن إلى فلا يحتمل ذلك في القلب مع كونها أفعرا ولم يرد المصنف هذا القول كإرد الأولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته أن لا يرتكب التغير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على الضمير مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى أنها لودخلت عليه فقبل حتمه لا يتوابع الضمير ألفا في غير ألف أمثاله إلى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصال ولو قلبوا بياها لخالقوا القاعدة الأصلية في أن الضمير لا يغير الكامة من غير حاجة وهذا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالي وحاصله أنه لما كان كل من قلب ألفا وأفعرا هاملز والمخالفة قاعدة طر حوة فلم يدخلوها على الضمير في والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجزور في بحيث في آخر انخروا كالتسمة حتى رأسها بالجر في فان الرأس هو ٢٥٤ جزؤها الآخر بحسب الحلقة ابتداء من ذنبها أو ملاقيا لا آخر جزئها

يشترط هذا إلا ابن هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره (قوله كافي إلى) هي ذا بيان للضرورة قلب ألف حتى ياء لدخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن إلى فلا يحتمل ذلك بيان لبطلان ذلك للآزم وحاصله أن حتى فرع عن إلى فلا يحتمل ما تحتمله إلى من قلب ألفها بياها ولا كان الفرع مساويا لأصله والجواب بعدم تسليم بطلان هذا للآزم أن فرعية حتى عن إلى إنما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تحتمل ما تحتمله إلى في المعنى والعمل لا في غيرها (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعده حتى في حكم ما قبلها فقوله كما يتعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي أن العمل ملقاة (قوله أو عدم دخوله كافي قوله سقا الحيا الخ) هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعده حتى في

سلام هي حتى مطاع الفجر في فان مطاع الفجر ليس جزأ آخر من اليلة وإنما هو ملاق لا آخر جزء منها ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها في بعض النسخ ثلثا بالافراد في أو نصفها في فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزأ آخر

من اليلة ولا ملاقيا لا آخر جزء منها والبارحة أقرب ليلة مضت في كذا قاله المغاربة حكم وغيرهم في والسبب في وجبها أو جوبا كون مجزورها آخر جزء ما قبلها فلم يجوز وانتم البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قلت وآية الفجر مستندة في رد عليهم في وتوهم ابن مالك أن ذلك في الذي قال به المغاربة وغيرهم من أن مجزورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقيا له في لم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه بقوله عين ليلة فازالت حتى نصفها راجيا فعدت يؤس في فان النصف ليس آخر جزء من اليلة ولا ملاقيا لا آخر جزء في وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فازالت في تلك اليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به في وهذا كما تراهم جود على الظاهر وإذا كانت اليلة مرادة قطعا كانت في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوص النطق في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجه في الثاني في من الأمور الثلاثة التي تخالف حتى إلى فيها في أي أن حتى في إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في في ما قبلها في كافي قوله ألقى الصحيفة كويحفر رحله * والزاد حتى نعله ألقاها في فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى فان قلت الذي أخبر أولان ألقاها هو الصحيفة والزاد النعل مقطوع بعدم دخولها في شيء منها ما قلت في قول ذلك بالمتن كيجي فيدخل فكأنه قال ألقى ما قبله حتى نعله في أو عدم دخوله كافي قوله سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير بمجدودا في الحيا بالقصر المطر ويمد كذا في القاموس وعزيت نسبت ومجدودا بجمع ودالين مهملتين أو مهمتين أي مقطوعا ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالإهمال أو بالأعجام وقرينة دعائه على أمكنة لم يدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا في محل على الدخول في هذا

جواب اذا من قوله اذ لم تكن معها قرية ويحتمل في مثل ذلك حيث لا تكون قرية تقضي الدخول ولا قرية تقضي عدمه لما بعد الى عدم الدخول على العكس من حتى **و** لا على الغالب في البابين **باب** حتى و **باب** الى **و** هذا هو الصحيح في البابين **و** لم يقل فيه ما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضرا لايزول عن البال لا سيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء **و** وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيه مشهور **و** ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني واليه كان يعمل أبو النصر الصغار والبردوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رأى أشرف البلدة حتى الامير والافلان نحو رأى الليلة حتى الصباح **و** وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الحافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بخروجه **و** والثالث **من** الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها **ان** كلامهم ما قد انفرد بعمل لا يصلح للآخر فما انفردت به الى أنه يجوز ٢٥٥ كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي

هو غايي كما جاء في الحديث انك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد **و** حتى عمرو في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو **و** حتى الكوفة في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة **و** اما الاولان **و** هما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو **و** فلان حتى موضوع لا فائدة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية **و** وليس

حكم ما قبلها فتقوله كما متعلق أيضا بتقضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحياء بالقصر المطر وتديد كذا في القاموس وعزيت بعين مهملته معنومة فزاي مكسورة فثناة تحتية معني نسيت والمجدوذ بجمع وذالين مجتمعين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرتة والجذوذ الجذاد ما كسر منه وضمه أفصح من كسره وجمع ومهملتين المقطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وجماع مهملته وذالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا لامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي عصر القديعة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان المكاتب لما أراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فخرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من الهند ساقي رجه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وعشرين وستة مائة ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذنبك المثالين مقصود به التقضي شيئا فشيئا فلا وجه لدخولها ثم **و** الى ليست كذلك **و** لحاز دخولها فيها الانتفاء المانع **و** اما الثالث **و** وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة **و** فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلها ابتداء الغاية **و** وهذا معني ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لا انتهاء الابتداء فيما تدل عليه على تقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فن لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانما تخرج الى غيرها من المعاني **و** وما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمر والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها **ب** نصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم تحوّر العلة في ذلك **و** وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس **و** وهذا لا يتوجه اعراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انهم غير مختصة بتقريب فكيف نصبت الفعل

وإذا أضاف إليه أن حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وأيضاً كيف اطرد حذف الفعل بعد هاء مع
 انجرار الاسم كذا قال الرضى فان قلت هذه الكمية التي ساقها المصنف وهو أن ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا
 العكس يشكل بمثل قولك أي رجل تضرب أضرب بالجزم فإن إيا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم
 المضاف إليه على الصحيح في أن عامل المضاف إليه هو المضاف ويشكل أيضاً بكى فانه جارة وناصبة قلت انما جرمت أي من
 جهة تضمنها لأن الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناصبه مصدرية كان فلم يقع جرهما ونصبهما من جهة
 واحدة ومقصود الجماعة أن عامل أحد القيليين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القيل نعم تنتقض هذه
 القاعدة على الكوفيين أن قالوا باللام الزائدة فانه تعمل الجر في الاسم اجتماعاً وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد
 ليفعل وهي لتأكيدي في كل من الحالين **و** ولحقى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة إلى نحو **و** لان نهرح عليه
 عاكفين **و** حتى يرجع اليناموسى **و** أي قالوا لنزال مقيمين على العجل وعبادته إلى أن يرجع اليناموسى **و** ومرادفة في التعليمية
 نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا **و** نحو **و** بهم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
 ينفضوا **و** نحو **و** قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحملها **و** أي المعنيين المذكورين مرادفة إلى ومرادفة في التعليمية قوله تعالى
 وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو ايمنهما فان بغت احدهما على الاخرى **و** فقاتلوا التي تبغى حتى نفي **و** أي كى ترجع أو إلى
 أن ترجع والتي الرجوع وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف أن الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملها

فاما قولك أسلم حتى تدخل
 الجنة فسلم ان حتى فيه
 لا تحتمل غير التعليمية
 واما الايتان ولا يزالون
 يقاتلونكم حتى يردوكم
 وقوله هم الذين يقولون
 لا تنفقوا على من عند رسول
 الله حتى ينفضوا فكل
 منه ما يحتمل الامرين
 كالاتية الاخيرة وحكى
 الرضى عن الاندلسي انكار

عملت أي فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف إليه هو المضاف على
 الصحيح أوجب بان المراد ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال من جهة عمله في الأسماء وعمل
 أي الجر في الأسماء ليس من جهة عملها الجزم في الأفعال فان عملها الجر في الأسماء من جهة
 اضافتها وعملها الجزم في الأفعال من جهة تضمنها معنى الشرط **(قوله)** ويحملها ما قوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى حتى نفي إلى أمر الله في الشرح تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر
 في أن ماتقـدم عليها من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير
 التعليمية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاتية الاخيرة وأقول
 المثال أيضاً يحتمل الوجهين إن كان المخاطب به مسلماً لأن المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح
 بالوجهين في الآية الاولى أبو البقاء فقال ويجوز أن تكون بمعنى كى وإن تكون بمعنى إلى
 وهي في الوجهين متعلقة بمقاتلونكم وجواب أن استطاعوا المحذوف قام مقامه ولا يزالون اهـ

(قوله)

مجي حتى بمعنى كى زاعماً انه سادعاً بمعنى إلى وأول الامثلة كلها بذلك وهو تنكاف

ولا يمتشي له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة لان نصب المضارع بان
 مضمره وهي وصلتهامؤولة بمصدر مجرور بحتى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف أن حتى الجارة بمنزلة إلى
 في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا أن الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكى التعليمية ومرادفة
 لا في الاستثناء وهل هذا لا يتناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى إلى أن لم
 تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كى التعليمية وقد تكون بمعنى الاستثنائية أو كانه قال
 حتى الجارة بمعنى إلى في كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك ونسبته إلى كى أو لا
و ومرادفة الا في الاستثناء **و** لا في الوصف ولا في الزيادة على رأى من يقول به أو سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ولا
 يضر كونها جارة مع انها بمعنى الاستثنائية لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثناء كما شاؤا خلافاً عند الجرح **و** وهذا
 المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قوله **و** لا أفعل إلا أن تفعل **و** والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة إلى الطرف
 إذا المعنى لا أفعل وقتمان الاوقات الا وقت فعلك **و** المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى **و** نسبة إلى الجزيرة
 الخضر اء بل من بلاد الاندلس **و** وابن مالك ونقله أبو البقاء **و** المكبرى **و** عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقول **و**
 أي الا أن يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفروا والاستثناء مفرغ في الطرف كما سبق **و** والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد
 معنى الغاية **و** أي يمتد انتفاء تعليمهم **و** إلى وقت قولهم ذلك وهذا يمكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهراً كما قاله

المصنف فتأمل نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالك ذلك قليل * الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل الغاية أى انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمن اعطائك في حال قلة مالك فثبت حينئذ أن اعطائك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على أن السماحة غير زائدة فتكون ما أعطيت مع وجود الثروة سماحة أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أنى أحكم بأن اعطائك من الفضول ليس سماحة كى أبعثك بذلك على الجود مع الاقلال والله أعلم بالصواب وهو أى معنى الاستثناء هو ظاهر * أيضا في قوله والله لا يذهب شيئا باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا * أبير أهلا يقال بار الرجل إذا هلك وأباره الله إذا أهلكه والغاية في البيت ممكنة أى لا أترك ناره إلى أن أقتل هذين الحيين فاترك حينئذ لحصول القصد باهلا كهما وكذا التعليل ٢٥٧ يمكن أيضا أى لا أترك الاخذ

الأخذ بالثأر كى أقتل هذين الحيين والاستثناء

فيه أغا يظهر مع الانقطاع

كأن البيت الذى قبله بولان

مابعدهما أى مابعد حتى

التي في البيت الاول وحتى

التي في البيت الثانى وهو

الجود مع القلة والابارة

لذنيك الحيين بوليس غاية

لما قبلهما وهو انتفاء

كون العطاء من الفضول

سماحة في الاول والانتفاء

وانتفاء ذهاب شيخه باطلا

في الثانى بولامسبب عنه

وكلا هذين الامرين في حين

المنع وقد بينا وجه ذلك في

البيتين بوجعل ابن هشام

من ذلك الحديث بظاهر

وهو قوله صلى الله عليه

وسلم بولكل مولود يولد على

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله * ليس العطاء من الفضول سماحة الخ*)

يعنى أن الراجح في حتى في هذا البيت أن تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا

مرجوحا بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمان

اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل

احتمالا مرجوحا بأن يكون المعنى أنى أحكم بأن اعطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل

أن أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع أن احتمال الغاية

متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وأغايينا فيه القطع (قوله وفي قوله والله لا يذهب

الخ) يعنى أن كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضا راجع ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا

مرجوحا أما الغاية فبأن يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأر شيئا إلى أن أقتل هذين الحيين وأما

التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأر شيئا لأجل أن أقتل هذين الحيين وأبير بالباء

الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أيبدا بالموحدة والدال

المهملة من باد الشئ يبيده أو يبيد أهلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيحتان من بنى أسد

قتلا أبا امرئ القيس وبعده القاتنين الملاك الحلالا * خير معد حسبنا ونائلا

والحلال حل السيد الركين والجمع الحلال حل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال حل

بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لأن مابعدهما ليس غاية لما

قبلهما ولا مسبب عنه) يعنى مابعد كلتي حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما فمباسب

الظاهر وإن كان يحتملها احتمالا مرجوحا وفي بعض النسخ لأن مابعدهما ليس غاية لما قبلهما

بأفراد حال الضمير أى مابعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما (قوله ولأن تخرجه على

أن فيه حذف أى يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون) في الشرح يتأقى التخريج على

٢٣ في ل الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه اذ من الميلاد لا يتناول ويمتد فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علمته * باضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أى ولا علة كونه يولد على الفطرة هي بوليهودية والنصرانية فتكون * حتى بوليهودية للتعليل * فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع فيما يظهر بولئك أن تخرجه على أن فيه حذف أى يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون * والتخريج متأت على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بأن يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبرا مبتدأ أى كل مولود يولد مستقرا على الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه والمعنى أن استقراره على الفطرة تمتد إلى أن يقع التهود والتبصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فسا فائدة هذه الصفة قلت فائدة توكيد العموم كإني قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما أى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف توكيد العموم وكذا القول في يولد سواء وقد قال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولدو يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون لا الكون الخاص والاعم اعني مطلق الكون لادلاله على الاخص اعني الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلاً وهذا عين ما قدره المصنف وهو يستمر ولا فلا يتخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض لا يبق زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستمرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي يجوزها المصنف بحث سند كره في محله ان شاء الله تعالى ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأجاز لا خفى الفصل بينهما بشرط غير محذور لفظاً اداته ان نحو وانتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتداءية لا جارة ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب تحولون نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر الى الزمن الذي تكلموا

فيه بقولهم ان نبرح عليه ما كفين وهو ان كان استقباله بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجه ان يجاز ان الرفع والنصب يحوو زلزلا حتى يقول الرسول الآية أى اذكر الآية أى بفتحها وهى والذين آمنوا معى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس بقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الإشارة الى المقول لتحقق

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أى كل مولود يولد مستقراً على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهود والنصر فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فافائدة هذه الصفة قلت فأنتم توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون وهذا لادلاله على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبق زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلاً اه مافى الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف (قوله ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً) لان نصبه باضمماران وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها خاصة فان قولهم أى قول الرسول والذين آمنوا معى حقيقة نصر الله ألا ان نصر الله قريب وانما هو مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى قص ذلك علمناهم وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزوال والاخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو نصب القول عن الزوال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزوال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءةتين كالآيتين وانما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً والا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لا مرامض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أى حركوا بانواع البلايا الى الغاية التى هى قول الرسول وهو اليسع أو شعيباً وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كى أى وزلزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معى ذلك وهو كذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى وفى قسامن الاوقات الا اذا كان حالاً ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كما أن النصب هناك واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم وهو كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عنه امكن

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال
وتقدير ان معه مناسف له واذا رفع الفعل حتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدّر الفعل على اسمها ليصح
دخولها عليه ولا يقدّر اسمها الا بان لكن تقدير ان يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدّر اسمها الا بان
نظر فلما قيل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع **يرفع** حتماء عند قصد الحكاية
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب **يرفع** جازا لنصب اذ لم يقدّر الحكاية بخو وزل لو احتى يقول الرسول قراءة
نافع بالرفع بتقدير حتى حالهم حينئذ أي حين اذ وقع الزلزال **يرفع** ان الرسول والذين آمنوا معه يتولون كذا وكذا
وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة الجلية الشان واستحضار صورته في مشاهدة السامع للتعجب **يرفع** وعلم انه لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلناه **يرفع** للقسمين معا فالحال الحقيقي كقولك في حال
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالاتية الشريفة وزل لو احتى يقول الرسول في قراءة نافع **يرفع** والثاني
ان يكون مسببا عما قبلها **يرفع** وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدهما سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى ٢٥٩ زيد بالامس مني شيئا حتى لا يستطيع

ان أكله اليوم بشئ وانما
اشترط هذا الشرط
ليحصل الربط معنى حيث
فقد لفظا وذلك لانه لما لم
يتعلق ما بعده بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي
فشرطت السببية الموجبة
للا اتصال المعنوي جبر لما
فات من الاتصال اللفظي
فلا يجوز سرت حتى
تطلع الشمس ولا ما سرت

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله
وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدهما سواء اتصل المضمونان نحو
سرت حتى ادخلها أو لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان أكله العام
بشئ وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام
أيضا بان يقدّر أصل الكلام خالي عن الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول **يرفع** وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس **يرفع** فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير وأما الثاني **يرفع** وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها **يرفع** فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير **يرفع** وعلى هذا
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جازا لرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان أردت به النفي الصريح وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع **يرفع** وأما الثالث **يرفع** وهو امتناع
هل سرت حتى تدخلها **يرفع** فلان السبب **يرفع** وهو السير **يرفع** لم يتحقق وجوده **يرفع** فهو غير محكوم بثبوته جزم بل هو
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول **يرفع** ويجوز أنهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق **يرفع** محكوم بحصوله غير مستفهم عنه **يرفع** وانما الشك في عين الفاعل **يرفع** بالسير في الصورة
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها **يرفع** أو في عين الزمان **يرفع** الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك
متى سرت حتى تدخلها **يرفع** وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت أداة النفي على
الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة **يرفع** لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه
انما أجاز بالقياس لا بالسمع **يرفع** ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك **يرفع** ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدّر أصل الكلام خالي عن
الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخل البلد
فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

والثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى أن يكون فضلة فلا يصح في رفع نحو سيري حتى أدخلها التلا
يبقى المبتدأ بالخبر وذلك لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدهما مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ
عن الخبر ولقائل أن يقول أن عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقديرافه منوع اذ يمكن جعل الخبر مقدر رأى سيري حاصل
وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ولا في نحو كان سيري حتى
أدخلها ان قدرت كان ناقصة لان الناقصة تقتضي خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة
بغير خبر لفظا وتقديره يفسد معناها فان قدرتم انامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جازا الرفع لان التامة لا خبر لها
وأمس خبر السير فارفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بلا خبر الا ان علقتم أمس بنفس السير لا يستقرار محذوف
فالمنع باق لبقاء اسميه وهو بقاء المبتدأ بلا خبر وفيه ما مر في الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ومقتضى
هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الغاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى أن حتى لا مهلة فيها بان تفيد أن
المعطوف بها هو الجزء الفائق ٢٦٠ ما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون نعلق

الفعل العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق
من تعلقه بالاجزاء الاخر
كقولك توفي الله كل أب
لى حتى آدم وقد يكون
في أنشاء تعلقه بتلك
الاجزاء نحو مات الناس
حتى الانبياء والمقصود
أن الترتيب الخارجى
غير معتبر فيها بل المعتبر
فيها ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهابا من الاضعف الى
الاقوى كما في مات الناس
حتى الانبياء ومن الاقوى
الى الاضعف كما في قدم

ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا خرست حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق الخبر
فتقول لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله
والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها التلا يبقى المبتدأ بلا خبر) لان
حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدهما مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انه ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر
لفظا وتقديرافه منوع اذ يمكن تقدير الخبر رأى سيري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم
ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضا
من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها) يعنى بعضا
من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كل
بدليل مقابلة به بالجزء من الكل والافلأر يد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام
المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا
اه والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكل ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكل
والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصويره
من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

الحاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها

أعنى

الترتيب وجعل القول بعدم افادتها هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضى لما يكون تعلق العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفي الله كل أب لى حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بما ذاب توقف
على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائز أن يكون لا آدم أولاد توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا
القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بدله من دليل الا أن بينهما
أى بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك
شرطا مجرورا هاذ كره ابن هشام الخضر اوى ولم أقف عليه لغيره والثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها أى
جزئيا من كل بدليل مقابلة بالجزء من الكل والافلأر يد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة كقدم
الحاج حتى المشاة حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا أى جزأ
من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها وكجزء نحو أعجبتنى الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء
وويمتنع أن تقول أعجبتنى الجارية حتى ولدها لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء وهو الذى يضبط لك ذلك انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع أى ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

فأولك أعجبتني الجارية الأحديثا مع الاتصال تنزيلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع المحبتي الجارية الأولى لها على إرادة
الاتصال ولها الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لأنه لا يصح
أن تقول ضربت الرجاين إلا أفضلهما لانه إخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا
وعمر الا زيدا هكذا قبل و برده عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع
العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها إذا الاستثناء المتصل فيه متمتع لعدم
شمول الصحيفة والزاد للعمل وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله **ولو أجاز حتى نعله**
ألقاها لأن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يتقبله كما أسلفناه وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يخلت الضابط
والشرط الثالث أن يكون معطوف حتى بزيادة ٢٦١ أو نقص فالأول نحو موات الناس حتى

الانبياء اذهب صلوات
الله وسلامه عليهم أرفع
الناس منزلة وأقواهم
شرفا والثاني نحو زارك
الناس حتى الحامون
وكفي بنقص صناعتهم قوله
عليه الصلاة والسلام
كسب الحجام خبيث وهو قد
اجتمع في قوله
فهرناكم حتى السكة فأنتم
لتخشوننا حتى بنينا
الاصاغر

السكة جمع كى وهو الشجاع
قال الجوهري كأنهم جمعوا
كاميا مثل قاض وقضاة
وهذا غاية لما قبله في القوة
والبنون الاصاغر غاية لما
قبله في الضعف والفرق
الثاني انه لا تعطف الجمل
وذلك لان شرط معطوفها
أن يكون جزأ مما قبلها
أو كجزء منه كما قدمنا

أعني به المتصل **(قوله)** ولهذا لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لانه لا يجوز الا أفضلهما
لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده انصا وهذا البس كذلك **(قوله)**
والثالث أن يكون غاية لما قبلها ما في زيادة أو نقص في المطول وحتى مثل ثم من
جهة انها تدل على ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمة المتبوع مع مهلة إلا أن فيه دلالة على
ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعده هو التحقيق ان المعبر في حتى ترتيب أجزاء
ما قبلها ذهنا من الاضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون
ملازمة الفعل لما بعده ما قبل ملازمة لجزء الاخر نحو موات كل أبى حتى آدم وفي
أثنائها نحو موات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا
وخالدا أضعفهم **(قوله)** فهرناكم حتى السكة الخ السكة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم
جمعوا كاميا على كمة مثل قاض وقضاة **(قوله)** لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما
قبلها أو كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ما سبق
عن الشرح فلانه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزء لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما
كلما نطق به ويجوز أنه لم يذكره لان قوله كما قدمنا اشارة اليه **(قوله)** ولا يتأتى ذلك الا في
المفردات اشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في
بعض الجمل ان يكون مضمون احدها بامضاء مضمون أخرى كما تقول أكرممت زيدا بما
أقدر عليه حتى أقت نفسي خادماله ويحل على زيد بكل شيء حتى منعتي دانقا وقد نص علماء
المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون
أمدمكم بانعام وبنين **(قوله)** هذا هو الصحيح أي كون حتى لا تعطف الجمل **(قوله)** وزعم ابن السيد
هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر الميم له وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن
السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن
التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجادين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

أو يكون بضمها قبلها كما مر ولو عبر به هذا فقال أن يكون بعضا أو كعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل
الجزء كالك السمة حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة
بعض الحاج وهو على ذلك التقدير جزئ لا جزؤا ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالأختصار على الجزء كاف
بلاشك الا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما ولا يتأتى ذلك الا في المفردات ولقائل أن يقول لم لا يجوز في
بعض الجمل أن يكون مضمون احدها بامضاء مضمون أخرى كما تقول أكرممت زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما
له فاقامة نفسك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل على زيد بكل شيء حتى منعتي دانقا فنع الدانق بعض
من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى
كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بانعام وبنين الآية **وهذا هو الصحيح** وزعم ابن السيد بكسر السين البطليوسي

وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رفع تسكل ان جملة تسكل مطيهم معطوفة تحتى على سريت * والسرى هو السريلا وتسكل يفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب والمطى جمع المطية وهى الدابة تطوف في سيرها أى تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تسكن بمعاودها لتسير ولا تركب والارسان جمع رسن وهو الحبل يقول ساربه ولواء القوم ليلا الى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يسلك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبه الفرق الثالث انهم اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض * سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وبهذا يحصل الفرق والا فالوا اذا عطفت على مجرور مضمرا أعيد الخافض على الصحيح * فربا بينهما أى بين حتى العاطفة * وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد ذلك ابن الخباز وأطلقه * فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له * وقيد ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجت من القوم حتى بينهم * ونحو قوله جودينك فاض في الخلق حتى *

بأنس دان بالاساءة دينام
البانس الذى أصابه
بؤس أى شدة ودان
بالاساءة أى تعبه بما يعنى
انه اتخذها طريقا وعادة
يلزمها كالدين الذى يتعبد
به الانسان والمعنى ان
جوده عم من أساء ومن لم
يسئ فحتى في المثال والبيت
متعينة للعطف ولا يصلح
أن تكون جارة لما
سيذكره المصنف من ان
الى لا تحل محالها في ما
هو وحسن ورده أبو
حيان وقال في المثال *
وهو عجت من القوم
حتى بينهم * وهى جارة
اذلا يشترط في تالى

بمدينة بطيوس من جزيرة الاندلس وتوفى سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بالنسبية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سريت بهم الخ) سريت سرت ليلا وتسكل تتعب والمطى جمع مطية وهى الدابة تطوف في سيرها أى تمد كذا في الشرح وفي الصحاح والمطاي والمطى واحد وجع يذكروا يؤنث والمطى واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جودينك الخ) البانس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى جعلها دينام (قوله وقال في المثال هى جارة) يعنى قال أبو حيان ان حتى في المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى في المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعد ما بعضا مما قبلها أو كعض منه (قوله وهى في البيت محتملة) أى للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر واما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كعض مما قبلها لاننا في أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا وبعضها أو كعض) هذارد لقول أبي حيان لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية ما يفهم الجمع وهذه يشترط في تاليها أن يكون بعضا أو كعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط في تاليها ذلك وفي الشرح واذا كان هذا شرطاً فلم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يمهله فقد قال في حتى الجارة الشرط الثانى يعنى من شرطى حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزء وهو أن يكون المجرور آخر انحاء أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقي اللال آخر نحو سلاهم حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزء يتناول الثانى لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقي للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

استثناء

الجارة أن يكون بعضا أو كعض * حتى يمنع في المثال كونها جارة

اذنبوا القوم ليسوا بعضهم ولا كعضهم واذالم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارة * بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها قال وهى في البيت محتملة لان تكون جارة أو عاطفة فان البانس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتقض الدليل * كلام أبي حيان * وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا وبعضها أو كعض * فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بانه لا يشترط في تالى الجارة أن يكون بعضا أو كعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهوما للجمع واما اذا كان مفهوما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطاً فلم أهله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة * وقد ذكر ابن مالك ذلك في حروف الجر وأقره أبو حيان عليه * فإبالة خالف ذلك هنا * ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجت من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها * ولا بى حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء ذالم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قاعة وهى اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بينهم والالم تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان في ان تالى حتى فيهم ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة **وهو يظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان نحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجماعة فيحتاج حينئذ الى اي حين اذيقع الاحتمال بسبب ذلك** **وهو الى اعادة الجارية عند قصد العطف** **ليتمين المراد ويرتفع الاحتمال** **ويحتاجه كفت في الشهر حتى في آخره** **فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارية ومع اعادتها يرتفع احتمال كونها جارية اذ لا يدخل حرف جر في بخلاف المثال والبيت السابقين** **اذ لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم** **وجود يملك فاض في الخلق الى بانئس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كاتراء دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني قنأمله **وهو زعم ابن عصفور ان اعادة الجارية مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة** **وهو وجهه ان اعادة الجارية اعم من رفع احتمال****

كونها جارية ولا يشترط في الكلام ان يكون ناصفي المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال **وهو تنبيه العطف بجنى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيلك على ان حتى فيه ابتداءية وأن ما بعدها على اضماع عامل **وهو** **فالتقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتهم حتى رأيت أباك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بابيلك وفي الاخير حذف الجار وبقاء عمله وهو شاذ** **في الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجملة أي****

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يبيح ان يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهذا قامت قرينة وهي اضافة الانشاء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا مافي الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبموتهن أحق برذهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الجمعيات وما يرجع اليه الجمعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالمكرر الاسم الظاهر وخصص **(قوله بخلاف المثال والبيت)** في الشرح يعني انه لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجود يملك فاض في الخلق الى بانئس فلا احتمال فلاحاجة الى اعادة الجارية وهذا كاتراء دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محمل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بمن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظير يعرف بما نقلناه قبل من المطول **(قوله فزال القتل الخ)** المجرى الشراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاءه بفتح الهمزة والاشكال الذي فيه بياض وجمرة مختلطان **(قوله فواجبنا حتى كليب الخ)** نهشيل بنون وشين محبة مفتوح حتى اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشيل ومجاشع بن جهم وشين محبة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

تسمانف **وهو** **يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده** **وهو قد دخل على الجمل الاسمية كقول جرير فزال القتل حتى فج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل** **تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسر هاءه بفتح الهمزة والاشكال الذي فيه بياض وجمرة مختلطان وقول الفرزدق ففواجبنا حتى كليب تسبني * كان أبا هانئ شل أو مجاشع** **فواجبنا من قبيل النذبة للتوحيج كانه يقول انا أتوحيج لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يشجب منه كليب على التصغير** **قبيلة ونهشل بنون وشين محبة وزن جعفر ومجاشع كجهاه بجيم وشين محبة وعين مهملة اسم جاريين** **وهو لا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أي فواجبنا تسبني الناس حتى كليب تسبني** **قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد وهذا يتأني له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدرن بارسان ففيه نظر **وهو** **على الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى****

١٤١
راجع

وزلوا حتى يقول الرسول رفع يقول وهو يقول حسن يغشون حتى ماتهم ركلاهم * لا يسألون عن السواد المقبل يغشون بجاء اليهم وهو ير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب اغتاترك الهري لا اشتغالها بما ينجر للاضياف ومشاركته لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتى ولا يسألون من هو وهو على الفعلية التى فعلها ما مضى نحو قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة حتى عفاوا أى كثروا وعفاوا فى أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا الغبات اذا كثروا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفو الله عفاوا قد مس أباءنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر فى تغلب أحواله واختلافها كما وقع لا يأتينا وما ذلك بعقوبة ذنب يجوزع ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة والمعنى الى ان عفاوا وقالوا ولا أعرف له فى ذلك سلفا وقال أبو حيان وهم ابن مالك فى ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة يعنى ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى اضمار لم تدع اليه ضرورة وان كان اضمار ان بعدها حتى ساءت أحوالهم حتى تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا وكذا قال ابن مالك وفى حتى الداخلة على اذانى نحو حتى اذا فاشتم أى جبنتم وهبتم الاقدام وتنازعتم فى الامر وعصيتهم من بعد ما أراكم ماتحبون أى الجارة وانما فى موضع جر بها فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسم للوقت مجرورا بحتى متعلقة بالفعل من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فشاكم وتنازعكم وهذه المقالة فى الاخيرة وهى جعل اذ فى محل جر حتى ٢٦٤ يسبقه اليها الاخفص وغيره والجمهور على خلافها وانما أى حتى حرف

ابتداء واذا فى موضع نصب بشرطها عند المحققين أو جوابها عند الاكثرين على ما مر محررا مقررا فى الكلام على اذ والجواب فى الآية محذوف أى امتحنتم أى

تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهم ركلاهم الخ) يغشون بضم الميم المنة التحية وسكون الغين المجبة وفتح الشين المجبة وسكون الواو وهري الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المسار لا استغرابه اياه وقبل هذا البيت

أولاد حنيفة حول قبرا بيم * قبر ابن مارية الجواد المفضل
بيض الوجوه كريمة احسابهم * ثم الانوف من الطراز الاول

اختبرتم أو انقسمتم قسمين بدليل قوله تعالى من يريد الدنيا ومن يريد الآخرة (قوله) الآخرة وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد خلف ظهره واستقبل المدينة وأقام الرماة عند الجبل فأمرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم والباقيون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فاشلوا وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فامو قفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو القسمان ونظيره أى ونظيره حذف جواب اذ فى هذه الآية حذف جواب لما فى قوله تعالى واذا غشيتهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما اتجأهم الى البر ففهم مقتصد أى انقسموا قسمين فمن مقتصد أى باق على الايمان الذى كان منه والاخلاص لم يعد الى الكفر ومنهم غير ذلك أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على اثر الاول وما يجحدنا بآتنا الا كل خيال كفور والضمير فى قوله واذا غشيتهم موج عائد الى الكفار وهو ما قول ابن مالك ان فهم مقتصد هو الجواب فبنى على صحة محى الجواب الماقر وبالفاء لم يثبت وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى ويجوزع بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى وهى قوله تعالى واقصد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فاشتم وتنازعتم فى الامر وعصيتهم من بعد ما أراكم ماتحبون من يريد الدنيا ومن يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم لم يتبليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ومدكور وهو عصيتهم المقترن بالواو أو صرفكم المقترن بتم وهذا مبنى على زيادة الواو وتم ولم يثبت ذلك فلا يلتفت الى هذا القول وهو قد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله أى قول امرئى النقيس يسرى بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فمن رواه برفع تسكل والمعنى **سريت بهم** **خنى** كذب ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية **وليس ذلك بعتين** لاحتمال ان يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون **أخبرهم** - ذاني حال كالل المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول **كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب** فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيده له فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي وليكن احكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فن الجائر ان يكون هـ ذا المضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا لتعين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاسم متقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضى مثل وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد **وإماما من نصب** تسكل **خفى** حتى الجارة كما ندمنها **انما اذا دخلت** على مضارع منصوب فنصبه بان مضمره وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلته وعلى هذا التخرج يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجلتين اذا فرضنا ان الدخول على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالا حينئذ الدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت ليس تسكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو لا يصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لمقبى حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لما قلت بقدر المعطوف محذوف واو حتى غاية لذلك المحذوف أى وسريت بهم - م حتى الجياد ما يقدرن بارسان فهو من عطف الجمل **ولا بد على** النصيب من تقدير زمن مضاف الى ان تسكل **مطهم** **خوى** سريت بهم **خوى** الى زمن كالل مطهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى الثلاثة **وهى** كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء **كقولك أكلت السمكة حتى رأسها** ان تخفض على معنى الى **خوى** أكلت السمكة الى رأسها **خوى** وان تنصب على معنى الواو **خوى** أكلت السمكة ورأسها **خوى** وان ترفع على

الابتداء **خوى** أكلت السمكة حتى رأسها ما كول فدخول الرأس في الاكل لا نزاع فيه على الثانى والثالث واما على الاول فيجربى على الخلاف السابق **خوى** وقد

(قوله فمن رواه برفع تسكل والمعنى **خنى** كذب ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية) في الشرح ليس هـ ذاعتين لاحتمال أن يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون **أخبرهم** هذا في وقت كالل المطى (قوله كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب) في الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فن الجائر ان يكون هـ ذا المضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا لتعين

٣٤ فى ل روى بالاوجه الثلاثة قوله عمتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالا لذى غنى وذى رشد وقوله **خوى** ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * **خوى** والراد حتى نعله ألقاها الا ان بينه ما **خوى** أى بين هذين البيتين **خوى** فارقا من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه **خوى** ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذى كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفاعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح نسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذى كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقبل حتى رأسها كول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا نسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان **خوى** له من العمل **خوى** هذا قول البصريين **خوى** وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هـ ذاقول بعضهم لا كله - م وذلك لانه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجيدة لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لثلاث لم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما **خوى** وأوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كول **خوى** وهـ ذا الذى حكاه ابن الحاجب عن بعضهم **خوى** والثانى ان النصيب في البيت الثانى **خوى** في قوله حتى نعله ألقاها **خوى** من وجهين أحدهما العطف **خوى** اما على الصحيفة أو على الراد على الخلاف في تعدد المعطوف كما أسلفناه في أوائل الكتاب **خوى** والثانى ضمها العامل على شريطة التفسير **خوى** أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا الابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهى لا تعطف الجمل على الصحيح **خوى** وفي البيت الاول من وجه واحد **خوى** وهو العطف **خوى** واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز **خوى** لك في زيد **خوى** الرفع **خوى** على الاوجه التى تأنى **خوى** والخفض **خوى** على ان حتى

جارة يجوز ان نصب في فلا يجوز لفقد ما يقتضيه وكان لا في الرفع أوجه أحدها الابتداء فيكون زيد مبتدأ وهو الثاني العطف في على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم وهو الثالث ضم الفاعل في على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلا يفعل محذوف بفسره ما بعده وهو الجملة التي بعده أي بعد زيد وخبر على الأول في فاعله الرفع وهو مؤكدة على الثاني في فلا محل لها في كأنها كذلك أي مؤكدة مع الخفض في فلا محل لها أيضا في وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة في ولا محل لها أيضا وقد سبق التنبيه على أن في هذا الإطلاق تجوز إذا لمفسر هو فعل الجملة لا كلها فيوزع بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف في فيكون منصوبا على ذلك في بل بالرفع في على أنه مبتدأ وضربته الخبر في أو بالنصب في على شريطة التفسير في ضمها رفع لأنه يمتنع جعل ضربته توكيد لضربت القوم في ولا شك أن التأكيده على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز أن يكون تأكيده لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لأنه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق في قال وإنما جاز الخفض في حتى نعله لأن ضمير ألقاها للصيغة في فيجوز أن تكون هذه الجملة ٢٦٦ تأكيده الأولى وهي ألقى الصيغة أذهو بمخابة قولك ضربت زيد اضربه

ولا اشكال فيه في ولا يجوز على هذا الوجه في وهو خفض الفعل بحرف في أن يقدري في ضمير ألقاها المنصوب في أنه للعل في لأن الجملة حينئذ لا تصلح أن تكون مؤكدة لآلى الصيغة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما تمتع ضربت القوم حتى زيد اضربه على تقدير التأكيده وما إذا قدر أن ضمير ألقاها عائد الى الثلاثة الصيغة والزاد والنعل جاز التأكيده بلاشك لا ارتفاع ذلك المحذور في ولا محل للجملة

أن لا يكون للماضى ضرورة أنه لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الالة متقبلا فتكون حينئذ معما جاء للحال والمراد حكاية الماضى وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعنى راكبا وإنما الكلام في جملته هورا كب ونقير بذلك أنه جملته حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فيجمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر فيم وقوع قيد الفعل أن تكون حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لأن ما بعده ما مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله) ويرده أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظا لا محالا لوقوع استتفهام أولام ابتداء أو نفي بما أو أن أولا في معموليها والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو مافى تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت إذا كانت الجملة تقول بالمرء من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان نحو جئت حين جاز زيد فلان زجاج وابن درستمويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى أن تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا ما مرادهما لكن يرد عليه ما قرره المصنف من أنهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها

الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستمويه زعمائهم في محل جر بحرفي وهذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية لأن ما يحكم الجماعة بأن حتى فيه ابتدائية يحكم أن فيه حرف جر فيجوز ويرده كما قال ابن الخباز في أن حروف الجر لا تعلق عن العمل في ومعنى التعليق منع العمل لفظا لقيام مانع منه وهذا الغائب في بعض الأفعال ولم يثبت في الحروف الجارة في وإنما تدخل على المفردات في نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة في أو مافى تأويل المفردات في نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو وأذا المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يحيى عمرو فان قلت ان كانت الجملة تقول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كافي أسماء الزمان المضافة الى الجمل فلان زجاج وابن درستمويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى أن الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد حتى عامل في محلها فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجر لا يعلق إذا لا تعلق على هذا التقدير قلت يمكن أن يكون هذا ما مرادهما لكن يرد عليه ما قرره المصنف بقوله في وانهم إذا أوقعوا بعدها أن كسروها في أي كسروها هزتها في فوفقا لوامر زيد حتى أنهم لا يرجونه والقاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على أن فتحت هزتها نحو ذلك بأن الله هو الحق في ولا يحيص لهما أن هذا الاعتراض

﴿حيث﴾

﴿وطي تقول حوث﴾ وواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد
الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لا يدربا * فابعت له من حيث شدت ركبا * اكلان تلقا ما وشربا قأبا * التلقام مصدر
قولاك تلقت للقمه اذا ابتلعت في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهو مزنة ساكنة فوحدة مصدر قأب من الشرب اذا غملا
أي شربا مقلثا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصل وغيرها كما ان الحرف
كذلك ﴿وفي الثاء فيها﴾ أي في حيث وحث ﴿الضم تشبها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وساثر
الجهات الست نحو امام وخاف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لانها تتضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون
غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذا بانها وقعت مخالفة لوضعها
أو سميت بذلك ليدروا بعد الحذف غايه في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات
وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة قلنا ﴿لان الاضافة الى الجملة كالاضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظا
فساغ التشبيه من هذه الحيثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم
بنو قيس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها﴾ أي تحتمل
لغة الاعراب ﴿وتحتمل لغة البناء على الكسر﴾ وكذا لو قيل جلست ٢٦٧ حيث جلست بفتح الثاء احتملت

﴿حيث﴾

﴿قوله وطى تقول﴾ في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعد في المرعى قالوا ومنه أخذ طي
مثال سيد أبو قبيصة من اليمن وهو طي بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حير ﴿قوله﴾
تشبها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك
لان حقها في الاصل ان لا تكون غايه لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغايه هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيرورتها غايه لمخالفة ذلك لوضعها
سميت بذلك الاسم لاستعرابه ﴿قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ فيه نظرا لقتضائه ان
الاضافة الى المفرد المبني كالاضافة وعمل الرضي كون الاضافة الى الجملة كالاضافة بان الاضافة
في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته ﴿قوله ومن العرب من يعرب حيث﴾ قال
الرضي واعراب حيث لغة قيسية ﴿قوله لدى حيث ألفت الخ﴾ أم قسم بالحرف المفتوحة
والشين المحبة الساكنة والعين المهمله المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية ﴿قوله﴾
وجل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع
الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

لغة الاعراب ولغة البناء
على الفتح وهي لا مكان
اتفاقا قال الاخفش وقد
ترد للزمان واحتج له
بقول الشاعر

للفتي عقل يعش به *

حيث تهدي ساقه قدمه
أي في زمن الهداية ولا
حجة فيه لاحتمال المكان
﴿والغالب كونها في محل
نصب على الظرفية﴾
نحو فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ﴿أو
خفض عن﴾ نحو ومن

حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وقد انخفض بغيرها أي بغير من ﴿قوله﴾
أم قسم ﴿وأم قسم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كام عريط للعقرب وقسم بالقاف والشين
المحبة والعين المهمله على وزن جعفر وهنامسة مثله وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه
حكم العلم اكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكأهو الجاري على السنة المحدثين لان كلثوم ما لو
كان علما لمذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو سمى به مذكرا امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى
مؤنثا كان أم مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعون هذا محل ينبغي
ان يحزر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون
للضرورة وقد تقع حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وجل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل﴾
رسالته اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان ﴿ولو قيل بان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل رسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أو في رساله
من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال ولستم كذلك ﴿وناصها﴾ في الآية على
تقدير جعلها مفعولا به ﴿يعلّم﴾ محذوف ما دلولا عليه باعل لا اعلم نفسه ﴿وهذا عطف على خبر ناصها وهو يعلم فهو مفعول ووجه

في بعض النسخ لا يعلم نفسه به بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنبص يعلم بالان
 أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يؤيد ذلك قدر
 ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منابا بالسيف القوانيس أي يضرب القوانيس وهي بيضات الحديد جمع قونس
 فان أولته بالمجاز ان ينصبه في رأي بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز
 ان يضاف الى ما ليس بعضه ٢٦٨ نظر الى زوال المسامحة وهو قصد التفضيل فكذلك يجوز ان يعمل النصب

لمشابهته حينئذ للفعل
 بلاضعف ويجرى الجري
 والنصب اذ ذلك على وتيرة
 واحدة ولم تقع حيث
 هو اسم لان خلافا لابن
 مالك ولا دليل له في قوله
 ان حيث استقر من أنت
 راعيه
 حتى فيه عزة وأمان
 لجواز تقدير حيث خبرا
 وحتى اسم فان قيل يؤدي
 الى جعل المكان وهو
 الحى اذ هو اسم لمكان
 حتى من دخوله والقرب
 منه في حال في المكان وهو
 محل الاستقرار بخلاف
 تقرير ابن مالك فانه ليس
 فيه الا الاخبار عن مكان
 استقرار من يرعاه الممدوح
 بانه مكان فيه عزة وأمان
 وهذا لا محذور فيه فقلنا
 هو نظير قولك ان في مكة
 دار زيد وتظيره في الزمان
 ان في يوم الجمعة ساعة
 الاجابة وهذا من باب

يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيته او قول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول
 والموصول الذي هو صفة وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها
 على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذا لم تكن
 ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في
 المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته
 وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن
 عطية وقال التبريزي حيث هذا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر
 وما أجاز من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحولان
 النحاة نصوا على ان حيث من الظرف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع
 فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا
 على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى
 الى الظرف فيكون التقدير انه أنفذ علم حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في الموضوع
 الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خذاق
 هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف وأما ما اختاره فعبه نظرا لان اشكالهم لا يندفع
 ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه أنفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر
 وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي
 ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكما موضع ترك فيه المفهوم لقيام
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضوع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى
 الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة لحيث
 لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة وأقول نصب
 الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما
 وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا
 التوسع وتلزم حيث الاضافة الى جملة ما برفع الاضافة على انها فاعل
 تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة
 لا تنفك وانما ألزمت الاضافة الى الجملة لان المكان النسبية وهي مستدعية للجملة الجمعية كانت أو فعلية وضافتها الى
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كذا في الزمان نحو حيث تجده فكرم
 فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمالها اذ لو عدم عراقتها في المجازاة دخلت
 على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ومن ثم في أي من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر
 من ترجيح النصب في نحو جلست حيث زيد أراه على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * ونطعمهم حيث الكلى بعد ضربهم * في بيض المواضي حيث في العمائم *
يجري ونطعمهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكلى بضم الكاف جمع كاية أو كوة ولا كل كلمتان وهما الجتان جروان
لازقان معظم الصلابة عند الخاضعين عليهم ما شتم محيطهم ما كالة لاف لهم أو البيض السيفوف والمواضي القواطع ولي
العمائم شدها على الرأس * والكلى بضم الكاف بغيره * ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث أن كذا بفتح هزة أن والاولى
عندي أن يخرج على أن حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها ٣٦٩ بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك

الجملة والخبر محذوف
وحذف خبر المبتدأ بعد
حيث غير عزيز * واندر
من ذلك اضافتها الى جملة
محذوفة كقوله
اذا ريدة من حيث ما نفخت
له *

أنه برياه اخيل يواصله *
الريدة براء مهملة مفتوحة
وباء مثناة تحتية ساكنة
ودال مهملة راجح لينية
المحبوب ونفخت فاحت
* أي اذا ريدة نفخت
له من حيث هبت * له
* وذلك لان ريدة فاعل
* فعل محذوف يفسره
نفخت فلو كان نفخت
مضافا اليه حيث * مع
جعلها مفسرا للفعل
المحذوف لزم بطلان التفسير
اذا المضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف فلا يفسر
عاملا فيه * وما استند
اليه من ان المضاف اليه
لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا منظور
فيه لان الظاهر من

هذا عند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونطعمهم الخ) طعنه بالرفع وطعن في
السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن في المغازة يطعن ويطن أي ذهب
والحي جمع حبة قال أبو علي ويقال حبه بكسر الحاء جمعها حبي وقوم يقولون حبة
بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بشئ والبيض هنا السيفوف
والمواضي القواطع ولي العمائم لفها على الرأس (قوله اذا ريدة الى آخره) هذا البيت
لابي حية بالمشناة التحتية النيري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضري الدولتين اغنى ادرك
الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحاً جناناً كذاباً وكان له سيف يسمى لعاب المنية
ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لي ظبي فرمته فزاع
عن سهمي فعارضه السهم فزاع فعارضه السهم فزال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه
وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نمارة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجال لم ير طرفي * مثل أعطافه ولا طرف غيري
كما حدثت عن هواه أتاني * سهم الحاظه كسهم النيري

وحدث جاره قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه اصافا تنضى سيفه ووقف في
وسط الدار وقال أيها المغتر بنا والمجتري علينا بنس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف
صقيل اخرج بالعنف عنك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع والله لا تقبل لها وما
قيس تملأ والله لك القضاء خيلا ورجلا لا تخرج الكاب فقال الحمد لله الذي مسحك كلبا وكفانا
حر باو الريدة براء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فدل مهملة قال في الصحاح ربح ريدة ورادة
وريدانة لينية المحبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفخ فهو برد وما كان نفخ فهو حر
والبيت في وصف جبار والمراد بالخليل فيه الانف (قوله اذا ريدة نفخت له من حيث ما هبت
وذلك لان ريدة فاعل محذوف يفسره نفخت) قال ابن مالك أراد اذا ريدة نفخت له من حيث
ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال أبو حيان
لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نفخت له وترفع ريدة
بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفخت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه
الاحذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا الرفع والجملة التي أضيفت
اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها لم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فتحمل
عليه (قوله اذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) في الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسيره لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن
الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا
فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثير من مثله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا في مثل وان أحده
من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل به الرفع على الفاعلية وهو
متأخر ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهي نفخت
وريدة فاعلا لا يعمل يفسره السياق لا نفخت بخصوصه * قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر * أما ترى حيث سهيل طالعا * * نجما يضئ كالشهاب ساطعا مضبوطا * بفتح ثاء حيث وخفض سهيل * وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح الباب وطالع المفعول ثان لترى أو حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا ٢٧٠

وحذف مفعولا ترى نسيا منسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اه قلت جعل المضاف اليه مع ان العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى تراه طالعا * وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أى موجود فحذف الخبر * وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أى من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كافي البيت * واذا اتصل بها ما لا يكافئ عن الاضافة لها * وضمت معنى الشرط وخزمت الفعلين كقوله حيمثا تستقيم بقدر لك الله نجما في غابر الزمان وهـ ذا البيت * المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج لكونه أدرج

من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسيره مالا يعمل بخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للصفة في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيده الحكي بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكافوا فيه من الزاهد بن علي ان فيه متعلق محذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحدهم من مثل وان أحدهم من المشركون استتجارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفحت وجعل ريدة فاعلا محذوف يفسره السياق لان نفحت بخصوصه وفي التعاليق ألا ترى ان قوله أنا مبرهايدل على ان الريدة نفحت وأنت خبير بان الكلام الآخر هو كما نقلناه آتفاعن أبي حيان (قوله اما ترى حيث سهيل طالعا) بعده * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وفي شرح الباب وطالع المفعول ثان لترى أو حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أى زائد في المعنى بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم تجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اه وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفي شرح الحاجة للنبي من جر سهيل نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اه وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قوله هم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر أى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعده حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيمثا تستقيم الخ) النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المجبة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا (قوله وهذا البيت دليل عندى على حيمثها للزمان) في الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله في غابر الزمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذکور اما لغو متعلق بقدر واما مصدرة تقرر صفة النجاح وذلك لا يوجب ان يراد بحيمث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد انما تستقيم بقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضي من الاضداد والمراد في البيت الاول والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

يقدر

أول عجز في آخر صدر وأول الجز منه الهاء من الله يود ايل على حيمثها للزمان عندى * * * * *

وكان ذلك من جهة قوله في غابر الزمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذکور اما لغو متعلق بقدر واما مصدرة تقرر صفة النجاح وذلك لا يوجب ان يراد بحيمث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد انما تستقيم بقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضي من الاضداد والمراد في البيت الاول والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(حرف الخاء المعجمة * خلا) على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جاريا للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها ولقائل أن يقول لا نسلم أن معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للعجور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هذا مفيد لا يتفاهة عنه واما الاستدلال بانها بمنزلة الواهي غير متعلقة فساو لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساو وانها في جميع أحكامه لا ترى أن الالف التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمل به والثاني أن يكون فعلا متعديا ناصبا به أي للمستثنى واحترز بقوله متعديا أي بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادنا في الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخالاك ثم وفعالها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى على الحد المذكور في فاعل حاشا فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه والجملة الاستثنائية المذكورة مستأنفة أو حالية بني هذا الاحتمال فيها على خلاف في ذلك مذكور في الباب الثاني وتقول قاموا خلا زيدا بنصب زيدا وان شئت خفضت فقلت خلا زيدا في نحو قول لبيد رضي الله تعالى عنه لا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعم لا محالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب القاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل

يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل اه وأقول مراد المصنف أن حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

(حرف الخاء المعجمة * خلا)

(قوله لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا أن التعدية الحرف إيصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كمتعلق حاشا بما قبلها عنده من قال به لأنها أوصلت معناها إلى ما بعده على وجه الاضراب والخراج (قوله الا في نحو قول لبيد لا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

شيء لك الا وجهه فهنا يجب نصب المستثنى وذلك لأن ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية المقتضية للنصب ونفي الحرفية المقتضية للجر وموضع ما خلا نصب فقال السيراني على الحال من الفاعل منه الا في قولك قام القوم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قيل الحال نكرة والمصدر المسموك المحكوم له بالتعريف كما يقع المصدر الصريح المقترن بإداة التعريف في نحو أرسلها العراك في حالها لا يشير إلى قول لبيد يصف حصارا وأنته فإرسالها العراك ولم يذرها * ولم يشفق على نقص الدخال قال صاحب الصحاح العراك الدالك ويقال أورد دابة العراك إذا أوردها جميعا وبذرها باعجام الدال الأولى وأهمال الثانية أي يطردها ونقص بالكسر نقصا إذا لم يتم مراده والدخال في الوردان يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ماء ساء أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اعتقار مجيء الحال مقترنة بالاعتقار مجيئها مصدر امر فبالإضافة إلى الضمير إذا ل في ذلك جنسية فدخولها نكرة في المعنى بخلاف فيه وأيضا فجئى الحال معرفة فإل قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب منه في تركيب كثير وقيل موضع ما خلا نصب على الظرف على نيابتها وصلتها بالنصب على أنه مفعول معه أي نيابتها مع صلتها عن الوقت وجر الصلة بالعطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض بإياه أكثر البصريين والقول بان نصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثير ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينبو عنه نحو آتيك قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه ومعنى قاموا ما خلا زيدا على القول الأول وهو قول السيراني وقاموا خالين عن زيدا وهذا يترأى منه أنه جعل خلا الاستثنائية قاصرة بتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خالين زيدا أي متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل وعلى القول الثاني وقت خلوعهم عن زيدا وهذا كالاول فالصواب وقت خلوعهم زيدا أي تجاوزهم إياه وهذا الخلاف المذكور في محلها أي في محل

حلالا دونها **خافضه** وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف **موضع** ما خلا نصب **على الاستثناء** لا على الحال كما يقول السيرافي ولا على الظرف كما يقول غيره **كانت** صاب غير في قاموا غير زيد **ولعل** السبب في تأخير قول ابن خروف عن قوله **هذا** خلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف في مساواة عدا خلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضا **وزعم** الجر **بفتح الجيم** **والر** **بفتح الهمزة** **بفتح** **الموحدة** **والكسائي** **والفارسي** **وابن جنى** **باسكان** **الياء** **وليس** **منسوب** **بواو** **انما هو** **معرب** **كبي** **كذا** **رايت** **في** **شرح** **الفصل** **للفخر** **الاسفندري** **وكذا** **رايت** **في** **هذه** **البلاد** **في** **نسخة** **من** **الكشاف** **صحة** **مض** **بواو** **باسكان** **الياء** **وصرح** **في** **الحاشية** **بأن** **يصح** **الضبط** **المكتوب** **في** **الاصل** **ولم** **أرأ** **أحدا** **من** **الطلبة** **الا** **يشد** **د** **الياء** **ظنا** **انها** **ياء** **النسبة** **وكان** **محل** **التنبيه** **على** **هذه** **الفائدة** **أول** **موضع** **ذكر** **فيه** **ابن جنى** **ولكن** **لم** **أند** **كذلك** **الا** **في** **هذا** **المحل** **فأثبتته** **فيه** **بأنه** **قد** **يجوز** **الجر** **بعد** **ما** **خلا** **بناء** **على** **تقدير** **ما** **زائدة** **فلا** **يؤثر** **منها** **من** **الجر** **الذي** **كان** **ثابتا** **قبل** **الزائدة** **ولم** **ينقل** **ابن مالك** **في** **التسهيل** **هذا** **الحكم** **الا** **عن** **الجرى** **فقط** **فان** **قالوا** **ذلك** **بالقياس** **فقا** **سد** **لان** **ما** **لا** **تزداد** **قبل** **الجار** **والمجرور** **بل** **بعده** **أى** **بعد** **الجار** **فان** **قلت** **لم** **ينقل** **بينهما** **مع** **انه** **أحسن** **قلت** **انما** **يرد** **مثله** **لا** **مرا** **مادع** **قصير** **أفنه** **بفتح** **ع** **ما** **قليل** **فبما** **رجحة** **من** **الله** **وان** **قالوه** **بالسمع** **فهو** **من** **الشدوذ** **بمحيط** **لا** **يقاس** **عليه** **فثبت** **ان** **لا** **معلول** **على** **قولهم** **على** **كل** **تقدير** **﴿حرف الراء﴾** **﴿رب حرف﴾** **جار** **﴿خلا** **فالا** **كوفيين** **في** **دعوى** **اسميته** **وقولهم** **انه** **أخبر عنه** **في** **قوله** **ان** **يقتلوك** **فان** **قتلك** **لم** **يكن** *** عار** **عليك** **ورب** **قتل عار﴾** **فرب** **مبتدأ** **مضاف** **الى** **قتل** **٢٧٢** **وخبره** **عار** **وذلك** **دليل** **على** **اسميته** **بأن** **يتمنع** **بل** **عار** **خبر** **لمحذوف** **والجمله** **صفة**

للمجرور **والاصل** **رب** **قتل** **هو** **عار** **حصل** **﴿أو** **خبر** **للمجرور﴾** **وهو** **قتل** **﴿أذ** **هو** **في** **موضع** **مبتدأ** **كاسمائي﴾** **ورب** **في** **حكم** **الرائد** **فلا** **يضر** **جرحه** **للمبتدأ** **ويبقى** **الكلام** **على** **هذا** **التقدير** **في** **مسوغ** **الابتداء** **بالنكرة** **وحكى** **الرضى** **عن** **الاخفش**

على النبي صلى الله عليه وسلم في وقد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى ان مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في خلافة عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولم أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو
معاذات الحر الكريم كف نفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح
وقيل

الحمد لله اذ لم يأتي أجلى * حتى اكتسبت من الاسلام سربالا
والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء) في النهاية
لابن الخباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل أولشي

﴿حرف الراء * رب﴾

(قوله)

موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لا عربت

اعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل في كم ان سبب بنائها تضمنها المعنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا وسيأتي فيه كلام في حرف الكاف قال الرضى وانما جل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكنيز ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كقاعدة كم انهم لم يروها تنجز بحرف ولا باضافة كما تنجز كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بامور منها نحو رب رجل أكرمه فان حرف الجر هو ما وصل الفعل الى المفعول الذي هو لولا هو لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعتذر عنه صاحب المغنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجبا ضعف فقوى بالجر نحو وان كنتم للرب ويا تعبرون ويرده ان العادة ان يعد مثل ذلك الضعيف باللام فقط دون غيرها من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كريم أكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بان أكرمه صفة والعامل محذوف قال الرضى وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم أكرمت وأكرمه واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت في جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كريم أكرمه لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر يقدر مثل نبئت وتحققت قال وان اعتذر بان الضمير في أكرمه لا يدرأى أكرمت الاكرام كان أبرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقية وان قالوا ان أكرمه مفسر لا كرمتم المقدور كافي زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو يزيد جاوزته ومنها نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب

اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك يزيد مرو الضمير في مرار يزيد وكقولك زيد اضرب والضمير للنصب وذلك مجتمع قال ويقوى عند مذهب الانحطس بالكوفيين أعني كونها اسما قرب مضافة الى النكرة فغنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع أبدأ على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم ما يتناسبان بما في رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تجري مجرى النفي فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرتضيه كما سيأتي ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لغاتهم او هو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرد اللباب وليس معناه التقليل دائما خلافا لآل كثيرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ولا للتقليل في أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجماعة ولا لاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا لآل آخرين

وقد قال المصنف عده هذه الاقوال الثلاثة مجبول ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهذا اختيار ابن مالك وليس فيه افساح بأن ذلك بحسب الوضع أولا وقال الرضى التقليل هو أصلها ثم استعمات في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة في الأول وهو وورد هذا للتكثير قوله تعالى يجوز بما يؤد الذين كفو والو كانوا مسلمين أي تكثروا دأبهم الاسلام لما يشاهدونه

(قوله فن الأول ربما يؤد الذين كفو والو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون ودأبهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذارا أو المسلمين يخرجون من النار فان قلت فاما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لم اعمك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليده ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقل يتحيزون من التعرض للغم المظنون كما يتحيزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يؤدون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يؤدونه في كل ساعة وقيل تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيمقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم غموا فلذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودأبهم وانما جى بهاء على افظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جرم رب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى النكرة (قوله فيارب يوم الخ) الا نسة غير النافرة والتمثال بالتمثاة الفوقية المكسورة في أوله وبالثلثة في ثالثه

٣٥ ن ل

من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل التقليل انما قل لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمني خلاف الظاهر وفي الحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل ويوم مع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صاعقه ان يصومه يارب فاقه ان يقوم به وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بعد لا احترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعالى بالتكثير لا بالتقليل وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ووجهه ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالفرض اذا اعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعمل ان الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من أل ولا يجوز أن تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر بما أسلفناه انه بمعنى الماضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ مضافة الى غير معموله لافاقية التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرب والالزم باطل وهو قال الشاعر فيارب يوم قد لهُوت وليلة * يا نسة كأنها خط غمائل الالهو والعب وقد يكتفى به عن الجماع والا نسة التي تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر الميم الفوقية أولا

والتي بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بالنسبة بلهوت الملقوب به لزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف
 أي لهوت في باب النسبة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق باللهو أي رب يوم لهوت فيه بالنسبة وليلة
 لهوت فيها بالنسبة وقال آخر ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات
 جمع شمال وهي الریح المعروفة وتوجيه ذلك أي توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفي بعض
 النسخ ووجهه أي الدليل بان الآية والحديث والمثال المحكي عن الاعراب في مسوقة للتخويف والتخويف والاحسن
 مسوقات اذا لا جذاذ من كسرات أحسن من منه كسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فيهن أنفسكم بعد ذكر الاربعه الحرم
 والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما ما في ضمير الاثنين أي من التخويف والافتخار بالتقليل
 وأقول الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فالظفر به
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا

منعناه وان قصده جزئيا باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثلهما فلا تعقب عليه اذ ما وقع به الافتخار في البيت الاول هو لهوه بامرأة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو ايقاؤه في جبل عال ورفعه ریح الشمال اثوبه وكل مما في الاول والثاني ليس أمر عزيز المثال لا يحصل الا بشق النفس والافتخار بمنزل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة ومن الثاني وهو ورودها للتقليل في قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربما أوفيت في علم الخ) هذا البيت لجذبة الارش وكان به برص فكنت العرب عنه بالارش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية أسرى بها الى غزاة أو انقطاعا عرض له من جيشه في بعض مغازيه فكان يرثيه ولم بكل ذلك الى غيره أخذ بالحرز والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات جمع شمال وشمل بالتصريك وشمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال الریح التي تهب من ناحية القطب وفيها خمس اغات شمعل بالتسكين وشمل بالتصريك وشمال وشمال مهـ موز وشامل والجمع شمالات قال جذية الارش ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كأنهم جمعوا شمالة جمع جمالة وشمائل (قوله ولا يناسب واحد منهما ما للتقليل) يعني واحد من التخويف والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح اهـ وأقول ان المصنف لم يقل التقليل حتى يقال ان التقليل قد يناسب الافتخار وان كان التقليل قد يناسبه قاتله وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان التقليل قد يناسبه بغير جهة قلته (قوله وايض يستسقى الغمام بوجهه الخ) شمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت وما ترك قوم لا بالأسيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل يحوط يحفظ والذمار بكسر الميم ما يجب على الانسان جانيته والذرب بفتح الميم وسكون الراء للتخفيف وأصاهاد كسورة الخادم من كل شيء والموا كل المتكلم على غيره وفي التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وايض لا يجوز ان يكون في موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وما ترك قوم لا بالأسيدا * شمال اليتامى عصمة للارامل وما وهذا مبنى على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت وما ترك قوم لا بالأسيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون مما المصنف بصده ويحيط بكال ويرعى والذمار بكسر الهمزة والذال الميم ما يحق عليه جانيته والذرب بذال ميم فراء فوحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الخادم الموا كل المتكلم على أصحابه ويستسقى مبنى للفعل وشمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أي يتمسك ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فامعنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطابى روى بسنده خبرا فيه ان قريشا تابعت عليهم سنو جدد في حياة عبد المطالب فارتقى هو ومن حضره من قريش أباقيس فقام عبد المطالب واعتضد ابن ابنه محمد اصلوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيض وقد كذب ثم

دعائشوا في الحال فقد شاهد أبو طالب مادله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليلي على البخاري وقول
 الآخر بأرب مولود وليس له أب * وذو ولد لم يلد له أبوان وذو شامة غراء في حروجه * مجله لا تنقضي لا وان
 ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معاوشان أرادهم بالمولود الذي ٢٧٥ لأب له عيسى ويكفي الولد
 الذي لأبوين له أبو آدم

عليها الصلاة والسلام *
 ويكفي الشامة القمر وأصل
 لم يلد له لم يلد له بكسر اللام
 واسكان الدال ثم سكنت
 اللام تشبها لها بقاء كنف
 فالتقى ساكنان فخركت الدال
 اتباعا لفتح الياء أو بالضم
 اتباعا لضمه الهاء والشامة
 الخال وانظر وصفها بالغراء
 فانه غير مناسب وذلك لان
 الغراء تأنيث الاغرو وهو
 الابيض وشامة القمر سوداء
 وهي المعبر عنها بالكف وكذا
 وصفها بمجلة غير مناسب
 فان معناها التي عمتها
 بالغطية وليس هذا شأن
 الشامة وفي شرح الشافية
 للبخاري بردي أنشد هذا
 البيت هكذا

وذى شامة سوداء في حروجه *
 مخلاة لا تنجلي لزمان
 وهو ظاهر وحال وجهه ما بدا
 من الوجنة وهي ما ارتفع
 من الخد وهو في البيت
 استعارة وهو نظير رب في
 افادة التكثير كم الخبرية
 وفي باب كم من كتاب سيمويه
 ومعناها معنى رب وفيه
 أيضا واعلم ان كم في الخبر
 لا تعمل الا فيما تعمل فيه

وماترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
 يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد منهم
 من جوز في ايض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال أبو
 طالب وايض يستقي الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استمقانه عليه الصلاة
 والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان
 أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب مادله على ما قال روى أبو سليمان أحمد
 ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعنا على
 قريش سنوجد ب فبينما انار افة أو مهومة ومعنى صنوي اذا أناها تف صيت يقول بامعشر
 قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فيها بالحياء والخصب الا فانظروا منكم
 رجلا طولا اعظاما ايض له فخر يكظم عليه الا فيخلص هو وولده وليد لف اليه من كل بطن
 رجل فليشتموا من الماء وليمشوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعاً فليستسقى الرجل واثمن
 القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقصصت رؤياي فابق أبطحي الا قال هذا شبيهة الجدة
 وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا أباقيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمد صلى الله
 عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبلغ أو قد كبر وقال اللهم ساد الخلة وكاشف
 الكربة أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مجمل اللهم أمطر علينا غيثا مريعا مغدقا فاراموا
 حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فهمومة اسم فاعل
 من هوم بتشديد الواو اذا نس وصنوي أخى من قولهم اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل
 واحد لكل واحدة منهن صنو والاثني صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشيء
 بكسر الهـ مرة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام
 بضم المـ ملة وتخفيف المجة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيث يقال كظم فلان غيظه
 اذا حبسه فعلى هنالك التعليل ويدلف بالدال المـ ملة من دلفت الكتبية في الحرب
 اذا تقدمت ويشتموا من الماء يعني يغتسلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وايض بمناء
 تخفية فقاء في الصباح ايض الغلام أي ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوادر وفي
 القاموس ايض الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس
 يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء
 بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد به يسكون اللام وفتح الدال وأصله
 بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فخركت الدال بالفتح تخفيفا
 أو بالضم اتباعا لالهائه والشامة مكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء
 غير مناسب لان غراء تأنيث أغرو وهو الابيض وكذا وصفها بمجلة غير مناسب فان معناه عامة
 بالغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد البخاري بردي هذا البيت
 وذى شامة سوداء في حروجه * مخلاة لا تنجلي لزمان

رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم وهذا استدلال على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب
 سيمويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ ان يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر وفي افادته تارة
 وافادة التقليل تارة أخرى قد على ماسياتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول حجير وحجيل فتكون

للتقليل وقال فويق جليل شاخ لن تناله * بقتته حتى تسكل وتعملا * فالتصغير في كل من فويق وجليل راجع الى
التقليل ولا يجوز أن يراد به التحغير لما فاة وصفه بما ذكر للحقارة والشاخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه وما
أحسن قول القائل علافا يستقر المال في يده * وكيف يسك ماء قنة الجبل والكلال الأعياء وقال لم يدرى الله
تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبة تصغر منها الأنامل * والمراد بالدويبة الموت تصغير داهية
فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير للتقليل المدة فيه
تعسف إلا أن الغالب في قدو التصغير أفادتهم للتقليل ورب بالعكس * إذا الغالب أفادتهم التأكيد وقد عرفت ما في ذلك
وتنفر درب * من سائر حروف الجر * بوجوب تصديرها * واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله
أماوى انى رب واحداه * ٢٧٦ قتلت فلا أثر لى ولا قتل وهذا كاتراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافى

المصدرية بدليل صحة قولك ان زيدا ما قام وزيد لا بوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط * ووجوب تنكير مجرورها * وهذا هو المعروف وأجاز بعض النحويين تعريفه بال وأنشد قول الشاعر ربحا الجمال المؤبل فهم * بجر الجمال وصفته فان صحت روايته كذلك حمل على زيادة ال فان قلت لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه والثاني معرفة قطعا قلت اغتفره من حيث ان رب لم تبشره والثواني يغتفر فيهما لا يغتفر في الأوائل فان قلت قد حكى الأصمعي رب أخيه

وحر الوجه ما بدا من الوجه اه وأقول الاغراض ما كان من الخيل في جهته بياض ثم استعير للشريف والمشتهر حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضها من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا البيت في الجنى الداني

وذى شامة سوداء في حروجه * مجللة لا تنقضى لزمان

(قوله فويق جليل الخ) فويق تصغير فوق والشاخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون أعلاه والكلال الأعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويبة تصغير داهية وهى الموت قال الجار بردى وأجيب بان الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير للتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الأشياء قد يفسد الامور العظام فخلق النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذى لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجميل ودويبة للتكثير وبجبر ورجيل للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جميل ودويبة للتعظيم لا للتكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشأن والتكثير بحسب الكم تخفيفا أو تقديرا كما في الممدودات والموزونات والمشبّهات بهما وان التحقير بحسب الخطا الشأن والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفر درب) يعنى عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها أو رد على هذا أبو حيان قول الشاعر

أماوى انى رب واحداه * قتلت فلا أثر لى ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلامه هي فيه وان كان ذلك الكلام منبئيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وأنه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفر دبه في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بعدى رب الفعل الذى مجرورها مفعوله وفي النسخ المراد بعداها الفعل الذى تعديه كان يقال لك

ورب أبيه قلت هو من الندور يمكن فلا يرد بوجوهه ان كان ظاهرا * وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن ابي طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصص * ووافراده وتذكيره وتثنيه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا * فتقول رب رجلا ورب رجلا ورب امرأة استغناء بثنية تمييزه وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهم رجلا وربهم رجلا وربهم امرأة حكوا ذلك نقلا عن العرب وقال ابن عصفور انهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة أو هو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثانى قوم منهم الرنخسرى وابن عصفور * وغلبة حذف معداها * أى الفعل الذى تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهر الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

ووضيه * وسيدكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا * واعمالها محدوفة بعد الفاء كثيرا * كما قال ابن مالك واستشكله
 ابن قاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم واوله اراد بالنسبة الى بل * وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل أى
 كقوله * أى قول امرئ القيس * فثلك حبلى قد طرقت ومرضع * فلهيتا عن ذى غمام محول الطروق الا تيان ليلا
 والمرضع التى لها ولد رضيع واذا ثبت على الفعل أثبت فتقول أرضعت فهى مرضعة والهيئة اشغلتها والتمائم جمع غيمة
 وهى العوزة وأحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أى سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أرهدا النساء فى الرجال وأقلهن
 شغفاهم - م يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما مختصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع
 النحويين على ان الجرف فى ذلك برب المحذوفة لا بالفاء * وقوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * شمال اليتامى عصمة
 للارامل وقد مر انشاده والتنبية عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا لاجرور ارب وشاهد النخاع المشهور قوله
 * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * وسيأتى الكلام عليه فى محله * وقوله ٢٧٧ بل بلدى صعدوا كام *
 الصعد بضم الصاد والعين

المهملتين العقبات جمع
 صعد بفتح الصاد كجوز
 وعجوز وفى القاموس
 ان الاكام على زنة الالجال
 جمع أكمة قال وهى التل
 من القف من حجارة واحدة
 أو هى دون الجبال أو الموضع
 يكون أشد ارتفاعا مما
 حوله وهو غليظ لا يبلغ أن
 يكون حجرا وفى الصحاح
 ان الاكام كالاعناق جمع
 اكم كعناق جمع اكام كجبال
 جمع اكم جمع أكمة * وقوله
 رسم دار وقفت فى طامه *
 كدت أنضى الغداة من جلالة
 وقد تقدم الكلام
 عليه فى جلال * *
 وهذا عطف على بوجوب

ما لقيت رجلا عالما فتقول فى الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت (قوله فثلك حبلى قد طرقت
 ومرضع) هـ ذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه * فلهيتا عن ذى غمام محول *
 ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أثبت ليلا والمرضع التى لها ولد ترضعه ومضى
 ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو أرضعت فهى مرضعة والتمائم بالمشاة الفوقية فى أوله جمع
 غيمة وهى التى تعلق على الصبي من العين وأحول الصبي تم له حول أى سنة وانما خص المرضع
 والحبلى لانهما أرهدا النساء فى الرجال (قوله بل بلدى صعدوا كام) الصعد بضم المهملتين
 جمع صعد بفتح الصاد المهملة وهى العقبة وفى الصحاح الاكمة معروفة والجمع أكم واكمت
 وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام اكام مثل كتاب وكتب وجمع الاكام اكام
 مثل عنق واعناق وفى القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة أو هى دون الجبال أو الموضع
 الذى يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانها زائدة فى
 الاعراب) أى غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزائدة دون المعنى لا فادتها التقليل
 والتكثير وفى الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا
 فانه زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا
 لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها
 مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب مع مديلة للفعل فينأى ذلك قوله أولا
 وغلبة حذف معداها وأقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولولا الجارة للضمير عند سيبويه
 لشذوذ الاول كما صرح به المصنف فى أوضح المسالك ولعدم شهرة الثانى وقد قدمنا ان مراده
 من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

تصدرها من قوله فيما تقدم وتنفرد رب بوجوب تصديرها أى وتنفرد أيضا بانها زائدة فى الاعراب * أى بحسب الاعراب
 فلا تتعلق بشئ كالاتعلق الزائدة بشئ وقد صرح بذلك فى الباب الثالث * فى المعنى * فانه بحسبه غير زائدة لا فادتها
 التقليل أو التكثير وهذا مثل قوله * لعل الله فضلكم علينا * حيث تكون لعل حرفا جارا فانه زائدة بالنسبة الى الاعراب
 حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك
 ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب مع مديلة للفعل فينأى ذلك قوله أولا وغلبة حذف
 معداها * ففعل مجرور هان فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية * وعندى هو الخبر * وفى نحو رب رجل صالح
 لقيت نصب على المفعولية * أى على انه مفعول به وناصبه الفعل من قولك لقيت * وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع على
 الابتدائية * ولقيته هو الخبر * وأونصب * على انه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أى لقيت لقيته * كما فى هذا
 لقيته * فانه يحتمل الوجهين * كن يفتقان فى ان هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدما على المفعول اذ لا مانع منه
 ورب صالح لقيته لا يجوز فيه تقدير الناصب مقدما لاستلزامه خروج رب عن الصدرية وهو باطل فيجب تقديره مؤخر

ويعجزوا من إعادة محله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يعجز مررت بريدو وعمر الا قليلا قال في الشاعر
 ووسن كسنيق سناء وسنا * ذكرت بدلاح الهجين نوض * وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي
 التسهيل في عطف سنا * وهي بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر
 من كلام المصنف في محل س-ن * وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه
 والمعنى ذكرت * بالذال المحجمة أي أخفت في هذا الفرص الذي وصفه بقوله مدلاح الهجين نوض وكان المراد بالمدلاح
 بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد
 الفرص الكثير العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها فيثور او بقرة عظيمة
 كالجبل في العظم والضخامة ووسنيق بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فتثناة تحتية ساكنة ففاف في جبل
 بعينه في القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيطيات مجصص جمعه سنيقات وسنايق وكوكب أبيض وأكفة وموضع

ووسنا * بالمدح ارتقا
 وزعم الزجاج وموافقوه
 ان مجرورها لا يكون الا
 في محل نصب دائما
 بحيث لا يكون في اللفظ
 ما يصلح له محل النصب قدره
 وهو تكلف لا داعي اليه
 والصواب ما قدمناه
 من انه تارة يكون في محل
 رفع قطعا وتارة في محل
 نصب قطعا وتارة يحتمل
 الامرين في اوازا زيدت
 ما بعدها فالغالب ان
 تكلفها عن العمل وان
 تهينها للدخول على الجملة
 الفعلية وأن يكون
 الفعل الذي صدرت به
 تلك الجملة الفعلية في ماضيا
 لفظا ومعنى كقوله

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على
 تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها يمان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله
 وبانها زائدة في الاعراب يمان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقتله المصنف
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رجل صالح لقيمته
 أولقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهم احرف جر معد
 وناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بحسب الاوهام او حاشا اذا جرن فانهم
 مفيدان لمعنى الاستثناء وليس بمتعلقات بشئ ويحجب بمنع انهم حروف جر وانما هن حروف
 استثناء خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى باللائل انزول الفرق بينهما أفعالا وحروفا
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة
 والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره فاف والسنم
 بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم
 البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
 وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم
 ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد الفرص الكثير
 العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها (قوله
 قول أبي دواد * ربحا الجمال المؤبل فيهم *) هذا صدر بيت عجزه * وعناجيج بينن المهار *
 وأبودوا دبهم ملتين أولاهما مضموم وبينن ما واو مخففة قالف هو أبو محمد بن سلام الا يادى

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * فان هذا الخبر
 عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى * ومن اعماها * مع زيادة ما بعدها * قوله ربحا بصرية بصقيل *
 بين بصرية وطعنة نجلاء * فجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلاء بالمد الواسعة
 البيئة الاتساع فان قلت بين انما تضاف الى متعددو بصرية بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف
 اليه بين محذوف والتقدير بين أما كن بصرية فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه * ومن دخوله على * الجملة * الاسمية
 قول أبي دواد * بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو قالف وهو شاعر من اباد * ربحا الجمال المؤبل فيهم *
 والعناجيج بينن المهار * الجمال القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبل إذا اتخذت للقنية
 والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فيهم بينين مائة ثمانية تحتية جياذ الخيل واحد عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم
 جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجمال شاهد على ان رب قد
 تجر المعرفة وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا * وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله **﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة﴾** والجامل خبر لمحمد وفا والجملة صفة لما **﴿أي رب نبي﴾** هو الجامل على ذلك خرج الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأت للدخول على الفعلية **﴿ويوم من دخولها﴾** على الفعل المستقبل **﴿قوله تعالى﴾** **﴿يؤمنون﴾** كقوله **﴿يؤمنون﴾** لو كانوا مسلمين **﴿وقيل﴾** هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل **﴿وهذا ظاهر﴾** **﴿والدليل﴾** على استقبال ما بعدها قوله فان أهلك فرب فتى سيدي * على مذهب رخص البنان **﴿فجاء الفعل بعدها مفتتحا بحرف التنفيس والمذهب بالذال المحجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصادمهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع﴾** **﴿وقوله﴾** أي قول من يقول والا فالظاهر التأنيث لان الشعر لام معاوية **﴿يارب قائلة غدا﴾** * بالهف أم معاوية **﴿فاعل مجرور هاء في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة قائلة﴾** **﴿وفي ربست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾** **﴿للباء﴾** **﴿والخفيف﴾** **﴿لها﴾** **﴿والوجه الاربعة﴾** **﴿وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة﴾** **﴿ومع ثاء التأنيث ساكنة﴾** ٢٧٩ أو حركة **﴿بالفتح﴾** **﴿ومع التجرد منها﴾** أي من ثاء التأنيث الساكنة والحركة **﴿فهذه اثنتا عشرة لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة﴾** **﴿والضم﴾** **﴿للراء﴾** **﴿والفتح﴾** **﴿لها﴾** **﴿مع اسكان الباء﴾** **﴿مخففة﴾** **﴿وضم الحرفين﴾** **﴿الراء والباء﴾** **﴿ومع التشديد﴾** **﴿للباء﴾** **﴿ومع﴾** **﴿التخفيف﴾** **﴿لها﴾** **﴿فهذه أربع لغات تضم الى الاثنى عشرة كما قال﴾** **﴿ولها وبقي عليه لغة أخرى﴾** **﴿حكاها ابن قاسم في الجني الداني ربتا وهي مما يقوى﴾**

بكسر المهملة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعايته وقيل من جل الشحم اذا ذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرهما مخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعايته والعنا جميع بالعين المهملة وجميع جمع عنجوج كعصفور جيد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والاثني مهرة والجمع مهر **﴿قوله وفيه﴾** **﴿تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** قال التفتازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة اه وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكاف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي التحقق فاستعمل مع هاء رعا المحضة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿حرف السين المهملة * السين المفردة﴾

القول باسمية رب قائلة **﴿حرف السين المهملة﴾** **﴿السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾** فلا يوجد في غيره أصلا **﴿ويخلصه لا لاستقبال﴾** **﴿بعد أن كان قبل وجوده صالحا له وللحال فان قلت يقدح في ذلك قول الشاعر فاني لست خاذلكم ولكن﴾** **﴿سأسعي الا ان اذباغت منهاها فان للزمن الحاضر في دفع الاستقبال قلت قد اعترض عنه بان مراده بالان التقريب قال في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال سأسعي من الا ان قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداءه زمانا طال وما هو الاجتزلة أن يقال سأسير غدا من الا ان مريدا بالان حقيقة من غير تأويل واستحالة ظاهرة **﴿ويؤتى منزلة الجزء﴾** **﴿فكانه بعض أجزاء المضارع﴾** **﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾** وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض **﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾** فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة اغما هو بسوف واكن حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورج ابن مالك مذهبه بان اقداجته على أن سف وسو وسى فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير محصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهم مساوية وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلا برأسها وزيفه ابن مالك بانهم ادعوى مردودة بالقياس والسماع أما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اغنا يقصده مطلق الماضى دون**

المتقابلان على سبيل واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً وقال تعالى والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً وكان المصنف ارضى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس المستفاد منهم ما غير متفاوت فقال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين وقد نقض ابن مالك بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئاً لجواز أن يكون كل منهما ما يختص به من مقابل لحكم مقابلة مع كونهما مشتركين في حكم واحد مع انه فاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ما قاله وأيضاً فاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها وليس ذلك بصحيح فان الماضي اذا كان خالياً من الأداة كقوله مثلاً دل على الماضي المطلق واذا اقترن به ادل على الماضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فإنه يختلف معناه بحسب خلوه عن الأداة واقتترانه بها وأما دليله السماعي فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيّد بسوف من تراخي الطائفة من المؤمنين وبالسبب غير مترسخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كليهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وهو معنى قول العربين فيها اقتداء بسببويه بحرف تنفيس أي هي حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول وقوله بحرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله معنى قول العربين على حذف مبتدأ أي هي حرف توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط أي قول العربين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك انها نفست من النقل وفي بعض النسخ تغلب من القلب ٢٨٠ المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول

الرخشري وغيره حرف استقبال وقد أسلفنا أن أولئك العربيين اقتدوا في ذلك بسببويه امام النخاعة

(قوله ولو سلم) في الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انه لازمة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لانسلم انه في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني ثم دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعده او فيه بحث مضى في الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة

ووزعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيجدون آخرين الآية واسكان يعني قوله تعالى سيجدون آخرين يريدون ان يأمونكم ويأمنوا قومهم كاردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهم هؤلاء الآخريين على ما في الكشاف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا اليا من المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا وعاهدوهم وتضيعة ذلك أن يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخريين على تلك الحالة واستدل بهذا الزاعم عليه أي على محيى السين للاستمرار في بعض الاحيان بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال جئات السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزاعم وهو هذا الذي قاله من ان السين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ولا يعرفه النحويون وما استند اليه في اثبات زعمه بهذه الآية من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الرخشري فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للكره أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع ما يتقدمه من توطئ النفس وان الجواب العتيق قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأردل لشغبه وقبل الرى براشى السهم انتهى كلام الرخشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا أدرج النظاري اثناء مناظراتهم العمل بالمقتضى الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ولم يزلوا وها هو الظاهر انه لازمة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لانسلم انه في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع من الامن السين قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل كما نقول فلان يقرى الضيف بفتح الياء من يقرى مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه أي عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان المهملة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتضى لفادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنياً على المبتدأ كما في هذا المثال

أولم يبين عليه كافي الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سوا بني على مبتدا
 أولم يبين عليه ويدل عليه قولهم في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني
 على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار
 ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع
 استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع
 كما ان الجملة الاسمية تنفي كيد الثبوت ودوامه والمنفية تنفي كيد النفي ودوامه لان النفي التاكيد والدوام كقوله تعالى
 وما هم بمؤمنين رد القول لهم انا آمناء على أبلغ وجهه وآ كده الى هنا كلامه وهو السين مفيدة للاستقبال فيكون المراد من
 سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل في الاستقبال في المستقبل في المستقبل وفيه نظير لا تقتضيه بخولو
 يطيعكم في كثير من الامر اذا الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كاي واغمايريدان
 الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل فلا يرد النقص في وزعم الزمخشري انه اذا دخلت على فعل محبوب
 أو مكره افادت انه واقع لا محالة ونقل عنه بعض الشارحين كلامه انه قال دلالة السين على التاكيد من جهة كونها
 في مقابلة لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل قلت وفي الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب بان في قولهم فهم وجه
 ذلك وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ما قاله فيه وهو وجهه انه

أي ان السين في تنفيذ الوعد
 بحصول الفعل قد دخلها
 على ما يفيد الوعد نحو
 سأكرمك أو الوعد
 نحو سيعاقب الظالم
 في مقتضى التوكيد وتثبيت
 معناه لانه اخبار على
 اخبار والمتعلق واحد
 وهذا ظاهر حيث تدخل
 على المحبوب فانه وعد
 وأما حيث تدخل على
 المكره الذي هو وعيد

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل) في
 الشرح قد يتوهم انتقاضه بخولو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى
 الماضي ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله وزعم
 الزمخشري) قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة
 لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل (قوله ووجهه انه تنفيذ الوعد بحصول الفعل) أراد بهذا
 الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله وقد أوما) هو بالهمزة في آخره
 ومعناه أشار وفي الصحاح أومات اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿سوف﴾

(قوله على الخلاف) يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق
 منها خلافا للبصريين (قوله وليس بطرد) قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ في ل فكيف تنفي كيدوهي للوعد المبين للوعد وكانه اراد بالوعد الذي
 تنفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد فتأمل في قوله أو ما أي أشار وهو مهـ موز
 الآخر قال الجوهري ولا تنزل أو ميت في ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفنيهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
 وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرجهم الله السين مفيدة
 وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض كما تؤكد الوعد اذا قلت سأنتقم منك يوم تأتي انك لا تفوتني وان تباط ذلك
 ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودوا وسوف يعطيك ربك سوف تؤتيهم أجورهم انتهى والذي رأيت في نسخة معتددة من
 الكشف كما تؤكد الوعد في قولك سأنتقم منك اهـ ﴿سوف﴾ مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف في
 المتقدم بين البصريين والكوفيين وكان القائل بذلك أي بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين في نظر الرائي
 ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى قال الزمخشري ومما طعن اذني من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مركبهم
 الشقذف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت
 المحمل العراقي فقال أليس اسم ذلك الشقذف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقذف يراد في بناء الاسم زيادة المسمى وهو ليس
 لهذا الذي نظرا اليه هذا القائل في بطرد في الاثر ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا يعنون اطراده الالفيا اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متضدى النوع في المعنى كغرت وغرثان وصـ
 وصديان ورحيم ورجان لا تحذف وحاذر للاختلاف **و**ويقال فيها سلف محذوف الوسط **ك** كما قالوا في منهذ منهذ **ح** حذف
 وسطها **ح** كي هذه اللغة في سوف الكوفيون **و**وسو يحذف الاخير **و**أنشدوا شاهد اعليه قول الشاعر فان أهلك
 فسوتجدون بعدى * وان أسلم يطب ابي المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان السكساق نقل عن
 أهل الجاز سواء **ل** يحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انه اللغة **و**وسى يحذف **ي** أى حذف الاخير **و**وقلب الوسط **ك**
 وهو الواو **و**يأبى مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفر **د** سوف **و**عن السين بدخول اللام عليها نحو ول سوف
 يعطيك **ك** ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لثلاث جمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة
 ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لست بكلام
 فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الجنى الداني وقد سمع وقوع
 السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طي من طي بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوالح
 وسأني هذا البيت في عسى **و**وبان **ي** أى وتنفر **د** سوف عن السين بان **و**قد تفصل **ك** عن مدخولها **و**بالفعل المأني كقوله
 وما أدري وسوف أخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء **ا** الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل المأني بل بالجلة
 الذي ألغى عمل فعلها وهي
 أخال ولا يجوز مثل ذلك
 في السين وهو دليل على
 أشدية اتصالها بالنسبة
 الى سوف

﴿سى﴾

﴿سى﴾

(قوله والشر بالشر عند الله مثلان) هذا مجز بيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
 (قوله ولا سيما يوم بدارة جليل) هذا مجز بيت لامرئ القيس صدره
 * الارب يوم صالح لك منهم ما * ودارة جليل اسم لغدير ويوم دارة جليل
 هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم
 له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحى احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك
 امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كس في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

من لاسيما اسم بمنزلة
 مثل وزنا ومعنى وعينه
 في الاصل واو **و**بدليل
 أمثلة الاشتقاق نحو
 استويا وتسوا يا وهما
 مستويان ومتساويان
 وسواء الا أنه اجتمعت

وزن

الواو والياء وسبقت احدهما بالسكر فوجب قلب الواو ياء واذا غامها في الياء أو تقول

قامت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **و**تثنية **ي** أى وصاحب تثنية أى مثناة **و**سيان **و**يستغنى **ك** بالبناء للفعل أى
 يستغنى **س** **و**حينئذ **ي** أى حين اذبتنى **و**عن الاضافة كما استغنيت عن امثل **ك** عند التثنية **و**في قوله **ك** من يفعل
 الحسنات الله يشكرها **و**والشر بالشر عند الله مثلان **و**والشرم قد اخبره بالشر وعند الله معلق به ومثلان خبر مبتدا
 محذوف أى هما مثلان **و**واستغنوا بتثنيته **ك** أى تثنية **س** حيث قالوا سيان **و**عن تثنية سواء فلم يقولوا سواء ان الاشاذ
 كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء أين فاجعلني على حب اجد **ك** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
 الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلد بالفتح وجلادة أى صلب فهو جلد **و**وتشديد ياءه ودخول لاء عليه ودخول الواو على
 لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله **ي** أى قول امرئ القيس الارب يوم منهم لك صالح *
وولا سيما يوم بدارة جليل فهو مخطئ **ا** **ك** كلام ثعلب ودارة جليل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثرة
 بالقيس الصالح الناعم لكن يوم دارة جليل كان أحسن تلك الايام **و**وذكر غيره انه قد يخفف **ك** يحذف ياءه الاولى فيكون
 محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيدودم فان قلت لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد
 بمعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له **و**وقد تحذف الواو **و**الواقعة قبل لا **و**كقوله

فهو بالعمود والایمان لاسميا • عقد وفاء به من أعظم القرب • فاجتمع فيه الامر ان تخفيف سى وحذف الواو وه
فعل أمر من وفى بنى والهاء انما ينطق به فى الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها فى الوصل عند الانشاد والمسئلة
مشهورة فى علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعرى مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة كل حين •
ولاسميا اذا اشتد الاوار الاوار يضم الهمزة حواله العاش وهو • أى سى الواقع بعد لا • عند الفارسى نصب • أى منصوب
والظرف متعلق به يعنى انه منصوب عند الفارسى • على الحال فاذا قيل قاموا لاسميا زيدا فالنصب قام ولو كان كذا كر
لامتنع دخول الواو • لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضا حكا وقد ثبت دخول الواو حيث
قالوا قام القوم ولا سميما زيدا فلذلك على بطلان النصب على الحال فى هذا الكلام • ولو اوجب تكرار لا • لانها اذا دخلت
مفردة اخبرنا وصفة أو حالا اوجب تكرارها وقد فرض كون الحال فى المثال المذكور مفردة فيجب التكرار • كما تقول رأيت
زيد الامثل عمرو ولا مثل خالد • والواقع ان لافى ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال فى
ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين فى حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب

وزان بغتسلان فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعده على ثيابهن وقال والله لا أعطي واحدة
منهن ثوبا حتى تخرج متجردة فتأخذ هذه قابين من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن
ثيابهن ثم قال له قد حبستنا وأجعتنا فخرهن ناقته فشوين من لجهن أو كان ثم لما أوردن الرحيل
حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها فى ذلك
يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتى * فباعبها من راحلها المنحمل
فقل العذارى يرتعن بلحمها * وشعم كهداب الدمقس المقتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مر جلى
تقول وقد مال الغبيط بنامها * عقرت بعيرى يا امرؤ القيس فانزل
والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الأبيض من الاريسم والغبيط بالعين المجبة الرحل وهو
للنساء يشد عليه اليهودج (قوله فه بالعمود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفى بنى والهاء ينطق
بها فى الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كذا كر لا تمتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ
مفردة والواو لا تدخل عليها وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سميما عند دخول الواو
لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام
الذارى على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سى مدخولة الواو وبينها غير مدخولها
وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو اوجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت
خبر مفرد أو صفة أو حالا اوجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

قولا قاموا المساوين لزيد فى حكم القيام ولا أولى بالحكم • وعنده غيره هو اسم لا التبرئة • كما هو عنده كذلك اذا دخلت
الواو على ما قررناه • ويجوز فى الاسم الذى بعده • وهو التالى لما • الجرو والرفع مطلقا • فيه ما • أى سواء كان ذلك الاسم
المجروا أو المرفوع معرفة أو نكرة • والنصب أيضا • لا مطلقا • • اذا كان نكرة وقد روى بن • يوم من قول امرئ القيس
• ولا سميما • يوم فى البيت الذى تقدم انشاده • فالجروا • وهو على الاضافة • أى اضافة سميما • الى يوم • كانه قال
ولا مثل يوم • وما زائدة بينهما • أى بين المضاف والمضاف اليه • مثله فى ايماء الاجلين • فان ايام مضاف الى الاجلين
وما زائدة بينهما • والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهذا من باب التنازع فان كل
من موصولة وموصوفة يطالب هذا المصطلح • وهو قوله بالجملة فاعمل الثانى على المختار وحذف من الاول أى وما موصولة
بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة • والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شىء هو يوم • وهذا مع المتقدم من قبيل الاف
والنشر المرتب • ويضعفه فى نحو لاسميا زيدا • لافى نحو لاسميا زيدا المتقدم على غيره فى الفصل • وحذف العائد المرفوع مع
عدم الطول • أى مع عدم طول الصلة وهو فى غير أى الموصولة شاذ امام مع الطول كالمثال الذى ذكرناه فلا شذوذ
• واطلاق ما على من يعقل • والتزام حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **هو** على الوجهين **وجه** الجر ووجه الرفع أي وإذا بني على هذين الوجهين **هو** ففحة سي اعراب لانه مضاف **إلى** الاسم الجرور بعد ما أو إلى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمضى قولك جاءني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤني أي هو كان أخص بي وأشد إخلاصا بي في المجيء قال الرضي وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقل سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحدف ما بعد لا سيما على جملة بمعنى خصوصافيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أي الرجل من باب النفاذ إلى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصارت في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر اقيامه مقام خصوصا فإذا قلت أحب زيد أو لا سيما را كبا فهو بمعنى وخصوصا را كبا فإما كبا حال من مفعول الفعل المقدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا را كبا وكذا في نحو احبه ولا سيما هو را كبا وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب أي وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر لا لازم أي اختصاصا

فيكون معناه واختصاصا را كبا أي ويختص بفضل محبتي را كبا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكر عن الاخفش اعني قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان أتيت قاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال عودته ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفها والاول أولى وأعذب إلى هنا كلامه قلت ولا

ولا كرم وجاز لا صاحبا ولا با كبا وفي الشرح ويمكن ان يحجب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فلك رقة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لاسيما لزيد في معنى قولك قاموا لاسيما في لزيد في القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور بعد لاسيما أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الزمخشري بتكرار لا في الآية بمعنى لتفسير مدخولها بجملة مدد فكان تعددت في اللفظ وذلك متفق في لاسيما زيد وعبارة الكشف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضي المتكررة فالحال المتكرر في الكلام الافصح قلت هي متكررة في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فلك رقة ولا أطعم مسكينا لا ترى انه فسر اقتحم العقبة بذلك اه وستأتي هذه الآية وما فيها من الاقول في بحث لان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم بان ما كفا وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء في الشرح بقدرح فيه اقتراحه بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادته اضعف اه وأقول لا يقدح فيه اقتراحه بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزل منزلة اداة الاستثناء **قوله** وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعا وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغيره أو يمدل داخل في حكم دلالة المفهوم

أعرف أحد اذهب إلى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة إلى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لاسيما والامر كذا تر كيب غير عربي والرضي قد أجازته فتأمل **هو** والنصب على التمييز لان سيما بمعنى مثل فهو مهم يحتاج إلى التمييز فيقع بعده **هو** كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولوجهه بامثله مدد وما كفا **هو** لسي **هو** عن الاضافة والفتحة بناء **هو** لانه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبهه بالمضاف **هو** مثله في لارجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد افنعه الجهور **هو** لفقدان ما يقتضي النصب **هو** وقال ابن الدهان لا أعرف له وجه **هو** وقد يوجه بان ما نامة بمعنى شيء والنصب بتقدير الرأى ولا مثل أرى زيدا **هو** ووجهه بعضهم بان ما كفا وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء **هو** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الاستثناء لانه لا يقدح فيه اقتراحه بالواو ولا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادته اضعف **هو** ورد بان المستثنى مخرج وما بعده **هو** أي بعد لاسيما **هو** داخل من باب الاولى وأجيب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله وعلى هذا **هو** يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيد جاؤني لكن زيدا جاءني مجيأ هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه وأيس مساو بالهم في ذلك الحكم **هو** فيكون الاستثناء منقطعا **هو** وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا بردان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل بخالف الحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجيء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في المحي فاخرج زيد منهم هذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم ﴿سواء﴾ يكون بمعنى مستوفية قصر مع الكسر نحو قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه نحن ولا أنت ﴿مكانا ساوي﴾ بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقراءه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أولا أي مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعدا وهو مصدر ولا حذف أو يفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء صاحب التقريب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الظرف من الاتساع وسوى صفة مكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ﴿ويعدم مع الفتح نحو﴾ قول العرب ﴿مررت برجل سواء والعدم﴾ فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيده أو غيره وهو قائل ﴿ويعني الوسط ويعني التام فيدفعهما مع الفتح نحو قوله تعالى﴾ فاطلع فرآه ﴿في سواء الجحيم﴾ أي في وسطها ﴿وقولك﴾ هذا درهم سواء ﴿أي تام﴾ ويعني القصد فتقصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشي وفارس الاحراب ذكره ابن السجري ويعني مكان أو غير على خلاف في ذلك يعني عريه ﴿فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان﴾ المد والقصر ﴿مع الكسر ويقع هـ﴾ الذي يعني مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة وفي بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الحكامة بصفة واستثناء كما تقع غير وهو عند أبي القاسم ﴿الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ٢٨٥ على المفعولية وما جاءني أحد سواك﴾

﴿سواء﴾

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطف على الضمير المستتر في سواء (قوله وعند سيبويه والجمهور انهم اظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنه يعني غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن في من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد دافعة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذي سواك) هو بالنصر (قوله أوحالا ثبت) أي معمول له (قوله ما ان حرام مكانه) حراجيل على يسار الذهاب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤث على ارادة البعثة فيمنع من الصرف

فكانت قلت مكان زيد لا تخرج عن ذلك أي عن النصب على الظرفية في الآتي الضرورة ﴿قوله ولم يبق سوى العدو﴾ ن دناهم كادوا العدو انهم بضم العين الظلم الصراح ودناهم أي جزيهم كادوا أي كاجازوا ومنه قولهم كاتدين تدان أي كما تجازي تجازي بفعال وبسبب ما علمت وكقول الآخر تجانب عن أهل الإمامة يافتي * وما قصدت عن أهلها السوائكا وعليه قول الشاعر واد اتباع كريمة أو تشتري * فسوالك بآئها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد دافعة على خلافه نظما ونثرا وأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمتي عدوان سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكاة الفراء وعند الكوفيين وجاعة انه ترد بالوجهين فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجي وابن مالك فهي اذن ثلاثة أقوال ﴿ورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صالحة قالوا جاء الذي سواك﴾ كاتقول جاء الذي مكانك ﴿وأجيب بتقدير سوى خبر الهو محذوف﴾ والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا التخرج شاذ لان فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول اللمة ﴿أوحالا﴾ معمول له ثبت مضمرا ﴿وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاءني الذي ثبت حالة كونه سواك أي غيرك﴾ كما قالوا لا أفعله ما ان حرام مكانه أي ما ثبت ان حرام مكانه فالتشبيه في حذف ثبت مكانه في الارل حذف هو مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد وفتح الهـ مزنة ولو كان سواك خبر الهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالقرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

ولا يمنع الخبرية قولهم في المثال المذكور جاءني الذي يسواك بالنفع والمجد لوزان يقال انها بنيت لاضافته الى المبنى كافي
غير حيث قال الشاعر لذيقس حيث يابي غيره * تلفه بحرام فيض اخيره * بفتح غير على انه مبنى لاضافته الى الضمير وهو
فاعل بالفعل المذكور في تنبيهه بخبر يسواك التي بمعنى مستوعن الواحد فافوقه ولو قال عن غير لو احدا كان صوابا اذا لا يقال
زيد يسواك بمعنى مستوا اذا الاستواء كالاختصاص امر نسي لا يتعقل الامع التعدد نحو يسواك يسواك أي ليس أهل الكتاب
مستوين لان في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فرعى اصلها فلم تنش ولم تجمع كالمصدر اذا خبر به عن غير الواحد نحو
الزيدان عدل والزيدون عدل وقد اجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا يسواك عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم كونها
أي كون يسواك خبر اعما قبلها أي عن الذين كفروا أو خبر اعما بعدهم وهو أنذرهم أو مبتدأ وما بعدهم وهو
أنذرهم فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون بفتح العين ولك فيه الصرف على رأي
الاكثرين ومنعه على رأي الفارسي اسمه بالا عجمي الاول وهو كون يسواك خبر اعما قبلها أو أنذرهم فاعلاها ببيان
الاستفهام لا يعمل فيه ماقوله فاعلية أنذرهم يسواك مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا ما يتعلق
عن العمل وهو أبطل لثاني وهو كون يسواك خبر اعما قبلها أو أنذرهم مبتدأ مؤخر ببيان المبتدأ المشتمل على الاستفهام
واجب التقديم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال له وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان
كون يسواك مبتدأ وأنذرهم خبره وأنت لم تبطل هذا بل اخترته فان أجاب بانه أي بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في
صدرها لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدير في جملة مثل زيد أين هو ومنعناه وقتنا لان سلم أنه مثله

ببطل هو مثل كيف زيد
أي بما الخبرية مفرد مشتمل
على الاستفهام فيجب تقديمه
لان أنذرهم ان لم يقدر
مفردا بل أتى على جملة
من غير تأويل لم يكن خبرا
لعدم تحمله ضمير يسواك
الذي هو مبتدأ والجملة اذا لم
تكن نفس المبتدأ في المعنى
وجب ربطها بالضمير أو

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معموها فاعل لثبت مضمرا (قوله ولا يمنع
الخبرية قولهم يسواك بالمد والفتح) يعني فتح الهمزة (قوله وما بعده فاعل على الاول) هذا
ابتداء كلام لبيان مالزم وترتب على كل من الواجه الثلاثة التي اجيزت في كلمة يسواك في الآية
فأراد بالاول كونها خبر اعما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبر اعما بعدهم وهو
أنذرهم وبالثالث كونها مبتدأ (قوله ابن عمرون الاول) هو كون أنذرهم فاعل يسواك
فيبطل ملزومه وهو كون يسواك خبر اعما قبلها (قوله فيقال له وكذا الخبر) يعني ان ماقاله ابن
عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أنذرهم خبر يسواك لكان متقدما عليه فان أجاب
بان أنذرهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد

ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا
أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالعميد خبر من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف
السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا اثر كيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد
من غير حرف مصدرى يكون آله للسبك انما يكون شاذ اذا لم يطر في باب أما اذا طرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذ
مثل لاتأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبت به بان مقدرة فيصير اسمها معطوف في الظاهر على فعل وهو
ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان تنص من الفعل الاول مصدر من غير سابق ولا يعد مثل هذا شاذ الاطراة في باب
وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاز يداي حين مجئ زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك
حرف مصدرى وليس بشاذ أيضا الاطراة في باب وهما في باب النسوية اولت الجملة بالمفرد وتأويلها بطرد ابدون اداة فلم يعد
شاذ فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد يسواك في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر والعطف ولا شك ان أم
لاحد الامرين وما يتعلق به يسواك لا يكون الامتنع دد فالحجوب ان الدلالة على أحد الامرين منسجمة عن أم كان معنى
الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة وكلاهما هما المجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردت المعنى الاستواء لكان الاخبار بيسواك
تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالحجوب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لعنا هو الاستواء
الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من يسواك هو الاستواء
في الغرض المسوق لذا الكلام كانه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع

فأما شبهته في أي شبهة ابن عمرو القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله في جوابها ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته فيعمل فيه ما قبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً فان أجاب بانه كذلك في علمت أن يدقائم في ضرورة ان العلم بالشئ والاستفهام عنه متنافيان في وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية فلنا بدل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أن يدقائم في وقد مر ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضاً في الباب الثاني في وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لان قبل المتكلم ولا غيره في فافتروا وذهب الرضى الى رأى آخر في المسئلة فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة مع ما بعدهما بيان للامر من والفعلا في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم سم أولم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شترأ كما في إفادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا في موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقت أم قعدت وقولنا لا أبالي أقت أو قعدت واحد ولا أبالي ليس خبرا للبتة بل المعنى ان ققت أو قعدت ولا أبالي به ما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالي وما يؤدى مؤداهما لان المراد التسوية في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب (حرف العين المهملة) عدم امثل خلا فيما ذكرنا من القسمين في وهما كونها حرفا جار للمستثنى نحو جاء القوم عدا زيدا بخفض ٢٨٧ وكونها فعلا متعديا ناصباً

نحو جاء عدا عمر بالنصب
في حكمها أي حكم
خلا مع ما في حيث
يتعين النصب عند وجودها
من حيث انها مصدرية
فدخولها في الحرفية
فتعين الفعلية فيجب
النصب نحو جاؤ في ماء عدا
زيدا في في الخلاف
في ذلك في فتكون عند
السيراني في محل نصب
على الحال وعند غيره
على الظرف وكذا

وهذا الجواب يمنع ان أنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله وأما شبهته أي شبهة ابن عمرو التي أبطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني في جوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

(حرف العين المهملة * عدا)

قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر فوجب القول بجر فيتها مع

(على)

(قوله نحن فتبدي الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عذرا وتحن بالهمزة تشاق والصبابة بفتح الهمزة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا وبكسر هاء جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يأنسى به الحزين أي يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح ارا نه هنا (قوله أي لقضى على تخذفت وجعل مجرورهما مفعولا) قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في انها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهة على قاعدة أحرف الجر ويأتي أيضا بحث المصنف هناك واختياره انها لا تتعلق بشئ كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردها عليه ثم خذوا القذبة بالقذبة ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية في ولذلك اذا نصب ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله قل الندامى ماء عدا في فاني * بكل الذي يهوى ندمي موانع لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بجر فيتها في هذه الحالة (على) في وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران أحدهما قوله نحن فتبدي ما بهما من صبابة * واخفى الذي لولا الاسى لقضاني أي لقضى على أي أهلا بكني في حذف وجعل مجرورهما مفعولا في معنى ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هي اليه مفعولا فان قلت غاية ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم يرتكب اذا قلت لان القائل باسميته يجعلها ظرفا كفوق وانظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك كفوق النجم وساجيتك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت كفوق النجم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج في حذف الوقت واقام المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها ذلك قريبا مثل جاست فرب زيد أي مكان قربه فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت نحن بالحاء الهمزة أي تشناق

والمصباح الصاد المهملة رفه السوف وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط ههنا بضم الهمزة جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتى به الحزبن أى يتغزى به وجهها السى وأسى ثم سى الصبر أسى وهو قد جعل الاخفش على ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستذكروهن لشدة رغبتم فيهن فاذكروهن **و**ولكن لا تواعدوهن سراى على سراى نكاح **و**ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة المصدر محذوف أى وعدا سر الان المواعدة فى السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن لان مسارتهم فى الغالب بما يستحيان من المجاهرة به ويظهر على ههنا ان الاستثناء منقطع فى قوله تعالى الا ان تقولوا قولنا معروفا فاما على الاول فهو متصل مفرغ فى الطرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتان الاوقات ان تقولوا أى الوقت قولكم قولنا معروفا **و**وكذلك لا قدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك **و**وقال الزمخشري لا قدن لهم صراطك المستقيم لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال البني فيه اشكال لان حكم موقف المكان حكم غير الظروف فلا تحذف فى البيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف بين الضويين فى ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا أشبه منه بان يكون عذرا فان تصرحه بان انتصابه على الظرفية كما فى البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج بان على محذوفة عذره ٢٨٨ **و**والثاني انهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كجاءه ويشرب مما

تشربون أى منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء ما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو وعلمها وعلى الفلاك تحملون أو على ما يقرب منه **و**على المجرور نفسه **و**نحو اواجد على النار هدى **و**أى أو اجد على المكان الذى هو قريب من النار هاديا يبدانى على الطريق فالهدى مصدر وضع موضع الهادى قامان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختارا واستغفروا هو كنى ودعا وسما وروح وصدق وانما جاز ذلك فى هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليه وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعل بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا أن يقال ان قضى فى البيت مضمين معنى قتل أو هلاك فتعدي بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفى الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا سما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جاست قرب زيد أى مكان قريبه وأقول كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية (قوله) وكذلك لا قدن لهم صراطك (أى على صراطك) قال فى الكشف لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله) وبات على النار الندى والمخلق) هذا مجزئ صمدره تشب لمقرورين يصطليانها وقد مر الكلام عليه فى الباء

يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل **و**قوله **المفردة** تشب لمقرورين يصطليانها * **و**وبات على النار الندى والمخلق **و**وقد تقدم انشاده فى أول حرف الباء والكلام عليه وهذا الاستعلاء مجزئ **و**وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض **و**وهذا الاستعلاء مقيق أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيابل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى مجرورها **و**الذاتى **و**من معاني التسعة **و**المصاحبة نحو وآتى المال على حبه **و**نحو **و**ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم **و**أى مع حبه ومع ظلمهم **و**الثالث **و**من معانيه المجاوزة كمن كقوله اذا رضيت على بنو قشير * **و**لمر الله أعجبني رضاها **و**أى **و**رضيت **و**عنى **و**مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه **و**ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف **و**فعدى بعلى كما يعدى به عطف نحو عطف على الفقير **و**وقال الكسائى حمل **و**رضى **و**على نقيضه وهو سخط **و**وجعل النقيض على النقيض غير عزى فى كلامهم كحمل النظير على النظير **و**وقال **و**الشاعر **و**ما يستشبه به على استعماله على معنى المجاوزة **و**فى الآية لا ترى بها أحدا * **و**يحنى علينا الاكواكبا **و**أى **و**يحنى **و**عنا **و**كانقول حكيت عن زيد هذا الامر **و**وقد يقال ضمن يحنى معنى ينم **و**فعدى بعلى كما يعدى ينم **و**انحوفلان ينم عليك قلت ومن ورودها للمصاحبة قول أبى سفيان فى حديث هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأتروا الى كذبا لكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كان عن فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

ويحتمل التضمن في الرابع من معانيها التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم أي هدايته اياكم ويحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هذا كم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والبروة الله أكبر على ما هذا انا والحمد لله على ما أولا نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظرا لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل وهو قوله علام تقول الرجح ينقل عاتق * اذا انالنا طعن اذا الخيل كرت * أي لا شيء تقول والرجح يحتمل النصب بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتق اذ لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو خفي علينا قول ربنا انالنا طعن وبطعن بضم العين هنا واما في طعن يطعن اذا ذهب فبالضم والفتح والسكر الرجوع * والخامس من معانيها الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة * من أهلها أي في حين غفلة * ونحو واتبعوا ما اتوا الشياطين على ملاك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا * بعض الاقوال أي لو ادعى علينا شيئا لم نقله * السادس من معانيها موافقة من نحو اذا اکتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون * أي اکتالوا

منهم ويحتمل التضمن أيضا أي اذا حكموا على الناس في التكبير أو اذا اکتالوا محتكمين على الناس * والسابع من معانيها موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول * على الله الا الحق أي بأن لا أقول أي انا جدير وخائق بقول الحق * وقد قرأه أبي الباء * فكانت قراءة تفسير القراءة الجامعة وخرجت على أن المعنى انا حقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هذا كم) في الكشف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هذا كم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والبروة الله أكبر على ما هذا انا والحمد لله على ما أولا نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظرا لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضا على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل اه ما في الكشف وأقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير معنى الحمد لكان وقوعها في قول هـ هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك اعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لعل الجار بل لتخصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التقطازاني وفي تقرير التضمن طرق أشبه بها جعل الفعل المذكور حالا مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما يتعلق به الجار والمجرور مذكورا قصدا وعكسه من التكبير والله حامدين وآثره معنى صاحب الكشف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليل أنسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ نى ل أن أكون قائله والقائم به وهو قالوا أي العرب * اركب على اسم الله أي بسم الله والمعنى اركب متبركا باسم الله أو مستعيناً به * الثامن أن تكون زائدة للتعويض * من كلمة على محذوفة * أو لا غيره فالاول وهو كونها زائدة للتعويض * كقوله ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوم على من يتشكل أي ان لم يجد من يتشكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا * عن على المحذوفة * قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا * وتم الكلام * ثم ابتداء مستفهما فقال على من يتشكل * فعلى ليست بزيادة بل هي متعلقة بيشكل المؤخر ومن استفهامية وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على زيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم دل على معنيين معامعنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كأنك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى زيد مررت الى هنا كلامه قلت استشكله صاحب الفرائد بقوله من أين جئت ومن أين أنت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقوله فيم وجه وحاتم ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقدم حرف الجر وقوله له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناني الكلام

كقولك ابن زيد لا يجوز ان تقول زيد ان او مفعولا من المفاعيل كقولك ان زيد اضرب لا تقول ضربت ازيدا ولا ضربت مني ولا ضربت أين قال النبي ولا تزحشري ان يقول ان الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي اوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * الا خوفا فانظر عن تنق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام يؤاتيك مهموز الفاء والهمزة واو أي لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب أي فيما أصاب من حدث أي نازلة من نوازل الدهر فابن جني يقول في ذلك أيضا أي يعتقده فيه فان الاصل فانظر من تنق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة كما قال هناك سواء وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتداء مستقهما فقال بن تنق على حد القول الثاني المتقدم وهو الثاني وهو كونهما زائدة لغير التعويض كقول حميد بالتصغير ابن ثور بالبناء المثلثة أي الله الا ان سرحة مالك * على كل اثنان العضاء تروق السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والاثنان الغصون جمع فتن كفرس والعضاء كل شجرة عظم وله شوك واحد عضاه وعضه وعضة بحذف الهاء الاصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شيء قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورا مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجرة العضاء وهذا لا معنى له وانما المراد ان شجرة مالك تعالو وترتفع على سائر غصون العضاء فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى فلت وفي الصحاح ان حميدا كني بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك امكن أن تكون اثنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أي بنى الاسلام من خمس وهم هذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنياء عليها والمبني لا بد أن يكون غير المبني عليه ولا حاجة الى جواب السكمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثور اني الله الا ان سرحة مالك الخ) ثورا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والاثنان جمع فتن بفختين وهو الغصن والعضاء بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضه أو عضاه وهي كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعده بمعنى وفي الصحاح ان حميدا كني بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك أمكن أن يكون أثنان العضاء كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فبين فيبقى يروق على معناه من غير تضمنين ويكون حينئذ البيت معنى صحيح اه مافي الشرح وأقول في قوله فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظرا لان اسناد تروق ليس الى أثنان العضاء وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) رزته أي أصبت به وفي القاموس وقوسى كسرى موضع

اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمنين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على بين فادعى بعضهم زيادة على فيه أي من حلف عينا والمحققون على انه افه غير زائدة وان اليمين مجاز عما يتعلق بها او يتلبس من الامر المحلوف عليه التاسع من معاني على أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يئأس من رحمة الله تعالى وقوله أي قول ابن خراش فوالله لا أنسى قتيلا رزته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما عصى رزته بالبناء للمفعول أي أصبت به وقوسى يفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المروزى والباء من قوله بجانب قوسى تتعاقب بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا المفوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوف أي رزته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس ويذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس أي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما يحضرك وان برح بك ما غاب والضمير من انه ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر وقوله بكل نداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد أي نداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عنها فلم يحصل الشفاء بشيء من ذلك لكن القرب خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود ابطال بمعنى الاولى من قوله * على ان قرب الدار خير من البعد *

بهم قولهم لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه أي في قرب الدار **بشفا** ما ثم ابطال بالثانية من قوله على ان قرب الدار ليس
بنافع الى آخره **بشفا** قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه المفيدة للاستدراك والاضراب **بشفا** قبلها كتعلق
حاشا قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعد ها على وجه الاضراب والاخراج وهو ينبغي للشافع ان يقول بان
على هذه لا تتعاقب شي كما قال بذلك في حاشا بناء على أنها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيد عنه وهو عكس معنى
التعبدية وقد أسلفنا رده في خلا **بشفا** وهو **بشفا** ومجرورها **بشفا** خبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بها هو التحقيق فيها والثاني من وجهى على أن
تكون اسماء بمعنى فوق **بشفا** وهل هي في هذه الحال معربة أو مبنية حتى ابن قاسم فيها خلافا وجرم ابن الحاجب بينهما قال
لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن اذا وقعت اسماء فلو
كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسماء فالتخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع
اكونه وضع على حرفين فثبت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضا فلو كانت ٢٩١ معربة في الاسمية لوجب ان تبقى

الفها في قولك من عليه
فتقول من علاه كما تقول
من رجاه وانما بقلبون
الالف في الآخر فيما ثبت
انه غير متمكن كقولك
لديه وعليه واليه واما
التمكن فلم يأت عنهم قلب
ألفه ياء في مثل قولك
من رجاه ومن عصاه
بشفا وذلك اذا دخلت عليها
من كقوله **بشفا** نصف قطاة
بشفا غدت من عليه بعدما تم
ظمؤها

نصل وعن قيض ببناء
مجهول
الظم **بشفا** كسر الظاء
المجعة وسكون الميم ما بين
الوردين يستعمل في الابل
ولكنه استعاره للقطاة

بيلاد السراة له يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتعنفوت ذهب الاثر والكاوم بضم الكاف
جمع كلم بفتحها وهو الجرح (قوله وتعلق على هذه) أي التي للاستدراك والاضراب (قوله
والثاني من وجهى على أن تكون اسماء بمعنى فوق) حتى ابن أم قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة
معربة أو مبنية وجرم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة
الحرف في لفظه وأصل معناه (قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها) هذا صدر بيت لمزاحم
العقيلي شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه * نصل وعن قيض ببناء مجهول *
قال أبو حاتم قالت للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة
فقال لم يرد الغد وانما هذا مثل للتجسيم والعرب تقول بكر الى العشي ولا بكور هنالك قال
الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفرج وقال أبو عبيدة من عنده والظم بكسر المعجمة
وسكون الميم بعدها هزة ما بين الوردين أغنى الشربين مشتق من الظمأ يستعمل في
الابل وقد استعمل هناء في القطاة قال أبو زيد وهو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد
المهله وفتح أوله أي تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت في طيرانها والصليل
صوت كل شيء يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد معجمة القشر
الاعلى من البيض والزباء زباين معجمتين بينهما مامثلة تحتية في آخره مدة الارض الغليظة
ويروى بيبيد او هو القفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم والهاء المقازة
لا يمتد في العلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن
عن قيض (قوله في غير باب ظن وفقد وعدم) الاصل في التعدى الى ذلك هو باب ظن وجاؤا

وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة
القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم والهاء المقازة لا اعلام فيها يعني
غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعدما ظمئها يصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه
والتقدير ومن عن قيض أي من جانبه فتكون عن اسماء أيضا **بشفا** وزاد الاخفش موضعا آخر **بشفا** تكون على فيه اسماء **بشفا** وهو
أن يكون مجرورا فاعل متعلقها **بشفا** بفتح اللام أي وفاعل الفعل الذي تتعلق هي به **بشفا** ضمير بن لسمى واحد نحو قوله تعالى
أمسك عليك زوجك **بشفا** نحو قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها **بشفا** أي بيد الله بمعنى
القدره والشاعر استعمل الكف مراد به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعل في الآية والبيت اسم لا حرف **بشفا** لا يتعدى
فعل المضمر المتصل **بشفا** أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل **بشفا** الى ضميره المتصل **بشفا** أي الى المفعول الذي هو ضمير متصل **بشفا** في غير
باب ظن **بشفا** نحو ظننتي **بشفا** وفقد وعدم **بشفا** جملا على وجد لانها ماضية فلما جعلت على في الآية والبيت حرفا لزم تعدى فعل
الامر الذي فاعله ضمير متصل للمخاطب الى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطبة **بشفا** الامر هذا

من باب ظر وأخويه فبطل الجمل على الحرفية لافضاءها الى هذا المحذور وتعين الخلل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم ان رأى البصرية قد يجري مجرى ظن وفقد وعدم حملا على رأى القلبية وانما لم يجز ذلك في الافعال القلبية بحيث لا يقال ضربتني وفرحت بي لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان اتحاد معنى كره اتفاقهما لفظا فهذا لا يقال ضرب زيد أو أنت تريد ضرب زيد بنفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربت بك وان تحالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصد مع اتحادهما معنى تعابيرهما لفظا بقدر الامكان فن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهم ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وجل فقد وعلم على وجود لانهم ضدا كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان مني فقد تنى * كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لي عن ضربتني عدم متنى * وعملا لأني منها مترخح * وفيه * أي فيما قاله الاخفش في نظر لانهم لو كانت اسماء في هذه المواضع لصح حذف فوق محلهما ولا شك انه لا يصح أن يقال هون في فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا وقد يقال لانسلم ان ما كان بمعنى شيء ٢٩٢ يصح حمله في محل ذلك الشيء ولا لولم تمت اسميته الماذكر من أنه لا يتعدى

فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فيلزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك ونحو واضم اليك ونحو وهزى اليك وفي كلامه حذف العاطف في غير محله ان جعلت الواو من المتلو ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي يسببها حكم باسمية على في الآية والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك وهو هذا كله يتخرج اما

فقد وعلم على وجود لانهم ضدا وانما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد اسبق الفهم الى المغايرة بينهما ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحج الى تقدير مضاف لا تتفاد ما يقتضيه (قوله وفيه نظر) في الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لانسلم ان ما كان بمعنى شيء يصح حمله في محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على انه يصح حمله في محل ذلك الشيء انه بمعنى ولا جبر في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا ويريد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لدليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

على التعليل بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعيل كالتسكيم محذوف فلا يلزم ان المحذور المذكور كما قيل في اللام في سقيلاك انها لا تتعلق بالمصدر بل محذوف والتقدير ارادني لك وهو اما على حذف مضاف أي هون على نفسك وأضم الى نفسك فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الى ظاهر ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير وقد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف وقوله وهو ما أصاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزيدهم حبا اليهم فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين المنصوب والمرفوع لسمى واحد بل هما اسميين متغايرين فان مراده انه ما يصاحب قوما فيد كرقومه لهم الا ويريد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة في جملة أبي تمام حبيب بن اوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لدليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز أن يكون المراد أنه اذا اصاحب قوما فيد كرقومه أي ند كرههم زاده هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الصحيح وذكركه بلساني وبقياتي وتذكره واذا كرهه غيري وذكركه يعني

ولا يحسن تخريج ذلك الذي ثلونه من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاف كما قيل في قوله قدبت أحسنى وحدى ويعنى صوت السباع به يضمن والهام أنه عدى أحسن المسند لضمير المتكلم المتصل إلى ضميره المتصل وهو الباء مع أنه ليس من باب ظن وفقد وعدم ويضمن بصوت والهام طير الليل والواحدة هامة لأن بابه الشعر في فقط فلا يخرج النثر عليه فضلاء عن التزليل ولأن هذا في الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأنباري فيمنون بعد الهمة تلها موحدة أن إلى قد ترد اسم في مثل ما ترد على ٢٩٣ اسم فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك

لأنه أن كان ثابتاً في غاية الشذوذ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ولا على قول ابن عصفور أن اليك في وضم اليك اغراء بمعنى خذ و المعنى خذ جناحك أي عصاك لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين وانما تكون بمعنى أنتهى في قولك إلى وبمعنى تنخ في قولك اليك ولا جناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين والمشهور انما بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناح الطائر والمعنى هنا وضم يدك إلى صدرك ومعنى وضم يدك إلى جناحك في سورة طه ادخل يداك تحت يديك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفاً جاراً لجميع ما ذكرها عشرة معان أحدها

أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه أي تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكرته بالسناني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى وأقول قد ذكر المصنف هذا الذي أجازته الشارح في شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت أنه ما يصاحب من بعد قومه قوماً فيذكر قومه الأبرياء أولئك القوم قومه حباً إليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويشهد لذلك أنه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة أن هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول لا يزيدونهم حباً إلى هم ويكون الضمير المنفصل توكيد للفاعل ورده الناظم يعني ابن مالك بأنه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لسمى واحداً وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا هو لأن مسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكور ويكون هم المنفصل توكيد لهم المتصل لأنه يجوز أن يؤكدها برفع المفعول كل متصل فلا يكون في البيت شاهد ويجوز في قاذ كرههم وفاخبرهم الرفع عطفاً على أصحاب والنصب في جواب النفي لأن انتقاض النفي انما هو بالنسبة إلى المفعول وتطيره ما تأتينا فتحدنا لا في الدار وزعم أبو حيان أن الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعد هم حباً فاخبرهم ولا مستند له في ذلك إلا أنه وجد في جملة أبي تمام هكذا والذي أورده الناظم هو رواية اقية في طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضاً إلا أنه أورده بالفاء وقال فما أصحاب اه (قوله ولا يحسن جل ذلك على ظاهره) في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على أنه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك إلى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله قدبت أحسنى الخ) يضمن بالضاد المتجدة والحاء المهملة بصوت والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لأن ذلك) أي قوله قدبت أحسنى البيت وانما أشار إليه بذلك مع أنه ليس ببعيد لأنه سبق التكلم وتقتضى والمتقضى في حكم المتباعد قال صاحب الكشف وهذا في كل كلام يحدث الرجل يحدث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لأن ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لأن بابه الشعر

﴿عن﴾

المجاورة بالأي وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاورة بعد شيء عن المجاورة بسبب ایجاد مصدر الفعل المتعدي بها فغنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ولم يذكر البصريون سوا نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورغبت عن القوس وذكرها في هذا المثال الأخير معنى آخر وهو الاستعلاء وسيأتي في قرين الثاني البدل نحو واتقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئاً أي بدل نفس في الحديث صوى عن أمك أي بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صوى نائبة عن أمك وقد جعل عليه بعضهم قوله كيف تراهي قالوا لا قد قتلنا الله ناله

بدل ويحتمل التضمن أى صرفه الله عنى بالقتل والمجن بكسر الميم وفتح الجيم النرس وهو الثالث الاستعلاء نحو فاعلمنا بجل
 عن نفسه * أى على نفسه ويحتمل التضمن والمعنى فاعلمنا بعد الخبر عن نفسه بالجل أو فاعلمنا بصدور البجل عن نفسه لانها مكان
 البجل ومنبعه * ونحو قول ذى الاصبع * بصادو عين مهملة واحد الاصابع * لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب *
 عنى ولا أنت ديانى فتخزوني أى لله در ابن عمك * فحذف اللام من الجارة والآخرى شذوذا والدر فى الأصل مصدر در الدان
 يدر در او بسمى الدان درا وقيل أريد بالدر فى مثله الخبر فانهم كانوا يعتقدون أن الابن منشأ لكل خير لانه من غاب أقواتهم
 وكانوا يسمونه الخليل ويقررون به الصبيان * لا أفضلت فى حسب * وهو ما بعده الانسان من مفاخر آباءه أو هو والدين
 * على * ولا أنت مالكي * وهذا نفسى ديانى * فتسوسنى * وهذا نفسى تخزوني بالخاء المعجمة والراى وذلك الذى قلناه من أن
 عن فى البيت بمعنى على * لان المعروف أن يقال أفضلت عليه * بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمن بأن يكون المعنى
 لا تجاوزت فى الفضل عنى * وقيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى أى قدمته عليه * وهذا فيه جمع بين

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذوالاصبع هو العمدوانى أحد حكام العرب فى
 الجاهلية وقيل له ذوالاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه
 ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والراى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى
 الأصل مصدر در الدان يدر ثم اطلق على الدان نفسه والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آباءه
 قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السكيت السداس القيم بالامر
 وتخزوني بالخاء المعجمة والراى أى تسوسنى من خزى الرجل خزا وساسه وفهره وسكن واو
 وتخزوني لأجل القافية وقبل هذا البيت

لى ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لى أقليه ويقلبنى
 أزرى بنانا شالت نعامتنا * نخالى دونه بل خلته دونى

وفى الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تأتينا فتحد ثنا أى ولا أنت مالكي فكيف
 تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفظة مقدره وليس ذلك بضرورة وقد قرئ
 فى الشواذ إلا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرمانى عن أبى
 عبيدة ان أحببت من أحب البعير احببا إذا برك فلم يثر) فى الكشف أحببت مضمن معنى
 فعل يتعمدى بعن كانه قال أبيت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا
 عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله
 مثل بعير السواد احبسا وليس بذلك اه والرمانى هو أبو الحسن بن على بن عيسى النحوى
 المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التتوخي والجوهري ولد بغير عدد
 سنة ست وتسعين ومائتين وتوفى سنة أربع وقيل اثنين وثمانين وثلاثمائة وهذه النسبة
 يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والحمدانى باسكان الميم

تضمن أحب معنى الاشارة
 والتقديم وجعل عن بمعنى
 على وهو بعيد * وقيل
 هى * أى عن المذكورة
 فى الآية * على بابها *
 للمجازة وليس للاستعلاء
 * وتعلقها بحال محذوفة
 أى منصرفا من ذكر ربى
 وحكى الرمانى عن أبى
 عبيدة * بالتصغير وهاء
 التانيث * أن أحببت
 من أحب البعير احببا
 إذا برك فلم يثر فمن متعلقة
 به باعتبار معناه التضمنى *
 وهو التثبط * وهى على
 حقيقة * وهو معنى
 المجازة * أى انى تثبطت
 عن ذكر ربى * وشغلت
 عنه * * وعلى هذا أحب
 الخير مفعول لأجله *
 ونقل الرمنشبرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشف

وبالذال

أحببت مضمن معنى فعل يتعمدى بعن كانه قال أثبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر
 ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله مثل بعير السوء إذا احبسا وليس بذلك والخير
 المال كقوله تعالى ان ترك خير اوانه لحب الخير أشيد والمال الخيل التى شغلته أو سعى الخيل خيرا كلهم انفس الخير لتعلق
 الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه
 وأسلم ما وصف لى رجل فرأيتة الا كان دون ما بلغنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالارضى الله تعالى عنه
 عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير
 الى هنا كلامه * والراى * من معانى * التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا عن موعده * أي لاجل موعده ويحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعده ونحو
وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى مانع كهذا صدرين عن قولك وهو رأى الزخشرى
وقال فى فارهما الشيطان عنهما * فخرجهما مما كانا فيه * وان كان الضمير للشجرة فالمعنى جعلهما على الزلة بسببها وحقيقة أصدر
الزلة عنهما ومثله وما فعلته عن أمرى * أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادى ورأى وانما فعلته بأمر الله تعالى ونحو وان كان للجنة
فالمعنى نجاهما عنهما * واذ بهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى ذلك اذا ذهب عنك * والخامس * من معانيها * مرادفة
بعد * واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم يبين فلورادفتها عن لكانت اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو
كانت اسما لا تمتنع عن هذا المعنى عن الحرفية * ونحو مما قليل ليصبح نادمين * ٢٩٥ أى بعد قليل ونحو * بحرفون
الحكم عن مواضعه بدليل

ان فى مكان آخر من
بعد مواضعه * فدل على
ان عن فى الآية الاولى
بمعنى بعد الواقعة فى الثانية
وهذا لا يدل على المدعى
اثبت الفرق بين الموضعين
فمعنى الاول مجرد الامالة
والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير ما نزل
وتأويله بالتأويلات
الباطلة ومعنى الثانى
امالته عن مواضعه التى
وضعه الله فيها معجوه منها
فغير كونه بغير مواضع بعد
ان كان فى مواضع ونحو
لتر كين طبقا عن طبق
أى حالة بعد حالة * وهذا
أيضا قابل للتخريج على
وجه يفي به عن على معناها
بان يكون التقدير لتر كين
طبقا متجاوزا فى الشدة
عن طبق آخر دونه فيكون

وبالدال المهمة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله ونحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا
عن موعده) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعده (قوله والخامس مرادفة
بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يبين فلورادفتها عن لكانت
اسما اذا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لا تمتنع عن هذا المعنى من معانى عن
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة متباين مجرد التوافق فى المعنى لانه سيقول فى
حرف الواو فى الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله بحرفون الحكم عن مواضعه
بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الايتين الواردتين فى أمر واحد تتبين
احدهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتر كين طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا
متباعدة فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعمل عليه العربون
لافضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف بالصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكرنا
هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة طبقا أو حال من الضمير فى لتر كين وقال المفسرون
المعنى لتر كين الشدة الموت والبعث والحساب وقيل لتر كين تكون الاحوال من
الظنفة الى البرزخ كما تقول طبقا بعد طبقا وقيل لتر كين الاخرة بعد الدنيا وقيل
لتر كين هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أوفق لكون عن طبق حالا والمعانى
الاخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح مأخوذ من شرح الباب فان فيه والاوى أن يقول
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدّر
فى الشرح متباعدة اولاد دليل عليه وفى شرح الباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها
المجاورة وسيدكر المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا
لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى
وتسمى المنازل التى فى المفازة على طريق السفر منها هل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون
معنى البيت وردته صادرا عن منهل آخر (قوله وآس سراة الحى الخ) يقال آساه بعله مواساة

كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله * وقال * ومنهل وردته عن منهل * وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى
وردته صادرا عن منهل آخر وهو ظاهر * والسادس * من معانيها * الظرفية كقوله وآس سراة الحى حيث لقيتهم *
ولا تلك عن حمل الرابطة وانما آس السراة أى انهم من مالک واجعلهم فى اسوة يقال آساه بعله مواساة والسراة قال
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيحى بعضهم من بعض
* والرباعية * بكسر الراء ونحو الجاهلية * بفتح الحاء المهمة وهى ما يتكفل به من دبة أو غرامة * وقيل * وعن فى البيت
بمعنى فى أى ولا تلك وانما فى حمل الرابطة * بدليل * قوله تعالى * ولا تنيا فى ذكرى * فعسى فعل الونى بى فيحمل ما فى البيت
عليه * والظاهر * الفرق بين التبعيتين فلا يتأتى الحمل وذلك * ان معنى ونى عن كذا جاوز ولم يدخل فيه * فيكون معنى ما فى
البيت لانك تتجاوز عن الحمل غير داخل فيه * ونحو معنى * ونى فيه دخل فيه * ونحو * وليس هذا المراد من البيت بان يكون

من معانيها هو مرادفة من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد في عن الاول ولا شاهد فيها الجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا وهذه كالأولى أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا قتلتك قال اغما يتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية يشير إلى أن في بقيتها دليل لا كان حسنا وبدليل بغيرها يتقبل منها وهذا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفالك بعد ما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لأن من متعلقة بفعل التقبل فيه وفيه ما ساف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما هو والثامن من معانيها هو مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى والظاهر أنها للمجازة على حقيقة أو ان المعنى وما يصدر قوله عن هوى وكانه أشار بالتشكيك إلى أن الآية جنسية قد دخلها في حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لا نفي ولا اثباتا لأن الضمير في أن هو القرآن والتاسع من معانيها الاستعانة كالباء قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لأنهم يقولون أيضا برميت بالقوس حكاهما ٢٩٦ الفراء ولكن ليس في حكايتهم ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من

الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى أن القوس آلة للرمى فالباء الاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فمن للمجازة وفيه أي وفيما حكاه الفراء عن العرب من أنه يقال رميت بالقوس إذا كانت آلة الرمي يورد على الحرفي في انكاره في درة الغواص بأن يقال ذلك أي رميت بالقوس إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى الفراء أيضا

أي أنه منه وفي الصحاح والسر جمع سري وهو جمع عز بزوفى القاموس أنه اسم جمع والحي بطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والرباعية بكسر الراء والجمالة بفتح المهملة هي ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الجمالة أقساطها المؤجلة وانما سميت أقساط الكتابة والجمالة نجومها لأن العرب كانوا يجعلون الآجال في الديون طلوع النجم فيقولون أعطيك حقتك إذا طلع النجم الفلاني (قوله الشاهد في الأولى) في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عبادة وأقول كلام المصنف اغما هو بالنظر إلى الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) في الشرح لو قال الآية يشير إلى باقية المناسب لغرضه وهو لا قتلتك قال اغما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا وأقول لا حاجة إلى ذلك لأن غرضه بيان تعدى التقبل عن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر إلى أن القوس جعلت آلة للرمى ومستعانة به ورميت على القوس بالنظر إلى يد الرمي التي اعتمدت على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر إلى السم (قوله أيجزع الخ) الجزع نقيض الصبر والحام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك (قوله أعن توسمت الخ) في الصحاح الخرفاء صاحبة ذى الرمة والمراد بقاء الصباية الدمع وفي القاموس سميت العين قطر

دمعها

رميت على القوس العاشر من معانيها أن تكون زائدة لتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع أن نفس أناها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الحام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره يقال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فذقت عن من أول الموصول وزيد بعده وظاهر كلام المصنف أن شرط زيادتها التعويض واللام يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يستأونك عن الأنفال ف قيل من الأنفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف أنه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى أنه زائدة وليس هناك تعويض الوجه الثاني من أوجه عن الثلاثة أن تكون حرفا مصدرا وذلك أن بني عجم يقولون في أعجبنى أن تفعل عن تفعل قال ذو الرمة أعن توسمت من خرفاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم يقال توسمت الدار أي تأملتها قال الجوهري والخرفاء صاحبة ذى الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة وسجتم الدمع سال وسجتمه العين أسالته وكذلك يفعلون في أن المشددة فيقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عنمة عجم الثالث من أوجه عن أن تكون اسماء بمعنى جانب وعليه سؤال معروف وهو أن السكامة اغما تدخر فاواسما إذا اتخذ أصل معنيهما أو الجانب ليس بمعنى المجاوزة

وجوابه ان الرنخشي ذكر في الفصل ان معنى جالس عن يميني انه جالس من اخصاياه عنه عن يميني في المكان الذي يحيط بي
فعلى هذا معنى جالست من عن يمينه جالست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة
التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحصل أصل معنى عن وذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير
كقوله فلقد أرايتي للرماح دريئة * من عن يميني نارة وامامي * الدريئة حلقة يتهلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب
ظلت كافي للرماح دريئة * أقاتل عن انباء خرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح ويحتمل عندي ثم
لا ينبغي من يبر أيديهم ومن خلفهم وعن أيانهم وعن شمالهم فتقدر عن معطوفة على مجرور من في الاول أو الثاني
على الخلاف المعروف في الا على من ومجرور هاء كما هو ظاهر كلام الجساعة قال الرنخشي فان قلت كيف قيل من بين أيديهم
ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن أيانهم وعن شمالهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى
المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وانما يقنص عن صحة موقعها
فقط فلما سمعناهم يقولون جالس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين
تمكن المستعمل من المستعمل عليه ومعنى عن يمينه انه جالس متجافيا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن يمينه غير ملاصق

له ثم كثر حتى استعمل في
المتجافى وغيره ونحوه من
المفعول به قولهم رميت
عن القوس وعلى القوس
ومن القوس لان السهم
يبعد عنه ويستعمل اذا وضع
على كبدها للرمي ويتدى
الرمي منهما وكذلك قالوا
جالست بين يديه وخلفه
لانهم انظران للفعل ومن
بين يديه ومن خلفه لان
الفعل يقع في بعض الجهتين
كما تقول جئته من الليل تريد
بعض الليل هذا كلامه
وانظر قوله ان المفعول فيه
اختلفت فيه حروف التعدية

دعها واصل قليلا قليلا (قوله فلقد أرايتي الخ) الدريئة بهمزة على وزن صيغة حلقة يتعلم عليها
الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة (قوله على عن يميني مررت الطير سخا) هذا صدر بيت من بحر
الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطيخ كذا في شرح الشواهد والسخ بضم السين المهملة
وتشديد النون جمع ساخ كرا كع وركع والساخ ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس
والعرب تتقابل بالاول وتنشأ بالثاني (قوله دع عنك نهنا صبح في جمراته) هذا صدر بيت عجزه
* ولكن حديث ما حديث الرواحل * وهو من بحر الطويل وفعلان الذي في اوله اثم لانه
خزم يحذف صدره والجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات أي اترك
* نهب الاموال واشتغل بالنساء التي في الرواحل (قوله وقول أبي نواس
دع عنك لومي فان اللوم اغراء) * هذا عجز بيت صدره * ودأوني بالتي كانت هي الداء
وبعده صفراء لا تنزل الا حزان ساحتها * لومسها حزم مسته سراء
وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلاهزة الحسن بن هانئ أبو علي الحكيم الشاعر
المعروف بولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو
عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للتقدمين وقال الجاحظ
ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبها الو بعد هاوله نحو

٣٨ في ل
كانت لافها في المفعول به فهو محل تأمل وهو من الداخلة على عن زائدة عند ابن
مالك * ولكن يلزم زيادتها في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول
عذبه الاخفش والكوفيين في المسئلة ولا بداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل فعدت عن يمينه فالعنى في جانب يمينه وذلك
محتمل للاصقة ولانها فان جئت عن يمين كونه القعود ملاصقا لاول الفاحية لان ابتداء الغاية يقتضيه والثاني * من
المواضع التي تتعين فيها الاسمية * أن تدخل عليها على فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا للثا كيد في
الضرورة وليس هذا منه * وذلك نادر والمحموظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مررت الطير سخا * ولم أر من
أنشده تاما والسخ جمع ساخ كركع وراكع والساخ ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتقابل بالاول وتنشأ
بالثاني * والثالث * من محل تعين اسميتها * أن يكون مجرورا وها وفعال متعلقها بفتح اللام بضميرين لسمي واحدا قاله
الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهنا صبح في جمراته * ولكن حديث ما حديث الرواحل الجرات
بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات * وقول أبي نواس * واولاهمزة * ودع عنك لومي فان اللوم
اغراء * ودأوني بالتي كانت هي الداء فهي في ذلك اسم لا حرف * وذلك لانها تؤدي الى تعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل في غير باب ظن وما محل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع * وقد تقدم الجواب عن هذا

به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس قالت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد أقواله إلى أن ليس حرف محتجبانهم الو كانت فعلا محققا من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك لفارقه أخوانه في عدم التصريف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في ليست واستمافله به بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناسبا كما ألحق الضمير بهاتين هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للفعال لفظا فينقل ذلك إلى عسي حذو القعدة بالقدة ولا حرف (وحيث يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتاعك أو عساكا خلا فالسيبويه فإنه في هذه الحالة عامل عمل لعل (وحيث كاه عنه السيراني) قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك الفعل وحرف في لفظ واحد قالت وليس بذلك (وومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في أي الخوف (وحيث المكروه وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ان ما كرهتموه ٣٠٠ ينبغي ان تترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك

انهم كرهوا الغزو وفيه احدي الحسينين اما الظفر والغنمة واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنمة والاجر والفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنوا الخير فاذا قلت عسى مريض أن يشفي دل على انك ترجو قرب شفائه ونارزع الرضى في ذلك قائلا ليس عسى متعيينا بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك إلا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحر فيتها (قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اه وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طالعكن للخوف لا للخوف والاشفاق كما ان أوفى كلامه تعالى للإيهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) عسى الأولى لاشفاق مخاطبين نظر إلى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيحهم نظر إلى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية للترجي والثانية للاشفاق نظر إلى ما في نفس الأمر وفي تفسير البضاوي وعسى أن تكرهوا شيئا وهو جميع ما كفوا به في الطمع فالطمع بكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئا وهو جميع ما كفوا به فان النفس تحبه وتهواه وهو يقضى بها إلى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها وفي حاشية التفقازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقة كوجع الضرب في الحدمع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشيتته مع ان البعض مكروه منك كراهية الانكار كالقبائح والشرور (قوله وأجيب بأمور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضى هذا تكاف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لافي الاسم ولا في الخبر (قوله ومثله وليكن البرمن آمن بالله) في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف

فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في اعمل اتفاقا (ويستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا متاخلا لابتداء وزيد مرفوعا على انه اسمها وان يقوم في محل نصب به على انه الخبر واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث والخبر عنه وهو زيد وذات ولا يكون الحدث عن الذات وأجيب بأمور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال (أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام فيكون من خبر عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال أيضا ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني (وليكن البرمن آمن بالله أي ولكن صاحب البرمن آمن بالله حذف المضاف من الأول (أو وليكن البرمن آمن بالله) حذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكاف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوم من الدهر لافي الاسم ولا في الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة والتكلم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا يهضم من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله نحو عسى عمرو ان يذهب

وعسى خالدان يحيى وعسى بكران يتوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد **والثاني** انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى **وهذا** ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخرج الآية على ذلك غير جديلا يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه **والثالث** ان زائدة لا مصدرية **فيرتفع** المحذور اذا الاخبار في ذلك كما في زيد يقوم **ولا** ليس بشئ لانها قد نصبت **والزائد** لا ينصب وهذا انما ينشئ على قول غير الاخفش والافهوي رها ناصبة كما تقدم **ولا** لانها لا تسقط الا قليلا **وليس** هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته **والقول الثاني** في اعراب مثل عسى زيد ان يقوم **لانها** فعل متعدية بغير فاعل ومعنى وعملا **فزيد** فاعل أيضا بعسى وان يقوم مفعول به كافي قولك قارب زيد القيام **أو** فعل **فوقاصر** بغير فاعل من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وحذف** الجار توسعا **كافي** قولك عجب أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهذا** مذهب

للقريظة وما نحن فيه كلى ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر **(قوله والثاني أنه من باب زيد عدل)** يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير زومضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **(قوله والثالث ان زائدة)** قال الرضى فيه نظرا لان الزائد لا يلزم الامع بعض الحكم ولزومه مطردا في موضع معين مع أى كلمة كانت بعيد **(قوله وايس بشئ لانها قد نصبت ولا** لا تسقط الا قليلا) في الشرح أما الزيد بالاول فاعلم انما ينشئ على قول غير الاخفش والافهوي رها ان الزائدة ناصبة وأما الزيد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اه **وأقول** فيما نقلناه آنفا من كلام الرضى جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر **(قوله والقول الثاني انه فاعل متعدية بغير فاعل)** قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضا ولا استعمالا **(قوله وهو مذهب الكوفيين)** قال الرضى قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا لما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البدل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **والقول الرابع** انه فاعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين **الذين** يطلبهم هذا الفعل الناقص **كما** سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما غلب لهم خير بالخطاب **في** تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحققة **والاختيار** ابن مالك الاستعمال الثاني **من** الوجه التي تستعمل عليها **ان** تسند الى ان والفعل **في** نحو عسى أن يقوم زيد **فوقاصر** بغير فاعل من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وحذف** الجار توسعا **كافي** قولك عجب أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهذا** مذهب

للقريظة وما نحن فيه كلى ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر **(قوله والثاني أنه من باب زيد عدل)** يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير زومضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **(قوله والثالث ان زائدة)** قال الرضى فيه نظرا لان الزائد لا يلزم الامع بعض الحكم ولزومه مطردا في موضع معين مع أى كلمة كانت بعيد **(قوله وايس بشئ لانها قد نصبت ولا** لا تسقط الا قليلا) في الشرح أما الزيد بالاول فاعلم انما ينشئ على قول غير الاخفش والافهوي رها ان الزائدة ناصبة وأما الزيد بالثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اه **وأقول** فيما نقلناه آنفا من كلام الرضى جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر **(قوله والقول الثاني انه فاعل متعدية بغير فاعل)** قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضا ولا استعمالا **(قوله وهو مذهب الكوفيين)** قال الرضى قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا لما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البدل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **والقول الرابع** انه فاعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين **الذين** يطلبهم هذا الفعل الناقص **كما** سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما غلب لهم خير بالخطاب **في** تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحققة **والاختيار** ابن مالك الاستعمال الثاني **من** الوجه التي تستعمل عليها **ان** تسند الى ان والفعل **في** نحو عسى أن يقوم زيد **فوقاصر** بغير فاعل من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وحذف** الجار توسعا **كافي** قولك عجب أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهذا** مذهب

قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو يزيدون عسى أن تقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعده ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البدل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **والقول الرابع** انه فاعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين **الذين** يطلبهم هذا الفعل الناقص **كما** سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما غلب لهم خير بالخطاب **في** تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحققة **والاختيار** ابن مالك الاستعمال الثاني **من** الوجه التي تستعمل عليها **ان** تسند الى ان والفعل **في** نحو عسى أن يقوم زيد **فوقاصر** بغير فاعل من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وحذف** الجار توسعا **كافي** قولك عجب أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهذا** مذهب

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسى فانها موصولة لرجاء شيء على صفة فتارة لا يدخل عليها عامل سواء هاتفت في لفظ أولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليها ما فتوت فيهما وتكتفي عسى بها ما فان قيل فاجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد ما ذكرت فتدبر ان الله لما كان المضاف اليه غير معتمدا لذاته وانما يتوكل به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعتد بينهما ما أريد من المعنى شرط الاستقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتممة للآخر فتكون كأنهما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر تمة لذلك الى هنا كلامه **وقال ابن مالك** عندي انما ناقصة أبدا ولكنها سدت ان وصلت في هذه الجملة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا الذي قبل أحسان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها في مثل وعسى أن تكرهوا بل يقال في الموضوعين سدت ان وصلت بمسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية **في الثالث والرابع والخامس** أن يأتي بعدها **في الفعل ٣٠٢** المضارع المجرد **من** ان جملا لها على كاد **أو** المقرون بالسبب **بما** مشاركتها لان

في الدلالة على الاستقبال **أو** الاسم المفرد **في** تضمن عسى معنى كان فاجزيت في الاستعمال مجراه **في** عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة المثل لها **في** الاول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه *

يكون وراءه فرج قريب **في** الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البديل (قوله عسى الكرب الخ) هذا البيت لهدية بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابي الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي وبأسطها لئلا تفعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراء خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراء خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعا لاجنبى عن اسمها (قوله أكثر في العذل ملها الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة واللاحاح مهملة تين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا) الغوير بفتح مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكاتب والابوس بضم الهـ مرة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزبالة لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرار تحجبها في الجبال وكان الغوير في طريقه لعلى الشربا تيممكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهم ما حذف فيه الخبر أى يكون أبوسا أو كون صائما لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصلى) لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير ان أكون أبوسا وان أكون صائما واز حذف ان مع الفعل مع كونه سحرا فامس دريا القوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير ببأس أبوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسكوا في المثل على هذا التأويل مجاز

في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه في خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجنبى عن الاسم وهو وهم فبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها **في** الثالث أقل كقوله أكثر في العذل ملها دائما * لا تكثرن انى عسيت صائما **في** العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة واللاحاح الملازمة والدوام **في** المثل **في** المشهور **في** عسى الغوير أبوسا **في** أصله فيما قيل ان الزبالة قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكاتب على طريقه عسى الغوير أبوسا أى لعلى الشربا تيممكم من قبل الغوير وهو بعين معجمة وواو وراء مصغر والابوس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب **في** كذا قالوا والصواب انهم ما حذف أى الشعر والمثل **في** مما حذف فيه الخبر أى يكون أبوسا أو كون صائما لان في ذلك ابقاء لهم على الاستعمال الاصلى وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون بانيات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلى لعسى واستعمال الفعل بعدها مجزأ من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فإرا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضمير فهو كقوله سيبويه من لدشولا بقوله من لدان كانت شولا **في** الثاني نادر جدا كقوله

عسى طئي من طئي بعده هذه * ستطفي غلات الكلى والجواخج * أى لعل البطن المغلوب من طئي في القتال ينصر على البطن الآخر بعده هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المجبة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة والجواخج الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهم وعسى فيهن أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس وفعل ناقص بلا إشكال وبمعنى الاستعمال يقال عسانى وعسالك وعسائه وهو قليل ثبت في أكثر النسخ عسانى بانيات نون الوقاية وثبت في بعضها بحذفها فالأولى خبر بيان الأقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بعلميتها فلا يستدعاهما كونها فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث أن الحرفية لا تنافي دخول النون وقد أجازها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأهمين دخول النون كالعنى وعدم دخولها كالعنى وأما نسخة عساي بدون نون خبر بيان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعلية فيأتى على ما حكاه الرضى من أنه جاء عساي جملا على لعل قال والاكثر عسانى وهو فيه أى في قولهم عسانى وعسالك وعسائه ثلاثه مذهب أحدها أنها أى أن عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتمارضت الكلمتان في أن أخذت كل واحدة منهما ما حكما من أحكام الأخرى قوله سيبويه وبمعنى المذهب الثاني أنه أى أن عسى وباقية على عملها عمل

٣٠٣

ونصب الخبر برؤى ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع فغنى عساي عسيت بضم التاء ومعنى عسالك عسيت بفحوا ومعنى عسائه عسى هو قوله الاخفش وبرده أمران أحدهما أن أنابة ضمير عن ضمير انما ثبت في الضمير المتفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون

في الاستناد لأن فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزله وقال ابن جني في الرسائل قلت لابي على أبو سفي قوله عسى الغوير أبو ساحل قال نعم كانه قال عسى الغوير مهابكا والغوير واد (قوله عسى طئي الخ) قال الرضى السين في ستطفي فائمه عند المتأخرين مقام أن يكون الالاستقبال والغلات بضم المجهمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة بضم الكاف والجواخج الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائذ على الثالث والرابع والخامس باعتبار أن لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعسالك وعسائه وهو قليل) لأن الاصل في عسى ان يتصل به الضمير المرفوع (قوله يابن الزبير طالعصيكما) قاله رجل من حير وبعبده

فطالماعنيتنا اليك * لنضربن سيفنا ففينا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا) اعترض عليه بان هذا البديل ليس بذكر كور في التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس الخ) يعني ولو كانت

في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم فلا يصار اليه وهو ما قوله * يابن الزبير طالعصيكما * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا على معنى أنه أتى بحرف عوضا عن حرف آخر لئلا من باب أنابة ضمير عن ضمير كاظن ابن مالك أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذي هو التاء أبدا كفاعلى حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل في البيت للاخفش وهو الثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلاها * تشكى فأتى نحوها وأعودها * ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعار الضمير الرفع لزم أن يكون الواقع به ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهر رفرقه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثاني أن يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجي قريباً وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد وبمعنى المذهب الثالث أنه باقية على أعمالها عمل كان في المناقصة ولو كان قلب الكلام فجعل الخبر عنه الذى كان حقه الرفع خبراً فنصب وهو أى بالبعكس فجعل الخبر الذى كان حقه النصب خبراً عنه فرفع قوله المبرد والفارسي ورد بآس استلزامه في نحو قوله يا ابتاعك أو عسا كالاقصا على فعل ومنصوب به وانما يقع الاقتصار على الفعل ومنصوب به وهو لهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قلب والمعنى بحاله على ان الفارسي قال في التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

في سبب صاعداً في السمع وهو الخبير وان خالفه في انه معرفة وصاعداً
 نكرة قال ابن قاسم وهذا يخرج غريب الاستعمال في السماع عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انه ناقصة وان
 اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر تنبيه * اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمال هذا التركيب في نقصان عسى على تقدير
 تحملها الضمير اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذي تحمله اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة في تمامها على تقدير
 خلوها منه اذ تكون حينئذ مسندة الى أن والفعل فتكون تامة ويظهر أثر الاحتمالين في التأنيث والتثنية والجمع
 فتقول على تقدير الاضمار همدست أن تفلح والزيدان عسيان يفلحوا والزيدون عسوان يقوموا والحمدات عسبين ان
 يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا
 منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن * واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين أيضا * وهما نقصان عسى
 وتامها * ولو لم يكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان قدرت يقوم محتملا لضمير لزم ان يكون زيدا سم عسى وان يقوم
 خبرها فتكون ناقصة وان قدر ته خاليا من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون
 تامة فان قلت قد حكموافي باب المبتدأ بجمع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفعول عائد الى المبتدأ مثل
 زيد قائم فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدم ما مع ان فاعله ضمير مفعول يعود الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت
 المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يجوز ان يكون يقوم زيدا على ان يكون
 زيدا سم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من أجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا
 بان المانع في باب المبتدأ كون ٣٠٤ الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى

من المعنوي ولا شك ان
 الفواسخ عوامل لفظية
 فاذا تقدم الفعل على
 الاسم بعد هذه الافعال
 لم يكن اعمالها فيه لازما
 لان العرب اذا قدمت
 عاملين لفظيين قبل
 المعمول فربما تعمل

باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعد همداف عسى في البيت
 جارية مجرى عمل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحتمل البيت
 وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل
 اني عسيت صاعداً والثاني ان يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم
 على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة في جوابه ان كاسا
 هنا علم على امرأة فلا أخبر الا بمعرفة عن معرفة (قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل
 الوجهين) يعني نقصان عسى وتامها لكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان اعتبر

الاول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت
 انما عمل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفاعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى
 وانه كان يقول سفيهاً مبني على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسمييل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة
 خلافاً لقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدران خبر كان مقدم مع كونه فعلا
 على الصحيح اذ لا تنبسط الجملة الاسمية بالفعلية وسيأتي الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى في اللهم الا ان تقدر
 العاملين تنازعاً زيدا * والربط حينئذ عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيهاً
 فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني * فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه
 عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعاً فهو استثناء
 مفرغ في الايجاب المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وأنيب المصدر عنه كافي أحييتك قدوم الحاج
 والهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض
 كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المحيى بتمكيننا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم
 لا والثالث ان تستعمل ليل على النادرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذ لم تدعني ألا يرى ان وقوع
 الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قيل اه وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتأتيان هنا وفي تأني الثالث في هذا المحل نظر
 في واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمر افلا يجوز كون زيدا سم عسى لثلا يلزم الفصل بين صلة ان * وهي يضرب * ومعمولها
 وهو عمر بالاجنبي وهو زيد * ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجنبيته ظاهرة في ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى

ان يبعث لك ربك مقاماً محموداً فلا يجوز كون ربك اسماً عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين
يبعث ومعموله الذي هو مقاماً كما مر سواء **(عل)** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين
أحدهما استعماله مجروراً بربن والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه يضم العين
وكسرهما **و** ومن فوقه وقد وهما في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك **و** قال في الصحاح ويقال أتيته من عل الدار بكسر
اللام أي من عال ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لعل لاء الجماعة من حيث انه اسم تعمل على مضاف للضمير أجاب عنه
المصنف بان قال **و** وما قوله يارب يوم لي لأظله * ٣٠٥ ارمض من تحت واضحي من عل **و** ارمض فعل مضارع

من قولهم ارمض اليوم
برمض بكسر العين في
الماضي وفتحها في المضارع
أي اشتد حره واضحي أيضاً
مضارع أي أبرز للشمس
بفتح الحاء وماضيه ضحي
بكسرهما وضحي بفتحها
و قاله **و** من عل
و السكت **و** فهي حرف
وليست ضميراً أضيف اليه
عل **و** بدل ليل انه مبني
على الضم **و** ولا وجه لبنائه
لو كان مضافاً وكان
الكسر حينئذ يجب لجره
عن قلت ويمكن ان يكون
للبناء وجه وهو اضافته لمبنى
كما مر له في سؤالي وكما سيأتي
في غير **و** متى أريد به
المعرفة كان مبنيًا على الضم
تشبيهاً بالغايات كما في هذا
البيت اذا المراد فوقية نفسه
لا فوقية مطلقة **و** حتى
يعرب **و** والمعنى انه نصيبه
الرمضاء أي الارض التي
اشتد حرها **و** من تحت

يقوم محملاً للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير
كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفي الشرح فان قلت قد حكى وافي
باب المبتدأ منع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلمها مسندة الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
زيد قام فكيف ساغ هذا واسم عسى مبتدأ في الاصل قلت المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول
الفعل الناسخ فنهـم سيمو به منع كما منع في باب المبتدأ ومنهـم من أجاز قال ابن عصفور وهو
الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوي والناسخ عامل لفظي والعامل اللفظي أقوى
من العامل المعنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدأ كان العامل للفعل لازماً لكونه أقوى واذا
تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازماً وأقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم
زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان ان مع صلته مفرد **(قوله)**
كما يقال من علوه هو يسكون اللام وضم المهملة أو كسرهما قال في الصحاح وعلو الدار
وعلوها تقيض سفلها وفي بعض نسخ المعنى ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه
نظر لان ذلك مصدر وعلا في المكان أو في الشرف أو في الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر
براد هنا **(قوله)** يارب يوم لي لأظله الخ أصل أظله أظال فيه فحذف الجار توسعاً وأوصل
الضمير بالفعل و ارمض بفتح الاول والثالث أي اشتد حر مضارع رمض بضم كعلم بعلم
واضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحي بكسرهما أي أبرز للشمس **(قوله)** لا وجه لبنائه
لو كان مضافاً يعني لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه
بالغاية وهو منتفح حالة الاضافة وفي الشرح بل له وجه وهو اضافته للمبنى كما مر في سؤالي
وسيأتي في غير وأقول الاضافة الى المبنى علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع في كل
مبنى لا اضافته الى مبنى انما هو البناء على الفتح **(قوله)** والمعنى انه انصبيه الرمضاء من تحته
وسر الشمس من فوقه هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتد اذ الحر من أسفل مسبب عن اصابة
الرمضاء بالبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه **(قوله)** أقب من تحت عريض من عل
في القاموس القريب رقة الخصر وضمور البطن **(قوله)** بكلمود صخر حطه السيل من عل
هذا عجز بيت صدره * مكرم مرم قبل مدبر معاً * والمكرم فعل بكسر الميم وفتح العين من كريكز الأعط والمفر كركل
كريكز والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فريفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخط

٣٩ في ل **و** نصيبه **و** حر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا أقب من تحت عريض من عل **و**
الاقب من القبيب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس **و** متى أريد به النكرة كان معرباً **و** لفقد موجب
البناء **و** كقوله **و** مكرم مرم قبل مدبر معاً * **و** بكلمود صخر حطه السيل من عل اذا المراد تشبيه الفرس في سرعته
بجلمود انحط من مكان ماء عال لا من علوه خصوص **و** المكرم فعل بكسر الميم وفتح العين من كريكز الأعط والمفر كركل
من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجرة واحدها صخرة والخط القاء الشيء من علو الى سفلى
يقول هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكرويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره
هذه الصفات فيه معاً أي جميعاً يعني انه مجمعة في قوته لا في فعله في حالة واحدة لما بينها من التضاد

﴿عل﴾ وبالإمام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي أي عل أو أصلها أي أصل لعل عند من زعم زيادة اللام في أولها قال لانهم الفقير عاك ان * تركع يوما والذهب قد رفعه وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخمر بالراء في مستعملان بعد خبثه وذلك ان هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح وأول أجزائه مستعملان ذات الوند المجموع وقوله لانهم على زنة فاعل خذفت سینه بالخين ثم ميمه بالخمر فصارت فاعل على زنة فاعل ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم باخرا ولا * يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف وبوجه أي لعل وفرعها على بمنزلة عسى في المعنى وهو الترجي وبمنزلة ان المكسورة المشددة في العمل بنصب اللام ورفع الخبر وعقيل بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب يتخفف بهم ما في الاسم فتقول لعل أبي عبد الله قائم وعمل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب وبوتجيز في لامهما الفتح تخفيفا فتقول لعل بفتح الأخر وكذا لعل والكسر

الاقاء من علو

﴿عل﴾

(قوله وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) قال الرضي اللام الأولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لان الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبنها على الخفة والبصرية تطرأ الى كثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت (قوله لانهم الفقير الخ) قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسة مائة سنة وكفى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت

فصل جبال البعيدان وصل الحب * ل وأقص الغريب ان قطعه
واقنع من العيش ما أتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه

وهذه الايات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخمر بالراء بعد الخين في مستعملان الذي في أوله فصارت فاعل وهو لا تهى وذلك على سبيل الشذوذ (قوله وهي بمنزلة عسى) الضمير المثنى عائد الى عل ولعل وكذلك الضمير فيهما ولا مهمما وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف (قوله والكسر على أصل التقاء الساكنين) لان اللام الأولى ساكنة وكذا الثانية في الأصل اذا أصل المبنى ان يكون بناؤه على السكون (قوله عل صروف الدهر الخ) الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدولة بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللغة السدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فاعز زفرات للضرورة (قوله وسيا في البحث في ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله لعل التفات الخ) الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رحما

على أصل التقاء الساكنين
ويصح النصب في جوابها
عند الكوفيين تمسكا
بقراءة حفص لعل
أبلغ الاسباب أسباب
السموات فاطاع بالنصب
وقراءة الجماعة الباقي
بالرفع وقوله
عل صروف الدهر أو
دولتها *

يدلنا الله من لسانها
فتستريح النفس من
زفراتها * صروف
الدهر حوادثه ونوائبه
واحد صروف بفتح الصاد
والدولة بفتح الدال المهملة
وضمها جمع في تكون في
الحرب وغيره على ما قاله
عيسى بن عمرو وبعضهم يفرق
فيقول هي بالفتح في الحرب
بمعنى غلبة إحدى الطائفتين

للأخرى وبالضم في المال يقال صار القى عيينهم دولة يتداولونه أي يكون لهؤلاء امرأة ولهؤلاء أخرى واللغة الشدة عند
كذا قال الفراء وأنشد هذا البيت شاهد اعلمه وقد عدا فيه الى مفعولين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة
فنتستريح مما نحن فيه فانظره فاست على وثوق من صحتها والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والزفير مصدر زفر
يزفر اذا دخل نفسه والشهيق اخراجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحققها الفتح كثرات جمع ثرة اذ هو
ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة وبوسيا في البحث في ذلك في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف
بشي في حرف اللام عند الكلام على لعل وبوز كراين مال في شرح العمدة في الأصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى
بأن الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد شاهد اعلى ذلك قول الشاعر لعل التفات منك نحوى مقدر *
يل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال
الله تعالى فأردنا ان يبدلهم اربابا خيرا منه زكاه وأقرب رحما

﴿عند﴾ باسم المحذور في أي مكان المحذور في الحسي في أي المدرك بالحس في نحو فلما رآه مستقرا عنده في إذا استقر
 العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر في والحضور المعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب في
 في حضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسب ايدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوي يدرك بالعقل في وللحضور
 كذلك في أي مكان القرب مما نال المحذور في انقسامه الى حسي ومعنوي في نحو عند سيرة المنتهى عند هاجنة المأوى في
 وكلاهما مثال للقرب الحسي اذ قرب المتزلة الاخرى من سيرة المنتهى وقرب الجنة من السيرة كلاهما من الامور التي تدرك
 بالحس في ونحو وانهم عندنا من المصطفين الاخيار في وهذا مثال للقرب المعنوي والمراد به علو القدر لا سخالة القرب الحسي
 بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزوع عن الكون في مكان في وكسرفاتها في وهي العين في أكثر من ضمها وفتحها في وهذا
 يقتضي ان كلام من الضم والفتح كثير وفي التسهيل وريما ففتح عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في
 اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا في ولا تقع الاظرفا في نحو جلست عندك
 في أو مجرورة بمن في نحو جئت من عند زيد في وقول العامة ذهبت الى عنده لحن في لاسية ما لهم اياها مجرورة بغير من ذكر
 ذلك الحريري في في درة الغواص وغيرهما في وقول بعض المولدين في بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعراء الحاديين بعد

العرب في كل عندك عندى
 لا يساوى نصف عندى قال
 الحريري في هو في لحن في
 لجره بغير من في وليس
 كذلك بل كل كلمة ذكرت
 مرادها اللفظها في سواء
 كانت في الاصل اسما
 أو فعلا أو حرفا في فساغ ان
 تنصرف تنصرف الاسماء في
 وان كان اللفظ الذي أريد
 بها لا يتصرف ومن هنا
 خرج الجواب عن قول هذا
 الشاعر المولد كل عند حيث
 حرفها بجبرها بغير من مع ان
 مسماها غير منصرف
 ولا يجبر الابن في وان

﴿عند﴾

﴿قوله قال الحريري لحن﴾ جملة قال الحريري لحن خبر مبتدؤه وقول بعض المولدين ولحن خبر
 مبتدأ المحذوف عائد على المبتدأ المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال الحريري هو
 أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة
 ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة و قيل إحدى عشرة وخمسمائة بالبصرة
 والحريري نسبة الى الحرير لعمله أوليغعه ﴿قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها اللفظها﴾ يعني انه
 يسوغ في كل كلمة أريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي
 أريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله *ليت وهل ينفع شيأ ليت* وان تحكى
 على أصلها وهو الاكثر وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال
 التفتازاني ولا يخفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق
 والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لا نأذا قلنا ضرب فعل ماض
 ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق
 والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمي لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان
 جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير
 للفظ ﴿قوله قولنا اسم المحذور موافق لعبارة ابن مالك﴾ في الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه

تعرب في فتقول ضرب فعل ماض وايت حرف ينصب ويرفع لكن ان أوامته بالمد كمر كاللفظ فهو منصرف مطلقا أي سواء
 كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أوامته بالكامة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً وعلى الجملة فيعتبر
 عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود ما يقتضي له في ويحكي أصلها في
 على ما هو عليه فتقول مثلاً ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكامة الثنائية
 اذا جعلت علماً للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثنائها اذا كان حرفاً صحيحاً نحو من وكما يخلاف ما اذا جعلت علماً
 لغير اللفظ فان ثنائها لا يضعف بل يقال جاءني كم ورأيت مناباً لتخفيف فيها ما جعلوه من باب ما حذف لانه نسيان وهو حرف
 علة كيدودم فلم تصدق حينئذ تلك الحكاية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغيره من الاسماء في التصرف في تنبيه ان
 الاول قولنا اسم المحذور موافق لعبارة ابن مالك في في التسهيل وليس بصواب في والصواب اسم المكان الحضور فأنها
 ظرف لامصدر في وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقريته وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب
 مما يشهد لذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عده هذه الكامة من
 الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً في وتواتر في عند في ايضا زمانه في أي

لزمان الحضور ونحو قول عليه الصلاة والسلام في الصبر عند الصدمة الأولى أي عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها ونحو قولك في جنتك عند طلوع الشمس واردة الزمان هنا أو وضع من الشمس التنبيه في الثاني تعاقب عند كلتان في أحدهما في لذي مطلق أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن ونحو وأندره يوم الألفة ألقاب في لذي الحناجر كظمين أي عسكين بمناجرهم من كظم القرية شدرأسها وهو حال من ضمير القلوب وانما جاع الكاظم جمع سلامة لأن أوصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابها ونحو وألفيها الباب في ونحو وما كنت لديهم أذيلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم أذيتخصمون وفي الثانية ولدن في فتعاقب عند إذا كان المحل محل ابتداء غاية ونحو خرجت من عنده ومن لدن وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحها ولدن بضمها ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فيهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثنية الدال مع حذف النون فهذه ثمان لغات قال ابن الحاجب والوجه في بناء ولدن وأخواته أن منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لأنهم مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي الوجه في بناء ولدن أن يقال أنه زاد على سائر الظروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه لازما للمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف وأما لذي ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كعند وقد مر في حتى عد ابن الحاجب للذي من الأسماء غير المتكينة فتأمل في وقد اجتمعت أي كلمة عند وكلمة لدن ذات النون في قوله تعالى آتيناها رجعة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فهم أو ولدن فيهما أيضا أصح إذ هما بمعنى ولكن ترك في الجي عمه في دفع التكرار وانما أحسن تكرار لذي وما كنت لديهم ٣٠٨ أذيلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم أذيتخصمون في التبعاد

ما بين ما ولا تصح ولدن هنا أي في آية آل عمران وما كنت لديهم ولأنه ليس محل ابتداء ولدن ذات النون لا تدخل الالف في محل ابتداء الغاية كما عرفت ويغترق أي عند ولدي ولدن

حذف المضاف لقريظة فان قلت ما القريظة قلت كونه عند هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذرا له في ارتكابه (قوله ويغترق من وجه ثان وهو أن ولدن لا تكون الا فضلة بخلافها) الوجه الاول هو ما أشار إليه آغا من أن عند لمكان الحضور ولدي تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها إذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للفعل ونياية الطرف عن الفاعل قلت انما يجوز نياية الطرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (قوله وهي مبنية في لغة الاكثرين) قيد به لأن قياسا يعربونها وبلغتهم جاهت فراءة من لدن بضم الدال وكسر

النون

من وجه ثان في غير الاول الذي مضى وهو أن ولدن ذات النون

لا تكون الا فضلة في فلا تقع الالف في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للفعل ونياية الطرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجوز نياية الطرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض بخلافهما أي بخلاف عند ولدي فانها ما قد يقعان فضلة نحو جاست عندك ولديك وقد يقعان عمدة في بدليل في قوله تعالى وولدينا كتاب ينطق بالحق في وقوله تعالى ووعدنا كتابا فينطق بالطرف وقع فيه ما خبرا للبتداء فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتداء في الحقيقة متعلق بالطرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الطرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوب اقام الطرف مقامه أعطى حكمه في يفتقر أيضا من وجه ثالث وهو أن جرها في أي جردن ذات النون في عن أكثر من نصها في وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة في حتى انما تجب في التنزيل منصوبة في البتة وانما جاءت فيه مجرورة بمن وانظر موقع هذه الغاية هنا في جردن كثير وجردي عمتع في يفتقر أيضا من وجه رابع وهو أن ما في أي عند ولدي ذات الالف في معربان في وقد نبتناك على ما في كلام ابن الحاجب مما يقتضي بناء لذي حيث صرح بانها اسم غير متمكن في وهي أي لدن مبنية في لغة الاكثرين واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر بأسا شديد من لدن بسكون الدال وكسر النون غير أنه اشتم سكون الدال ضمة تنبها على أن أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لالتقاء الساكنين وذلك أنه أسكن الدال تخفيفا كسكن ضاد عضد والنون ساكنة فالتقياف كسر في يفتقر أيضا من وجه خامس وهو أن ما في أي لدن ذات النون

قد نضيف للجملة كقوله * صريع غوان راقهن ورقنه * ولدن شب حتى شاب سواد الذوائب * بخلاف عند ولدي ذات
 الالف فارسي آمنه - ما لا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي
 الجارية التي غنيت بزوجه أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر مزة
 بعد الدال المحبة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استغفوا وقوع الفقه بين هـ - مزتين فابعدوا الاولى واوا
 * * * يفتقرن أيضا من وجه * * * سادس وهو انها أي ان لدن ذات النون * * * قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكموا في غدوة الواقعة
 بعدها الجر بالاضافة * * * وهو ظاهر لا اشكال فيه * * * والنصب على التمييز * * * وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه
 ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر ذلك المهم - بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون
 ساكنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتهم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت
 النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها
 بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا ما تشبيها بالتمييز فإنه لا يكون الانكزة
 واما لا نالو حذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة * * * والرفع باضمار ٣٠٩ كان تاما * * * تقول أنا يابابك

من لدن غدوة أي من لدن
 كانت غدوة * * * ثم ان عند
 أمكن من لدى * * * أي لها
 ممكنة في التصرف أكثر
 من لدى فتستعمل في كل
 موضع تقع فيه لدى ولا
 تستعمل لدى في كل
 موضع تقع فيه عند وذلك
 * * * من وجهين أحدهما
 انهما تكونان ظرفا لا عيانا * * *
 نحو زيد عندى * * * والمعاني
 تقول هذا القول عندى
 صواب وعند فلان علم
 ويمتنع ذلك في لدى * * *
 فلا تكونان ظرفا لا عيانا
 نحو زيد لدى * * * ذكره
 ابن الشجري في أماليه

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى
 للشبه الوضعي وحات لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا مجزئ بيت صدره
 * صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع
 غانية وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراثة الشيء أعجبه والذوائب جمع ذؤابة
 بذال مجبهة وهزة فلبوها في الجمع واوا كراهة ووقع ألف الجمع بين هـ - زتين (قوله والنصب على
 التمييز) في الشرح ظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر
 ذلك الوقت المهم - بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد
 تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين
 من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز
 أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أما
 تشبيها بالتمييز واما لا نالو حذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو
 بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿ حرف الغين المجبة * غير ﴾

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة (قوله
 وقولهم لا غير لحن) في الشرح لان سلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

ومبرمان * بفتح الراء والميم واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر * في حواشيه والثاني انك تقول عندى مال
 وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريري * صاحب المقامات * وأوه لال العسكري * بفتح
 المهملة * * * وابن الشجري وزعم * * * أبو العلاء * المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغناها هذا البحث
 المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى * * * عن فصل آخر * * * أعده * * * ولدن ولدى في باب اللام * * * والله الموفق للصواب

﴿ حرف الغين المجبة * غير ﴾

نحو غير لا يجرد * * * ويجوز ان يقطع عن اللفظ ان فهم معناه * * * أي معنى المضاف اليه * * * وتقدمت عليها أي على كلمة غير * * * كلمة
 ايس وقولهم لا غير لحن * * * ونحن لانسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحا كلامه ومنه - جماعة
 من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول
 انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمرة
 لا يظهروا لانها لا تستثنى وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجوا عند فوربنا * * * لعن عمل
 أسلف لا غير ثملى والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على ما منه المصنف كآراءه والعجب أنه رجحه الله بيوح ههنا

هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما استقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه ههنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غير هاهنا من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ^{ويقال قبضت عشرة ليس غيرها} برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا ونصبها على اضممار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضممار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بال كسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده ^{وسمى} أي من كلامه ان غير يجوز ان تضاف لمبنى فتبنى ففتح الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتبع خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه ^{وليس غير بالضم من غير تنوين} ^{هذا قد اختلف فيه} ^{وقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء} أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء ^{ولا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعده} لشدة الابهام الذي فيها كافي الغايات لكونها جهات غير محصورة ^{في فعل} هذا يحتمل ان يكون ^{غير} ^{اسم} أي ليس غيرها مقبوضا ^{وأن يكون خبر} أي ليس المقبوض شيئا غيرها ^{وقال الاخفش} ^{ضمة غير} ^{ضمة اعراب لا بناء} فانه لا موجب للبناء ^{لانه ليس} ٣١٠ باسم زمان كقبل وبعده ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض

فلا يبنى عند حذف المضاف اليه ^{ويقال} اذا بنينا ^{على} هذا فهو الاسم وحذف الخبر ^{أي} ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونوى ثبوته فذلك لم تنوين غير ^{وقال ابن خروف} ^{يحمل} في قولك ليس غير بالضم ^{الوجه} ^{بن} البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فذلك من القول بوجه

شارح كلامه ومنهم المحققون وحكي الرخشمري في المفصل لا غير وليس غير قال الانداسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعده واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمرا لا يظهر لانها لا تستثنى وان شئت ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

جوابه تنجوا عتد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والجواب انه رحمه الله يروح ههنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غير هاهنا من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اهـ ^(قوله) وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته ^{هكذا وقع في أكثر ما رأينا} من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضا وحذف ونية مجروران بالعطف على اضممار الاسم ^(قوله) وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ^{يعني} الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الانداسي الاسيبي في شرح كتاب سيبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى

حضر موت

يمكن اعتباره وليس غير بالفتح والتنوين وليس

غير بالضم والتنوين ^{ويقال} اذ بنينا ^{علم} ما فالحركة اعرابية ^{ولا يجوز} ان تكون بنائية ^{لان} التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض ^{عن} المضاف اليه المحذوف ^{فكان} المضاف اليه مذكورا ^{ومع} ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غير قد تضاف لمبنى فتبنى والمضاف اليه المحذوف ههنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذلك يكون الامر مع حذفه والاتيان بتنوين التعويض فهلا جريت ذلك الاعتراض ههنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلانه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثير هاله عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلانه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب ^{ولا} تعرف غير بالاضافة ^{المعنوية} ^{لشدة} ^{اهامها} ^{نحو} رأيت رجلا غيرك وذلك لان معارفة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة ^{وتستعمل} ^{غير} ^{المضافة} بالرفع صفة تعبر المرفوعة على النيابة عن الفاعل ^{ولفظا} ^{على} ^{وجهين} ^{أحدهما} ^{وهو} ^{الأصل} ^{أن} ^{تكون} ^{صفة} ^{للسكرة} ^{نحو} قوله تعالى ربنا أخرجننا ^{نعمل} ^{صالحا} ^{غير} ^{الذي} ^{كنا} ^{نعمل} ^{أول} ^{عرفة} ^{قريبة} ^{منها} ^{أي} ^{من} ^{النكرة} ^{نحو} ^{صراط} ^{الذين} ^{أنهم} ^{علمهم} ^{الآية} ^{يريد} ^{بقيتها} ^{وهو} ^{غير} ^{المغضوب} ^{عليه} ^{هم} ^{ولا} ^{الضالين} ^{وانما} ^{جاز} ^{وقوع} ^{غير} ^{الذي} ^{هو} ^{نكرة} ^{صفة} ^{للموصول}

الذي هو معرفة **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة **لان** المعرفة باللام قد تقصده الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة **لان** غير اذا وقعت بين ضدين **لان** كافي هذه الآية اذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين **لان** ضعف ايهامها **لان** قربت من المعرفة فجاز ان يوصف بها ما ليس متمم كافي التعريف **لان** حتى زعم ابن السراج انهم حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى **لان** نعم مل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما يتم الرد عليه اذا اعترف بان غير الذي صفة لقوله صالحا والا فبن الجائر ان يقول هو يدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب الكشف انه مال الى قول ابن السراج في المسئلة وذلك انه قال فان قلت كيف صح ان يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان اضيف الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله **لان** ولقد أمر على الاثم بسبني **لان** المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس في غير اذن الابهام الذي يأبى عليه ان تتعرف اه وحاصل جوابه ان لا نسلم ان غير المغضوب عليه تقدير الوصفية صفة للمعرفة بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلا نسلم ان غير اهلنا نكرة بناء على اشتها المنعم عليه بغيره المغضوب عليه كافي قولنا عليك بالحركة غير السكون لان ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل في الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمل **لان** الثاني ٣١١ ان يكون استثناء **لان** ولكن لا بطريق الاصل بل

بطريق الحمل على الاوتقير ذلك كما ذكره الرضى ان أصل غير الصفة المفيدة لغاية مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد الاداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتًا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى

حضر موت **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة (يعني سواء كان اسما موصولا أو معرفا باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرفة الجنسية في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ كالمعرفة قال السفاقي وردبانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تمتع الا بالمعرفة والمراعى في ذلك اللفظ لا المعنى **لان** غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ايهامها) لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غير ان تتعرف اذا كان المغاير واحدًا نحو الحركة غير السكون **لان** ويرده الآية الاولى في الشرح انما ترده لو اعترف ان غير في الآية الاولى صفة والا فبن الجائر ان يقول انه يدل **لان** والثاني ان يكون استثناء قد أسلفنا في حرف الا الكلام على كون غير الاستثناء فليراجع **لان** في العرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام) وذلك لان الاسم الذي بعدهما كان مشغولًا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذي كان يستحقه للاستثناء عليها **لان** يقرأ برفع غير هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزرة وعاصم **لان** اما على انه صفة للقاعدون هذا توجيه اكثرين وهو قول سيبويه كما انه عنده صفة في غير المغضوب عليهم **لان** ويؤيده قراءة النصب هي قراءة نافع وابن عامر

المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله وحملت غير على الا في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعده الامغاير لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير ولا تعقب بمغايرته له نفيًا وإثباتًا كما كان في أصاها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها اثباتًا ونفيًا كما بعد الا ولا تعقب بمغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت في الاصل الا ان جعل الاعلى غير أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فتقع غير في جميع مواضع الا **لان** فتعرب باعراب الاسم التالي لا في ذلك الكلام **لان** وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطاول غير على الامشغول بالجر لا كونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العاربية لا بطريق الاصل **لان** فتقول جاءني القوم غير زيد بالنصب **لان** غير كما تقول جاءني القوم الا زيد بالنصب **لان** استثناء في كلام موجب بعد عامه **لان** وما جاءني أحد غير زيد بالنصب **لان** على الاستثناء مر جوا لان الكلام التام غير موجب **لان** والرفع **لان** على البدل راجح كما علم في موضعه **لان** وقد قال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس **لان** ولم يقصد بذلك قوم باعياهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **لان** وما على انه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم **لان** وهذه القراءة من عداناه وابن عامر والكسائي **لان** ويؤيده **لان** أي القول بان الرفع على البدل أمران أحدهما **لان** قراءة النصب التي قرأها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق

في المعنى الرفع على البدل ولغائل أن يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذى الحال وهو الامر الثاني وان حسن الوصف في غير المغضوب انما كان لا جتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود ههنا. والثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزءاً من العلة وما تقدم له من قوله لان المعروف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين وصف ابهامها ظاهر في ان كلام من الامرين علة مستقلة في الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره ههنا تعليل لجنسيته فالعمل متغير فلا تعارض. ولهذا اي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقود ههنا. ولم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج. القراءات السبع. وفي بعض النسخ السبعة هاء التأنيث والمعنى عليها الا خارج قراءة الائمة السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للارعة. ولانه لوجه لها الا الوصف. والمحسن له مفقود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسي مانصه غير اولى الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لانه استثناء من القاعدين احوال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حمزة احدى السبعة اما سهواً واعتماداً على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحمزة قارئ آخر غير حمزة المشهور فيه مالا يخفى في وقري ما لكم من اله غير بالجر صفة على اللفظ وبالرفع صفة على الموضع. فان اله المجرور بمن الزائدة مبتداه وهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضع. وبالنصب على الاستثناء وهو مرفوع لان الكلام

تام غير موجب وهو في
أي قراءة النصب وشاذة
وتحت مل قراءة الرفع
الاستثناء على انه ابدال
على المحل مثل لا اله الا الله
وهو ظاهر وانتصاب
غير في الاستثناء عن تمام
الكلام عند المغاربة
كانتصاب الاسم بعد الا
عندهم واختاره ابن
عصفور. منهم لكن
بينهم افرق من حيث ان
النصب بعد الا بطريق

والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح ولغائل أن يقول انما يكون النصب مؤيداً للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة (قوله الا خارج السبع) أي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القراء السبعة (قوله لانه لا وجه لها الا الوصف) يعني وعلة حسن منه مفقودة وفي الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما عرّج به غير واحد والنكرة في الآية لم توصف فاستمع جعلها بدلا ولقائل أن يمنع منه فقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في البدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الآية من هذا القبيل (قوله وعلى التشبيهه بطرف المكان) لا شتر كما في الابهام (قوله ابن الباذش) هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نخاء المغرب (قوله لم يمنع الشرب منها الخ) الضمير للناقاة المتقدمة ذكرها

والاوقال
الاصلة ونصب غير بطريق العاربة لا الاصلة كما هو على الحالية عند

الفارسي واختاره ابن مالك. فاذا قلت قام القوم غير زيد فالمعنى انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه. وعلى التشبيه بطرف المكان عند جماعة. لمشاركة اياها في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعده على الحقيقة وهي عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاء في غير زيد وعمر وبالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاء في الازيد. واختاره ابن الباذش. أبو عبد الله من نخاء المغرب بموحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس. وبجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق * حمامة في غصون ذات أوقال. ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع وضمير منها عائد على الناقاة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم اعرويت وقد طال الوقوف بنا * فيها فصرنا الى وجناء شمال والوجناء الناقاة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال الخفيفة السريعة والاوقال باو وواف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة أو باسكانها وهو شجر المقل أو غيره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض نبت فيها وعلى الثاني في غصون ذات مقل نبتت في أرض تلك الشجرة وعمل الثالث في غصون ذات عرمقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقاة من الشرب الاسماء للصوت حمامة في تلك الغصون فتفرقت يربداها جديدة الحس وهو محمود

أو أن المسموعة صوت تلك الحمامة حنت إلى عطنها واشتاق إلى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال إن غير اضيفت في البيت لمبنى مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة إلا للمعرب فقلت المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصلته في أن أتراهم يقولون المجموع في موضع كذا أو ما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطق حمامة إذا قيل بأنه معرب لم يخجل أن يكون أعربه لفظياً أو تقدير يابو كلاهما باطل أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن تقدير الأعراب إنما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعاً وقوله لذيقيس حين يابى غيره * تلفه بحرام فيضاحيره يابى يمتنع وفي بعض النسخ يئى من النأى وهو البعد وتلفه بإلقاء أى تجده * وذلك أى البناء يئى في البيت الأول أقوى منه في البيت الثاني لأنه انضم فيه إلى الإضافة لمبنى تضمن غير معنى الـ إذا المعنى لم يمنع الشرب منها إلا أن نطق حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه إلى افساد الحكم وذلك لأن تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك إذ بناؤها من قبيل الجائر لا الواجب فتأمله * ونبيهان ٣١٣ الأول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول *

أبي نواس الحكيم * بفتح الحاء المهملة والكاف * غير ما سوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعاريب أحدها أن غير مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف إليه * وهو المبتدأ في الحقيقة * مرفوع يغنى عن الخبر * وهذا كقولهم يسد مسد الخبر وفيه نظر نقررره إن شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع * وذلك لأنه أى لأن غيرا * في معنى النفي والوصف * الواقع بعده محفوض لفظاً *

ولا وقال جمع وقل بفتحين وهي الجارة وصحت الإضافة لأن في الأرض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو بفتح الأول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غيره وفي شرح شواهد الكتاب الأ وقال الأعلى ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الصوت حمامة ذكرتنا من نحب فحثنا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت يريدان أحديده النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الأول أقوى لأنه انضم فيه إلى الإضافة لمبنى تضمن غير معنى الـ) يعنى وتضمن الاسم معنى الحرف مقتضى لبنائه وفي الشرح وفيه نظراً ما أولاً فلأننا لنسلم فقد تضمن الـ في البيت الثاني فان التفرغ فيه جاز وإن كان موجبا لجره له مجرى النفي كما في قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأما ثانياً فلأن تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء في البيت من قبيل الجائر لا الواجب بدليل أنه روى بالضم وأقول التفرغ في الثاني وإن كان جائزاً إلا أنه خفي غير ظاهر فلا يصح مقولاً بفتح الـ في التفرغ في الأول ورواية الضم لا تقتضي أن البناء في رواية النصب من قبيل الجائر دون الواجب وإنما تقتضي أن النصب في البيت من قبيل الجائر دون الواجب والكلام في الأول دون الثاني ولو سلم فأنما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء إذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الإضافة التي هي من خواص الأسماء (قوله من مشكل التراكيب) إشارة إلى أن الاشكال في هذا البيت لتركيبه لا المعناه (قوله الحكيم) بفتح الحاء المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن (قوله بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر) لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

٤٠ نى ل باضافة غير إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء * فحركة الرفع التي على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجر لاجل الإضافة جعلت حركته التي كانت له بطريق الاصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العاربية كما مرفوع غير الاستثنائية * وكانه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهم والحزن * وهما مترادفان وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح * فهو نظير ما مضى رب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك * فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملاً وصرح بأن الثاني أحسن * والثاني أن غير خبر مقدم والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير وما بعده ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور يعلو على غير مذكوراً في الاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب * فان قلت يلزم على هذا الأعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك من رجل وهو ممتنع قالت المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف أي زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المذكورة وهي قوله ينقض بالهم والحزن فكذلك اما مقام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة
وهو في مثل هذا المحل لا يمتنع وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور عن اوفى قولنا في هذا الذي ذكرته
من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو في النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس شعر فيجوز فيه
قوله أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني * أي أنا بن رجل جلا الامور أي كشفها أو وضعها
فالفعل متعدد ويحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي اتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير الطالع والثنايا جمع ثنية وهي
العقبة أي أنا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا حامل وسأني كلام في هذا البيت وقوله
مالك عندى غير سهم وجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة التوتر * ترى بكفى كان من أرى البشر أي بكفى رجل كان

والكبداء قوس يلاع
مقبضها الكف ويروي
مكان ترى جادت أي
صارت جيدة والثالث
من الاطاريب * وانه
أي ان غير خبر المحذوف
وماسوف مصدر جاء على
مفعول كالمسور والميسور
والمراد به اسم الفاعل
والمعنى أنا غير آسف على
زمن هذه صفته قاله ابن
الخشاب وهو ظاهر
التعسف أي الاخذ
على غير الطريق من جهة
جعل ماسوف مصدرا
وهو قليل وأنا أقول ان
ثبت بطريق معتبر محي
هذا المصدر المعين من
كلام العرب فلا نزاع في
قبوله ولا نعسف حينئذ
اذ ليس في ذلك الاحذف
المبتدأ القرينة وهو

ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالي عائد على ما هو مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم
بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله أنا بن جلا) هذا أول بيت وهو
أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور (قوله أي أنا
بن رجل جلا الامور) أي كشفها أو قبل أنا بن رجل جلا أي انكشف أمره وقيل جلا
ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله
ثبت أخو الى بنى يزيد * ظلمنا عيننا لهم فزيد
لالانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا
اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والافخكه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه (قوله ترى بكفى الخ) الضمير في ترى عائد الى الكبداء في قوله
مالك عندى غير سهم وجر * وغير كبداء شديدة التوتر
والكبداء القوس التي يلاع مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو مجتمعتين وموحدة في آخره
من نخاء بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير
والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمس مائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف)
في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلول وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر
محى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الاحذف المبتدأ القرينة
وهو كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كيزيد عدل وان لم يثبت
عن العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف
مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني)
يعني من الايات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوى) في الشرح

ويظهر
كثير مقبوس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كيزيد عدل وعمر
صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال الماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم بالتنبيه الثاني من أبيات
المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا نأفلم نعدل سواء بغيره * نبي بدا في ظلمة
الليل هادي * والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الايات التي يسأل
عن معناها الاشكاله وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار أمر لفظي
يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني فيقال سواء هو غيره فكأنه قال
فلم نعدل غيره بغيره وهو مشكل والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فاختلف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ
عن اتحاد المعاد فكأنه قال لم نعدل سواء بغير السوى وغير سواء هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواء به

ويظهر لي وجهه آخر حسن في الجواب مع القول بان اتحاد معاد الضميرين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف
 لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق
 للصواب ﴿حرف الفاء﴾ الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة ﴿حرف الفاء﴾
 بنفسها الفعل المضارع ﴿حرف الفاء﴾ نحو ما تاتينا فتحدثنا للبردى قوله انها خافضة في نحو ﴿حرف الفاء﴾ قول امرئ القيس ﴿حرف الفاء﴾ فقلتك حبلى قد
 طرقت ومرضع فبين جرملا والمعطوف ﴿حرف الفاء﴾ كما تقدم في رب ﴿حرف الفاء﴾ والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتى ﴿حرف الفاء﴾ وظاهر كلامه
 أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسبوق من ان وصلتها الى مصدر متصية من الفعل المتقدم فتقدير زرفى
 فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكاه الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة
 واختاره وان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صرنا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
 التخصيص على كونها السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر في الحال فلو أبقره

مرفوعا سبق الى الذهن
 ان الفاء لعطف جملة حالية
 الفعل على الجملة التى قبل
 الفاء فصرفه الى النصب
 منه فى الظاهر على انه
 ليس معطوفا اذا المضارع
 المنصوب بان مفرد وقيل
 ما بعد الفاء المذكورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ
 محذوف الخبر وجوبا
 ﴿حرف الفاء﴾ وان الجر رب مضمرة
 كما مر في الكلام عليها في
 حرف الراء ﴿حرف الفاء﴾
 ﴿حرف الفاء﴾ على ثلاثة اوجه أحدها
 ان تكون عاطفة وتفيد
 ثلاثة أمور أحدها الترتيب
 وهو نوعان معنوي كافى
 قام زيد فعمر و﴿حرف الفاء﴾ فان
 قيام عمر وفى نفس الامر
 وقع بعد قيام زيد

ويظهر لي وجهه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر
 ثابت في اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون
 العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء
 تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة
 المعطوف لعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية
 فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستهم المدلول عام لها بل في مصادر تلك
 الصفات كقولك جاءني زيد الا كل فالنائم أى الذى يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد
 فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفها كما في الجوامد يقدم الاقرأ فالافقه فالا قدم
 هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعده اعقاب
 مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقع عمرو (قوله وذ كرى وهو عطف مفصل
 على مجمل) قال الرضى الترتيب الذى كرى ان يكون المذكور به الفاء كلاما مامرا تبا في الذكور
 على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
 فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العاملين
 فان ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذى كرى ليس
 منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله نحو فازلهم الشيطان
 عنها فاخرجه ماعا كانا فيه) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخرجه ماعا

﴿حرف الفاء﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذ كرى ان المعنيين ترتيبا في الوقوع
 بحسب نفس الامر ﴿حرف الفاء﴾ وهو عطف مفصل على مجمل وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد
 تكون الفاء للترتيب الذى كرى في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور به ما قبلها الا ان مضمون
 ما بعد ما عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العاملين فان ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره ﴿حرف الفاء﴾
 الشيطان عنها فاخرجه ماعا كانا فيه وهذا انما هو على أحد القولين في معاد ضمير عنها وهو القول بانه الجنة واما على
 القول بانه الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوي ﴿حرف الفاء﴾ ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك
 فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلى الآية ﴿حرف الفاء﴾ بمعنى قوله وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين
 وكان المصنف يشير بإيراد هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الرخصى في

الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب بعير فاء
فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على الجملة قال جدى
صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف الماخذ فريق الحاشية وهو ان يكون النداء على باب له لكن المعطوف
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشئ على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران نحو ونحو
ما وقع في بعض الاحاديث نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه أى وغسل رجليه وقد استشكل بعضهم هذا
بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقيته الفضل معطوفة بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف
بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين ونحو قال القراء لا تفيد

الترتيب وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب
غريب فانه مخالف لقول
الجمهور في الموضعين واحتج
بقوله تعالى ونحوكم من
قرية أهلكا هاجعا
بأسناياتا أو هم قاتلون
فان مجيء الباس لا يكون
بعد الاهلاك وهو واجب
بان المعنى أردنا اهلا كهنا
ومجيء الباس واقع بعد
الارادة فتكون الترتيب
المعنوي كما في قام زيد
فعمرو وأبوهم للترتيب
الذكرى فلا يلزم كون
مضمون العطف واقع بعد
زمان مضمون المعطوف
عليه اذ المقصود الترتيب
في الذكر فقط وهو حاصل
فيكون من قبيل عطف

بما كان فيه تفصيل لازمه ما عنى الا أمر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر
فان ضمير عنى اما للشجرة أو الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان
اخرجه مامن الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فابن التفصيل الذي يفيد
المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخر جهنم بما كان فيه من النعيم والكرامة
فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنى للشجرة أى
فحملها الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتها عنى هذه مثلها في قوله تعالى
وما فعلته عن امرى وقول الشاعر * ينون عن كل وشرب * وقيل فالله ما عن الجنة
بمعنى اذهب ما عنها كما تقول زل عن مرتبته وما كان فيه من النعيم والكرامة أو من الجنة
ان كان الضمير في عنى للشجرة قال التقدير انى اذ لو كان الجنة لكان الاخراج قبل الازلال
أو معه فلا يصح العطف بالفاء الابتأويل وفي تفسير البيضاوى ويعضد كون ازلهم ما عنى
اذهب ما قرأه حمزة فالله ما هو ما امتقار بان فى المعنى غير ان زل يقتضى غيره مع الزوال
وازاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى وقوله ما هنا كما كان هذه الشجرة
الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومقامته اياه ما بقوله انى لكان الناحين
واختلف فى انه تمثل لهم ما فاقوا لهم ما بذلك أو القاء اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل
الى ازالهم ما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة
كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لا دم وحواء وقيل قام عند
الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل فى فهم الحية حتى
دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فالله ما والعلم عند الله (قوله ونحو توضأ فغسل وجهه
ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا بياضار غسل فيكون من عطف

المفصل على الجملة لان مجيء الباس فى حال البيات والقبولة تفصيل للاهلاك الجملة وحمل
المنحصرى الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكا هاجعا أردنا اهلا كهنا كقوله اذ قمتم الى الصلاة وقال فى هاجعا بأسناياتا
أهلاهم سأل هل يقدر حذف المضاف الذى هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير فى أهلكا هاجعا أو أجاب بان المضاف انما يقدر
للحاجة ولا حاجة فان القرية تمثل كاهلها وانما قدرناه قبل الضمير فى هاجعا كقوله أو هم قاتلون هذا كلامه يريد انه
انما يقدر المضاف لضرورة الراجع ولولا هو انما كان فى غيبة عن تقديره لخصه اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة
كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر
القرية هنا الاهل بداييل أو هم قاتلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو أجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم
اذا اريد بالقرية أهلاهم وانفسهم ما وليس كذلك فانما يقدر المضاف فى الثانى لافى الاول فلم يأت اهلاك الى الاهل
اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكتابة وكأنه قيل وكم من قرية أردنا اهلا كهنا فاهلكا أهلا فاقبى معطلة خاوية
على عروشها فتكون عبرة فالضمير فى أهلكا هاجعا راجع الى أهل المقدر فى هاجعا بأسناياتا

وقال الجري * بفتح الجيم لا نفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله * ففانبتك من ذكرى حبيب
ومنز * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق
من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء
هنا بمعنى الواو أي بين الدخول وحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد
فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسياتي الجواب عن ذلك في الامر الثاني ٣١٧ التعقيب * ومعناه كون

ما بعد الفاء واقعا يعقب
ما قبلها من غير مهلة
وتراخ * وهو في كل شيء
بحسبه * يشير الى ما قاله
ابن الحاجب من ان المعتبر
ما بعد في العادة مرتبا
من غير مهلة فقد يطول
الزمان والعادة تقضي في
مشله بانتفاء المهلة وقد
يقصر والعادة تقضي
بالعكس فان الزمان
الطويل قد يستتبع تقرب
بالنسبة الى عظم الامر
فيستعمل الفاء وقد
يستبعد الزمان القريب
بالنسبة الى طول زمان
امر يقضي العرف بحصوله
في زمن اقل منه قلت
والذي يظهـر من كلام
جماعة ان استعمال
الفاء فيما تراخي زمان
وقوعه عن الاول سواء
استقصر في العرف أولا
انما هو بطريق المجاز
وظاهر كلام المصنف
ان استعماله فيما بعد

الجل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول
فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو
ففانبتك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى
بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة
موضع آخر (قوله وهو في كل شيء بحسبه) ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا
مدة قال الجمل الرضى اعلم ان افادة الفاء لا ترتب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل
في زمان بتمامه طويل اذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة
بغنى عابثا ولو قيل ثم يصح نظر الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار
مكين ثم خلقنا النطفة عاقبة نظرا الى تمام صيرورتها عاقبة ثم قال فخلقنا العاقبة مضغة فخلقنا
المضغة عظما فأكسونا العظام لحما انظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر فنظر الى
تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة
(قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصبح
على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير
فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة ونهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في
السوس الاقصى ونزل المطر ليلة بعد فمط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح
قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفي البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فم
جعل محذوفة أي فتهتز وترتو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت
وفي الكشف فان قلت هلا نيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت انك تكتفي فيه وهو
افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فاروح واغدوشا كراهه ولو
قلت فرحت وغدت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما باله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت
لوانصب لاعطى عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي
الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترفي أنعمت اليك فتشكر ان نصبتك فانت ناف لشكره
شاك لتفريطه وان رفعتك فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل
حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهم مامن المهلة) في الشرح بهذا أجاب ابن

بحسب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيقي * ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما أي بين الزوج
والولادة * الامدة الجمل وان كانت مدة متطاولة * يقال * دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين *
بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما بعد في العرف اجنبيا من السفر من هذه الى تلك * وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ * وقيل الفاء
في هذه الآية للسببية * لا للعطف * وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم
ما بينهم مامن المهلة * العظيمة وبهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل التقاراني على عدم دلالة الفاء الجزائية

في لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذلك من الله
قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لأن
السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو
نعم جزاء السبب قد يقع بينهما وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز
ومنه أن يسلم فهو يدخل ٣١٨ الجنة إذا لا سلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه

فمجموع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متبجح لأن السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم إيقاعه على الفور كالتطهر يجب في أول الوقت ولا يجب أدائه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتأخرة أنفأ لم تر أن الله أنزل من السماء ماء فصيح الأرض مخضرة أي ثم تصبح ثم وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة أي قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة حمراء ثم خلقنا العلقة مضغة أي الحما قد مر ما مضى ثم خلقنا المضغة عظما أي فصيرناها عظما وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظاما بالافراد ثم فكسونا العظام لحما

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء والحق أن الأصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لأن السبب التام يعقبه مسببه عن غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينهما وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه يعلم أن يسلم فهو يدخل الجنة إذا لا سلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اه وأقول لا يريد النجاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سببا نحو أن كانت الشمس طالعة فالعالم مضى أو شرط انحو أن كان لي مال فأنأجج به أو غير ذلك نحو أن كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرض الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخيل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو أن لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونهم انحوز يدفاضل فاكرمه وتعريفه بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا إذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد تجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيد فانه فاضل فهذه تدخيل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى تدخيل على ما هو الجزاء في المعنى اه وفي التلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو والترتيب لأن الفاء للوصول والتعقيب فيجب أن يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام إلى الصلاة مقدما على غسل سائر الأعضاء وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو أنه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الأعضاء فلا يقتضي إلا كونه عقيب القيام إلى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لا يصلح السؤال لمنع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء بمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعده على ما عطف عليه بالواو والقطع بأنه لا دلالة في قوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية على أنه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وأنه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي اه وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء

الجزائية

أي فأنبتنا عليها اللحم فصار لها كاللباس ثم خلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم تراخي معطوفاتها عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث

ما يقتضي التراخي وتارة بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول حومل وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز بين زيد فعمرو وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فموضع حومل فالإضافة في التحقيق إنما وقعت ما تعدد لا ترتيب فيه مجاز ذلك كما يجوز جلست بين العلماء فالزهدي لتحقيق شرط إضافة بين وهو كون المضاف إليه دالا على التعدد بدون ترتيب وقول بعض البغداديين الأصل ما بين فخفف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم **القرن** الخصلة من الشعر أي يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها **ما بين قرن** خذف بينا وأقام قرنا مقامها **وهذه دعوى** لا دليل عليها ويجوز أن تكون مازائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **ومثله** قوله تعالى أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا لهما **بعوضة فساوقها قال والفاء** نائبة عن إلى أي ما بين بعوضة إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري

وما هذه إيهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إيهامته إيهاما وزادته شيوعا وعموما منحوا عطى كتابا أما أو صلة للتأكيده نحو فيما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة بانها عطف بيان لمثلا أو مفعول يضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليه أو انتصبا مفعولين مجرى ضرب مجرى جعل **ويحتاج** على هذا القول إلى أن يقال وصحة إضافة بين إلى الدخول لا شمله على مواضع أولان التقدير بين مواضع الدخول ولم يتعرض إلى الاعتذار عن إضافة بين إلى بعوضة وقرن على هذا القول فتأمل **وهو كون الفاء** للغاية بمنزلة إلى غريب وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه وهو استعماله في العطف بمنزلة الفاء في قوله وأنت التي حببت شعبا إلى بدا * إلى وأوطاني بلاد سواهما إذا المعنى شعبا بشين

الجزائية على لزوم عقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور كالطهر يجب أول الوقت ولا يجب ادأؤه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول أن قول التفتازاني للقطع إلى آخره ليس استدلالاً بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وانما هو مسند للنع على ما لا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير موسع في الجدل وقول الشارح أن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فيه نظر لأن المراد بالنداء الآية الاذان ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر الاذان الذي عند الجلوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر أن وقت وجوب السعي الذي ابتداءه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي وأن الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعاً خصوصاً أن كان المراد بالذكور في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جاء إلى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة إلى هذا الوقت ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأنيت وزاد في خلافة من الاذان الذي بين يدي الإمام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجتماعا سكونياً واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه ويمنع فيه من ذلك (قولنا يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم) القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز أن تكون مازائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم (قوله ومثله ما بعوضة فساوقها) في الكشف وما هذه إيهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إيهامته إيهاما وزادته شيوعاً وعموماً منحوا عطى شيئاً أما أو صلة للتأكيده نحو فيما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لأنها عطف بيان لمثلاً أو مفعول يضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلاً وبعوضة على أنهم مفعولان مجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الابطم مثلاً إليه فتسمية مثلاً هذا مفعولاً ومثلاً حال بعيد جداً وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فإن مثلاً هو المقصود وانما يستقيم لوجع بعوضة حالاً ومثلاً صفة له مثل أنزلناه قرآناً عربياً (قوله وأنت التي حببت الخ) شعب بشين وغين معجنتين على زنة فاس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لا لي لم أر من ذكره) في الشرح

وغين معجنتين وموحدة على زنة فاس **وبدا** بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال قفا وعصا وهما موضعان **فـهـ** منهل بين طريق مصر والشام وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه **وبدا** على إرادة الترتيب قوله بعد هذا حالت بهذا حلة * بهذا قطاب الوديان كلاهما وفي بعض النسخ حلة بعد حلة **وهذا** معنى غريب لا لي لم أر من ذكره **وحققهم** أن لا يذكروهم مستندين إلى هذا الدليل فإننا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لاحتمال أن تكون فيه للعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف أن لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

أحببت شغبا مع بدا أو
مضموما الى بدا البيت
الثاني لا يدل على ارادة
الترتيب في الاول اذ حلوها
باحد المكانين بعد حلوها
بالآخر لا يقتضي ان المكان
الاول حبيب اليه أولا بسبب
حلوها فيه وان الثاني حبيب
اليه بعد ذلك لحلولها به اذ
من الجائز ان يكون حب
المكانين حصل في آن واحد
بعد حلوها فيهما على الترتيب
ثم لو سلم دلالة البيت الثاني
على الترتيب في الاول لم يدل
على دعواه ان الى فيه بمعنى
الفاء لان الترتيب الواقع
في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
بجوهر الامر الثالث المسببية
وذلك غالب في العاطفة جلية
أو صفة يكون ما قبلها
سببا لما بعدها وقد يقع على
خلاف ذلك فتدخل على
العلة وهو على خلاف
الاصل لاستحالة تأخر العلة
عن المعلول الا انه قد خولف
هذا الاصل بشرط ان يكون
للعلة دوام لانها اذا كانت
وهذا آخر ما انتهى اليه
العلامة العمدة الدماميني
ولم يكمل الكتاب لتعذره
بالوفاة الى رحمة الله تعالى
رحمة الله تعالى ونفعنا ببركاته
وبركات علومه في الدنيا
والآخرة محمد وآله
والحمد لله وحده

من حق النجاة ان لا يذكره مستندين الى هذا الدليل فاننا لانسلم ارادة الترتيب في البيت
الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أي مضموما الى بدا
والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب
المكانين حصل في آن واحد بعد حلوها فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت
الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
وأقول اسناد النجاة الى منع ارادة الترتيب في البيت الاول
لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لاني لجواز
ان يذكروه لثبوتها بغير هذا البيت وكلام
المصنف صريح في استدلاله بالبيت
الثاني على مجرد الترتيب
في الاول

٢

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله في تمام الكلام على الفاء من محشيه
العلامة الشنقي وأول كلام الامام ابن هشام فالاول نحو فوكزه موسى الخ